شبكة الألوكة
www.alukah.net

مخطوطة

حاشية ياسين على الألفية

المؤلف

ياسين بن زين الدين بن أبي بكر (العليمي)

حاشية الشيخ يحيى الشاوي
على متن الشيخ ابن عاشر
نسخها احمد بن عبد الله الشنتوفي
في حياة الحواشي المذكور
تحا هلم مدارج الشرف
الاول - وفي ملك الله
يد محمد بن

يوم الاحد 13 من الشهر
عام 1366 موافق 29 دجنبر
سنة 1947 في

1366
مكتبة ابن غازي
محمد بن عبد الهادي المنوني

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: ٣١٠٧ ف ١٤٢٠ X
العنوان: حاشية العلامة يحيى الشاوي على متن الشيخ ابن عاشر
المؤلف: العلامة يحيى بن محمد بن عبد الله الشاوي ت ١٠٦١هـ
تاريخ النسخ: ١٣٦٦هـ
اسم الناسخ: محمد بن عبد الله الشنتوفي
عدد الأوراق: ٣٤ ورقة
ملاحظات:

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله

الحمد لله الذي يجب رفاله ٥ والصلاة على سيدنا محمد الذي يزرع اتيه
مقامه على رسواله ٥ وجعل منزلة كل من عاد اله ٥ وعلى اله وصحبه ورو لاه ٥
وبعد فهذه فوايد تتعلق بالبقية الاعلام رمالح جمعتها وخلاصة ما جرى زمانة
وواحد اوانه ٥ اعلم ايرشدك الله تعالى ان التحقيق والمتقن والنقد الاول الذي
ورد الجاء خاتمة المحققين شهاب الملة والدين احمد بن قاسم ٥ رحمه الله تعالى
شرح ابن الحاجب ٥ والاشموني وابن مالك وغيرهم اجمعوا على ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون المبدل منه وانما ذكر المبدل منه توطية وتمهيدا للبدل ليتبين
المبدل اليه ٥ واجمعوا ايضا على ان البدل يحل محل المبدل منه ٥ وان تكون وسيلة
الى حصول المقصود من الثواب ٥ وقد اجاز الزمخشري والوهاب ٥ رحمه الله ولو لم يكن
ونقل عن هذا لكفاه ٥ اعلم ان النحاة رحمة الله ابتدا بشيء بينه فمنهم
من تقدم احدهما على الآخر بالتعريف لان جهل الفاضل ربما ادعى الى
القصور عن

وللتمثل بطلبها قبل السؤال لانها مقبولة فيرجى ان تشفع فتنال السؤال
فيقبل والمصنف قد سأل مرتجيا في قوله واستغفر الله وقد صرح
بذلك الشاطبي هناك فقال وهو محل قد مادف محز الدعا لانه وقع
له بعد الثنا على الله والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم فلا حاجة
لما تكلفه هنا من ان الدعا ضمني لان الثنا على الله تعريض بالسؤال كما
قيل اذا اثنى عليك المرء يوما كفاه من تعرضه الثنا

ولانه ورد من شغله ثناؤه على عن مسبلتي اعطيته افضل ما اعطي
السايلين ومصلها حال من فاعل احمد منتظرة لا مقارنة لتقدر مقارنة
لفظ لاخر وكل من الحمد اللغوي المراد هنا والصلاة مورده اللسان
واورد ان المقصود وجود الصلاة بالفعل لا تقديرها فالاوجه
حملها على المقارنة ومقارنة لفظ لاخر معناها البعدية ومحل المنع
من استعمال لفظ رسول في جناب المصطفى صلى الله عليه وسلم مجردا
عن كونه وصفا للفظ النبي ونحوه مما هو مرجح في التعظيم مالم يقترن
بما يدل على التعظيم كالمصطفى هنا ثم اخذ في بيان مقصده من هذا
النظم فقال واستغفره في الغنية اي الطلب منه المعونة لان اصل
الاستغفار للطلب وكان الاولى ان يقدم اللفظة المعظمة للاعتناء
او التبرك او لافادة معنى الحصر عند من قال التقديم يفيده والوزن
يقبله فكان يقول والله استغني قال الشاطبي وفيه بالحرف
الذي يقتضي الظرفية ليجعل بعده الغنية محلا للاستعانة
بالله وكانه على حذف مضاف اي في نظم الغنية وقال الرماصي الظاهر
انه ضمن في موضع على لان مادة استغنى تتعدى بعلى انتهى اي
الى المفعول الثاني وقيل ضمن الاستعانة معنى الاستخارة ويعضد
بان الاستخارة تقتضي التردد والمصنف جازم ثم وصف الغنية للترتيب
فيها بقوله مقاصد النحو بها محوية وبعده صيغة عموم تفيد الاحتوا
من المقاصد على جميعها وبعده ابنا في قوله احر النظم نظما على حل
المهمات اشتمل وهو المطابق للواقع اذ فاته اشيا من مقاصد النحو
وبهمانة كباب التنازع وباب التقا الساكنين بل المقاصد اعم لانفسها

على المهم وغيره واذا لم تشتمل على كل المهمات فما لا اخرى ان لا تشتمل على
كل المقاصد وبقوله تقرب الاقصى بلفظ موجز وله تفسير ان احدهما ان
هذه الالفية تضم اطراف المعاني البعيدة عن التحصيل والضبط تضبطها
بقوانين وجيزة مختصرة حتى تجعلها سهلة القياد لا تنفك على ذي
فهم ولا تشرد عن الضبط والثاني انها تجمع اشتات المعاني الكثيرة
في اللفظ اليسير اشارة منه الى اختصارها وبقوله وتبسط البذل
بوعد منجز والاقرب انه كناية عن اتيانه بالقوانين والضوابط
موفاة وبالابواب مكملة المقاصد معنونة الاطراف لا تنقض عن
المطلوب فمتى طلب منها قانون او مسالة وجد فيها ذلك لا يفتقر
الناظر فيها الى غيرها او كناية عن كونها سهلة لا يصعب فهمها
على الناظر فيها ولا يقف دون الوصول الى حاجته منها ويحتمل
ان في الكلام استعارة تمثيلية وانه شبه الالفية بكريم
بعد سايله بحصول اغراضه ولا يماطله وعلى التقديرين فلا يجوز
في الاطراف ويحتمل ذلك وتقريره لا يخفى على العارف بالقوانين
البيانية وقد قررناه في غير هذا التعليق قوله كلامنا لفظ
مفيد ان فصل الاجناس لا يجوز بها فيقال بتقدير الحد باللفظ
لم تدخل الدوال الاربع ولا يقال خرجت لان الخروج فرع الدخول
وهي لم تدخل وان قيل يجوز بها اذا كان بينها وبين المفصول عموم
وخصوص من وجه فيقال اخرج باللفظ الدوال المفيدة التي شملها
الفصل وهو مفيد فهي داخلة فيه ولم يشترط في التركيب لاعناء
المفيد عنه لكن اورد طلبة بالغنة على ابن الفخار ان اشتراط الجزولي
المركب في حد الكلام حصوفا جاء على الحال بلزوم دخول
اسما الاعداد نحو اثنان ثلاثة اربعة في الكلام فانها مفيدة مع كونها
غير مركبة والدليل على كونها غير مركبة تطفهم بها على الوقف
وقولهم ثلاثة اربعة اذا ادرجوا ولا شيء كلاما وقول الشاطبي
انها افادت مع الغريزة الا ترى انها لا تفيد اذا عدها من
غير حضور معدود فقد حصل التركيب بوجه ما فلذلك حصلت الافادة

فليست الفاظ العدد اذا عدها من المفردات على الاطلاق وعلى هذا التقدير تنتفي كلا ما يحمل نظر لان القرينة امنابي من اسباب الفايدة وهي مسئلة والبحث دعوى تقدير محذوف للقرينة تكون به مركبة لانه بناء في نظفهم بها الوقف ولا ينحصر كلام ابن الفخار بالاعداد حتى يتم قول الشاطبي الا ترى الخ لانه مطرد في الاسما المسرودة مطلقا فتدبر ولم يشترط في الفايدة ان تكون جديدة فالفايدة عنده صلاحية اللفظ لان يحصل منه عند السامع معنى وذلك اذا كان فيه مسند ومسند اليه وهو ما افتقنا قول بعضهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد وليس المراد بالفايدة كون اللفظ بعد تمامه محتملا معنى لم يكن عند السامع كما اختاره من اشترط الفايدة الجديدة ولا الوضع لانه ان فسر بالقصد كما سيء عليه المصنف في شرح التسهيل فالمفيد مغن عنه كما حرره ابن هشام وان فسر بالوضع العربي بان يكون على طريقة العرب وترتيب الفاظها على معانيها وان تكون افادته وضعية اي متواضعا عليها بخرج العقلية كدلالة كلام المتكلم من وراء حايط على وجود انسان والعرضية كدلالة قولك جاني غلام زيد على ان لزيد غلاما وانما وضع للاخبار عن غلام زيد بالمجي فيمكن انه استفتى عنه بقوله كما ستقف فليس بوسيا لا مجردا بل فقيد به بتمتهم الحد وبكل من الفايدة العرضية لازم الفايدة الذي فسرناه بامنة المعاني فاذا قيل لمن حفظ القران حفظك القران لافادة ان المتكلم عالم بذلك لا يكون الكلام مفيدا عند من اشترط الفايدة الجديدة قوله واحد كلمة الطفوا به هنا ان اسم الجنس يجوز في ضميره التذكير والتانيث لكن ذكر في التصريح في باب العدد اسم الجنس ثلاثة انواع ما فيه لغة التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التانيث فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتانيث وهو البقر قوله والقول عم يحتمل انه فعل ماض وافعل تفضيل اي اعم اواسم فاعل فعسر اي عام ومن حيث اللفظ الفعل للمتقدم ومن حيث المعنى خير الامور

اوسطها

اوساطها لافادتك انه يتفرد عنها في المركب الاضافي نحو ان مفعول الفعل واسم الفاعل والمفضل عليه ان قدر خاصا فلا دليل عليه اوعاما فالحكم باطل لان القول ليس اعم من كل شيء والجواب انه يقدر خاصا بقرينة المقام والمعنى عمرا وعام مما ذكر اواعم من المذكور واورد ان من المذكور اللفظ وليس القول اعم منه واجيب بان المراد المذكور قصدا بان قصد بخلده او بتقسيمه قوله وكلمة بها كلام قد يوم قال الراعي الواو عطف لا استيناف لانه لا يدعى الا اذا تعذر العطف ولم ار الواو للاستيناف في كتب ابن هشام الربيع ولم يسبقهما شيوخنا ولا ابناءهم اتباع ابن الربيع قوله بالجر وما جا من نحو قوله واسما يبلى بنام صاحبه وقوله واسم من يشفيك اغنى واوسع وقولهم نعم السير على بيس البعير وقولهم اذهب بذي تسلم وما اشبه ذلك فقليل في كثير وايضا هو خارج عن كلام الناظم حيث قال بالجر ولم يقل بحرف الجر والجر مفقود في هذه الشواهد وان وجدت ادوانة الا ان يقال انه اراد بحروف الجر لكنه حذف المضاف فهذا خلاف الظاهر فلا يدعى الا بدليل وان سلم ذلك كله موول فلم يعتد به ووكل امره الى ابوابه ومواضعه اذ ليس من قبيل ما ينبه المبتدي ولا من يليه عليه في هذا الموضع قاله الشاطبي وقوله وايضا هو خارج الخ ينتفي اولوية كلام الناظم على التعبير بحرف الجر وبعضهم عكس ذلك وحرر الشهاب القاسمي المقام فانظره قوله والندا قال الشاطبي وهو ممدود وفاتي به مقصورا لضرورة الوزن انتهى وقال الراعي والنداء يمد ويقصر وتضم نونه وتكسر ويجعل في النظم على لغة القصر فيسلم من دعوى الضرورة وضبطه بعضهم بالمد وحذف همزة الدرا من قصر الممدود ومن قطع همزة الوصل وهو مما اجيب عنه فاك ونتبهت له وهذا غلط فاحش لان قصر الندا لغة وبهمزة الذي في النظم همزة قطع لانه صيرها اسما لما دلولها والما تكون همزة وصل اذا كان حرفا او اسما موصولا قوله ومسند للاسم تمييز

حصل اراد الاسناد المعنوي لانه جعله من خصايص الاسم واما
اللفظي فيجتلب لكل واحد من انواع الكلم وقوله ويسند للاسم
المعنوي لانه اسند للاسم والمراد الاسناد اليه لغة وله فكلامه هنا
موافق للكلام التسهيل ومخالف لكلام الجماعة وفي الشاطبي هنا كلام غير
محرر الاول انه ادعى ان الناظم هنا مخالف للتسهيل والثاني انه
قال ان الغرافي وابن هاني وافقا الناظم في اثبات الاسناد اللفظي
وانهم مخالفون لجميع النحويين فليس الاسناد عندهم الا المعنوي
فكل لفظ اسند اليه انما اسند لمعناه وهو باطل اذ لا سبيل لانكار
الاسناد اللفظي في نحو زيد ثلاثة احرف نعم الاسناد في نحو من حرف
جر وضرب فعل ماض عند المحققين من الاسناد المعنوي لا اللفظي ومما
مما دخل تحت قولهم كل حكم ورد على لفظ فنوعي مد لوله الا لفزينة
وليس مما خرج عن القاعدة للقرينة خلافا لشيخ الاسلام الانصاري
والمالك انه ادعى ان الناظم تناقض في مذهبه لانه زعم ان
ضرب فعل ومن حرف ولا محيص له عن ان يقول انهما مبتدا والمبتدا
في مد مئبه لا يكون فعلا ولا حرفا وبتدا غير صحيح لان ذلك في الاسناد
المعنوي كما حققه السيد فان مذهبه كالناظم وقد حررنا ذلك
في حواشي العقائد واعلم ان هنا شخنتين الاولى ميزه حصل
واعلم البقلي انها الرواية عن المصنف وقوامها من حيث الراي
بوجوه رد ما الشهاب والفرض ان الشاطبي قال في هذا
الكلام وضع الظاهر موضع المضمر والمضمر موضع الظاهر
وامثل الكلام ان يقول ميز الاسم حصل بالجر والتنوين والنداء الـ
واسناد اليه لكن لما افتقر الى التقدير والتاخير لاجل الوزن عوض
من المضمر فيه الظاهر لتقدمه في اللفظ ومن الظاهر في ميز الاسم
المضمر ليكون عايدا على ما قبله ثم قال ويروى لتميز وهو بمعنى
الاول الا ان في اعرابه اشكالا فيصعب تنزيله بسبب ذلك على
المعنى المراد كم اورد بقص ما ذكره البقلي مما رده الشهاب
بتداوي في شرح الراعي ولا يجوز ان ينغلق احد المجرورين بتميز لانه

مصدر

مصدر لم يقصد به العلاج فهو كسابر الاسماء لا يصح له العمل الا ان
ينوب مناب ان والفعل ولا ينوب منابهما الا ان قصد به العلاج قاله
ابن ابي الربيع في الكافي الكبير على الايضاح وانظر مثل يجوز اذا لم يقصد
به العلاج ان يتعلق به ظرف او مجرور متقدمان عليه او متاخران
مراعاة لحروفه او لا انتهى واقول نص غير واحد من المحققين على ان
الظرف والمجرور يعمل فيهما العامل القوي والضعيف وما فيه رايحة
الفعل يصرح في المغني بان معنى حرف التشبيه المحذوف يعمل فيهما
ونص على ان المصدر الذي لا يحل لان يعمل في الظرف المتقدم فراجعه
قوله بنا فعلت الخ اي يتعلق الفعل بما حينئذ لتاء ضمير المخاطب
قال الشاطبي لان مذهبه في غير هذا الكتاب ان ما لحقه ضمير
الرفع البارز فهو فعل وان كان ليس على صيغة الافعال ثم نقل
كلامه في التسهيل وقال لكن قد وجه ابن جني بروز الضمير في
اسم الفعل بانه لما كان دالا على الفعل وناب عنه وفوته دلالته
عليه حتى كانه موظهر فيه الضمير في بعض الاحوال ليدل على قوة
شبهه بالافعال وايد ذلك كون الموضع للامر والامر انما يامر به ان
يكون للافعال انتهى ملخصا واعلم انه لا بد من تقييد الضمير
البارز بكونه منفصلا كما يقلوه من ان الصفة الجارية على غير من هي
له ترفع الضمير المنفصل نحو زيد هند ضاربته هي واعلم ان الفعل
كلمة تدل على معنى في نفسها وتقترن بينيتها لزمان قال الراعي
وزاد بعض شيوخنا في حد الاسم او ما قوته قوة كلمة ليدخل
الضمير المستتر فتذكرت يوما مذهب الزيادة في حد الاسم وقلت
لو تصورت في حد الفعل لكان حسنا ففكرت فوجدت فعل الامر
من واي ياي اذا وعد لا يبقى منه الا حركة على حرف اخر لانك اذا امرت
من ياي حذفت حرف المضارعة ولام الفعل فبقي الامر ايا زيد ونقف
عليها بالسكت فتقول اه فاذا وقع قبل هذه الهمزة ساكن يقبل
الحركة جاز في لغة من ينقل حركتها نقل الحركة وحذف الهمزة مثاله
قل ايا زيد كان اصله قل ايا زيد فنقل كسرة الهمزة الى لام قل وحذفت

www.alukah.net

الهمزة فيقل يا زيد بالجر فلم يبق من الفعل الا الكسرة التي تحت
الام قال وقد الغزت ذلك مما ذكرته في شرح الجرومية انتهى اقول
وقد الغزه ذلك الدماميني بقوله

• اقول ما اسما قولي • ثم يا زيد قل •

وذلك جملتان والثاني ثلاث جمل ثم قال الراعي ولو كان النقل
لنا التانيث السالنة كان الالغاز احسن فان حرف واحد اجتمع
فيه ثلاث كلمات نحوية وذلك قولك قالت زيد فتا التانيث كلمة
والكسرة قامت مقام مقام فعل الامر من واي وفاعله وفي تا كسرة
نقد في ثلاث كلمات نحوية وقد الغزت فيه ايضا بقولي

• حاجيتكم يا تنا ومن علم • من كل حبر اوادب او فهم •

• ما مفرد حر فاحوى من الكلم • ثلاثة انواعه كلا تزم •

او ما كلمه تضمنت من الكلم الخ فقامت تا التانيث مقام انواع الكلم
الثلاث الحرف والفعل والاسم وقد اجتمعت في قولي الا تزم قوله
فعل يجلي مبتدا وخبر قال غير واحد من الشارحين وابتدا بالنكرة
لانها غير مرادة بعينها كقولهم رجل خير من امراة وعبارة الاشموني
وسوغ الابتدا بفعل قصد الجنس انتهى وفيه ان الذي يجلى
بالعلامات الفعل لا جنسه وقال الشاطبي بعد ان ذكر ان المسوغ
ذلك ولان الجملة خارجة مخرج الجواب لمن قال افعل يجلي شيء
فقال فعل يجلي بكذا وكذا ولان النكرة قد تقدم عليها هنا شيء
من معمولات خبرها قوله بالتا مزقال الراعي لالف واللام
في التا لا يجوز ان تكون للجنس لدخول التا الخاصة بالاسماء فيه
قالوا وان جعلت للعهد فتكون للعهد في احدا مما اذ كل واحدة
مختصة به والاولى ان يكون لتا التانيث لفترها ولان العهد كالضمير
يرجع للاقرب وقال ابو حيان وكلا التاين لتميزه وقد افرد ولا
ادري ايهما اراد واراده الجميع ممتنعة لانه يكون من اطلاق
المفرد على المثنى وسوسماعي وقيل انما يمتنع اراد تهما لاختلاف حقيقتها
قلت ولا حاجة لهذا التحقيق في الالفاظ اذا عرف المعاني

لان

لان كلا من التاين خاصة به فايهما قصد كان فقده صحيحا والاولى
ان يحمل على ارادة التاين معا فيكون من اطلاق المفرد على المثنى
كقوله تعالى على لسان داود وعيسى بن مريم لانه وان كان غير فصيح
فيشيع لحسن المعنى المقصود ويحتقر مثله في النظم والظاهر
انه اراد لفظ التا المتقدمة التي تنقسم بالصفة لما تنقسم انتهى
وفي قوله كقوله تعالى على لسان الخ نظر لان ما في الاية من باب
اضافة المثنى لما استحقته وليس ما هنا منها وتلك الافراد فيها
فصيح مختبر بقسم الجمع افصح كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وغير الافصح
انما هو التثنية لا الافراد خوا كلت راسي الكبشين كما في التسهيل والكافية
الكبرى قوله فعل مضارع الخ الغرض من هذا التمييز من الافعال
الثلاثة المندرجة تحت مطلق الفعل المقصود تمييزه عن الاسم والحرف
فيما تقدم بقوله بتا فعلت الخ فان قيل تمييزه من الافعال الثلاثة
غير خلص لخروج فعل التعجب الذي هو ما افعله عن كونه ماضيا اذ لا يصلح
للام ولا للتا وان صلح للنون المميزة للامر لم يتميز بها لامتناع اقتران نون
معنى الامر وهو مقصود في افعل به فظهر انه لم يذكر شيء من نوع
مما وكذلك حبذا من حب ذا لا يصلح للتا ولا للام ولا للنون فخرج عن كونه
ماضيا وهو ماض فالجواب ان التعريف بالكلم انما يكون
مع اعتبار اصلها قبل عروض العوارض المانعة من ظهور تلك الاوصاف
وطرو التركيب الا ترى ان الاسماء اللازمة للاضافة كسبحان الله لا
تصلح لخاصة من تلك الخواص المتقدمة حالة التركيب ولم يعترض بها
عليه اما افعل من ما افعله فهو فعل ماض كاكرم صالح للتا قبل
التركيب كسبح صالح للتا واما افعل به فاصله الامر كاكرم زيدا ان
فبالنظر لاصله يصلح لدخول خاصة الامر لانه امر حقيقة عند
الجمهور واما على مذهب الفراء ومن تبعه من انه معنى الامر فيه
فلا اشكال قوله ان امر فهم فان فعل النون ولم يفهم الامر
فهو فعل مضارع وقول المرادي او فعل تعجب لا ينبغي مع اعترافه
بان توكيده بالنون نادر لانه حينئذ لا يرد ليحترز عنه كما قاله او

بلغت

منقده المذكوره
وخروج (فعل
بيع) قد ثلاثة
أحد يعلم ان

في الجواب عن توكيد اسم الفاعل قوله والامران لريك للنون محل
فيه امور الاول ان هذا اعني يحتاج اليه لان كلامه هنا في تمييز
الافعال بعضها من بعض لا في تمييزها عن الاسما لانه تقدم
الثاني حيث فرق بين فعل الامر واسم فعله فعلمنه ان يفرق بين
فعل الماضي واسم فعله فعلمنه ان يفرق بين الفعل الماضي واسم
فعله والمضارع واسم فعله لان تخصيص الامر بذلك تحكم الثالث
ان هذه التفرقة حاصلة له في قوله وسم بالنون الخ فان معنا
ان هذين الامرين خاصة لفعل الامر فهو يعطي مفهومه ان احد
الامرين اذا فقد فليست الكلمة بفعل امر الرابع ان هذا
الكلام يقتضي ان لام الامر اسم لصدقه عليها فانها كلمة مفيدة بنفسها
معنى الامر ومنعا وليست بقابلة للنون املا والجواب
عن الاول ان الغرض هنا التنبيه على ان اسما الافعال خرجت عن كونها
افعالا لما تقدم من علامات الفعل ولم تدخل في الاسما لانها لا
تقبل خواصها المتقدمة الا التنوين التنكير وقبولها له موقوف
على السماع فلم يعتد به ولذلك مثل بصه وحيهل وان كانا منونين
وبذلك تفارق الاسما اللازمة للاضافة حيث حكم عليها بصلاحيتها
للاسناد ومنعا لان سبب ذلك ان الاستقرا دل على ان غالب
الاسما كذلك فحكم فيما خفي حكمه بالالحاق بالاكثر لما تقرر في الاصول
من ان الكثرة دليل الاصالة واما الاسناد اليها في نحو قول زهير
• ولنعم حشو الدرع انت اذا دعيت نزال ولج في الذعر • فغير
معتبر لكونه لفظيا اذ المراد اذا دعيت هذه اللفظة والجواب
عن الثاني ان الغرض التفرقة بين الفعل واسمه مطلقا الا ان
الغالب في اسم الفعل ان يكون بمعنى الامر فاقتصر عليه اوارادة
التنبيه على ما يأتي كما اشار اليه الشارح وتبعه الموضح والجواب
عن الثالث ان الذي دل عليه كلامه انه اذا اختلف الوصفان او احدهما
فليس بفعل امر وذلك لا يستلزم كونه اسما لتردده بين ان يكون
اسما او حرفا فعين جهة الكلمة التي لا تقبل النون قاله الشاطبي

وفيه

وفيه ان الكلمة التي لا تقبل النون اما اسم فعل كما مثل او مصدر
نحو ضربا او حرف نحو كلا للردع والجواب عن الرابع انه عني
بالامر الكلمة الدالة على معنى فعل الامر كما قاله الشم واللام لا تدل
على ذلك وانما تدل على معنى الامر خاصة قال الشاطبي وهذا
التفسير غير مسلم اذ لا دليل يدل عليه من كلامه وانما قوله والامر
على حذف مضاف واحد يضطر اليه لتقديره لا حقيقة الامر وفعل لا يصح
نسبته لحاق النون البتة فهو اذن على تقدير كلمة او لفظة اي وكلمة
الامر لانه مضاف لقوله بعده هو اسم فتامله انتهى قلت
وقدر بعضهم ومفهم الامر اخذا من قوله ان امر فهم وهو انما
يفيد في صحة الاخبار عن قوله والامر بقوله هو اسم فعل
ولا يفيد في دفع ايراد لام الامر تنبيه قوله محل يغني
حلول او كان حلول ففيه متعلق بحل على الاول وعلى الثاني متعلق
بمحذوف اي اعني ففيه او بيك وقوله هو اسم جملة اسمية مخبر
بها عن والامر وهي دالة على جواب الشرط لا جوابه خلافا
لمن غلط وهو ابن الخباز حيث قال في قول ابن معط اللفظ ان يفد
هو الكلام ان العامد وفقة للضرورة

المعرب والمبني

النظر في هذا العلم في قسمين احدهما الاحكام المتعلقة بالكلم من
حيث هي مفردات والثاني الاحكام المتعلقة بها من حيث هي مركبات
والعادة تقديم الثاني لما فيه من الفايدة وهو مفتقر اليها تقديم
مفرد مستغن للتنبي عليها الاحكام التركيبية الاعراب والبناء
والتعريف والتنكير وبدا او ان الشروع في الاول قوله منه
معرب ومبني لا يريد ان منه هذين الشيئين على انهما قسم واحد
لان ذلك يقتضي قسما اخر في الاسم غير ذلك وحينيذ يصح التقسيم
وهو غير موجود بالنسبة لما نعرض لبيانه فانما الكلام على
تقدير منه معرب ومنه مبني فيحصل بهذا التقدير قسمان لكن

الألوكة
www.alukah.net

حذف لفظ منه في الثاني لبيان المعني مع الحذف ونظيره قوله تعالى
منها قايم وحصيد فمنهم شقي وسعيد وهو كثير قاله الشاطبي وهو
يشعر بان قولنا منه ومنه يفيد الحصر والحق انه لا يفيد حصرا
ولا غيره لذاته بل يفيد عدم الحصر بقرينة العدول عن القضية
المنفصلة السابقة في مثل هذا المقام على ما حرر عند قول التخليص
ثم الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي فراجعه
وقدم المعرب في الترجمة لان الاعراب اشرف من البناء اذ هو خاص
باللغة العربية وقدم المبني في التعريف لان مفهومه وجودي
وقال الشاطبي لخروجه عن اصل الاسماء فهو اكد في البيان وذكر
الاشموني للاعراب لغة اثني عشر معنى احدها ازالة عرب الشيء
وهو فساده وفي الحواشي لابن هشام الاعراب احد معانيه سلب
الفساد وباب التسلب مفيس عقد له عثمان تاما في الخصايص قال
اصل الافعال ان تكون لاثبات معانيها وقد تكون لسلب تلك ٥
المعاني لاثباتها الا ترى ان ع ج م للابهام كالعجم لانهم لا يفصحون
وعجم الزبيب لاستتاره والعجماء جبار ثم قالوا اعجمت الكتاب
اذا اوضحته ومنه شرك ولا شكاية الشكوي ثم قالوا اشكيته
ازلت ما يشكوه ومنه الحديث فلم يشكنا الى احزابا الطاء قوله
لشبه من الحروف سؤال مثل ضمنت الافعال معاني الحروف قال
ابو الفتح نعم في افعال التسلب ضمنت معنى حرف النفي ثم قال
فان قيل فهلا بنيت اسما السلب لتضمنها معنى الحرف واجاب
بان اكثر التسلب في الفعل لم تؤثر شيئا فلم تؤثر فيما قل فيه لان
الماضي والامر مبنيان والمضارع قد رفع عن صيغة البناء الى
شرف الاعراب فلم يرجعوا به البتة لبعد الاضراف عنه واما بناؤه
مع النون فلانها سفلته معنى الحال الذي هو به اولى فاقتضت
بناءه واما السين وسوف فانما لم يبنيا مع الفعل بنا النون
معه قوله كالشبه الوضعي اعلم ان الغرض للناظم بيان اسباب
البناء الواجب ولهذا حصر السبب في شبه الحرف واحتاج الى التقييد

بقوله

بقوله مدني اي لم يجار ضه معارض وبقوله اصلا وحينيذ فلا يبقى
ان يجعل الكاف في قوله كالشبه اشارة الى الاسباب المجوزة ٥
كالاضافة الى مبني ونحو ذلك بناء على ما هو الظاهر المتبادر من انه
اراد ان شبه الحرف غير منحصر فيما ذكره وانه نبه بما تعرض
له على غيره ويحتمل انه اراد ان انواع الشبه منحصرة فيما
ذكره لرجوع الكل اليه والكاف باعتبار المثل المذكورة ومن الشبه
المجوز الشبه اللفظي كما نص عليه في الباب الثامن من معني اللبيب
حيث قال القاعدة الاولى قد يعطي الشيء حكم ما اشبهه في معناه
او لفظه او فيهما ثم قال والثاني وهو ما اعطي حكم الشيء المشبه له
في لفظه دون معناه له صورا الى ان قال الثامنة بناء خاشا في
وقلن حاشا لله لشبههما في اللفظ بحاشا الحرفية والدليل على
اسميتها قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين على اعرابها كما تقول
تنزيها لله ثم قال ومن بنوها اعربها على الغالب انتهى
فقوله اولا قد يعطي يدل على عدم الوجوب وكلامه الاخير صريح
فيه وبهذا ظهر ما ذكره في بحث قد من انها قالت اسما بمعنى حسب
وتستعمل مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها وكثير
من الحروف في وضعها ومعربة وهو قليل وسقط قول البدر الدماميني
ان الشبه اللفظي بمجرده ليس موجبا لبنايها ولا بد ان يضاف الى
الشبه اللفظي الشبه المعنوي وهو منتف هنا بدليل ان المراد
به النعمة معرب مع مشابهته الحرفية في اللفظ انتهى لان المدعي
جواز البنا لا وجوبه كيف وقد قال ومعربة وهو قليل ثم ان كلامه
يقتضي انحصار سبب البناء في الشبه المعنوي نعم يراد ان اعتبار
الشبه الوضعي انما يظهر عند من لم يشترط كون الثاني حرف لين وفيه
ما عرفته في كلام الشارحين هنا ويجاب بان صاحب
المغني لم يعتبره بالاستقلال بل بطريق التقوية للفظي وقوله بناء
مذهب البصريين واعرابها مذهب كوفي وهو مشكل لان الشبه
الوضعي موجود فيها وهو كاف في تحتم البنا فما وجه الاعراب

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
وحدة شئون المكتبات

www.alukah.net
الألوكة

فان قلت وجهه ملازمتها للاضافة قلت لوضح دافعا للبنا لمرتبتين في قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة انتهى ووجه سقوط سند ان ابن هشام لم يعتبر فيها الشبه الوضعي بالاصالة بل سقويا باللفظ واللفظ يجوز لاموجب وكانه لم يعتبره لما اسلفناه من ان بعضهم يشترط فيه كون الثاني حرف لين وبتقدير اعتباره لما يدل عليه كلامه في فط فهو انما يكون محتما في اللغة الكثيرة الغالبة والعجب للبدر كيف يعترف بانه كاف في تحتم البنا ويقول اولا لابد من ان يضاف الى الشبه اللفظي الشبه المعنوي وملا جعل اضافة ابن هشام الوضعي للفظي لما قاله ثم ان الظاهر ان البنا والاعراب في قدر المذكورة لغتان لامذهبان وعلى ما قاله من ان الاعراب مذهب كوفي فقد يجاب بانه يمكن ان الكوفي لا يعترف بان الشبه الوضعي يحتم للبنا بل وعلى القول بانه لغة يمكن ان تكون الاسباب المحتمة للبنا باعتبار اللغات الكثيرة او الفصيحة كما اسلفناه ويشهد له ما قالوه في اعراب ذو الطايية مع قيام الشبه الافتقاري بها وقوله قلت لوضح دافعا للبنا الخ مخالف لما مر جوابه من ان لزوم الاضافة الى المفرد دافع للبنا وفي شرح العلامة الشهاب الخفاجي فان قلت قد الاسمية تضاف فملا عارضت اضافتها شبه الحرف قلت يمكن ان يقال المعارض لزوم الاضافة فيجاب بتقدير تسليم لزومها الاضافة فقد يقال انهم لم يذكروا ان الشبه الوضعي معارض ولو سلم فقد تمنع المعارضة فيما هو بصورة الحرف فانه اقوى مما هو بغير صورته وان كان على وضعه انتهى واقول نعلم انه بعد ما تقرر من ان الشبه فيها انما هو لفظي وهو يجوز وان الوضعي موكد لعدم استيفاء شرطه على ما هو الحق لا يحتاج لهذا وعرفت ان عدم ذكرهم المعارض فيه لعدم الاحتياج اليه لانه يجوز لا لقوته كما يفهم من كلام الشهاب ثم قوله فعلى تقدير تسليم لزومها للاضافة الخ مشكل لانه لا مجال للمنع اذ لم يتمتع فيها غير الاضافة بقي ان

الجلال السيوطي اشار في جمع الجوامع وصرح في شرحه في الكلام على مبحث بان الشبه الوضعي يعارض فانه ذكر ان مع انما اعربت مع كونها نائبية الوضع على الاصح لان الاضافة عارضت شبه الحرف كما قيل في اي وفيه نظر من وجوه الاول الذي نص عليه ابن مالك في شرح التسهيل في باب المفعول فيه وابو حيان في الارتشاف ان مع ك ثلاثيه في الاصل ولم يجعلوا الفول بانها نائبية في الاصل فضلا عن تصحيحه وانما الخلاف في انها مثل بين ملازمة للتقصر في الاضافة والافراد او في الاضافة فقط وفي الافراد تقصر وتجبر ذهب سيبويه والخليل للاول ويونس والاخفش الثاني وتبعهم ابن مالك قال وانتصر للاول بان القول بكونه مقصورا اي في الافراد نائبيا في الاضافة يستلزم ما لا نظير له فان الثاني المعرب اما مقصور في الاضافة والافراد كيد واما متمم في الاضافة وحدها كاب والجواب ان مقتضى الدليل كون الافراد مظنة جبر ما جبر من النائبيات في احدى حالتيه لان ثاني جزئي ذي الاضافة متمم لاولهما ولذلك عاقب التنوين ونوني التثنية والجمع بخلاف المقصور المفرد فلا متمم له الا ما يجبريه من رد ما كان محذوفا منه فاذا جعلنا معا مقصورا في الاضافة مقصورا في الافراد فعلنا بمقتضى الدليل وسلكنا سوا السبيل بخلاف باب اب فان فيه شذوذا ولذلك لم يجز فيه العرب على اسن واحد انتهى ويدل لكونها غير نائبية وضعا ان ابن مالك علل بنائها بالشبه الجمودي المحض والمراد به ملازمة وجه واحد في الاستعمال وبالوضع الناقض اذ هي على حرفين بلا ثالث محقق العود وعلل غيره ذلك بتضمنها معنى حرف المصاحبة وكان الجلال السيوطي فهم من قوله اذ هي على حرفين الخ انها كذلك وضعا وليس كذلك كما لا يخفى على من له ادنى مسكة اذا تامل قوله بلا ثالث محقق العود لانه صريح في ان هناك ثالثا لكن عوده غير محقق الثاني ان بنائها في بعض اللغات ليس للشبه الوضع كما عرفت الثالث ان دعواه

ان الاضافة عارضت سبب البنا لا يظهر لان الذي يعارض ذلك لزوم
الاضافة وهو لا تلزم الاضافة كما عرفت من انها تستعمل مضافة
ومفردة الرابع ان فيها شبها مع في الجامع فيه لانها اي
للشبه المعنوي لا الوضعي الخامس ان دعواه ان الشبه
الوضعي يعارض لم ينقله عن احد ولم ار له سلفا مع الفحص الا
الزركشي في رسالته المسماة ببنا مثل البنا فانه ذكر في الكلام على
الشبه اللفظي ان مع نزد واجاب بما اجاب به الجلال
ولعل ذلك منه على جهة القياس والجملة فلعل الشهاب لم يعتد
بمانع الجمع لما فيه من الاختلال وان صدر عن الجلال قوله
والمعنوي في متى وفي هنا ومن ثم اعربوا اذا خلعوا المعنى كقول يونس
ضرب من هنا اي انسان انسانا او رجل رجلا قاله ابن جني وعقد
له بابا في الخلع الادلة قال ومنه قولهم مررت برجل اي رجل لم تجرد
اي مع الاستفهام ومنه بيت الكتاب والدهر اي متى ما تر به
دهما تر اي في كل وقت وعلى كل حال منلوون قوله ومعرب الاسما
الخ الاضافة بمعنى من وضابطها موجود لان بين المعرب والاسما
عموما وخصوصا وجهيا وتعريف المعرب باذكر اولى من تعريفهم
اياه بالذي يختلف اخره باختلاف العوامل لان ذاك تعريف للشي
بما الغرض من معرفته معرفته قال ابن هشام وقد يعترض
على هذا التعريف باي فانها معربة وقد اشبهت الحرف فالتعريف
اذن ليس بجامع انتهى وجاب بان المراد ما سلم من شبه
الحرف المتقدم وهو الذي لم يعارضه معارض بان لا يشبهه اصلا
او اشبهه ولكن عارضه معارض قوله وفعل امر ومضي بنيا اضافة
فعل الى الامر والمضي لانهما من صفته فان قيل كيف اخبر
بالفعل المتحمل لضمير التثنية عن مفرد وهو فعل لا يقال لاضافته
الى امر ومضي لانك لو قلت غلام زيد وعمرو قائما لم يصح باعتبار
زيد وعمرو فاجواب انه على حذف مضاف اي ذو فعل
مضي والاخبار في الحقيقة عن المذكور والمحذوف تبعا وهذا الموضع

يقترا

يقترا بالخفض وذلك على حذف المضاف وبقا المضاف اليه على ما كان
عليه من الخفض لكون المضاف المحذوف معطوفا على مثله نحو

اكل امرء تحسبين امرا ونار توقد بالليل نارا

وينبغي ان يقترا ومضي بالرفع على حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه على ما مر والاشارة في كلامهم ردا على هذا فالاخبار واضح
وانظر هل يجوز كون الالف اشباعا كما قالوا ان عريا وارا دبالفعل
هذا الجنس المنتسب الى هذين الامرين كما تقول كلام زيد وعمرو
حسن وكلام الزيدين حسن هذا واصل بنيا بنوه لحذف الفاعل
للعلم به وابدال الضمير المنصوب ضميرا مرفوعا نائبا عن الفاعل للعلم
بدليل واعربوا قوله من نون توكيد مباشر الخ الحاصل
انه ان كان من الامثلة الخمسة فمعرب والا فمبني وكان ينبغي ان
يقول لفظا وتقديرا كقوله لانتني الفقير قال الشاطبي وضمير
اعربوا عائد على العرب وهو من قبيل ما يفسره السياق اذ لم يتقدم
للعرب ذكر لكن لما كان هذا العلم تقريرا لكلامهم صار ذلك قرينة
على انهم المقصود وقال لما كان المضارع شبيها باسم الفاعل من جهة
اللفظ لجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا
وفيما زاد على الثلاثة شابهه ايضا لجريانه معه في تعيين الحروف
الاصول والزوايد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى ومن جهة
المعنى لان كلا منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال اعرب بالحمل
عليه كما عمل اسم الفاعل بالحمل على المضارع قال وهذا الوجه احسن
ما سمعته في تعليل اعراب المضارع من شيوخنا قوله والاصل في المبني
ان يسكنا المتباورانه اراد جميع ما يدخله عارضا كان او لازما قال
في المبني للاستغراق ويؤيده ان النحاة اذا ذكروا خروج المبني
من اصل السكون الى الحركة لعلة سئلوا بالعارض البنا ولا زمه ويحتمل
ان يريد بالمبني ما تقدم ذكره وسموا البنا لازما له قال للعهد الذكري
ويوتيل انه انما سئل بلازم البنا ولو على لغة كاس والعلم
ان الناظم رتب السكون مع الحركة وتثنيتين فجعل السكون في مرتبة الاصالة

وجعل انواع الحركة في رتبة ثانية تليها وهي في الحقيقة ثلاث رتب
رتبة السكون ورتبة جنس الحركة ورتبة نوعها فترك الوسطى وهي
رتبة جنس الحركة ولا بد منها لان الحركة المخصوصة ثانية بالطبع عن
الحركة المطلقة وانما تركها لبيان معناها بين الرتبتين ولهذا القوم
تعرضوا لعلة البنا ولعلة البنا على حركة ولعلة خصوص الحركة ومما
ينبغي ان ينتبه له انهم عدوا هنا من حركات البنا حركة دفع التقاء
الساكنين واوردانهم قالوا في تعريف البنا ما جيء لابيان مقتضى العامل
من شبه الاعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا تخلصا من ساكنين
فاقتضى ان تلك الحركة ليست حركة بنا كاخواتها والجواب
ان تلك في الحركة الموجودة في المعربات بدليل تمثيلهم بما لو لم يكن
الذين كفروا وما معنا في الموجودة في المبنيات لكن قال الشاطبي
واما الضمة في مذ اليوم فلتبست بحركة بنا فيتمثل بها في هذا الموضع
وانما هي حركة التقاء الساكنين واعلم ان دفع التقاء الساكنين
سبب لمطلق الحركة لا لحركة مخصوصة فعد الاشموني تبعا للمرادي من
اسباب البنا على الكسر التقاء الساكنين ليس على ما ينبغي وانما سبب
الكسر كونه له الاصالة في الموضع لان اصل التقاء الساكنين اذا التقيا
ان يكسر ثانيهما لان الكسرة لا تلتبس بحركة الاعراب اذ لا تكون
حركة الاعراب الا مع التنوين او الالف واللام او الاضافة وانه اذا
قيل بني كذا لكذا او حرك او كانت الحركة كذا لكذا فليس المعنى على الانحصار
في ذلك السبب فقد تتعدد الاسباب ولهذا كثر بعضهم الاسباب
وبعضهم قللها وبهذا يعلم ان قولهم بنيت اين على الفتح للخفة لا ينافي
ان يعلل بالاتباع لان الحاجز غير حصين كما ان قولهم بنيت كيف على
الفتح للاتباع لا ينافي التعليل بالخفة وبهذا اسقط قول الراعي ان قول
المكودي ان امس بنيت على حركة لتمكنها باستغنائها معربة نحو امسنا
مبارك اولى من قول غيره لالتقاء الساكنين فيه انهم ذكروا من اسباب
البنا على الضم الحمل على النظير ومناسبته كبنا نحن على الضم لانها للجمع
والواو تدل عليه فكانت الضمة في نحن كالواو في الزيدون ويضربون

وهموا

وهموا وحملت الدالة على الاثنين على الدالة على الجمع لان الاثنين جمع
كما قال سيبويه وكونه في كلمة مسلمة في نظيرتها نحو احشوا النوم ٥
ونظيرتها قلادعوا وفي كلام المرادي في هذا السبب قصور لانه
لم يذكر التنظير وكون الضم لذلك سوا لوجه وانما التقا الساكنين فانما
اقتضى مطلق الحركة فسقط ما لابن غازي وانما احتاج للحمل على النظير
لان الضم هنا ليس في الاصل الظاهر بخلافه في قبل لانه حركة همزة
اصل وبقولنا الظاهر يندفع ان اصل احشوا احشيوا فهو حركة
البنا وكون بعضهم علل للضم في نحو بذلك او بانه شبه للواو كما قالوا
في لنبلون لانها في ما فرر ناه لما استفناه من عدم الانحصار ٥
في السبب فتدبر المقام قوله ومنه وفتح الخ اشار بقوله ومنه
الى عدم الانحصار لان من المبني المبني على نائب المذكور انت كبنا الامر
على الحذف وبنا المنادي واسم لا على الحروف فان المنادي المفرد
والعلم واسم لا المفرد بشروطه بنيان على ما يرفع به المنادي
لو كان معربا وينصب به اسم لا لو كان معربا لانهما اشبها الحرف
في المعنى كما ذكره الشارح في الشبه المعنوي وذلك الشبه موجب
للبنا فبنا وهما في هذه الحالة لازم لا جايز لان الجايز ما يجوز معه
الاعراب كالمضاف المبني وان كان المنادي واسم لا من حيث هما لا يجب
بنا وهما لوجوب اعرابهما في غير ما ذكر فاندفع ما قد يقال ليس الكلام
في ما يشمل بنا هما لان الكلام في البنا الواجب كما تقدم فقوله ومنه
اغنى عن التعرض للنائب ولا يقال انه فاته ذلك وكان عليه ان يقول
وغير ما ذكر يتوب كما قال في انواع الاعراب لكن كون ومنه مفيدا
لعدم الحصر فيه ما عرفت عند قوله والاسم منه معرب الى آخره
قوله كابن قال ابن اياز في قواعد المطارحة وانما لم يحرك
الساكن الاول من نحو كيف دون الثاني لان ذلك لا يغني عن تحريكه
اذ الباقي ساكنا من كلمة اخرى نحو كيف الرجل وقال الاصبهاني ليلا
تنقلب الياء الفا وليس بشيء لان الذي يتلو ما ساكن لا يحرك وان تحركت
وانفتح ما قبلها انتهى وبهاني هذا البحث بعيته في اين تقول اين

الألوكة
www.alukah.net

الغلام قوله امس قال السهيلي من كسر امس مطلقا فانه سمي بالفعل وفيه ضمير فحكي ومن وقف بانه قد ثبت العدل في لغة من اعرب وله ان يقول هو لا قدر وانه سمي بالفعل خاليا من الضمير وقوله سمي بالفعل اي فعل الامر قال الموضح في الحواشي امس اذا استعمل ظرفا فهو مكسور عند جميع العرب ثم قال الجمهور بنا وقال الخليل يجوز ان يكون قولك لغيبته امس بتقدير لغيبته بالامس فحذف الحرفين وزعم قوم منهم الكسائي انه ليس معربا ولا مبنيا بل يحكي وانه سمي بفعل الامر من المساء انتهى وفي الكشاف عند قوله تعالى لمتوا امكانه بالامس قد يذكر الامس ويراد به اليوم الذي قبل يومك ولكن الوقت المستغرب على طريق الاستعارة قوله كما قد خصص الفعل بانه يجزما قد يقال ان مدة العبارة تقتضي انه امتنع دخول الجزم على الفعل من حيث امتنع دخول الجزم على الاسم فكيف صار امتناع دخول الجزم على الاسما مثلا لمنع دخول الجزم على الافعال وما وجه رد احدهما على الاخر والجواب انه لم يجعل امتناع الجزم في الاسما علة لمنع بها دخول الجزم في الافعال وانما اراد ان كل واحد منهما امتنع في بابه للعلة التي تنتقه والمعنى الذي يجيله ونظير هذه العبارة وقع لس فانه قال وليس في الافعال المضارعة جر كما انه ليس في الاسما جزم والحاصل ان الكاف في قوله كما للتشبيه لا للتعليل وقال الشاطبي الكاف للتشبيه والمراد تشبيه النظير لا تشبيه التعليل كما قاله المرادي في ان قوله بان يجزما مقدرا بالانجزام وهو غير مستعمل في معنى الجزم ولا مصطلح على استعماله بذلك المعنى لانه كاخواته من الرفع الخ اما بمعنى الاثر الذي يحدثه العامل او الحكم الذي احدثه والعلامة دالة عليه وهو معنى المعدة والجواب ان الانجزام لما كان لازما عن الجزم اذ هو مطاوعة صار كالمسبب مع سببه فاكتفى به عنه اتكالا على فهم المراد قوله وغيرها ذكر يونس اعلم ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات والسكون لانها اخص من الحرف والحذف فانها بالحرف والحذف فذلك

لعلة

لعلة واصل ما كان معربا بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة فان لم يكن كذلك فلعلة نذكرها واصل ما اعرب بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء لمجانستها للحركات المنوب عنها فان لم يكن كذلك فلعلة قوله ما من الاسما اصف فقر الاسما مرورة وليس من حذف احدى الميزتين لاجتماعهما كما في هداية السالك لان الحذف لا يجوز في المختلفين وانما يجوز في المتفقين وانما لم يجز الاستثقيل في النظم بين بين لانه جايز مطلقا لان المسهلة كالمخففة في وزن الشعر فلو سهلها اختل الوزن قوله ان صحبة انما نا قال الراعي مفعول بفعل مضمر من باب الاشتغال وقد عجله ابن جابر مفعولا مقدما بان وهو منقود لان ان لا يليها الا الفعل ظاهرا او مقدرا فان قيل الاشتغال انما يكون اذا كان الشاغل ضميرا او لاضمير هنا اجيب بانه لا يتقيد بذلك بل هو اكثري وقد يكون ظاهرا كما في اذا الوحش ضم الوحش او بعدوا فاكما هنا والتقدير ان صحبة انما نا صحبة سلمنا فقد يكون المضمر مقدرا كما في قوله تعالى افغير الله تامروني اعبد الحكم الجاهلية يبعدون على انه يجاز ان يريد بباب الاشتغال باب المنصوبات على شريطة التفسير ويحترز بذلك ان كان فضد التحرز كما يدل عليه كلامه في شرح التسهيل من ذا وذو والتي ليست بذلك المعنى اما ذا وفتاتي بمعنى الذي واما ذا وذي فما بمعنيان للاشارة ويبين ان تلك خارجة من باب الاعراب فضلا عن كونها تعرب بالحرف فلو لم يفيد ذو لم يفهم الاسي لتبادرها هو معرب نعم بعضهم اعرب ذو بمعنى الذي وعليه يجب عدها في الاسما وتكون سبعة ولا يضح التحرز عنها بقي انه لا بد ان يكون ذو بلفظ المذكر المفرد كما لفظ به فان المفرد المونث معرب بالحركات والمثنى والجمع يعرب اعرابهما قال قال السهيلي في كتابه التعريف والاعلام في قوله تعالى وذا النون هو يونس بن متى اضاف ذا الى النون وهو الحوت وقال سبحانه في سورة ن والنون كصاحب الحوت وبينهما

فرق وذلك انه حين ذكر في معرض الثنا عليه قيل ذا النون ولم يقل صاحب النون والاضافة تبدو اشرف من الاضافة بصاحب لان قولك ذو تضاف الى التابع وصاحب يضاف الى المتبوع تقول ابو هريرة صاحب النبي ولا تقول النبي صاحب ابو هريرة الا على وجه ما واما ذو فانك تقول فيها ذو المال ذو العرش وذو القرنين فتجد الاسم الاول متبوعا غير تابع ولذلك سميت افعال حمير بالاذواء نحو ذو يزن ننتهي بهذه الاسماء الى الوزن ثلاثة افتعال فعل بانفاق وهو ثلاثة اب اخ حم فعل بانفاق فم امائله فوه يختلف فمه اخ فقال الفراء فعله لقيل قولهم اخوك ما المراد اخوك وغيره فعل وذو فقال سيبويه فعل ذو بدليل ذوا تا افنان وقال الخليل والزجاج فعل لان الحركة زيادة فلا يفتقر عليها الا بثبت . واجيب عن حجة سيبويه بان الاسم اذا حذفت لامه ثم بني لا ترد عينه الى سكونها قال يديان بيضا وان عندهم ويد عندهم فعل قوله والنقص في هذا الاخير احسن ونقصها الخ اورد عليه انه كان عليه حيث ذكر اختلاف العرب فيها ان يستوفي ذكر ذلك مع انه اهمل بعضا من ذلك كما يعلم من التسهيل ولا يقال ان نظمه غير موضوع لنقل اللغات وانما وضع لضبط القوانين لانا نقول فكان الاولى ان لا يتعرض لها رأسا فان تعرض لم يذكر ما ذكر لانا نعلم انها تعرب بالحروف مطلقا في كل لغة وليس كذلك فاراد ان يرفع هذا الايهام وليلا يوهم تساوي هذه الاسماء في الاعراب اجيب بان الايهام باق لانه اقتصر في الحمل على اللغتين سوى الاولى فاوهم ان سائر العرب سوى اهل هاتين اللغتين متفقون على الاعراب بالحروف وليس كذلك بل فيه ست لغات الثلاثة المذكورة والرابعة حموكذ لو والخامسة حم كالكعب والسادسة حماكرشا وفي اخ خمس لغات الثلاث المذكورة والرابعة اخ مشددا والخامسة اخوكذ لو وفي اربع لغات الثلاثة المذكورة والرابعة التشديد وفي من ثلاث لغات ثالثها هن مشددا لا يقال بين لغات

غير

غير مشهورة فلم يذكرها بخلاف ما ذكره فانه مشهور لانا نقول ليس كذلك لان اعراب من بالحروف قليل والنقص في اب واخ نادر وفي حم كما نص عليه وكذا النقص فيهن كما في التسهيل والجواب انه لو اقتصر على ذكر الاعراب بالحروف اوهم اتفاق العرب فيها على ذلك ولما ذكر فيها لغات اخر علم ان الاعراب بالحروف جائز على الجملة ما عدا اقوك وذو ومال وما ذكر من بقا الايهام فغير متجه على قصد الناظم لان قصده ان يبين كيف تحتذى كلامهم فذكر الاعراب بالحروف وغيره ولم يشرح كل اللغات لانه من وظايف اللغوي وذكره انتقال من علم الى علم لغير مزية وايضا اعرابها بالحروف بين انها معتلة وانها مذبذبة بين النقص والتمام فهي في الاضافة الى غير الياء تامة منقوصة وفي الافراد والاضافة الى الياء على خلاف ذلك فاراد ان يبين اختلاف العرب فيها اذا كانت معتلة الاواخر ذكرها لنتكيتا على النحويين كما دل عليه قوله في شرح التسهيل من لم يتنبه على قلة اعرابه بالحروف فليتبين نصيبه وان حظ من الفضل باوفر نصيب واما من قال حم كجب وحماكرشا ومن قال اخا واخا بالتشديد فمن سوى اخر فصارت كالاجنبيات وكالالفاظ المترادفة لا يليق ذكرها بالمقصد النحوي واما اخو وحمو فلما جريا مجرى الصحيح كعمرو وعمرو لو فارقا المعتل فلم يعدهما في اللغات كما لم يعد المضاعف والمهموز وبهذا احسن من القصد قوله بهذ رمعناه بقل واصله من الندور وهو السقوط والخروج عن الغير وندر الرجل من القوم خرج منهم فلما كانت لغة النقص خارجة عن جمهور كلامهم اطلق عليها لفظ الندور وبذلك وفي اصل اللغة يرادف لفظ الندور لفظ الشذوذ وذا انما يعني الخروج عن الجمهور يقال شذ عنه يشذ ويشذ شذوذا اذا انفرد عن الجمهور وندر بهذا فسره الجوهري كما انه قال في الندور ندر الشيء يندر سقط وشذ فسر كما ترى احدهما بالاخر الا ان الناظم اصطلح في كلامه على اطلاق الندور على ما ندر في الكلام المنثور واطلاق الشذوذ على ما ندر في الشعر بذلك في الغالب فليعرف ذلك من اصطلاحه قوله ونقصها من نقصهن اشهر

فيه مناقشة لان المفهوم من افعل التفضيل ان التقصير في الثلاثة
اشهر من التقصير فيها فيكون التقصر فيها مشهرا ايضا وهو قد صرح
بان التقصر فيها نادر وحمله بعض الشيوخ على ارادة الاكثرية
ويلزم ان يكون النادر كثيرا قوله ان يضفن نقده ابو حيان
وتبعه ابن هشام بان ضمير يضفن راجع الى اجميعها ومن جملتها
ذو وهي لا تنفك عن الاضافة فلا حاجة الى اشتراط ذلك فيها اذ
تخصيل الحاصل لا ينبغي والجواب ان الشرط يتصرف
الى ما هو محتاج اليه لا الى ما هو موجود فيه قاله الراعي وتحرير
المقام يطلب من حواشي التكملة للشهاب القاسمي قوله بالالف
ارفع المثنى قال الشاطبي لم يحتج الى اشتراط كون المثنى من الاسما
لامرين احدهما كون التثنية من خواص الاسما والثاني انه قد
جعله محلا للجر في قوله جرا ونصبا فدل على ان كلامه فيما يدخله
الجر وهو الاسم وايضا ليس قولك يفعلان تثنية ليفعل لانك
لم ترد ان تضم الى يفعل مثله يفعل اخر كما كنت فاعلا في الاسم وقال
من شروط التثنية الاعراب على ان مذهب الناظم مساواة التثنيل
انه ليس بشرط لازم اه نشري ان اسم الاشارة والموصول
اذا جعلا للمثنى نحو هذان والذان من قبيل المثنى عنده حقيقة
قوله وكلا اذا بمضمر مضافا وصلا اذا مستغلقة بجوابها المحذوف
يدل عليه ارفع اي اذا اضيف كلا لمضمر فارفعه بالالف ولا يجوز
تعلق اذا بارفع على ان تقدر خالية من معنى الشرط لان اذا قيد
في كلا لا في المثنى ولا يجوز ان يكون حالا من كلا لان ظرف الزمان
لا يكون حالا من الجثة وقوله بمضمر متعلق بوصل والبا للتعدية
ومضافا حال من ضمير وصل العايد على كلا فالالف للاطلاق لا للتثنية
لاختصاص التقيد بكلا لابها وبالمثنى ولا يجمع ارادة معنى كلا لان
المراد بها في النظم لفظها مع انها غير مضافة وهي لا تنفك عن معنى
التثنية الا مع الاضافة وهذه الحال لازمة مقدمة على عاملها
لانه فعل متصرف وجملة وصل في موضع جر بما مضافة اذا اليها

كذا

كذا في شرح الراعي وانظر قوله ان بمضمر متعلق بوصل مع ما اسلفه
في قوله ان محبة ابانا وفيا سد ان يكون متعلقا بمحذوف يفسره
المذكور لان اذا كانت في الاختصاص بالفعل قال ابن هشام فان
قلت فان اضيف الى الظاهر فما حكمه قلت
يبقى غير متغير ويكون اعرابه مقدرا فان قلت فاين
يفسر ذلك قلت مما استقر في نظيره من الاسما التي
اخرها الف من ان الفها لا تتغير خرج بهذا الاسم عن القياس مع
الضمير وفي مع الظاهر غير خارج عنه والا بطل التقييد ولو كانت
له حالة غير حالة الاصلية لوجب تعيينها انتهى وعبارة الشاطبي
اما اذا كانت مضافة الى الظاهر فمفهوم شرطه انها لا تعرب هذا الاعراب
واذا لم تعرب كذلك رجعت الى اصله المتقدم وهو الاعراب بالحركات
حسبما تقدم وقال وكلامه هنا ما مشى على اللغة المشهورة في كلا
وترك وجهين للعرب فيها احدهما كلتانه وهو اجراؤها مجرى
المثنى مطلقا والثاني اجراؤها مجرى المثنى مطلقا والثاني اجراؤها
مجرى المقصور مطلقا وهو الجاري على لغة بالحارث والما تركت
ذكرهما لقلتهما ويمكن ان يقال لغة كنانة مما جرى عنده مجرى
المثنى كاثنين واثنتين ولغة بالحرث مما جرى مجرى المفرد المقصور
فيرجع الى الاصل من الاعراب بالحركات فلا يكون تاركا لهما تنبيه
استدل على افراد لفظ كلا باعادة الضمير عليها مفردا وافرادا
خبرها قال الراعي وجعل ابن هشام مستند قوله
كلانا غني عن اخيه حياته ونقد عليه بان فعيلا لا يشترط فيه
المطابقة قوله كلتا كذلك الخ قال الشاطبي يحتمل ان تكون
كلتا مضمومة الموضع عطفا على كلا وحذف حرف العطف نحو اكلت
لحما سمكا تمرا وقوله كذلك خبر للمبتدا الذي هو اثنان واثنتان
وقوله كابنين وابنتين يحتمل ان بدل من كذلك ويحتمل ان تكون
مرفوعة على الابتدا وخبرها كذلك ويكون ذلك اشارة الى كلا
وعلى الاول اشارة الى المثنى وقوله اثنان واثنتان الخ مبتدا

الألوكة
www.alukah.net

خبره المجرور وبعده على هذا الوجه الثاني ثم قال انه لا اشكال على
هذا الوجه الثاني ثم قال انه لا اشكال على هذا الوجه الثاني في حصول
الفايدة بقوله كابنين وابنتين بجريان الاان كذاك اشارة الى
البعيد والمشار اليه قريب فيكون عامله معاملة البعيد وان كان
على خلاف الاصل واما على الاول فالحاصل للفهم اثنين واثنتين
كالمثنى لان الاشارة للمثنى لاسيما وقد اشاريذاك المفتضية غير
القريب فلا يتوهم ان المراد منها كلا لما الفايدة في قوله كابنين الخ
والجواب ان الاشارة ليست بنص في البعيد دون القريب
لوقوع كل منهما موقع الاخر لمقاصد فرفع بقوله كابنين الخ الابهام
ووقع احتمال ان يكون المشار اليه كلا انتهى ملخصا وبه يعلم ما في كلام
الراعي وان اعتراضه على ابي حيان غير محرر وتضمن كلام الشاطبي
ان كلتا على الوجه الاول معطوفة على كلا لا على المثنى مع ان القاعدة
ان المعاطيف اذا تكررت فالعطف على الاول على الصحيح فمثل كلامه
مبني على غير الصحيح او ان ذاك مقيد بما اذا لم يكن الثالث مثلا ان
مشارك لما قبله في قيد لم يقيد به الاول كما مثنا فان كلا مقيدة
بالاضافة الى المضمر وكلتا مشاركة لها في ذلك والمثنى غير مقيد
ومثل بقاك لاحاجة للخروج عن غير الصحيح للعلم بذلك التقييد لعموم
المساواة لانها اخت كلا بل هي فرع عنها لان كلا للمذكر وكلتا للمؤنث
وقوله ان ذاك للبعيد مبني على مذهب المصنف ان الاشارة
المقترنة بالكاف للبعيد وان لم تقترن باللام بناء على انه ليس
للمشار اليه الا مرتبتان قوله وتخلف الياء الخ قال الراعي
اعترض على الناظم قوله تخلف بانه يوهم ان الياء تكون في الرفع
والالف تكون في الجر والنصب لان الخلف يقع موقع ما هو خلف عنه
وذلك لا يكون فيهما واجاب ابن هشام بان المراد بتخلف
انها تكون في موضعها وقايمة مقامها من حيث انها دالة على مقتضى
العامل لا في الفرع الخاص الذي يثبت لها مثل تخلف من بعدهم
خلف واورد على قوله وتخلف الخ تحو لبيك فانه مثنى منصوب

باليا ولا يقال خلفت الياء الالف لانه لم يستعمل مرفوعا واجيب
بانها خلفتها في التقدير فان قلت هذا مثنى فاين مفرده
قلت انشدوا دعوني وباليي اذا سدرت لهم نعم
ينبغي ان يعد سها لانه لا يدل على اثنين بل على التكثير فان قلت
يرد ان من ساد عفيقا لمشوم كيف من ساد عفيقان وبوهن
اجيب بان العرب قد ترفع الفاعل والمفعول معا لفهم
المعنى قال ابن هشام واجود منه ان الاول جاء على فرض المثنى
فتبعه المعطوف على ظاهر اللفظ فهو عطف على التوهم قوله وبيا
اجر قال الشاطبي واصله وبيا اجر لكنه قصره ضرورة
وكثيرا ما يفعل هذا كما قال بعد وما بنا والف فجمعا لما قصره
يعني التنوين ساكنا والف اجر ساكنه فالتقى ساكنان فكان القياس
كسر التنوين الا ان النظم اضطره لحذفه فحذفه كما حذفه
ابو الاسود في قوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا
قليلا وقرئ في الشاذ قل هو الله احد الله الصمد انتهى وخالفه
بعضهم كما سيأتي في باب الاضافة والبدل قوله وبه عشرونا
قال ابن هشام ابن عطية كسرت عين عشرين لان نسبته
من العشرة نسبة اثنين من واحد ثم اطرد في الباقي فتح الاول
فيما فاوه مفتوحة وسوثلاثة وثلاثون واربعة واربعون
وخمسة وخمسون وستة وستون وسبعة وسبعون وثمانية وثمانون وكسر
الاول فيما فاوه مكسورة وذلك ستة وستون وتسعة
وتسعون قاله سيبويه وقال غيره عشرون جمع عشر الابل
وهو وردها للتسع فلما كان في عشر وعشرين وبعض من الثالث
صح الجمع كما قال

وعشر

وهل يعين من كان احدث عهده ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال
لما كان في الثلاثين حول وحول وبعض الثالث وبه متعلق بالحق وعشرون
مبتدا خبره جملة الحق وقوله وبابه مبتدا ايضا خبره محذوف
اي كذلك لا الحق وخبر عشرون محذوف لان الحذف من الثاني

الألوكة
www.alukah.net

الاوايل اكثر وجعل بعض شيوخ الوقت بابه عطفا على ضمير الحق
قال الراعي وفيه تقدم المعطوف بلا ضرورة اقول واقرب
من ذلك كله ان يكون الحق خبرا عن عشرون وبابه وافرد الضمير
باعتبار المذكور قوله عليونا قال ابن هشام جعله بدر الدين
من اسما الجموع وجعله الناظم في شرح الكافية من فسم الجمع المسمى
بجمع وهو الحق ومن العجب ان بدر الدين لم يعد الوسن اسم الجمع وهو
منه قطعا انتهى وكان هذا في بعض النسخ والغالب في الشيخ عدم
التعرض لعليون وارضون شذا لي من باب سنين لعدم استيفاء
ضابطه فكان ينبغي تاخيره عنه ليعلم انه منه ولاخصوصية له
بالشذوذ وذبل مثله يبنون ونحوه مما لم يستوف ضابط باب سنين
وهو من جموع التكسير المختتمة بالحروف وبما تقرر انه من باب
سنين وانه من جموع التكسير علم ان فتح رايه على انها قاعدة التكسير
ولا حاجة لما قول الرضي وانما فتحت ترا ارضون لان الواو والنون في
مقام الالف والتا وكانه قال ارضات للتنبيه على انها ليست بجمع
سلامة حقيقة وحيث كان المراد انه شذ من باب سنين فقوله
ارضون مبتدا وجملة شذ خبره وليس معطوفا على ما قبله بحذف
حرف العطف وجملة شذ حال لانه يقتضي ان هذه اللفظة بخصوصها
من الملحقات وانها ليست داخلة تحت ضابط وليس كذلك وبهذا
يشعر صنيع الموضح لانه حصر الملحقات في اربع الا انه افرد ارضون
وارضون وقد نبهنا على باب سنين وذلك لا ينبغي ثم ان هذه
الملحقات لا شذوذ فيها كما لا شذوذ في ملحقات المثنى ونحوه
كما يشعر به صنيع الموضح حيث ذكرها ضوابط نعم ما خرج
عن الضابط كسنين شاذ وبهذا التقرير البديع يندفع ما اطال
به الشارحون ومن جملة ذلك جعل الشاطبي الشذوذ دعامة
الاهلون وما بعده حيث قال وقوله شذ خبر قوله والاهلون
وما عطف عليه اي ان هذا الذي تقدم شاذ عن القياس فبابه
الحفظ وافرد ضمير شذ نظرا للمعنى قال وقوله والسنون وبابه

قوله

مبتدا

مبتدا او معطوف والخبر محذوف اي كذلك يعني شاذ وفصله عما
قبله لانه يخالف لما قبله بحكم يذكره فيه وهو قوله وشذ حين
قد يرد ثم اورد على هذا التقرير سوالين الاول ان ارضين
كسنين في التعويض لانهم قالوا الارض مونثة وحق المونث ان
يلحقه علامة التانيث ولكنهم جعلوا هذا الجمع عوضا عما فانه
والثاني ان باب سنين ليس من الشاذ الا ترى ان طايفة
من النحويين يقولون بالقياس فيه ولا يقال ذلك الا فيما كثر مثله
في الاستعمال واجاب عن الاول بان الناظم لم يعتبر
في ارضين تلك العلة وانما اعتبر فيه معنى الاستغراب فهو عنده
كعليين لا كسنين وعن الثاني باحتمال ان شذ وذ سنين عند
الناظم ليس كشذ ذ ما قبله لان شذ وذه من جهة القياس فقط
وما قبله شاذ من جهة القياس والاستعمال ثم قال ويحتمل ان
مراد الناظم ان باب سنين جرى مجرى الجمع المذكور في الاعراب
من غير تعرض لكونه شاذا او غير شاذ فقوله والسنون وبابه
مبتدا والخبر محذوف تقديره مثل الجمع في الاعراب او ملحق
بالجمع ويكون لفه بثلاثة انواع مما جرى مجرى الجمع اسما العدد
وباب سنين والفاظ شذت لا ضابط لها وانما اخر باب سنين
لما تقدم انتهى ملخصا ولا يخفى ما في قوله ان اسما العدد وما بعده شاذ
في الاستعمال وقوله ان ما عدا اسما العداد وباب سنين
لا ضابط له فتدبر ومن جملة ذلك قول بعضهم لا يفرد ارضون
بالشذوذ وذبل جميعها كذلك وقوله اخرا ان اراد الشذوذ في
الاستعمال فهو خطا لان اهلين وعزين وسنين وعشرين
وعليين وعالمين في الكتاب العزيز وان اراد في القياس صح لكنه
لا ينصرف الا لما اولوا وما بعده وكلام هذا يحمل عند كلام الشاطبي
المتقدم القايل بان هذه شذت في الاستعمال وقول بعضهم
شذ خاص بارضين لعدم وروده في القران فهو شاذ من وجهين
وغيره شاذ من وجه واحد ولا يخفى ما في جميع ذلك ومن اظهره

www.alukah.net

دعوى هذا الاخير ان ما ورد في القرآن لا يكون شاذا ويفهم
ان ما ورد في غيره لا يمتنع الحكم عليه بالشذوذ وكلاهما على
الاطلاق ممنوع **قوله** ومثل حين منصوب على انه حال من ذا او
صفة لمحذوف تقديره ورود اشبههما بورود وكذا ان المصدر
المؤكد يجوز تقديمه على الفعل المؤكد به نصا على جواز ابن ابي الربيع
لانه من جملة الفضلات وليس معمولا للتابع ولا يجوز رفع مثل
قاله الراعي وفيه ان هذا ليس من المصدر المؤكد بل المبين للنوع
ثم معنى كلام الناظم ان سنين وبابه ورد عن العرب
مثل حين في جعل الاعراب على النون بشرط ان يكون قبل النون الفا
اوسع ولان الواو وكانت اعرابا صريحا اذ لم يشترط فيها شيآن
فلو لزمت عند الاعراب بالحركات كان الرفع معها كرفعين بخلاف
الفا لاشتراك الجر والنصب بها قاله في شرح التسهيل وبه يعلم
ان قول ابن هشام في الحواشي لو تاتى له ان يمثل بعربون لكان اولى
لان نونه زايدة وقد غاب هو على السيرافي في تمثيله بزيتون
لاصالة نونه مع ان فيهما خلافا ثم ان هذا اذا لم يجعل ذلك الباب
علما والا ففيه اوجه ذكرها الموضح **قوله** وهو عند قوم يطرد
قال الشاطبي يحتمل ان يرجع الضمير الى الحكم الذي قرره يعني
ان هذا الحكم من الاعراب المذكور يطرد في سنين وبابه عند قوم
من العرب لا النحويين ونقل عن شرح التسهيل ما ملخصه وانما
اختص هذا النوع بهذه المعاملة لانه اعراب جمع التصحيح وكان
اللايق به جمع التكسير لخلو واحده من شروط جمع التكسير ولعدم
سلامة نظمه ولما لم يأخذ ما كان مستحقا له نبه عليه بهذه المعاملة
وكان مختصا به ولو عومل به ما حذفت فاوه كرفين كان قياسا
وان لم يرد به سماع او نحو عشرون كان حسنا لانها ليست جموعا
فلها حق من الاعراب بالحركات ويمكن ان يجعل منه وقد جاوزت
حدا الاربعين انتهى اقول هذا المعنى لا يظهر له فايدة زايدة
على قوله ومثل حين فتدبر والا ذا قيل ان هذا لا يدل على الاطراد

حصوصا

حصوصا وقد تشعر بالقلة وكان عليه ان يتعرض لذلك كما
تعرض له الراعي ثم قال الشاطبي ويحتمل ان يكون الضمير
عايدا على اعراب سنين وبابه بالحروف والمعنى والحاقه بالجمع
الحقيقي يطرد عند قوم من النحاة وهم سيبويه واتباعه ثم
اطال في تقريره واورد انه يقتضي ان قوما من النحاة لا يقولون
باطراده وانه لم يقف عليهم ثم لكن كلام التسهيل يشعر بوجود
المخالف اقول خير من ذلك قول الموضح ان المراد ان بعض العرب
يطرده في الجمع وما قبل سنين من الملحقات **قوله** وما بنيا والف
قد جمعا شروع فيما ناب فيه الحركات عن الحركات وكان ينبغي تقديمه
على ما ناب فيه الحروف عن الحركات وحيث اخره فكان ينبغي تاخيره
عن جميع ما ناب فيه الحروف وكانه لما ذكر جمع التصحيح لمذكر وكان
هذا مشاركا له في انه جمع تصحيح وفرعا عنه لانه لمؤنث وهو فرع
المذكر ذكره بعده ثم اردفه بما شاركه في تلك النيابة وهو ما لا
ينصرف وانه لما فرغ من الاسما التي ناب فيها الحروف تمم بالاسما
التي ناب فيها الحركات لتكون الاسما التي وقعت فيها نيابة الحروف
والحركات مستقلة وقدم الفا على الالف عكس ترتيب اللفظ لضرورة
النظم **قوله** بكسر في الجر احترز عن الرفع لانه داخل في الكلية
التي قدمها في قوله فارفع بضم واما الكسر فانما ذكره وان كان كالرفع
فيما ذكر ليبين ان النصب محمول عليه ومشاركا له كما شاركه
في التثنية والجمع ولذا قدم الجران النصب تابع له **قوله** كذا اولات
بقي عليه واللات في لغة فان فيه لغتين الضم والاعراب كهذا ات
وبقي ايضا ذوات في جمع ذات الطايية عند من اثبته فان بعضهم
اعربه كذلك **قوله** والذي اسما فذ جعل اي الذي جعل اسما
علما او الذي جعل اسما مفردا بعد ان كان جمعا وذلك انما يكون
بالتسمية فلا يرد ان جعل يعني سير واذرعات لم يكن غير اسم
ثم صار اسما بل هو اسم في الحالتين **قوله** ذا ايضا فيل اراد القبول
القياسي لانه انما يتكلم في الاصول القياسية فاندفع ما قيل كلامه

كما انه عليه
يجب للاتي
اخص من الواو
والياء
اوسع منه

نسخة الألوكة
www.alukah.net

لايعطى كونه قياسا او سماعا اذ كلاهما مقبول في الجملة والمقصود
بيان ذلك واعلم انهم صرحوا بان ما جعل علما فيه علامة اوجه
اعرابه اعراب جمع المونث واعرابه اعراب ما لاينصرف للعلمية
والتانيث وفي كون التا للتانيث منازعة بيناها وجوابها في حواشي
ابن الناظم اعان الله على اتمامها وجره بالكسرة من غير تنوين مراعاة
لحالته الاصلية ولحالته الان فالجر بالكسرة على الاصل لانه مراعاة
للجمعية الاصلية وليست نايبة عن الفتحة لانه غير منصرف
كما قال الاشموني في شرح التوضيح وحينيذ لافرق بين ان يكون علما
لمذكر او مونث وحذف تنوينه لانه الان غير منصرف للعلمية
والتانيث واذا كان المسمى به مذكرا تجي المنازعة في كون التا فيه
لبيست للتانيث ويحتاج حينيذ لجوابها فتدبر **قوله** وجر بالفتحة
الصواب ان يقال وسوجر ما لاينصرف بشبهه او جر بالفتحة
او بدلها ما لاينصرف ليدخل نحو مسلمات وزيدون علمين لمونث
فيمن حكى اعرابهما الاصلي وقد يقال كما ان المسمى العلم كسمي لايدخل
تحت المحكي سواكان معربا بالحركات او الحروف لان المحكي ينظر فيه
الى اصله فكانه باق لم يتغير عنه بوجه **قوله** ما لاينصرف فيه
دليل على ان لايفعل ينع الحال وغيره ولايختص بالمستقبل خلافا لاكثرهم
قوله ما لم يعنف اويك الخ اي مدة انتفاء كل من الامرين لا احدهما
وان كان العطف بالواو لانها وقعت في حيز النفي فتفيد العموم كما في قوله
تعالى ما لم تستوبن او افترضوا لهن فريضة وشملت الالزائدة
وبوكذلك وغلط السخاوي في ذلك فرد على من قال ان الي في قوله

• ولقد نهيتك عن بنات الاوبر • زايدة بانها لو كانت زايدة
كان وجودها كالعدم فكان يخفض بالفتحة لان فيه العلمية والوزن
قال الشاطبي وقوله ردف معناه تبع ومنه قوله تعالى عسى ان
يكون ردف لكم بعض الذي تستعجلون اي تبعكم بريد ما لم يكن الاسم
ردفها اي الالف واللام فحذف الضمير لفهم المراد ومعناه ان يكون
الاسم الذي لاينصرف تابعا لها وفي ردفها متصلا انتهى وبتفسيره

ردف

ردف بتبع يسقط قول ابن هشام في الحواشي قوله ردف يقال ردفهم
اذ بعهم كذا في المحكم وهذا لايناسب ما انتهى ومن خطه نقلت وفي
قوله وفي ردفها متصلا الخ اشارة الى ان ردف ليس بجشو وايضاحه
قوله الراعي ورد ف فيل انه حشو وليس بجشو لان البعدية
لاتقتضي الانفصال كما صرح به ابن ابي الربيع وغيره **تنبيه**
قيل كان على الناظم ان يقول ويشرط ان لايكون في ضرورة وان لا
يناسب به منصرف ذكر معه وان لايكون منسوبا كابراهيمي ولاستترا
كعمر ومعد اكله خطا لان الجميع من باب ما ينصرف والكلام فيما لاينصرف
ثم اطلاق القول في المصغر فاسد لان تصغير نحو زينب وفاطمة
ومعدي كرب واحمر وافضل غير منصرفة ولاحاجة الى قول
بعضهم في الجواب عن الاولين تحمل ذلك على ما لاينصرف وقول
الشهاب القاسمي منطوق ما هنا مخصوص بقوله الاتي ولا سطرا الخ
والخلاف العام في محل وذكر المخصوص في محل اخر تابع **قوله** واجعل
لنحو يفعلان النونا الخ كل فعل معرب لم تلحقه الف ولاواو ولايا يرفع
بالضمة لكنها تقدرت لانك ان جعلتها فيما قبل هذه الاحرف لحق
الاعراب وسطا لان الفعل والفاعل كالبيء الواحد وان جعلت
الضمة في هذه الاحرف لزم ان تكون مقدرة ووجب ان تحذف
هذه الاحرف في الجزم كما حذفت الواو من يغز واليا من يرمي
والالف من يخشى والفاعل لايحذف فلما تقدرت الضمة هنا وجب
ان تلحق الواو لانها اصل الضمة لكن تقدرت الواو لانه لايجمع بين
ساكنين فلما تقدرت الواو اتوا بالنون لانك لاتجد من الحروف
الصحاح ما يدغم في الواو واليا غير النون لقربهما منها لان النون لها
غنة والواو لها مد فهما مشتبهتان الا ترى ان النون ضمير جمع
المونث والواو ضمير جمع المذكر ثم حركت النون بالكسر ان وقعت
بعد الالف وبالفتح ان وقعت بعد الواو واليا لبجري ذلك مجرى
الزيدان والزيدون والزيدين واما سقوطها في الجزم فلانها علامة
الرفع فوجب ان تسقط للجزم وحمل المنصوب على المجزوم لان الجزم

www.alukah.net

في الافعال كالجر في الاسماء ويضربان ويضربون تظير الزيدان والزيدون
وقد حمل نصب الزيدان والزيدون على جرهما قوله وتدغمين
في تمثيله بالمعتل اشار قيل الى ان هذا الحكم شامل للمعتل وغيره دفعا
لتوهم المخالفة ولوجوبه مالكا في المعتل اذا لم تلحقه من اخره
احد هذه الثلاثة فان الحكم فيه يختلف بحسب تقدير الاعراب
وعدم تقديره وخص الواوي دون الياء كتزمين لانه لو سكن
به لم يتبين كونه مما لحقه ياء المخاطبة دون ما لحقه نون الجمع لانك
تقول انتن يا هندات تزمين وتكون الفعل مبنيا وتقول انت
يا هندتزمين فيكون معربا واصله تزميين تتطرفين فلما التقى
ساكنان وذات الواو لم يشكل ان سيبه النون فيه للرفع والياء
للمخاطبة اذ لو كان لجماعة المونث قلت انتن تدعون بالواو كتغزون
ومتى اموضع مزلة اقدام فقد قال المحضري في بظل العذاري
يرتين بالخهما ان النون نون الرفع وانما هي نون جماعة المونث
والفعل معها مبني لا معرب واورد هنا الشاطبي حكاية نقلها ابن
غازي ولم يشرح ما فيها وشرح ذلك الرامي في الاجوبة المرضية
في الاسيلة النحوية واعلم ان المراد ان الواوي لا يلتبس فيه
فعل الواحدة بفعل الجماعة فالتمثيل بتدعين نص في التمثيل بفعل
الواحدة الذي هو احد الاسئلة التي الكلام فيها فلا ينافي ان الواوي
يقع فيه التباس فعل الجماعة المونث بفعل جماعة الذكور تقول
انتم يا زيدون تغزون وانتن يا هندات تغزون فيستوي
اللفظ والتقدير يختلف وانما تهمت على ذلك لوقوع الغلط فيه
وتوهم ان الالتباس لا يختص بالواوي تنبيه انما اختصت
الاسئلة الخمسة بالمبدو بالتاء والمبدو بالياء لان المضارع اربع
صيغ بحسب حروفه فالمبدو بالنون والمبدو بالهمزة الضمير
فيهما مستتر وجوبا وهذان ليسا كذلك قوله رفعا وقد
تحذف تخفيفا وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد يجوز لا يبعدنك
عن آيات الله فاما تزين اما يبلغن عندك وجائز وهو ضربان

كثير

كثير وذلك لنون الوقاية نحو اتعبرني الله تامروني اعبد فيمن قرا
بالتخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو لا تدخلوا الجنة حتى
تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا قوله وحذفها للجزم والنصب
سمه عيتلما ولا تفعلوا من ان قدرت لا ناهية والواو للاستيناف
فجزوم او نافية فمنصوب عطفا على تزنوا وكذا فلا تميلوا كل الميل
فتذروها اما ان يكون تذر وما جوابا للنهي فمنصوب عطفا على
تميلوا فمجزوم وكذا ولا تزنوا واعلى ادباركم فتنقلبوا ولا تسبوا
الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله ما بعد الفا منصوب
او مجزوم وقد مر الجزم على النصب لاختصاص الجزم بالافعال
ولان النصب محمول عليه وجعل الحذف سمة اي علامة والمناسب
لما قبله ولمذهبه كون الحذف نفس الجزم والحاصل
ان عبارته مضطربة ويمكن رد بعضها البعض واختار الشارح
والاشموني التاويل في الاول بتقدير مضاف اي علامة رفع
والمناسب لمذهبه التاويل في الثاني اما بجعل الحذف على المعنى
المصدري والجزم والنصب على المعنى الحاصل بالمصدر وهو
الذي يكون نوع اعراب ووصفا للفظ والجزم والنصب على المعنى
المصدري والتقدير على الاول واجعل حذف النون اي اسقاطها
من هذه الاسئلة سمة اي علامة ودليلا على كونها اعني تلك
الاسئلة مجزومة ومنصوبة لان ذلك الكون اثر المعنى المصدري
فصح ان تكون سمة لولا لانه اذا وجد الشيء سيستلزم لوجود اثره
ودليلا عليه وعلى الثاني واجعل كون النون محذوفة من هذه
الاسئلة سمة اي علامة ودليلا على الجزم والنصب اي على جعلها
مجزومة ومنصوبة لان ذلك الكون اثر ذلك الجعل فوجوده
سيستلزم لوجوده ودليلا عليه وعلى التقديرين ففيه اشارة
الى ان نفس الحذف بمعنى كون النون محذوفة من هذه الاسئلة هو
الجزم والنصب قاله الشهاب القاسمي رحمه الله قوله
وسم معتلا الخ قال الشاطبي مذ افضل يذكر فيه ما تغذر فيه

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

الاعراب كله او بعضه في الاسما والافعال وكان ما نقدم انما
نتكلم فيه على مجي الاعراب بمعنى الاصل وسواء يكون ظاهرا وذلك
اذا كان اخر المعرب صحيحا على غالب احواله واما المعتل الاخر
فيختلف الحال فيه فاخذ في ذكره ولما كان التسبب في الخفاء في الغالب
هو الاعلال وكان موجودا في الاسما والافعال اخذ في ذكر
معنى الاعتلال اولا شرع في الخفا ثانيا بالتسبب لما كان من الضربين
وابتدا بذكر المعتل من الاسما فعرفه بانه ما كان اخره الفا او
ياء قبلها كسرة كما اعطاه مثالا المصطفى والمرتقي ثم ذكر ما حاصله
ان هذا الاطلاق ليس مخترعا للمصنف بل مصطلح عليه لقوله
في الافعال فتعتلا عرف فدل على انه اصطلاح معروف في الافعال
والاسما والافعال سيان وسواء الطلاقه في بدا الباب بحسب
خفا الاعراب فيه استثقالا او تعذرا ويطلق بحسب النظر
التقريبي على ما هو اعم وهو ما احد اصوله حرف علة ولو سلم
انه ليس للمعتل ابتدا الاطلاق التقريبي فالناظم لم يدع
الان ما ذكر من الاسما والافعال بيبي معتلا ولم يدع حصر
المعتل فيما ذكره ولا شك ان ما ذكره هنا من افراد المعتل التقريبي
فتدبر قوله من الاسما قال الراعي متعلق بسم ومن بيان لما
وما موصولة وهي مفعول اول لسم معتلا مفعول ثان وكالمصطفى
صلة ما والكاف متعلقة بفعل محذوف اي الذي استقر شبيها
بالمصطفى قال ولا يجوز تعلق من الاسما بالصلة لتقدمه على
الموصول ولا يجوز ان يكون كالمصطفى صفة لمصدر محذوف
فيكون في موضع نصب لانه يكون المصدر وفعله العامل فيه
محذوفين ولا يجوز مثل ذلك هذا وقال هو والشاطبي ان في
النظم جعل بكارها قافية مع قوله الاسما فاعتد بالالف
في الاسما ما تاسيسا مع فقد شرطه واغتفر الراعي بالاعتراض
بالتضمين والفصل بين الصلة والموصول لانه جعل الموصول
في بيت والصلة في اخر وقول الصحيح ان البيت مجموع المصراعين

كما

كما تقدم لهم عند قوله في اللغة قوله ونصبه ظهر قال ابن
جماعة الصواب وفتحه ظهر لان الذي تظهر الفتحة لا النصب وفرق
بينهما بان النصب مدلول عليه بالفتحة والدال غير المدلول عليه
الا شرى ان تقول الفتحة علامة النصب وعلامة الشيء غيره
وكذا اعترض عليه في قوله ورفعه ينوي وقد يجاب
بان الفتحة لما ظهرت وهي دالة على ذلك المعنى ظهر ذلك المعنى
ظهور الاسما وبه ظهوره لو قدرت الان ما قلته احسن واوضح
لان المتحدث عنه انما هو الحركات لا المعنى فالحركات هي المقصودة
هنا لا الظهور والخفا انتهى وقد انما بالجواب على القول بان الاعراب
معنوي وان الفتحة علامة النصب اما على القول بانه لفظي وان النصب
هو الفتحة وهو مذهب الناظم فلا اتجاه للسؤال قوله ورفعه
ينوي قال الراعي وتقدير الناظم في العبارة فقال في الاول قدر
وفي الثاني ينوي لانه قيل خص التقدير بالمقدر والاستثقال بالمنوي
وقوله بعد في الموضعين انويد فع قول هذا القايل انتهى قال
ابن هشام رحمه الله قلت قوله ونصبه ظهر مغن عن قوله
ورفعه البيت قلت دلالة المنطوق اقوى وايضا ففي
المسالة خلاف فربما لم يصرح فيقال لم يرد المفهوم والذي
نقل الخلاف ابن الخباز قال اختلفوا في تقدير حركة المنقوص
رفعا وجرا فذهب قوم الى وجوبه لانه فات اللفظ بالحركة
للثقل فقدرت وذهب قوم الى منعه ومجتهم ان الحركة
مقدرة على اظهارها فلا فايدة في تقديرها انتهى قلت
قالوا اشتركت الاسما والافعال في الالف والياء قالوا وتختص الافعال
بالواو على انه لا يوجد اسم اخره واو قبلها ضمة قال الراعي قلت
قد وجد في المبنيات والاعجميات وملازم الاضافة كذو فانها
معربة بالحركات على المذهب الصحيح فالغالب ندرة اذن كما قال
شيخنا ابو الحسن علي بن محمد ابن سمعت انه لا يوجد اسم
معرب غير ملازم للاضافة اخره واو قبلها ضمة ومنه

www.alukah.net

ادي قياس لها ذلك ونصر بقلب الضمة والواو ياء قوله واي نفعل
اي مضارع وحذف الصفة لدلالة الكلام عليها والمعتل يكون
من الفعل مضارعا وغيره لكن المراد المعرب من الفعل قوله فنفعلا
عرف معتلا احتراك من الضمير في عرف مفعولا ان كان عرف منعقدا يا
لواحد وان كان منعقدا باثنين فمفعولا ثان وافتقر المكودي
هنا على الاول وفي جموع التكسير على الثاني اشارة لجواز الامرين
قوله فالالف انو قال الشاطبي الالف منصوب بفعل مضمر
يفسره انو فيه من باب الاشتغال ويجوز الرفع لكنه خلاف
المختار انتهى وعبارة الراعي اي اقصد الالف انو فيه الرفع لان
والنصب اي قدر بهما في الالف انتهى وكلاهما لا يفي بالمقصود وايضا
المقام انه مثل يبنى شرط في الاشتغال اتحاد جهة النصب في المشغول
والمشغول عنه امرا او على عدم الاشتراط يقدر عامل يناسب
المقام وهنا المشغول به مفعول فيه والمشغول عنه لا يصح فيه
ذلك اذ لا يقال الاصل انو فيه الالف الا بجهة الندور لان
حذف الجار المايطرد مع ان وان وكي وقد يقال مجرور بفي مفعول
به على الاصح فالجهة مستحدثة غاية الامر انه لم يقدر عامل مماثل
للمذكور لما مر صناعي على احد زيدا مررت به وقال الشاطبي
يقال نويت الشيء نية ونوية ونواة اذا قصدته بنيتك فالمعنى
اقصد فيه بنيتك اذ ذاك غير ملحوظ به قوله وابد يقال
بدا الشيء بدوا اذا ظهر وابديته انا اي اظهرته ومنه بادي
الراي اي ظاهر الراي تنبيه لم يلحق النصب هنا بالجزم
كالافعال الخمسة لتقدر الاعراب بالحركة ثم بخلافه هنا واقر
بالحركة ثم بخلافه هنا واعرب بالحركة نصبا على الاصل قوله
نفقن حكما لازما نفقن مضارع قضى الرجل قضا اي حكم وسوغ
مفعولا بانبا نفقول قضى لي بمجيئي اي حكم به فاما ان يكون المنفذ
اليه هو قوله حكما وكان الاصل بحكم لازما انه حذف الجار
فنصب على احد تاويلي الدماميني واما ان يكون غير مذكور ونصب

حكما

حكما نصب المصدر بنفقن لانه في معناه ومرادف له اي تحكم حكما
او نفقن قضا لازما فقول الاشموني حكما مفعول به ان كان نفقن
بمعنى تؤدي ومفعول مطلق ان كان بمعنى تحكم لا يخلو عن نظر واعلم
انه ذكر الشاطبي بما ملخصه ان فايدة هذه الجملة ان مخالفة هذا
الحكم لا يقاس عليها وانما احتاج لذلك لان المخالفة جاءت على ضربين
في الشعر نحو الهر يأتيك وفي الكلام نحو لا تخاف دركا ولا تخشى على اقراءة
حمزة ولما استقر من مذهب المصنف ان ما جاء في الشعر يجاء مثله
مع سلامة النثر اذا كان الشعر لا ينكسر مع زوال الضرورة كما في ولا
نرضاها ولا تملق اذ الشاعر ممكن من الحذف ويكون الشعر مخبولا
وكذا الحذف في الهر يأتيك ويكون منقوصا وهو جايز في باب السماع
وان كان قبيحا وان ما جاء في القرآن يقاس عليه كان هذا مظنة لان الثبات
حروف العلة مع الجازم قياسي في ذلك وصرح بان ما نص عليه هو
اللازم وما عداه غير معتبر في القياس ولا معول عليه لان ما جاء
منه في النظم لم يكثر مع احتماله لاشباع الحركات وما جاء في الكلام
موول كاية طه فانها محتملة للاستيناف اي وانت لا تخشى وان يكون
الالف للاطلاق كقوله الظنونا والسبيلا وقال الراعي قيل فيه
اشارة قيل ان هذه الاحرف قد تحذف لغير جازم جوازا كقوله تعالى
والليل اذا يسر وسندع الزبانية تنبيه مثل يقال لم ترني
لم تقضي لم تنبغي الجواب نعم ان كانت اليا للمخاطبة فان
الجزم حينيذ بحذف النون اذ الاصل فيه تقضلين قال د والرمة

الا تتقين الله في جنب عاشق ... لدكبد حرى عليك تقطع

قاله ابن هشام في الحواشي

النكرة والمعرفة

لما فرغ من المقدمة الاولى شرع في المقدمة الثانية وهي باب
النكرة والمعرفة قوله نكرة قابل النكر لفظا المحدود ولعله
لا يعثر عليه بل لا يستقيم لا طبعا ولا استعمالا قوله او واقع

الألوكة
www.alukah.net

اوردان قوله قابل الـ يخرج العلم الجنسي كالشخص لكن قوله او واقع
الخ يدخل الجنسي لان معناه مع النكرة عند الناظم لما نص عليه في باب
العلم فاسامة يراد فيه الاسد ومثاله لو قوعه موقعه فهو واقع
موقع ما يقبل الـ فيه فخرج خاتمة النكرة واجاب الشاطبي
بان العلم الجنسي قليل وعلى خلاف الاصل في العلمية فلم يعتبره لذلك
انتهى ولا يخفى ما فيه والاقرب انه عند الناظم كالعلم الشخصي
لفظا ودخول الـ من الاحكام اللفظية فهو لا يقع موقع ما يقبل الـ
قوله وعنه معرفة عكس فجعل المخبر عنه خبرا والخبر مخبرا
عنه لان المعرفة هو المحدث عنه بانه الشيء الذي لا يقبل الـ المؤثرة
ولا يقع موقع ما يقبلها وهذا هو الموافق لقوله قابل الـ وقد
ارتكب مثل هذا في قوله وما سواه ناقص وحقه ان يجعل الناقص
محدثا عنه وهو الموافق لقوله وذو تمام البيت لان الحديث
في الاول عن النكرة والمعرفة وفي الثاني عن التام والناقص ن
قوله كهم قال ابن مشاشر في الحواشي التي على ابن الناظم لم يرتبها
على حسب درجاتها حين سرد امثلة ترتيبا الى انواعها وان شئت
قل حين اورد ما يحتمله ثم لما يوهما رتبها على ما ينبغي لها وعكس
ذلك في التسهيل لما اورد ما يحتمله رتبها ولما يوهما لم يرتبها الا
نرى انه لما قدم الموصول على باب الاشارة انتهى وبما قرر
من ان ما ذكره في التنويب لا يدل على الترتيب صح قوله في حواشي
المتن عند قوله كهم الخ لو قيل انه رتبها كذا لم يمتنع لان هم
ضمير واما ذي ففي تذكرة الفارسي من الحقايق للبغدادي فعن ابن
كيسان ان المضمر اولها في التعريف لانه لا يضمر حتى يعرف
ثم المشار اليه لان العمارة تلحقه ثم الاعلام وقد رفعها قوم
على الاشارة لان هذا انما هو تعريف الحضرة وزيد تعرفه بقلبك
وباسمه فيجتمع فيه التعريفات والذي نراه ان هذا اعرف لان زيدا
قد اكون اعرفه باسمه دون هيبته وقد اعرف اثنين واكثر فاذا
قيل زيد التبس على السامع ايا اراد منهم بهذا الاسم ولا يقع ذلك

في المشار

في المشار اليه وقد يكون مع المشار اليه اخر فيلتبس المقصود ولذلك
يحتاج الى الفصل كما يحتاج اليه الاسم اذا كرت التسمية به وقال
في هامش نسخة اخرى قوله وذي وسند يوهم انه يختار هذا مذهب
الكوفيين في جعل اسم الاشارة اعرف من العلم وقوله والغلام
والذي يوهم انه يختار مذهب ابن كيسان في جعله ذا الاداة
اعرف من الموصول ووجه كون هذا اللفظ موهما ذلك ترتيبهما
في الذكر مع كونه مذهبا لبعض النحويين وقال في سبك المنظوم
بعد ان ذكر المعارف وترتيبه على التعريف كترتيبها في الذكر تنبيه
من النقول الغريبة ان ابن اياز وابن الخباز كليهما حكيا خلافا في
المضاف والمعرف بالـ ايهما اعرف قوله فالذي عينية او حضور
او منزل منزلة احدهما نحو مي راودتني ويا ابت استاجره ومدلولها
بالحضرة لكنه نزل منزلة الغايب وقولك وقولك اذا بلغك خبر عن
شخص غايب ويحك يا فلان افعل بهذا انتزيلا له منزلة من بالحضرة
وانما لم يخص المصنف للتنبيه على ذلك لان الشيء انما يجد باعتبار وضعه
وهذا يصدق عليها انها للعينية او حضور باعتبار اصلها وان استقلت
على خلافه وكون التعريف انما هو بحسب الاصل والوضع سقط
عن اكثر الحيان بالاسماء الظاهرة ومحسوب الـ التي للحضور وانما
الاشارة كما لا يخفى قوله ثم بالضمير يعني مضمر امن حيث كان معناه
حقيقا بدليل افتقاره اليها مفسر والمضمر المستتر في النفس وغيرها
قال

سيبقى لها في مضمر القلب والحشا سريره حب يوم تبلى السراير

وفي الحقايق لابن كيسان وكثير من النحاة بهيمية كناية وليس بذاك
لان الكناية تطلق على ظاهر اقيم مقام ظاهر نحو كانا يأكلان الطعام
اولا مستتر قوله وذو انتقال الخ ان قيل كل من هذين الوصفين
يجيء المقصود فلم اتى بهما معا واحدهما كاف فالجواب انه
اراد ان يبين ان الضمير المنفصل لا يستغني عن مباشرة الفعل من
اخره لفظا وتخصيصا حتى يصير كالجزء منه فلا يقع مبتدا به الكلام

www.alukah.net

ولا بعد الفعل مفضولا عنه وقوله ما لا يبتدي اي به فحذف الجار
وارتفع الضمير واستتر كما قالوا في المشتهر اذ الاصل المشتهر
فيه فاندفع ان في كلامه حذف الضمير المخفوض العايد من الصلة
الى الموصول من غير شرطه وحذف المجرور النايب عن الفاعل قال
ابو حيان وقوله ما لا يبتدي عبارة مومة ولم يبين وجه الابهام
ولعله لانه يوهم انه يكون مبتدا وليس بشي لان قرينة الاتصال
تبين انه اراد ما سبق وقوله اختيارا اعترضه ابو حيان بانا
قد وجدنا في المنفصل ما لا يلي الا في الضرورة وذلك الضمير المرفوع
فلا يوجد في كلامهم ما قرارات قال وكذلك ضمير المخفوض وفيه
انه ليس في النظم ان كل ضمير منفصل يلي الا في الضرورة وانما فيه
انه لا يليها ابدا الا في الضرورة فيليها بعضه هذا وقال الرابع
دوسبقه او خبره ما وصلتها ويجوز العكس وهو اولى لتعريف ما
وتنكير ذو وقيل لا يليق لان ذو جري مجري المعرف وما كالتعريف
له واصطلاح النحاة ما ذكرته لك او لا ومنه في موضع الصفة واي
لصاحب الاتصال لا للاتصال ولا يصح تعلقه بالاتصال ولا ان يكون
صفة له ولا حالا منه لانه للمضاف لا المضاف اليه قالوا وذو ان جعل
صفة لموصوف محذوف تقديره ومضمر ذو اتصال من الضمير فلا
يتعين له فتيل انما جرت مجرى الاسما فلا يحتاج الى موصوف يجري
عليه واستصعب بعض الشيوخ هذا المحل من النظم بحيث قال انه
من المواضع التي يعتقد سهولته وهو مما تقف عنده افهام الفحول
انتهى اقول اذا كان منه صفة لذو وهو المسوغ للابتدا به وقال
ابن هشام عندي ان منه تنبيهين فتعلقه بمحذوف ولا يكون حالا
لعدم العامل انتهى وللجر مجيء من للتنبيه فلم يذكره في المغني
والمعروف مجيئه للتبيين هو واللام قوله كالياء والكاف الى اخره
اما الى باسئلة اربعة وكان يكفيه بعضها للحرص على تقسيم الضمير
الى مرفوع ومنصوب ومجرور وتقسيمه الى متكلم ومخاطب وغايب
فالمقصود من هذا سلبيه التمثيل للغايب لا للمنصوب لان الكاف من اكرمك

سئال له وفي التمثيل بيا سلبيه فايدة اخرى وهي الاشارة
الى انها عند ضمير لا علامة كتا التانيث خلافا للاخفش الاوسط والمازني
هذا ولكن الناظم عرف بعضها بالنصب والجر تعريفا مجملا لانه انما
ذكر منها ما دل على المفرد المذكر ولم يذكر من ضماير المونث الا الياء
فنزل اختلافها بحسب التثنية والجمع والتانيث بل ترك في الكاف
ذكر الفتح مع المذكر لكونها انث رويا مفيدا ولا يخفى انها تختلف
كالها فلو قال

فالنصب نحو عسني وهمه عمك والباقي كفيته همه

لم يخل ببيان الفروع كما فعل في الضماير المنفصلة ويحصل بذلك
بيان ضماير الجر لقوله ولفظ ما جر الخ قوله وكل مضمر له البنا
يجب فايدة هذا مع انه اسلف بنا الضماير اولها ذهاب المعرب والمبني
في قوله كالشبه الوضعي في اسي حيث انا ذكر ان سبب بنايها
الشبه الوضعي وهو غير مطرد في جميعها ربما يتوهم ان ما كان
موضوعا على ازيد من حرفين او عليهما والثاني غير لين عما فيه
لا يكون مبنيا دفعه بهذه القاعدة الكلية للاشارة الى ان لبنايها
اسبابا اخر ولان بعض المبنيات للاسباب المتقدمة هناك عورض
بانه ذكر هذه القاعدة هنا ولم يعدها ويذكرها بعد تعريف
الضمير ولا اخرها الى اخر الباب لانه اذكرا الاشارة الى تقسيم الضمير
بحسب مواقع الاعراب كان مظنة ان يتوهم اعرابها دفع ذلك ك
للاشارة الى ان ذلك التقسيم باعتبار محلها قوله ولفظ ما جر
الخ قال ابن هشام اعترض بان ذلك خاص بالمتصل قلت وكلامه
فيه فاعترض بضربته وسررت به والجواب بانه لا معنى
بان لفظ هذا الكلفظ هذا اتفاقا في الحركات بل اتفاقهما في الجنسية
يقتضي ان الكاف كما تقع للمنصوب تقع للمخفوض وكذا الها قوله
للرفع الخ اعترضه ابو حيان بانه لا اختصاص لنا بهذا الحكم بل شاركنا
في ذلك الياء وزاد بعضهم صيغة هم قال الرامي والجواب
انه ليس في النظم ما يقتضي الحصر انتهى اقول فيه تقديم المعمول

وهو موذن بذلك على المختار فالاولى الجواب بما في التوضيح **قوله** كما عرف بنا قال ابن هشام عرفت بك واعرف بك لا يجوز فهل يمتنع اعرف بنا لتضمنه اعرف بك لان بنا يشمل بك وبك انتهى ويمكن ان يجاب بان هنا للمتكلم المعظم نفسه فقط واعرف من المعرفة والعرفان وبتعدي بالباء التي للظرفية والمعنى اجعلنا موضع عرفانك او من قولهم عرف به واعترف بمعنى اقر والمعنى اقر بفضلنا **قوله** والف الحكم ينص على ان هذه ضمير رفع وفي قوله وغيره ايهام انها تكون للمتكلم واسقط من ضمائر الرفع تا المخاطب فلو قال لما خوطب او غاب وللرفع التي تم فاك وللخطاب التاكمت فتاءت وللفروع قد بينا لوفي المقام حقه **قوله** ومن ضمير الرفع ما يستتر اي جوازا او وجوبا واقتصر على امثلة الواجب لانه افقد من الجايز ولما بالكاف نبهنا على ما في واذا امكن صرف الامثلة لما نوع لم يكن نصا في تعيين احد النوعين ويدل لذلك قوله ومراده معناه من ضمير الرفع ما يستتر هذا الاستتار فافهم ان منه ما يستتر على نوع اخر ويحتمل ان مراده ما يستتر وجوبا ومعنى يستتر شانه الاستتار لا بمعنى انه قد يكون وقد لا يكون وقد يراد بالمضارع الدوام من غير انقطاع **قوله** وذوارتفاع قال ابو حيان تسمية ذوارتفاع ليس بجيد لان الضمائر مبنية لكن يحكم على موضعها بالاعراب والجواب ان مدة الاضافة مجازية والعلاقة نسبة ما للموضع للفظ كذا قالوا وسويوهم ان علاقة الدالية والمدلولية وفيه نظر لان معنى قولهم ان المبني في محل رفع انه في موضع لو كان فيه اسم معرب كان مرفوعا فالرفع غير ثابت له في نفسه لا في لفظه ولا في مدة لوله وعبارة الراعي بمعنى انه يعطي من المعنى في مقتضى عامل الرفع ما يعطيه الاسم المرفوع **قوله** انا هو وانت ان قلت قد جات الثلاثة لغير الرفع نحو ما انا كانت ولا انت كانا وكقوله بالبيتي وتما تحلوا بمنزلة قلت هو على النيابة واما قولك كان زيد هو الفاضل فليس له موضع عند البصريين

بل

بل ولا هو ضمير على الصحيح وكلامنا في الضمير ولا ينتقض به تعريف الضمير المتقدم لانه انما يدل على الغيبة لا الغايب **قوله** اياي والتعريج الخ قيل كان ينبغي على قياس ما قبله اياي واياك واياه ليذكر لكل من التكلم والخطاب والغيبة امثلا ويجاب بان بين المحلين فرقا لان الصيغ الثلاث فيما تقدم مختلفة وصيغة الضمير هنا واحدة لان الصحيح ان الضمير اياه في الجميع غاية الامر انه اقتصر من اللواحق على ما يدل على المتكلم المفرد لانه الاصل وبه يظهر ان تغييره اولا بالفروع وثانيا بالتعريج نقتن لان المالم يذكر ثانيا جميع الاصول عبر بصيغة التفعيل وقد يقال الفروع هنا اكثر لان الاصل واحد وكان التغيير مما يدل على التكثير اولى **قوله** وفي اختيار لا يجي الخ قال ابو حيان ظاهر كلامه انه اذا تاتى المتصل لم تات بالمنفصل في اختيار الكلام وبين بعد ذلك ان الضمير يجي منفصلا وان كان يتاتى مجيئه متصلا وقال الراعي تقدير النظم لا يجي الضمير الواحد المنفصل فهو على حذف الموصوف وانما صفته لدلالة الكلام عليه وانه سيذكر بعد اجتماع الضميرين وايضا فالمختار عنده في الضميرين الانفصال اذا كان العامل ناسخا او غيره وغير الاختيار يشمل الضرورة وغيرها فلا يرد على الناظم انتهى وفي عموم قوله ان ما ياتي في اجتماع الضميرين نظر لان كان لا تتقيد بالضميرين في مثل الصديق كانه زيدا وكان اياه زيد يبقى ايراد ابي حيان وفي قوله وايضا الخ نظر وقال ابن هشام عند قوله وصل الخ وقوع هذا البيت هنا حسن جدا لانه تخصيص لعموم القاعدة قبله واحترز الناظم بقوله اذا تاتى عما اذا امتنعت ولذلك سور ذكرها بالتمثيل فراجعه بقي ان كلامه يوهم ان الضرورة تتيح الاتيان بالمنفصل في الموضع الذي يمكن فيه الاتيان بالمتصل وبذلك صرح الشلوبين وهو مشكل ويجاب بان المراد ان الموضع الذي وقع فيه هذا الضمير منفصلا للضرورة يمكن ان يتصل على الجملة لا من حيث انه شعر

بل من حيث انه خال عن الموانع الموجبة للانفصال او المجبرة فيه
قوله او افصل هاسلنيه اي صورتها بصورة المنفصل وحولها
اليه اذ هاسلنيه لايمكن فصلها لانك اذا قلت سلني اياه لم يكن للها
وجود والفصلية منفصلة حقيقية اذ لايمكن الجمع بين الاتصال
والانفصال في ما سلنيه ولا الخلو عنهما وما سلنيه مفعول
افصل وحذف مفعول الاول ولوادعي العكس عاحد بعكاظ يقضي
الناظرين اذا ما لمحوا شعاعه كان اولى لان الوصل ارجح فتعلق العامل
الظاهر الدال عليه به اولى قوله وما اشبهه اي ها سلنيه
لاسلنيه لئلا يتقيد الحكم بالها قوله في كنته فيه حذف مضاف
ومعطوف دل عليهما سا تعذم راي في ها كنته وما اشبهه قوله
الخلف اراد به الخلاف وعادة المتاخرين استعمال لفظ الخلف
مراد فا للمصدر خالفه في كذا مخالفة وخلافا ولم يثبت منه على
تحقيق انه استعمال لغوي وترك ذكر الخلاف في باب سلنيه مع
ان السيرافي اجاز الوجهين وحكى ذلك عن بعض النحويين لانه
غير متيقن لان سيبويه لما ذكر الانفصال لم يحك غيره ولا نفاه
بل سكت عنه قوله كذا ان خلنتنيه اي مثل كنته وليس من
بابه ولهذا اختلف الترجيح فيهما والحاصل ان المختار الابواب
ثلاثة باب سلنيه وحاصل ما اشترط له خمسة شروط ان
يكون الضمير الجايز فيه الامران مسبوقا بضمير وان يكون الضمير
الاول اخص وغير مرفوع وان يكون العامل فعلا وان يكون غير
ناسخ ومن ان الشرطان لرجحان الانفصال وبه يقلم ما في الاستدلال
على رجحان الانفصال بقوله تعالى واذ يريكهم الله في منامك قليلا
مع ان راي الحلبية من النواسخ وباب كنته وهو معا يرلما قبله
بعدم اشتراط تقدم الضمير نحو الصديق كانه زيد واما عليه
رجلا ليشتني فقد تقدم فيه الضمير المستتر لكن عبارة شرح
الكافية تدل على الاشتراط ولا بد خل في باب كان كادلما سيا تي
ان الخبر فيها مضارع الا ما شذ والكلام في غير الشاذ وباب

خلنتنيه

خلنتنيه وهو معا يرلهاب سلنيه في كون العامل ناسخا ولهاب
كنته في اشتراط الضميرين قوله غير ي اختار يوم انه اختص
باختيار الانفصال لكنه مندفع بقوله اولا في كنته المخالف انتما اذ لا
يقول احد اختلف في كذا فذهبت ليا مذا وذهب غيرهم الى كذا فيجعل
قوله الخا مر به خلافا واعلم ان الناظم استدل على اختيار
الانفصال واورد عليه ان الاول مبتدا لفي الامثل وحق المبتدا
الانفصال وجوابه في قول الرضي وحيث اتصلا ولهما لقربه من
الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل قوله وقدم
الاخص الى اخره من فوايد هذا البيت التنصيص على تقييد باب
سلنيه بتقديم الاعرف فان مجرد قوله وما اشبهه لا يفيده
صريحا لجواز ان لا يعتبر في السببه تقديم الاعرف فافاد ٥
هذا البيت ذلك التقييد صريحا لانه افاد وجوب تقديم الاخص
عند الانفصال وذلك صريح في ان جواز الوجهين مشروط بتقديم
الاخص لتوقف احد الوجهين وهو الانفصال عليه كما افاد ذلك
البيت ايضا مفهوما ومن ذلك التقييد وهو انه اذا تقدم غير الاخص
وجب الانفصال فقد افاد التصريح بذلك التقييد وبيان مفهومه
واعلم ان هذا التقييد لا يختص بباب سلنيه بل يجري
في الابواب الثلاثة ولهذا لم يعقبه به بل يجري في البابين
الاخيرين اذا اجتمع في باب كان الضميران واما غير تلك الابواب
فلا يجب تقديم الاخص فيه كما في ضربونا والوا وللغايب
ونا للمتكلم واذا علمت ذلك ظهر لك ان قوله وفي اتحاد الخ متعلق
بالابواب الثلاثة لانه متعلق بقوله وقدم الاخص انه اشترط
في الانفصال تقديم الاخص واذا اتحدت رتبة الضميرين لا يقال
انه تقدم الاخص فانه حوابي الاشموني للشهاب رحمه الله محل
نظر واعلم ان محل وجوب تقديم الاخص في الانفصال
الدال عليه قوله وقدم الاخص الخ ما لم يلتبس والا وجب التاخير
والانفصال كما يدل عليه كلامه من باب تعدي الفعل ولزومه

كما اذا كان لك عبدان واحد الغايب المخاطب فتقول اعطينه اياك
وتدخل هذه المسئلة تحت قوله وقدم من ما شئت به انفصالا كذا
في الشاطبي وفي شرح الراعي يجب تقديم الاخص ولو كان غير فاعل
في المعنى لاجل انفصال الضميرين واورد عليه قوله بعد والاصل
سبق فاعل فان ظاهره ان ما كان فاعلا في المعنى يسبق ولو كان
غير الاخص واجيب بتقييده اي وقدم الاخص
ان كان فاعلا في المعنى قلت ولا يخفى ضعفه ولو سلم
فقد قال بعد ذلك وترك ذا الاصل حتما فتدبر ومحله
ما اذا كان الضميران منصوبين كما يدل عليه التمثيل بسلنيه
وخلتنيه فان ضمير الرفع يقدم مطلقا قوله وفي اتحاد الرتبة
الزم فضلا الملازم الفضل لعدم شرط الانفصال وهو تقدم
الاخص لانه عند اتحاد رتبة الضميرين لا يقال تقدم الاخص
كما قدمناه انفا قوله وقبل يا النفس قبل ظرف لغو متعلق
بالزم واضافة يا الى النفس من اضافة الدال الى المدلول
بقرينة الاسئلة وان كان مفهوما يا النفس اعم من المتكلم والمخاطب
ودعوى ان الظاهر من التقييد عدم ارادة المعنى الاعم
والا لم يحتج اليه فتتعين ارادة احد فرديه والاسئلة مبنية له
ممنوعة لاحتمال ارادة الاعم واخراج يا بري ويقتضي قوله
نون وقاية سمين بذلك لانها تقي الفعل عن كسره ندخل الاسم
وتحفظ على الحافظ من اسم او حرف سكونه الاصلي وترفع التباس
امر المذكر بالمونث وبهذا تبين ان الامر احق بها لانها تقيه
وقايتين لفظيتين ووقاية معنوية وشمل الفعل المعتل وعلته
طرد الباب او اعطا المقدر حكم الملفوظ وافهم قوله مع الفعل انها
لا تلتزم مع غيره وذلك صادق بالجواز مع رتبة او مرجوحية
او استوا وذلك في اسم الفعل على ما قيه وفي الاحرف المشبهة
وفي حرفي جر وثلاثة اسما اشار اليها بقوله ولبيتني الخ وصادق
بالامتناع وهو فيما عدا ذلك ومنه اسم الفاعل وافعل التفضيل

ولبيس

ولبيس الموافيتي وغير الدجال اخوفني شاذ ويجل اذا كانت
بمعنى حسب فقد صرح في المغني ان النون لا تلحقها حينيذ
خلافا لما شرح المرادي واما اذا كانت اسم فعل فلها حكم اسم الفعل

العلم

قوله اسم يعين المسمى عرفا اولا بالعلم قبل الكلام على افسامه
واحكامه ليكون الكلام على معروف والضمير في علمه عايد اما على
الاسم فالاضافة بمعنى من اي العلم من نوع الاسماء كاسم عين
مسماه بغير قيد واما على قوله المسمى اي علم المسميات مولاسم
الذي يعينها مطلقا فالاضافة بمعنى اللام الاختصاصية واسم
خبر مقدم وعلمه مبتدا لا العكس لوجهين احدهما انه لا
يخبر عن النكرة بمعرفة والثاني ان العلم هو المخبر عنه ثم
هذا التعريف عند المصنف خاص بالعلم الشخصي لان الجنسي
عنده نكرة في المعنى فلا تعيين فيه وعلى ما هو الحق فيمكن
ان يتناوله التعريف ويراد بالتعيين ما يعم الذهني قوله
وقرن لا يخفى انه لا يخص بالموجودين من القبيلة حين وضعه
وبهذا يندفع ايراد الكلبنة لان القبيلة التي هي جملة الاشخاص المنسوبين
لجدهم منحصرة في الخارج وعلى هذا فليس المراد بعلم الشخص
ما كان مسماه فردا حقيقيا ولا ما كان مشخصا في الخارج
لان الموضوع له في نحو هذا المجموع ولا تشخص له في الخارج حين
الوضع فقولهم تشخص العلم خارجي بالنظر للاغلب ويوييده
ان العلم الشخصي قد يوضع لمعنى ذهني قوله وشذ قم
بالذال المعجمة كذا بخط الشيخ ابي بكر الشنواني رحمه الله بهامش
الاشموني وهو ما قاله المكي في حاشية التوضيح وفي حواشي ابن
هشام انه بالشين المعجمة والدال المهملة قوله واسما التي
وكنية ولقبا التحقيق كما قال التفتازاني العناري في حواشي المطول
ان هذه الاقسام غير متباينة واما الاختلاف بينها اعتباري

فلا ينتقض تعاريف بعضها ببعض لان قيد الحيثية مراد في الامور
المختلفة بالاعتبار وان هذه الاقسام تكون في العلم الشخصي
والجنسي على الجملة فلا يلزم وجود كل واحد منها فيهما اذ لم يقع التلقيب
في العلم الجنسي ويمكن ان يجعل ذلك نكتة تقديم المصنف هذا
التقسيم عليه ثم انها تكون في العلم الشخصي مذكرا كان او مونثا
وقول بعضهم لم يقع تلقيب الاناث مردود بنقل الثقات
وقد نصوا على ان عنيزة لقب فاطمة محبوبة امرى القيس وحميرة
لقب الصديقة رضي الله عن ابيها وعنها تنبيه ضبط
الشراكتبة بما كان مضافا مبدوا باب او ام وكانه احترز بالمضاف
من قولك اب لزيد جاء اذا سميت به او ابو زيد فايهما اذا سميت
به فان الاول لا اضافة فيه والثاني الاضافة لجزيه لا لكله
قوله واخرن ذا الجملة ما لم يشتهر اللقب والا قدم كقوله
تعالى المسيح عيسى فلا ضرورة في قول الشاطبي المقرى وقالوا
عيسى خلافا للشارح الشاطبي قوله فاضف اذا كان الاسم مجردا
من ال وقد تعرضوا له ولا يرد على الناظم لانه تقرر في باب
الاضافة ان من شرطها فقد المضاف الا فيما استثنى وبقي
ما اذا كانت ال في اللقب نحو عمر الفاروق وقال الشاطبي
انه ذكره بعض طلبة فاس في هذه المسالة واخبره ان بعض
من يتخلف اقرا العربية هناك اجرائها مجرى ما ليس فيه الالف
واللام والشاطبي زعم ان الاضافة فيها لا يجوز لان تلك الالقاب
في الاصل اوصاف جارية على موصوفاتها لكنها استعملت بالالف
واللام وغلبت على بعض من جرت عليه حتى صارت مختصة فهي معتبرة
باصلها من الوصفية وعدم الاختصاص والالف واللام تجوز ذلك
فيها فلا تمنع الاضافة فيها الا عند من يجوز اضافة الصفة الى
الموصوف ويبقى النظر في نحو الزبرقان مما ليس بصفة في الاصل
والحكم جريانه مجرى الصفة في منع الاضافة للحظ معنى الصفة
فيه الا تري انه لقب حصين لصفرة عمامته تشبيها بالزبرقان

وهو

وهو القمر لصفرته قال ولا يرد هذا القسم على الناظم لانه
لم يتحكم فيه معنى اللقب بل بقي على اصله من الوصفية ولهذا
لم يذكره في باب العلم بل في المعرف بالقال وقد يصير علما بالغلبة
الخ فلم يعده من الاعلام المحضة هذا وقد رايت بخط ابن هشام
في التذكرة ما نصه قوله فاضف حتما قال ابن الحاجب ان لم يكن
اللقب صفة لان الالقاب الصفات لا يضاف اليها موصوفاتها
اذ لا يقاس قولهم صلاة الاولى قال واما يجتزء عنه الزمخشري
في المفصل اكتفاء بالتمثيل فانه لم يمثله الا بغير الصفات
قلت كلامنا في الاعلام واللقب الصفة ينتقل بالعلمية
الى الجمود فيجوز الاضافة ولا يستثنى تنبيهان الاول
المحق ان الاضافة لا تجب فيجوز الاتباع والقطع كما ذكره الشر وغيره
قال العارضي هذا القطع ليس اصطلاحيا بل يرفع رفعا
مستقلا او ينصب كذلك اذ البدل والبيان لا يقطعان الا شيا
يحكي عن بعضهم في البيان كما سيأتي ومسالة ثاني في البدل
انتهى وفيه ان ابن هشام نص في الجامع على ان البدل يقطع
وجوبا واستحسانا وجوازا وقال هنا في الحواشي فان قلت
انما عهد القطع في النعوت قلت ليس كذلك بل قد
اجازوا وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل ان يقطع واوجبوه
في نحو مررت بثلاثة زيد وعمرو الا ان قال بل قد يقال البدل
اقوى على القطع من النعت لانه من جملة اخري مستقلة بخلاف
التوابع غيره وعطف البيان شبيه بالصفة في انه موضح او مخصص
فلذا ينبغي ان يقطع النعت الثاني استشكل قول الشاطبي
وعثمان ورشهم فانه اضاف الاسم الى اللقب مع ان ورش مضاف
الى الضمير فليس الاسم واللقب مفردين والجواب
ان هذه مغالطة اذ لم يلقب بالمضاف والمضاف اليه وانما اللقب
ورش واضافته كاضافة زيدية على زيد نا يوم القارا سر زيد كم
وقول الناظم وان يكونا مفردين اي في اصل الوضع لكن يرد حينيذ

على الناظم مثل زيد ثم فقه فان اضافة زيد الى فقه لا تصح لوجود
اضافة اخرى وان كانت في حكم العدم اذ لا يجتمع في لفظ واحد
اضافتان اخريان فان كان المراد الاضافة بحكم الاصل اقتضى ان
يضاف زيد ثم الى فقه وذلك غير صحيح وان كان المراد مجرد
الاضافة ورد بان مثل عثمان ورشهم يضاف فيه الاسم الى
اللقب والجواب ان القصد ما كانت الاضافة فيه بحق
الاصل واما نحو عثمان ورشهم فلم يقصد منه ذلك وان كان حكمها حكم
المفردين نتمة عبارة الكافية

والاسم قدم ان يلاقي اللقبا وانتبع ان بعضهما تركبا
او ركبا معا وحيث افردا اضف وان تتبع فلن تفندا

وفيها مخالفتان احداهما التخصيص بالاسم وثانيهما اجازة
الاتباع في المفردين قوله ومنه منقول قوله في الكافية
الشافية

وما خلا من سابق استعمال كمدج فانسبه لارتجال

صريح في عدم الواسطة بين المنقول والمرتجل ولا يرد العلم بالغلبة
لان ضابط المنقول ما سبق له استعمال قبل العلمية في غيرها وقضيته
ان ما وضع ليتة لم يستعمل فيه ثم نقل لغيره لا يسمى منقولا والظاهر
انه منقول قوله كفضل الخ مما شملته الكاف المنقول من فعل
الامر ومثله الناظم بامست وتورع فيه لما يجيئ في حاشية
الفاكهي وغيره باطرقا وبه النهاية اطرقا منقول من الفعل والفاعل
وقيل عن جمع طريق كخمسين واخمسا بمعنى بعدان قصر قال ويحتمل
انه في الاصل اطرقن ثم ابدل النون الفا ثم سمي به او اطرق وكتبه
اعرابه غير منصرف ثم بطل الفتحة فتولدت الالف قال وهذا وجه
سديد لو قيل في غير الشعر اطرق لكنهم لا يقولونه الا بالالف
قوله وذو ارتجال قال ابن هشام في التذكرة ان قيل
لم قال النحاة منه ذو ارتجال ولم يقولوا ذو بديهة ومثل منهما
فرق فالجواب ان الارتجال والبديهة عند قوم شيء واحد

وعند

وعند قوم متغايران قال ابن رشيق في العمدة كثير من الموسوم
بعلم هذه الصناعة في بلدنا ومن اهل عصرنا يجعلون الارتجال
هو البديهة وليست به لان البديهة فيها الفكرة والارتجال
ما كان انهمارا وندفقا لا تتوقف قيه قايلة كقول الخطاب المتعدي
وقد انشد موسى الهادي يمدحه باخير من عقدت كفاه حجزته
وخير من قلدته امرها معتقا فقال واصلا كلامه

الا النبي رسول الله نذكره فخرا وانت بذاك الفخر مفتخر

قوله وجملة عطف على قوله منقول اي ومن العلم جملة وهذا
شروع في تقسيمهم اخر للعلم باعتبار غير الذي قبله فلا تنافي بينه
وبين ما قبله فلا يرد ان الجملة قسم من المنقول فكيف يجعل قسيما
له واما قول الشاطبي كما نقله الشهاب رحمه الله في حواشي ابن
الناظم وافرة المنقول في الاصطلاح خاص بالمفرد فيقتضي ثبوت
الواسطة بين المنقول والمرتجل وهو مخالف لكلام الناظم في الكافية
وحاصل رد التقسيم كما اشار اليه الموضح ان العلم اما مفرد
او مركب والمركب ثلاثة اقسام وكلامه في التسهيل صريح في انحصار
المركب في الاسنادي المعبر عنه هنا بالجملة والمزجي والاضافي
حيث قال وما عدا مزجي من اضافة واسناد ومزج مفرد وبالمعدم مركب
انتهى وبه يتضح قول شيخ الاسلام الانصاري ان المركب التوصيفي
داخل في المفرد قوله ذا ان بغير وبه شاعرا انهم قوله ذا ان
الجملة مبنية لا يقال ذا الفعل ومفهومه غير معتبر لانا نقول
هو صفة لانه في معنى المشار اليه الغريب قال ابن الصايغ على ان
العلم بالجملة لا يوصف باعراب ولا بناء بل يحكي انتهى ويوافقه
قول الرضي الجملة لا توصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما
من عوارض الكلمة لا الكلام واما بعد العلمية فهي بمحكية اللفظ انتهى
لكن قال السيد انها معربة تقديرا فيقدر الاعراب في اخرها ومثله
في اللباب ومراده بقوله اعربا ما يشمل اعراب الجزء الثاني اعراب
ما لا ينصرف اخذا من بيان انه علم مركب تركيب مزج وظهور ذلك

مفتقر لمنع الصرف او احالة على باب ما لا ينصرف مع بنا الجزا الاول
على الفتح او اعراب الاول فقط واضافته للثاني فان الامرين جائزان
فيه ولو فتد الاعراب باعراب ما لا ينصرف لم يشمل هذا وبه يعلم
ان الامرين اللذين اوردتهما النكت متدافعان بوجه ثالث
لا يصد في به كلام الناظم وهو بنا الجزين على الفتح فان ذلك جايز
في المزجي وكذا تعريفه المشهور لا يتناوله ولا اعراب الاول واضافته
للثاني وانما يتناوله حد التعريف المركب الاضافي الاتي يقال
التعريف باعتبارهما وما هو الاصل فيه والاشهر من استعمالاته
او ان المراد ما يشبه مركبا مزجيا اذ ابني الاول من جزءيه على الفتح واعرب
الثاني يجوز فيه كذا وكذا وليس المراد انه يشبه مزجيا في حاله
جواز اعراب الاول واضافته للثاني او بنائهما وعلل الرضي
بنا الجزيين بالتشبيه بخمسة عشر وقضيته ان المزجي العددي
ليس من المزجي وهو المناسب لظاهر تعريفه لكن القوم عند تقسيم
اللفظ الى مفرد ومركب حصروا المركب في الاضافي والمزجي والاسنادي
فلا يخلو مركب عنهما سواء شبه به او لا كانت التسمية في كلام العرب
او لا وبه يعلم انه لا يظهر الجواب على اعتراض ابي حيان على حصر المركب
في الانواع الثلاثة بالمركب من حرفين كانما او حرف واسم كما زيد
بان المحصور ما ورد عن العرب وما اعترض به ابو حيان لم ترد
التسمية به عنهم وانما يظهر الجواب بان تلك مشبهة بتركيب
الاسناد واكتفي به عنها وحينيذ فاذا سمي بها حكيت وهو مراد
عليه قول التسهيل لما سمي به من لفظ يتضمن اسنادا او عملا او اتباعا
او تركيب حرفين او حرف واسم او حرف وفعل ما كان له قبل التسمية انتهى
وفي الرضي ما يحتمل بعض ذلك يقال انه اذا كان العددي من المزجي ورد
انه اذا سمي به يحكى كما يقتضيه كلام الرضي وصرح به الناصر اللقاني والناظم
لم يذكر الحكاية في المزجي فليتامل قوله وشاع في الاعلام ذو الاضافة
قال ابن هشام في الحواشي واجروا على لفظه احكام غلام زيد لانهم
شبهوه بقفن ثم اعربوا كلا منهما وعلى كل منهما حكم العلم ومن ثم منعوا

صرف

صرف ادبر وادي في ابن اوى وبنات اوبر للعلمية والوزن وان كان
العلم انما هو المجموع لا الاخير وقالوا جاني ابو بكر بن فلان بترك ت
تنوين بكر وان كان الموصوف بابن المجموع انتهى ومن خطه نقلت
وبقوله وقالوا جاني يعلم ان اعطا الجزء حكم العلم لا يتقيد بالعلم الجنسي
وان وقع التقييد بذلك للدماميني كما نقلته في التفريع واقره وبهذا
يعلم ان سريرة في اية سريرة غير مصروف كما قاله السمني في حواشي
الشفا ووقع في المسالة نزاع بين اهل فاس وتلمسان من بلاد العرب
واطال في ذلك ابن غازي عند قول الناظم كبنات اوبر والراعي في الاجوبة
المرضية عن الاسيلة النحوية قوله ووضعوا البعض الاجناس
علم لم يرد اصطلاح اهل النطق بل ما يتناول الانواع والاصناف
قوله ومثله بره الخ اشار الى ان شيئية العلم الجنسي قد يكون معنويا
ومما مثل له بسبحان وفي الجامع الصغير لابن هشام رد علمية بلا اضافة
للاضافة واجاب الدماميني بان الاضافة التي تبطل
العلمية ما كانت للتعريف او التخصيص واما ما كانت للبيان فلا كعالم
في زيد الفوارس وفرعون موسى واجاب البيضاوي
بان علميته انما تمنع عند قطعه عن الاضافة وعبارته سبحان اسم
بمعنى التسبيح الذي هو التنزيه وقد يستعمل علما فينقطع عن الاضافة
ويمنع من الصرف قال

فقلت لما جاني فخره ٭ سبحان من علقمة الفاخر

قوله كذا اجار علم للفجرة فجار مبتدا وعلم خبر وكذا حال قال
ابن هشام في الحواشي وبين برة وفجار فرق لان بره غير معدول
وفجار معدول وبرة معرب بالاتفاق وفجار مبني على الكسر عند
الحجازيين ويكون فجار سما لانثى بالفجور فيختص بالنداء وهو من باب
الصفات لا من باب الاعلام وتعريفه بالنداء وفي المحكم في كلام سيبويه
ان فجار علم على الفجرة قال ابن جني سدد نفسيره على طريق المعنى لا على
طريق اللفظ وانما فجار علم على فجرة علما غير مصروف كما ان بره كذلك
ولكن سماه اراد ان يعرف انه معدول عن فجرة علما فترك ذلك فعدل

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

عن لفظ العلمية المراد بها التعريف فيهما المعتاد وكذلك لو عدلت
عن بره هند لقلب برار كما قلت فجار وشاهد ذلك انهم عدلوا حذام
وقطام عن حاذمة وقاطمة وبهما علمان انتهى وعلى ما قاله ابن جني فكان
ينبغي للناظم ان يقول علم لغجرة واطال الشاطبي بما ملخصه انه ليس
المراد بالغجرة المرة من الغجور بل مطلق الغجور وانما عبر بالغجرة
لان فعال كفجار من اعلام المونث فعبر بالغجرة لبيان اعتبار تانيث
المسمى

اسم الاشارة

عرف بعضهم اسم الاشارة بما وضع لمسمى واشارة اليه ومقتضاه
ان الاشارة الى المسمى من جملة الموضوع له ولا يكاد يصح اذ ليس
الاشارة الى زيد مثلا بخوالبد من جملة مسمى هذا بل هو شاف
لتعريف العلم بما عين المسمى مطلقا وقالوا مطلقا مخرج لاسم
الاشارة لان تعيينه لمسماه بقرينة الاشارة فهي خارجة عن
الموضوع له قوله بذا المفرد مذكرا شر اقاما اللام مقام الى ومثله
اني لما انزلت الى من خير فقير وقال الزمخشري عدي فقير باللام
لتضمنه معنى سايل قوله على الانثى اقتضراي ولا تشر بها للمذكر
فلا يشار في ان للمونث الفاظا اخر يشار بها اليه قال المعرب وقوله
على الانثى متعلق بافتصر وحذف نعتها استغنا بنعت المذكر ونبه
بذلك على ان المذكر نفسه نعت لمفرد كما قال او لا فما استغنا بمنعوته
قوله وذان تان للمثنى المرتفع ان اريد بالمثنى اللفظ الدال
على اثنين فالتسمية التي افادتها اللام بنسبة المفرد اليها كليه والمعنى
ان ذان وتان ثابتان للفظ المثنى المرفوع اي لهذا النوع بثبوت المفرد
لكليته فاندفع ان واحدا منهما ليس موضوعا للفظ بل للمعنى وان
اريد المعنى فقوله المرتفع على المسماة اي المرتفع لفظا ودالة
تنبيه كان ذان تثنية ذا واما ثان فتثنية تا لامرين احدهما
ان الاولى ان يكون المونث كالمذكر وتا نظيره ذا ولكن بني المثناة
دون غيرها والثاني انها التي تثنيتها اقل عملا فلا تحتاج الى اكثر

من حذف

من حذف الالف للساكنين وزعم السيرافي انه يصلح ان يكون
تثنية لتا وذه وانهم لم يثنوا ذي وذه ليلا يلتبس المونثان بالمذكرين
وقال الشلوبين لم يثن لانا فان اراد بقوله تثنية ذي وذه فهو
موافق للسيرافي وان اراد ظاهر لفظه فجهة ما ذكرنا وايضا فلا يدع
انه تثنية ياء وان الكسرة قلبت فتحة بغير دليل الثاني
ليس في كلامه ما يدل على ان ذان وتان مثنيان حقيقة اذ لا يلزم
من كونهما موضوعين لاشارة المثنى كونهما مثنيين لكن لما ذكر ما يجب
مجرى المثنى في الاعراب لم يذكرهما فدل ظاهر ذلك على انهما مثنيان
حقيقة والمسالة خلافية والجمهور على خلاف ذلك وحجة الناظم
جريانهما بوجوه الاعراب كالمثنى ولكن يعارضه امران احدهما حذف
الالف وكان القياس قلبها كما تقلب الف عصى ورحى ومذ اليس
بمعارض فانه قد اراد وا ان يجعلوا بين تثنية ما حقه ان لا يثنى وما
يثنى فرقا كما جعلوا بينهما فرقا في التصغير حيث قالوا في تصغير
ذا وتا ديا وتيا فخالفوا بينهما وبين ما يجب تصغيره كعصي ورحي
حيث قالوا عصيبه ورحيه وايضا فقد قيل ان الالف في ذا وتا زائدة
فلا كون فيهما على ذلك في ذا ويلزمهم في تا ان لم يفتوا عليه
فهذا ممكن وان ضعف دليل عند البصريين فالتثنية حجة لهم والثاني
ان هذه الاسما مما توغل في شبه الحرف والتثنية والجمع بمعزل
عما شانه هذا كما ومن وهو ومي بالنقاف فكذلك ينبغي ان يقال
في هذه الاسما والجواب عن هذا ان هذه الاسماء
فارقت سايرالمبنيات ببعض تصرف فيها لم يقع في غيرها الا ترى
انها تنقعت وبغت بها وتنقعر بخلاف سايرما توغل في شبه الحرف
فلما دخلها ما يدخل سايرالاسما المتمكنة اجريت في التثنية ايضا
مجراها وحصل فيها بسبب ذلك الاعراب وهو الذي اشار اليه
الناظم بقوله للمثنى المرتفع فجعله مرتفعا في نفسه لا به موضع رفع
كسايرالمبنيات وانما ساغ له دعوى ذلك كله حين دخل عليها
ما يختص بالممكن وذلك التثنية تغليبا لحكمها على حكم شبه الحرف

كما جعلوا اضافة اي معارضة لشبهها بالحرف فاعربت قوله وفي سواه وبين بين اذكر تقطع وبين بين مفعول اذكر المجاب بتقطع فهو بتقدير ان تذكر تقطع عند الناظم وفعل الشرط لا يتقدم معمول له على اداته عند غير الكسائي حتى يقوم دليل راجح على جوازه ومفعول تقطع محذوف قدره بعضهم بالعرب وقيده ان بعض العرب يخالف ذلك والمتبادر من العرب الاستغراق وبعضهم بالحجاة وفيه ان ابن الحاجب يقول بينا هاتين الصيغتين والاظهر ان يقدر اللغة الفصحا ثم ان مدا من المصنف اشارة الى ان التثنية هنا موافقة للغة الفصيح سماعا وان خالفت قياس المبنيات من انها لا تثنى او ان ما خالف ذلك يؤول بنحو ان هذان لساحران على قياس ما مر في تقدير حكما لازما قوله وباوها اشر لجمع مطلقا يحتمل قوله مطلقا امرين احدهما انه يشار به الى اي جمع كان مذكرا او مونثا من عم بتقدير بعض لكونه لعاقل او غيره والثاني انه يشار به الى ما ذكر ولا يختص بعاقل ولا غيره وتفصيل ذلك مذكور في حاشيتنا على ابن الناظم تنبيه سال ابن جابر البستي تلميذ ابن مالي شارح النظم عن الحكمة في ان العرب لم تضع صيغة لجمع المونث في اسم الاشارة كما في الموصولات فاجاب بان الاشارة منزلة منزلة الايما بالنسبة فيها يعلم حال المشار اليه من تذكير وتانيث وافراد وجمع فاستغنوا في الجمع بلفظ واحد والصلة منفصلة عن الموصول فهي وان كانت بمنزلة جزيه لكنها لفظ مستقل فقال له يلزم الاستغناء في التثنية فاجاب بانهم لو فعلوا ذلك لاجحفوا واختاروا الجمع على التثنية في الاستغناء لبعد الجمع من المفرد وقرب التثنية منه فاستحسنه قوله والمدا وما اي مع الكسر من غير تنوين لانه المشهور فاستغنى عن التقييد بالشهرة قوله بالكاف حرفا دليل الحرفية ان الاسم لابد له من محل من الاعراب ولا يكون الكاف في موضع رفع لعدم صلاحيتها لذلك ولعدم مقتضي الرفع هنا ولا في محل نصب للثاني لان المفعول انما ينصبه

فعل

فعل وشبهه والحال وان نصبها الاشارة الا ان الضمير لا يكون حالا ولا في موضع جر لان الاشارة لا تضاف ولقولهم ذينك وتينك فلو كان اسم الاشارة مضافا حذفت نونه وبه يندفع قول الشهاب رحمه الله يجوز دعوى الاضافة فيكون المضاف عاملا ويمنع قولهم اسما الاشارة لا تقبل التنكير انتهى بقي ان دعوى ان كل اسم له محل منتقضة بضمير الفصل وفي منتخب الزجاجي في باب الفصل لا موضع له من الاعراب وله في الكلام اشباه مثل الكاف في ذلك مع اسم تثنى وتجمع ولا يحكم عليها بالاعراب واما اسم الفعل فالصحيح انه يتاثر بالعوامل المعنوية واللفظية التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية كما يعلم من التصريح في باب اسم الفعل قوله واللامان قدمت ها ممتنعة يجوز نصب اللام مفعولا لقدمت على ارتكاب تقديم معمول فعل الشرط على اداته وحذف الفاء في جواب الشرط وهو جملة اسمية وهو مخصوص بالضرورة اي انها ممتنعة فان قلت ها هنا اسم وليس لنا اسم على حرفين ثانيهما لين الا هو وذو قلت اذا سمي بالادوات ففيها وجهان الحكاية والاعراب وهنا او ههنا اشر الى ان المكان ظاهره انه يشار بهنا وما ذكر معه الى المكان وان لم يقصد كونه ظرفا للفعل وليس كذلك بل لا يشار بهنا الى المكان الا من حيث كونه ظرفا فهي مختصة بالاشارة الى المكان بهذه الحيثية لا يشار بها الى غيره ولا يختص هو بها بل يشار بغيرها اليه ومن هنا يشكل كلام الناظم ايضا لان ظاهره ايضا اختصاص الاشارة الى المكان بهنا ونحوه بدليل تقديم المجرور والجواب ان الناظم قد اتى بها بقيد الظرفية وذلك ان لفظ الزمان والمكان اذا اطلق في عرف النحويين يراد به المكان من حيث هو ظرف للفعل والزمان والزمان كذلك اما على حذف المضاف كان الاصل ظرف الزمان وظرف المكان واما لانه صار اسما له عرفا وقد يستعمل ذلك الناظم الاشري الى قوله وقد ينوب

عن مكان مصدر وأراد عن ظرف مكان فهو انما اراد بالمكان ظرف المكان وقد عرف ان اداة الاشارة بحسب المشار اليه فان كان مفعولا فهو مفعول او فاعلا فهو كذلك او ظرفا فهو على حسبه اذ هو قد يعرض في الكلام مقامه فاذا اشير الى الظرف من هو ظرف فاشير اشارة ظرف بقوله اشير الى ان المكان معناه الما وقع من الامكنة المحسوسة منصوبا على الظرفية وفي حكم المنصوب ويلزم ان يكون اسم الاشارة كذلك ظرفا ولذا كان هذا مفقودا فقد لي بالفقيد الصحيح للاشارة بهذه الادوات وعند ذلك يكون ذلك التنبيه على اختصاص هنا واخواته بالمكان واخراج ذا وذي وما ذكر معهما صحيحا اذ قد يشار بها الى الامكنة من حيث هي امكنة ومن حيث تشخصها واجراؤها مجرى الاماني والاول نحو انما يفتقر هذه الحياة الدنيا والثاني نحو اعجبني هذا المكان وهذا مكان زيد وهذه بقعة عمرو وتنبيه قال في التسهيل وقد يشار بهنالك وهنالك للزمان انتهى فلا حاجة لعترة والجلال السيوطي بجيء هنالك للزمان لنكت الحاجبية وعبارته في شرحه تنبيه ذكر المعربي في نكته على مقدمة ابن الحاجب ان هنالك يأتي للزمان مثل هنالك تبلو كل نفس ما اسلفت انتهى وليس في كلام النكت التمثيل واعترف بوجود المسألة في التسهيل والاشارة في الاية يحتمل ان يكون للمكان في قوله تلك امانيهم قل هاتوا برهانكم ثم رأيت في الارتشاف وذكروا انها قد يشار بها الى الزمان وقد يتأول ما استدل به ورأيت بخط ابن هشام في التذكرة وقد تستعار للزمان وكذلك حيث وثم ومن ثم قال الزمخشري في مثالك دعا زكريا في ذلك المكان حيث هو قاعد عند مريم في المحراب او في ذلك الوقت قوله او هنالك انطقت قال ابن هشام في التذكرة ان قلت هلا قال وهناك انطقا قلت قد ذكره هنا موصولا بالكاف فهلا في قوله وبه الكاف صلا في البعد قلت قد ذكره هنا بقوله موصولا بالكاف فهلا استغنى بقوله وبه الكاف صلا قلت

انما

انما اراد هنا الاعلام بانه يتصل باللام فالجيء بالكاف لضرورة ان اللام يجيء بعدها الكاف لارادة التنبيه على جواز ذلك وانما قلت ان مراده ذلك لانه في مقام بيان البعد هذا ما خطر ولا تم بين لي انه لا يصح، جوابا عن المصنف لان عنده المحرز لمجيء البعد وجود الكاف ولهذا لا فرق بين اللام وتركها وانما يجاب بانه تنبع بذكرها علم او اراد الاعلام بانه مخالف لثمة في انها لا يلحقها كاف ولا لام فلما ذكر الكاف واللام وقد ثبت ان ما فيه الكاف واللام وقد ثبت ان ما فيه الكاف دون اللام يجوز ترك اللام منه كما يفيد به انتهى قوله او منا او منا للبعيد فان قلت مثل يجوز ان تلحقها الكاف قلت ظاهر كلامه انه لا يجوز ذلك لانه جعلها قسيم ما يلحقه الكاف وجعلهما اكثم وهي لا يلحقها الكاف وقال في التسهيل وشرحه انه قد يجوز هنالك وهناك تنبيه رأيت بخط ابن هشام في التذكرة ما نقله نص ابن مالك على انه يقال ها هنالك كما يقال هذالك وانه لا يقال ها هنالك كما لا يقال هذلك وخالفه ابو حيان في ها هنالك في شرح الخلاصة ولا وجه له انتهى

الموصول

قوله موصول الاسماء قال الشاطبي مبتدأ والذي مبتدأ ثان خبره محذوف كأنه قال منه الذي وكذا الان موصول الاسماء عام يدخل تحته جميع الموصولات انتهى أقول التحقيق ان خبر موصول الاسماء قوله الذي وما عطف عليه ويقدر العطف سابق على الاخبار والخبر في الحقيقة المجموع لكنه لم يكن اعرابه من حيث هو مجموع واعراب بعض الاجزاء دون بعض تحكم اعرب كل جزء بالاعراب الذي استحقه المجموع دفعا للتحكم كما حررناه في حاشية شرح القطر للفاكهي

قوله الانثى التي يمكن حمل الانثى على حذف مضاف مبتدأ اخبره التي والتقدير والانثى التي اي الدال عليها من الموصولات هو التي

قوله والياء اذا ما ثنيا لا تثبت فقضيته ان التثنية واقعة

على الذي والتي بالياءات الياء وان الياء حذفت وقال في شرح التسهيل
ان العرب استغنت بتثنية اللذ واللت بدون ياء عن تثنية الذي
والتي بالياء واعترض بانه مناقض لقوله ان تشديد النون عوض
عن الياء المحذوفة وتثنيت بضم التاء على انه مسند لضمير المخاطب
والتاء ضمير والياء مفعول مقدم وهو المناسب لقوله اوله العلامة
واما جعله بفتح التاء على انه مسند لضمير المخاطب والتاء ضمير والياء
مفعول مقدر التاء والياء مبتدأ ففيه انه مع عدم المناسبة
لما ذكر انه كان الواجب حينئذ وقع تثنيت لتجرده عن الناصب
والجازم والضرورة خصوصا عند الناظم فتدبر تنبيه
قيل حقه ان يقول في غير تصغير فانك تقول في التصغير اللذان
واللتان واجيب بانه انما حكم على لفظة الذي والتي وهما
مكبران ولم يقل او جمعا لان ذلك على القياس كالقاضي والقاضيين
فلا يحتاج لذكره ولانه سيقول جمع الذي الخ فيعلم ذلك وانما
اخره لانه اراد ترتيب الكلام على المفرد ثم المثنى ثم المجموع ٠
قوله والنون من ذين وتين شددا ايضا التشديد فيهما جايز
كما كان جايزا في اللذين واللتين ويوخذ الجواز من عدم تحتمه
الحكم بالتشديد حيث اتى به حكاية عن العرب حيث قال شددا
يعني ان العرب شددته وايضا فذكر انهما من المثنى عنده والمفرد
بالتخفيف وايضا فذكر انهما من المثنى عنده والمفرد بالتخفيف
وايضا فزعمهما بالتخفيف فيه جايز قال ابو حيان وسالني
بعض من لقيناه من اهل التجويد يا رمضر عن قولكم هذان ما النون
المزيدة قلت الا ويا قال قال الفارسي في التذكرة هي
الثانية ليلا يفصل بين الف التثنية ونونها قلت
لم يكثر العمل في ذلك لانا نكون فذ زدنا نونا متحركة ثم اسكنا
الاولى وادغمنا او زدناها ساكنة ثم اسكنا الاولى وحركنا الثانية
بالكسر على اصل التقا الساكنين ثم ادغمنا وعلى ما زدنه يكون زدنا
نونا ساكنة وادغمنا فقط وهذا اولى لقلة العمل انتهى قال

بعض

بعض الافاضل وهذا ينبني على انه اذا دار الامر بين ارتكاب المحذور
وتقليل العمل ايهما اولى قوله وتعويض بذا الخ فضمير ذاك اشارة
الى التشديد المذكور ولما ذكره شامل الاسم الاشارة والموصول
كان تقليله شاملا لهما واتى بالاشارة المقتضية للبعد انتباها
ولانه قصد قريبا وهو ذان وتان وبعيد اوهو اللذان واللتان
ولانه قد يعامل القريب معاملة البعيد وبالعكس والمعنى ان العرب
قصدت بهذا التشديد ان تعوض من الحرف المحذوف في التثنية
فاراد وا ان يجعلوا التشديد كالعوض مما حذف فوا جبروا له وانما
لم يعوضوا في يد ودم ونحوهما اذ قالوا يدان ودمان لان التعويض
سماع لا يقاس به الا حيث اضطر اليه وذلك اذا نقل الاتمام
عوضوا به عما زاد واسطاع الهاء والتعبين مع سلامة العين فيهما
ولم يعوضوا في اقام وابان وان سلم انه قياس فانما يكون التعويض
مما كان التثنية هي المستتبة في الحذف منه كالذي نحن فيه او يكون
التعويض عند وجود سببه مطلقا وهو الاعم كاسطاع مما يحصل
التعويض عند وجود سببه اما بد وتيدم فلم تكن التثنية سببا
في الحذف منه وقصد فيهما عدم التعويض اذ لو قصد التعويض
لالزم العوض كما فعلوا في عده ونحوه واسطاع ونحوه واعلم
ان المصنف ليس من عادته تعليل المسايل لان القصد ذكر الاحكام
القياسية بل الضروري من ذلك والتعليل زايد على الضروري
لكنه تعرض هنا للتعليل لقصد التنبيه على التنكيت على المخالف
الذي زعم ان التشديد دال على المرتبة العشرين في الاشارة
وهو يجيء المرتبة الثالثة ولهذا اخر الكلام على ذلك الى هذا الباب
ليرد ما ذهب اليه بالتشديد في اللذين واللتين واستدل
ايضا على ما ذهب اليه بقراءة احدى ابنتي هاتين بالتشديد
مع قرب المشار اليه ولا بد ان يضم الى ذلك ان الاصل عدم تنزيل
القريب منزلة البعيد وقد تبين من كلامه وان لم يكن مقصودا
له نوع تعليلين مذكورين في كلامهم للتشديد في اللذين واللتين

الألوكة
www.alukah.net

احدهما انه جيء به للتفرقة بين ما كانت النون فيه عوضا من الحركة والتنوين كالرجلين وبين ما كانت عوضا فيه من الحرف كالذين ومذين ومتذ ايقتضي ان مجرد النون في مذين واللذين هو العوض لا ان يريد ان التشديد لحق للامرين للعوض وللفرق والثاني ان التشديد لحق للفرق بين المبهم وغيره من حيث كان المبهم لا تضح اضافته بخلاف غيره وكلا التعليلين ممكن وما ذكره المص اظهر لكن لصحتهما لم نقل ان الناظم يريد التنكيت على قايلهما وما قررناه من ان الناظم جعل التشديد بدلا من اللذين واللتين دليلا على ما ذهب اليه في دين وبين اندفع ان التنكيت على المخالف انما هو في دين وبين فينبغي ان تجعل الاشارة في قوله ونقويض بذاك قصدا عايدة عليهما فقط مع ان اشارة البعيد تدل على قصده للشمول فتقدير هكذا ينبغي تحقيق المقام

قوله بعد ما استفهام انكر ما واضافها ومتذ ابيطل قول من منع في قوله اسم يعني من مبين ان يخفض مبين على الصفة لمن مد عيا ان هذه الادوات التي يراد بها الالفاظ لا تكون الا معارف وقد يقال لا نسلم ان الاضافة لا تجامع المعرفة عند از الة اشتراك عارض ونحو ذلك كما مر في سبحان متذا وقدما وان كانت لما لا يعقل لان موصولية ذا معها باتفاق بخلاف ما مع من وان بعضهم خالف فيه محتجا بانها لمن يعقل فليس فيها الابهام الذي هو مقتضى لاخراج ذا من الاختصاص الى الابهام والاحتياج الى الصلة والظاهر من قوله ومثل ما انها موضوعة لما لا يعقل ويدل له الاحتجاج المتقدم ويحتمل ان المراد انها مثلها في الاطلاق على المفرد والمثنى والمجموع تذكيرا وتانيثا لا فيما تقدم لانها قد تكون للعاقل كذا قالوا ولا بد ان يثبتوا ان ذلك بالوضع والا فقد تستعمل للعاقل واعرب بعضهم هنا قول الناظم او من عطف على ما من قوله ومثل ما والمعنى ومثل من يعني ان ذا يكون مثل ما ومثل من ولا يخفى ما فيه من الخروج عن الظاهر وتقويت الاشتراط من كونها بعد من قوله

اذا

اذا لم تلغ ظاهره جواز الالغاء مطلقا ومشى عليه الشارح ونص ثعلب في الامالي وابن الدهان في الغرة على انها اذا لم تلغ بعد ما تتبيه يحتمل ما اذا امتنعت وجهين ذكرهما الشمني وقال ان اثرهما يظهر في الجواب والبدل ثم قال ولذلك يجيء الجواب فعليا تارة واسميا اخرى واعلم انه قيد ظهور اثر الاحتمالين بما اذا فرغ ما بعد ذا من ضمير الاستفهام او ملابسه واورد عليه ان ظهور اثرهما يظهر فيما اذا لم يكن ما بعد ذا مفرغا ايضا نحو ما ذا اصنعته او اجعلت ما ذا ملغاة فيجوز ان يكون منصوبا بفسره ما بعده وان يكون مرفوعا على الابتدا وصنعته الخبر واجيب بان الاحتمالين اللذين ذكرهما على تقدير ذا ملغاة وعلى جعلها موصولة ومتذا انما يتحققان عند التفريغ المذكور وما اورد عليه تقدير جعل ذا ملغاة ورد بانه على تقدير جعل ذا موصولة الرفع متعينا في الابتدا وعلى تقدير جعلها ملغاة يجوز الرفع والنصب وجواز الرفع لا ينافي الاحتمالين المذكورين لتحققهما فيه فقد ظهر اثر الاحتمالين فيها اذا لم يفرغ ايضا وان ما ذكره من جواز الوجهين في الجواب بتقدير الفعل والاسم انما يكون اذا كان المجيب موافقا للسايل في احد جزييه فيعد المبتدا الذي تكلم به السايل او الفعل نحو ما ذا كتبت وقد كتب مصحفا فيقال مصحفا بتقدير كتبت مصحفا او مصحف بتقدير هو مصحف اما اذا لم يكن موافقا له في الفعل نقدر تقديره لاحد له بالمعنى كما اذا سمع السايل صوتا ظنه ضربا فقال من ضربت فينبغي ان يكون الجواب صوت مناداي هو صوت مناد ولا يجوز النصب لانه لا يصح ضربت صوت مناد وعلى هذا قوله تعالى قالوا اساطير الاولين لا يجوز النصب لانه يصير التقدير انزل اساطير الاولين وتم لا يقولون ما انزل بل ينكرونه فقوله اساطير الاولين في المعنى نفي للانزال قال بعض الفضلا ويمكن تقدير الفعل ويكون من باب التهكم لا على اعتقادانهم انزلوا شيا ونظيره قول فرعون ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون فان فرعون لا يعتقد

ان سويت عليا بينهما وعليه الصلاة والسلام كان رسولا ومع ذلك
كان يحبونا قوله وكلها الخ اي كل الموصولات نصها ومشتركها بعده
ظرف في موضع الحال من قوله صله لا ظرف ليلزم لانها لا تكون
بعد نفسها والظرف تحمل لعامله وفاعل عامله فان جعلت يلزم
خاليا من الضمير وقد رتبة رافعا لصلة واخرت بل رجحت كونه
بالتاجازي بعده الوجهان واهم قوله بعده انه يمتنع تقديم
الصلة او شيء منها على الموصول واما فيه في وكانوا فيه من الزائدة
فتتعلق بمحذوف دلت عليه الصلة وقولهم ما لا يعمل لا يفسر
عاملا خاص بباب الاشتغال ولا يمتنع تقدم اجزاء الصلة بعضها
على بعض وان وقع للشهاب رحمه الله في حواشي المختصر ما يخالفه
كما نبهنا عليه في حواشي المختصر بشرطين البعدية وان كان لا يلزم
منها الانتقال الا انها ظاهرة فيه وحينئذ لا يجوز الفصل بين
الموصول وصلته باجنبي قوله على ضمير لائق اي باللفظ
والمعنى جميعا ان اتفقا واحدهما ان اختلفا واذا قيل انت الذي
فعلت فلا عائد فيها الذي ونقل ابن هشام عن ابي علي انه قال
ذلك وقال انما عاد على انت قوله وجملة ليس عطفا على صلة
لوجهين احدهما انحلال ارتباط قوله الذي وصل البيت حينئذ
والثاني انه يلزم منه عطف انشائي على نفسه لان الصلة هي الجملة
او شبهها بل الواو للاستيناف والكلام خبر مقدم ومبتدا
ومؤخر واصله والصلة جملة او شبهها كذا بخط ابن هشام
اقول قد مضى ما في جعل الواو للاستيناف وما المانع من ان
يكون ما هنا من عطف المفصل على المجمل تتميم من الوصل
بشبه الجملة نحو جاء الذي سواك على ان سوى مشبهة بعند
ولدى لاضافتها لفظا ومعنى لا بغير لانها تقطع عنها في اللفظ
ولم تشبه الظرف ويحتمل كونه من الجملة على تقدير ما خبر المبتدا
محذوف اي الذي هو سواك او فاعل لفعل محذوف اي ثبت سواك
كما في ما ان في السما بنا قوله الذي وصل به يحتمل مرفوع ومثل

ان

ان يكون ضميرا فيه عائد اليها الموصول المتقدم ذكره ويحتمل
كونه الظرف ومعنى قوله الذي وصل به الذي وصل غير الالف
واللام به بدليل ما بعده قوله وصفة صريحة لما كان لال الموصولة
شبها بحرف التعريف من حيث الصورة وحرف التعريف انما يدخل
على المفرد وشبهها من حيث المعنى بالذي وهو انما يدخل على الجملة
وجب ان يدخل فيها لفظه مفرد ومعناه جملة وهو اسم الفاعل
والمفعول عملا بالشبهين سندا وقال ابن هشام ربما اوهم كلامه
ان الصفة المذكورة لا جملة وليس كذلك وانما
مراده ان ينحصر عليها يقع صلة الالف واللام مما تقدمت الاشارة
الى انه يقع صلة للموصول على الاطلاق واما قوله المفصل واسم
الفاعل في الضارب بمعنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة
صلة فرده السخاوي تنبيه اورد الشاطبي على تقييده
بالصريحة الى الداخلة للمح الوصف في الحارث ونحوه فانها موصولة
قطعا والا لم يلج بها الصفة مع ان مدخولها ليس بصفة صريحة
نعم لا اشكال على ما ذهب اليه الخليل من ان مدخولها صفة
صريحة اخرجوها عن العلمية وادخلوا الى عليها قوله مغرب
الافعال ولا يكون فعلا ماضيا اي في العطف نحو فالمغيرات
صبحا فاثرن قوله قيل بشرط ان تكون الصلة مباشرة للموصول
والا فنحو يعجبني الصابر ويعتلف كثير لا قليل تنبيه اذا
وصلت الى بالجملة فهل لها محل من الاعراب لحلولها محل المفرد او لا
محل لها اخذا باطلاقهم ان جملة صلة الموصول لا محل لها فيه نزاع
للدماميني والشمني بيناه في حواشي العباب قوله اي كما قال
الشاطبي انما فصلها مما قبلها لما تعلق بها من الاحكام التي انفردت
بها عن سائر اخواتها من الاعراب في ال والبناء في حال والاضافة
وان لها بحسب البناء تعلقا بمشابهة حذف الضمير من الصلة فوصلها
بها لاجل ذلك انتهى وقوله وانما فصلها الى آخره اي وكان حقه
ان يذكرها قبل قوله وجملة او شبهها الى آخره وحاصل الجواب

انه لما خالفت صلتها غيرها بحذف العايد المرفوع وابقاوا
النصر على ذلك اخرها ليتخلص من ذلك للكلام على حذف العايد
وقول الناظم كما اي في اطلاقها على المعاني المتقدمة من الافراد
الخ والاقتران عندي ان المراد انها مثلها في كونها لما لا
يعقل وقولهم ان ذلك ليس مرادا لانها تكون للعاقل فيه ما تقدم
في ذا فتدبر قوله واعربت مالم تضف الخ ما بنيت اذا اضيفت
وحذف صدر صلتها لانه لما حذف صدر الصلة وهو مرفوع
ولا يحسن حذفه مع الذي دخلها نقض باز التها عن رتبتها
فعادت لما اصلها ومقتضى القياس فيها من البنا وضعف المعارض
وهو الاضافة هذا خلاصة ما قاله ابن يعيش وهو عندي كغيره
مما في الشروح والحواشي لا يقتضي تخصيص البنا بهذه الحالة وهو
المقصود والوجه ان يقال انها في هذه الحالة كالمنقطعة عن
الاضافة لفظا ونية مع قيام موجب البنا وهو الافتقار الى الجملة
اما لفظا فلقيام ما هي مضافة اليه وهو الضمير منزلة صدر
الصلة لكون ما بعده في اللفظ غير صالح للوصل لانه مفرد
واما نية فلانه لا يبقى المضاف اليه الا عند فقده من اللفظ وهو
موجود قوله وفي ذا الحذف ايا غيرا اي يقتضي ان يبسط وصل
ظاهره انه لا يشترط فيها الطول وقال بعضهم والعالمون
يشترطوا الطول في اي للزومه لها بلزوم اضافتها لفظا او معنى
انتهى وظاهره انه لا فرق بين اي وغيرها في انه لا يحذف
العايد الا اذا طالت الصلة غاية الامر انهم لم ينصوا على اشتراطه
في اي لعدم الاحتياج اليه للزومه لها قوله في عايد متصل
متعلق بمحذوف اي منضم فيه اما كثير فدليله النقل واما واضح فدليله
انه فضلة ومفهومه انه في غير ذلك ليس كذلك وذلك لانه
في المبتدا قليل غير واضح لكونه مطلوبا من وجهين كونه عايدا
وكونه احدي جزئي الجملة وفي المنفصل يفوت الغرض قال ابن
هشام في الحواشي التحقيق انه لا يشترط الاتصال مطلقا بل بشرط

ان

ان لا يكون لتقديم او حصر يقتضي فلا يرد ويرضيني بما انتهى من
ومما رزقناهم ينفقون واجاب بعضهم بغير ذلك كما بينته
في حواشي العاكي ويجوز كون كثير منجلي في عايد من النازع ان جعلتها
خبرين فان جعلت منجليا صفة لكثير امتنع التنازع وتعين
التعلق بمنجلي لان الوصف لا يوصف قبل التمام كذا بخط ابن هشام
ورايت بخط ابن قاسم المرادي لك ان تقول قوله كثير منجلي
في عايد الخ يقتضي بمفهومه انه في العايد المفصل قليل خفي وليس
هذا مرادا فانه اذا كان العايد منفصلا لا يجوز الحذف اصلا
لا بقلة ولا بكثرة وايضا فكيف يقال حذف خفي ومثل بغرض احد
من النحاة لهذا الحذف الخفي قوله ان انتصب بفعل الخ قيل
لا بد ان يقيد الفعل بكونه تاما وفيه ان الناظر لا يراه وقد
صرح بذلك وعليه فخير الخير ما كان عاجله ولا بد ايضا ان لا يكون
ثم ضمير غيره وفيه انه معلوم من قوله وحذف فضلة اجز
ان لم يضر فالمنع لا يختص بالضمير الذي يعود على الموصول ولا بد
ايضا ان لا يكون موكدا ومد اما مبني على ثنية الحذف والتاكيد
والخليل وسيبويه نصا على ما يخالفه كما ذكره في مباحث شروط
الحذف من مغني اللبيب ويؤيد ذلك حذف خبر ان
والمقصود بها تاكيد الحكم كما لا يخفى وقوله في المغني ان لتاكيد
نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر لا يخلو عن نظر ولا بد ايضا
ان لا يتسق عليه ومد اما لا يظهر الاختلاف فيه مع الاتفاق
على جواز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء ام المتصلة فتدبر
قوله او وصف حقه ان يقول غير صلة لال كالضاربة زيد
فان سمع لم ينقس قال ابن هشام في الحواشي التخريج ان مع
الضرورة نحو ما المستقر الهوي محمود عاقبة او ممتنع نحو جا
الضارب زيد لانه ملبس اذ لا يدري هل المراد الضاربة
او الضاربهما او الضاربهم او الضاربهن وامثال
قليل نحو ما الله موليك فضل فاحمد نه به فقليل وتلخص انه

www.alukah.net

لاكثير ولا يستحلي بل اما ممتنع مطلقا واما ممتنع في النثر جايز في الشعر واما جايز في النثر بقلة وغلط ابن الناظم هنا فمثل المسألة الوصف بقوله في المعقب البيتي قوله كذاك حذف ما يوصف الخ قال ابن هشام يوهم كذا ان الحذف كثير مستحلي ولا ادري بماذا اراده امر لا وكذا في البيت الذي بعده وقال ايضا ان قلت قال الزمخشري التقدير يعذب من يشا فقدميه ويرحم من يشا رحمته والمعنى على ما ذكرت قلت ينبغي ان يقال ثم قدر حذف المضاف فانتصب الضمير بعد حذف ثم الممتنع ان يحذف المضاف اليه وحده قوله كذا الذي جر قال ابو البقا لما يفتقر ما امره القدير ما امره به ولم يزد على ذلك وفيه نظر فانه ان قدر اسقاط الخافض فقط لزم ان امر يموه فيتحد الضميران متصلين او ما امره اياه فيحذف المتصل انتهى وفيه نظر علمته مما سلف عند قوله في عايد متصل وقال ايضا قالوا ان من الضرورة قوله

• فاصبح من اسماء قيس كقابض • على الماء لا يدري بما هو قابض •

لانه نظير مررت بالذي فرحت وهو خطا انما اصله قابضه والها زايدة والعايد حذف منصوبا على راي الاخفش ومخفوضا على راي غيره فهو ضرورة من هذا الوجه لا غير

المعرف بأداة التعريف

كان القياس ان يقول ذو الاداة ولا يقول المعرف كما لم يقل في اخوته المعرف بالامارة وهكذا ثم بعد مخالفة النظاير لحاجة لاضافة الاداة المعرفة الى التعريف فانه غير محتاج اليه قوله الحرف تعريف اي بنفسها والهمزة اصلية وهو مذهب الخليل او والهمزة زايدة وهو مذهب سيبويه ومراده ان الهمزة زايدة في الكلمة لا على انها وكم له من نظير كحروف المضارعة وسين الاستقبال والف المفاعلة فاندفع قول اللقاني لا معنى لان الجملة انها معرفة الا انها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة منافٍ لكون الهمزة

زايدة

زايدة قوله او اللام فقط قال المعرب الهمزة مبتدا وحرف خبره واو حرف عطف واللام معطوف عليها الى انتهى فاذا اراد انه من عطف المفرد انه اقتضى ان قوله حرف خبر عنهما وفيه ان الظاهر حينيذ حرفا بالتثنية وان اراد انه من عطف الجمل فيحتاج الى التنبيه على ان خبر اللام محذوف وفي الحواشي لابن هشام ما نصه لينظر في زيد او عمرو قايم بل ثم حذف او هو خبر عنهما انتهى ومن خطه نقلت اقول ما سئل به ليس نظير كلام المصنف لان الخبر في كلام المصنف متوسط وفي المثال متاخر والمقرر في مسالة ثلاثة اقوال ثالثها التخيير كما في شرح الفاظر للفاكهي وتفصيله في حواشينا عليه واما كلام الناظم فالظاهر انه خبر عن الاول وخبر الثاني محذوف قال في الارتشاف العرب تقول زيد قايم وعمرو فتحذف خبر الثاني انتهى ومنعه اوان كان في العطف بالواو وكذا الاقوال الثلاثة المذكورة في مسئلة تاخير الخبر لكن الواو التنويعية مثل الواو في وجوب المطابقة كما نص عليه الابدي قال ابن هشام في بحث الجملة المعترضة من المغني وهو الحق والظاهر ان اوية كلام الناظم للتنويع لا للشك لان الغرض الاشارة الى الخلاف في حرف التعريف وتنويع الاقوال لا الشك فيها وتجويز بعض الشارحين ذلك غفلة عن هذا وحينيذ فالواو في مثال ابن هشام للتنويع والا لم يناسب ان ينظر به كلام الناظم من هذا الوجه ايضا وتكون اوية في كلام الناظم للتنويع قلنا ان الظاهر اذا جعل اللام عطفا على ال من عطف المفردات ان نقول حرفا لكن يرد عليه ان حرف التعريف واحد لا يتعدد لكن اختلف فيه فالاقرب ان يكون الخبر المقدما واللام عطفا عليه وحرف تعريف مبتدا ويجيء ان المعنى على الاخبار عن حرف التعريف بانه الـ او اللام لا العكس وعلى كون او للشك لا حذف في كلام الناظم والمثال قال في الارتشاف نقل الاخفش انه يجوز في العطف بالواو كون الخبر للاول وللثاني وقال ابن عصفور للثاني ويكون الضمير على حسبه فتقول زيد وعمرو قايمة وعمرو

وزيد قايم وبه يعلم ان تنظير ابن هشام محل نظر لانه يوهم عدم
النقل في ذلك قوله فقط عرفت لعل فايدته الاشارة الى انه
لابد من الهمزة وان قبل المعرف اللام وهذا اقرب مما نقله المنكت عن
ابن هشام قوله وقد تزاد الخ فعلى هذا قول الشارح تزاد اداة التعريف
ان تزاد بالتاء من فوق وان ضمير عايد على الجنيد التعريف وفيه بعد
ويحتاج الى التاويل بان المراد تزاد الاداة الموضوعة للتعريف وقال
ابن هشام الاحسن ان يقدر يزاد بالياء اخر الحرف ليناسب حرف تعريف
وقوله لازما ولم يقل لازمه والفرق بان التقدير زيد الا زما تكلف
ولا نقده على حرف التعريف لانه لا يزاد وقد يقال انه عايد على الـ
لا بقيد قوله حرف تعريف مثل له عندي درهم ونصفه اي ونصف
اخر وقوله تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره وقال
ايضا للبيطري في قوله وقد تزاد مثل هو من باب الاستخدام انتهى اقول
اذا كان المراد بال اولا المعرفة كان من الاستخدام ثم اقول اذا
كان المراد بال اولا المعرفة ليس في كلام الناظم تقييد ال اولا بالمعرفة
والترجمة لا توجب ذلك والا لم يصح التعرض لغير المعرفة فقوله
او لا ال حرف تعريف حكم على تلك اللفظة والضمير في تزاد عايد
عليها وكانه قال ال على قسمين معرفة وغير معرفة وهي اما زايدة
لا تفيد معنى اخر او تفيد لمح الاصل والمحكوم عليه في نحوه اللفظ
من حيث هو وبما قررناه يعلم ان جميع ما قيل في قوله وقد تزاد
يفاك في دخل من قوله وبعض الاعلام عليه وخلا ان اقتصر على
الاول تنبيهان الاول قال ابن هشام خاصل الامر ان ال
يونى بها مع الحاجة اليها وهو الغالب والية الاشارة بقوله فقط
عرفت وتارة لا يونى بها مع الحاجة اليها وهذا اقتضاه اغفاله
الناظم لقلته وسنه عداه طفت علما تكرين وايل وقوله ابن عمك
يدل على ان المحذوف لام التعريف البيت الاول فان لام على مفتوحة
ولام التعريف ساكنة وهي الموجودة وتارة يوتى بها مع عدم
الحاجة اليها وهذا اغفر مثله الثاني قوله وقد تزاد لا يدل

على ان هذه الزيادة موقوفة على السماع بل على قلة ذلك كما يشعر
به قد لكنها لا تشعر بقياس ولا بعدمه لان القليل قد يقاس عليه
بخلاف ما اذا اتى بلفظ القلة ولا شك ان هذا النحو مما لا يقاس
عليه اذ الم يكثر ولا ظهر فيه وجه قياس وهذا في الزيادة اللازمة
واما التي للاضطرار فاولى بعدم القياس في النثر وهو واضح وفي
الشعر لعدم الكثرة كثرة فقر المحدود وصرف ما لا ينصرف وقد
اوى الناظم الى ذلك بعدم الاتيان بقانون كلي والاقتصار
على الامثلة قوله ولا من اضطرار اي وغير لازم لاضطرار فحذف
اكتفا بالتقابل قوله وحذف الذي ان تنادي او تضف اوجب
فيه سوا لان احدهما انه اوجب حذف ال في النداء وقد تقرر
انه في ندا معجوب ال ثلاثة اوجه ما ذكر والتوصل باي والتوصل
باسم الاشارة والثاني ان هذا الحكم ان كان ضروري الذكر
هنا فكذلك ما تقدم مما فيه ال زايدة او غيرها فكان حقه
ان يذكر حكمها مع ال والاضافة وان لم يكن ضروريا واما باب ذلك
باب النداء وباب الاضافة فكان من حقه تاخيره لابوابه والجواب
عن الاول ان من شرط ال التي توصل باي او باسم الاشارة ان
يصحبهما ان تكون جنسية والتي في النابغة والصعق ليست
كذلك فلم يبق الا الحذف وعن الثاني ان مراده هنا لزوم ال في ذي
الغلبة لا بيان حذفها مع النداء والاضافة ومعنى كلامه ان ال
لا تحذف من ذي الغلبة الا لعارض يلزم معه حذفها او قليل
من الكلام واما ما تقدم فغير محتاج الى هذا التنبيه لان الزايدة
لا تحذف البتة اما لانها لا تقبل النداء ولا الاضافة كالان او لا تقبل
احدهما كالذين واللاتي وتي لا تقبل الحذف في النداء الصلاحية اي
معهما واما لندوره فلم يعتد بما يكن فيه على قلته من الاضافة كالآن
واما التي للمح الاصل فقد قال فيها فذكرا وحذفه سيان فصارت
في عداد المعرفة فان قيل بقي على الناظم موضع ثالث يجب فيه
حذف ال بقياس وذلك مع لا التي لنفي الجنس نحو لا شمال اللسلة

طالع ولا نابغة بعد نابغة بني ذبيان فالجواب ان دخول لا
على العلم قليل غير مقيس كيف وشرط اسمها ان يكون نكرة

الابتداء

منذ اشروع في الاحكام التركيبية والتراكيب الافادية كلما راجعة
عند الاعتبار الى جملتين اسمية وفعلية ومنها الجملة الندائية لان
حرف النداء نائب عن الفعل كما في التسهيل واتمامه هنا فيحتمل للقول
بانها فقسم مستقل مركب من الحرف والاسم بدليل انه لما فرغ من الجملتين
ذكر النداء مقطوعا عما قبله وكون الحرف نائبا عن الفعل امر تقديري
ويحتمل ما في التسهيل واخر ذكر النداء لما فيه من كون الفعل مقدرا
ابدا او بوافقه ذكره مع التحذير والاغراء قوله وفقس اي على المثالين
المذكورين ما اشبههما فيقاس على زيد عاذر ما عدم حقيقة او
حكما عاملا لفظيا وعلى اسارذان كل وصف سابق رافع لما انفصل
واغنى ويحتمل ان يكون قوله وفقس راجعا الى مسئلة اسارذان
وهو اقرب مذكور ليبين انه مقيس لان المبتدا اصله ان يولى
له خبر وان لا يستغني عنه بغيره فلما اتى بالمثال كان مظنة ان
يتوهم انه مسموع غير مقيس او ليبين انه لا يختص الاستفهام
بالهمزة او لا يختص الوصف بكونه اسم فاعل او لا يختص الوصف
بما فاعله مثنى او لا يختص مرفوعه بكونه فاعلا او انه قياسي
لا جايز من غير قياس فجواز فايزا ولوا الرشد فهذه سبعة
احتمالات تنبيهات الاول اقتضى اطلاق جواز القياس
على اسارذان ان يقال به فيما اذا كان بعد الصفة ضمير منفصلا
نحو ارغب انت عن الهتي وقد نص على جواز ذلك في شرح التسهيل
واتبني على ذلك جواز عدم المطابقة فيكون الضمير المنفصل فاعلا
البتة نحو اقايم انتما واضاربي انتم قال الشاطبي وبعد افيه
نظر لان المنفصل لا يكون فاعلا مع امكان اتصاله وانما يكون فاعلا
اذا لم يمكن اتصاله نحو ما قايم الا انت واجبني العاذرية انا اما اذا

تالي اتصاله فانفصاله يدل على انه مبتدا قدم عليه خبره والثاني
بعض المتاخرين الضمير المنفصل فلا يجوز كونه فاعلا ولا كونه غير
مطابق للصفة الا نرى الى قوله عليه الصلاة والسلام او مخرجي
هم لم يبرحوا الا ينشدوا بيدا الى انه خبر وهم مبتدا ولو كان فاعلا
لخفف اليا ثم قال والجواب ان انفصال الضمير هنا هو الموجب
لان الصفة توجب انفصال الضمير واذا وقع الضمير بعدها مطابقا
احتمل ما يحتمله الظاهر والحديث حمل على احد الجايزين وارادا بعض
المتاخرين ابن الحاجب وهو تابع للكوفيين قال في الباب الخامس
من المغني في باب المبتدا واوجب الكوفيون في الضمير الابتدائية
يعني من نحو قايم انت ووافقهم ابن الحاجب وهم اهل نقل في امالية
الاجماع على ذلك وحجتهم ان المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوزه منفصلا
عنه لا يقال قام انا والجواب ان انفصل مع الوصف
ليلا يخل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه
يكون بارزا كقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل
فلذلك احتمل معه الفصل وان المرفوع بالوصف شبيه في اللفظ مسند
واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل ومما يقطع به على بطلان
مذهبهم قوله تعالى ارغب انت وقول الشاعر خليلي ما وافى بعهد انتما
فان القول بان الضمير مبتدا كما زعم الزمخشري في الاية يودي
الى فصل العامل من معموله بالاجنبي والقول بذلك في البيت مودي الى
الاخبار عن الاثنين بالواحد انتهى وبه يعلم ان شرط الزمخشري
وابن الحاجب في مرفوع الوصف ان يكون ظاهرا مخرج للضمير المشاكل
للمنفاصل لان ما في المثال والاية كذلك فعلم رد ما في التفريج من
ان مرادهم بالظاهر ما قابل المستتر فالبارز عندهم من الظاهر
بقي انه يرد على قول المغني ان المبتدا اجنبي من الخبر انه لا يظهر على قول
الكوفيين ان المبتدا والخبر ترافعا ولا بد في الرد ان يكون مسلما عند
الخصم الثاني يستثنى من اشتراط الانفصال حكاية المازني اقايم
اخواك امر قاعدة ان قفاعدة ان مبتدا لانه عطف بام المتصلة

على المبتدا وليس له خبر ولا فاعل سنفصل وانما جاز ذلك لانهم يتوسعون
في الثواني او يقال التقدير امرهما قاعدان وان المعطوف الجملة
ولا يجوز ان يكون قاعدان مسندا كما لقايم في المرفوع بعده لانه
فاعل لا خبر فلا ينتقد مر على رافعه ولانه كان يجب حينئذ على اللغة
الفصحى ان يقال امرقاعدٌ الثالث من الاعتماد على الاستفهام
قولك من مكرم اخواه دون من مكرم اخواه وان كان اضاربا الزيدان
واضروب الزيدان كلاهما من الباب فما الجواب من مكرم اخوه
بكسر الراء من فيه مفعول مقدم تقديرا وهو المبتدا وقولك من مكرم
بفتح الراء من فيه مبتدا لانه لا منصوب له ومكرم خبر واخواه
فاعل وليس الوصف هنا سابقا وشرطه ان يكون سابقا رافعا
ما انفصل واعني واثبتني على هذا انك اذا قلت من مكرم اخواك
او اخوزيد ولو فتحت الراء لم يجز لكون الخبر المشتق لا يضمر معه
قوله وكاستفهام النفي صريح اطلاقه دخول ليس وما التميمية
والحجازية اذا عدم شرط من شروط اعمالها نحو ما ان قايم اخواك
وما قايم الا اخواك وقد صرح بذلك في شرح التسهيل قال
الشاطبي فان كان ذلك بسماع يقاس عليه فلا عتب وان كان ذلك
بالقياس المنظري فهو غير مسلم لامور احدها انه اناب مرفوعا عن
منصوب وهو خبر ليس وما الحجازية وذلك غير موجود في كلام العرب
فان وجد فبحيث لا يعتد به وقد منع ابن خروف ان ينوب منصوب
عن مرفوع في نحو ضاوب زيدا والثاني ان عمل الصفة المشبهة باب اسم
الفاعل انما حصل بموضع قوي فيه جانب الفعلية باشتراط الاعتماد
ودخول النواسخ مما ينافي ذلك لانها مقوية لجانب الاسمية لاختصاصها
بالدخول على المبتدا والخبر وعدم قبولها للدخول على الفعل والثالث
ما يلزم على ذلك من دخول النواسخ على غير مبتدا وخبر فان اجيب
عن الاول بان المنصوب قد ينوب عن المرفوع كما في قولهم ضربي زيدا
قايما واذا جاز فليجز عكسه وعن الثاني بان النواسخ قد تدخل
على ما لا خبر فيه بل ناب عنه غيره كما حكى ابن كيسان عن الكسائي

من

من دخول ان على نحو كل رجل وضيعته وذلك قولهم ان كل ثوب لونه
قبل لم يبلغ مثل هذا ان يقاس عليه لقلته وخروجه عن قياس
كلام العرب تنبيه لا يحصل الاعتماد على غير الاستفهام
والنفي ولذا لم ينتصر له الناظم فلا يجوز في نحو زيد قايم ابواه
ان يكون قايم مبتدا وابواه فاعل سد مسد الخبر لان ما جرى على
المبتدا وقع نكرة وحق الخبر ان يكون نكرة فقد وقع في موضعه وعاد
ما تعلق به الضمير على المبتدا فلم يجز ان ينوي به غير موضعه لانه
شبيه التعقيب والقطع ولان الخبر الذي هو قايم ان اعتقد انه
مبتدا صار من قبيل قايم الزيدان لانه اذ ذاك مقطوع من زيد
والجملة على الخبر فصار قايم ابواه جملة مستقلة فلم يبق
للمبتدا الذي هو قايم ما يعتمد عليه والكلام على سايرما
يعتمد عليه كذلك قوله وقد يجوز نحو فايزا ولوا الرشد
يوجد قول الفرزدق فخبر نحن عند الناس منكم لانه ينبغي
فيه عند الناظم ان يكون خبر مبتدا دنحن فاعلا ولا يكون خبرا
مقدما ونحن مبتدا لئلا يلزم الفصل بالمبتدا بين افعل التفضيل
ومن وبما كالمضاف والمضاف اليه واذا كان خبر مبتدا لم يلزم
ذلك لان فاعل الذي كجزء منه وتاول ابن خروف البيت على ان نحن
توكيد للضمير في خبر كذا في الشاطبي وفي الباب الثالث من المغني
ومن المشكل قوله فخبر نحن عند الناس منكم لان قوله نحن ان قدر
فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل افعل في الظاهر
في غير مسالة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدا لزم الفصل
به وهو اجنبي بين افعل ومن وخرجه ابو علي وتبعه ابن خروف
على ان الوصف خبر لنحن محذوفة وقدر نحن المذكورة توكيدا
للضمير في افعل قوله والثاني مبتدا وذا الوصف خبران في
سوى الافراد وطبقا استقر حذف يا الثاني على حد قراة ابن عامر
والكوفيين بوم يدع الداع وسهل بمزة مبتدا بالابدال المحض
على لغة من قال في اخطات اخطيت ثم حذفها ساكنة لالتقايها

مع التنوين وطبقا خال من ضمير استقر العائد على الوصف ومعنى كلامه ان الاسم الواقع بعد الوصف اذا طابقه في التثنية والجمع يكون الاسم مبتدأ والوصف خبرا ومفهوم الشرط انه اذا لم يطابق في سوى الافراد لا يكون كذلك وهو كذلك لانه ان طابق في الافراد يحتمل وجهين وان لم يوجد تطابق اصلا يتعين كون الوصف مبتدأ والمرفوع فاعل سد مسد الخبر وجوازا الوجهين في الاولى من مفهوم قيد الافراد لان المعنى ان اختار الحكم يكون الثاني مبتدأ اخبره الوصف مشروط بكونه غير مفرد اما اذا كان مفردا فلا يحتمل ذلك وضد الاختيار الجواز فان قيل كيف يفيد مفهوم الشرط الاختيار في الثانية قلت لانه بين قبل هذا وجوب احد الوجهين حيث تكلم على اثار وان فصار مفهوم الشرط هنا معطلا لمعارضة النص له ويقال ان المطابقة في الافراد ليست مذكورة في النظم لا بالمنطوق ولا بالمفهوم لانها جزا الشرط بل انما الطلقت من قوله والثاني مبتدأ الخ انما هو في اللغة المشهورة ولغة الفزاري لانها في جميع اللغات وكان عليه ان يبنيه على ذلك كما قال في باب الفاعل وقد يقال سعدا وسعدوا اذ لا شك ان الصفة هناك كالفعل ثم هو في اللغة المشهورة انما يلزم في التثنية والجمع السالم اما في جمع التكسير فلا اذ يجوز في اللغة الفصحا ان يجمع الصفة جمع التكسير اذا كان مرفوعها مجموعا كما فاقام الزيدون على ان الزيدون فاعل بقيام تنبيه قال الراعي فان قلت قد علم مما تقدم حكم الوصف في الافراد وغيره فما حكمه في التانيث والتذكير قلت هو كالفعل فتقول اقايم زيد واقايمة هند ولا يجوز اقايم هند كما لا يجوز قام هند الا على لغة قام فلانة قوله ورفعوا مبتدا بالابتدا اعلم ان هذه مسالة طويلة والخلاف فيها يرجع الى تحقيق اصطلاحي لا يبنى عليه فايدة فلا نطيل به والمذاهب فيها خمسة لكن لا باس بايراد حكاية ذكرها ابن الانباري في الانصاف

وهي انه اجتمع ابو بكر الجرمي وابو زكريا يحيى بن زياد الفراء فقال الفراء للجرمي اخبرني عن قولهم زيد منطلق ثم رفعوا زيدا فقال له الجرمي بالابتدا فقال له الفراء اما معنى الابتدا فقال تقربه من العوامل اللفظية فقال له الفراء فاظهره فقال الجرمي هذا معنى لا يظهر فقال له الفراء فمثله اذن فقال له الجرمي لا يتمثل قال له الفراء ما رايت كاليوم عاملا لا يظهر ولا يتمثل فقال له الجرمي اخبرني عن قولهم زيد ضربته بمن رفعتم زيدا فقال بالهاء العائدة على زيد فقال له الجرمي الهاء اسم فكيف ترفع الاسم فقال له الفراء نحن لا نبالي من هذا افاتنا بجعل كل واحد من الاسمين رافعا لصاحبه فقال الجرمي يجوز ان يكون كذلك في زيد منطلق لان كل واحد منهما مرفوع في نفسه فجاز ان يرفع الاخر واما الهاء في ضربته فهي محل النصب فكيف ترفع الاسم فقال الفراء لم نرفعه بالهاء وانما رفعناه بالعائد على زيد فقال الجرمي ما معنى العائد فقال الفراء معنى لا يظهر فقال الجرمي اظهره قال الفراء لا يمكن اظهاره قال الجرمي فمثله قال لا يتمثل قال الجرمي لقد وقعت فيما فررت منه قال ابن الانباري فحكي انه سيل الفراء بعد ذلك فقيل له كيف وجدت الجرمي فقال وجدته نابه وسيل الجرمي فقيل له كيف وجدت الفراء فقال وجدته شيطانا والضمير في قوله ورفعوا اما ان يكون عائدا الى العرب واما على النحويين وهم المصطلحون وعلى كلا التقديرين فمعنى الكلام انهم هم الرافعون لهما بسبب وجود الابتدا والمبتدا من حيث جعلوا الرفع موجودا مع وجودهما ومعدوما مع عدمهما جعلوهما كالسبب في الرفع وليس السبب في الحقيقة الا المتكلم ثم انهم يسمون العمل للالفاظ لتحقيق هذا الاصطلاح اذ كما مر العلامات واستعمله الناظم كثيرا كقوله ترفع كان المبتدا الخ وهو اصطلاح عام في كلام اهل هذه الصناعة لضبط القوانين لا انهم مدعون لذلك حقيقة لان الالفاظ لا ترفع ولا تنصب ولا تجر بنية على ذلك في الخصايص وهذا استقط ما شنع به

ابن مضاء على النحويين اخذا بظاهر اللفظ من غير تحقيق مرادهم
فنسبهم الى التقول على العرب والى الكذب في نسبة العمل الى الالفاظ
بل نسبهم الى الاعتزال والخروج عن السنة وظلمهم في الله عنه اذ
لم يعرف ما قصدوه وقد سبقه ابن خروف في الرد عليه جزاه الله
تنزيه ائمة النحو عما نسب اليهم من الغلط والسهو قوله والخبر
الجزء المتم الفايدة قد علم من اول الباب الى هنا ان الخبر يصاحب
المبتدا دون غيره وان الوصف المذكور لاخبره لقوله فاعل
اغنى اي عن الخبر فلا خبر فقوله هنا المتم اي مع الابتدا لانه الذي
يصاحبه لا وحده والا لم يصفه بانه متم ولا مع غير المبتدا لانه
لا يصاحبه والمراد مبتدا غير الموصف لان الوصف لا خبر له
فلذا لم يحتج الى زيادة مع مبتدا غير الوصف المذكور لكن يرد
عليه ان المعرف انما هو قوله الجزء المتم وليس فيه ما يخصه
بالخبر ولهذا قال ابن هشام في الحواشي ان تعريف الناظم لا يتناول
الا الفضلات لان الفايدة قد حصلت قبلها بالمسند والمسند
اليه ويمكن بذكر الفضلة بمعنى انه حصل فيها زيادة انتهى واورد
ايضا الشراح الفعل والفاعل واحتاجوا الى الجواب بان المراد
جزء الجملة الاسمية وكل هذا يدل على عموم الجزء في كلام الناظم
وهو كذلك لان المعرف بفتح الراء لا يصح جعله فيما في المعرف
بكسرها هذا وقال ابن هشام في التذكرة قد يعترض بنحو
بل استمر قوم عاد ون بل استمر قوم يجهلون فان الذي يتم
الفايدة انما هو الصفة لا الخبر وكثيرا ما يكون فايدة الخبر
موقوفة على متعلقه وذلك قد يخرج من كلامه واما قول ابي علي
فيما حكاه عنه عبد المنعم الاسكندري في التحفة في احق الناس
بمال ابيه ابنه انك لو قلت ابنه البار او النافع له كانت المسالة
باقية على حظها وفسادها لان الخبر لم يفد وانما الذي افاد
الصفة فهو قول مردود بما ذكرناه وقال فيها فرع اذا قلت
زيد رجل صالح مقدرا ان صالحا صفة جاز او خبرا ثانيا لم يجز

وعلى

وعلى هذا فيبطل قول بعضهم في وهذا كتاب انزلناه مبارك
ان انزلناه خبر ثان لانه ليس الغرض الاخبار عن المشار اليه
انه كتاب لان المخاطبين عالمون بكونه كتابا انتهى وقال
الشهاب القاسمي يرد على هذا التعريف انه غير جامع لخروج خبر
المبتدا الثاني مثلا فانه لا تتم به الفايدة لان الجملة الواقعة
خبرا لا استاد فيها فلا يكون فيها الفايدة المرادة هنا وهي
التامة فخبرها لا يكون متمم الفايدة اذ لا فايدة وغير مانع
لشموله يضرب في زيد يضرب ابوه فانه تمت به الفايدة مع مبتدا
وليس خبرا بل الجملة الخبر ويمكن ان يجاب عن الاول
بان المراد المتم الفايدة ولو بحسب الاصل وخبر المبتدا الثاني
متم الفايدة قبل ان تجعل جملته خبرا وعن الثاني بان المتبادر
من قولنا متم الفايدة مع مبتدا ان لا يكون لغير ما تدخل
تنبيهان الاول مما اكتفى بما افاده قوله السابق مبتدا
زيد الخ من الاشارة الى تعريف الخبر كما اكتفى بذلك عن تعريف المبتدا
الا ان يقال للاهتمام بالخبر والتوطية لتقسيمه الثاني قال
المرادي الخبر هو المستفاد من الجملة وفيه كما قال ابن هشام
ان المفردات لا تستفاد من الجمل انما يستفاد منها النسبة قوله
وبالي جملة الخ اقتضى كلامه هنا وفي البيت الذي بعده ان ارتباط
الجملة باحد امرين اما باشتمال الجملة على ما يسمى لمعنى المبتدا او يكون
الجملة هي كلها معنى المبتدا او زايدة في التمثيل ثالثا وهو ان يقوم
بعضها مقام مضاف الى العايد نحو والذين يتوفون منكم ويذرون
ازواجا يتربصن اي يتربص ازواجهم ورابعا وهو العايد وافرد
لاحاجة لهذا لدخوله تحت الوجه الاول ولا للثالث لانا نمنع القاعدة
والاية مؤولة على ازواج الذين او يتربصن بعدهم ازواجهم
يتربصن وتفصيل الكلام على الروابط يطلب من الباب الرابع
من المغني تنبيه اقتضى اشتراط الربط باحد الامرين
امتناع على بزيد كان ذا مال لان ذا مال خبر عن اسم كان والخبر

المفرد يجب ان يكون نفس المخبر عنه او منزلا منزلة ما هو نفسه
وذا مال ليس العلم ولا منزلا منزلة العلم فاستحال ان يكون خبرا
عن ضميره ونقيض ان الضمير فيه عائد على زيد لانه نفس ذي المال
وحينئذ يبقى المبتدأ بلا رابط ولو ذهبت تجعل ضمير كان للعلم
لزم الاخبار عن ضميره بخبر مفرد لا يصدق عليه بوجه لانه
ليس نفسه ولا منزلا منزلته فان قلت على بزيد
كان يوم الجمعة جاز لان يوم الجمعة منزلا منزلة كائن او
مستقر والكائن والمستقر هو نفس العلم ويوم الجمعة ظرف
لكونه واستقراره وامتحان المسألة ان ما بعد كان ان صح الاخبار
به عن العلم فالمسألة صحيحة والا فهي فاسدة وبان به خطاء
قول ابن الطراوة في لولا زيد لاكرمتك ان لاكرمتك الخبر فاما قول
الزجاج ونسب لظاهر كلام سيبويه في بيت شعري بل قائم
زيد ان الجملة الطلبية خبر فلا يبطل لان شعري لحجة مشعور
فهو من باب قولهم لا اله الا الله قوله وان تكن اياه معنى
قال الناظم في شرح التسهيل الجملة المخدة بالمبتدأ معنى كجملة
مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير
الشأن انتهى وبه يسقط الاعتراض المشهور بانه ان اريد
بكون الجملة نفس المبتدأ الاتحاد في المصداق فكل مبتدأ
وخبر كذلك او في المفهوم فباطل لانه يودي الى الغاء الجعل قوله
والمفرد الجامد فارغ الخ المفرد مبتدأ اول والجامد مبتدأ ثان
وفارغ خبر الثاني والعائد محذوف اي منه والجملة خبر الاول
فلا يلزم ان يكون ضمير يشتق عائدا على الموصوف دون الصفة
ويجوز اعراب الجامد صفة لمفرد ورجوع الضمير للموصوف
دون الصفة وان كانا كالشيء الواحد لا محذور فيه لان المقصود
بالمرجع ما يكون مفسرا للضمير والموصوف بدون الصفة يصح
ان يفسر الضمير لا يقال ينبغي ان المرجع الموصوف مع
صفته هنا ولا قرينة تبين المراد لانا نقول استحالة

كون

كون الجامد مشتقا قرينة واذا صح كون المرجع بعض ما في اللفظ
الواحد كما هو في اعدلوا هو اقرب للتقوى فكيف لا يصح كونه الموصوف
بدون الصفة فمن قال ان رجوع الضمير للموصوف دون الصفة
خطأ فالظاهر انه الخطأ وما استدل به من قول سيبويه ان الصفة
والموصوف كالشيء الواحد لا دليل فيه ويجوز ان يوجه رجوع الضمير
للمفرد بدون صفته لان تلك الصفة بحسب المعنى لم يقصد
بها الوصفية كما هي في جملة فقد بها مع ما بعدها تفضيله
والنقيضان والمفرد ان يكن جامدا فهو فارغ وان يشتق الى آخره
ولا يبعد ان يشمل المفرد الفعل لانه ما ليس بجملة والفعل وحده
ليس بجملة وحينئذ يستفاد من قوله الآتي وابرزنه مطلقا انه
اذا كان الخبر الجاري على غير من هو له فعلا كان كالاشتقاق في وجوب
الابراز مطلقا كما هو مذهب المصنف كما بينته ابن عقيل في شرح
التسهيل وغيره قال جميع ذلك الشهاب الخفاجي في حواشي
الاشموني اقول قد صنف السراج البلقيني رسالة لطيفة سماها
نشر العبير لطي الضمير استدل فيها بكلام الامام الشافعي رضي الله
عنه وغيره على ان الضمير يعود على الموصوف دون صفته
بالقرينة واعلم ان الناظم اختار في التسهيل في الوصف
مذهب الكوفيين وقال في الشرح وان كان الجاري على غير ما هو له
من خبر ونعت وحال فعلا وامن اللبس اعتبرت الضمير كقولك
خبر زيد بأكله فلو خيف اللبس وجب الابراز كقولك غلام زيد
يضرب هو اذا كان المراد ان زيدا يضرب الغلام انتهت بعضها
ونقل المنكت كلام شرح التسهيل وقال واختار ابو حيان
انه لا يجب ابرازه بل اذا خيف اللبس ازيل بتكرير الظاهر نحو غلام
زيد يضربه زيد قال وما ذكره المرادي لان وضع الظاهر
في موضع المضمر في غير مقام التفخيم ضعيف قال المنكت واذا اريد
دخول هذه المسألة في الالغاز جعل ضميرا وابرزنه عائدا الى
مطلق الضمير من غير تقييد بالمفرد المشتق انتهى اقول

يلزمه ان الفعل عنده حينئذ كالوصف يبرز ضميره مطلقا ثم انه يقتضي انه اذا كان ضمير ابرزنه للمفرد المشتق لا يشمل الفعل وكلام الشهاب يخالفه فتدبر لكن يبعد كلام الشهاب ان كون الفعل مفردا وليس جملة محل نظر لان الخبر في تلك الصورة جملة قطعا بقي ان ابن هشام قال في الحواشي ليتظرني نحو قولك زيد عمرو خلفه هو او في داره هو وهند زيد خلفها هو او في داره ها هو مما يجب الابراز ولم لاذكره النحاة وقد يقال اكتفوا بذكر ذلك في الوصف لانه متعلقه وهو تابعه انتهى ووجه قوله انهم سكتوا عنه انهم انما تعرضوا للمفرد وهو ما ليس جملة ولا شبهها والشبه الظرف وعديله فيما ليس من المفرد ومن ذا يقوي الاعتراض على الشهاب بقي انهم قالوا بعد هذا المقام ان الضمير في نحو غلام زيد ضاربه هو لو لم يبرز حصل لبس وذلك لتوهم عود الضمير على الغلام وفي التعبير بالتوهم نظر لان الاصل عود الضمير للمضاف فما كان على الاصل لا يقال انه توهم تشبيها ـــ الاول احسن من قوله وان يشتق الخ قوله في الكافية

وبه ذا الشتاق انو مضمرا ان يحل من رفع لتالي ظهرا

لانه احترز بما اذا رفع المشتق الظاهر فلا يكون فيه ضمير يضيف بارز نحو زيد قايم ابوه وكذا اذا رفع الضمير البارز نحو زيد قايم انت اليه وبكن ادخاله في ظهرا بان يراد به ما لم يستتر الثاني كالمشتق الجامد المؤول بالمشتق نحو زيد اسد اذا اريد به شجاع وسته قول بعض المحدثين

مل لي بكفيه هوى شادن عيني له عين على قلبي

لانه اراد بالعين الحارس والرقيب ولهذا عدي بعلى وقول الطائي الكبير

واحسن ما شاء فلا تحتسبا هذا الهنا الغدر وحده سجية نفس كل غانية بند

اي كل غانية غادرة الثاني ـــ قوله مستكن يرد عليه زيد ما قايم الا هو ويجاب بان مثله ونحوه مستثنى لانه لعارض افتضى

الابراز وذلك يعلم من قوله في باب الضمير وفي اختيار الخ السادس هذا المستكن يعود الى المبتدا وقد يكون عايدا على اسم مرتبط بالمبتدا نحو زيد حسن ابواه جميلان ولا يجوز الا في الثاني فتقول زيد حسان جميلان ابواه ممنوع لانه لم يسمع ولهذا اجاز ابن عصفور في وعزة ممطول معنى غريمها كون غريمها مرفوعا بممطول وجعل معنى محتملا للضمير غريمها وقال فهلا ابرز فالجواب ـــ انهم اجروا ضمير سبب الشيء مجرى ذي السبب في الربط فكذا في الاستتار قالوا مررت برجل حسن ابواه ٥ جميلين فلم يبرز وفي الصفة قوله وابرزنه فاعله المخاطب ومفعوله الضمير وفاعل تلي المشتق وضمير معناه للمشتق ايضا وضمير له عايد على ما الواقعة على المبتدا المتلو فهذه خمسة ضمائر لكل مرجع الامر فوع تلا ومحقوض معناه فانهما لشيء واحد وهو الوصف ومحصلا خبر ليس وله معموله فقدم عليه قوله مطلقا اي البس او لم يلبس ٥ وقال الكوفيون انما يبرز اذا البس وكذا القول في الصفة والحال وبما قول الكوفيين اجيز في يدخل نارا خالدا اينها كون خالدا صفة لنار او عندنا انما هو حال من المفعول الاول والا لقيل خالدا هو وكذا القول في الصلة وقد ذكر ذلك الناظم في قوله وان يكن ما رفعت صلة ال البيت ولهذا بيت جرت العادة بالمطارحة به وهو قوله

كيف اشكو الك ما حل بنا انا انت الضارب انت انا

اعرابه انا الاول مبتدا وانت الاول مبتدا ثان والمبتدا الثالث وهو نفس انا او صلتها اعني ضاربي نفس انت الذي هو المبتدا الثاني فلما رفعت الصلة ضميرا يعود على غير البارز الضمير وانفصل وهو انت المذكور ثانيا وانا الاخير خبر عن الياء في الضاربي والضاربي وخبره خبر عن انت الاول وانت الاول وخبره خبر عن انا الاول فعايد المبتدا الاول انا المذكور اخرا وعايد المبتدا الثاني انت المذكور ثانيا والعايد على الياء اسم الفاعل باعتبار التكلم ولو حمل على اللفظ لقال الضاربه كما تقول انا الذي ضربتني يا زيد او انا الذي ضربته هذا ما اشار اليه ابن الخباز ولكانه يريد بالربط بانا وانت اعادة المبتدا بلفظه وفيه

انه لايحسن الا في مقام التفخيم قوله حيث تلا لا يريد بالتلو التلو اللفظي والا ورد عليه غلام زيد ضاربه اذا كان الغلام فاعل الضرب بل التلو بالخبرية نحو قال والحالة هذه قوله واخبر وا بظرف فيه مجاز رفعه بقوله ناوين فبين ان ذا لك هو الخبر وقوله او بحرف جر وقرينته فيه مجازان ماذكرنا وقوله حرف جر وقرينته ما استقر من ان الحرف لايخبر به ولا عنه ولا بد من تقييد الظرف وعديله بالتمام فلا يجوز الاخبار بالناقص قال الراعي ومنذ الظروف الزمانية المنقطعة عن الاضافة كقبل وبعد ومنذ يقتضي ان وجه منع الاخبار بها انهم لم يريدوا ان يجمعوا عليها حذف فين حذف من اولها وحذف من اخرها فيقع فيها اجحاف كثير قال وقد اوردت على شيخنا ابن سعيد اعراب ومن قبل ما فرطتم في يوسف على احد الاعاريب فانه اعرب ما مصدرية ومن قبل خبر فيرد عليه قليل سيبويه لان قبل خبر وهو مقطوع عن الاضافة قال شيخنا يجوز انه في الاية يرى ان الظرف لم يقع خبرا وانما وقع الخبر جارا ومجرورا انتهى اقول ما اورده الراعي على ذلك الاعراب سبقة اليه في المغني في بحث ما ثم انه بعد ان نقل عن سيبويه والمحققين قال ان تلك الظروف لاتقع اخبارا ولا احوالا ولا اصلات ولا صفات انه يرد كل عليهم كيف كان عافية الدنيا من قتل واجاب عنه الدماميني تنبيه من غريب هذا الباب قولهم انت اعلم ومالك قال في مباحث الحذف من مغني اللبيب في الرتبة التي نصها حذف الخبر واما انت اعلم ومالك فتشكل لانه ان عطف على انت لزم كون اعلم خبرا عنهما او على اعلم لزم كونه شريكه في الخبرية او على ضمير اعلم لزم ايضا تسمية العلم اليه والعطف على الضمير المرفوع المنفصل من غير توكيد ولا فصل واعمال افعل في الظاهر وان قدر مبتدا حذف خبره لزم كون المحذوف اعلم والوجه فيه ان الاصل لمالك ثم اتيت الواو وناب الباء فصد التشاكل اللفظي لا للاشتراك المعنوي كما قصد بالعطف في وارجلكم فين خفض على القول بان

الخفض للجوار وتظيره بعت الشاء شاة ودرهما والاصل شاة بدرهم قوله معنى كاين او استقر فايدة زيادة لفظ معنى ان لفظ كاين واستقر لاينعتين بل المقدر على ما يدل على الكون المطلق او اشار لذلك المرادي وبه يندفع ما يتوهم ان ظاهر كلام المصنف ان لفظها لايقدر وحاصل الجواب ان معنى الكلام ناوين كاينا او استقر وما في معناهما ومنذ انظير ما يقع في عبارتهم من قولهم نحو كذا او المراد كذا ونحوه ولهم عن ذلك جواب اخر انه من باب الكناية وانظر مثل بنائي هنا بان يقال ان قوله معنى كاين كناية عملية دل على المحذوف والاستقرار سواء عبر عنه بلفظ الاسم او الفعل وذلك شامل لخصوص اللفظين بقي ان ظاهر كلام المرادي انه يتعين تقدير الكون العام ولعل ذلك اذا كان الحذف واجبا والا فيجوز تقدير الخاص لكنه ان قامت قرينة عليه جاز حذفه والاوجب ذكره وقال الفاضل اليمني التحاة ما يقدرون المتعلق كونا عاما اذ لم تقم قرينة على الخصوص والاقدر الخاص وفي المعني في الباب الثالث ما يشفي العليل ويبرد الغليل تنبيه طال البحث في ترجيح تقدير الفعل او الاسم وهي مسالة متجاذبة الاطراف وقال بعضهم انه لاينبغي ان تسود بالخلاف فيها الاوراق لانه لايبتني عليها فايدة في النطق ونقل الراعي عن شيخه ابن سعيد انه يظهر لها فايدة فيما اذا اخبر بهما وجرى الوصف على غير من هو له فان قدر المتعلق فعلا لايبرز الضمير والا برز قال الراعي والمراقف على هذا الاعتبار لغير شيخنا اقول قد علمت ان الناظر يرى ان الفعل كالوصف قوله ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة سدا كالتقييد لقوله واخبر وا بظرف قال ابن ميمون الجثة الجسم قاعدا كما ان القامة هي الجسم قايما قال فكان الصواب ان يقول التحاة لاتخبر باسما الزمان عن الاجسام تنبيهان الاول استدل بهذه القاعدة على ان مع واذا الفجايية ينتظر فامكان لانك تقول زيد مع عمرو وخرجت فاذا الاسد والاول قول الجمهور والثاني قول المبرد واجاب

ابن عطية بان التقدير فاذا حضور الاسد سئل اليوم حسر الثاني قال
ابن هشام في حواشي ابن الناظم كالخبر الحال والصفة انتهى وفي شرح
الراعي فان قلت سئل يجوز ان يقع اسم الزمان صفة للجثة
او حالا منها قلت المانع في الخبر يمنع في الصفة والحال لانهما
خبر في الحقيقة ووقفت هذه المسالة لي مع شيخنا ابي الحسن في قوله
تعالى قلوب يومئذ واجفة فمنع ان يكون يومئذ صفة لقلوب وليس
هناك ما يسوغ وخالفه بعض الشيوخ المعاصرين له واجاز وادعى
الفرق بين الخبر والصفة فاجابني شيخنا ابو الحسن عن شيخنا ابي
عبد الله محمد القيجاطي الغرناطي فسالته عن الاية الكريمة
فسوى بين الخبر والصفة والحال واعرب الاية قلوب مبتدا وواجفة
صفة له ويومئذ خبر عن قلوب وقال جاز لاجل وصف الجثة فكان
الاخبار وقع عن الصفة قوله وان يفد فاخبر اوذلك اذا كانت
الجثة كالمعني في الوقوع وقتا دون وقت نحو الرطب في تمر اودل
دليل على تقدير مضاف اوكان اسم الزمان خاصا والمبتدا عاما كقولك
نحن في شهر كذا قاله الشلوبين وابن هشام في التوضيح وقد يقال ما في
الامثلة من الاخبار بالجار والمجرور لا باسم الزمان وانظر ما سلف
عن ابن سمعت في ومن قبل ما قررتم فانه صريح في ان جر اسم الزمان بفي
ينافي ان الاخبار باسم الزمان ورايت بخط ابن هشام في حواشي ابن
الناظم ما نصه سالت طالب ايجوز نحن شهر كذا او يوم كذا او عام كذا
فر بتعين في فقلت مقتضى ضابطهم انه يجوز وظاهر امثلتهم انه
لا يجوز لانهم مثلوا بعدة امثلة التزموا فيها ذكر في انتهى فتامل
ذلك وقد مثل الاشموني بدون في قوله ما لم تقدا اي مدة
دوام عدم افادتها فان افادت جاز الابتداء بها كما في الامثلة
والامثلة للنفي لا للنفي وقوله كعند زيد نمرة اي من كل موضع
اخبر فيه عن النكرة بمختص وقدم كما في التوضيح وحق في المغني
ان التقديم لا دخل له في التسويغ وانما سوغ دفع التباس الصفة
بالخبر لان حاجة النكرة الى الصفة اشد من حاجتها الى الخبر فتطلب

الصفة

الصفة طلبا حثيثا وبه يندفع ما يتوهم من انه هلا قدم الخبر في نحو
زيد عندك ليلا يلتبس بالحال وعلى هذا يندفع ما يقال من انه حيث
كان مدار صحة الابتداء على الفايدة فاي فرق بين رجل في الدار وفي الدار
رجل وذلك لانه من حيث صحة الابتداء لا فرق والمنع من رجل في الدار
ليس لعدم الفايدة بل لما عرفت واما على ما في الاوضح من ان للتقديم
دخلا في التسويغ فتقدير السوال وبجاب بانه لما كان
المسوغ للابتداء حصول الرجل في الدار المعينة وموضع هذه الفايدة
الظرف ولهذا لا يصح في دار رجل كان تقديم ما به الاصلاح من الصلاح
هكذا ينبغي تحقيق المقام وفي شرح الراعي وكلام ابن هشام في الحواشي
نقلا عن ابن الحاج ما فيه تدبيج فتامل واما الفاعل فانما جاز وقوعه
نكرة باتفاق كما ذكره ابن الحاجب واعتراض الرضي عليه مدفوع فانظر
الفاكهي في حاشيتنا عليه تنبيه قال الشاطبي وجه افاده عند
زيد نمرة ان تقديم الظرف نص في انه الخبر لانه وصف مع ان النكرة
احوج الى الوصف من الخبر انتهى ونقله ابن غازي واقره وهو مشكل لانه
يقتضي ان المسوغ التقديم وهو مخالف لكلام المغني ويقتضي جواز في دار
رجل لوجود التقديم مع انه لا يفيد لعدم الاختصاص فالحق ان المسوغ
الاختصاص لكن اورد الشاطبي ان المثال قد يفيد حيث يكون الظرف
غير مختص كقوله عليه الصلاة والسلام في كل اربعين شاة شاة فقد
وعليه تقول في خمس ذود شاة وفي عشر شاتان وفي اربعين دينارا دينار
وما اشبه ذلك انتهى اقول قال ابن هشام في الحواشي وشرطه اي
نحو عند زيد نمرة صحة الابتداء بالمجرور وما اضيف اليه الظرف
ولا يشترط كونهما معرفتين بدليل قوله تعالى لكل اجل كتاب وقوله
عليه الصلاة والسلام في كل اربعين شاة شاة وقول الشاعر لكل جديد
لذة البيت انتهى ولا شك ان لفظة كل يصح الابتداء بها وتخصصت
بالعموم لذا بها لا بالاضافة الى النكرة وحينئذ فقول الشاطبي وتقول
عليه الخ محل نظر فتامل بقي ان الشاطبي قال ايضا ويفيد ايضا وان
لم يتقدم الجار والمجرور كقول امرئ القيس مرسغة بين ارساغه

www.alukah.net

وحكي ابن الحاج عن شيخه الشلوبين انه كان لا يمنع رجل في الدار ولكن
كان يقول الاكثر في ذلك التقديم لانهم اثروا ان لا يبتدوا الا بوضع
الاسم اقول التقديم لا مدخل له كما علمت ومنع رجل في الدار انما هو
لدفع توهم الصفة وبيت امري القيس شاذ لا يقاس عليه وجعل
من سفة صفة لموصوف محذوف لا يجيدي قاله الشلوبين لان
الموصوف لا يتخصص مع انه لا دليل عليه **تنبيه**
الرواية تقدم بالتاء الفوقانية والضمير للنكرة والمعنى ما لم تقد
النكرة من حيث الاخبار عنها اما التخصيص الخبر
مثل انسان سير على الجوع عشرين يوما ثم سار اربعة برد
في يوم وهو من الشيوخ وهذا يدخل فيما عبر عنه في المغني
بان يكون ثبوت الخبر للمبتدا من الخوارق نحو بغرة تكلمت وكلام
الشاطبي يقتضي ان يفيد بالتاء آخر الحروف لانه جعل الضمير عايدا
على الابتدا او على الكلام المفهوم من المقام وفرق بين الوجهين
بانفراد الثاني في مسالة تخصيص الخبر **قوله** ورجل من الكرام
عندنا اي من كل موضع وصفت فيه النكرة ولا فرق بين ان
تكون الصفة ملفوظة او مقدرة او معنوية وقد مثلوا ذلك
قال في المغني وليس كل صفة تشوع الابتدا بل لا بد ان تحصل
الفايدة فلو قلت برجل من الناس جاني لم يجز انتهى وقد نص على
ذلك سيبويه كما نقله ابن الحاج فقال قال سيبويه في نحو كان
رجل في قوم عاقلا لا يحسن لانه لا يستنكر ان يكون في الدنيا عاقل
اقول لا خصوصية للصفة بل كل المسوغات لا بد فيها من
مراعاة الفايدة كما نص عليه الشاطبي ونقل بعضا سنه في التفريع
ومن هنا يوخذ من تقييد اصل المسالة بالافادة فهذا هو المرجع
وما ذكر بعده من تمثيل لصور حصلت فيها الافادة الا انهم ذكروا
لها ضوابط وسيرد عليهم ان تلك الضوابط لا تطرد كما ان ابن
الحاج قال كما نقله الشاطبي ما من مثال يمتنع لاجل الابتدا بالنكرة
الا وهو جايز اذا كثرت فتود خبره لانه لا ينكر ان يكون في الدنيا

مخبر

مخبر عنه بمثل ذلك الخبر لكن بقي النظر في بعض ما احترزوا عنه مما
فيه فايدة وضعية وان لم تكن جديدة فهلا اكتفي بها من يكتفي
بالفايدة الوضعية في الكلام بقي هنا شيء وهو ان بعضهم قال
افتقني كلا مهم في المقام حوار حيوان ادمي في الدار لان المبتدا
موصوف وامتناع ادمي في الدار لامتناع تقدم الوصف ولا معنى
لذلك مع اتحادهما واجاب بان العرب اعتبروا التخصيص
بالوصف لنكتة توجد في موضع المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك
النكتة وان لم يظهر اثرها وفيه انهم لم يطردوا ما عرفت
قوله والعقيلي ما لم يقل لما اشار لها من ضوابط افادة النكرة
بالامثلة التي ذكرها افاد بهذا ان تلك الضوابط لا تنحصر فيما اشار
اليه واما الكاف في قوله كعند زيد بمنزلة التي اشارة لما عدا تلك
الامثلة وحاصل ما اشار اليه من الضوابط ستة وزاد غيره
حتى رايت بعضهم انها ثمانية وخمسين ورجعها ابو حيان للتخصيص
والتعميم وحرر في المغني انها عشرة وذكر منها ان يكون ثبوت ذلك
الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبغرة تكلمت او وقوع
ذلك من افراد هذا الجنس غير معتاد في الاخبار عنها فايدة بخلاف
نحو رجل مات انتهى وبه يعلم ان الخبر متى قيد بما يصير الاخبار
مفيدا كان ذلك مجوز الابتدا بالنكرة وبهذا يرجع ما قاله ابن
الحاج كما اسلفناه ومما زاده الشاطبي عما مر في المغني وسبقه اليه
ابن الحاج كما رايته في حواشي ابن هشام تقديم المعمول الخبر وعبارة ابن
هشام قوله كعند زيد بمنزلة قال ابن الحاج وكذا تقديم معمول
الخبر نحو في دراهمك الف بيض على ان بيض الخبر فنص سيبويه على
الجواز في نحو في دراهمك الف بيض ومثال المسالة في الدار رجل
قايم وعندي في المسالة نظر لان قايم هو هم الصفة فهو المانع
الذي في قولك رجل في الدار والمثال الذي مثل به فيه نظر اذ لا يظهر
معنى لقول الف بيض وانما الظاهر ان بيض صفة وان في
دراهمك الخبر ثم لا معنى لقوله ان بيض عامل في الجار والمجرور انتهى

وقد يقال نصب الف ورفع بيض عند دخول ان يقتضي ان بيضا
هو الخبر لاصفة ولهذا قال الشاطبي بعد ان مثل بهما اسد رابض
لقول العرب ان بها اسدا رابضا انتهى بقي ان الشهاب قال مثل بشرط
في معمول الخبر المتقدم ان يكون مختصا كما شرطوه في تقديم الخبر فيه
نظر اقول قد عرفت ان التقديم لا دخل له والمدار على الاختصاص
فلا وجه لهذا النظر وايضا اذا شرط الاختصاص في الخبر فالمعمول
بطريق الاولى قوله وجوزوا التقديم لو كانت العبارة وجوز
لكان احسن لان الكوفيين والمخالفين منعوا التقديم حيث لا يجب
وبه يندفع ما في دعوى ابن الشجري الاجماع على الجواز اذا كان الخبر
جملة ثم المراد بالجواز عدم المنع لا الاباحة المستوية الطرفين
لان الاقسام واجب التقديم واجب التاخير مختار التاخير وهو
اوسع الاقسام واما ما يستوي فيه الامران فلا وجود له ابن الحاج
قوله فامنعه مسببا عن مفهوم قوله فيما تقدم وجوزوا التقديم
اذ لا مرر فان مفهومه ومنعوه حين يضمر ثم فرع على هذا المفهوم
قوله حين يستوي الجزءان وفي ذلك ثلاثة امور احدها هذا
والثاني لابن السيد الجواز فيحتمل عنده قولك زيد الفاضل وجهين
كون الاول مبتدا والثاني خبرا وعكسه وهذا اجاريها في شر السنا
التجانثر في قول الشاعر

• وانت التي حببت كل قصيرة • الي ولم تشعر بذاك القصائر •
• عنيت قصيرات الحجال ولم ارد • قصار الخطى شر النساء التجانثر •

وجرى بينه وبين ابن الصايغ مكالمة وتغصب حتى املى في ذلك
ابن السيد رسالة واصل ذلك اختلاف النحاة بمدينة سرقسطة
فقال بعضهم شر النساء خبر مقدم والتجانثر مبتدا موخر ولا يجوز غيره
لان الشاعر اراد ان يحكم على التجانثر بانهن شر النساء وقال بعضهم
لا يجوز ذلك لئلا ينقلب المبتدا خبرا والخبر مبتدا كذا رايته بخط ابن
هشام والاظهر في تعليل الثاني ان يقول لان المبتدا والخبر اذا استويا
بتعريف وجب الحكم بمبتدائية المقدم لئلا ينقلب المعنى وان امكن

حمل

حمل كلامه عليه لان ظاهر عبارته قد تقتضي تاييد القول الاخر
فتامل وهو مقتضى قول من جوز في نحو تلك دعوام الوجهين
والثالث ان اللفظ الدال على مجرد الذات مبتدا تقدم او
تاخر والدال على حكم خبر تقدم او تاخر قال ابن هشام وينبغي ان
يتفقوا في نحو وشعري شعري ونحو البلايا على ان الاول
مبتدا وفي الغرة ان اعرف المعرفتين يجب تقديمه قال الركن ولم
يعتبره ابن الحاجب قال ابن هشام ومن العجب انهم اعتبروه في باب
كان اعني جعل الاعرف الاسم وما دونه الخبر ولم يعتبروه اكثرهم
في بدا الشهاب قوله ونكر قال ابن هشام يرد عليه قايم
غلام امراة وهذا مقتضى قول ابن الحاجب معرفتين او متساويين
في التخصيص والقرب من المعرفة نحو افضل منك افضل مني قوله
عادمي بيان محصل البيان في التشبيه وغيره فالاول كقوله
بنونا بنو ابنائنا قال الركن لا يقال يمكن الحمل على الظاهر لان
مراده ان الابن يشمل ابن الابن وابن الصلب دون ابن البنت
وليس المراد التشبيه فلا حاجة الى تقدير الثاني مبتدا ولا الى جعل
المبتدا مشبها بالخبر لان هذا المعنى حاصل والبيت على الظاهر
قال ابن هشام واما قول الشهاب لتمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه
فيمكن حمله على الظاهر تكثيرا للمبالغة لكنه قال في موضع اخر
ومن التشبيه ابو حنيفة ابو يوسف وزيد زمير شعرا
قال الناظم فالتقديم في ذلك كله جايز للعلم بانه لا يشبه الا على
الادنى عند اصل الحقيقة يعني والحقيقة هي الاصل في الكلام
فاذا امكن الحمل عليها لم يعدل عنه والثاني نحو جانبك من يجني عليك
قال الناظم ان المراد كاسيك من يعود جنايته عليك يعني العاقلة
فعنيه مجاز في قوله يجني والمراد حقيقته يجني على غيرك فتعود جنايته
عليك ومجاز التقديم والتاخير قال وانما جعلنا من يجني عليك هو
المبتدا لان المعنى على ذلك وتظهر جواب الناظم عن الاعتراض بامكان
عكس التشبيه جوابه عن جواز التقديم في نحو ان الزيدان قاما

بانه يوهم لغة اكلوني البراغيث بان تلك لغة ضعيفة قليلة
وتقديم الخبر كثير والحمل على الكثير عند التردد راجح فائدة
لكن ان يجعل من فنتم ما وجد فيه البيان قوله دابها ظهورها
ويويد قوله ظهورا نا احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسله سبعا
والحاصل ان البيان تارة يظهر لكل احد كقولك الاسد زيد وتارة
للنحوي فقط نحو قايم افضل منك وتارة للمحقق المتامل للمعاني نحو ذكاة
الجنين ذكاة امه وياتي الكلام على بعد اقريبا تنبيه
راايت بخط ابن هشام عند قول الناظم عادمي بيان ما نصه مثل هذا
في الحكم ان يتفقا في تقدير الاعراب والاخر مبنيا ولا قرينة غير
اعرابية انتهى وفيه نظر عندي لان ذلك انما قالوه في الفاعل
والمفعول واسم كان واخواتها لاختلاف الاعراب الظاهر متحد.
قوله كذا اذا اما الفعل كان خبرا يستثنى منه صور احدها
زيد قام ابوه الثانية اخواك قاموا اخوتك قاموا وستاتي
في الثالثة غلام هند ضربته وبعده لازم للمولف استثناؤها
لجملة المعروفي وعترة ممطول معين عزيمها فانه يمنع كون بعد
من باب التنازع واوجب كون السببي مبتدا وما قبله خبرا والجملة
خبرا عما قبلها وقال ابن هشام في الحواشي اذا قلت زيد قام وقعد
ابوه فالمختار عند الشيخ في اعراب زيد مبتدا وابوه مبتدا ثان
وقام وقعد خبران والجملة خبر لا يجوز عنده غير ذلك فقد تورد
بعده على كلامه هنا وفي المغرب ما نصه مخبرا عنه بفعل مرفوعه
مضمر مستتر فيه عايد على المبتدا ولعله يحترز عن نحو غلام هند
ضربته فيجوز ضربته غلام هند اذ لا تحذور من لبس ولا غيره وقال
في شرحه احترزت من زيد يقوم ابوه فانه يتقدم قال قد تقلت
امه من كنت واحدا انتهى وقال ايضا نحو انا قمت لو قدم التنبيس
المبتدا بالتاكيد ويخرج بقولنا على المبتدا ان بعد الضمير اما يفسره
المتكلم لا فقط فالعبارة مدخولة لان التاخير هنا واجب انتهى وفيه
ان احتمال التاكيد غير معتبر قال في موضع اخر بعد ان ضبط المسالة

باربعة

باربعة امور ان يكون فعلا وافعا لضمير مفرد راجع لما المبتدا
واخرج بالرابع غلام هند ضربته فان تقديم ضربته جايز اذ لا يتوهم
ان الغلام فاعل لضربت ما نصه فان قلت فما تصنع بفعل
زيد ضربه اذا قدرت الفاعل الغلام او لبس الالتباس موجودا نه
لو قدمت وقد صدق عليه ضابطك قلت هنا يجب ابراز
الضمير لجريان الفعل على غير من هي له فتقول غلام زيد ضربه هو
فاذا قلت ضربه هو غلام زيد فان قلت بل اللبس
موجود لاحتمال التاكيد قلت هذا لا ازم في الفعل والوصف قد مناه اخرا
فان قلت فلم لا ابرزته في غلام هند ضربته قلت هي
قلت لعدم الالتباس فان قلت فلم ابرزتم
في غلام هند ضاربته هي وقد زال الالتباس قلت فرقا بين
الفعل والوصف لان الاتصال بالفعل اكد فلم يفصلوا عنه معموله
الا لموجب واعلم انه حرى في الحواشي ان منع التقديم في هذه
المسالة ليلا يلزم الغا العامل القوي واعمال العامل الضعيف لانه
اذا تقدم الفعل بشرطه على انه خبر وما بعده مبتدا فقد الغي
الفعل واعمل الابتدا قال ولهذا يجوز التقديم في باب النواسخ نحو
كان يقوم زيد وظننت يقوم زيدا قال وكانه هنا يشتق الضحاك
وقال شيخنا ابن ربيع الظاهر عندنا انتهى وفرق ايضا بين الفعل
والوصف بان قايم مثلا اصله ان لا يرفع ما بعده لوجهين كونه
اسما لا فعلا وكون ذلك الاسم حينيذ يغني عن الخبر والاصل
في المبتدا ان يكون خبرا فلذلك جاز ان يقدم الكلام على خلافه
ولا كذلك قام زيد لان اصل قام ان يرفع وليس مبتدا فلو قدرنا
عزا الفاعلية كان خلاف الظاهر لغير مقتض يرجحه وبه يندفع
ما اطيل به في المقام فعليك بالتامل التام ومن جملة ذلك قول بعضهم
ان الموجود في مسالة الوصف اجمال لا التباس وقد سبق ما عرفت
تنبيه قوله اذا اما الفعل كان الخبر انما نزلة قوله كما كان الزنا
قرينة الرجم والاصل اذا اما الخبر كان فعلا وكما كان الرجم قرينة الزنا

قوله اوقصد استغراقه منحصرا اي قصدا محضا وحينئذ ما للمبتدا من الاحكار التي يصح فيها النزاع فيما ذكر كما قاله السيد قال الشهاب القاسمي في حواشي الكشف وتعجيب للمرادي مع وقوفه عليه كيف يقول كان الظاهر ان يقول محصور فيه فان قلت المصنف حكم بمنع تقديم الخبر المنحصر وبوجوب تاخيره والمنحصر ليس الا الامر الكلي والممنوع التقديم الواجب التاخير ليس الا الجزئي المذكور وليس هو المنحصر بل هو المنحصر فيه قلت اللغة تبتني على الظاهر لا على هذه الدقيقات وايضا يصح الحكم على الكلي بامتناع تقديمه ووجوب تاخيره في ضمن افراده اقول ويجب للشاطبي ايضا فانه لم ينتبه لكلام السيد وقرر الاعتراض قال واعتذر عنه بعضهم بانه اراد بالمنحصر المقرون باداة الحصر لا المحصور من جهة المعنى فانه محصور فيه لا محصور فكانه اطلق بعد اللفظ من جهة اقتران الاداة به وملابستها او يكون اراد المنحصر فيه لكنه حذف الجار فاستتر الضمير وبعد اضعيف ثم قال والايراد والاعتذار يجريان في قوله وخبر المحصور وقد ظهر من كلامه هنا وفي باب الفاعل انه يسمى المحصور فيه محصورا او منحصرا وسمي عادته التسهيل فهو اصطلاح له انتهى ملخصا والاعتذار الثاني كلام المرادي وسيرجع الى الحذف والايصال وليس هو من المواضع التي يطرد فيها حذف الجار وان وقع مسلما في كلامهم كثيرا كقولهم المشترك ثم لا اورد كيف يضعف بعد الاعتذار ويقول ان ذلك اصطلاح للمتم ومثل يقبل اصلاح ذلك الاصطلاح الابيه والا تكليف يصطلح المصنف عليه تركيبي لا وجه له فتدبر قوله وكعندي درهم الخ ليس بتكرار مع ما تقدم من قوله كعند زيد نمرة لان ذاك في مسوغ الابتدا بالنكرة وانما قدم الظرف ضرورة ان تاخيره سلبي لا للتشويق ومسالبيان ان التقديم واجب لدفع الالتباس وعلى تسليم ان التقديم وخلافي التشويق لا مانع ان يحمل به امران نبه فيما مر على احدهما وهنا على الاخر واما ما قيل من ان كلمة ما هنا للتعميم لتشمل المسئلة

الجار

الجار والمجرور وضعيف لما اشتهر من ان الظرف والجار والمجرور حيث اجتمعا افترقا وحيث افترقا اجتمعا فتامل قوله كذا اذا عاد عليه مضمر الاظهر حمل الكلام على ظاهره وانه احترز عما اذا عاد على ما انتقل به فان فيه تفصيلا ان امكن تقديم المفسر وحده لا يجب تقديم الخبر والا وجب كما دل عليه كلام التسهيل فتسقط ما للشهاب القاسمي هنا وقد قال ابن هشام في الحواشي كانه اشار عليه فتحرر بهذه العبارة لتخرج مسالتنا محرر زيدا اجله ومعرض عن هند بعلمها فانه لو قال اذا عاد على بعض الخبر وخلت هاتان الصورتان مع ان التقديم فيهما لا يجب لجواز عن هند بعلمها معرض وزيد اجله محرز اذ ليس فيهما الا تقديم معمول الخبر على المبتدا واي مانع من ذلك ولا يقال في هاتين ان الضمير عاد على الخبر بخلاف ملوعين حبيبها لانه عاد على ما لا ينفصل عن الخبر وكذا نحو على قلوب اقفالها انتهى والحاصل انه اذا كان المبتدا مضافا الى ضمير والخبر مضافا الى ما يعود اليه ذلك الضمير نحو ملوعين حبيبها او كان مفسر الضمير مجرورا بالحرف وحذف متعلق الجار والمجرور نحو على الثمرة مثلها زبدا وجب تقديم الخبر لعدم امكان تقديم المفسر وان كان المفسر مفعولا نحو محرز زيدا اجله وذكر المتعلق نحو معرض عن هند بعلمها فلا يجب عند البصريين تقديم الخبر تنبيه مما ينبغي ان يندرج في هذه المسالة حديث ذكاة الجنين ذكاة امه والمعنى ذكاة ذكاة ام الجنين ذكاة الجنين وانما اخر المبتدا الاشتماله على ضمير ما اضيف اليه الخبر فلو قدم كان من باب ما جلها في الدار وليس الذي دلنا على التقديم والتاخير ما ذكره بعضهم من ان الثاني اعرف والاعرف مع غيره كالمعرفة والنكرة لان هذا غير معتبر كما تقدم فان قلت اذا لم يعتبر يجب الحكم بابتدائية المقدم ويكون الذي في الحديث استعمال بعض الخبر الموخر على ضمير المبتدا المقدم قلت ما لم تكن قرينة تدل على خبرية المقدم وابتدائية الموخر كما قال الناظم عاد مي بيان والبيان هنا موجود للعارف بالمعاني وايضا

ان لم يفد ربحد وف لزم ان ذكاة الجنين اذا وجدت تذكية للام
والاجماع على خلافه والولد لا يسمى جنينا بعد ان ينفصل الا مجازا
والاصل عدمه وان قدرنا مضافا للخبر مثلا كما يقول الخصم لزم مجاز
الحذف والتغيير عن الولد بعد انفصاله بالجنين ونحن وان لزمنا
مجاز التقديم والتاخير لكنه اسهل من مجاز الحذف لان فيه تغيير
اللفظ البتة وفي التقديم والتاخير تغيير الصفة فقط وايضا مجاز
خير من مجازين واما رواية النصب فمحتملة لان الاصل بذكاة
امه او كذكاة امه فلا ينبغي ان يجعل عاضدة للقول دون اخر
قوله كان من علمنه نصير ف فرع حسن عن ابن بري ابن
زيد جالس في الدار امام المسجد ان رفعت فالسؤال عن الجلوس في اي
موضع هو وان نصبت فالسؤال عن زيد لا عن جلوسه لان الحال
فضلة لا يقع السؤال عنها كانه قيل اين زيد في هذه الحالة فيجاب
هذا ابن زيد مبتدا في الجنة ام النار بنصب مبتدا لان رفعه
يقتضي انه سأله عن الموت بل يكون في احد هذين الدارين اما الموت
لا يكون في الجنة ولا النار فاذا نصبت فقد سألت عن زيد لا عن موته
لان الحال فضلة لا يقع السؤال عنها قوله وحذف ما يعلم جايز
اي من مبتدا او خبرا وكلامنا لا من مبتدا او فاعل اعني ان المبتدا اذا
الفاعل لا يجذف ابدا ولا فاعله واراد العلم التفصيلي لا الاجمالي
بان يعلم انه في الكلام حذف ولا يعلم عين المحذوف فانه لا يكفي اذ
يعلم من المبتدا ان له خبرا او بالعكس واراد بالجايز ما ليس بممتنع
فيشمل الواجب كمسالة لولا وما بعدها والمراد الجواز ان لم يعارضه
معارض فلا يرد ان خبر ما النعجبية لا يجذف لمنافاة الاختصار
والقصد التعجب وخبر ضمير الشان والمحصور ونحو ذلك هذا
خلاصة ما اسهب به الشاطبي واختصره الشهاب في حواشي التكملة
مع تطويل كثير قال قلت كيف يشمل كلامه حذفهما
معا وله شرط لتريذكره وذكره في الكافية الكبرى حيث قال

وقد يجلان محل المفرد ... فنحذفان لوضوح المقصد

قلت ذلك ليس بشرط صحيح بدليل قولك نعم لمن قال
زيد قايم واعلم انهم مثلوا للمسالة حذفهما بقوله تعالى والا
لم يجئن والتقدير فقد تبين ثلاثة اشهر فان قلت هلا
جعلت اللايي عطفا على اللاي وما بينهما خبر اعنهما قلت
يابا ه امران احدهما ان الخبر مقرون بالفا فتنزيلا له منزلة الجواب
والجواب لا يتقدم على شرطه فكذلك ما نزل منزلته وقد نص المصنف
في تسهيله على ان المبتدا المضمن معنى الشرط لا يتقدم خبره
عليه والثاني ان ذلك ليس بمتعين لجواز زيد قايمان وعمرو وقد
يقال قد يكون منع هذا فتح اللفظ بخلاف قولك زيد في الدار وعمرو
فلا فتح فيه كذا في الحواشي لابن هشام وفيه زيادة على ما في مغني
اللبيب في مباحث الحذف والاتيان من الباب الخامس وفي المغني
زيادة على ما هنا انه يشهد لجواز زيد قايمان وعمرو قوله
ولست مقر اللرجال ظلامة ... ابي ذاك بي الاكرمان وفالما
وجوز في انت اعلم وزيد كون زيد مبتدا احذف خبره وكونه
عطفا على انت فيكون خبرا عنهما تنبيه قال ابن هشام في
الحواشي من حذف الخبر والله ورسوله احق ان يرضوه قال ابو البقا
المحذوف خبر الاول عند سيبويه لئلا يلزم التفريق بين المبتدا
وخبره وقيل ان يرضوه مبتدا واحق خبره والجملة خبرهما وقيل
افرد ضمير الواحد مقام ضمير التثنية وقيل لما كان امر الرسول
تابعا لامره صح ذلك وقد تكلم على مثله الا بذي في بحث الجملة
المعترضة من الباب الثاني في المعنى فراجعه قوله وفي جواب
كيف زيد كيف خبر مقدم لانه له الصدارة وفي كتاب الغد قال
ابو علي حكى ابو عثمان عن ابي الحسن زيد كيف فيجريه مجرى قولك
زيد قام البتة قلت له افكيف الان جملة والضمير الذي
في الظرف مرتفع به على احد ارتفاع الفعل بالفاعل قال نعم قال
وصح ذلك عندي لان كيف اجريت مجرى الفعل في استقلال الكلام
فيها في كثير من المواضع نحو كيف وان يظهروا عليكم ثم متعف قول

على عثمان في كيف زيد ان كيف مبتدأ وزيد خبر حملا على كم مال
وكم ارضك ثم قول المصنف فاذ نف مبني على ان كيف اسم غير ظرف وانها
في المثال في موضع رفع وانه يقال في البدل منها اذ نف اما رسلهم واما
على قول سيبويه انها ظرف مكاني مستعار من الحال وان المعنى في اي
حال زيد او على اي حال زيد واستعملت الحال ظرفا لانهم يقولون زيد
في حالة حسنة فيجعلون الحال ظرفا فيقال في الجواب في العافية
او في خير او في شدة وعلى ذلك جاء قول زينة خير بعد قول القائل
له كيف اصبحت على انه يحتمل على المذهبين ان يجيب على المعنى
فتقول على الاول على خير وعلى الثاني دنف ولكن الاصل والاكثر خلاف
ذلك قوله وبعد لولا الى آخره ان قيل هلا كان لاكرمتك في لولا
زيد لاكرمتك خبرا قلت انما لعدم الرابط كما مر فان قيل
فلولا زيد لاكرمت اباه قلت انما تبين بعدم وجود الرابط بعض
الاحيان انه ليس بخبر فكما انه لك اذا وجد وعلمنا انه انتفاء قال
ابن هشام بخط عثمان لا يجوز حذف جواب لولا انه جعل عوضا من
الخبر بخلاف جواب لو وليس كما زعم بدليل قوله الله جل ثناؤه ولولا
فضل الله عليكم ورحمته وان الله توابٌ حكيمٌ قوله وبعد
واو عينت مفهوما مع منه قول امرأة وقد شكت زوجها للنبي
صلى الله عليه وسلم لا انا وثابت فانا مبتدأ وثابت معطوف
عليه والخبر محذوف ولا نافية كما تقول لمن قال زيد وكنا به
ما زيد وكنا به وكان القياس ان تنكر ولا وكانه حسنه قليلا
ان الجملة الاسمية هنا في معنى الفعلية كما لا تقول ان تفعل
اذ كان في معنى لا ينبغي لك وكذا لا انا وزيد في معنى لا اصاحبه
قوله وقبل حال عطف على بعد لولا كما ان قوله وبعد واو كذلك
ولا بد ان يشترط في تلك الحالات لا تكون مفسرة اكونها متحملة
للمبتدأ ولهذا صرح بالخبر في قول ذي الرمة مدرجي مترٌ وحاً على
بانها فمدرجي مبتدأ ومضاف اليه والمدرج هنا مقدر لا ظرف
لعمله في مترٌ وحاً وموحال من اليا التي هي فاعل في المعنى وعلى خبر

وقد

وقد بقال اشترطه الناظم لقوله وقبل حال لان الحال متى قدرت
معمولة للمبتدأ لم يكن لك ان تفصل بينهما بالخبر اذ لا يخبر عن المصدر
قبل تمام معموله تنبيه قال ابن هشام في اللواشي اجاز
بعض العصريين في وكان اجود ما يكون في رمضان في رواية
الرفع كون اجود وفي رمضان حال سدت مسد الخبر كما تقول
كان اكثر اعتكاف زيد ما يا وكان اكثر ما يكون اعتكافه صائما
ورد بصلاحية هذه الحال للخبرية انتهى وقال في ماشر
نسخة اخرى في الحديث وكان اجود ما يكون في رمضان يجوز ان يقدر
في كان ضمير الشان فيتعين رفع اجود بالابتدا او ضميره عليه الصلاة
والسلام فيجوز كون اجود مبتدأ وكونه بدلا اشتمال من الضمير
ولا يجوز على جعل الضمير له عليه الصلاة والسلام ان ينصب اجود
لانه لا يكون بمجرده خبرا الان ما يكون بتقدير الكون ولا يخبر بالكون
عما ليس يكون وحيث قدرت اجود مبتدأ في رمضان اما خبر
واما حال كما في اخطب ما يكون الامير قائما وان قدرته اسما في رمضان
خبر او حال ايضا ملخص من امالي ابن الحاجب بمعناه وفيه
زيادة ما والغريب فيه تجويز الحالية والخبرية مع ان
المسألة شرطها ان لا يصح الاخبار بالحال وايضا تجويز الحالية
مع كون الضمير شانا لا يجوز لحذف الخبر قوله واتم تبييني
الحق منوطا بالحكم وكقول المتنبي

نحب قاتلي والشيب تغذيني ... هوايا طفلا وشيبي بالغ الحلم

يقول اني غذيت من الصغر بشيبين العشق والشيب وذلك اني
عشقت طفلا وشبت بالغ الحلم فهواي طفلا مبتدأ وحال وكذا
وشيبي بالغ ومثلهما شريك السويق ملتوتا قاله ابن جني وقيل
هواي بدل من الحب والشيب عطف عليه والتقدير هواي طفلا
وشيبي بالغ الحلم تغذيني اي احبه وهو طفل لا يتغير ابدا اي
هو معهود وشيبه منتظر الى افضى غايته قيل وهو اجود من تفسير
ابن جني قوله واخبر واثنين او اكثر اعن واحد قال في التسهيل

الألوكة
www.alukah.net

وقد يكون للمبتدا خبران فصاعدا بعطف وغير عطف وليس من ذلك ما تعدد لتعدد صاحبه حقيقة او حكما انتهى وقال في الشرح تعدد الخبر على ثلاثة اضرب احدها ان يتعدد لفظا ومعنى لتعدد المخبر عنه وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على واحد من الخبرين او الاخبار والثاني ان يتعدد لفظا ومعنى لتعدد المخبر عنه حقيقة نحو بنو زيد ففقيه ونحوي وكاتب ومنه ذاك الخ او لتعدد المخبر عنه حكما كقوله تعالى اعلموا انما الحياة الدنيا الاية والثالث ان يتعدد لفظا دون معنى لقيامه مقام خبر واحد في اللفظ والمعنى كقولك هذا حلو حامض فما كان من النوع الاول صح ان يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدد واما ما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر عنه بغير الوحدة الا مجازا انتهى ببعض اختصار واذا علمت ذلك ظهر لك ان تخصيص ابن هشام الاعتراض على قول الناظم من الجور لانه تابع لابيه وعرفت ان الولد لم يزد شيئا على ابيه فما قاله الاشموني من ان ابن الناظم زاد على ابيه القسم الثالث غير ظاهر واما كان مواليا فقد الزيادة على شرح الكافية لان كلام ابيه لا يحصر في الكافية وبان لك ان الخلاف بين ابن هشام وبينهما لفظي فان مراد ابن هشام انه ليس من التعدد الحقيقي ومراد الشيخين مطلق التعدد الا ترى ان الناظم في منع التشبيل مصرح بانه لا تعدد في القسمين الاخيرين ومراده لا تعدد حقيقة والا لناقض كلام الشرح بقي هنا امور الاول انهم صرحوا بان القسم الاول يجوز فيه العطف وغيره ومقتضى صريح في ان العطف لا ينافي التعدد تقول ابن هشام ان نحو والذين كذبوا بايتنا صم وبكم في الظلمات ليس من تعدد الخبر لان الثاني تابع محل نظر لانه تابع بالعطف والعطف لا ينافي التعدد وبذلك ايضا يعرف ما في قول التصريح في رد ان من التعدد يدلك الخ ان التحقيق ان العطف ليس من التعدد انتهى لكن ابن هشام لم يذكر في التوضيح في القسم الاول العطف وقال

لتعدد والا فالتعدد نحو

في

في المغني في الجملة الاولى من الباب الخامس في اثناء كلام ما نصه واما جملتا فعطف على الحال لا حال انتهى وبه يؤيد الاتفاق على ان الفاعل لا يتعدد ويجوز فيه العطف فتدبر وانظر كلام ابن هشام في شرح القطر في باب العطف ورايت بخطه في الحواشي يقولون يجوز العطف وقال ابن الحاجب في امالية هذا في الخبر المشتق فانه يجوز فيه العطف كما في النعت كمررت برجل عالم وعاقل كما قلت ذو علم وعقل فاما في الاسماء فالظاهر انه لا يجوز العطف نحو زيد اخوك ابو عمرو وهذا لانه في المسئلة الاولى لما كان في الاسم المقصود هو المعنى والواو تشعر بالتعدد جاز لاتيانها بما لتعدد المعنى ولما كانت الذات واحدة جاز حذف الواو واما هنا فلا تعدد تكون الواو باعتباره ولذلك عند ذلك الا العطف على المبتدا وتقدير خبر الثاني كالاول فلا يفهم من قولك زيد اخوك وابو عمرو الا زيد اخوك وابو عمرو اخوك وكذا ما اشبهه الثاني قال الشاطبي يستثنى من جواز العطف مسئلة واحدة وهي اذا كان احد الخبرين انشائيا نحو ابن زيد قايم فلا يجوز ان يكون ابن زيد وقايم خبرين عن زيد نص عليه ابن جني قال ووقفت عليه ايضا في كلام الثالث السيان المودبان لواحد يجوز ان يخبر عنهما بمفرد كالعينا حسنة والاذنان صغيرة لان العينين حاسة النظر والاذنين حاسة السمع

كان وأخواتها

هذا اول باب النواسخ قوله ترفع كان المبتدا الخ يشترط في المبتدا والخبر اللذين تدخل عليهما هذه الادوات شروط ذكرنا في التخريج وبقي عليه انه يشترط في الخبر ان لا يكون ماضيا فلا يقال كان زيد قام لان تقييد الزمان قد علم من كان بخلاف ان يكن زيد قام فيجوز واما قوله تعالى وان كان قميصه قد من دبر فهو في معنى المستقبل لكونه شرطا فالمعنى ان يكن وبعضهم

يجوزه مع قد نحو كان زيد قد سافر وقد جايدون قد والشرط كقوله
تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل وسهل ذلك ذكر قد في الكلام
ويشترط ان لا يكون مصدرا لما يدل على الاستقبال فلا يجوز كان زيد
سيقوم لما بين كان والسين من التناقض **تنبيهات**
الاول قال ابن هشام المراد بالخبر الذي استغنى للمبتدا وما
استغنى له من الاخبار المتعددة قال المصنف خلافا لابن درستويه
في منع التعدد في باب كان وقال ابن ابي الربيع منهم من لا يجيز
ان يتعدد خبرها وهو الظاهر من كلام سيبويه وهو القول
عندي لان ضرب لا يكون له الا مفعول واحد ولا يكون له اكثر الا بحكم
التبعية فكذا ما شبه به الثاني قال الشاطبي لما حدث
في الباب للمبتدا اسم جديد فقيل له اسم كان عينه بقوله اسما ولما
بقي اسم الخبر على حاله اطلقه فقال والخبر انصبه اي على انه خبر كان
لا حال خلافا للكوفيين يدل عليه قوله بعد لان ان الخ اذ لم يقل
احد ان المنصوب في باب ان حال قال ابن عازي ما عزي للكوفيين
ذكر ابو حيان ما يقرب منه عن الفراء قال زعم الفراء ان الاسم
ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انتصب لشبهه بالحال انتهى فبقي
انه اذا قال الكوفيون ان الخبر حال وان الاسم مرفوع لما كان مرفوعا
به فاخبر المبتدا عنه هم ومثل الحال سدت مسد بجر ره
بالنقل عنهم الثالث قال ابن هشام قوله ترفع كان المبتدا
ان قلت هذا تحصيل الحاصل لانه كان مرفوعا قلت
لان هذا رفع بعامل لفظي وذاك بعامل معنوي فنزل المغايرة
في الوصف منزلة المغايرة في الذات قوله كان ظل نص سيبويه
يقتضي ان لا حصر لقوله وما كان نحو من هذا الفعل مما لا يستغني عن
الخبر فاحال الامر فيها على القياس وعلى هذا فهم ابن جزوف قوله
وعليه الرضي قوله وصار قال ابن هشام الذي يظهر لي ان صار
ليست من اخوات كان وانها هو من باب الفعل والفاعل والمفعول
والدليل على ذلك امران احدهما اني اقول صار الجاهل عالما

وصار

وصار الفقير غنيا وصار الطين خزفا فاجدها داخلة على ما ينعقد
منه مبتدا وخبر وليس في اخواتها بشيء هكذا ويوضح ذلك انه
يجوز اسنادها لضمير الشان والحديث الثاني ان صار يجوز فيها
بالاجماع ان تلحق بهمزة النقل فاها وان تضعف عينها فتزداد
مضموما فتقول صيرت الطين خزفا واصرته خزفا وهذا يبطل
لما ذكروا من وجهين احدهما انا لم نجد النقل وافقلية شيء من
هذا الباب لما فقهنا لكلمات هذا الباب يدل ظاهرها على انها
ليست منها والثاني انا اما ان نقدر الذي انتصب مفعولا
وما بعده مفعولا فيكون النقل مخرجا لغير المنقول عنه الاسناد
وهو الاسم عما كان له قبل ذلك والنقل ليس هذا شانه واما ان
نقدره مفعولا وما بعده خبرا فهذا مردود من وجهين
احدهما انهم لا يقولون به وانما يقولون انهما مفعولان
والثاني انه ليس لنا في المواضع ما يتعدى والذي اوقعهم في المسالة
انهم جعلوا كان التي بمعنى صار من الباب حين رأوا لها منصوبا
بعد مرفوع لا يفارقه في الاستعمال وراوها بلفظ كان التي هي
محل انفاق ثم لما راوا بعد ذلك صار بمنزلتها في المعنى عدوها
من الباب وهذا عندي غلط على غلط وليست كان التي بمعنى صار منها
لبعض ما ذكرت وعدم صحة الاقتصار على المرفوع بمنزلته في
قولك انقلبت الخمر خلا فان قيل يجوز ان يقال انقلبت بخلاف
كان قلت ان سلم فشبهه ان كان مشتركة بين
معان ولا يعلم ان المراد بها معنى التصيير الا بذكر المنصوب
فلهذا التزم ذكر منصوب بها ليظهر معنى الفعل وما اراد وابه
بخلاف انقلب فان قلت لو كان الذي حملهم على عد
كان التي بمعنى صار ما ذكرت لعدوا كان بمعنى كفل وبمعنى غزل
قلت منعهم من ذلك انهم راوا معمول كان وكان
التي بمعنى كفل وغزل ثابتا غير الاول فقطعا ووجدوا الثاني
هنا لا يباين الاول من كل وجه بل الاول اصل له فوجدها اقرب

الألوكة
www.alukah.net

لهذا الباب كان فعد ومما قوله ليس قال ابن هشام وجدت بخط ابن
الجواليقي اخبرني ابو زكريا عن ابي بكر بن سعيد النحوي عن ابي القاسم
الغساني قال دخلت على السيد لاعج في مرضه الذي مات فيه فقال
لي اين كنت فقلت عند الزعفراني فقال فيم كنتما فقلت سألني
عن وزن ليس فقلت فعل او فعل فقال اخطأت وان كان لم يعلم
بخطأيك فقلت فما وزنه قال فعل ولم اسأله عن علة ذلك ومات
وفي قلبي حزازة قرابته في النوم فسألته عن ذلك فقال لا يكون
فعل لان فعل لا يخفف ولا فعل لان ذوات الياء لا تاتي على فعل
فتعين ان يكون فعل ثم خفف بحذف الكسرة كما تقول في علم علم
قلت ولا تنتقل فعل وجهان وسواء افعال هذا الباب
مشبهة بالمتعدي وفعل لا يكون الا قاصرا ولهذا لم يجيء للاثبات
الباب الا على فعل او فعل تنبيه قال ابن الحاج كلمات
الباب كلها افعال لا اعرف في ذلك خلافا في غير ليس الا ما حكى
العبدي عن المبرد انها حرف قال العبدي وسواطرف من قول
من قال بذلك في ليس وعيي ولا ابعده لانها لا تدل على حدث
وانما سيقت لتفيد بمعنى المضي فيما بعدها من الخبر لا في نفسها
فهذا غير بعيد على ما يقولونه من انها لا مصدر لها والمرتضى
عندي في ليس انها حرف لانها داخلة في حده وخارجة عن حد
الفعل واما ان عملها عمل الفعل وحكمها عالبا حكمه فما ينبغي
ان لا يختلف فيه فينبغي ان يجعل بسمية س والمتقدمين لها
فعلا على ذلك قال وباحثت ابن عصفور في ليس فقال ان المتكلم
بها مستغن عن معنى فصوره في نفسه وذلك المعنى بالنسبة
الى زمن النطق ماض واللفظ ماض فهي التي على زمن ماض وزعم
انه استاثر بهذا في بيان تعليلها فقلت له كل الحروف بل كل
الالفاظ كذلك فقال نعم الا انا قلنا بذلك في ليس لدليل
قامت على تعليلها قوله برحا قال الزمخشري فان قلت
لا ابرح ان كان بمعنى لا ازول من برح المكان فقد دل على الاقامة

لا على

لا على السفر وان كان بمعنى لا ازال فلا بد من الخبر قلت
معنى لا ابرح لا ازال وحذف الخبر لان الحال والكلام معايد لان عليه
اما الحال فلانها كانت حال سفر واما الكلام فلان قوله حتى ابلغ
غاية مغروبة تستدعي ما هي غاية له فلا بد ان يكون المعنى لا ابرح
اسير وجه اخر وهو ان يكون التقدير لا ابرح سيري حتى يبلغ
على ان يكون حتى ابلغ هو الخبر ثم حذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه وهو ضمير المتكلم فانقلب الفعل عن لفظ الغايب
الى لفظ المتكلم وهو وجه لطيف ويجوز ان يكون المعنى لا ابرح ما انا
عليه بمعنى لزوم المسير والطلب ولا افارقه كما تقول لا ابرح
المكان قال ابن هشام اصل السوال ان برح يكون بمعنى فارق
كقولك برحت المكان اي فارقته وبمعنى زال كقولك ما برح
زيد محسنا وحينيذ فتشكل الاية الكريمة عليهما والجواب
عنها من ثلاثة اوجه الجوابان الاولان على ان يكون بمعنى ازال
والثالث على ان يكون بمعنى افارق قوله لشبه نفي الجاحظ
منه قوله في الكافية نفي او شبه نفي متبعة وفسره في الشرح
شبه النفي بالنهي والتقليل وانشد مناح شمر الببت وقوله ان امرا
غير مثقل اسير بوي وقوله فلما برح المطيع سواه وجلاذا كابنة
وغرام ولم يذكر الدعاقة تكون اربعة قال ابن هشام وهو
موافق لابيه اذا اشتد من مثل النفي ولا زال منها لا يجر عايد الفطر
وقال في شرح الكافية ايضا ما كان منها بلفظ الماضي نفي بما او لا او
ان وما كان بلفظ المضارع نفي بكل ناف حتى ليس وانشد ولبئت
وان اقصيت انك ذا موى به العاذل الغايب يهدي عذرا انتهى
وبه يعلم ما في كلامه هنا لانه اطلق في النافي مع فرضه الكلام
في الماضي لان غيره سيأتي في قوله وغير ما من الخبر يرد عليه ان شبه
النفي النهي وهو لا يدخل الا على المضارع الا ان يقال في كلامه معطوف
محذوف مع عاطفه والتقدير وهذه الاربعة وغيرها مما ساذكره
من مادتها او مضاف محذوف اي ومادة هذه الاربعة والمراد

الألوكة
www.alukah.net

بالمادة الحروف الاصول مع قطع النظر عن البنية وقوله منتفية
قال ابن هشام في حواشي ابن الناظم يعم المنفصلة والمتصلة عنه
عرو لا اراها تزال ظالمة انتهى وعليه فلا يرد قول المنكت انه يرد
على قوله منتفية انها قد تنفصل من النافي بالقسم والجملة المعترضة
قوله منسوقا بما قاما قوله
ومنت الحميد فما تنفك منتظرا على العدى في سبيل المجد والكرم
تشكل لانه ان قدر حالا فالحال نكرة او خبرا فاما ترفع ذا ام الاسم
وتنصب الخبر بعد ما الظرفية والجواب الاول والزايدة مثلها
في الجزء من الاعزمنها الاول قوله كاعط ما دمت الخ ان كانت
اعط مثلها في فلان يعطي ويمنع فلا تنازع والا فهو من تنازع اسم
وفعل ويحتمل اعمال الاول على حد قوله بعكاظ يغشى الناظرين اذا هم
لمحوا شعاعه وان لا يكون على التنازع احسن معنى لضعف معنى
اعط في هما وظاهر كلام السهيلي انه من التنازع قوله وغير ماض
مثله الخ قال الله تعالى كونوا قردة خاسيين في الحصا بصر خبير
ثان لاسفة والا لكان الاخلق خاسية ولان القرد لا يكون الا خاسيا
لذلة وصغارة فوصفه بذلك لا يفيد بخلاف ان يكون التقدير
كونوا قردة كونوا خاسيين قال ابن هشام قال بعض الطلبة
وبحث هذا معه خاسيين حال من اسم كان فقلت كان الناقصة
متى عملت في الحال وعلة المنع عدم دلالتها على الحدث انتهى وفيه
ما لا يخفى لجواز كون خاسيين صفة لقردة موكدة لمعناها ولان الصحيح
دلالة كان على الحدث ولذا ذهب بعضهم الى جواز عملها في الحال
كما ياتي في بابه هذا وقال الفارضي وقول الشيخ مثله مسموع
بالنصب ونص بعضهم على ان الفعل المقرون بقد لا يعمل فيما قبله
وسياتي في الفاعل تنبيه اورد الشاطبي على قوله ان كان
غير الماضي منه استعملا انه يقتضي ان غير الماضي انما يعمل اذا كانت
العرب قد استعملته ونطقت به وان ذلك يتوقف على السماع وليس
كذلك بل لنا استعماله وان لم نسمعه ولا يتوقف على السماع الا في موضعين

اذا كان

اذا كان الفعل غير متصرف كليس او منع مانع صناعي من استعماله
كما منع النفي في ما زال واخواتها من استعمال فعل الامر لان النفي
لا يصلح مع الامر فاعلم ربان مراده التنبيه على مثل ليس ودام
ومثاله مانع من جريان القياس واما ما عدا ذلك فهو في حكم المسموع
وان لم يسمع ثم قال هذا فيما وجدت في الاعتذار وليس كل
ذا يعالجه الطبيب انتهى ملخصا وقال الشهاب القاسمي بعد
نقله ذلك يكن حمل كلام المصنف على المسامحة ومعنى قوله استعملا
جاز استعمالا وان لم نعلم استعمالهم له لظهور ان المقتضيات
لا يتوقف ادراكها على السماع انتهى ولعله يرجع لجواب الشاطبي
فتامل قوله وفي جميعها متوسط الخبر الخ قال ابن هشام قد
مضى ان كان واخواتها ترفع الاسم تشبيها بالفاعل وتنصب
الخبر تشبيها بالمفعول وسياتي ان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك
اسم هذه الافعال لا يتقدم عليها وياتي ان المفعول يجوز له ان يتوسط
بين الفعل والفاعل نحو لقد اكرم فرعون النذر ويجوز ان يتقدم
عليها نحو اياك نعبد فكذلك الخبر في هذا الباب يجوز له ان يتوسط
وان يتقدم ما لم يعارضه معارض انتهى اي فان عرض معارض
لا يكون كل من التوسط والتقدم جايزا بل يكون اما واجبا او ممتنعا
وبين الشرط ذلك قالوا ومن موجب التوسط ان يكون الاسم مضافا
الى ضمير يعود على شيء من الخبر نحو كان غلام هند بعلها وفيه
ان التقدم في المثال جايز لاندفاع محذور عود الضمير على متاخر
لفظا ورتبة به كالتوسط ولهذا قال الناظم في شرح التسهيل
ان الواجب في المثال احد هما على سبيل التخيير ولم يقف عليه الدماميني
فاورد التوقف لنفسه وقال نعم يجب التوسط فيجب ان يكون
في الدار صاحبها اذ لا يتقدم الخبر على الناسخ لاجل الحرف المصدري
وقال الناظم في شرح التسهيل يجب توسط الخبر اذا كان الاسم
مقصورا بحصر نحو قوله تعالى ما كان حجتهم الا ان قالوا وقال فيه
ان الاستدلال لجواز التوسط بقوله تعالى فما كان جواب قومه

www.alukah.net

الابتة انما هو ليلا يلزم الاخبار عن المعرفة بما هو اعرف منها وانه لا
مانع من رفع مجتهة وجواب على الاسمية لكان من حيث المعنى وفيه
ما عرفت والحق ان التوسط لما قاله في شرح التسهيل لان القاعدة
وجوب تاخير المحصور فيه واما الاخبار بالاعرف عما دونه فلم ينظروا
اليه كما مر قبل في باب النواسخ اجازوا الاخبار بالنكرة عن المعرفة
قوله وكل سبقة الخ يتصور في مسالة التقديم بحسب العقل
عشر صور لان الخبر اما ان يتقدم على الاسم فقط وهي مسالة
التوسط او عليه وعلى الناسخ والاسم يتقدم على الناسخ وكلاهما
يتقدم على الناسخ اما مع تقدم الاسم على الخبر او تاخره وكل
من هذه الصور الخمسة اما جايز او واجب لكن تقديم الاسم
اما وحده او مع الخبر على الناسخ لا يجوز فهذه ست صور وبقيت
الصور الخارجية اربعا توسط الخبر جوازا او وجوبا وتقدمه
كذلك واعلم انه قد يكون الواجب مخيرا اما التقديم او التوسط كما مر
في شرح التسهيل واذا لوحظ ذلك زادت الاقسام فتدبر
قوله سبق خبر ما النافية اي لان لما الصدر فيمتنع ان يتقدم
احد اركان جملتها عليها وظاهره انها محققة بذلك دون لا وان مع
انه في باب التعليق عدهما مما له صدر الكلام ولا تطيل به لكن الشيخ
ابن غازي الحالي في المقام واطاب فراجعه قوله ومنع سبق خبر
ليس لمصطفى اتفاقي على انه لا يتقدم عليها اذا كانت استثنائية لانها
حينئذ بمنزلة الا فلا يكون في الاستثناء كذلك وان كانوا
لا يختلفون في ان خبرها يتقدم وقيل ان تقدير استثنائها الذي كان
مختلفا في خبره بذلك اجدر هذا واستدل بجواز تقديم خبرها
بتقدير معموله ونقض هذا الاستدلال بجواز ان في الدار زيدا
جالس واجاز الخفاف بان القاعدة مطردة باجماع لم
تنتقض الا في هذه المسالة والشاذ لا تخرم به القواعد
قال ابن هشام قلت وينبغي ان يكون المثال ان فيك زيدا راغب
اذ قد يقال في الظرف الثاني انه خبر اول والوصف خبر ثان وزعم

ابن خروف ان القاعدة الثانية منخرمة ايضا اعني قاعدة ازيدا
لست مثله محتجا بقول سر بها الماجد لوى د ولا قوله
وذو تمام ما برفع يكتفي ذو تمام خبر يتقدم
وما سبقة اموخر لان ذو هنا نكرة لاضافتها بالنكرة قوله
وما سواه ناقص ما مبتدا او ناقص خبره ولا يجوز العكس لان ناقص
نكرة وحينئذ ففيه عدم مراعات المعنى لان المقصود الاخبار عن
الذي بكفتي لم ر فوعه بانه تام لا العكس ثم اعترض عليه ابن ٥
هشام في هذا البيت بانه عكس المعنى المقصود ذكر ذلك عند قوله
وغيره معرفة تبدا وكلامه شامل لما كان منفيا بما كان المعنى قطع
او ضم وكان يجب عزله لان معنى لا كتفا به ان يستقل به الكلام
حتى يكون جملة من فعل وفاعل واما الفضلة فمستغنى عنها في
الاسناد قاله الشاطبي ويه يعلم ما في قول التفريح ان هذه
الافعال اذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لانها انتهى من الغضوب
لان كون ما راد فها قاصرا غير لازم لكن تعقبه ابن غازي كلام
الشاطبي بعدم الاحتياج اليه لان هذه ليست من افعال هذا
الباب انتهى فتامله فلم يظهر معناه لان كل التام ليس من افعال
الباب ولما عد الناظم الاد وات التامة عد منها ما هو لازم وما
هو متعد فراجع حاشيتنا على الفاكهي تنبيه كان اللايق ان
يقدم الكلام على معمول الخبر تقديما وتاخيرا على الكلام على المقصان
والتمام وكذا فعل في الكافية الشافية قوله والنقص في فتى
ليس الخ لا يورد عليه فتى لانه لم يحكم عليها ولا بجي ليس عاطفة
لانها حينئذ لا ترفوع لها ولا تنصوب لها فلا توصف بالتمام ثم
ان المصنف لا يسلم ثبوت ذلك ولا المهملة في نحو
وليس سها سفا النفس سيد ولا لانها لا ترفوع لها فقال اكتفت
به ولا اجازة له على تمام زاله لانه راى لا رواية ولا حجة له في البيت
لامكان تقدير الخبر كذا بخط ابن هشام وفي خطه ايضا في الارتشاف
لا اعلم احدا ذكر فتى بالكسر تكون تامة الا الصفاني فانه قال انها في

www.alukah.net

نوادر الاعراب فتنبه عن لاتر فتاء اذ استبينة فتكون حينيذ
تامة قوله ولا يلي العامل معمول الخبر قال في شرح الكافية
ينبغي ان يعلم ان مثل هذا التقديم ممنوع في غير مذا الباب
كمنعه فيه فلو قيل جاء عمرا يضرب زيد لم يجز كما لا يجوز كان المايضرب
زيد لان سبب المنع ايلاء الفعل معمول غيره فلا يختص بفعل دون
فعل انتهى وفي الرضى واجازه الكوفيون في غير الظرف انتهى وفضلة
تقييد العامل بالضعيف الجواز في غيره وفضلة قوله بغير الظرف
ان الفضل بالظرف في غير كان جايز على تقدير انه ككان وقال ابن
هشام في الحواشي بتواي على ان المسالة لاتختص بباب كان فلو قلت
جاني زيد اخوك مارا بما يعني اخوك مارا بزيد لم يجز لهذا
يجوز ذلك بالظرف كما جاز هنا نحو جاني عند المسجد زيد اكلا
على ان عند متعلقة باكلا او رايت في المسجد زيد امعتكفا قال
ابن عصفور في

متى تردن يوما سفار يجد بها ٭ اديهم يرمي المستجير المعورا

لا تنتصب يوما يجد لان فيه حينيذ فضلا باجنبي تنبيه
افهم كلامه انه يجوز تقديم معمول الخبر وحده او مع الخبر على العامل
وقال ابن هشام ان فذ سنة وحده قال ابن عصفور في شرح
الجمل لم يجز حتى ولا في الظروف لكثرة الفضل وخالف ذلك في
المغرب فاجازه وهو الحق نحو مولا ياكم كانوا يعبدون وان
فذ سنة مع الخبر جاز وقال في محل اخر باب ما يجوز اذا بعد عن عامله
وامتنع اذا قرب منه وذلك نحو طعامك كان زيد اكلا وكان طعامك
زيد اكلا دليل الاولى انفسهم كانوا يظلمون انتهى واعلم
انه يتصور في تركيب كان زيد اكلا طعامك اربعة وعشرون صورة
ولم ار من ضبطها وانا عد والصور بلا ضبط وحصل في الشيخ تخريف
فظن الشهاب بن قاسم ان في بعض العبارات زيادة وفي بعضها
نقصا لانه قال ان ما سرده في الاشباه والنظاير يخالف لما سرده
الدماميني عن المرادي حكما وتصويرا ومن لازم مخالفة التصوير

ما قلناه وذلك بعض الخلق فان الصور محصورة في العدد المذكور
بمقتضى القانون وبيانه ان التركيب الاول هو الجاري على مقتضى
الطبع وهو كان زيد اكلا طعامك وفي تقديم المعمول فقط ثلاث
صور لانه اما ان يتقدم على الخبر فقط او عليه وعلى الاسم او عليهما
وعلى العامل وفي تقديم الخبر صورتان وفي تقديم الاسم فقط
صورة وفي تقديم الخبر ومعموله ست صور لانهما اما ان يتواليا
وفيه اربع صور تقدم بهما على الاسم فقط مع تقديم الخبر على معموله
او تاخيره عنه واما ان لا يتواليا وفيه صورتان تقديم الخبر على
العامل ومعموله على الاسم تقديم معمول الخبر على العامل الناسخ صورتان
لان الاسم اما ان يتقدم على الخبر او يتاخر عنه وفي تقديم الاسم
ومعمول الخبر على الناسخ صورتان لان الاسم اما ان يتقدم على
معمول الخبر او يتاخر عنه وفي تقديم الاسم على العامل وتقديم
معمول الخبر على الخبر صورة وفي تقديم الاسم والخبر ومعموله
على العامل ست صور لانها اما ان يتقدم على صورتها او يتقدم
معمول الخبر عليه فقط او عليه وعلى الاسم او عليهما مع تقديم
الاسم او تاخيره او يتقدم الخبر ومعموله معا على الاسم اما مع
تقدم الخبر او تاخره او يتقدم الخبر فقط على الاسم قوله ومضمر
الشان الخ قال في شرح التسهيل اقوى ما احتج به الكوفيون
قول الشاعر

لئن كان يسلي الشيب يا ام مالك ٭ لقد هون السلوان عنها التحلم

اي لئن كان الشيب مغريا يسلي فقد مر يسلي وهو منصوب بخبر
كان على اسمها ولا سبيل الى ضمير الشان لظهور النصب في الخبر فسلم
الدليل ولم يوجد لمخالفته سبيل اي ولا سبيل الى زيادة كان
لظهور النصب في الخبر ولا يقال انه نصب على الحال وكان تامة
لان معمول الحال لا يلي العامل فيه لما مر ان القاعدة لا تختص بباب
كان ولبعيد قبل كان ما يصلح لان تجعل في كان ضميره واما دعوى
الضرورة فلا يخفى ضيق سبيلها لدى الناظم فلا ينبغي ان يرد عليه

يا نعم قيل يحتمل كون سيلي منادي قال المنكت ورد بقوله
لفذهون السلوان عنها التحلم ولو اراد الند القال عند انتهى
وفيه انه ما المانع من الانتقات واعلم انه يرد على ما ذكروه
هنا من التخاريج نحو ما كان ايامهم عطية عود ان جعل كان شانية
تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا وهو وان جاز في باب النواسخ
بدليل امولا ايا كم كانوا يعبدون لا يجوز هنا لانه يجعل كان شانية
خرجت المسالة عن باب النواسخ لكن ذكرنا في المغني في شروط الحذف
انه لا يلزم من منع تقديم الخبر الفعلي منع تقديم معموله لانه
لا يلزم على تقديم المعمول لبس ولا اعمال العامل الضعيف ولا تهيئة
العامل للعمل وقطعه عنه قوله وقد تزاد كان الخ كما اجريت
كان مجرى الادوات في الدخول على الجمل الاسمية كذلك اجريت
مجراها في استعمالها زايدة وانما ذلك سبيل الادوات والتقليل
بالنسبة الى عدم زيادتها فلا ينافي ان الزيادة كثيرة في نفسها
ولا يرد حينئذ ان المساهمي قال ان الاستقراء دل على ان التقليل
الدال عليه قد لا يقاس عليه بخلاف صريح لفظ القلة وزيادة
كان بشروطها معتبرة لان ذلك فيما كانت قلته الدال عليها قد في
نفسه ولا يقتضي الكلام ايضا انها تزاد كثيرا في غير حشو وقال
وتنقيح للزيادة اذا وقعت حشوا واللزوم لا يوخذ من كلام ابيه
وانما اشترط كونها في الحشو لان الزيادة دليل على الطرح والابتدا
يقوي الكلمة ويدل على العناية بها ولهذا لم تزد الحروف اولا ولم
تلغ ظن ولا اعلمت اذ الا اولا فاذا ثبت ان الذي اصله الزيادة
وهو الحرف لا يزاد اولا فاظنك بالفعل حتى منع بعضهم من زيادة لا
في لا افتشر بيوم القيمة وقال انها مراد بها من حجد البعث
وانكر القيمة وقد حكي الله ذلك عنهم في مواضع من كتابه وان كان
في سورة اخرى كما كان ما انت بنعمة ربك بمجنون جوابا لهيا بها
الذي نزل عليه الذكر والزيادة في هذا الباب شايعة بثلاثة
شروط وقد يتخلف الاول كونه كان وحمل عليه جماعة من كان

من كان في المهد صبيا قالوا الان كل الناس كانوا في المهد صبيانا
فقد ايقتضى انهم لا يكلمون وانما المعنى من هو الان في المهد حالة
كونه صبيا وشذ ما اصبح ابرد ها ونحوه الثاني كونه بلفظ
الماضي وشذ انت تكون ماجد ومن ثم كان خطا قول من قال في الم
اخفيتها ان كان زايدة لوجهين الاول انه لم يثبت زيادتها
في موضع والثاني ان المضارع كالاسم وهو لا يزاد وجه ثالث
وهو ان فيها ضمير الانتفاك عنه فهي وهو جملة فتكثر الزيادة
وبهذه الوجوه يرد قول الكوفيين فيما حكاه ابن الخباز عنهم
انهم زعموا زيادة يكد في لم يكد يراها وجه رابع وهو ان
الاعتداد بها افوتها في المعنى من تركها الثالث كونها بين
جزيي جملة وشذ على كان المسومة العراب تنبيهان الاول
الزايد اما في اللفظ والمعنى نحو فبما نقضهم وفايدة كونها مجرد
التوكيد واما في اللفظ دون المعنى ما مما الثاني صرح ابن
عصفور بان معنى الزايدة كمعنى النافية ولم يصرح بحكم الزايدة
هل لها اسم وخبر كالنافية او فاعل كالتامة او لا معمول لها قال
ابن الحاج وظاهر كلام سيبويه انها تامة وانما تعتبر زيادتها
بوقوعها بين ما لا يستغني احدهما عن الاخر فالزيادة فيها نظير
الالغا في باب ظن لا ان ظن واخواتها لا تستحق زايدة وسببه
عندي ان كان الزايدة لا تحتاج لاكثر من فاعل غايب يستتر
فيها وهو عايد على مضمون الجملة فتجي صورتها صورة ما لا حكم
لها ولا عمل بخلاف ظننت فان ظننت لا بد لها من فاعل مصرح به
وانما تلغى عن المفعولين وينبغي ان ينظر في قولك ان كان قايم
وانت كان قايم هل سمع او لا فان تحقق زيادتها الا على ذلك والا فهو
عندي ان ذلك كلام العرب لانهم يقولون ما كان احسني وما
كان احسنك والحكم في ذلك كله واحد قوله كما كان اسم علم
من تقدمها نحو عند السير في تامة وفاعلها مضمر وهو مصدرها
وعند اخرين ناقصة وهي مستقلة لضميرها وفعل التعجب خبرها

فان قلت احسن ما كان زيد بنا خبر كان عن احسن ٥
واجتلاب ما المصدرية مع ابنا وكانت كان تامة وزيد وزيد
فاعلها واجاز المبرد النصب بنع بعده في المعنى فتقول ما احسن
الذي كان هو زيدا كانه كان اسمه زيدا ثم انتقل عنه فاوقع
ما على صفة الرجل قوله ويجذفونها ويبقون الخبر كما استعملت
كان مستغنى عنها حتى تكون زايدة كذلك استعملت محذوفة
حيث الحاجة اليها ثم تارة يكون اسمها محذوفا وتارة يجذف
معها الخبر وتارة يحذف وحدها والغالب الاول لان الفعل
ومرفوعه كالشيء الواحد قال ابن هشام في الحواشي وعكس هذا
يجذفون الخبر ويبقونها والاسم وذلك حيث تدخل لام الجحود
نحو ما كان الله ليذر المومنين على ما انتم عليه اي ما كان الله مريدا
لذلك هذا قول البصريين وقال الكوفيون الخبر يذر واللام
زايدة انتهى ومنه يوخذ ان حذف الخبر وحده كثير قوي لان ما
مثل به كذلك لكن ذكر واني باب كاد انها تفارق كان باسور منها
حذف خبرها دون كان وقالوا في باب ان انها جاز حذف خبرها
دون كان وقالوا في باب ان انها جاز حذف خبرها دون كان لانه
لما منع من التقديم جبر بجواز الحذف كما في التضريح وقال
في موضع اخر نقلا عن ابن جني واعلم ان حذف خبر كان واخواتها
ضعيف في القياس وقلما وجد في الاستعمال فان قلت
كيف وهو بنجاذبه شبهان شبه بخبر المبتدا وشبه بالمفعول
من حيث هو منصوب بعد مرفوع بفعله قلت نعم ولكنه
دخله امر لم يوجد في واحد منهما وذلك ان كان الناقصة انما
لزمت الخبر تعويضا مما اختزم منها من دلالة الحذف فجاء منهما
لها وعوضا من المختزم منها فلو عدت فتته لنقضت الغرض الذي
جيبت به فجري لذلك مجرى ادغام الملحق وكحذف الموكد لما فيه
من تناقض المطلب الا ترى ان التاكيد من مقام الاسهاب
والاطناب والحذف من مظان الايجاز والاختصار ومما ضدان

وكنت

وكنت رايت ابا علي وفقنا ما آنسا بحذف خبر كان ولم اره راجعه
ولا كثر في كلامه انتهى اقول ولا يخفى ما في كلامه لانه يبني
على ان الناقصة لا تدل على الحذف وعلى تسليم الحذف والتاكيد وقد
علمت مما سردناه وفي شرح الفارضي ولا يجذف خبر كان لانه
عوض او كالعوض من مصدرها لانها لا توكد بالمصدر كما سبق
لكن في بعض اوجه الحديث المتقدم حذفها مع خبرها وابقاء الاسم
وحده وسهل ذلك القرينة وايضا لاتفاق العرب تنطق بخبر
كان في نحو وما كان الله ليعذبهم كما سياتي في اعراب الفعل
وسيتبين انه يقتصر على الاسم ليس للعلم بالخبر انتهى وقال فيما سبق
وتختص ليس بمجيء اسمها نكرة بلا شرط وقد يقتصر عليه للعلم بالخبر
كقوله واما الجود منك فليس جود تنبيه يتصور في الحذف
هنا صور لان المحذوف اما كان وحدها او الاسم وحده او الخبر
وحده او اثنين منها او الثلاثة فهذه سبعة احتمالات عقلية ثلاثة
احادية وثلاثة ثنائية وواحد ثلاثي ثم كل واحد اما جايز
او واجب صارت اربعة عشر لكن حذف كان وحدها مخالف
للقياس اذ لا يحذف الرافع ويبقى المرفوع الا في صورتي في باب
الفاعل فينبغي ان يصور هنا لما يتصور منها كالوقوع في جواب
الاستفهام نحو زيد قايما في جواب هل كان زيد قايما واما حذفها
وجوبا في مسالة التفويض فلا ترد لان العوض يمتزج لها فكانه
لا حذف وحذف الاسم وحده مخالف للقياس لانه كالفاعل ولم
يقع الا اذا كان ضمير شان وحذف الاسم والخبر وبقاء كان كذلك
لان فيه بقاء الرافع من غير كونه وحذف الخبر وحده علمت ما فيه
وحذف الثلاثة لم يذكروه الا وجوبا في قولهم افعل هذا امتالا
اي ان كنت لا تفعل غيره وانما كان واجبا للتفويض قوله
وبعد ان ولو الخ قال ابن هشام في الحواشي كان خطر لي انه لا بد
من اشتراط تقدم ان ولو وكونهما شرطيتين وكون المقام تنويعا
او تعظيما او تقليلا نحو المرجي بعمله الخير في الخبر الحديث

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

لا يأس الدهر ذو بغي ولو ملكا التمس خاتما لا يخ لم اجد سائغا
ان يقال ان فاضلا اكرمتك ولا لو فاضلا اكرمتك ثم تبين
ان ذلك ليس بشرط بدليل انه لا يجوز ان فاضلا اكرمتك وان
جاهلا اهنتك ثم اني تاملت الشواهد نحو قوله واحضرت
عذري وقوله حدبت علي وقوله قد قيل ذلك وقوله لا تقترب
الدهر الابيات فرايت ان الشرط اما ان يكون الاسم اتا
معتمر الحاضر تقدم ذكره او لغايب وتقدم ذكر مرجعه وهذا
معنى قول التسهيل ان يكون اسمها ضمير ما علم من حاضر او غايب
قوله وبعد ان نقويض ما عنها ارتكب هذا اشارة الى
مسالة حذفها وحدها وجوبا واما حسن حذف الفعل هنا لان
ان لا يقع الاسم بعدها مبتدا فكان بمنزلة فعل محذوف لحضور
ما يدل عليه فان قلت فيه حذف العلة قلت
قد تحذف نحو نحن الاولى فاجمع جموعك فان قلت
تلك صلة موصول اييء والموصول هنا حرفي قلت صلة
الحرفي كذلك نحو ما ان خرامكانه ان ما ثبت تنبيه
ليس الظرف في قوله وبعد ان الخ عطفا على الظرف السابق والجملة
بعده كما احذفت منها الواو ومثل وجوههم مسودة لان
الاشهر في هذه المسالة لا يحذف وانما هو ظرف لارتكب وليس
بغير هنا على الحذف بل لذكر التقويض وهو يستلزمه لانه لا تقويض
عن المعدوم وقوله ارتكب لا يخلو اما ان نظر لانه انما يقال في
الامور الخارجة عن القياس والظاهر وليس تقويض حرف
عن فعل بخلاف القياس واذا كانوا يعومنون حرفا من جملة
في نحو يومئذ تحدث اويل والكاف في قوله كمثل زايدة والفا
في افتترب كذلك او التقدير تنبه فاقترب لان كنت برا
ومن مضارع لكان اي التي لها مضارع وهي الناقصة والتامة
ولذا اظهر مع ان المقام مقام الاضمار اذ لو قال ومن مضارع
لها توهم الاختصاص بالناقصة لان الاحكام السابقة في قوله

ويجد فونها الخ مخصوصة بهما ثم ان بقيه الخصوصية لكان عن نظايرها
من نحو ما ان وهما لا عن اخواتها في بقاء الباب اذ ليس فيها
ما يتصور فيه ذلك حتى يقال ان كان اختصت عنه به والمراد بنون
النون في مضارع كان تشبيهها لها بحرف اللين لان عينها كالمد
ومن ثم اذا تحركت للساكنين لم تحذف لزوال الشبه وصيرورتها
كالحروف الصحيحة ومنع الحذف في مثل لم يكن الذين كفروا من باب
راى الاسر يقضي بما احزر والذين حذفوا واوا ان الحذف قبل
يجيء الساكن وهو قبل التحرك قوله وبوجوب ما التزم قال الله تعالى
ولا تحزن عليهم ولا تك في ضيق بالحذف في النمل لم يكن الذين كفروا
بالاثبات فحة ما في النمل انه الاصل وانه مناسب لتحزن وحجة
ما في النحل موافقة ما في اول العشر ولم يك من المشركين

ما ولا ولات وأن المشبهات بليس

قوله دون ان اي الزايدة لا الموكدة بدليل رواية يعقوب
ما ان انتهز نصبا بالنصب قال في شرح التسهيل وزعم الكوفيون
ان ان المقترنة بما هي النافية جيء بها بعد ما توكيدا والذي زعموه
مردود بوجهين احدهما انها لو كانت نافية موكدة لم تغير
العمل كما لا يتغير بتكرير ما اذا قيل ما زيد قايما كما قال
لا يبنسك الاسا تاسيا فما ثم حمام احد معتصما
فكرر ما النافية توكيدا وابقى عملها الثاني ان العرب قد استعملت
ان زايدة بعد ما التي بمعنى الذي وبعد ما المصدرية التوقيتية
لشبههما باللفظ بما النافية فلو لم تكن المقترنة بما النافية زايدة
لم يكن لزيادتها بعد الموصولين سوغ انتهى ويستفاد منه
رد الشرط الذي ذكره ابن عقيل للعمل وهو عدم تكررها وقال
ابن هشام في المحوايي قوله ما من حمام احد معتصما استدل به على
عمل اعمال ما مع التكرار واوله ابو حيان على حذف الملغى بما ولا احفظه
الا في لا لا اني ما يل عندي انه تكرار كلا تكرار لانه في اخر الضعف كما

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

قيل في انسع الخرق على الواقع وقد يتوقف في قوله في شرح التسهيل
فلو لم يكن المفترنة بها تهمزا دوا ما بعد الا لاستفتاحية ومدة
الانكار لما نص عليه في متن التسهيل وشرحه وكذا ابن هشام في
المغني في بحث ان فالذي يسوغ زيادتها فيهما سوغ زيادتها بعد
ما ذكروا ان لم تكن نافية قوله مع بقا النفي حقه ان يقول في الخبر
قال في النهاية ما زيد قائما الا ابوه وما زيد منادرا الا عمرا يجوز
لان الا لم تدخل على الخبر بل على معموله ونظيره مسألة الكتاب
ما ضربت فتحدثنا الا اردد نا فيك رغبة ونظيره لا يموت لاحدكم
ثلاثة من الولد فتمسه النار الا تحلة القسم وقول الشاعر

وما اصاب من قومه فاذكرهم ... الا يزيدهم حبا الى بهم

وقال ابن هشام في حواشيه قوله بالا يجري مجرى الاهمل
وكذا قوله الشيخ بقا النفي عبارة حسنة لانه احترز عن
المسايل الثلاثة وقال ايضا النحاة يعبرون هنا بما تنقاض
النفي ويريدون بذلك انه انتقض بالنسبة الى الخبر والا فمعنى
النفي باق بالنسبة الى المحذوف المستثنى منه وذاك هو الخبر
في الاصل ولكنه لما حذف نسيا سموا مذا خبرا والتغيير بطلان
المعنى غير حسن تنبيهان الاول اورد على مذا الشرط
قوله وما الدهر الا مجنونا بامثله وقال السلم انه نادر واجاب ٢
عنه الموضح بما يعلم بمراجعته وقال في الحواشي ما نصه وقال
ابن بابشاذ على اسقاط الخافض اراى الا لمجنون قلت وقد
خرج جماعة على مثل ذلك موضع منها الحديث ذكاة الجنين ذكاة امه
في رواية النصب ومنها المسألة الزبيدية فاذا سمعوا بها
على قول الكوفيين وفيه ضعف لان دخول الكاف على الضمير مختص
بالشعر واعترض ابن الصايغ ابن بابشاذ بان الجار اذا اسقط
ظهر المحل والمحل هنا رفع لا نصب لما لان بعد ما هو الذي قررنا
منه قلت بعد اغلط بل هو نصب بالاستقرار بغير
ان كان يرى الكاف لا تتعلق بشيء له بعد او لكنه منازع في ذلك

وقد

وقد نص ابن يعيش على ان الجار والمجرور الواقع خبرا موضعين رفع
ونصب باعتبار النيابة والتعلق به وقال ابن جني في الكلام
على الحديث واما من تاوله على حذف كاف التشبيه وان الاسم
انتصب اذ سقط الخافض فليس مما نشاغل به لانه يلزمه ان يجيز
زيد عمرا على ان الاصل كعمرو قال ابن هشام لا مانع من اجازة
ذلك في الشعر فقط على حد تمرون الديار ولم تعوجوا الثاني انهم
ان الخبر اذا انتقض بطل العمل ولو ظرفا او مجرورا وسوكد لك لان
الخبر معمول لها بخلاف معموله ولا يلزم من جواز تقديم المعمول
تقديم العامل حتى يقال تقديم معمول الخبر يودن بتقديمه
قوله وترتيب زكن ان قلت كيف عداه بنفسه
وقد قال زكنت منهم على مثل الذي زكنوا قلت قال في
اساس البلاغة صحبته معنى وفقت واطلعت قال وروي زكنت
من بعضهم مثل الذي زكنوا فان قلت عبارة غير ما لوفة
فلم قالها قلت قال س وتقول لمن زكنت انه يقصد
مكه والله وقيل في البيت بزيادة على واعلم ان تقديم الخبر
يمنع اعمال ما ولو كان ظرفا او مجرورا خلافا للقوم منهم ابن عصفور
قال في الكافية

ورفع نحو ما بها زيد بها ... ومنع الجر ونصب زعما

قوله وسبق حرف جر الخ المقصود من هذا التنبيه على شرط
رابع لعمل ما وهو ان لا يتقدم معمول الخبر الا اذا كان ظرفا وبهذا
يندفع قول الشهاب القاسمي فذ يقال هذا مستفاد من قوله السابق
ولا يلي العامل معمول الخبر البيت لان الفرع لا يزيد على الاصل
اما اعتقار تقديمه اذا كان ظرفا او مجرورا فلا يعلم لاحتمال
نقصان الفرع عن الاصل بهذا ان سلم ان المدرك في الموضعين
واحد وقد يمنع لان علة المنع ثم انه لا يلي العامل معمول غيره ومنا
ان هذه الحروف ضعيفة لا تقوى على التصرف معها كما اشار اليه
الشيخ ومن مناهنع تقديم معمول الخبر عليه نفسه ومنع تقديم

www.alukah.net

معمول الاسم عليه وان تردد فيهما الشهاب قوله من بعد منصوب وكذا من بعد مجرور وبالبا الزايدة ولا يجوز جره كما هو ظاهر وصرح به الشاطبي قوله وبعد ما وليس جر البا الخبر اعلم انه ان كانت الـ للجنس لا للعهد يدخل خبر المجازية والتميمية وما اجمعوا على انه لا يكون خبرا لها اما لتقدم الخبر نحو وما بالحر انت ولا العنبق او لاقتران الاسم بان نحو لعمرك ما ان ابو مالك نواه ولكن يدخل فيه ايضا خبر المبتدا نحو ما زيد ابوه بقايم وهذا لا يجوز ومن ثم منعوا اني وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر كون الضمير ضمير الشان لانه لا يفسر الا بجملة فيكون ان يعمر مبتدا ومزحزحه خبره ودخول الباء يمنع ذلك وان كانت الـ للعهد خرج خبر ما التميمية وجميع ما قدمنا **تنبيهان** الاول للمسالة ثلاث شروط كون الخبر مفردا ومن ثم امتنع ليس زيد الا قايم ولذلك امتنع الابدال على اللفظ في ليس زيد بشيء الا شيء لا يعبا به فاما قوله وليس المال فاعلمه مالا وان ارضاك الا للذي فهذا مما على الكثير لا اعراب على اللفظ وكونه يقبل الايجاب فيخرج ليس مثلك احدا وكونه لم يستعمل استثنا فيخرج انوني ليس زيدا او لا يكون زيد اصرح به ابن هشام في الخوني الثاني ورد دخول الباء على اسم ليس اذا تاخر وكان ان والفعل كقراءة بعضهم وليس البر بان تولوا وكقوله

ليس عجيبا بان الفتى ... يصاب ببعض الذي في يديه

قوله في النكرات الخ افاد انه يشترط في اعمالها تنكير المعمولين ومراده اشتراط ذلك زيادة على ما سبق في ما فلا يرد من الشرط السابقة فيها الا الاقتران بان لعدم تصوره هنا واشتراط ذلك فيها يغني عن اشتراطه في غيرها لان الجميع مشبه بليس بل قيل ان ما اقوى في الشبه بها مع انها كليس لنفي الحال عند الاطلاق قال ابن الناظم ثبت من بجي لا كليس ولم يثبته المبرد ولا اضعف من ما لانها تشابه ليس في جنس النفي لا في نوعه

وما

وما تشابهها في نوعه وهو الحال كذا قالوا وفيه نظر لان هذا الترجيح انما يصح عند من سلم ان ليس لنفي الحال اما من قال تنفي مطلقا فلا يصح عنده نعم يمكن الترجيح بان ما يجوز دخول تاء الجر بعدها وهي عند علي والزمخشري مختصة بلغة النصب وبان الاستدلال على اعمالها بورود الخبر ملفوظا به منصوبا وخبر لا المقدر مرفوعا ولم يرد مصرحا به منصوبا الا في بيتين يمكن تاويلهما بالحال لانها تاتي من النكرة بعد النفي **تنبيه** لا العاملة عمل ليس اما اما لنفي الوحدة او لنفي الجنس على سبيل الظهور خلافا لمن خصها بالاول ولا العاملة عمل ان لنفي الجنس على سبيل التنصيص ومن العجب قول ابن عصفور ان لا هذه انما تعمل اذا كانت خاصة بالاشهر ولا تكون خاصة به حتى تكون للنفي العام فتكون في جواب السؤال العام نحو قولك مثل من رجل قايم فيلزم من ذكره دخولها على الاشهر النكرة لان هذا انما هو في لا التبرية وما بين نشاد قوله انه يقتضي ان لا اقوى في الاعمال من ما لان ما غير مختصة قطعا ويخرج ان ما اكثر اعمالا من لا قوله وقد تلي لات وان واذا العملا ربما يشعر باشتراط تنكير المعمولين فيهما وهو لان ظاهر قول الفراء لا يزيدت عليها التا واما في ان فمشكل لان الناظم قال في التحفة ان ان لا تعمل الا في معرفة عكس لا وان ما تعمل في المعرفة والنكرة انتهى وفي المغرب وقد اجروا ان في الشعر مجرى ما في نصب الخبر لشبههما بها ولا يجوز ذلك في الكلام لانها غير مختصة انتهى وقال ابن خروف في شرح الجمل واذا كانت ان بمعنى ما عملت عمل ما في لغة اهل الحجاز ولا تعمل الا فيما تعمل فيه ما **تنبيهان** الاول يلي من الولاية كالامارة لا من الولي والثاني الثاني لات لتانيث اللفظ وللمبالغة قال في التصريح اولهما انتهى وفيه انه يلزم حينيذ اجتماع وصفين متنافيين بحسب الوضع لانها ان كانت للتانيث فهي ساكنة وضعا وحركت لالتقاء الساكنين وان كانت للمبالغة فهي متحركة وضعا ثم ان تاء

المبالغة لم تفد الا حرفا زايدا مختصا بالاسم كالجزء من الكلمة تقلب
في الوقف تاء كعلامة لا كلمة بني حرف معنى كقامت وتا لات من النوع
الثاني وانما حركت لبلا يلتقي ساكنان وانما جاز لاه وقفا على سبيل
التشبيه قوله فشاكقوله تعالى ولات حين مناص اي ليس
الحين حين مناص قال الناظم لابد من تقدير المحذوف معرفة
لان المراد نفي كون الحين الخاص حينا يتوصون فيه اي يهربون
اوينا خرون وليس المراد نفي جنس المناص قوله والعكس قل
كقراءة بعضهم ولات حين وفيها شذوذان احدهما حذف المنصوب
وبقاء المرفوع وهو خلاف المشهور والثاني انه يجوز اي كثرة التقدير
وذلك لما قدمناه في اعراب قراءة الجماعة من انه لابد من تقدير
الحين الخاص حين مناص لا نفي جنس حين مناص واذا كان كذلك
فقال الناظم تقديره ليس حين مناص موجودا لهم حين
تنادي بهم اذا كان لهم قبل ذلك حين مناص فلا يصح نفي جنسه
مطلقا انتهى وظاهره انه جعل موجودا الخبر وهذا لا يصح لان
لات لا تعمل الا في الحين فالصواب ان يقدر ليس حين مناص حينا
موجودا الى اخره فيكون موجودا صفة للخبر لا خبرا تنبيه
قال في الكافية في لات

في لات منا ما للات تعمل وبعضهم هنا لها اسما يجعل

قال في الشرح مذهب الفارسي ان لات مهملة ومناص مبتدأ
وحين مع ان مقدرة قبلها مبتدأ اي ولا مناص حين ومذهب
ابن عصفور ان منا اسم لات وحين خبرها على حذف مضاف
والتقدير وليس ذلك الوقت وقت حين وهذا الوجه ضعيف
لأنه اخراج هنا عن الظرفية وهي من الظروف التي لا تتصرف
واعمال لات في معرفة ظاهرة وانما تعمل في نكرة انتهى اي انما
تعمل في الظاهر اذا كان نكرة لانه قدر في قراءة الجماعة
الاسم معرفة وزاد في النوع الثالث عشر من معني اللبيب ان قضية
اعراب ابن عصفور الجمع بين معمولها

افعال

أفعال المقاربة

لم يقل كاد واخواتها كما قال كان واخواتها لان ذلك يدل على ان كان
ام الباب ولم يثبت ذلك عنده بخلاف كان لان احداث اخواتها
داخل تحت احداثها ولها من التصرفات ما ليس لغيرها وايضا اراد
ان يفيد ان اطلاق افعال المقاربة على الباب كله اصطلاح لهم
ولا يلزم من كونه اصطلاحا كونه حقيقة لتقريرهم بان تسميتها
افعال المقاربة اما من تسمية الكل باسم الجزء لما فيه او من باب
التغليب وعلى كل فلعل وجه اختصاص هذا البعض حتى سمي الكل
باسمه اوغلب على غيره انه حالة وسطى بين الترجي والشروع في الفعل
والمقاربة مصدر قارب فاعل الصادر من واحد كسافر لا من
اثنين كخاصم وشمران المراد ان المسمى بهذا الاسم يتنوع الى ثلاثة
اقسام مقاربة وترجي وشروع فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه
والى غيره ولا جعل قسم الشيء قسيما له قوله كان كاد الخ اي
في رفع الاسم ونصب الخبر كما اشار اليه البيت فلا يرد انها
تفارقه في احكام كما قال في التسهيل ولا ينفرد هنا الخبر
ولا يتوسط وقد يحذف ان علم ويتعين عود ضمير منه الى الاسم
فلا يرفع الظاهر لا اجنبيا ولا سببيا الا حيث فان قلت
فلا موقع للاستدراك في قوله لكن ندر قلت
بل له موقع لاطلاق العبارة لفظا ثم المراد التنظير في الحكم
وانه واحد لا القياس تنبيه كاد في اصل الوضع
بمعنى قرب الان لغة قرب بعن وهي مستقبلة بدونها
والاختلاف في اللغة لا ينافي الاتحاد في المعنى لانها من خواص
اللفظ نص على ذلك الرضي في باب ظن واخواتها كما مر لكنه غفل
عنه ههنا حيث قال كاد في اصل الوضع لمعنى قرب ولا تستعمل
على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد يفعل بل يقال كاد زيد يفعل ومعنى اوشك في الاصل
اسرع وتستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان في السير فان

الألوكة
www.alukah.net

قوله ولا تستعمل على اصل الوضع مرجح في ان مقتضى الاتحاد في المعنى عدم
الاختلاف في التقدير ثم انه لم يعب في زعمه ان الاصل في اسرع انه
تتعدى بفي لان الصحيح انها في الاصل متعدية بنفسها نص عليه في الصحاح
حيث قال واسرع في السير وهو في الاصل متعد وقال في موضع اخر
وقد اوشك فلان يوشك اي اسرع السير كذا افاده ابن كمال باشا وقال
التحقيق ان كاد كسائر الافعال في ان نفيها لا يوجب لاثبات واثباتها
لا يوجب النفي كما نص عليه في دلايل الاعجاز وليس نفيها يفيد الكثير كما
في المغني بل قد تكون للمبالغة في نفي الخبر عنه لكبر امرها وقول ذي
الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب ميه يبرح وظن ابن شبرمة
ان نفيها اثبات فقال لذي الرمة يا اما القيلان ارتاء فذ يبرح
فوقع له مثل ما ظن ابن شبرمة فغيره الى لم اجد ولعل ذا الرمة
نفسه بعد ذلك بدليل استنهاء رسعوه على ما قالوا ولا يخال
لدعوى عدم ثبوت الفضة بعد ما حكاها في دلايل الاعجاز وليس
من بعد او لا يكاد بيسيره كما ظن البيضاوي لان قوله تعالى وسقوا
ماء حميما فقطع امعاءهم مرجح في انه يدخل في جوفهم ولو بعد شدة
بل هو مما يمن وقد يكون للاستبطاء افادة ان الخبر لم يقع الا
بعد جهد وبعد ان كان بعيدا في الظن مرارا يقع كقوله تعالى ولا
يكاد يبين اي يبطئ في التكلم ولا يتكلم الا بعد الجهد والمشقة
وقوله تعالى لا يكادون يفقهون قولا اي لا يفقهون قولا الا بعد بطئ
بدليل قالوا ياذا القرنين فان من لا يفقه اصلا لا يقدر على
المخاطبة ولو بواسطة الترجمان فالنفي في تفسيره اي قالوا
مترجمهم لا يبطل الدلالة المذكورة بل يقررها وقال الكوراني ولا
يفقهون الا بعد بطئ وظاهر اللفظ يقتضيه لان كاد مني فيما يقع
وقع واذا لم يقع فامتناب في تفسيره واخطا في تعليله
ومن هذا القبيل وما كاد وا يفعلون كما اشار اليه في الكشاف فجعله
استبطا لفعلهم وغفل عنه الناظرون فيه منهم البيضاوي فانه
بعد ان قال لتطويلهم وكثرة مراجعتهم او لخوف الفضيحة بظهور

القاتل او لغلائها وبعد حكمه بان كاد كسائر الافعال قال لا ينافي
قوله وما كاد وا يفعلون قوله فذ بجوهما الاختلاف وفيهما انتهى
انتهى فانه لو لا عقوله عن ذلك لما توهم المنافاة واحتاج في دفعها
لما قاله ثم عطفه خوف الفضيحة وما بعده على ما قبله منظور فيه
لان كلا من المعطوفين مبنيا للتطويل وكثرة المراجعة لا معنى لما يرى
على ان علا تهما لا يصلح عليه لذلك لانه انما حدث منه بشهادة
قوله صلى الله عليه وسلم ولكن شددوا فشدد الله عليهم وقول
المفق ان خبرها مثبت دايما وانه اذا كانت منفية واضع ذهول من
استعملها منفية لانها بمعنى النفي بل في بمعنى الاستبطا وتعليله
ذلك بانه اذا اتفقت مقارنة الفعل لنفي حصوله عقلا غير تام
لانه لا يتحقق في المقارنة حينيذ مما عرف واستند لانه لم يكد يراها
لا يجدي نفعا لانه انما يصلح دليلا على استعمالها منفية في نفي
المقارنة لا على نفي ذلك المعنى ولا يلزم من ثبوت الاول ثبوت
الثاني ثم انه ذكر ان المراد بالفعل الذبح وهو غير ظاهر والاقتيل
وما كاد وا يذبحون اذ لا كنة حينيذ في العدول عن الظاهر الى
ما فيه اطناب اذ التقدير وما كاد وا يفعلون الذبح بل معدمات ته
وانما المعنى والله اعلم وما كاد وا يفعلون شيا من مقدمات الذبح
وناسب ذلك ما تقدم بايراد كاد مستعقبة من المبالغة وكان حقه
ان يقول اذ المراد نفي فعل الذبح على ابلغ وجه واكده انتهى كلام ابن
كمال باشا بتلخيص وتغيير كثير من قوله وعيب علي من قال الرجا
قال الناصر اللغاني عيب موضوعة للرجا في الزمن الماضي ولم يستعمل
فلا تكون حقيقة بل استعملت في كلام الخلق للرجا المجرد عن الزمن وفي
كلام الله تعالى للعلم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معنى
حقيقي فقول المحلي لم يثبت في كلامهم مثل هذا ممنوع واجاب
الشهاب ابن قاسم بان مراد المحلي لم يعلم ثبوته وما ذكره
في عيب غير معلوم اذ كونه موضوعا للزمن غير معلوم وان كان خلافا
اذ المفهوم كما قال السيد الصفوي من شرح المفصل لابن الحاجب

عدم وضع عيسى للزمن لكنه لما وجد فيه خواص الفعل قدر ذلك اد راجا
في نظم اخوانه وسنه يحتمل ان المراد الوضع التحقيقي او التقديري
انتهى ومعلوم ان الوضع التقديري لا يكفي في كون اللفظ مجازا حيث
لم يستعمل في هذا الموضوع له ولو سلم فكونها في كلام الله تعالى
للعلم امر غير ثابت وان قاله جماعة لاحتمال انها في كلام الله تعالى
للرجا باعتبار المخاطبين كما هو نص سيبويه في لعل وقال الرضي انه الحق
قوله لكن ندر غير مضارع لهذين اي واخواتهما في كلامه حذف
معطوف وحرف عطف او لا يختص ندر بعيسى كذلك يكاد وعسى
كما يفهم من ظاهر النظم واندفع ايضا ما قيل ظاهره يوهم ان
الخبر لهذين يجوز وصفهما مفردا او جملة اسمية الخ ولم يشع بعيسى
المفرد حتى احتاج بعض الشارحين الى تخصيص قوله غير مضارع بالمفرد
وقد ما ذكرنا انا والحمد لله حيث ادخل في قوله ابيه غير مضارع الجملة
الفعلية التي فعلها ماض والاسمية فتدبره قوله وكونه
بدون ان الخ قال الشاطبي فعل المقاربة جار مجرى الواقع فالحق
في الاكثر بفعل الشروع في ترك ان وفعل الرجا غير جار مجراه فقرن
خبره بان الدالة على الاستقبال في الاكثر انتهى وهذا في كاد وعسى
واما غيرهما فقد نبه عليه بقوله وكعسى الخ تنبيه
قال ابن عصفور في شرح الجمل انه في هذا الباب لا تقدر بالمصدر
لانها انما اتي بها لتدل على ان في الفعل تراخيا وتخلص بذلك من شبهة
المبرد في قوله عسى زيد ان يقوم من باب الفعل والفاعل والمفعول
لان الحدث لا يخبر به عن الذات قال والدليل على انها كذلك فلعل
احدكم ان يكون الحن بجنة من بعض وقول الشاعر

لعلك يوما ان تلم ملمة ... عليك من اللاتي يدعنك اجدعا

لعلهما ان يبقيا للحاجة ولعل بالاتفاق لهما اسم وخبر وانهم لما
نطقوا بالخبر مفردا جاوا به غير مصدر فقالوا اني عسيت صائما
كما يقدر كان زيد يقوم بكان زيد صائما ولم يقولوا عسيت
الصوم كما يقدر كرهت ان يقوم كرهت القيام قوله

وكعسى

وكعسى حري نازع ابو حيان في حري وقال انما هو حري ممنوع ولكن
اما سهل الهروي قال ان منهم من فسره بحقيق فتوهم انه فعل قال
ابن هشام توهم الهروي انهما كلمة واحدة فنقل خلافا ونبعه على
هذا الوهم ابو حيان وكيف يفسر الاسم بعسى وهي فعل او حرف
ومن مزج بان حري فعل ابن طريف والسرقسطي الذي يميز بالحمار
وتلخص ان لنا حرى كشجى اسم منقوص وهو وصف بني وجميع ويونث
وحري اسم مقصور كعسى وهو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يونث
وحري مال غير ممنوع وهو فعل كعسى انتهى لكن بعد ثبوت فعلية
حري قد يمنع كونها من افعال هذا الباب على قياس ما ياتي في اخلولق
لانه يقال هو حري بكذا فتعديه بالباء قوله والرنوا اخلولق
ذكر حكم اخلولق قبل ان يعرف معناها ومزاي فتم بي ليس بالحسن
هذا ونازع ابن العلج في كونها من هذا الباب وحكى اخلولقت السما
لان تمطر واخلولقت الارض لان تنبت فدل على انه مفعول وان
الخافض يسقط احيانا وان المعنى بتهيات لكذا قوله وبعد او
شك انتقى ان نزرا يرد عليه نظير ما مر ان ذكر حكم او شك قبل
ان يعرف معناها ومزاي فتم بي ليس بالحسن وقد فهم الشراح ان
او شك من افعال المقاربة وهو مما في التنبيل فالاولى ان يشرح
كلام الرجل بكلامه وادعى بعضهم ان الاظهر من النظم انها من افعال
الترجي لانه ذكر او لا فعلين من نمطين ثم الحق بكل فعل ما اشبهه
فقال وكعسى حري وارد فه باخلولق واوشك ثم رجع لما يلحق بكاد
فقال ومثل كاد في الاصح كربا وتقدم عن الرضي والصحاح انها بمعنى
اشرع واستدل بعضهم لكون اوشك من افعال الرجا بانك تقول
اوشك زيد ان يجيء ولم يبرح من بلده كما تقول كاد زيد ان يجيء ولا
تقول كاد زيد ان يجيء الا وقد اشرف عليه ولا يقال وهو ببلده
قوله ومثل كاد في الاصح كربا اي في انها للمقاربة وان الاكثر
تجرده من ان واشار بقوله في الاصح لخلاف ابن الحاجب اذ قال في
مقدمته كرب من افعال الشروع وفي عبارة المصر استعاريه واما قول

السؤالة اشارة لمخالفة سراد لم يذكر في خبر كرب الا الخبر دمن ان بعيد لان سر لم يتعرض لمنع ما سكت عنه وغايته انه سمعه من بعده فاسند تركه عليه ولم يعد سر مخالفا له لعلمه بانه لو سمعه لنقله قوله لاغير يحتمل ان المراد لاغير مضارع ويحتمل ان المراد لاغير اوشك وكاد وفي كل منهما قصور يعلم من الشروح لكن قيل الاحتمال الثاني اولى لعدم التنبيه على الاول على حكم غيرهما لاحتمال ان الغير لم يستعمل له مضارع او استعمل له مضارع وغيره ومنه ما لم يتصرف اصلا ولا قصور حينئذ في الكلام يعليك بالتدبر التام تنبيه معنى عدم تصرف الفعل اقتصار العرب به على بعض صيغه بحيث يفهم منهم فقد الاقتصار والا لزم ان تقف في تصريف كل فعل على السماع قوله بعد عيسى اخلولق اوشك الخ عبارة التسهيل وتستند اوشك وعسى واخلولق لان يفعل فتغني عن الخبر قال الدماميني وظاهر هذا انها في هذه الحالة فعل ناقص سد ان وصلتها مسد جزيه وظاهر كلام الجماعة انها فعل تام ولا حاجة الى القول بانها استغنت عن الخبر والمصنف خالفهم فيما يلاعندي انها ناقصة واما اماني عيسى زيد ان يقوم فظاهر واما في عسى ان يقوم زيد فقد سدت ان وصلتها عن الجزين كما في احسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل احد ان حسب خرجت عن اصلها انتهى وبه يعلم انه ينبغي ان يمثل في المقام بعسى ان يقوم زيد ولا يصح التمثيل بعسى زيد ان يقوم لان ان يقوم هو الخبر لا معنى عنه اذ الخبر في هذا الباب لا يكون الا مضارعا اما ان وحدها او بدونها على ما عرفت لكن في المغني في بحث ان اختلف في المحل من نحو عسى زيد ان يقوم فالمشهور انه نصب على الخبرية وقيل على المفعولية ثم قال وقيل رفع على البدل وسد مسد الجزين فيجاب بان هذا يصح التمثيل به لذلك في المقام وقد رد هذا القول في بحث عسى بانه يكون بدلا لا ارتباط له يتوقف عليه فايدة الكلام وليس هذا شان البدل وقول التسهيل فيغني

عن

عن الخبر كقوله منعا عن ثان لا يستلزم وجودا الاول لان الغنا عن الثاني لا ينافي الغنا عن الاول وكان الاقتصار عليه لانه محط الفايدة وليتنبه على انها في هذه نافضة اذ الناقصة انما تفارق التامة بالاحتياج الى الخبر ثم رايت ابن هشام قال الصواب او الاحسن او الاظهر ان يقال ان ان يفعل بسد مسد الجزين لانها تغني عن الثاني لان ذلك يوهم انها تاتي موضع الثاني فتسد مسده كما يقولون في اقايم زيد ان المشي سد مسد الخبر ورايت الشهاب القايجي قال ومنها امور الاول انها قال ظاهر هذه الاشارة الى امكان حمله على التمام بان يكون المراد فايدة الكلام التي كانت تحصل بالجزين حصلت بهذا فهو مغن عن الخبر باعتبار حصول الفايدة به وعدم توقفها على اخر الثاني على ما اختار المصنف لكون ان يفعل سادا عن الجزين فلا قال غنا بان يفعل عن ثان واول كما عبر بذلك في شرح الكافية وقد يجاب عن هذا بانه ترك التعرض للاول لوضوح امره لان ان والفعل حلت محله فسدتها مسده في غاية الوضوح ن الثالث على كلام المص ايضا هل يكون ان والفعل في محل رفع ونصب باعتبار رفعها مهما مقام المرفوع والمنصوب واثبات محلين مختلفين لشيء واحد باعتبارين لا مانع منه انتهى قوله وجردن عسى الخ قد يجرد لانه الارجح وبه جا التنزيل وشرطه ان يكون بعدها ان والفعل لا الفعل فقط فلا تجوز زيد عسى ان يقوم فان بعد ابتغين فيه تحملها للضمير وانما محل الوجهين اذا جات بعدها ان ثم راته اقتصر هنا وفي الكافية وشرحها على عسى مع ان اخلولق واوشك كذلك فلو قال وجردنها بالتشد بد لكان اوفى ليعود على الجميع تنبيهات الاول تجويز الوجهين جاوفيهما اذا كان الاسم مذكورا بعدها نحو عسى ان يقوم زيد واورد ان ذلك يوجب التباس اسم عسى بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا تقديم خبر المبتدا اذا كان فعلا خوفا من الالتباس ويجاب بان التجويز

انما يستلزم الاجمال لا الالتباس كما لا يخفى وقال الشهاب القاسمي وقد يجاب بانه لا محذور هنا لان الجملة فعلية بكل حال لانها مبتدأة بفعل ابدا او بموعيه ولا كذلك هناك فلهناك فانه قد يدفعه تجويز تقدير ذلك مبتدأ موخرا وافول جوابه مبني على ان المانع في باب المبتدأ والخبر من تقديم الخبر الفعلي اختلاف الجملة بالاسمية والفعلية وليس كذلك فقد سرّ ان المانع العاء العامل القوي واعمال العامل الضعيف وانه يجوز تقديمه في باب النواسخ لعدم المانع لكن ذلك لا يتاتى هنا لان العاملين لفظيان الثاني قال في المغني يتعين التمام في نحو عسى ان يقوم زيد في داره وعسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا الى لا يلزم فصل صلة ان من معمولها بالاجنبي وهو اسم عسى الثالث يجوز في هذه الحالة ان يقدر الاسم مبتدأ موخرا ويجوز الوجهان السابقان فيما اذا تقدم الاسم في التركيب حينئذ ار بقة اوجه واستشكل كونه مبتدأ والجملة قبله خبرا بمنعهم تقديم الخبر الفعلي وقد عرفت ما فيه فلا تغفل قوله والفتح والكسر اجر الخ الفتح على الاصل والكسر اتباعا لليا الساكنة ومن ثم اختص هذا الحكم بالمسند للتا والنون وخرج عن ذلك عسيا فان اليا المفتوحة تقتضي فتح السين لمناسبة والتخفيف والتخفيف لتوالي ثلاث حركات حينئذ

إنّ وأخواتها

قال ابن الحاجب اشبهت الافعال من اوجه دخولها على المبتدا والخبر واختصاصها بالاسما وبنائها على الفتح وان فيها الثلاثي والرباعي والخماسي كالافعال وكان مراده بالافعال كان واخواتها لانها التي تدخل على المبتدا والخبر قبل استكمال فاعل بل تدخل عليه بنفسها ومراده بالعدد اعم من كونها بالاصالة او بالزيادة ومثال الخماسي منة انفك واعلم ان حجة الكوفيين في ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر بقا لبنائها على الفتح قولهم انك وزيد ذاهبان

حكاه

حكاه س وقوله انه غلط غير مرضي والاشبه عدم ذلك وانها لو كانت عاملة لجاز ان يليها كما يجوز في سائر المعمولات ان تلي عواملها قال السهيلي واما المستنع ان يلي العامل غير معموله فان اعترض باستلزامه جوازا احسن به المجيء زيدا التزمنا اجازته وهو الصحيح قوله لان ان الخ قال ابن هشام عندي ان تقديم الخبر للحصر اي مالها الا عكسها لكان خلافا لابن سلام في انها تنصب الجزين في لغة ان حراسنا اسدا ان العجوز ختبة كان اذنيه الاسيات وللفراء في تخصيصه بليت نحو بالبيت ابام الصبا رواجعا ولنا ان الخبر محذوف مثل ولكن زنجيا اي لا يعرف فرابني وختبة نصب على الذم وتاكل الخبز وابو ثخيلة لحنه الاصمعي وابو عمرو بحضرة الرشيد ومراده ان اذا لم تكن بمعنى نعم كقول ابن الزبير ان وراكبها وقيل لم يثبت مجيء ان بمعنى نعم والتقدير انها وراكبها وقيل لم يثبت مجيء ان بمعنى ملعونان ورجحه ابن عصفور لانه الذي استقرئ في ان ورد بحذف الجملة كلها واجيب بقوله قالت وان فتح الحرف فقط وقوله وكان وشمال ذلك المصدرية والتي بمعنى لعل نحو انها اذا جات لا يومنون تنبيه اورد على ما تقرر من اعمال هذه الاحرف في الاسم النصب ان هذا لساحران واجيب بوجوه مذكورة في المغني في محال منها قول المبرد ان بمعنى نعم وتلك ان لساحران مبتدا وخبر فان قيل اللام لا تزاد في الخبر قيل التقدير لهما واعترض بانه يلزم الاسهاب والايجاز ومن زعم الاسم ضمير الشان لزمه ذلك وان اسمها ضمير شان لا يحذف الا ضرورة لان الجملة تفسره فهو كالموصوف الذي صفته جملة فلهذا كان ان من لام وان من يدخل ضرورة وفليت دفعت الهم عني ساعة ولكن زنجي واكثره والاسم نكرة تخوان بحلا وان سرتخلا ويلزم في ليت شعري على الاصح وقد يجذف فان كقول ابن الزبير ان وراكبها قوله ليت لعل ليت للتمني ولعل للترجي وهما من باب الانشا فيشكل تعلقهما بالماضي

نحو يا ليتني مت ولعل الله اطلع على امثل يدبر وقال

لعلك والموعود حق لقاوه ... بد لك من تلك القلوص بدا

وقد منعوا من اجتماع ليت وسوف نحو ليتنه سوف يقوم لان ليت لما لم يثبت وسوف لما ثبت ومن ثم قال بعضهم فيها انها عدة بما يقع وقد جاء مع لعل لانها تختص بالممكن ذكانه عندهم ثابت قال

فقولا لها قولا رفيقا لعلها ... ستر حمني من زفرة وعويل

قوله الا في التي كليت فيها اى فلا يكون واجب المراعاة بل تارة يمتنع نحو ان في الدار ساكنها وتارة يجوز نحو ان في الدار زيدا وقد يجب مراعاة الترتيب نحو ان زيد الي الدار بفتح كون اللام داخلة على الخبر هذا والمراد خصوصية الترتيب الممثل به لا مطلق تقدم الاسم وتاخر الخبر فانه لا يجوز في الاصح ان في الدار زيدا جالسا فاما فان محبها اخاك مصاب القلب جم بلا بله فتعلق باعني مقدرة والجملة اعترضية مثل كان فدائي عام جديد والا فتقدير المعمول هو دون بجواز تقدم العامل والعامل معنا لا يتقدم ويلزم من مراعاة الترتيب ان لا يتقدم الخبر على العامل وقال ابن هشام في الخوايي في شرح الناظم لتسهيله ان اصل التالي كونه ملغى نحو فاما بحبها اخاك مصاب القلب فاما القايم مقام الخبر فحذير ان لا يليها لقيامه مقام من لا يليها لكن اغتفر ابلاوه ايانا التقاتا لها الاصل قال ابو حيان اصحابنا يمنعون الملغى ويقدرون في البيت اعني ولا خلاف في منع نحو ان طعامك زيدا اكل واذا قدر اعني في البيت فالفصل بجملة اعترضية كما في كان وفدائي حول جديد وقال المصنف ان الحال كالظرف وانشد كبيت ابي حيان واصحابنا جعلوه اعتراضية لاحالية واقتضى كلام الجلولي انه لا يتبع الفصل بالظرف الملغى بلا خلاف وانما محل الخلاف الحال تنبيه قال الشهاب في حواشي الاشموني فان قلت لم لا امتنع تقديم خبرها على اسمها وان كان ظرفا او مجرورا كما في ما واخواتها

قلت

قلت بوجه بان هذه اقوى لانها تشبه الافعال لفظا ومعنى ولانها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس والمتصرف اقوى انتهى والظاهر انه اراد بشبهها للفعل معنى انها بمعنى اكدت وثبتت ونزجيت وهكذا وفيه ان هذا التشبيه ليس لكان والكلام في التشبيه بها ثم على تسليم كفايته فزاخوات ما لا تدري مشبهة للفعل لفظا ومحمل غيرها عليها فيه والجميع مشبه للفعل معنى لان الكل بمعنى يثبت ثم ان ما قرره يقتضي جواز تقديم معمول الخبر اذا كان ظرفا وقد علمت ان الاصح هنا منعه وهم يجوز اتفاقا تنبيه على كلام الجلولي لا اشكال وقال ابن هشام اجاز الجميع كان في الدار زيد جالسا واجاز العلماء ما في الدار زيد جالسا واختلفوا في ان في الدار زيد اجالس ولم يقولوا مثل ذلك في ما وهي بلا شك اضعف بان الظرف والمجرور محل الاتساع حتى فصلوا بهما بين المتضايفين فاعد انهما الا شر بنبر جلل قوله ان قريبا منك زيدا وبعيد امنك عمرا انتصب زيد او عمرا ام ترفعهما الجواب ان جعلت قريبا وبعيدا ظرفين نصب اى في مكان قريب منك زيدا وان اردت القرابة والبعد في النسب رفعت لان الثاني هو الاول والوجه على هذا ان تقدم الاسمين وتنصبهما وتوخر النكرتين فاما قوله وان شفائي عبرة مهراقة فاحسن من هذا انهما نكرتان قال رس وقلما يكون بعيدا منك ظرفا لان العرب تقول ان قريبا زيدا ولا يقولون ان بعدك زيدا لان الدنو اشد تمكنا في الظروف من البعد قال ابو سعيد لان ومنعهما على القرب كعند ولدى او على الابتداء من القرب كاسما الجهات فرع ان بدلك زيدا اى ان مكانك زيدا فان جعلته بمنزلة البدل رفعت زيدا لان البدل باسمان فرع ان الغاية في درايمك بيض وان في درايمك الغا بيض الظرف في الاولى صفة وفي الثانية ينبغي ان يكون حالا والمسالة في مثل الكتاب فان جعلت الظرف

خبرا لما نصبت بيضا فرع ان اسد في الطريق رابضا
ورابض قوله غير الهمذي في كتاب ابي بكر محمد بن عبد الملك
النادر في اخبار النحويين شا ابراهيم بن مهدي قال سمعت
ابا الفضل الرياشي يقول لا يجوز ان يخفف الحرف الثقيل الا في القافية
المقيدة وقد جاء في غيرها واستدنا دعوت قومي ودعوت معشري
حتى اذا ما لم اجد غير الشر كنت امرا من مالك ابن جعفر
انتهى وقال ابن ولاد البداء من قولهم فلان بذي غير مهموز
بين البذا قال ابو الحسين بذي يهمز ولا يهمز فيه لغتان جميعا
ويقال بذو الرجل بالهمز وبذ وبلا همز والدليل على انه يهمز قولهم
البذاءة بالهمز فلو كان لا يهمز لكان المصدر البداوة بالواو وبغير
همز كالشقاوة والبغاوة فيحتمل قول الناظم حينئذ ان يكون من
تسهيل الهمز او من تخفيف المشدد قوله لسد مصدر لم يقل
مفرد لانه اذا سد مفرد غير مصدر مسدها لم تفتح نحو ظننت زيدا
انه قايم قوله مسدها اي وسد اسمها وخبرها وقوله اكسر
اي استدم الكسر مثل يا ايها النبي اتق الله وكان يحسن ان يقول
بعد هذا البيت فمبتدا او فاعلا او ما يجر افتح كذا المنقول فاتبع ما
استقر ثم يقول فاكسر في الابتدا تنبيه الوجه ان جواز
الفتح دون وجوبه ينبغي ادخاله اما في قوله افتح لسد مصدر مسدها
والمعنى افتح وجوبا ان وجب السد اي ان وجب المصدر وجوازا ان
جاز ولم يجب وحينئذ فقوله وفي سوى ذاك اكسر اي وجوبا ان وجب
السد وفي سوى ذاك بان استنع السد او جاز ولم يجب اكسر وجوبا
او جوازا وصيغ التفريع مرجح في ان الناظم لم يشر لضابط مسالة
جواز الامرين قوله فاكسر في الابتدا قال ابن مسافر يريد
بالابتدا اشد الحشو لاصاحبة الخبر لانها تفتح فيه وجوبا ولا يكون
حينئذ في اول الكلام بل في حشوه لان خبرها تقدم عليها اعني خبر
المبتدا لا خبران وقال ايضا ليس المراد بالمبتدا افتتاح النطق سواء
افتتح بها النطق نحو انا انزلناه او وقعت في فوته ذلك نحو الا ان اولياء

الله

الله او مبنية على ما قبلها نحو زيد انه قايم وقال
منا الاناة وبعض القوم يحسبنا انا بطاء في ابطائنا سرع
فان قلت فقل كذا في اعتقادي انك سنطلق قلت
قد ابتدا مفردا لا كلاما بخلاف زيد انه فاضل فان قلت
هذا مفهوم من قوله ويمز ان افتح قلت والمواطن كلها
كذلك وانما قد التمثيل لها وذكر الثم الاقسام الثلاثة تحت قوله
في الابتدا ولما تكلم على ما يجوز فيه الوجهان ذكر حتى والاجرم واما
وفسره بان حتى ان كانت ابتدائية كسرت نحو حتى انهم لا يرجونه
او عاطفة او جارة فتحت نحو عرفت امورك حتى انك فاضل
وان كانت اما بمعنى الا او حقا فتحت وان كان لاجرم بمعنى حقا وبذلك
فسرها المفسرون فتحت او بمنزلة اليمين كقولك لاجرم احسنت
اليك ولاجرم لانبتك كسرت فيقال له ينبغي ان تذكر حتى الابتدائية
مع الا الاستفتاحية في وجوب الكسر كما ذكرتها بعد المبتدا
فان الكلام قد ابتدئ بعدها وكذا بعد لاجرم اذا كانت بمنزلة اليمين
والا اذا كانت بمعنى حقا وان لا يذكر ذلك فيما يجوز فيه الوجهان
لان الذي يفتح بعده غير الذي يكسر بخلاف المواطن التي ذكر فيها
الناظم جواز الوجهين ثم ينبغي ان يذكر مواطن الكسر كلها
تحت قوله في الابتدا او حمله على ابتدا الجملة والتحقيق ان لا يذكر
مسالة الخبر وان يذكر بدلها مسالة الابتدا او يتركا ويذكر
افتتاح النطق والواقع بعد حرف الاستفتاح ولعل اجاد الناظم
حيث لم يذكر هذه المواطن الثلاثة فيما يجوز فيه الوجهان هنا
وان ذكرها في التمثيل وتبعه ولده قوله وفي بدء صلة بخلاف
ما اذا وقعت في حشو الصلة نحو جا الذي عندي انه فاضل فتفتح
وجوبا ما لم تكن خبرا عن اسم عين والا كسرت وجوبا نحو اعجبني
الذي ابواه انه منطلق قوله وحيث ان ليمين مكملة ان قلت
حقه ان يقول وبعد اللام لما سيأتي قلت لانهم انما يفتحونها
مع غيبة اللام اذا لم يقدروها معمولة لفعل القسم المصرح به

الألوكة
www.alukah.net

وحينئذ لا تكون مكملة لليمين ولو كان الناظم قال وحيث ان واقعة
بعد اليمين لزمه ما قلت ونظير هذا قوله او حكيت بالقول ولم
يقل وقعت بعد القول ليخرج نحو اتقول ان زيدا منطلق ونحو قوله
اني احمد الله في وجه الفتح قوله او حكيت بالقول قال ابن
هشام بعني او كانت حكاية لقول في حال مصاحبتها للقول
واري ان الاصل او حكي بها بالقول فحذف الجار والاول فاستتر
الضمير وانتقل بالنقل لان ان يحكي بها قول مسموع لا انها هي
محكية بكلام اخر وحاول ابنه تاويل كلامه فقال اذا حكي
بها قول يعني مسموعا فقد حكيت هي نفسها مع مصاحبة القول
كذا قال وفيه نظر اما انها اذا حكي بها قول مسموع كانت مصاحبة
للقول فواضح لانها ان لم تصاحبه كانت اخبارا عن هذا المتكلم عن
نفسه لا اخبارا عمن قال فضمن الماتن هي ان الكلام حكاية مع مصاحبة
القول والا فالظاهر خلافه واما قوله فقد حكيت هي نفسها ف
فاستقامته على ان يريد بالحكاية الاخبار كما تقول حكى لنا حكاية
عن نفسه اي اخبر يخبر عن نفسه على ان هذا يرجع ايضا الى بعض
المماثلة لان معناه انه اخبرنا عن شيء مماثل لما انفق له لكن كان
هذا المعنى ينوسي من هذا الكلام فيحمل هذا يحمل قوله فقد حكيت
هي نفسها مع مصاحبة القول اي اخبر بها في حال مصاحبة
القول انتهى وبه يعلم ما في قول شيخ الاسلام زكريا في حواشي الشذ
ان الاولى ما في النظم وان عكسه الذي قاله الشذ تكلف ناشئ من
جعل الباء للمصاحبة والاوجه جعلها للسببية الداخلة
على الالة والمعنى او حكيت ان مع معمولها بالقول وهو قال المحكي
هي ومعمولاها والمحكي به قال انتهى ملخصا وقد نقل الشهاب
كلام ابنه برمته واقره في حواشي الشذ قوله او حلت محل حال
قال الرضي لان المصدر انما يكون حالا اذا كان مريحا لامور لا
اي لان الموول موول بمعرفة وشرط الحال التنكير وهذا لا
يحتاج اليه مع الواو لان الحال المفردة لا تقع بعد الواو ٥

تنبيه

تنبيه قال في التصريح بعد ان قرر هذه المسالة واما قوله
تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام فانما
كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على ان ابن الخباز قال في الكفاية
يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعجبني الا انه يقرا الغران انتهى
والمتبادر من مثل هذه العبارة كونها جوابا لمن سوال بينما من
المقام وليس في كلامه ما يقتضي ذلك لان الاية جات على مقتضى
الكلام السابق من كسرها لحلولها محل الحال ثم انه ما المانع من
تعدد سبب الكسر واي مزية لبعض الاسباب على غيره وقوله
على ان الخ يقتضي ظهور هذا التسبب على غيره وهو محل نظر لانهم
لم يعدوا الوقوع بعد الا من مواضع وجوب الكسر وكيف ذلك
وقد عد ومنا من اماكن وجوب الفتح نحو يعجبني امورك الا انك تشتم
الناس واما دخول اللام في الخبر فقد ذكروه وقال انه يرجع الى
الابتدا وعبارته في المواضع التي زادها على الموضح والمغني جزء
باللام من غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب ثم قال والحق ان
ان في ذلك كله ابتدائية وفي المغني في بحث الابتدا بالنكرة بعد
ان ذكر ان من المسوغات ان تقع في اول جملة حالية ومثل بما اقترنت
فيه الجملة بالواو وبما لم تقترن ما نصه وبهذا يعلم ان اشتراط
النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم واما الضابط
ان تقع في اول جملة حالية وتظير هذا الوضع قول ابن عصفور
في شرح الجمل بكسر ان اذا وقعت بعد واو الحال واما الضابط
ان تقع في اول جملة حالية بدليل قوله تعالى وما ارسلنا قبلك
من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام انتهى ولو ان صاحب
التفريج اشترط الاقتران بالواو في كسر ان الواقعة محل الحال
ثم قال واما الخ لصح كلامه لكنه عمم اولا فراجعه تنبيه
الحالة تحل الصفة كالحالة تحل الحال فتكسر وجوبا مقرونة بالواو
اولا قال ابن غازي قلت اقتران جملة الصفة بالواو وجوز
بعض النحاة ومنهم الزمخشري وهو خلاف مفهوم الاغنية اذ قال

الألوكة
www.alukah.net

فاعطيت ما اعطيته خبرا انتهى اقول هو كلام مجمل وتفصيله قول
المغني في بحث الواو والعاشر الواو الداخلة على الجملة الموصوف
بها للتاكيد لصوقها بموصوفها وافادة ان اتصافه بها امر ثابت
ومنه الواو التي بينها الزمخشري ومن قلده وحملوا على ذلك مواضع
الواو فيها كلها واو الحال ثم سرد ما واعاد الكلام على ذلك فتامل
الباب الثالث قوله بعد اذ الحياة من اضافة الدال الى المدلول
ان قيل ذكروا انها تكسر وجوبا بعد حيث واذ للزوم اضافتهما
الى الجمل كما ياتي الاضافة فهلا جاز الفتح كما في اذا احييت
بان الضروري لاذا دخولها على الاسما لاخصوص الجملة ولهذا من
ذهب الى انها ظرف مكان جعلها خبر الاسم الواقع بعدها فصح الفتح
لحصول ما هو ضروري لها من دخولها على الاسما بخلاف حيث وان فان
اضافتهما الى الجمل ضروري فوجب الكسر لحصوله مع الاستغنا عن
التقدير قلت ينتقض بهذا الفرق بجواز الوجهين
في الجزا مع ان الجملة ضرورية لها بكل ان يقال لما كان الجزا لا يكون
الا جملة ناسب الاكتفا في اللفظ باحد جزيي الجملة اذ وجوب
الجملة يدل على ارادة الجزء الاخر والمضاف اليه لما كان الاصل
فيه الافراد وقد وقع مفردا شذ وذا بعد حيث في نحو حيث
لي لعمايرتاسب التزام ذكر الجملة بعدها ليلا يلزم تجييبه
على ما هو اصله بهذا ما في حواشي الشهاب وهو لا يناسب ما حققه
الشمر الفاياتي من جواز الوجهين بعد حيث نظرا لما التزموه
من اضافتها للجملة ولما هو الاصل في المضاف اليه فتدبر
قوله او قسم اي فعل قسم مذكور فانه الذي يحتاج للتقييد
بقوله لا لام بعده اما اذا كانت بعد قسم مضمر وجب الكسر مطلقا
لا لام بعده يحتمل ان يكون الضمير في بعده عايدا على القسم
وهو المتبادر فالجملة صفة له وان يكون عايدا على ان اي في حالة
ان ان لا لام بعده فالجملة حالية جات بغير الواو ومثلها في والله
بحكم لا معقب لحكمه وهذا احسن انطباقا على المسالة لان اللام

انما

انما تقع بعد ان وتوجيه الاول ان الواقع بعد ان الواقعة بعد
القسم مناد فن عليه انه واقع بعد القسم وفي عبارة الشذا ذا لم
يكن مع احد معموليها اللام وعبارة النظم احسن اذ اللام الداخلة
على الفضل او معمول الخبر كذلك قوله في اي روي او نقل مفعوله
ضمير بمعان والتقدير نقل بمعان بوجهين بعد اذ الحياة الخ وهذه
المسالة على قول الكوفيين قال الشارح لا يجيز البصريون الا الكسر
واما اجاز الفتح الكوفيون نقله عنهم ابن كيسان والكسر ارجح
لانه متفق عليه ولانه اذا لم يجب فلا اقل من رجحانه ولانه لا يحوج
لحذف حرف الجر واعلم انه على الفتح لا يكون جوابا للقسم قال
في التصريح واذا امتنع ان يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا
بمعنى الطلب للقسم لانهما اذا الاصل في الجواب ان يكون مذكورا
لا محذوفا انتهى وكونه لبيد قسما واضح في مثل

اوتخلفي بربك العلي ان انود ذاك العتبي

اذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما بل طالبا من غيره ان يقسم
واما في قولنا حلفت بالله على كذا لا مانع ان يكون قسما ولا بغير
عدم الجواب لان الجار والمجرور ربما يقوم مقامه وان لم يكن جوابا
اصطلاحا ولذا قال الفقها ان نحو حلفت يمين ان نواه او الحلف
ولا يتصور ذلك في حلفت المضمر لان العرب لا تضمر حلفت وتريد
غير القسم كما فعل النحاة وبنبه على ذلك وجوب الكسر عند
البصريين في نحو والله ان زيدا قايم وان قياسه على نحو حلفت
ان زيدا قايم غلط تنبيه علم مما تقرر انه كان الظاهر
ترك ذكر مسالة القسم مما يجوز فيه الوجهان ولذا اقتصر ابن
هشام في السذ وعلى الثلاثة التي ذكرها الناظم غير مسالة
القسم قال الحفيد وهو الظاهر لان حكم هذه الثلاثة غير معلوم
من وجوب الكسر ولا من وجوب الفتح وما ذكروا فيه جوازا لامرين
غير هذه الثلاثة فحكمه معلوم اما من وجوب الكسر واما من وجوب
الفتح قوله وذا يطرد في نحو خير القول الخ ضابط هذه المسالة

ان يكون المبتدا قولا ولو حكما ليدخل مثال الناظم لان افعل بعض
ما يضاف اليه وخبر ان قولا وفاعل القولين واحد قال المفيد
ليس المراد من القول ان يكون بلفظ القاف والواو واللام بل المراد
اعم من ذلك فكل ما دل على القول هنا قول ويشهد لما قلناه انك لو
قلت عملي ان احمد الله جاز فيه الوجهان الكسر على معنى عملي لساني
هذا اللفظ والفتح على ان المراد عملي بابي شيء كان من الاعمال انتهى
ويؤيد كلامه انهم جعلوا الحمد قولا وعليه يشكل قول الاوضح
فلو اتى بالقول الاول فيحتمل نحو عملي اي احمد الله والعجب
من المفيد انه افرد ذلك مع جعله هذا المقال شاهد الجواز الاتي
فان قلت يرد على المفيد انه انما يكون هذا اللفظ عملا
اذا اريد بالعمل المعمول اذ اللفظ ليس بفعل العمل بل العمل ايجاد
هذا اللفظ قلت ما المانع من التاويل المذكور وان التقدير
ايجاد هذا اللفظ واما الاعتراض عليه بان جملة اني احمد الله ليس
بعمل فلا يصح الكسر فمدفوع بانهم قد يجعلون القول عملا للسان
قوله وبعد ذات الكسر تنقلب الخبر لام ابتدا اما دخلت على
الخبر وان كان دخولها عليه ممتنعا لانها لو دخلت على الاسم لزم
منه الجمع بين اداتي تاكيد وهم لا يجمعون بينهما فزحلقوها
الى الخبر دون ان لقوتها بالعمل ولم تزحلق في نحو من يرق على
كريم لان صورة ان قد زالت فكانها شيء واحد للتاكيد وقال
الشاطبي لما اضطروا للجمع غيروا ان بابدال همزتها كما ابدلوا
الف ما حين اجتمعت مع مثلها في قوله مهما لي الليلة مهما ليه انتهى
وفي المغرب لانه تدخل اللام على ان نفسها وان ابدلت همزتها هاء
واصل لهمك له انك ثم نقل والعرب تقول لته انت وله انت
قال ابن هشام يحتاج هنا ان يقدر مبتدا ويكون ذلك المبتدا
فاصلا بين انها والهمزة فلا يحسن النقل وايضا فهذا كلام خبري
مجرى المثل ولهذا لا تتقدم فلا يحسن فيه الحذف اولا يجوز بقي
انهم قالوا التاكيد اللفظي ليس بكرره وكون ان واللام لمعنى

واحد

واحد يقتضي مجيئه الا ان يقال مداره على تكرير اللفظ بعينه
او مرادفته ويتبع المراد فته هنا تنبيهان الاول انما لم
تدخل اللام في خبر غير ان لانها تدخل على الجملة ولا تغير معناها
ولا حكمها بخلاف اخواتها فليت تدخل في الخبر المتمنى ولعل الترجي
وكان التشبيه ولكن بتغير الجملة لانستعمل الا بعد كلام وان تغير
الجملة في تاويل المفرد وما سمع من دخولها في غير خبر ان فمحمول
على زيادة اللام او موول الثاني المراد بالخبر خبر المبتداء
والا يشمل ان زيدا ابوه لقايم فانك من حاربته لمحارب
فساد الثالث تدخل على الخبر وان تقدم معموله عليه نحو
انه على راجعه لقادر ان ربهم بهم يومئذ لخبير خلافا للشلوبين واعتذر
عنه المفيد بان الفاصل فيما اعترضه عليه ظرف تتسامح فيه
هذا والذي تابع لابيه في شرح التسهيل في تعدي الفعل ولزومه
حيث قال لا يتقدم المفعول على عامله المقرون باللام ومثله
بقولك ان الله ليحب المحسنين قوله ولا بلي ذي اللام في بعض
النسخ ذا اللام على تذكير الحرف والثانية احسن لان النسخ متفقة
عليه في ونقل بها قوله ما كر صبيا اي الماضي المتصرف اما الجامد
فيليها لانه سبيه بالاسم الا ترى انه يلي بان بلا فاصل اذا
خففت نحو وان عبيك ان يكون وان ليس للانسان ولا يقدح في
اختصاصها بالاسما لانه منها بسبب كما لم يقدح في امتناع تقدم
عند الجزارها بمن لذلك تقول ان زيدا العبيك ان يقوم وان زيدا
لغير الرجل كذا مثلوا قال ابن هشام وينبغي ان تمنع المسالة
من جهة ان الانشا لا يقع خبر الهذه الادوات لا يقولون ان
عبدي بعتكه بقصد الانشا انتهى اقول ولهذا قدروا
القول لما وقعت جملة بيس صفة في نعم السير على بيس العير
لكن استدل بعضهم لكون جملة نعم وبيس خبر بتبين بوقوعها
خبرا لان في قوله تعالى ان الله نعما يعظكم به انهم سما يعلون
ولعل ذلك مبنيا على ما تقدمناه من الخبر كما وجه به ذلك الرضي توجه

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

الكذب بالغم المولودة في قوله ما هي بنعم الولد وفي الباب
الخامس من مغني اللبيب وينبغي ان يستثنى من اشتراط الخبرية
في باب ان وضمير الشان خبر ان المفتوحة اذا خففت فانه يجوز
ان يكون جملة دعائية كقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها
في قراءة من قرأها بالتخفيف وغضب بالفعل والله فاعل وقولهم
اما ان جزاك الله خيرا بفتح الهمزة واذ لم يلتزم قول الجمهور
في وجوب كون اسم هذه ضمير شان ولا استثنائها بالنسبة الى ضمير
الشان اذ يمكن ان يقدر والخامسة انها واما انك واما انودي ان
بورك من في النار فيجوز كون ان تفسيرية انتهى وفي عروس الافراح
اول باب الفصل والوصل انه يجوز جعل خبر ان انشائيا ان كان طلبيا
ولفظه خبرا الكرة وقوعه في ادعية النبي صلى الله عليه وسلم
عليه واله ولا يجوز مثل ليتك والفرق ان الطلبي لتأخر متعلقه
يؤكد كما تؤكد النسبة الخبرية **تنبيه** انتفى كلامه جواز
دخولها على ليس وهو لا يسوغ كراهة اجتماع دخول اللام على ادوات
النفي وهي الفرار من اجتماع لامين في اكرهها وحمل الباقي عليه قال
ابن هشام بلا اندراج في قوله ما قد نفيا **قوله** وتفتح الواسط
معمول الخبر والفصل فيه اشارة الى انها لا تفتحهما لانهما توسطين
وتوسط ضمير الفصل بين الاسم والخبر لازم واما المعمول فاللازم
ان يفصل عن ان ليلا يجتمع اداتا تأكيد وان انفصل الاسم والخبر
لكن بحيث لا يتأخر عنهما كان يفصل بينه وبين ان معموله اخر نحو ان
في الدار لعندك زيدا جالس اما لو تأخر عنهما فلا تدخل عليه اللام
ليلا يجتمع حقها كل التجنس وهو مقتضى قول الناظم الواسط ومثل
وان دخلت في هذه الحالة على الخبر كما نقله السيوطي عن المبرد قال
لانه لم يسمع ونقل ان الزجاج اجازه وتعليل الرضي بقوله ليلا
يجتمع حقها كل التجنس يتأخره ما حققه الصدر عن جزبيه اللذين
هما العمدتان يشعر بموافقة الزجاج كما لا يخفى ومثل يجوز ذلك
ولو كان المعمول غير ظرف الظاهر نعم والذي في الحفيد والتصريح

انما

انما هو حكاية الخلاف بين هذين الرجلين فيما اذا تقدم المعمول
ولكن الحفيد نسب الاجازة للمبرد والمنع للزجاج وعكس ذلك في التصريح
وعبارة الحفيد واما ان زيدا في الدار لقائم فاجاز ذلك المبرد على
ان تكون اللام توكيدا ومنع ذلك الزجاج وهو الصحيح لان الحرف
اذا اكد فانما يعاد مع ما دخل عليه او مع ضميره انتهى قلت
ويشهد للجواز في هذه قوله اي لعمر اذي الموما لذو حنق يخشى
وحلمي ان اوديت معناه وقيل اللام الاولى زايدة كزيادتها في الخبر
في قراءة الا انهم ليأكلون الطعام بفتح ان وفي قوله

راون ليغضى اعيبت فتنبوا بكفيك اسباب المنى والمارب

بفتح انها فقد دخل على المعمول المؤخر نحو ان وجدنا اكثرهم لفاسقين
ونحو ان قتلت لمسلما وهو وارد على كلامه فان قيل انما كلامه
في المشددة فالجواب انه يقول بعد وتلزم اللام اذا انتفى
فنحيل على ما تقدم له **تنبيه** قال قال ابن هشام لا يجوز
ان عد العندا زايد نصر عليه الناظم وهو مخرج من هنا لانها صحبت
الواسط غير معمول للخبر بل نفس الخبر انتهى وبعد المثال مبني على
ان هذه الاحرف يليها معمول خبرها والا فلا يجوز وقد يقال المانع
فيه مستفاد **قوله** ومثل ما بذي الحروف سيطل اعمالها يجعل ما زايدة
كافة لانها حينئذ تزيل اختصاص هذه الحروف بالاسماء وتبعد
شبهها بكان التي هي محمولة عليها في العمل اذ لا تقتضي ما بها ونظير
ذلك اقتران ما بان **قوله** وقد يبقى العمل بجعل ما زايدة ملغاة
والوجه انه عام لانه اختيار الناظم في غير هذا النظم فقد للتحقيق
او العلة بالنسبة للاعمال وقد يوجه الاعمال بانه يكفي في صحة
الاختصاص الاولي ولا يضر عروض زواله ولذلك نظائر اعتبر وافيها
الاصل وبوجد ذلك ما يأتي في قوله وخففت ان فقل العمل وعللوا
ذلك بزوال الاختصاص وقد يقرف بان المخففة لا تدخل على فعل
غير ناسخ عند البصريين والناسخ داخل على المبتدا والخبر فكان الاختصاص
باق وحمل الشر قوله وقد يبقى العمل على البت لبقا الاختصاص عند انتفا

ما وتذامذ هب ش لكن قال ابو حيان وفقت على كتاب تاليف طاهر
الغزو بيني في النحو ذكر فيه ان ليتما تليها الجملة الفعلية بل نقله ابو
جعفر الصفا رعن النحويين لكن لا اخفش على سعة حفظه قال انه لم
يسمع قط ليتما يقوم زيد قوله وجايز رفعك الخر رفعك فاعل يجايز
عند الاخفش والكوفيين وتفهم المعه ومبتدا وجايز خبره وافهم قوله
رفعك ان النصب جايز قبل الاستكمال وبعده وهو كذلك وقد
اجتمعا في قوله

ان الربيع الجون والخريفا ٭ يدا ابي العباس والصيوفا

واقهم قوله بعد ان تستكملا ان رفع المعطوف قبل الاستكمال لا يجوز
وهي مسئلة ذات خلاف قال ابن هشام في شرح بانت سعاد
الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو انك وزيد
ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فجايز ما لاتفاق وسنه
قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابيون واما الخلاف
في تخريج ذلك فقال الكوفيون معطوف على محل الاسم وقال البصريون
هو اما مبتدا احذف خبره والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها
واما مبتدا خبره ما بعده وحذف خبر ان لدلالة خبر المبتدا
عليه ويشهد للاول قوله

لمن زيك امسي بالمدينة رحله ٭ فاني وقيار بها لغريب

فيار اسم فرسه بدليل ان اللام لا تدخل على خبر المبتدا ويشهد
للثاني قوله

خليلي هل طبت فاني وانتما ٭ وان لم تنوحا بالهوى دنفان

بدليل انه لا يخبر عن الواحد بالمثنى وقال انه موضع بكر فيه
الوسم ووجه الفرق انه لما لم يتعين كون الخبر للاسمين جميعا امكن
جعله من عطف الجمل فلذا وافق على جواز هذا التركيب من خالف فيما
اذا تعين كون الخبر لهما وبذلك يعلم ما في صنيع التوضيح من ايهام
كون الخلاف مطلقا وما في قول شارحه ان البصريين منعوه
مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا فانه

مبني على اتحاد الخبر وقد عرفت انه غير لازم تنبيهات
الاول اجاز الجرمي والزجاج ان النعت والبيان كالمنسوق في
جواز الرفع ووجه المنع عند الجمهور في النعت ان الغرض به
بيان المنعوت ليصح الاخبار عنه فحقه ان يكون قبل الخبر
فان جا بعده ففيه نية التقديم والتاخير والحمل على الموضع
لا يكون الا بعد تمام الكلام وكذا سايرها وقال ابن الحاجب
في شرح المفصل اجاز الزجاج جعلا رنفاع علام الغيوب
في قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب على انه
صفة لربي بالتاويل الذي في العطف قال ويمكن حمله على غير
ما ذكره بان يكون خبر بعد خبر او خبر مبتدا محذوف او بدلا من
الضمير في يقذف او فاعلا به ولا ضمير فيه الثاني حيث قدر
الخبر في مثل ان زيدا قايم وعمرو وكان من عطف الجمل لا المفردات
بقولهم ان زيدا قايم لبيلا يودي الى العطف على معمولي عاملين
مختلفين نعم من اجاز ه يجوز ذلك عنده واصح من زعم انه
من عطف المفردات بقولهم ان زيدا قايم لا عمرو فان لا لا تعطف
الجمل وايضا فلا اذا ادخلت على مبتدا وجب تكرارها فالجواب
ان الخبر لما حذف مما مذلولا عليه بمثله منفيا ما كانت كانها
داخلة على مفرد معطوف وايضا فان سمع مثل يمذاني كلامهم
قدرنا العطف على ضمير الخبر لا على الاسم الثالث قوله تستكملا
يحتمل ان معناه تستكمل انت معمولها او بعد ان تستكمل هي
معمولها والاحسن ان يكون مفعول تستكمل لفظ الخبر لا معمولها
لان اسمها قد ذكر بقوله على المنصوب ان قوله والحقت بان الخ لا
وجه لدعوى الالحاق وصوابه ان يقول ومثلها في ذلك لكن وان
واسمعه في ليت وعل وكان وفي شرح التسهيل للدماميني لكن لما لم
تغيرا ان ولكن معنى الجملة جاز ان يعطف بعضهم معموليها مبتدا
مصرح وخبر محذوف كما يجوز ذلك بعد المبتدا والخبر لبقا المعنى
على ما كان عليه بخلاف كان وليت ولعل لتغييرها معنى الجملة

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

انتهى وفيه نظر لامتناع العطف المذكور في ليت وما بعدها
وان كان من عطف الجمل وهو مشكل على القول بجواز عطف الخبر
على الانشا قوله من دون ليت لان التفريع بهذا النفي للتشكيك
على الفراء كما قاله في باب لا ويجوز فيها مثلوثة لا تالية قوله فقل
العمل قال ابو حيان في تفسيره لكن لا تعمل في ضمير لا تقول انك
مسلق الا ان ورد في الشعر انتهى ومحل العمل القليل اذا وليها
اسم فان وليها فعل وجب الاهمال ولا يجوز اذ ذاك الاعمال في
ضمير شان وقال ابن هشام في الحواشي لتحقيق ان شرطان
احدهما ان لا يكون اسمها ضمير الخوانك لفاضل والثاني ان لا
يكون خبرها غير صالح لدخول اللام نحو ان زيد اقام ويستثنى
من ذلك ان يكون منفيا فانه وان كان لا تدخل عليه اللام ولكن
لا يتوهم معه ان نافيه قوله وتلزم اللام اذ للعهد في
لام ابتدا وفي ذلك خلاف لنا ان اللام ثابتة في الخبر فلا حاجة
للفرق بفتح ان على قول الخصم اجاب ابن ابي العافية
ان الفتح فرع عن الكسر فابقيت اللام مشعرة بالاصل قلنا
كل مفتوحة مفرعة عن المكسورة شديدة كانت او خفيفة
فلمات اللام مع كل مفتوحة قالوا ومنه تدخل على الماضي كعلمت
ان زيدا لقائم وعلى معموله الموخر عنه نحو ان قتلت لمسلما ناه
قلنا اصل لام الابتدا الا تدخل الا على المبتدا او عند الضرورة
في نحو الباب لان تزحلق فادخلت على غيره وخصوا المخففة
بزيادة التوسع فيها لان الحاجة اليها معها اشد لاجل الفرق
فان قيل الحكم باللزوم ينافيه قوله ورب ما استغني عنها
قلنا لا منافاة لان ذاك مفيد لهذا فالمعنى وتلزم ان يريد
المراد قوله اذا ما تمثل نصبة تفعل لزومها مع الاهمال
لالتباس اللزوم مع الاهمال اذا خيف اللبس بان كان الاسم
سببيا ومفسرا نحو ان هند اقايم وان الغني قاعد وبذلك
صرح الرضي تنبيه حقه ان يبين محلها فيقول في ثاني

الجزين ان كانت اسمية وفي المعمول الذي كان خبرا في الاصل
ان كانت فعلية نحو وان كانت لكبيرة قوله وربما استغني
الخ فقد يشكل التعبير بربما المقتضية لعدم الجزم بالاستغناء
مع التقييد بالشرط المذكور لان حاصل ذلك انه مع القرينة
يستغنى تارة ولا يستغنى اخرى مع انه مع القرينة يستغنى
ولا بد وجاب بانه ليس المراد بما الاستغنا الحكم بعدم
الاحتياج الى اللام حتى يجزم بالاستغنا ولا بد بل المراد به
ترك اللام واذا وجدت القرينة جاز ترك اللام وذكرها فيصدق
انه مع القرينة قد يستغني اي تترك اللام وقد لا يستغني
اي تذكر اللام فلهذا سلم وقال ابن هشام في الحواشي لا يظهر
وجه لتقليل ذلك وحاصل الفصل ان اللام اما تجب بثلاثة شروط
احدها ان تخفف ان والثاني ان تهمل والثالث ان لا يظهر قصد
الاثبات وانه متى اختل شرط جاز الامران وقال ايضا قال
الناظم يلزم ترك اللام ان امن اللبس وكان في موضع اللابق بها
يعني كقوله اما ان علمت ابتة ليس بجاهل فان اصطبارا ان يلبث ظالم
فعلى هذا تارة يجب تركها وتارة يجب ذكرها وتارة يجوز الامران
قوله موصلا احترز بالموصل احدهما انه اسم مفعول
من وصل الرباعي والفعل المستعمل يعني الوصل الثلاثي كوصل كذا
بكذا وصلا فيتعدى بالباء فحق الناظم ان يقول موصلا الثاني
انه لم يبين المراد بهذا الوصل اهو قبل ان او بعدها فان الثاني
يأتي بشيء يكون من كلا جهتيه واجيب عن الاول بان العرب
قد تستعمل وصل الشيء بالشيء بمعنى اتصل به كوقف وواقف وعن
الثاني بان الوصل في العرف ما كان من الاخر قوله غالبا ينبغي
تعلقه بالنفي ليكون حاصل المفهوم ان اتصال الناسخ بها لم يتخلف
في الغالب فيصدق بالكثرة ولا يلزم ان يكون الاتصال غالبا
ولو جعل متعلقا بالمنفي كان المفهوم ان اتصال الناسخ بها غالبي
مع ان الشراح انما ذكروا الكثرة قوله وان تخفف ان فاسمها

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

استكن بيستفاد منه ثلاثة احكام احدها ما ذكرنا عملها جزما الثاني
وجوب كون اسمها ضميرا اذ لا يقال استكن الا في الضمير وان كان
فيه تجوز من جهة ان الاستكان حقيقة انما يكون في الضمير المرفوع
الثالث كونه محذوفا قوله وان يكن فعلا الخ اعلم انه
قد رتب بعض الفضلاء في هذا المقام اسئلة ذكرنا الدماميني
واجاب عنها وقد ذكرنا ما في حاشية الفاكهي فاغنانا ذلك
عن ذكرنا هنا قوله وحققت كان ايضا فتوي اوجب لها اسما
منويا وثابتا فعلم انها واجبة الاعمال سئل ابن هشام
كان المحققة مثل ان في ثلاثة امور وجوب الاعمال وحذف الاسم
واحتياج الخبر الفعلي الى فاصل وتخالفها في ثلاثة امور احدها
ان اسمها يجوز ظهوره اللفظ لحذفه غالب لا واجب الثاني
ان خبرها يجوز كونه مفردا جامدا ولو حذف الاسم نحو كان ظبية
ولهذا لما كان حكم الخبر على الاصل لم يجئ للتنبيه عليه الثالث
ان الفاصل يختص بلم وقد تنبيه نجا وزحرفين بلفظ واحد
مستثقل فلهذا يفرون منه الى الادغام فتقول في شدد
شد لكن الادغام وان كان تخفيفا بالنسبة الى الفك الا انه
تثقيل بالنسبة الى الحرف الواحد لادغام فيه فلهذا يفرون
منه الى حذف احد الحرفين وانما يفعلون ذلك في الادوات
خاصة يقولون ان وان ولكن ورب وقط وتختص بهذه المسئلة
انهم تارة يحذفون الساكن وتارة يحذفون المتحرك وكان
المرجع في ذلك الى كثرة الاستعمال فان كان استعمال الاداة
اكثر كانت المبالغة في التخفيف احوج فيحذفون منها المحرك
كما في هذا الباب والاحذفوا الساكن لانهم عليه اجرا لضعفه
بالسكون وقوة المتحرك بالحركة

لا النافية للجنس

اي النافية الخبر عن جنس الاسم والمراد نفيه على سبيل التنصيص

لان

لان لا العاملة عمل ليس تكون لنفي الجنس لكن على سبيل الظهور
ولا تختص بنفي الوحدة خلافا لمن توهم ذلك كما بينه في المغني
قوله عمل ان اجعل للا الخ الاولى ان لا تعمل لانها غير
مختصة بالاسما ولكن اعلم مما حملا على ان لانها التوكيد النفي وان
لتوكيد الايجاب والشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره كذا في السيد
وغيره وفي كون لا هذه غير مختصة نظر لان المراد بها النفي العام
وسيبويه نص على ان من الاستغراقية وح فليست هي الداخلة
على الفعل لانه لا تدخله من الاستغراقية اشار لذلك ابن مالك
في شرح الكافية وقول الشهاب القاسمي الفعل قد يكون للعموم بعد
النفي من غير تقييد بالوحدة لا يكفي في عدم الاختصاص كما لا يخفى
ودعوى ان التوكيد لاثبات قال في المغني في ما في الكلام على
سبب افادة انما الحصر بالجملة وانما هي لتوكيد النسبة مطلقا اثباتا
كان الكلام مثل ان زيدا قائم او نفيا نحو ان زيدا بقائم ومنه
ان الله لا يظلم الناس شيئا وقال الجعيد بعد ان استثنى كل ما
قاله السيد وذكر نحو ما في المغني الا ان يجعل قولهم انها لتوكيد الاثبات
على معنى انه حيث كان في حيزها نفي تكون النفي بعد ما معدولة
المعمول الا انه في هذه بعد ان اصطلاح النحاة تنبيهان
الاول يشهد لحمل النفي على نفيه ما ذكره ارباب البيان والاصول
من ان من علاقات المجاز المضادة وما انشد ابو علي القالي في كتاب
البارع

كم تظريف العين يوم ظعنت ... بنا الرمل اسداف الغلائل الصور
حذار على القلب الذي لا يضيره ... احاذر وشك البين ام لم يحاذر

وقال اراد على القلب الذي لا ينفعه فلما لم يستقم له الشعر
جاء بالضد لما دل عليه المعنى ثقة بفهم المخاطب وحكى ابو عبيد البكري
ان بعضهم قال اراد بالقلب قلب محبوبته ولو اراد نفسه لكان
متناقضا ومحبوبته هي التي لا تسلو عن بين ولا تلاف ولا وصل
ولا فراق الثاني ذكر في التصريح لعمل لا هذه شروطا ولم يذكر

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

منها عدم انتقاض نفي الخبر بل صريح قوله في الكلام على
يجسر الناس لا بنين ولا اباء الا وقد علمتم شنون عدم اشتراطه
حيث قال ان جملة الا وقد علمتم شنون خبر لا لكن صرح العصام
في شرح الكافية باشتراط ذلك وهو القياس قوله او مضارعه
قال ابن هشام في الحواشي وهو العامل واقسامه ثلاثة والموصوف
باللام المفصلة نحو لا ابا له ولا علامي له ولا خاله والمثنى وجمع
المذكر السالم عند المبرد فهذه ستة لكن الخامس والسادس ن
ممنوعان لانهما لم يعتبروا شبههما بالمضاف في النداء نحو يا رجلان
ويا قايمون واما قوله طال يا نون فباطل بما ذكرنا وبان النون انما
تطول فيما اذا وقعا صلتين وقوله تقول يوم زرتني يا لبنا يوما
ويوما زرتني بالاعراب قلنا لزوال الشبه الظرف باذ واما
الموصوف المذكور فانه انما يشبهه بالمضاف جواز الا وجوبا انتهى
وفي المغني في حرف اللام ومن ذلك اي اللام المفتحة قولهم لا ابا
لزيد ولا اخالة ولا علامي له على قول ن ان اسم لا مضاف لما
بعد اللام واما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة وجعل
الاسم شبيها بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف فاللام ن
للاختصاص وهي متعلقة باستقرار محذوف وفي شرح بانت
سعاد ما ينبغي مراجعته لانه حقق فيه المقام اكثر من المغني

تنبيهان الاول قوله

- اعلل بالمنى نفسي لعلي اروح بالامانى الهرعني
- واعلم ان وصلك لا يرجى ولكن لا اقل من التمني

الفتحة في اقل اعراب وترك التنوين لمنع الصرف الثاني قال
ابن هشام لا صمت يوم لا الليل قال الناظم يجوز كون يوم مرفوعا
بالصمت بتقديره بفعل مبني للمفعول قلت هذا يستدعي تقدير
ان فيكون معرفة فلا ينبغي ان تدخل عليه لا فلا يصح هنا تقدير
ان فلا يصح الاعمال فافهم طالب بان الحرف المصدري
انما يقدر بالمعرفة اذا كان الفعل مسندا الى معرفة ليكون

الفعل

الفعل معتبرا بمصدر مضاف الى تلك المعرفة فقلت النحاة اطلقوا
وايضا فقد استدل ابو الفتح لابي الحسن في قوله ان ان والفعل
قد يقع نكرة بالبيتين المشهورين مع ان فاعل الفعل ضمير العيس
انتهى وفي كلام الناظم ان المختار عدم جواز نيابة المصدر من فعل
مبني للمفعول كما حرره بعض المحققين نقلا للالتباس لتبادر الذهن
الى كونه من المبني للفاعل وفي كلام ابن هشام انه يقتضي ان المصدر
المنسبك من ان والفعل يلزم تقديره بمعرفة وقد اذكره في المغني
في اول الباب الرابع وفي الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة
السادسة وان كانت عبارته محتملة لعدم اللزوم لانه قال
انهم حكموا الان وان المقدرين بمصدر معرف بحكم الضمير انتهى ويحتمل
ان مراده انهما اذا قدرا بمصدر معرف حكم له بذلك وانه غير
لازم فقد يقدران بالمنكر ويؤيده انه ذكر في الباب الخامس ان
قوله تعالى او يرسل رسولا تقديرا وارسالا فراجعه الثالث
لا في قايما يجب تنوين فتى ولا في قايما ان قدرت الابتدا نونت
ايضا وكررت لا وان قدرت لا عاملة لم تنون ولا في الدار تنون
ان قدرت في الدار نصبا او قدرت الابتدا ويجب التكرار على
الثاني دون الاول ولا تنون ان قدرتها رفعا ولا عاملة قوله
وبعد ذا الخبر اذكر رافعه فايدة قوله وبعد ذا ان يعلم
انها لا تعمل مع تقدم خبرها اذا كان ظرفا او مجرورا بخلاف ان واما
معمول خبرها اذا كان ظرفا فلا يتقدم عليها اسمها المبني لمشابهة التركيب
ولا المنصوب لان شرط العمل الاتصال ومثل ينتقدم على الخبر فقط
فان قلت انما صح او حسن ان يقول فانصب بها مضافا
او مضافة لان غيرهما لا ينتصب ولو لا ذلك لم يحتج اليه لانه معلوم
من قوله ان لا تعمل عمل ان فاما الخبر فلا يختلف حاله في الرفع فكيف
حسن ان يقول رافعه قلت يجوز ذلك امران احدهما انه
لما ذكر نصب الاسم وكان ذكره مقصودا ارد فه بذكر الخبر مرفوعا
تتميما وتاكيدا وتعديلا بينهما في ظاهر الامر والثاني ان يكون

انما فقد بقوله عمل ان اجعل للاتي نكرة انها تعمل في الاسم فقط
ويكون معناه في اسم نكرة واما الخبر فلا تعمل فيه بل يكون مرفوعا
بما كان مرفوعا به قبل فلهذا المرسند رفعه لها وهو قول سر فض
عليه رفع الخبر بجعل انه يستحب له الرفع الذي كان له قبل قوله
وركب المفرد فتحا قال الشاطبي فيه اشارة الى ان علة البناء
التركيب واورد عليه ان البناء عنده انما يكون لشبه الحرف
باحد الوجوه التي قدمها والتركيب خارج عنها واجيب
بان الكلام هناك في البناء الاصيل وما هنا عارض يزول بزوال
موجبه ويرجع الاسم الى اصله من الاعراب فان قيل
تركيب العامل مع المعمول مناقض لعمله فيه اذ تقرر في الاصول
ان من شرط عمل العامل ان لا يكون مع معموله كالشيء الواحد
ولذلك لم تعمل الا في الاسم فالجواب ان ما اشترطوه صحيح
والتركيب مع العمل صحيح ايضا ووجه الجمع بينهما غير محتاج هنا
ومن بحث عنه وجده انتهى اقول وذكر ابن هشام في بعض
الحواشي ما نصه الذي يحصل به ان التركيب لا يستند الى البناء ولا
تلازم بينهما بدليل بعلبك وحضرموت لان حقيقته جعل الكلمتين
كلمة واحدة ومن ابى يفتقر عند البناء انما يفتقر التحقيق فيصح ان
يجعل علة في كون البناء على الفتح دون غيره لا علة في اصل البناء الا
ترى ان بنا الاسم اما اوعا لما لشبه الحرف ولا تركيب في الحرف
فمن اين اقتضى التركيب البناء فهو بان يضاد البناء او ما منه بان
يقتضيه وقال ابن غازي بعد نقل كلام الشاطبي واما ان يدعى
دخوله في الافتقار اذ كل من جزء المركب مفتقر الى الاخر انتهى
وفيه ان الافتقار المتقدم انما هو الموجب للبناء ولذا اعتبر فيه
ان يكون متاصلا الى جملة وقيل انما بني لتضمنه معنى من
الجنسية لانهم لما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضموا الاسم
معنى من وفضية اختصاص التنصيص على الاستغراق العموم
بالتي اسمها مبني وكلام الناظم في التسهيل مريح في خلافه وان

التضمن

التضمن لا يختص بالمبني وعلله فانما اعرب المضاف وشبهه لان
الاضافة عارضة للشبه وما اشبهها الملحق بهما واما استشكال
سند القول باشتراط ان يكون التضمن باصل الوضع فرد ومما اشار
اليه الشرح في باب المبنيات واما الفرق بين سند التضمن وتضمن
الظرف في مما لا يحتاج للتنبيه عليه لاشتهاره وكثرة من نبه
عليه وحاصله ان الاول فيه الاسم حامل لمعنى الحرف ملاحظا
في الكلام والثاني بخلاف ذلك فلي في حواشي الشهاب على ابن الناظم
مما ينعجب منه تنبيهات الاول الدليل على انه مبني امران
احدهما عدم التنوين ولو كان معربا لكان احق بالتنوين من الشبه
بالمضاف لكون ذاك شبيها بما لا ينون والثاني جواز فتح مسلمات
فلو كان معربا لم يكن للفتح وجه ولبطل الاول ان يحتج بان المقتضي
للحذف كثرة الاستعمال فان اعترض بانا لم نر تنوينا يحذف
لكثرة الاستعمال رد بقولهم حاني زيد بن عمرو في احد القولين
فقيل الصواب لالتقاء الساكنين بدليل حانتي ابنة عمرو
بالتنوين في لغة صرف هذا الجواب انه لو كان كذلك لحذف في نحو
زيد ابن عمرو في الخبر لوجود الساكنين واما ما اعترض به من الشبه
بالمضاف لمفرد وولاته لم يكثر كثرة المفرد فلم يستحق الحذف
وقال ابو اسحق السبراني في معرب وحذف التنوين للتخفيف
ولتنخط لاعرابان وقال الكوفيون معرب ولكنهم زعموا ان اصل
لا رجل في الدار لا اجد رجلا في الدار فحذف الفعل ونابت لا عنه
فنصب وحذف التنوين لتنزيه الاضافة وقالوا غير هذا مما يطول
الثاني ذكر الفتح بدل على ارادة المفرد في باب الاعراب مع ان
كلما ليس مضافا ولا شبيها به مع الشروط يركب ويبنى على
ما ينصب به اللهم الا ان يراد الفتح حقيقة او حكما ليشمل
نابية وهو الياء والكسرة وقال الشاطبي يحتمل ان يكون قوله
فانحا نائبة امعقوفة ليخرج به المثنى والمجموع على حده اخذا برأي المبرد
والزجاج الثالث لو كان اسم لا مبنيا على الفتح قبل دخولها نحو

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

لاخمسة عشر عندنا فتامل ينفذ له فتح جديد كما في نظيره من المنادا
حيث قدر انضمام المبني قبل النداء قوله والثاني اجعلا مرفوعا
قال الشاطبي في كلامه اشارة الى ان شرط الالغا التكرار
وذلك انه قال في الاعمال مفردة جانك او مكررة تنل ولم يذكر
الالغا الا مع التكرار اذ قال والثاني اجعلا كذا وكذا ثم قال
وان رفعت او لا انتصبا اي لا تنصب الثاني فانما جوز الالغا
في مسالة التكرار ولو كان جايزا عنده باطلاق لم يحتج الى فرضه
مع التكرار قوله ومفردا نعتا الخ مفردا معمول لفعله فافتح
ومعمول الاخرين محذوف وليس من التنازع لتقدم المعمول والذي
لا يشترط في التنازع تقدم العاملين او العوامل يجوز ذلك هنا
والذي امتنع عند غيره في مثل يا تيم الموضع انما هو الاسم خاصة
والا فالتقدير منخد وقد يقال اذا جوزنا التنازع جاز ان يكون
العامل غير الاول لانه باب تقديم وتاخير ولا نسلم جوازه اذا لم
يكن ذلك ومد احسن ثم المفرد هنا في مقابلة المضاف ومضارعه
فيشمل المثنى وجمعي المذكر والمونث فيجوز في صفتها اذا كانت
مفردة البنايان نبني صفة الاولين على الياء والثالث على الكسر
ان يبن على ما عليه وذكر الفتح نظرا للمفرد في باب الاعراب لا لاخراج
هذه ثم لا يبعد بنا صفة جمع المذكر على الفتح اذا كانت جمع مكسر
وان كان هو مبنيا على الياء نحو لا بنين ظرفا قوله نعتا فايده في
الكافية بالاول احترازا من الثاني فلا يبني نحو لا رجل ظريف
عاقلا قوله لمبني لو قال لمفرد كان احسن واضبط واصح عند
الجميع لان من الناس من يقول نحو لا رجل معرب وقال ابن
هشام انما الاصل ان يقول لمفرد فعبر عنه بلازمه وقوله اولا
ومفردا على الاصل والشروط الثلاثة انما بني لاجتماع الاوجه
الثلاثة لاصحة كل منها بدليل البيت الذي ياتي تاليا لهذا وانه
يجوز في لا صاحب مال بجيل في الدار ان ترفع الصفة وتنصبها وكذا
لا طالعا جبلا بحمود رايته وتلخص انها لاجل الوجه الاول واما

الوجهان

الوجهان الاخران فما يجوز ان يكمل وقال ابن الخباز ان كان الموصوف
معربا نحو لا غلام رجل حاضرا ولا عشرين درهما حمادا لك لم تكن
الصفة الا منصوبة وهذا غلط ومثله قال ابن عصفور وابن
الحاجب وابن برهان انتهى قال ابن غازي اذا جعل قوله لمبني صفة
لنعت افتقر ان هذه الاوجه انما تجوز اذا تبع مبنيا وفهم منه انه
اذا تبع معربا رجع لاصل النعت اذ لم يدخل تحت قوله وغير ما يلي الخ
وهو مثل قول ابن عصفور وخلاف رايه في غير هذا النظم واذا
جعل معمولا لما يلي على حد للزوما يقدرون كان المعنى ان النعت اذا
كان مفردا والمبنا لمنعوت مبني جازت الاوجه الثلاثة فتحرز
بذلك من غير المفرد وغير الوليا والوليا غير المبني فانه لا يجوز فيهما
تلك الاوجه كلها وقد قال على اثره وغير ما يلي وغير المفرد
الخ فبين ان الوجهين في ذلك سايغان الرفع والنصب ومن جملة
ما يدخل فيه ان يلي النعت غير المبني وكانه قال وغير الوالي مبنيا
وغير المفرد يجوز فيه الوجهان وغير الوليا يشمل الوليا غير مبني
والذي لم يلي المبني بل فصل بينهما وقد مر الناظم المرجوح وهو
البنا في قوله فافتح لانه لم يجعل للتقديم مزية ولهذا قال

* والنعت مفردا يلي ما قد بني * فافتح وبالنصب او الرفع اعتني *

وغير واليه وغير المفرد الخ حرر الفصلين ولقد اجاد بعض من لقيتنا
حيث اختصر البيتين في بيت شامل للفصلين فقال

* وارفع او انصب مطلقا نعت اسم لا * والفتح زاد ان افرد او انفصلا *

تنبيه قال ابن معط صفة المبني المضافة منصوبة
لا غير نحو لا عبد كريم الحسب قال الرضي ولعله قاسه على صفة
المنادى المبني المضافة ولفارق ان يفرق بان ما لو باشرت
المضاف لم يتبين فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة لما
باشرته ويجوز في المضاف الذي باشرته لا الرفع عند التكرار
نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امراة فلم يلزمه النصب
قوله يلي قال السراي ويلي اسم لا المبني معها نعتا مفردا الخ

قال ابن هشام ومن التقدير المتابعة على ان يجعل يليه على معنى يلاصق ويقدر فاعله ضميرا مستترا عائدا على قوله لمبني فان ذلك المبني هو اسم لا فكانه قال لاسم لا المبني ويكون على هذا مفردا معمولا لقوله يلي الذي قدرناه بيلاصق ويكون فاعل الفعل ضميرا عائدا على ما انتقل بالمفعول وكان اسهل من هذه الكلفة كلها اعني كلفة تاويل الفعل بمعنى فعل اخر واعادة الضمير على ما انتقل بالمفعول ان يجعل قوله يلي صفة لمبني فحذف الضمير ونقديره يليه والفاعل ضمير اللغة والمفعول المحذوف ضمير لمبني ولكنه يحتاج حينئذ الى تقدير مفعولين اخرين لقوله انصبن ولقوله ارفع فان قلت [illegible] وايضا فاي فايدة في اخباره عن اسم لا بانه يلاصق لغتا مفردا الخ قلت [illegible] الفايدة في قوله فافتح البيت والتقدير ويلاصق اسم لا مفردا لغتا سببيا فيجوز لك فتحه ثلاثة اوجه فجوزها انتهى وتقدم في كلام ابن غازي الاشارة الى وجه اخر فتذكر قوله فافتح قال جمع على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول لا وفيه انه ما المانع على القول ببناء الاسم لتضمنه معنى من لا للتركيب من تركيب الصفة مع الموصوف يقتضي البناء فهلا اعتبره من قال ببناء الاسم لتضمن معنى من ليسلم من مخالفة اجراء الصفة والموصوف في علة بنائهما على سنن واحد واما ما قيل ان التركيب قبل دخول لا لا يقتضي البناء لانه كالاعراب المباشر بعد تركيب الاسم تركيبا يتحقق معه العامل على المختار ان الاسماء قبل التركيب موقوفة وعلى من يقول انها مبنية فهي مبنية بدون اعتبار التركيب فلا فايدة فيه فهلا ابدلوا فعل بمع فدفوع بانهم لم يبدلوا لئلا يلزم تركيب ثلاث كلمات **تنبيه** قارنت صفة لا صفة المنادى المبني حيث لم تبن كالمنادي بان الصفة هنا هي المنفية من حيث المعنى اذ المنفي في لا رجل ظريف هو الظرافة بخلاف صفة المنادي لبنيت المنادي من حيث المعنى

بقي اينبغي ان يقال عند الفتح ان مجموع النعت والمنعوت في محل نصب او ان كلا منهما في محل نصب او ان كلا منهما في محل نصب قال الشهاب القاسمي الذي يظهر الثاني **قوله** او انصبن اتباعا لمحل اسم لا او للفظه لان فتحته تشبه الاعراب في العروض بعروض حرف البناء والروي والبرزخ له كلمة النداء وافتقر كثير على الاول لانه حيث امكن اتباع النصب للاعراب كان اولى بخلاف المنادى فانه لم يمكن اتباع رفع الصفة للاعراب اذ لا اعراب رفعا للمنادى لا لفظا ولا محلا مدة الاشكال الوارد في النداء وانظر هل يمكن ان يجاب بنظير قول الشارح هناك ان الصفة تابعة على المعنى لان قولنا يا زيد في معنى المدعو زيد فليحرر **قوله** او رفع اتباعا لمحل لا مع اسم لا لان المع فاتحة في موضع رفع بالابتداء ولا يختص ذلك بالاسم المبني بل المعرب كذلك ولهذا اجاز رفع الصفة مطلقا قال الشهاب واعلم ان ما صرحوا به من ان لا مع اسمها في موضع رفع بالابتداء ان اراد وامع ذلك ان الخبر حتم هذا المبتدأ ولو على قول سيبويه الذي يبني اسمها غير عاملة في الخبر فهو مناف لكون لا لنفي الجنس بمعنى نفي الخبر عن جنس الاسم كما هو الظاهر اذ مع كون الخبر خبرا عن مجموع لا مع اسمها لا يتصور ان تكون لنفي الخبر ولا يتصور ما قالوه من ان لا الثانية في لا حول ولا قوة تبرفع المعطوف زايد موكدة لنفي الاولى فلعلهم يتسمحوا في قولهم ان لا مع اسمها مبتدأ اوارادوا مع كون المجموع مبتدأ ان الخبر المحذوف منصوب اي بالنفي للاسم وحده فليتامل **قوله** والعطف الخ سكت عن بقية التوابع وفي التسهيل وللبدل الصالح للعمل لا النصب والرفع فان لم يصلح لعملها نفي ورفعه انتهى وجوز الاندلسي البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي قال الرضي وقوله اقرب اذا لم يفصل عن المنفي المبني لانه لا يقصر عن النعت الذي يبنى جوازا بل يربوا عليه من حيث كونه هو المقصود انتهى وقال ابو حيان ولا يجوز ان يجعل المبدل

منه والبدل بمنزلة اسم مركب كما جاز ذلك في النعت لانه على نية تكرار العامل فيهما حاجز مقدر انتهى وشمل البدل بدل البعض والاشتمال وان كان لابد فيهما من ضمير ولا تقل في معرفة لانه لايجب ان يضاف اليه ذلك الضمير وايضا فغاية ما يلزم عند الاضافة تعيين رفعه لانه بدل غير صالح للعمل لا واما عطف البيان فهو البدل واما التوكيد فان كان لفظيا فلا وجه كونه على لفظ المؤكد مجرورا عن التنوين وجاز الرفع والنصب واما المعنوي فلا يجوز تأكيد المنفي المبني تأكيدا معنويا لان النكرة لا يؤكد ذلك التأكيد فان قلت لم لا يجعل البدل هنا مستقلا كما في الندا قلت لان استقلاله يقتضي تركيبه وهو ممتنع اما مع البدلية فلفقد الاضافة واما مع لا المفردة فلانها مع ومتة من اللفظ والتركيب حكم لفظي فلا يتصور مع المعدوم وكذا يقال في النسق واما عطف البيان فحمل على البدل لانه اخوه تنبيه اذا حذفت لا من الثاني عرض امتناع امرين لم يكونا ممتنعين احدهما ان فتح الاول كان جائزا فصار واجبا اذ لا يجوز الغاؤها الا اذا تكررت والثاني امتناع الفتح في الثاني لعدم التركيب لانتفاء ما يكون معه التركيب وروي الاخفش لا رجل ولا امرأة وخرج على ان التركيب حصل ولا اسم حذفت لا وليس ذلك عندي ببعيد فقد قالوا لا عليك واصله لا باس عليك فكما حذف الجزء الثاني من جزئي المركب كذلك يحذف الجزء الاول ولك ان تقول ليس حذف الحرف بالسهل بخلاف حذف الاسم فلا يلزم من جواز حذف الاسم جواز حذف الحرف قوله واعط لا الخ دليل على ان العمل للا لا لاهذا وقال الشلوبين يراد بالاستفهام المنفي فيبقى للابعده ما لهما من العمل وجوازا لالغاؤا لانتباع على محله من المبتدا قال ابن هشام ان اراد ان الجميع سواء كذلك فسلم وان اراد ان الاستفهام وحده افاد ذلك فيحتاج الى تامل والظاهر

انه

انه ليس كذلك وعلى هذا فلا بد ان يدخل تحت كلامه وحسن ان لا يدخل تحت كلامه لانه يلزم الاطلاق في مقام التقييد لانه يرى انها لا تلغى ولو تكررت ولا تتبع على محلها مع اسمها قوله وشاع في ذا الباب الخ بعده في الكافية وذاك في عرف تميم يلزم والاسم للعلم به قد يعدم ومن حذف الاسم قولهم لا عليك اي لا باس عليك تنبيه الذي يترجح عندي ان المراد بالباب في قوله في ذا الباب باب ان الشامل للا لان المعرض فيما تقدم لحذف خبرات واخواتها فيكون اخره لان من جملة اخوات ان لا فاراد تفهيم الحكم ولا شك ان الشيوع في الجميع وقول التوضيح هذا باب لا غير مناسب لما اسلفه من قوله باب الاحرف الناسخة والمناسب هذا افتتح ان

ظن واخواتها

هذه الترجمة خير من ان يقال افعال القلوب لان هذا يحتاج الى تخصيص بخلاف الاول فان قولهم ظننت واخواتها قد صار علما لما يراد به من الافعال ولهذا احتاج المصنف ان يقول اعني راى الخ ما قال انصب بفعل القلب جزئي ابتدا واعلم ان الافعال باعتبار النسبة والوقوع على اثنين منسوبة اما للمفردات نحو قام زيد ومنسوبة اما لمضمون الجمل وهي كان واخواتها وكاد واخواتها وواقعة على مضمون الجمل وهي ظن واخواتها والاصل في البابين المنسوب الى المفرد والواقع على المفرد وحكم المنسوب الى مضمون الجمل ان يرفع الجزء الاول تشبيها بالاول وينصب الثاني تشبيها بالمفعول وحكم الواقع على مضمون الجملة ان ينصب جزئي الجملة لانه انما يدخل بعد استيفاء الفاعل وليس بعد الفاعل الا المفعول واعلم ان هذه الافعال تدخل على ما دخلت عليه كان وما لا تدخل عليه كان لا تدخل عليه الا المبتدا

المشتمل على الاستفهام نحو ايهم افضل وغلام من عندك لانه دخل عليه كان لان الاستفهام له الصدر فلا يوجد ونحو قال علمت ظننت لانه منصوب فيفيد مخالف اسم كان لانه مرفوع فلا يقدم ولهذا اجاز كون الخبر استفهاما ما في الباب اذ لا مانع من تقديمه فيهما **تنبيه** سمي الفراطن واخواتها افعالا لانا ضمنه ذكر ذلك في المعاني في تفسير سورة الانعام **قوله** انصب بفعل القلب الخ ليس في هذه العبارة انك لا تنصب بفعل القلب الا جزئي ابتدا فلا يرد حسبت ان زيدا قايم وان يقوم زيد على مذهب سيبويه ومواته لاحذف فيه فانه لم ينصب هنا جزء الابتدا او مذهب المبرد فلان الخبر محذوف والتقدير حسبت ان زيدا قايم ثابت او مستقر وبهذا **تنبيه** ذهب السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن ليس اصلهما المبتدا والخبر بل هما كمفعولي اعطى واستدل بظننت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمرو الا بحاجة التشبيه وانت لم ترد ذلك مع ظننت واجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه واجاب الكافيجي بانه منزول منزلة من في ظننت زيدا عمرا انتبين الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو وكما ان قولك زيد جا نفس وصول المعنى زيد سئل جا نفس بشهادة المعنى **قوله** راى لا دليل في قولك راي ابو حنيفة جل ذلك على ان راى التي من الراي متعدية الى واحد وانما الجواز ان تتعدى تارة الى مفعولين كراى ابو حنيفة كذا حلا لا وتارة الى واحد وهو مصدر هذين المفعولين مضافا الى اولهما كراي ابو حنيفة حل كذا كما قد تشتمل علم المتعدية لاثنين هذا الاستعمال على ما صرح به الرضي **قوله** علمت وقوله ظن على ان التخصيص بما ياتي لكن كان عليه ان يخصص وجد بقوله لا لحقه واحزن وبكذا مما يعلم من الشروح **قوله** والتي كثيرا قال ابن هشام مما يتعين ان يكون من هذا تبدل من قوله

تعالى نبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراظهورهم فكتاب الله على هذا مفعول اول ووراظهورهم مفعول ثان ويبعد ان ينفرد جعله ظرفا لنبذ لان الظرف لابد ان يكون حاويا للفاعل الفاعل فيه والنابذون غير كائنين وراظهورهم وقال وجعل منه كما رد فقال كفارا مفعول ثان ليردوكم ورده ابن الشجري بانه رد ليس مما يقتضي مفعولين كما يقتضي ذلك باب اعطيت بدلالة انك اذا قيل اعطيت زيدا قلت ماذا اعطيته فيقال اعطيت دينارا او الدراهم الصحيح او نحو ذلك ولو قيل رددت زيدا لم ينقل ماذا رددته فبهذا يعتبر الفعل المتعدي وغير المتعدي وبزيد ذلك وضوحا ان منصوب رددت الثاني يلزمه التنكير والاشتقاق وان يكون هو الاول كقولك رددت زيدا مسرورا او رددته ماشيا او رددته راكبا ولو كان مفعولا به لم يلزمه هذه الاشيا الا ترى انك تقول اعطيت زيدا عمرا فتجد في المنصوب الثاني التعريف والجمود وانه غير الاول ثم انه يجوز مع هذا ان يكون المنصوب الثاني في هذا الباب مضمرا تقول الدراهم اعطيتكه اياه وجميع هذه الاوصاف لا يصح منها وصف واحد في قولك رددت زيدا راكبا ونحوه حتى ان التعريف وحده ممتنع تقول رددتكم ركبانا ولا تقول رددتكم الركبان ولا رددتك الراكب انتهى قال ناظر قوله يلزمه ان يكون هو الاول لا يمنع كونه مفعولا على الاطلاق او مفعول ثان الظن الثاني هو الاول قيل لعله اختار زعم هذا بقوله يلزمه والمفعول الاول لظن يجوز ان يكون غير الاول اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا او جملة انتهى ولا يخفى ان ما ذكره في اعتبار الفعل المتعدي وغيره يقتضي ان نبذ ليست مما يتعدى لاثنين الا ترى انك اذا قلت نبذت اليك لا يقال ماذا نبذته وبكذا قال ابن هشام بعد ان نقل ان سكما وابا البقا جوزا ان يكون كفارا مفعولا وان يكون حالا الذي يظهر لي ان يكون المعنى على انه مفعول والنصب على الحال وغير مستنكر

ان يكون المعنى على شيء والاعراب على خلافه وقد نبه ابن جني
على هذا في كتبه واخذه عنه جماعة كابي البقاء وابن النحاس
الحلبي وقد ذكر عمر ابو عمرو بن الحاجب في شرح منظومته فرعيا من
هذا قال في قوله تعالى وجوه يومئذ مسودة لا يلزم من صحة كونه حالا
في المعنى امتناع ان يكون مفعولا **تنبيه** ينبغي تدريب
الطلبة هنا في اعراب قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون فتركهم
هنا بمعنى صير والمفعول الثاني يحتمل ان يكون في ظلمات ولا
يبصرون حال اولا يبصرون وفي ظلمات اما متعلق بتركهم او بلا
يبصرون او حال اما من فاعل يبصرون او من مفعول تركهم فيتعلق
بمحذوف على الوجهين هذا ملخص كلام ابي البقاء قال ابن هشام
وعندي وجه اخر وهو ان يكون في ظلمات مفعولا ثانيا ولا يبصرون
مفعولا ثانيا تكرر وعندي انا اذا جعلنا لا يبصرون مفعولا ثانيا
لم يحسن تعليق في تركهم ولا يبصرون لان التقدير حينئذ وتركهم
لا يبصرون في الظلمة ومن شان الناس ان لا يبصر وا في الظلمة وكذا
تركهم في الظلمة لا يبصرون يقتضي فيه فايدة الخبر **قوله** وخص
بالتعليق الخ ظاهره في ان تعلم لا تعلق لانها ليست من قبل هب وكذا
قال في التسهيل وتختص القلبية المتعرفة بتعديتها معنى لا لفظا
الى ذي استفهام او مضاف اليه ثم ذكر باقي المعلقات وقال
في الكافية بعد ان ذكر افعال القلوب وذكر منها تعلم
تعليق افعال القلوب غير هب من قبل لام الابتداء او وجب
ثم ذكر باقي المعلقات فاستثنى هب ولم يستثن غيرها وهذا ظاهر
بتعليق تعلم لانها من افعال القلوب ولم تستثن وهذا تعارض
فاما ان يكون لان له في تعلم قولين او لذهوله عن التعارض او لانها
لا يتناولها افعال القلوب لان لفظ افعال القلوب قد صار علما
على غيرها وقوله خصوا ما قبل امر بمعنى اخصص واما قبل ما من سببي
للمفعول ويريد الاول والثاني ضمير الشان والثاني والامر هب
قد الزما ثم التخصيص بالنظر للمجموع من التعليق والالغاء وهو بالنظر

هب

هب وما بعده فلا يرد ان التعليق يجري في غير فكر ونقدر قال ابن هشام
معنى قوله وخص خص من الافعال المذكورة في هذا الباب
لا من جميع الافعال لانه فاسد في التعليق فانه يجوز في كل ولو لم
يكن من هذا الباب وفي سال وما دل على نظر نحو ثم تفكروا اما بصاحبكم
من جنة يسالون ايان يوم الدين اما ترى اي بريق هيا لكن
شرط المعلق هنا ان يكون استفهاما **تنبيه** قال الرضي
واما الغاصير ومراد فانها وتعليقها فلم يا تيا لما انتهاية افعال
القلوب لان ذلك فيها لضعفها من حيث لم يظهر تاثيرها المعنوي
اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الغالب
بجعلته غنيا فهو امر ظاهر للعيون اذ هو احداث الشيء بعد ان لم يكن
انتهى وقال انما لم يدخل التعليق والالغاء هب وتعلم وان كانا
قلبيين لضعف شبههما بافعال القلوب من حيث لزوم صيغة
الامر **قوله** ولغير الماضي من سوابقها الخ فدير وعليه ان
من غير الماضي المصدر والمصدر لا يعمل متوسطا ومتاخرا والماضي
يعمل كذلك وجوابه ان ذلك فد استقر من حكم المصدر
فهو مختصر لهذا العموم فلهذا كان ان توسط او تاخر وجب
الغاؤه واما المصدر في التعليق فكالفعل سوا تقول سرني علمي
من ابوك وابجبني علمك لله واحد فديم هذا ولا حاجة لقوله
من سوابقها لانها لم يدخل الا في قوله ولغير الماضي اذ لا ماضي فيها
لملازمتها الامر بدليل قوله والامر هب قد الزما وقوله كذا تعلم
وفي حواشي الشهاب الفاسي تطويل بلا طايل مع عدم التحرير
حيث قال لما كان الغير شاملا لما لانه يشمل الامر وما منه
وكان هذا الحكم لا يجري فيهما استثنا هما من الغير ثم ذكر ما يقتضي
اختصاص هذا الحكم بالالغاء والتعليق حيث قال فان قلت
لا حاجة لاستثنا هما لانه معلوم من قوله لما من قبل هب الخ قلت
تعلم ان قوله كذا له ذكر اعم من الالغاء والتعليق لشموله الاعمال
بل هو الاصل لكن الاعمال معلوم من قوله او لا وهب تعلم وانما

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

احتاج لقوله ولغير الماضي الخ لانه ذكر الصيغة المتقدمة
في غيرهما بصيغة الماضي والحاصل ان اعمالها معلوم مما ذكر
وعدم الغائهما وتعليقهما من قوله ما من قبل هب فتم بيانهما
قوله لانه الابتدا فيه حذف المعطوف عليه اي في احوال
العامل كلها لا في الابتدا او يشمل ذلك ثلاث صور التاخر
والتوسط والتقدم على المفعولين مع عدم افتتاح النطق بهما خلافا
للشلوبين وقوله والو ضمير الشان اشارة الى الحال الرابعة وهي التقدم
على المفعولين مع عدم تقدم ما يتعلق بالعامل او بالخبر او الكلام
وقال الكوفيون انه يجوز الالغاء حينئذ وليس مثال هذا
ما ذكره الشمني بين البيتين ثم قوله ان في بيت رهير يقدر الشان
وفي بيت الحماسة بقدر اللام تخصيص بغير مخصص
تنبيهان الاول استفيد من كلام الناظم ان للالغاء
شروطا الاول كون الفعل قلبيا الثاني كونه منفيا او الثالث
ان لا يكون في الابتدا وبقي شرط رابع وهو ان لا يؤكد بمؤكد
ولا يصرح المصدر فان التوكيد يقتضي الاعتناء بالمؤكد والالغاء
ينافيه فلذلك يقبح الغاء المؤكد ومسالة المصدر كلهم يذكرها
ونكرار الفعل قل من يذكرها وهي بذلك اولى وقد ذكرها في
شرح الكافية فان كان التوكيد بضمير المصدر او بالاشارة اليه
قال الناظم اغتفر الالغاء واستشهد

يا عمرو انك قد سئلت صحابتي ... ومحابتي اخاك ذاك قليل

وفي النظم

واستقبحوا توكيد ما يلغى وان ... يتصدروا او تنشر لمعناه بهن

وصدر البيت منقلب العبارة وصوابه واستقبحوا الغا مؤكد
وان اذا الكلام في الالغا لا في التاكيد الثاني قد يكون الالغا
واجبا وذلك اذا كان العامل القلبي مصدرا لما مر وهذا اذا لم يكن
مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا او محذوفا جوازا فالفعل
له فيجوز الالغا وكذا ان حذف وجوبا كما اذا اضيف للفاعل

نحو

نحو ظنك زيدا قائما وان قلنا العامل المصدر لقيامه مقام
الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل الثالث نية ضمير
الشان مبتدا خلافا لجواز حذف احد المفعولين نية بعد الباب
وهو ممتنع او ضعيف ويتضح لك ذلك ان حذف ضمير الشان اذا
كان منصوبا منعيف فيما نصوا عليه فاذا الشم منعف لما ضعف
اولى امتناع لم يجسن التخريج عليه لاسيما وقد نصوا على ان
المتكلم اذا قصد تعظيم مضمون كلامه قبل النطق به قدر عليه
ضمير الشان ولا شك ان هذا القصد مناف لحذفه والغاء
الفعل مقدما اشهل من هذا كله الرابع قال ابن هشام الخضراوي
متى ظننت او ابن ظننت او يوم الجمعة ظننت زيدا قائما ان علقت
الظرف بالحبر جاز الاعمال والالغاء لان تقدم المعمول يضعف
تقديم العامل وان علقته بالظن تعين النصب لالتزامك اضمار
الشان او تقدير لام الابتدا او لام القسم فانه يرفع ح قوله
والتزم التعليق لنا صورة يكون فيها جايزا وهي ان يتوسط بين
الفعل واسم الاستفهام اسم هو المستفهم عنه نحو علمت زيدا
من هو فان زيدا هو يفسر من في الاول ويفسر اياه في الثاني
والاستفهام والمضاف اليه لا يعمل فيهما ما قبلهما فلذلك استجيز
ان لا يوثر في اسم هو بما في المعنى والنصب في ذلك اكثر وارجح
قوله وان ولا فقيدنا الشر بجواب القسم قال ابن هشام
وقد يقال اما لا فمستقيم لما ثبت من عدم صدارتها لاعتراضها
بين الجازم والناصب والخافض ومعمولاتهن واما ان فلا تعترض
بين شيء من هذه ولا بين غيرها ولا يخفض مثل ما بعدها فيما قبلها
والاصل في حروف المعاني ان يكون لها الصدر فهذه ينبغي ان يكون
لها الصدر مطلقا بمنزلة ما وتقدم في باب كان ما يتعلق بذلك
وقال في حواشي الشروف مثل بقوله تعالى وتظنون ان لبثتم
الا قليلا ما نصه ليس في الكلام قسم ولا المعنى عليه فتقدر والناظم
اطلق في كنته كلها ولم يقيد بالقسم وسره ان فعل القلب

نفسه بتنزيل منزلة القسم فيجاب بما اجيب به القسم ويخرج عن طلب
المفعولين فيقع بعده حينئذ ما يتلقى به القسم ولا يكون ذلك عندهم
تعليقا ولا الجملة ذات محل نصب ولا غيره والا لكيف تعلق لا النافية
وان النافية وليس لهما الصدر وليس في الكلام معنى قسم البتة
قوله والاستفهام ذا المختم قال ابن هشام فان قلت
يرد عليه ارايتك زيدا ما صنع وارايتك زيدا ابو من هو فانه
واجب الاعمال قلت هو بمعنى اخبرني وليس من التعليق
على انا استثناه في التسهيل واستشكل تعلق العقل بالاستفهام
في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو واجيب بان هذا صورة
استفهام وليس مرادا الاستحالة الاستفهام عما اخبر انه علمه
والمعنى علمت الذي هو عندك من هذين وقيل هو على حذف مضاف
والمراد علمت جواب هذا الكلام قوله لعلم عرفان الخ كان
الاحسن ان يقدم الاحتراز عما احترز منه هنا على ذكر التعليق
والالغاء ليلا يتوهم قبل الوقوف على هذا الكلام انها تلغى وتعلق
في وجهيها ولانه احسن رصفا وقد فعل ما هو الاحسن في التسهيل
والاضافة في قوله لعلم عرفان الخ يمتنع ان تكون من اضافة
الدال الى المدلول للفظ العلم الدال على العرفان ولفظ الظن الدال
على التهمة ولا يجوز ان تكون الاضافة بيانية ان اريد بالعلم
والظن لعظمهما وذلك ظاهر وكذا ان اريد المعنى في الثاني للمباينة
بين الظن والتهمة بخلافه في الاول لان العلم يكون عرفانا لان
المعرفة علم قوله نقدية لواحد هذا على ان بين العلم والعرفان
فرقا كما ذهب اليه ابن الحاجب وغيره قال علمت الشيء بمعنى عرفته
لا يقتضي الا متعلقا واحدا لان معناه عرفت الشيء في نفسه بخلاف
واما الذي يتعدى الى اثنين فهي بمعنى عرفت الشيء لكن لا في نفسه
بل على صفته وقال الرضي لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا
معنويا ونصب الجزءين باحدهما دون الاخر موكول الى اختيار العرب
فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي لكنه ناقض

نفسه

نفسه في الكلام على كاد وكما مر في باب افعال المقاربة قوله
انهم ما علموا اي من الاعمال لا الالغاء والتعليق خلافا للشاطبي
كما في التصريح واما حذف المفعولين او احدهما اقتصارا او اختصارا
فلم يجر له ذكر قبل هذا التناوله الحوالة وسيأتي عن ابن هشام
ما يشعر بجريانه في نحو اراي هذه فقول الشهاب في حواشي الشرقوله
ما العلما يشمل الالغاء والتعليق وحذف المفعولين او احدهما اختصارا
او اقتصارا وهم اراد ذلك انتهى مما يتعجب منه على ان الحذف فيها اولى
بالجواز من افعال القلوب على ما لا يخفى على من عرف العلة في افعال
القلوب قوله ولا يجز هنا قيد بقوله هنا لتنبيها على انه في غير
هذا الباب يجوز لدليل وغيره قال ابن هشام وكان حقه ان
يذكر هذا البيت الى جانب قوله ومثل تعلم البيتين لان قوله
ولراي الرويا البيت وقوله وكتظن البيت اخوان كما سيأتي
وليلا يتوهم ان الاشارة بهنا لراي خاصة تنبيه
لا تحسبن الذين كفروا معجزين في الارض يفرا بالغيبة وفيه
اوجه احدها ان معجزين مفعول اول وفي الارض مفعول
ثان اي لا يحسبن الكافرون من يعجز الله موجود في الارض
فيطيعوه ما هم وهو معنى قوي وسوغ مفعولية النكرة كونها في
سياق النفي فكانه قيل لا معجزين في الارض والثاني ان الفاعل
ضمير مستتر عائد على الرسول واطيعوا الرسول والثالث ان الاصل
لا يحسبنهم الذين كفروا فحذف المفعول الاول قال الزمخشري
وكان الذي سوغ ذلك ان الفاعل والمفعول لما كانا كشيء واحد
اكتفى بذكر شيء عن ذكر ثالث وقيل لا يحسبن الذين كفروا انفسهم
معجزين وقرا حمزة ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله اموتا
بالغيبة وقاعدته فتح السين فالفاعل قيل ضمير النبي صلى الله
عليه وسلم وقيل ضمير اسم الفاعل مثل يدعو الداعي ومثل
سايل او الذين ومفعوله الاول محذوف لانه في الاصل مبتدا
والتقدير اما ولا يحسبنهم الذين او لا يحسبن الذين قتلوا انفسهم

www.alukah.net

وفي الاول نظر اذ كيف يؤمر المقتول او ينهى وهو مما لا يصح تكليفه
وقد شاهد اليقين عيانا والصواب الوجهان قيل ويشهد لهما
ان الذين مفعول في قراءة الخطاب فلو فرق بين القرائين وانه سالم
من الحذف وفي العقد قال ابو علي ولا يجسن الذين كفروا اسبقوا اي
انفسهم سبقوا فحذف المفعول الاول او التقدير ان سبقوا فحذفت
ان كما قال لو احد ذت ولا عذر لمحمود قوله وكنتظر اجعل تقول
قال ابن هشام كان حقه ان يذكر بعد قوله ولراي الرومي
فانه نظيره في انه تنتبيه على ما ينصب المبتدا والخبر مفعولين وليس
مما تقدم ولكنه فصل بينهما بقوله ولا تخترهما البيت وهو فصل
باجنبي وقوله اجعل امر اباحة وارشاد لا تحتم وايجاب قال س
وان شئت رفعت بما نصبت ورد عليه المارديني من العبارة لان
الرافع الابتدا والناصب الفعل وكان يجب عليه ان يرى س اكبر
من هذا فيه وصل الى ما وصل والباء في قوله بما للمصاحبة تتعلق
بمحذوف هو حال او ظرفية او زايدة مثلها في ولا تلقوا بايديكم الى
التهلكة قاله سعيد بن المبارك وانما نبه الناظم على الحكاية
عند استيفا الشروط لانها الاصل بهذا والمراد ان تقول كتظن
في العمل لا في جميع الاحكام على التعليق والالغا لانه قال في التسهيل
والحاقه في العمل بالظن وكلام المصنف احسن مما يشرح بكلامه والعلم
ان المفرد يقع بعد القول على احد خمسة اوجه كما قاله الرضي احدها
ان يكون سوقيا معنى الجملة فقط نحو قلت كلاما حقا او باطلا اذا
قلت زيد قايم فانما اتيت بما يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة
او لفظة عبارة عن زيد قام عليه الرضي وحكى ابن هشام في حواشي
التسهيل الاجماع على امتناع هذا لانها ان يكون لفظا يصلح لان
يعبر به عن المفرد والجملة نحو قلت لفظا بحسب هذه الثلاثة
لانها ليست اعيان اللفظ المحكي حتى تراعي رابعها لفظ غير معبر
به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد نفسه فيجب حكايته ورعاية
اعرابه نحو قال فلان زيدا اذا تكلم بزيد مرفوعا فاسمها

مفرد

مفرد غير معبر به عن مفرد وكاجملة ولا مقصود نفسه فيجب
ان يقدر معه ما يكون به جملة نحو قال سلام فوهم منكرون
اي عليكم وبقي سادس وهو المفرد المراد لفظه نحو قلت زيدا
قوله ان وما مستفتحها به انما يفيد اشتراط ان يكون بعد
اداة الاستفتاح ولم يرد به اشتراط ان يكون مستفتحا عنه
فتح قول التوضيح الخوان متى ظرف لمجتمعا لا لتقول في قوله فمتى
تقول الدار مجتمعا فلا يتم الرد على الناظم في اشتراطه في المقارع
ان يكون حالا وسقط التنظير فيه بانه على ذلك لا يكون القول مستفتحا
عنه فلا يكون عاملا قوله او عمل اجود من قول التسهيل
احد المفعولين وقال ابو حيان ظاهر كلامه انه لو فصل بغير
الظرف او المجرور او احد المفعولين لم يبق النصب وذكر غيره ان
الشرط ان لا يفصل باجنبي قال وهو ما ليس معمولا للفعل فعلى
هذا يجوز الفصل بالحال نحو اجدا تقول هذا راحلة على تقدير
الحال من فاعل تقول ثم قال واذا فصلت بينهما بمعمول معمولهما
نحو هذا تقول زيدا ضاربا فالذي تقتضيه الاصول جواز ذلك
قوله وان ببعض ذي فصلت يحتمل قال الشهاب في حواشي
الاشموني او كلها لان الاصل في ضمير الحايز الحايز انتهى
والاقرب عندي انه احترز عن الفصل بكلها فلا يجوز ويشهد له
النهي عن تتبع الرخص في الشرعيات وبهذا يندفع ان قوله وان
ببعض الخ حشو لانه لم يقدر زيادة على ما قبله تنبيه قال
ابن هشام من شروط اجرا القول مجرى الظن ان لا تاتي اللام
في المعمول لانها تمنعه من الظن قال وبهذا الشرط ذكره السهيلي
ولم يذكره النحاة وقواعدهم تشهد به قوله واجرى القول
كظن مطلقا عند سليم يشعر مقابلة هذا بما تقدم ان ما تقدم
لغة من عدا سليما لكن كلام التسهيل يدل على ان ما تقدم لغة
جمهور من عدا سليما فالعرب ثلاث فرق وقال ابن هشام
قوله اولا وكتظن اجعل تقول وقوله اخرا عند سليم يقتضي ظاهره

الاتفاق في المقول وشبهه وفي منتخب الزجاجي ما نصه وقوم
من العرب يجرون تقول في الاستفهام خاصة للمخاطب مجرى الظن
فيقولون اتقول زيدا شاخصا وهو لا يفتحون ان بعد القول
وعلى لغة بني سليم يجب ان يفتح بعد القول دايما وقال فان قلت
هذا
هل يكون مطلقا بمعنى انه ظن في العمل والمعنى قلت
ينبغي في النظر لان الاطلاق انما يكون بالنسبة الى ما افتيد ومما
يقيد ولان القايل بذلك في هذه اللغة قايل به في لغة من
شرط تلك الشروط فما وجه التخصيص تنبيهان الاول
لما اعترف ابن غازي بما اورد على الناظم من انه كان عليه ان
يتعرض للحكاية في القول مع الشروط وان كلامه يوهم جريان
الالغا والتعليق فيه وان قوله ببعض ذي فصلت حسو قال
قال فلو قال بعد قوله

بغير ظرف او كظرف او عمل ومن حكى مع الشروط يحتمل
نعم ولا تلغى ولا تعلقا وكل قيد عن سليم اطلقا

لتفهم من ذلك قال ولا يخفى ان الحكاية خلاف الالغا وان قولنا
وكل قيد عن سليم اطلقا يقتضي منع الالغا والتعليق عندهم وجواز
الحكاية وقد صرح ابو حيان بالثاني الثاني قال ابن الدهان في
تفسير سورة الاخلاص قياس لغة سليم اذا جعل هو ضمير
الشان ان يقرا قله الله احد واذا جعلته ضمير اسمه تعالى قله
الله احد ان قدرت احدا خبرا فان قدرته خبر مبتدا محذوف
قلت احد بالرفع وفيه ايضا ان من العرب من يجري اقلت مجرى
اتقول لان كلا منهما استفهام من المخاطب وهو لا جروا على القياس
اذ لا فرق وقد انشد الفارسي اذا قلت اني ابيب اهل بلدة بفتح
الهمزة لان معناه ظننت وان كان ليس مثله استفهام لان
المقتضى انما هو كون الموضع من مواضع الظن لا الاستفهام والا
لجاز اقول زيدا منطلقا واقول زيد عمرا منطلقا وانما لم يجز
ذلك لانه لا يكاد واحد يستفهم نفسه والغايب لا يستفهم

فعلم

فعلم ان المجوز تقا في الموضع للظن الثالث قال الرضي
الاصل في استعمال القول ان يقع بعد اللفظ المحكي اما الذي ينبغي
ذكره او الذي هو واقع او الذي يقع قال الشهاب القاسمي
في حواشي ابن الناظم وفقنيته انه لا يدرى تحقيق الحكاية من اللفظ
بالمحكي في غير الحكاية وقد يشكل مع ذلك ما يقع للمصنفين كقول
الناظم قال محمد قال الظاهر انهم لم يتطقوا بجملة المحمد المذكورة
في غير هذا الكلام انتهى وفي قوله وفقنيته نظر لانه قال الاصل
في استعمال القول الخ فما يقع للمصنفين على خلاف الاصل

أعلم وأري

في نسخة اري واعلم وهو احسن لانه قد مر اري في الباب وكذا
في الترجمة وفي هذه النسخة ايضا وخص بالالغا والتعليق مما
وهو احسن ايضا لذلك قوله يا ثلاثة راي قال ابن غازي
وخل في راي العلمية والحكمية كقوله اذ يريكهم الله في منامك
قليلا ولو اراكهم كثيرا قوله وما لمفعولي علمت اي من وجوب
تعليق عند وجود شرطه وجواز حذفهما او حذف احدهما لوجود
شرطه وهو الدليل قوله مطلقا اي على اي حالة كانت وانما قال
ذلك لان بعضهم شرط لجواز الالغا والتعليق كون العامل في هذا
الباب مسببا للمفعول لانه بمنزلة ظننت في اللفظ لنصبه مفعولين
فقط وفهم من قوله للثاني والثالث ان الاول يحذف لدليل
وغيره لانه نص على ان المسببه للمفعولين في باب ظن هو الثاني
والثالث وقد قال ممناك ولا يجوز هنا اي في هذا الباب دون غيره
واستثنى من عموم نفي الحكم في كلامه في ذلك الباب الثاني والثالث
هنا فبقي الاول على ذلك المعموم تنبيهان الاول حكي عن
الحلبيات ان ابا يوسف احتج على جواز الاجتهاد له عليه الصلاة
والسلام بقوله تعالى لتحكم بين الناس بما اراك الله قال
ابو علي ووجهه ان النقل بالهمزة هنا لا يكون من راي البصرية

وسروا منح ولامن راى المتعدية لاثنين لان الاقتصار على الاول
والثاني لايجوز اجماعا لانقول اري الله زيدا عمرا الان ذلك لايفيد
واذا بطل هذا تعين ان يكون راي بمعنى اعتقد قال ابن هشام
ليس الحذف هنا اقتصارا بل اختصارا اى بما اراكه الله حقا
وذلك اعم من ان يكون بالاجتهاد او الوحي والمعنى عندابي
يوسف وليا على ما جعله الله لك رايا وان راي الاجتهادية
لاتتعدى لاثنين بل لواحد فلما دخلت الهمزة تعدى للكاف والعايد
والعايد محذوف وعند نا راي متعدية لثلاثة حذف مفعولان
وبقي مفعول الثاني ذكر ابن هشام اللخمي في شرح الدريدية
مما يتعدى لثلاثة اشعر وادري وقبل هذا كان قد ذكر شعر ود
مما يتعدى لمفعولين ثم نقل عن الاخفش ان ظننت واخواتها
اذا دخلت عليها الهمزة اورددتها الى فعل تعدت الى ثلاثة
ثم مثل بجملت محمدا ابكر اباك واقتضى ظاهر كلامه انه لايوافقه
لانه جزم باشعر وادري فقط ثم بعد ذلك ذكر ان الاخفش
مخير في جميع الباب فصارت المذاهب ثلاثة المنع مطلقا
للجمهور والجواز مطلقا للاخفش والحوازم في دري وفي شعر
اذا قلنا بتعديتها لاثنين وهو قول ابن هشام هذا وعلى هذا
فيلحق هذين باعلم وارى مما وصل للثلاثة بنقل الهمزة
وهذا غريب وكذا من الغريب النقل عن الاخفش ان التضعيف
كالتعدية بالهمزة في المتعدي لثلاثة الثالث
زاد الجرجاني استغطيت فجعله يتعدى لثلاثة الثاني غير الاول
والثالث غير الثاني نحو استغطيت زيدا عمرا دريما وفي النهاية
لايبعد جواز اكسيت زيدا عمرا جبة اى جعلته يكسوه اياها
قال ابن هشام وكلام الجرجاني فاسد لان استغطيت استفعلت
وهو انما يبنى من فعلت لامن افعلت وعلى يعطو انما يتعدى لواحد
والذي قاله في النهاية مخالف لاجماعهم قوله وان تعدتا
لواحد الخ في كلام الشاطبي كناية التعريض دلالة على انه سمع في علم

نقلها

نقلها بالتضعيف تنبيه قال الزمخشري في انبت زيدا
مالا انه منقول بالهمزة من لي وانه خص بالمال ونحوه مما يعظ
فلا يجوز استعماله في نحو انبت زيد المكان فيقال انبت زيدا
المكان ورده ابو حيان بان الذي يجيز النقل بالهمزة قياسا
يجيز انبت زيدا المكان وبان انبت زيد المال ليس منقولا با
لهمزة من لي لانك اذا قلت اني المال زيدا ثم نقلته فانما تقول
انبت المال زيدا فيصير المال مفعولا اولا لانه كان فاعلا
ولكنك تقول انبت زيدا المال فتري المال مفعولا ثانيا قال
ابن هشام النقل بالهمزة عند الزمخشري بانه السماع ولم يسمع
ذلك وانبت زيد المال انما اصله لي زيد المال اي كسبه كما
تقول اني ذهنا اي كسبه قوله كما اني شيئا اي في انه
غير الاول وفي انه لايكون جملة ولذا افتقر عليه لانه يحتاج
الى بيان لايحتاج له الاول لانه قد قيل انه يكون جملة ولو شبه
المفعولين جميعا بمفعولي كسا ربما توهم انه من تشبيه المجموع
بالمجموع وانه في غير امتناع كون الثاني جملة لان الاول لايتصور
فيه ذلك وبهذا يعلم ان قوله فهو به في كل حكم الخ ليس حشوا
تنبيه فد استقران من حكم ما يتعدى لى مفعولين ثانيهما
غير الاول عدم الالغاء والتعليق وانهما يحذفان اختصارا
واقتصارا وكذا القول في احدهما هذا شرح هذا الموضع وقل
من عيسنه وقال ابو حيان لايمتنع فيهما التعليق لان اعلم منقولة
ثانيهما غير الاول عدم الالغاء والتعليق وانهما يحذفان من علم بمعنى
عرف وهي تقل قلبي وارى من راى البصرية وهي تعلق كما تعلق
راى البصرية قال الله تعالى رب ارني كيف تحيي الموتى واعترض
الاول على التنزل فانه منع اولا ان يقال اعلم وتكون منقولة
من علم التي بمعنى عرف لان النقل فيها انما سمع بالتضعيف وليس
النقل بالهمزة قياسا يعني ان التعليق في الاية عن المفعول الثاني ندل
ذلك على جواز تعليقها عنه فقط وقال استاذ ابن عمار ابو عبد الله

www.alukah.net

الصغير سماه بقلبها وقد تردد في هذا المعنى الزمخشري واضطرب
كلامه ومواشارة لما في المغني في الجملة الواقعة مفعولا قوله
وكاري السابق يعني الناصبة لفاعيل ثلاثة وكان ينبغي ان يقول
وقد يكون كاري السابق او وربما الى لا يوهم ان ذلك مختص بي
هذين الفعلين وان ينبغي ان شرط جواز التضمين لحيث اعلم
واري والتضمين كثير في كلام العرب ومن امثلته الاتي تفعلوا
الى اولئكم بمعروف اذ معناه الاتي تشدوا وجد وابها اذ معناه
كفروا بها لعون عن امره او ضمن معنى يجزجون عن طاعته ولولا ذلك
لم يتعد شيء من هذا اذ فعل لا يتعدى بالباء وجد وخالف انما يتعديان
بانفسهما قوله نبا نحو قد نبانا الله من اخباركم ونبأ بمعنى اعلم
تعدى لثلاثة ثالثها محذوف لدلالة المعنى عليه اي قد نبانا
الله من اخباركم كذا وقيل انه تعدى لاثنين ثم اختلف فقال
الاخفش اخباركم هو الثاني ومن زائدة وقال غيره من اخباركم
صفة له اي جملة من اخباركم قوله حدث قال ابو حيان
في تفسيره اصل حدث ان يتعدى الى الاول بنفسه والى اخر
بعن والى اخر بالباء وقد يضمن معنى اعلم فيتعدى لثلاثة قال غير
س ولم يثبت من ذلك لاعلم واري ونبا والذين اثبتوا هذا
لحدث اتشدوا لمن حدث تنمونه علينا الولاء ولا دليل فيه
لجواز ان يكون اصله لمن حدث تتم عنه والجملة بعده حال كما خرج
س نبيت عبد الله على ما نبيت عن عبد الله مع احتماله لان يكون
ضمن نبيت معنى اعلمت لكن نرجح عنده حذف حرف الجر على التضمين
واذا احتمل تخريج لمن حدثتموه على ما ذكرنا لم يكن فيه دليل
فينبغي ان لا يذهب الى تعدي حدث الى ثلاثة الا بثبت

الفاعل

قوله الذي كمرفوعي ان قلت كيف قال كمرفوعي
ثم مثل بثلاثة قلت هي ثلاثة من حيث الصورة اثنان

من حيث

من حيث المعنى فانه في الاول والثالث فعل وفي الثاني اسم
يشبه الفعل وقال الشاطبي قوله بغير الفتى مثال زايد
على ما اخال في التعريف لقوله كمرفوعي بالتثنية لكنه افاد به
انه ليس من شرط فعله التعرف ولا من شرطه ان يكون فاعلا
معنى وانما يعتبر احتياج الفعل اليه لغة انتهى فان قلت
كيف قال كمرفوعي وقد وجدنا الفاعل منصوبا في قوله
كما لنبي سنتم فعلا على عدم وقوله ان الغرند فصحرة ملوسة
طالت فليس بنا لها الا وعالا وقوله قد سالم الحيات منه
القدما في رواية وقوله سر حزف الثوب المسمار وكسر الزجاج
الحجر قلت فعلا تمييز لكم فعل منها بالجملة والاوعال مفعول
طالت وفاعل تنالها ضمير مستتر في الفعل عايد على الاوعال
والفاعل في الثالث القدما على انه مثنى حذفت نونه للضرورة
كقوله بما حظنا اما اسار ومنة وما بعده عكس فيه الاعراب
لوضوح المعنى واما اذ اجر جحر زايد او باضافة مصدر او اسمه
فلا يرد لان المراد الرفع لفظا او تقديرا ان قلنا ان الاعراب
فيما ذكر مقدر او محلا ان قلنا انه محلي واكثر القوم على هذا والحق
الاول على ما حررناه في بعض الرسايل وقال الشاطبي واما فاعل
المصدر اذا اضيف اليه فلا يسمى فاعلا عرفا بل يسمى مضافا اليه
كما لا يسمى زيد في زيد قام فاعلا ولا في زيد مضروب مفعولا
وان كان المعنى في الجميع على ذلك ومن هنا تبين في كسر الزجاج
الحجر ان الزجاج هو الفاعل واذ الحجر مفعول اعتبارا باللفظ وان كان
المعنى بخلاف ذلك اذ لا يستثبت قانون المتكلم الا بذلك قال
شيخنا الاعراب انما يكون ابدا على حسب العلامة التي تكون في
الاسم المعرب الا ترى ان الغرنية انما تعرب
على حسب حركتها لا على حسب الاصل وانما يكون ذلك نقضا لو
كان المنصوب يعرب فاعلا والمرفوع يعرب مفعولا قوله وبعد
فعل فاعل فيه تصريح بان الفاعل لا يتقدم ومشهما وسداسك

كما في التوضيح وغيره واما قوله فقلما ومثال على طول الصدود يدوم فظل لنا يوم لذيذ بنعمة فقل في مقيل نخسه منقبب فومثال الفاعل محذوف ومنقبب خبر لنخسه والبا بالاضافة والاعراب معها مقدر والاصل منقبب عني فحذف الجار وزالت نون الوقاية لزواله وانفصل الضمير بالوصف وقيل ومثال مبتدا وجملة يدوم خبر تنبيه وقع في الاوضح الجواب عن مسئلتها وبيد ابانة ضرورة وكذا في شرحه في وقلما ومثال وفي شرح الراعي عند قول الناظم بتمييز حصل تمييز مسند الافاعل فقدم للضرورة كما قيل لان الفاعل لا يتقدم ضرورة عند الفريقين فان البصريين يمنعون مطلقا والكوفيون يجيزون مطلقا فقول من قال ضرورة كابن هشام في باب الفاعل مفقود عند الجميع انتهى وبوبت ان للبصري كل ممتنع يجوز للضرورة ولهذا عدوا مواضع الضرورة وحصروها ولكون الفاعل لم يقع اسما استفهام ولا اسم شرط لانهما يستحقان التقدم على العامل فيهما والعامل يستحق التاخير عن الذي يؤثر فيه وانما جاز ان يكونا مبتدا لان عامل المبتدا المبتدا بلفظ فيتقدم ما عليه او يتاخر عنه ومفعولين لان المفعول يتقدم على عامله وفيه اشارة الى ان الفعل مستلزم للفاعل وان كل فعل لابد له من فاعل لانه اريد بفعل العموم نحو علمت نفسي وقد زعم الفرا ان حاشا فعل بغير فاعل واحتج بان الاسنان بذكر فتقول لحاشاه واجيب بان الفاعل مضمر اي حاشاه ما ذكر من السواي جانبه ونحطا ٥٥ ويستثنى المواضع التي يحذف فيها الفاعل وقد ذكر حذف الفاعل في باب النيابة وباب التعجب في قوله وحذف ما منه تعجبت استتبع لتناوله الفاعل المجرور بالبا نحو اسمع بهم وابصر واما المصدر فلا يرد هنا لانه انما تكلم على فاعل الفعل حيث قال وبعد فعل فاعل وقال ابن هشام اربعة انواع من الفعل لا يحتاج الى فاعل الناقص والزايد والمكفوف والموكد ومن بعد اتاك اتاك

اللاحقون وعلى هذا فيجوز اختصم زيد واختصم عمرو اذا قدرت التاكيد وقول الحريري لا يجوز جلست بين زيد وبين عمرو رده ابن يسري فقال بل يجوز على ارادة التاكيد وقد قال بين الاشيخ وبين قيس ناز وما ذكره في الزايد والمكفوف بناه على ما قاله المحققون ان كان الزايدة لا فاعل لها وما قاله فوهم في قلما وظلما وكثرها انها كفتهن عن العمل وقيل قل ما مارت مع ما حرفا نافيا كما ولذا استعمل للنفي المحض وقيل ما مصدرية فاعل واما نحو اذا كان غدا فاتني فالفاعل مضمر لقرينة الحال وربما تعسف متعسف فزعم ان غدا الفاعل وانما اعتقب عليه وزنان فعل وفعل فغدا بمنزلة عصا وقفي وفتى ولا اعلمه مقولا وانما امتنع حذف الفاعل الا فيما استثني وجاز حذف المبتدا مع ان كلا مسند اليه لان الفاعل امكن استتارا فاغنى عن حذفه ولانه لجز من عامله ففي حذفه حذف بعض الشي واعلم ان المرادي فسر كلام الناظم على ان مراده ان الفاعل لا يكون الا بعد الفعل فخرج ما استثني بقي ان ابن هشام زاد ان في النظم اشارة الى احكام ثالث وهو ان الفاعل اما ظاهر او ضمير مستتر بخلاف المفعول فانه لا يكون ضميرا مستترا فنص على ثلاثة احكام فيها الفاعل المفعول وبقي ايضا ان فيه اشارة الى ان الفاعل لا يتعدد كما مر بقي ايضا انه لا يحتاج لاستثنا مثل كسر الزجاج الحجر بان يقال المسند اليه هو المضوب والمبتدا هو الفاعل اصطلاحا لانه ان كان من قبيل القلب كان المسند اليه في المعنى هو المرفوع الذي هو الزجاج في المثال لان القلب جعله هو الكاسر وان جعل الفاعل هو المضوب كما هو المتبادر من قول التسهيل وربما رفع مفعول به ونصب فاعل لامن اللبس فلا اشكال على قوله فان ظهر الخ لكن باعتبار الرفع باعتبار الغالب او القياس وقوله فاعل اي واحد لان النكرة في سياق الاثبات لا عموم لها ومن ثم تعين نصب احدا لاسمين في نحو ما جا الا زيد لا عمرا وعن بعضهم اجازه وبنيا على تقدير العاطف وكون الا ن

الثانية تأكيدا قوله فان ظهر فهو الخ ينبغي حمل الظهور على الوجود
اعم من الوجود حقيقة ونسوظا مرا وحكما بان يكون معدوما في علم
الموجود كان يكون بعد وقال العلة كما في ولا يصدنك فان فاعل هذا الفعل
واو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين وحينئذ ينفتح قوله والا
فضمير استتر ولو بدا التغيير اشكل اذ لا يلزم من عدم الوجود حقيقة
انه ضمير مستتر ثم الضمير يظهر للفاعل في المعنى وضميره هو للفاعل
في الاصطلاح فتغاير الشرط والجزا قاله المرادي ومراده بالفاعل
في المعنى ما هو اعم من قول بعضهم ان ضمير ظهر للفاعل اللغوي لان
الظاهر قد لا يكون فاعلا لغويا نحو مات زيد هذا ومراده
بالظاهر ما قابل المستتر فشمل البارز نحو كقوله في باب التفضيل
ورفعه الظاهر قوله وجرد الفعل قال ابن هشام وكذا الوصف
ولو كانت العبارة

وجردوا المسند حين يسند لاثنين او منهم جمع تر شدوا

كان حسنا وفائدة العدول عن قوله جمع دفع توهم الجمع الصناعي
ونظير قوله منا جمع قوله بعد والتاء مع جمع قوله وقد يقال
سعدا وسعدوا نحو اكلوني البراغيث فقيل كان حقهم اكلني او اكلتني
فاما اكلوني البراغيث ففيه الحاق العلامة وكونها لعلامة العقلا
وعن السيرافي انها لما وصفت بصفات العقلا مجازا اجريت مجرى
ما يعقل مثل رايتهم يا ساجدين ويرده ان الاكل لا يختص بالعقلا
واجيب بان الاكل محمول هنا على معنى التعدي والجور
كما يقال اكل فلان جاره اذا تعدى عليه ومذا مما يختص به
ذوا العلم وليس الجواب بشي قوله والفعل للظاهر الواو للحال
وفيه نظر لان ليس مبتدا ولا يدلا تنبيهان الاول
احترز بقوله والفعل الخ مما اذا كان الفاعل ضمير اثنين او جمع فلا
يتعين الا التجريد لكن ينبغي اذا رفع بعدا لاسوا كان ظاهرا او
مضمرا نحو ما قاما الا الزيدان او الا هما او الا الزيدون او الا هم
قيل تلحق العلامة الفعل ايضا على هذه اللغة او لا لان الفاعل في

الحقيقة

الحقيقة فاعل مفدر صرح الدماميني في شرح التسهيل بجواز الحاق
علامة احدهما اقامة الاسند الثاني الفرق بين علامة التانيث
حيث التزمها جمهور العرب للدلالة من اول الامر على ان الفاعل
مونث وبين علامة التثنية والجمع حيث يلتزموها للدلالة
من اول الامر على ان الفاعل مثنى او جمع دفع توهم ان الالف او الواو
هي الفاعل او وجود صورة تعدد الفاعل فانه قد يستغنى
وايضا فالاحتياج لبيان التانيث لان لفظ الفاعل قد لا يعلم
منه التانيث اذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه
مونث وبالعكس بخلاف لفظ التثنية او الجمع فانه لا احتمال
فيه ولا ابهام قوله ويرفع الفاعل الخ كان الاحسن ان لا يفصل
به بين انا الكلام على علامات الفروع اعني التثنية والجمع
والتانيث وقد اشار الى ذلك في التوضيح بتغيير ترتيب النظم
وكان الاحسن ان يقدمه على قوله وجرد لما ستعرفه فاعرفه
قوله كمثل زيد في جواب من قرا الخ حاصل انه يحذف في اربع
مسايل ثلاث على طريق الجواز اذا اجيب به نفي او استفهام محقق
او مفدر او استلزمه ما قبله نحو

غداة احلت لابن اصرم طعنة حصين عبيطات السدايف والخمر

اي وحلت الخمر لان احلت يستلزمه وواحدة على سبيل الوجوب
وذلك اذا فسره ما بعده نحو وان احد من المشركين استجارك
او فسره مستلزمه نحو لا تجزع ان نفس اهلكته اي ان هلك
نفس لان اهلك يستلزم هلك او فسره ما يعده ومذا ياتي
في باب الاشتغال ولا يحذف الفاعل في غيرها ويبقى رافعه عند
البصريين خلافا لبعضهم في قول المصنفين السكاكي ونحوه من
انه فاعل بمحذوف لا يمشي على طريقهم ولهذا اعترض ابو حيان
على الزمخشري في تخريجه قراءة الحسن والسلمي شهادة بينكم
اثنان في سورة المايدة بالنصب والتنوين ونصب بينكم اثنان
فاعل بمحذوف تقديره ليقم شهادة اثنان فقال انه تبع في ذلك

www.alukah.net

ابن جني وهو مخالف لما قاله امحا ما انتهى مدا وفي التسهيل ان شرط حذف الفعل ان لا يحتاج الى احذف اخر فلا يجوز زيدا ضربته على معنى ليضرب لان اضمار فعل الغائب على طريق التبليغ فيحتاج لاضمار اخر اي قال ليضرب فيكثر الاضمار وحينئذ فيرد هذا على الزمخشري تنبيهان الاول اختلفوا في نحو المثال المذكور وقوله تعالى ليقولن الله هل الاولى في المرفوع ان يكون فاعلا لفعل محذوف او مبتدا وخبره محذوف وقد وقع في التنزيل ما يشهد لكل كما في المغني فلا ترجيح ورجح كون الجواب اسمية بمطابقته للسؤال واجيب بان السؤال وان كان اسمية في اللفظ فهو فعلية في المعنى لانه اختصار لقضايا فعلية كما بين في حواشي المختصر والمطول وكلام الناظم يوهم ان كون المرفوع فاعلا مذهب الامام تقي الدين السبكي الى المرفوع مفرد لا مركب فلا يقدر له مبتدا ولا خبر لان المقصود منه التصور واما خلقهن العزيز العليم فابتدا كلام وليس جوابا بل يتضمن الجواب والمار فع لانه لما لم يكن له ما يعمل فيه اعطي حركة الرفع لتجرده واما قول ابن عصفور يستحيل ان ينطق عاقل بالمفرد فيحمل على ما لا يقصد به التصور الثاني بين فيما تقدم ان الفاعل لا يحذف ويبقى الفعل وبين سنا ان العكس يصح وبه يعلم انه كان الاولى ان يذكر قوله ويرفع الفاعل الخ بعد قوله وبعد فعل فاعل كما لا يخفى قوله وتا تانيث من اضافة الدال الى المدلول قوله تلي الماضي قال ابن هشام يفي عليه ويختص الاسم نحو قول زيد ذامية جارية ومذ ايوم طالعة شمسه وان شئت طالع واما المضارع فيكون مضارعة التا وجوبا وجوازا نحو زيد تذهب جاريته ومذ ايوم تطلع او يطلع شمسه .

قوله اذا كان لانثى اي حقيقة كامراة او حكما كشجرة ودار ونخلة اذ لا يعد ذلك انثى حقيقة فكان الاولى لمونث ليشمل ذلك لانه يوصف بانه مونث ولان الاسناد في الاصطلاح للفظ الفاعل ولفظه لا يوصف بالانثى ويوصف بالمونث

ثم

ثم المراد المونث حقيقة او مجازا وما يشمل المونث بالتا ويل ومثاله حكم المونث لاضافته اليه تنبيه كان حق هذه التا ان تلي الفاعل لانها علامة عليه ولكنها لحقت الفعل لان الفاعل كالجزء منه لكن هذا انما يفيد جواز الحاقها له والقياس الحاقها للفاعل فلم خولف والجواب ان الحاقها له قد يعارض في الاعراب لانها ساكنة اصالة ولا ينبغي ترك اعراب الفاعل لفظا محافظة على سكون التا الاصلي والاعراب يفوت سكونها مع امكان المحافظة عليه بلحاقها الفعل واجرا الاعراب على ما قبلها بمنزلة اجرايه وسط الكلمة لانها بمنزلة الجزء لما لحقته قوله وانما تلزم الخ قال ابن الحباز لان له بالفعل اتصالين من جهة الفاعلية والاسناد رسم اللزوم محاله وان عطف عليه مذكر نحو هند قامت هي وزيد وهند وزيد قامت لزوم التجريد في العكس كما يوخذ مما ياتي عن السفاقسي قوله متصل سيشمل المستتر لانه من قسم المتصل كهند قامت وفعل ضمير الاثنين كالهندان قامتا ولا اشكال في ذلك وسيشمل فعل ضمير الواحدة المخاطبة او المتكلمة كقمت يا هند وسيشمل قمن ونحوه وقول الانثى قمت مع انه لا يلزم في ذلك التا لعدم الحاجة اليها لان التكلم والخطاب بعين المقصود والنون متعينة للمونث فلا التباس بل لا يمكن فيستثنى والقرينة استحالة لحاق التا وقال الشهاب يجعل كلامه على المستتر ويقال في المفهوم تفصيل يعني انها يلزم في قامتا ولا يلزم في قمن ونحوه تنبيهان الاول قال الشهاب في حواشي الاشموني لا يرد انها تلزم غير ما ذكر كواحد اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالتا لان الكلام فيما يوتى به للتانيث فالمراد انها تلزم لافادة التانيث والتافيما ذكر لم تلزم للتانيث بل الفرق وايضا الكلام فيما تلزمه من الافعال الماضية لان مذ انفصيل لقوله تلزم الماضي انتهى وافرد منه ذلك عندي ان التقدير في قوله وانما امثاني

اي انما تلزم ما ذكر لا الظاهر المنفصل والمجازي بقرينة ما بعده
تذكير الثاني قال في حواشي شرح التسهيل للدماميني مثل تلزم التاء
في الفعل المسند لضمير المجازي اذا كان بالتاويل فيجيء في نحو كتابي
جاءته اولا لانه في نفسه غير مونث وانما يتصف بالتانيث
بالاعتبار والتاويل والاعتبار لا يجب اعتباره وملاحظته بخلاف
المجازي حقيقة فانه ثابت في الواقع بدون توقف على اعتبار
معتبر مثل يجب التاء اذا لوحظ التاويل فيه نظر ويمكن ان لا يجب
اذ غاية الامر انه خالف مقتضى ذلك الاعتبار الذي لا يجب
مراعاته وتطير ذلك ما يجوز فيه الوجهان باعتبارين كجمع التكسير
فهل ملاحظة احد الاعتبارين بخصوصه توجب مقتضاه بحيث
يمتنع خلافه وفقيه كلامهم خلافه ويوجه بان الاتيان بخلاف
مقتضى ما لاحظه قليل تامل الثالث قال في حواشي الشمني
المنفصل اصطلاحا ما لا يبتدء به فمقتضى ذلك خروج الضمير
المنفصل مطلقا سواء انفصل عن الفعل بالا نحو ما قام الا هي اولا
نحو غلام هند حضرت هي بمعروفه وصرح الشيخ خالد بالمنفصل
بالا بانه يجب فيه التذكير وحذف التاء فيحتمل ان وجوب التذكير
مبني على وجوبه في نحو ما قام الا هند بناء على قول الاخفش الذي
مشى عليه ابن مسلم اما على ما دل عليه كلام المصنف من جواز الوجهين
فيجوز معنا الوجهان ايضا بل اولى لان تانيث الضمير اكد بدليل
وجوب التانيث اذا كان الفاعل ضمير امنفصلا مجازي التانيث
بخلاف ما اذا كان ظاهرا كذلك ثم رايت في شرح التسهيل للدماميني
ما يفيد جواز الوجهين قال في حواشي الاشموني فانه قال
بقال ما يقوم الا انت كما يقال ما قامت الا انت الرابع قال
ابن مسلم رد ابو حيان قوله وانما تلزم فعل مضمر فنعم امراة
هند وبئست امراة هند فان الفاعل ضمير منفصل والتاء جايزة
لا لازمة قوله او مفهم ذات اي او ظاهر مفهم لتحسن المقابلة
لما قبله قال ابن هشام ان قلت كيف جعل الحاء

وهو

وهو مفهم ذات فرج تسميا للعام وهو مضمر منفصل فان ذلك اعم
من ذي الفرج وغيره وبمثل هذا لا يقول لك الحيوان او الانسان
قلت التقسيم ظاهر مقدر اي او ظاهر مفهم وهو
تقسيم المضمر قطعا والمقتضي للتقدير ان المشتق لا بد له من موصوف
والمقتضي لتعيين هذا المقدر انه جعل قسيما للمضمر لكن يبقى
النظر في قوله بعد والحذف مع فصل بالا فصلا فانه يعم الضمير
ايضا نحو ما قام الا هي فاذا كلامه في الظاهر خرجت المسالة
انتهى وخروجها هو المناسب لما صرح به الشيخ خالد من وجوب
التذكير فيها كما مر انفا وان احتمل كلام التوضيح خلافه وانظر
وجه خروجها مما يأتي وما المانع من كون الكلام هنا في الظاهر وفيما
بعد اعم وظاهر التوضيح وصريح شرحه تخصيص ذلك بالظاهر
والمراد ظاهر منفصل تقييد الحذف من الثاني لدلالة الاول
ويدل عليه قوله وقد يجيء الفصل الخ والمراد بمفهم ذات حر
ما كان حقيقي التانيث وبمؤنث ما كان من الحيوان يازاء ذكر كمراة
وفجاءة واتان فلم يميز وامذكره من مونثه ان لم يكن الثاني
لفظه ذكر فعله مطلقا وان اريد به مونث كبر عوث وان كانت
الثانية لفظه انث فعله مطلقا وان اريد به مذكر فلا دلالة
في تانيث الفعل في قالت نملة على انها انثى وتفصيل المقام يطلب
من حاشيتنا على الفاكهي تنبيه قال السفاقسي اذا
اجتمع مذكر ومونث الحكم في الفعل السابق عليهما للسابق منهما
فتقول قام زيد وهند وقامت هند وزيد بالتجريد في الاول
من علامة التانيث ولحوقها في الثاني هذا اذا كان المونث
حقيقيا فان كان مجازيا بغير علامة فيحسن التجريد ومنه جمع
الشمس والقمر قال الموبى ابو السعود العمادي في شرح
الاجرومية ولم يذكر حكم المجازي الذي فيه العلامة والظاهر
ان التجريد وعدمه سواء لم يعد انا مخالفا لما ذكروه من انه اذا

اجتمع مذكر ومونث غلب المذكر فيقال هند وزيد قاما ان الاان
يقال التغليب مختص بالضمير واما الفعل فيسند لما المذكور
بعده فيرجع لما ما تقرر له من الحالات الثلاث اذ المعطوف تابع
له في الحكم وسوصالح بان يقدر بعد المعطوف لفظه كذلك فيكون
من عطف الجمل فلا معنى لملاحظته حينئذ في التذكير والتانيث
اولا يقدر فيكون من عطف المفردات انتهى اقول قال المرادي
في قول المنتبي ان لابواريهم انهر ولا علم قال بواريهم بالتذكير
تغليبا للمفرد وفيه التغليب في الفعل لكن لاحاجة لما ذكره لان
الاوض مجازي التانيث فيجوز في الفعل المسند المجرد من التاء
قوله وقد يبيح في ذكر قد التقليلية ولفظ الاباحة اشارة لما
ان الاحسن الاتيان ويدل عليه ايضا قوله والحذف مع فصل
بالا فافهم ان الفصل بغير الا لا يكون الحذف معه مفضلا على الاتيان
بل الامر بالعكس قال الشهاب في حواشي الشفا وهذا في حقيقي
التانيث اما مجازيه فالحذف معه اولى سواء كان الفصل بالا او
بغيرها كما في التسهيل اظهارا لفضل الحقيقي على غيره وان قال الدماميني
ان الاتيان بالعلامة احسن لكثرة وقوع ذلك في التنزيل وبين
انه استقراء ذلك لان الكثرة في القرآن يحتمل ان يكون لاقتضاء
المقام اياها تنبيهات الاول قال ابن هشام ذكر ابن سه
في هذا الموضع امورا مستغنى لانه قسم التاليا ثلاثة اقسام
واجبة وذلك فيما ذكر والد من المسائل وراجحة وذلك في
الحقيقي المفصول بغير الا وفي المجازي المتصل ومرجوحة وذلك في
المفصول بالا وفيما قصد به الجنس واقول مقتضى كلامه
ان المجازي المفصول خارج عن الاقسام فيكون الامران فيه على
السوا لا يترجح احدهما على الاخر فلم يبق لنا الا هذه القسمة وليس
كذلك بل التانيث افصح بقسم الحذف مع المتصل دون الحذف
مع الفصل في الحسن الثاني اذ الذي قصد به الجنس ليس ترك

التا

التا فيه افصح بل اذا الوكين واجبا كما كان مقتضى الظاهر فلا اقل من
ان يكون راجحا والثالث بتسويته بين المفصول بالا والمقصود به
الجنس في غاية الظلم لمسالة نعم وبيس الثاني لو قيل ما جاني من
امراة مثل يجوز للفصل بمن قال الزمخشري في قوله تعالى ما يكون
من نجوى الاية من قرا بالتا فقد ان النجوى تانيثها غير حقيقي ومن
فاصله او على معنى شيء من نجوى قوله والحذف مع فصل الخ اعلم
انهم احيانا يميلون مع الالفاظ ويتناسون المعنى وقد يكون ميلهم
لما ذلك كثيرا وقد يكون قليلا فمن الاول ليس ذلك بقدر البسملة
بكاف فدخلت الباء الخبر اعتبارا بصورة النفي وان كان معناه
فذ الا بواسطة همزة التقرير ومن الثاني وما بقيت الا الضلوع
ومن ميلهم مع المعنى قول الشاعر

وما ذكروان يكبر فاني شديد الازم لبيرله مزوس

قال ابو علي هو المراد جعله ذكرا صغيرا لانه يسمى قرادا وانثى كبيرا
لانه يسمى حلمة قوله ومع ضمير ذي المجاز في شعر ونفع اعترض
بقوله تعالى فلما جا سليمان وقيل النقد بر فلما جات الهدية سليمان
قلت انما التقدير فلما جا المرسل بدليل ارجع اليهم واجاب
بعضهم بانه حمل على المعنى لان الهدية مال وروده ابن عصفور
بان تذكير الضمير رعيا للمعنى نابه الشعر قال وقرا عبد الله فلما جاوا
ويدل عليه انهم يرجع المرسلون وبهذا يبطل ان الضمير للمال او للهدية
قوله والتا مع جمع سوى السالم من مذكر فيه كنقاي وسوى السالم
من مونث والظاهر انه يجب التذكير في جمع التصحيح المذكر ويجب التانيث
في المونث لان سلامة نظم واحدهما اوجبت ذلك ولا يرد الا الذي
امنت به بنو اسرايل لانه ملحق بجمع التصحيح لانه تغير نظم واحد
ومحل وجوب التانيث في جمع المونث السالم ما لم يكن مدلوله مذكرا
كطلحات والاجاز فيه الوجهان وانما احتجنا للتنبيه على هذا لان جمع
المونث في الاصطلاح يشمله كما لا يخفى فائدة جليلة قال ابن
الدهان وقال عثمان يعني ابن جني اذا انثت الجمع العاقل اعدت

الضمير اليه سوتا واذا ذكرته اعد تمذكرا تقول قامت الرجال
الى اخواتها وقام الرجال الى اخوتهم تنبيهان الاول
استثنى كل بعضهم جواز قام الهنود مع وجوب قامت هند فقيل له
المسند اليه في قامت هند مونث حقيقي وفي قام الهنود مونث
مجازي لانه جمع وتانيث المجموع مجازي لان الحقيقي ما له فرج
والجمع من حيث هو جمع لا فرج له انما الفرج للاحاد فقال معنى
الاسناد للجمع الاسناد الى كل واحد واحد وكل واحد واحد من الهنود
تانيثه حقيقي فهذا تانيثه حقيقي فهذا تانيثه حقيقي ودليل
الاول امران احدهما قول النحاة ان الجمع اختصار للمفردات
المتكررة بالعطف والثاني ان العلما نصوا في العام على ان دلالته
على كل واحد لا على كل واحد لا على الكل من حيث هو والامام ممن صرح
بذلك قال هذا الباحث والجمع او ايا هذا من العام لانه اخص منه
فقيل له لو صح ما ذكرت لزم التذكير في قام الرجال لانه على ما تقول
بمنزلة قام رجل ورجل وانت لا تقول به ولزم ان يقول القائل للزيدين
عندي درهم ثلاثة دراهم لان قولك للزيدين بمنزلة لكل من الزيدين
على ما ذكرت وانت لو قلت لكل من الزيدين لزمك ثلاثة دراهم
فهذان الالزامان سبطلان لما تقول والزام ثالث وهو انهم قالوا جبال
راسيات ولو كان بمنزلة جبل راس وجبل راس لم يجز تانيث صفة
الجمع وجرى في هذا المجلس قول محمد بن الحسن ان مقابلة الجمع
بالجمع تقتضي انقسام الاحاد على الاحاد وافسد ذلك بقوله سبحانه
حافظوا على الصلوات الثاني اراد بالجمع اللغوي بمعنى ما دل على
جماعة فيدخل اسم الجمع واسم الجنس الجمعي فان حكمهما كذلك قاله
الشهاب في حواشي الاشموني وقال بعده في قوله جمع اشاره الى ان
ما سبق في غير الجمع ومنه المثنى فيجب التانيث لمضمره ومظهره
كالهندان قامتا وقامت الهندان انتهى فلتتامل هذا مع قوله او لا
ان المراد الجمع لغة الثالث قال ابن هشام اوجب البصريون
التذكير في الزيدون لسلامة نظم الواحد ووافقوا على جواز الوجهين

في نعم

في نعم المراة هند مع وجود صيغة الواحد بعينها من غير مزيد عليها
شيء فلو صح ما اعتبروه لكان ايجاب التانيث هنا اولى من ايجاب التذكير
هناك او من ايجاب التانيث في هندان قوله والاصل في الفاعل
ان ينفصلا اي برافعه لقوله الذي ذكر قوعي اني زيد منيرا وجهه
او بفعله لقوله وقد يجي المفعول قبل الفعل قوله والاصل
في المفعول ان ينفصلا لا يبقى عن هذا ما قبله لاحتمال ان يكون
الاصل في كل منهما الاتصال كما نقل عن الاخفش ثم المراد ان
ينفصل بالفاعل والا فتخصوص ضرب اليوم زيدا عمرو ليس على الاصل
مع انه قد انفصل قوله بخلاف الاصل وذلك على ضربين
جايز وواجب قوله وقد يجي المفعول قبل الفعل كذلك وكان الحمله
ومثال الوجوب فاي ايات الله تنكرون قوله واخر المفعول ان
لبس حذر وذلك اذا لم يكن اعرابهما ظاهرا ولا قرينة وتقدم
ابن الحاج هذا اي ابن عصفور وغيره بان ناس والعرب لا يبالون
بهذا ويدل عليه باب مختار وتصغير عمرو وعمر على عميرو وبان
الزجاج اجازه وما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمر زال ودعواهم
الخبر والعكس واجيب بان الاول من باب الاجمال
لا الالتباس والممنوع الثاني كما مثلنا لانه يفهم غير المراد والاجمال
لا يفهم منه شيء وهذا لا يجدي الناظم نفعا لما سياتي له في باب
التنازع واللزوم من ان الحذف مع ان وان يطرد مع امن لبس واحترز
بامن اللبس عن نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل فلا يحذف
الجار للالتباس فيهما لا بتبادر ما منه شيء الى التباسا وبان الثاني
لا يرد لانه لا يلزم من اجازة الوجهين في الاية جواز التقديم
في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس
اسم زال بخبرها لانه اختلف في المبتدا والخبر ايهما المسند والمسند
اليه فاسريا ما اخف بهذا الاعتبار ولانهما واقعان على ذات واحدة
بخلاف الفاعل والمفعول وهذا ايضا لا يقع في كلام الناظم
لانه لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول قال

في التسهيل يجب وصل الا لفعل بمرفوعه ان خيف التباسه
بالمنصوب وقال في الشرح عبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان
والنايب عن الفاعل والظاهر في الجواب عنه ان يقال انه لا يسلم
للزجاج ما نقله **قوله** او اضمر الفاعل اي والمفعول في الكلام
اكتفا والمراد غير منحصر احدهما لا الفاعل بقرينة وما مالا او
بانما انحصر فضارة المجنى انه يجب تاخير المفعول اذا كان ضمير
والفاعل ضميرين متصلين ولا ضرورة في احدهما او كلامه في الوجوب
الاضافي بالنسبة لما التوسط بين الفعل والفاعل واما التقدم
فقد يجب بان يكون ضمير متصلا كما علم من بحث الضمايير وقد يجوز
كما فهم من قوله وقد يجيء المفعول قبل الفعل او الوجوب الذي
افاده كلامه مخصوص بقوله وقد يجيء المفعول الخ فتسقط ما اعترض
به الناظم ومن ذلك ان ضربت زيدا اضمر فيه الفاعل غير منحصر
يدخل فيهما كان من الفاعلين ضمير امتصلا غير محصور فانك اذا
قلت ضربت زيدا اما عمرا واما انا واكرمك اما انا واما زيد
او قلت ان اكرمك لزيد وان اهانك لعمرو فهذا كله وما اشبهه
قد اضمر فيه الفاعل غير منحصر مع انه لا يلزم فيه تاخير المفعول
بل لا يجوز اتنتي وتقدم ما يتعلق بقوله منحصر في باب المبتدا والخبر
قوله وقد يبسبق ان قصد ظهر اي بان ينتفي مرجع الا لظهور
از الواقع بعد الا هو المستثنى تقدما وتاخرا واشار بقد الى قلته
قال في تلخيص المفتاح وقل فقد يهما مجالهما نحو ما ضرب
الا عمرا زيد والا زيدا عمرا لاستلزامه فقر الصفة قبل تمامها
قال في المطول بعد ان بينه احسن بيان واعلم ان تقديمها
مجالهما ايضا مما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل
والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير في ما ضرب الا عمرا
زيد ما ضرب احدا احد الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيدا عمرا
ما ضرب احد احدا الا زيدا عمرا هكذا عند من يجوزا ستثنا سببين
باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك الا اذا كان المستثنى

منه

منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احدا احدا الا زيد
عمرا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة الاستثنا اذا تكرر
فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان فتقديمها مجالهما انما
يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثنا متعددا ويجعل المقصور
في النية مقدما ويجعل عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها
الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع بعد
المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاني الا زيدا احدا وتابعا
للمستثنى نحو ما جاني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل
في المستثنى نحو ما اتيتك الا لم يبق الا الموت مناحكا فان مناحكا
مفعول رايت والعامل في الموت لم يبق ثم ذكر ما ينبغي مراجعته
ولنا في حاشية المختصر في المقام ما فيه المرام **قوله** وشاع
نحو خاف ربه عمر الخ قال ابن هشام عود الضمير من المفعول
الموخر على الفاعل المقدم في غاية من الحسن ومنه ونادى نوح
ابنه وقتلت ارض جاهلها ودونه عود الضمير من المفعول
المقدم عكس لا وبه واذ ابتلى ابراهيم ربه وقوله سمر قتل
ارضاعا لمها ودون من عود الضمير من المفعول المقدم على الفاعل
الموخر اما الاول فللعود على متقدم لفظا ورتبة فذان على وفق
القياس بالنسبة الى اللفظ والمعنى واما الثانية والثالثة فلموافقة
احد الامرين دون الاخر وذلك الامر هو اللفظ في الثانية
والمعنى في الثالثة وانما ترجحت الثانية على الثالثة لان جانب
اللفظ لانه حسي اقوى من جانب المعنى لانه اعتباري ولهذا جاء
في التنزيل واذ ابتلى ابراهيم ربه لا يقع نفسا ايما نها الاية
والحريات من الثالثة الا فاوجس في نفسه خيفة موسى مع ان له
من جهة اللفظ مقتضيا وهو فقد تناسب رؤس الاي ومع احتماله
لان يكون موسى بدلا من ضمير مستتر في اوجس واما عود الضمير
على ما تاخر لفظا ورتبة فالقياس يقتضي امتناعها لما فيهما من الاخلال
بجانبي اللفظ والمعنى جميعا واجماعهم على ذلك في باب المبتدا

الفاعل الموخر على مجه

ولعدم مجيئها في كلامهم وهو قول الجمهور ولما ما تشدوه من
الابيات فلان الشعر يحتمل فيه من التقديم والتاخير ما لا يحتمل
في غيره وقد جوزها شذوذا ومن النحويين متمسكين بما ورد في
الشعر ويتفرع من مسالتي النظم مسالتان احداهما ان يعود
ضمير من الفاعل المقدم عليها اضيف اليه المفعول المؤخر نحو
ضرب ابويها اخاهند ومنعه لا يجيزها احد بل كلهم يوجب
فيها تقديم المفعول والثانية ان يعود ضمير من المفعول المقدم
عليها اضيف اليه الفاعل المؤخر نحو ضرب اخاها ابوسعد فطائفة
اجازوا وطائفة منعوا

النايب عن الفاعل

قوله ينوب مفعول به عن فاعل الاصلي في الجملة الفعلية
الثابتة المفعول ان نذكر الالفاظ الثلاثة الفعل والفاعل
والمفعول وقد يحذف الفعل كما يشير اليه قوله في الباب السابق
ويرفع الفاعل فعل اضمر او قد يحذف المفعول كما يشير اليه قوله
في الباب الاتي وسوباب تعدي الفعل ولزومه وحذف فضلة
اجز وقد يحذف الفاعل واليه يشير قوله هنا ينوب البيت فان
النيابة عن الشي انما تكون بعد حذفه فكانه قال وقد يحذف
الفاعل وينوب عنه المفعول به وهذا بخلاف حذف كل من الفعل
والمفعول فانه لا نايب عن شي منهما قوله فيما له قال الشهاب
في حواشي الاشموني لا يقال يرد عليه انه اذا قدم الفاعل
صار مبتدا مع ان النايب لا يلزم فيه ذلك لانه اذا كان ظرفا او
جارا ومجرورا لا يكون مبتدا اذا قدم ويرد ان الفاعل يونث
له الفعل وهذا لا يلزم للنايب لان المجرور لا يونث له الفعل
لانا نقول لا يرد واحد منهما لان كلامه في المفعول
به بلا واسطة وهذا اذا قدم صار مبتدا ولا بد ويونث له
الفعل ولا بد واما الجار والمجرور والظرف فشيئا نيابة ولم يعرج

فيهما بقوله فيما له وانما قال بنيابة حرف فيحمل على بعض الاحكام
ويرد ايضا ان مسالة التذكير اذا كان مذكرا وهذا الاتيت للنايب
اذا كان مونثا ويجاب بان المراد فيما له من حيث هو فيما
لهذا الفاعل الخاص فالمونث يونث له الفعل كالفاعل المونث تامله
انتهى واقول كون الفاعل اذا قدم صار مبتدا لم يتقدم في
باب الفاعل النص عليه ولا الاشارة اليه فلا يدخل تحت قوله
فيما له وعدم التانيث اذا كان مونثا لان النايب الجار والمجرور
وهما من حيث هما لا يوصفان بتانيث كما ما قاله السعدي في شرح
العزي وقوله انما قال بنيابة حرف عجيب فان المراد الا النيابة
فيما له وقوله ويرد ايضا ان مسالة الخ اعجب فان مراده ان الفاعل
اذا كان مذكرا والمفعول مونثا وحذف الفاعل واقيم المفعول مقامه
لا يعطى حكمه في التذكير وهذا البيت مراد الناظم ولا سوى معنى كلامه
وانما مراده ان نايب الفاعل من حيث هو لاجل تركيب مخصوص يعطى
حكم الفاعل كذلك فتدبر قوله فاول الفعل اضمن اصليا كان
نحو ضرب ودحرج او زايدا نحو اكرم ويكرم فلذا لم يقل ذا كما قال
بعد هذا فالثاني فان قلت يرد مثل قتل وبيع قلت
سيذكر هما بعده فالكلام على بنية التخصيص والجواب الحق ان
ذاك اصله الضم ولكنه خفف بعد ذلك تنبيهان
الاول في كلامه اشعار بان فعل المفعول فرع عن فعل الفاعل
وانه مغير عنه وهو مذهب الجمهور وقيل انه اصل بنفسه
مشتق من المصدر للمفعول ابتداء وقد يشعر به قوله في التعريف
ورد نحو ضمن الثاني ربما سكن المتصل باخر فعل قال الشاعر
عصر منها التان والمسك الغصر وقال النظامي ونخوا في مدائنهم
فطاروا وقال رجم به الشيطان من مواليه الثالث
قال ابن هشام قد يفتتح بها الفعل للمفعول عنهما ذكر من التغيير
تغييرا جايزا وتغييرا واجبا فالاول كفا فتيه البيت الثاني وهو
وصل يجوز فيه امثل وكذا وعد واعد ووقت واتئد والثاني

شبكة الألوكة www.alukah.net

كما في قافية الثالث وعكسه نحو عيي قال الله تعالى افعيينا بالخلق
على له من اخيه شيء واما اليا فلا تغير في الماضي نحو رضي عن المسي
لانكسار ما قبلها انتهى وقال الشاطبي والثاني اي من الايرادين
على الناظم انه ذكر هنا حكم الصحيح والمعتل العين من الخماسي
خاصة وترك ذكر حكم المضاعف وما اعتلت لامه او فاوه ومعتل
العين من غير الخماسي ولم يبين ذلك مما ذكره هنا الا ترى
ان المدغم ليس ما قبل اخره في الماضي بمكسور باطلاق فانك تقول
في ردد وفي اخر خرو في استقر استقرو لا يفتقر في المضارع
المعتل العين على ضم الاول وفتح ما قبل الاخر بل يقلب كل من الواو
واليا الفا نحو يقال ويباع ويستقام ويستجاب والمعتل الفا بالواو
يجوز قلب الواو وفيه همزة تقول في واري اوري وكذا نحو يبطر
ويميل يزاد فيه على ما قاله قلب اليا واوا نحو بوطر وموللر وما
اخره من الماضي الفا يصير ياكدعي ورمى في دعي ورمي وما اخره
من المضارع بالواو او ايا يقلب الفا نحو يدعي ويرمي في يخويد عو
ويرمي فان قلت هذه احكام تقريبية لا تليق بهذا
الباب فالمعتل يذكر في التعريف والمضاعف في الادغام والجواب
انه جرى فيما صنع على عادة كثير ذكروا ما ذكر في هذا الباب
وتركوا ما ترك الى التعريف او نبه بما ذكر على ما ترك قوله تا المطاوعة
سماها تا المطاوعة والبنية بنفسها هي التي للمطاوعة لانها
خاصة بتلك البنية فسميت بها واقتضى كلامه ان تا المطاوعة
هي اول حرف في الفعل لوصف التالي لها بانه الثاني وذلك لا يكون
الا في الماضي لان حرف المضارعة سابق لها في المضارع فلا يكون
التالي لها فيه ثانيا فعلم ان التالي لتا المطاوعة في المضارع باق
على ما كان عليه في المبني للفاعل فتقول يتعلم ويتباعد واورد
عليه ان الحكم لا يتقيد بالمطاوعة بل الغايط التا الزايدة قال
ابن هشام قال الناظم تا المطاوعة تخرج عن كلامه تا نحو تقاتل
وتكلم فاحترز ابنه بقوله تا مزيدة وعلم انه يدخل نحو تضرب

فقيد بالماضي ولكن يرد على كلامه نحو تزسسه بمعنى رسسه فالمتوا
ان يقول تا زايدة مفتوح ما بعدها او محرك ما بعدها ولا يغنيه
ذلك عن اشتراط الماضي لان تتخير وارد وامثله بتخيرك عمرو
بالغيبة ثم صارت الغيبة خطابا للاسناد الى المخاطب قوله
وثالث الذي بهمز الوصل يعني ان كلامه هنا في الماضي لان الف
الوصل لا تلحق المضارع ومثاله ايضا سوس بذلك وذلك
يعني بفتا ثالث المضارع في نحو المفعول على حالته في بنا الفاعل
اذ المريد ذكر مخالفة غير ما تقدم من ضم اوله وفتح ما قبل اخره
قوله اعل حرج المعتل غير المعل كعور وصيد واعتور فان حكم
ذلك حكم الصحيح كما قاله ابو حيان قوله عينا اي فقط ليلا يرد
سلطوي ولوي من اللفيف فانه لا يعل عينه ليلا يفتقي اجتماع
اعلالين في يطوي ويلوي قوله وضم جا ان تقل
لاحاجة اليه لان ضم اول الفعل مطلقا قد علم من قوله فاول
الفعل اضمم فالجواب انه يجوز ان يكون ذكره ليلا
يتوهم انه لا يجوز في هذا النوع لاقتضاره على ذكر الكسر والاشمام
دون الضم لو فعل ذلك ويجوز ان يكون ذكره للتنبيه على قلته
في هذا النوع ولهذا لم يقدره في السبعة وليبني عليه الكلام
على امتناعه اذا ادى الى اللبس قوله وان يشكل خيف لبس
يجتنب لم يتعرض من لا يجتنب اللبس بل ظاهر كلامه جواز
الاوجه الثلاثة ويؤيده ما حكاه ابو الرمة عن امة
بني فلان غثنا ما شيئا لانه يقال غيث الغوم قال الجوهري
الغيث المطر وقد غاث الغيث الارض اصابها وغاث الله البلد
يغيثها غيثا وغيثت الارض تغاث فهي ارض مغيثة ومغيوثة
واما باب مختار ونحوه فلا يدل له لانه من باب الاجمال لا اللبس
لكن قد علمت ان ذلك لا ينفع الناظم لانه لا يفرق بينهما فالاظهر
في الجواب عنه ما قال المحقق من ان اللبس الواقع في نحو مختار
ويختار لا سند وحة عنه بخلاف الواقع فيما نحن فيه فان المتكلم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

عنه سند وحنة بان يبشم او يضم في خفت ويعث ويكسر في عفت انتهى كذا بقي النظر فيه من وجه اخر وسواء الالباس لا يقتضي الامتناع مطلقا فهو مشكل وان اراد حيث لا قرينة فان وجدت جاز فهو ظاهر ولا يبعد ان هذا مراد فليتامل واعلم ان بعض مشايخ العرب كمل كلام الناظم هنا وتكلت عليه بما لفظه س فقال

مثال ما الضم للبس يجتنب ... فيه كطاولت فطلت في الغلب
ومثل زرت واجتنبت كسر الدّ ... ابي مثل دنت يا فتى
كذا اذا كثر يوا وقد اصل ... في نحو خاف خفت للمفعول قل
وسيبويه لم ير للبس اذا ... عارض وجها موجبا ان يبتدا

واعلم انه مما يويد الناظم ما مر من ضم الثاني الثالي تا الطاوعة وثالث ما يدي بهمزة الوصل فان ذلك انما هو لدفع اللبس والكل موافقون عليه وما سيأتي في تفصيل ما ينوب من المفاعيل فان الموضح نقل الاجماع على امتناع انابة الثاني في باب كيّ اذا اللبس

تنبيه قال ابن هشام قوله بشكل متعلق بخيف المتاخر عنه وهو نظير ان في الدار قام زيد بفتح عمرو فليتنظر فيه

قوله وما لباع فتقديره لنحو حب فزر واي باب نعم وبيس ان حب منه ما هو مفتوح العين ومنه ما هو مضموم العين وهذا انتقل حركة عينه الى فايه وحينيذ اذا بني للمفعول يجتزز عن الضم لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وبهذا تعرف ما في كلام المرادي حيث قال انه لا يعرض في المضاعف اللبس مع انه يرد ان نحو رد ماضيا اذا بني للمفعول يلتبس بامر الجماعة بالرد فالقياس ان يجتنب فيه الضم الا انه يشكل انه لم يجتنب في قوله تعالى ولو ردوا والعادوا الان يقال الكلام حيث لا قرينة كما مر اشارة اليه فان قلت الذي ثبت لباع هو ثلاث لغات فمفهوم كلامه ان اللغات الثلاث قليلة قلت مراده ما استقر لباع مما هو من خصايصها واخلاص الضم للباب كله **قوله** وما لفايع الخ اورد عليه الشاطبي

انه فز رجريان الاوجه الثلاثة في المعتل والمضاعف ثم فر ذلك في الحمايي في المعتل خاصة واهمل تقريره في المضاعف نحو اشتد فاد يعلم انه لا تدخله الاوجه الثلاثة وانه يقتصر فيه على ما قرره اولا من ضم ما قبل المضاعف وليس كذلك بل هي جارية فيه كما جرت في الثلاثي المضاعف ونقل عن ابن حبي ما يدل له ذلك ثم قال ويظهر من كلام الناظم هنا وفي التسهيل ان المضاعف ليس مع المعتل في درجة واحدة بل استعمال الاشمام والكسر في مضارعه قليل بالنسبة لنحو قيل ويلزم من ذلك قلته في نحو اشتد فترك ذكره لقلته قال فلا دليل عليه في عبارة التقليل اي كقوله هنا فذير وانما الدليل عليه في اعتقاده له لان غيره ممن يواعرف منه بكلام العرب حكى ان المدغم والمعتل سواء وان كلامه يقتضي الاقتصار على الضم في همزة الوصل المذكورة لانه اطلق اولا ان اول الفعل يضم وافتقر هنا على جريان الوجوه الثلاثة فيما قبل العين قال وابن ابي الربيع قال ان الهمزة ما فية على ضمها مطلقا والذي يفهم من التسهيل ان همزة اختير تضم مع الضم وتشم مع الاشمام وتكسر مع الكسر **قوله** وقابل من ظرف الخ هذا متصل في المعنى بقوله ينوب مفعول به عن فاعل وكان الاولى تقديمه بعد البيت وما بعده على اخر الباب بعد البيت الاول لانه كلام في النايب وان لا يعترض بين اجزاء ذلك بالكلام على تغيير رافعه ومعنى القبول الاختصاص والتصرف في الجميع كما يدل عليه قول الناظر ما اختص وتصرف من ظرف الخ وقال ابن الحباز اشترط بعضي شمول الاختصاص لجميع ما ينوب عن الفاعل اذ قال والمكان والمصادر الاول والاختصاص شرط كلها شمل وليس بمستقيم لقولهم صيد عليه يومان وجوابه ان الضمير في كلها انما يعود على المصادر انتهى وفيه ان الاختصاص يسير عليه يومان بتقييد الفعل بعلته كما ذكره الشمني وقال ابن هشام في الحواشي الظرف له شرطان التصرف فخرج اذ واذا على الاصح وعند وبين انفاقا وحصول الفايدة اما بتقييد الفعل بغيره نحو سير زيد فرسخان

واما بالاختصاص وهو اما بالاضافة نحو سير اليوم او بالاضافة نحو يوم الخميس او بالصفة نحو زمن طويل او بالعلمية نحو الجمعة والخميس والمصدر له شرطان التعرف فخرج نحو معاذ الله وحصول الفايدة بوجه من الوجوه الثلاثة الاول نحو سير سير الابل او السير اوسير شديد والجار والمجرور شرطه امران التعرف فخرجت السبعة التي فضلتها العرب على جر الظاهر وحصول الفايدة اما بالاختصاص باحد الاوجه المذكورة نحو سير بابيك او برجل او برجل حسن او بالعلمية نحو سير بزيد واما بتقييد الفعل بغيره نحو سير في طريق سيرا شديدا ولم احد ذكر شرط الجار والمجرور الا ان ابن الناظم اطلق اشتراط التخصيص او التقييد بين المذكورين ولا اري ذلك في المصدر بل لابد من كون المصدر مختصا لان احد شطري الجملة لا يجوز ان يكون مستفادا من الشطر الاخر وقال ابهما فهم من قوله وقايل ان من الاسما ما لا يقبل وذلك اما المبانع مسامعي او مبانع معنوي فالاول هو ان يكون الظرف والمصدر غير متصرفين كسبحان الله وحنانيك وعندك واذ واذا قال النحاة لان اقامتهما مقام الفاعل يقتضي خروجهما عما اوجب لهما من النصب وقال ابن الناظم لان في اقامة الظرف والمصدر نحوزا باسناد الفعل اليهما فما كان منهما متصرفا فانه يقبل اسناد الفعل اليه حقيقة فصح اسناده اليه مجازا يعني انه يجوز اعجبني يوم الخميس واغضبني ضرب زيد لعمرو فصح لذلك صيم يوم الخميس ومضروب ضرب شديد قال وما كان منهما غير متصرف فانه لا يقبل الاسناد اليه حقيقة فلا يقبله مجازا ان والثاني ضابطه ان يكون ابهمين فانهما حينيذ انما يفيد اما افادة العامل فان العامل يدل بالالتزام على زمن ما ومكان ما وبالتضمن على احدث ما وقال ابن الناظم ان الشرط احد الامرين اما اختصاص النايب واما تقييد الفعل بغيره ومثل للاول بنحو مضروب ضرب شديد وجلس امام الامير ووضي عن عمر المسني ومثل للثاني بنحو سير بزيد يومان وسير بهند فرسخ والذي يظهر ان هذا

من

من نوع المختص لانه زايد على المعنى الذي يفهمه الفعل وشبهه فالفايدة الحاصلة منه غير الفايدة الحاصلة من العامل فان نه قلت فان الذهن يشهد بان الزمان لا يخلو عن سير فرسخ وصوم يومين فلولا التقييد المذكور لم يفد فصح ما قاله قلت وارد عليك في ضرب ضرب شديد ورضي عن المسي فان العادة تقتضي ان الوقت لا يخلو عن وجود ضرب شديد في الدنيا وهو قد سئل بذلك فان كان ما ذكرته فادحا فاندح في مثاله واما عن المسي فلا اشكال عليه فيه لان الـ للعهد فيه في شيء خاص انتهى وقال ايضا ينبغي ان لا يمنع ضرب ضرب ونحوه لان الثاني افاد تحقيق الاول وانه ليس على المجاز وبهذا معنى لم يفده الاول فهو كالمصدر النوعي والابطال قوله لم انه لرفع المجاز تنبيهان الاول الدماميني في شرح التسهيل اجاز ابن السراج ان يقول جلس تريد جلس هو اي مكان وينبغي ان يقيد بمحل الخلاف في نيابة الظرف المنوي بمثل هذه الصورة فاذا اذا قيل اجلس اليوم احد في المسجد الجامع فقلت جلس تريد جلسة ذلك المكان المتقدم ذكره فلا يتوقف في جوازه احد ويكون محل الخلاف ان تقول جلس من غير تقدم ذكر مكان كما في مسالة المصدر فان بعض النحاة اجاز ضرب على ان يكون النايب ضمير المصدر وبعضهم يمنعه لعدم الفايدة ومحل الخلاف فيما ينبغي ان يكون مقيدا اما اذا المرات بعد ضمير المصدر مختصرا له كقوله وقالت متى يبخل عليك ويعتلل المراد بعتلل سواي اعتلال والتقدير اعتلال عليك فحذف عليك المصحح لنيابة الضمير المستتر لوجود الدلالة عليها انتهى وفي التوضيح والمغني ما يوافقه في هذا وتلخص ان المصدر والظرف سواني جواز نيابة ضمير بهما وان لا فرق في ضمير المصدر بين ان يدل عليه العامل او غيره وان المدار على المختص ووجود القرينة عليه وبه يعرف ما في المرادي وقد ذكرني المغني ايضا ما يقتضي انه لا فرق في التخصيص بين ان يكون بلفظ ظاهر او مقدر

فقال اجاز واسير بزيد سيرا بتقدير الصفة اى واحد والا لم يفد
انتهى لكن تقدير الصفة هنا وقع الفايدة به ونهامع تقييد الفعل
لايطرد ان الظاهر في نحو تولك اعتقد في زيد امر واثبت له شيء عدم
الفايدة مع تقييد الفعل فيه واما قوله تعالى فمن يعف له من اخيه شيء
فالمراد بشيء ما من العفو كثيرا كان او يسيرا وليس هذا مجرد التاكيد
كما قاله الدماميني في شرح التسهيل وبه يسقط قول المكث قولهم
لابد في المصدر النايب من الاختصاص خطا لانه قد يكون المراد
الابهام فينوب وسئل بالاية وقد سرعن ابن هشام في الحواشي ان
لابد في نيابة المصدر من الاختصاص ولا يكفي تقييد الفعل
الثاني مذهب الجمهور ان النايب انما هو المجرور لا المجموع ولا
الجار خلافا للفراء وهب لي ان النايب الجار فقط الثالث
في البخاري في قوله تعالى سبحي بهم اى ساظنه بقولهم وضاق بامضيافه
قال ابن هشام فقوله تعالى بهم متعلق بسا لا بظنه والا لعربب
لانه ليس معمول الفعل ولما حذف المفعول اقيم الجار والمجرور ولا
ضمير في الفعل ولا يجوز ان في سا ضمير النبي صلى الله عليه وسلم
لانه ان كان الاصل سائه الله بهم فهذا يظهر انه ليس مرادا وعلى هذا
الوجه فالباء اما سببية او لمجرد التعدية وان قدر ساء فهو بهم
قال فاعل لا يكون المفعول على هذا الوجه وفي كلام البخاري نظر من
وجهين احدهما تخالف الضمايز والاصل توافقها والثاني ان القوم
لم يتقدم لهم ذكر في سورة هود ذكر وهذا اول القصة فكيف
يعود الضمير من به بهم على القوم وانما الظاهر انه للرسل وهو
انما ذكر هذا التفسير في سورة هود الرابع النايب في قوله
تعالى وان تعدل كل عدل لا يوخذ منها الجار والمجرور لا ضمير كل
لان انتصابها على المصدر والذي يوخذ المعدول به لا العدل
فلا يصح ان يقال لا يوخذ كل عدل وهذا بخلاف قوله ولا يوخذ منها
عدل فانه المفدى به اشار لذلك في الكشاف ويحتمل معنه
بانه يجوز اسناد يوخذ لها ضمني العدل على وجه لاستخدام بان يراد

من الضمير معنى العدل الاخر وهو المفدى به الخامس اختلفوا في المحل
للنيابة بعد المفعول به وهو مذكور في الشرح ويرد عليها ابن معط
في اختيار اقامة المجرور فاذا انفتح في السور ففتحة واحدة السادس
اقتضاره على نيابة ما ذكر يقتضي ان غيرها لا ينوب وقال الشيخ
في اوايل باب الحال ان المفعول له كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول
المطلق في انهن لا يلازمن الفضلة بل يجوز عمدا وانك تقول في فتح
اجلا لالك فتيم لاجلالك كما تقول في ضربت زيدا واعتكفت يوم
الجمعة وسرت سيرا طويلا ضرب زيد واعتكف يوم الجمعة وسير
سير طويل قال ابن هشام ولا ادري ما الذي اوجب له الرجوع
به لما ذكر اللام حالة البنا للمفعول وبلا لزم ذلك في المفعول
فيه ايضا فرجع بي معه قوله ولا ينوب بعض بعدي ان وجد في
اللفظ مفعول به احترز بقوله في اللفظ عما لو وجد في المعنى بان كان
الفعل يطلب المفعول به لكنه لم يذكر في اللفظ فلا يمنع انابة غيره
وشمل المفعول به على التوسع وفي التسهيل ولا يمتنع نيابة المنصوب
لسقوط الجار مع وجوده المنصوب بنفس الفعل انتهى وقال
ابن هشام في الحواشي قوله ان وجد قالوا ابلغ من بعد او هو ان
المسرح لفظا لا تقديرا لا ينوب مع وجود المسرح لفظا وتقديرا
قال فما الذي اختير الرجال بسماحة ومن ثم قال سيبويه في ادخل
الغير زيدا وادخل فوه الجرانه انما يصح على القلب يعني من قال ادخلت
الفلنسوة في راسي ليصير الثاني هو المسرح لفظا وتقديرا بل قال
ابن عصفور ابلغ من بعد قال عندي انه في باب اعلم لا يقام الا الاول
وان كنت في باب ظن اجيز اقامة الثاني كما اجيزه في باب كسي لان
الاول هو المفعول الصحيح بخلاف الثاني فان اصلهما المبتدا والخبر
فهما في الاصل مسند ومسند اليه فصار ذلك كاجتماع المفعول به
مع غيره قوله وقد يرد لم يرد الا مع الجار والمجرور فقط وبينه
وبين المفعول به المصرح اى مناسبة فلا ينبغي ان ينعدي ذلك
قوله باب كسي انما التاسه امن ان قلت كسي لا يكون

منعها اللباس لان المكسور لا يلبس بالمكسور قلت انما
مراده انما يتعدى لاثنين ثانيهما غير الاول قطعا فان قلت
فما حكم باب اختار قلت لم يهمله ولكنه مفهوم من قوله
ولا يتوب بعض هذه البيت فان قلت انما ذاك حيث
ذكر الجار قلت واذا حذف فهو مقدر لانه الاصل
فالمنع ايضا على الناظر بين باب كسي وبين اخترت زيدا القوم
فالمراد دخوله لا خروجه وقال ابن هشام فيقال في اقامة الثاني
نظر وان امن الالباس لانه يصير من حيث هو معمول ثان يستحق
التاخير ومن حيث هو نايب عن الفاعل يستحق التاخير والشيء
الواحد في الان الواحد لا يستحق الشيء ونقيضه وهم فذهبوا واجبا
الكوفيين حيث قالوا بالترافع بهذا وقد يقال لو كان ذلك
مبطلا لم يجز ما اعطيت الدرهم الا زيدا ولا الدرهم اعطيته
زيدا قوله في باب ظن واري الخ قال ابن هشام في
التوضيح والمفعول الثاني في باب ظن قال قوم يمتنع مطلقا للالباس
في النكرتين والمعرفتين ولعود الضمير على المتاخر ان كان الثاني
نكره لان الغالب كونه مستقبلا وهو حينيذ شبيه بالفاعل لانه
مسند اليه فرتبته التقديم وقيل يجوز ان لم يلبس ولم يكن حصله
انتهى بتغيير وقوله ولعود الضمير اي لجواز عود الضمير اذ لا قايل
بايجاب ذكر الثاني في موضعه بل الاصل عند نيابته عن الفاعل
تقديمه وبهذا وقول الموضح وهو حينيذ شبيه بالفاعل لانه
مسند اليه فرتبته التقديم وقيل يجوز ان لم يلبس ولم يكن حصله
انتهى بتغيير وقوله ولعود الضمير اي لجواز عود الضمير اذ لا قايل
بايجاب ذكر الثاني في موضعه بل الاصل عند نيابته عن الفاعل
تقديمه وبهذا وقول الموضح وهو حينيذ شبيه بالفاعل يندفع
قول الشهاب في حواشي الاشموني يمكن ان يجاب بمنع تاخيره رتبة لانه
من حيث كونه المفعول الاول رتبته التقدم على ان هذا لا ينتج
المنع مطلقا لجواز اقامة الثاني مع ايجاب ذكره في موضعه لانتفا

المحذور

المحذور حينيذ انتهى وقول التوضيح ولم يكن حصله لم يزد او شبهها
كما في التسهيل لان شبه الجملة الجار والمجرور ومنع اقامتهما نظر
لما فقد من اثنتهما وتخصيص الجواز بقرينة ملتبسا يحتاج للفرق وقال
ابن هشام في الحواشي واما الثاني من باب اري فان ابن الناظم تبعا
لابيه في شرح الكافية زعما ان فيه الخلاف الذي في باب ظن وعندي
انه لا يلزم من القول بالمنع في ثاني باب ظن القول به في ثاني باب
اري لان العلة منقودة وهو ان يصير الى خبر او مخبرا عنه وقال
ابن عصفور لا يقاس في باب اعلم الا الاول لانه اذا اجتمع المفعول به
وغيره تعين المفعول به ومفعولية الاول من الثلاثة حقيقية بخلاف
مفعولية غيره فان قيل بهذا يمنع اقامة الاول من باب ظن
فليمتنع بقي لانهما فضلتان فهو كما لو اجتمع ظرفان او ظرف ومصدر
تنبيه قال الشاطبي ظاهر الملا انهم امتناع نيابة الثاني
عند خوف اللبس وان التزمت المرتبة وهي مما ينبغي ان يبحث
عنه في باب علم واري على راي الناظم فقد قال بعض المتاخرين
ينبغي ان ينظر مثل يستطيع على اللبس بحفظ الرتبة كما فعل
ذلك في التباس الفاعل بالمفعول فيوضع المرفوع في رتبة من
المفعولات حتى يتبين بموضعه انه الاول او الثاني او الثالث
وما قاله هذا المتاخر يفتقر الى السماع فان القول بحفظ الرتبة
اذا التبس الفاعل والمفعول لا يصح الا ان يبنى على السماع والا
كان وضعا مستانفا فكذلك هنا وحيث اطلق الناس هنا المنع
مع اللبس ولم يلتفتوا الى اعتبار الرتبة كما التفتوا اليها في الفاعل
والمفعول والمبتدا والخبر دل على انه غير ملتفت اليه عند العرب
انتهى وفي الرضي والذي اراه انه يجوز قياسا نيابة بعني الثاني
من باب ظن عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس يرفع مع الزام
كل من المفعولين رتبته ثم ذكر مثل ذلك في ثاني مفعولي اعطى
قال الشهاب واعلم انه قد تقرر في باب الابتدا وجوب تقديم
المبتدا اذا خيف التباسه بالخبر بان كانا معرفتين واستثنوا

www.alukah.net

نحو ابو حنيفة ابو يوسف مما يندفع عند الليس لمعرفة المعنى فانه للعلم بان ابا حنيفة هو الاعلى فيحكم على المشبه به فيكون هو الخبر وابو يوسف هو المبتدا فتامل يوخذ من ذلك انه لو كان احد المفعولين حرا والاخر رقيقا وعلم احدهما من الاخر جاز اتباعه الثاني الذي هو الرقيق اذ يعلم انه الثاني الماخوذ تقدم او تاخر نحو اعطى بشر زيدا اذا كان الرفيق هو بشر فيعلم انه الثاني وانه الماخوذ مطلقا ولا يبعد اخذ ذلك مما ذكروه فيما يفرق وقال ايضا فيه بتوهم انه لو كان المفعول الثاني مونثا وانت الفعل اندفع الالتباس وليس كذلك لان غاية ما يدل عليه تانيث الفعل ان المونث هو النايب ولا يلزم من كونه النايب انه المفعول الثاني لجواز انه الاول وهو ظاهر

قوله وما سوى النايب مما علقا بالرافع النصب له محققا اراد برافع النايب لا مطلقا لم يجز لما استثنا الفاعل والمشبه به وهو اسم كان واخواتها كما فعل في التسهيل فان قلت فقد اجازوا سلب زيد ثوبه وثوبه بالنصب والرفع قلت النصب على انه مفعول ثان لان سلب يتعدى لاثنين والرفع على البدل الاشتمال قال ابن هشام اذا رفع على البدلية فاين المفعول الثاني حينيذ واعلم ان المصنف قال في شرح هذا البيت من الكافية كما لا يكون للفعل الا فاعل واحد لا ينوب عن الفاعل الا شيء واحد اما ظاهرا ومضمرا وما سواه مما يتعلق بالرافع فمنصوب لفظا ان لم يكن جارا ومجرورا وان يكنه فمنصوب محلا انتهى قال ابن هشام هذا البيت كان يمكننا الاستغناء عنه وذلك لانا ذكرنا ان قوله في باب الفاعل وبعد فعل فاعل يمكن ان يوخذ منه معنى الوحدة ثم قال في هذا الباب فيما له

الاشتغال

قوله ان مضمر اسم سابق فعلا اشتغل قال الرضي وقد يتوالى اسمان منصوبان لمفسرين او اكثر نحو زيدا اخاه ضربته اي امنت

زيدا

زيد اضربت اخاه وزيدا اخاه غلامه ضربتاه لا بست زيدا امنت اخاه ضربت غلامه انتهى ومحل الجواز ان كان الناصب المفسر متعددا بعدد المشغول عنه فان كان الناصب للاكثر فعلا واحدا مقدرا امتنع الا عند الاخفش وقال ابن هشام ويكون ذكر من مضمر على ما يقتضيه القياس نحو زيدا الدرهم اعطيته اياه فيكون مفسره اكثر من واحد ضرورة وبه يعلم ما في كلام الشاطبي المنقول في حواشي الشيخ للشهاب وقال ابن هشام ايضا كنت اسال كل من يقع الاشتغال عن اكثر من اسم فلا احد مجيبا ثم اخرجت النقل بجواز ذلك من مسالتين المسالة الاولى انت زيدا ضربته قال الاخفش الارجح في زيد النصب بفعل محذوف رافع للضمير والاصل اضربت زيدا ضربته وانما ترجح النصب لاجل الاستفهام وقال سيبويه الارجح الرفع لان الاستفهام قد حيل بينه وبين الفعل بشيئين فبعد عنه فاتفق الرجلان على جواز الاشتغال وانما اختلفوا في الرجحان وعدمه واتفقا على انك ان فصلت بظرف او مجرور لم يكن الفصل به قادحا المسالة الثانية ازيدا اخاه نظرية بتاء الخطاب او بضرب عمرو والتفصيل فيها انك تنصب الاخ بفعل مضمر يفسره بضربه وتنصب زيدا بفعل اخر يفسره المضمر الذي نصب الاخ لان المضمر الذي قد نصب الاخ قد فسره العامل الظاهر وعرف واستبان حتى صار كالظاهر وهو مفسر لما بعده ومفسر لما قبله فلو قلت بضربه بيا الغايب على اسناد الفعل الى ضمير احد الاسمين رفعت صاحب الضمير المرفوع بفعل مفسر بالظاهر ناصب لصاحب الضمير المنصوب وبهذه المسالة الاخيرة اقتضت اشتغالا عن اسمين وقال ايضا في كلام ابن الفتح في الند ما يقتضي انه قد يقع في التركيب الواحد اشتغال فعلين عن اسمين وان يكون احد الفعلين المفسرين غير مذكور معه المعمول الذي هو نظير المعمول المحذوف وذلك بشرط كون اضمار الفعل الاخر الذي ذكر مع التفسير ضميره واجبا له تقدير الفعل المحذوف الذي له العمل في ذلك الظاهر المقدر بحيث

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

ذلك في امولا ايا كم كانوا يعبدون وتقييد الشاغل بكونه ضميرا باعتبار السعة وقد يكون اسما ظاهرا نحو زيدا ضربت زيدا قال الشاعر

اذا الوحش ضم الوحش في ظلاتها ... سواقط مزحوقد كان اظاهرا

ويجوز حذف الضمير الشاغل لكنه قبيح لما فيه من القطع والتهيئة صرح به السعد في باب الاشتغال وعلل به قبح مثل هذا ضربت دون امتناعه وخرج بقوله سابق المستغل عنه متاخر نحو ضربته زيدا على ابدال الظاهر من المضمر وضربته زيدا على الابتداء وتقدير الجملة خبرا ويتبادر من المشغل عنه احتياجه اليه فيخرج عنه المستغنى عما بعده كزيد في الدار فاضربه وجواز اعمال ذلك المشتغل بالضمير فيما قبله والا لم يكن الضمير شاغلا عنه اذ هو لا يصح ان يطلبه وبهذا معنى قولهم لو سلط عليه لنصبه فخرج نحو زيدا ما احسنته وزيدا مثل ضربته لان فعل التعجب لا يتقدم عليه معموله لهذا العارض وبمثل وكذا اذا كان مانع معنوي نحو وكل شيء فعلوه في الزبر اذ لا يتسلط هذا العامل لمانع المعنى لا الصناعة فالموانع اذن ثلاثة مانع في نفس العامل ومانع قارن العامل ومما سماعيا ومانع قارن المعمول ومعنوي وتعميم المانع بحيث يشمل العارض هو مقتضى قول الناظم وسوغ ذا الباب ومفاد اعمل بالفعل ان لم يك مانع حصل لانه احترز عن الوصف الواقع صلة لال والمانع فيه غير ذاتي لكن هذا يقتضي خروج مسايل وجوب الرفع عن الاشتغال الا ان يقال ذاك شرط للنصب بما يفسره الوصف لا بعده من الاشتغال وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على العكبي وسنذكر شيا من ذلك هنا واطلق الفعل وقيده ابن عصفور بالمتصرف وفيه نظر لان من اجاز تقديم خبر ليس جوز الاشتغال وجعل منه ازيدا لست مثله اي ما بيت يدا ومن هو لا اس فليس هذا بشرط عنده وانما امتنع الاشتغال في زيدا ما احسنه لان فعل التعجب لا يتقدم معموله عليه لابجموده وخرج بالفعل نحو زيد انه فاضل

وقد

وقد استثنى من هذا المفهوم الوصف فقال وسوغ ذا الباب البيت وهذا احسن من قول ابن هشام انه جار مجرى التصوير لا مجرى التقييد الا تراه قال في الترجمة اشتغال العامل عن المعمول ولم يقيده بالفعل وانه قال بعد ذلك وسوغ ذا الباب البيت انتهى واقتصر على اشتغال الفعل الذي يقتضي النصب وزاد في التسهيل اشتغال ما يقتضي الرفع فقال وان رفع المشغول شاغله لفظا او تقديرا فحكمه في تفسير رافع الاسم السابق حكمه في تفسير ناصبه انتهى وفيه ان المشتغل بالضمير لا يصح ان يتسلط على ما قبله لو فرغ لان المرفوع لا يتقدم والمانع فيه ذاتي ولذا حض بعضهم باب الاشتغال بالمنصوبات ووقع للجلال الاسيوطي في التكت نتافض لانه ذكر ان الترجمة بالاشتغال اعم واستحسنها على الترجمة بالمنصوبات على شريطة التفسير ثم اعترض على ذكر مسايل وجوب الرفع بان ضابط الباب لا يبتدئ عليها واعلم ان الناظم قال في شرح التسهيل ما لا يعمل لا يفسر عاملا على الوجه المعتبر في هذا الباب وهو كون المشغول عوضا في اللفظ من العامل المضمر دليلا عليه الى ان قال فلو فقدت الدلالة دون التعويض لم تكن المسالة من باب الاشتغال والحاصل ان المحذوف دليلا دون التعويض لا يلزم صلاحيته للعمل انتهى وفيه صحة النصب في نحو زيدا ما احسنه اذا لم يكن من باب الاشتغال وبه يندفع الاشكال عما يقع من تخريج بعض التراكيب المنصوبة بحذوف لا يصح عمل ما يفسره فيه لكن يبقى الامر حينيذ لفظيا مجرد امر لفظي لان الممنوع خصوص اطلاق لفظ الاشتغال ومعناه حاصل فتدبر قوله شغل عنه بنصب لفظه يحتمل ثلاثة اوجه احدها ان يكون مثال نصب لفظه زيدا ضربته ونصب محله زيدا مررت به على ان الضمير راجع للاسم السابق وبيانه في المثال الثاني ان العامل لو عمل في الاول احتاج لواسطة الباء فالمنصوب محلا اللفظ الثاني ان يكون المثالان بعينهما والضمير

شبكة الألوكة www.alukah.net

راجع الى الاسم السابق كما في الوجه الاول وكان بدا الثالث مقصود
وفيه تشعيث كان مستغنيا عنه قال ابن هشام وينتقض
قوله شغل عنه عن نصب لفظه او المحل ان جهة نصب الشاغل والمشتغل
عنه واحدة وهو الحق وعن بعضهم اجازة النصب في زيدا ضربت
ضربه وقد رما ذكرت زيدا ضربت ضربه وكذا اذا قيل زيدا فقت اكرامه
وزيدا جلست عنده وزيدا فقت واياه ويقدر اكرمت زيدا فقت اكرامه
ولا بشت زيدا جلست عنده وصاحبت زيدا فقت واياه انتهى وبه
يعلم ما في قول الشاطبي ان الناظم ترك اشتراط اتحاد جهة النصب
للخلاف فيها انتهى وكيف يتوهم ان المصنف لا يشترط هذا وهو
يشترط ان يكون المشتغل جايزا لعمل فيما قبله وجلست من قوله
زيدا جلست عنده لا يمكن ان يعمل في زيد وفتن قلبه وقال ابن
هشام شمل قوله بنصب جهات النصب كلها كزيدا ضربته يوم الجمعة
اعتكفت فيه اجلا لالك فتلته والنيل سرت واياه فيما ما فتته
ولا يصح في الحال والتمييز لانهما لا يضمران ويتجه عندي ان لا يقدم
على تجويز الاشتغال في غير المفعول به من المنصوبات وابعد ما عن
الصواب والنيل سرت واياه فيما ما فتته ولا يصح في الحال والتمييز
لانهما لا يضمران ويتجه عندي ان لا يقدم على تجويز الاشتغال
في غير المفعول به من المنصوبات وابعدها عن الصواب لانه ينتقض
البداءة بالواو في اول الجملة وهي شبيهة بواو العطف وان ذهبت
تحذفها في الاشتغال كما حذفت العامل والمفعول معه لا يرد بغير
واو لانه لا يتقدم المفعول معه على عامله وما لا يعمل لا يفسر
عاملا وعن قلب انه لا يقدم المفعول له فتد اياتي فيه ما نفعا
تنبيه من خفي امثلة الاشتغال رب رجل لقيته ويجب
ان يقدر فيه المفسر موخرا عن معموله واخيه منه لا رجل اكرمته
اذ لم يقدر اكرمته صفة ذكره في النهاية واما الاول فذكره
جماعة قوله فالسابق انصبه شرط المنصوب في هذا الباب
الاختصاص ليتجه رفعه بالابتدا ولهذا اعترض ابن السجري

قول

قول الفارسي في ورسمها نبتدا عوما انه من باب والانعام
خلقها لكم والمشهور انه عطف على ما قبله وابتدا عوما صفة واما
امتناع ابو علي من ذلك لان ما جعله الله لا يبتدا عونه ولان في
قلوبهم تابي ذلك لان الرهبانية التوحش والانفراد وليس
ذلك في القلب وجواب الاول ان ابتدا عوما معناه شرعوها لانفسهم
لا خلقوها كما ان اذا كان بمعنى خلقوها اما يمتنع العطف على اصول
المعتزلة وابو علي منهم ان ما يفعله العبد مقدور له فلا يفعله
الله لاستحالة مقدورين قادرين وجواب الثاني انه يحذف
مضاف اي وجب رهبانية ونتكلم على هذه الاية في الجهة السادسة
من المعنى بكلام مجمل وقيد اشتراط الاختصاص في الاسم المنصوب
اهملوه هنا قوله اضمر احتمالا ان المذكور كالعوض من المحذوف
والجمع بينهما في العوضية لان معناه انه نايب عنه في اللفظ ومع
الجمع يستحيل النيابة في اللفظ ومراد الشيخ بقوله ولا يجمع بين البدل
والمبدل منه البدل اللغوي وبهذا وجهه فاندفع ان الجمع بين البدل
والمبدل منه ثابت لغة وبلاغة وبانه ما المانع من الجمع تاكيدا
وقول بعضهم في رد هذا التوكيد ينافي الحذف فيه نظر لان المنافاة
ممنوعة كما مر في باب الموصول ولانه ليس المراد انه مع الحذف
يكون توكيدا بل مع الذكر وعند الحذف يختص للبدل فتدبر
واما في نحو ابن احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين
فرايت الثاني توكيد للاول واما في هذا الباب فالثاني اصل
تاسيسي وتقدير اخر قبله امر صناعي قاله الشاطبي واطلق في الاضمار
اشارة الى جواز تقديره قبل الاسم وبعده وقد يجب التاخير كما
تقدم قوله موافق لما قدمه اظهر الوجه ان يحمل الموافقة على
الموافقة بوجه ما ولو بكون احدهما مساويا للاخر كما في زيدا ضربته
اخاه او مررت باخيه اي لابست قوله والنصب حتما ان تلا الخ
فتقدير فعل مضمر مطاع للظاهر كقوله لا تجزعي ان سفسافا هلكته
ومثله في تقدير المطاوع .

• اذا انت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تنتفيك الفرون الاوايل •

قرّاد الناظم بوجوب النصب منع امتناع الرفع بها الابتدا فهو وجوب اضافي فلا ينافي الرفع بالفاعلية بفعل مقدر قوله كان وحيثما ليس المراد التسوية بينهما من جميع الوجوه بل في وجوب النصب حيث يقع الاشتغال بعدهما فلا يرد ان الاشتغال بعد حيث لم يقع الا في الشعر وبعد ان يجوز في السعة اذا كان الفعل ماضيا قوله الاول مما يختص بالفعل ادوات الاستفهام الا الهمزة ومن ذلك هل قال في المطول في باب الانشاء وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا انتهى وهو ماخوذ من كلام سر قال الشاطبي قال بعض الشيوخ لطلبته كيف تقولون هل زيد ضربته ورفعا امرهما فاختلفوا فصوب النصب وذلك بحضرة مشيخة فقال كلاهما في النثر خطاء لقوله في الكتاب فان قلت هل زيد رايت وهل زيد ذهب فنخ ولم يجز الا في الشعر لانه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الاصل فان اضطر شاعر فقدم الاسم نصب الثاني حيثما وقع الاشتغال ووجوب النصب والاختصاص بالشعر الذي مما يختص بالفعل كقوله •

• ظننتُ فقيرًا اذ اغنى نُثِرْ نلتَهُ • فلم ترَ ذا رجحان الفة غيرُ واهب •

اي ظننت غنيا في حال كوني فقيرا اثر نلت الغنى فلم الق ذا رجحان في حالة احرا مرله بل في حالة هبة واعطا وذلك لان فقيرا حال من مرفوع ظننت واذا غنى مفعول ثان قوله نثر فعل ذي طلب ومنه زيد رحمه الله كذا مثل به ابن عصفور في شرح الجمل وقال الناظم شرط الطلب ان لا يكون بصيغة الخبر ولا ادري لم ذاك وقد اجازوا الجزم في اتق الله امرء فكذلك هنا قوله وبعدما ايلاوه الفعل غلب زعم ابن الطراوة في ادوات الاستفهام ان المستفهم عنه ان كان الاسم دون الفعل نزح الرفع وان س اخطا في استشهاده

بنزله

بقوله •

• انعلبة الفوارس ام رياحا • عدلت بهم طهية والخشابا •

اذ هو على خلاف ما ينبغي فليكن نادرا وعدوا مما يغلب ايلا الفعل له ادوات النفي التي لا تختص به وقال ابن هشام وان كان حرف النفي يختص بالفعل فالنصب واجب ولا يقع ذلك الا في ضرورة كقوله ظننتُ فقيرا التبيت ونقدم تنبيه يفهم من البعدية الملاصقة قال الشلوبين في حواشي المفصل قوله بعد حرف النفي مثل اذا لم يفصل فاصل سوى الظرف فالمختار في ما انا زيدا لغيته الرفع وعلى مذهب ابي الحسن النصب قوله وبعد عاطف البيت اطلق في العاطف ولم يقيده بحرف مخصوص فاشار الى انه لا يختص بالواو قاله الشاطبي بل قالوا يقع عليه او شبهه ليدخل ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رايت زيدا لكن عمرا رايته او بل عمرا رايته لان الجمل لا يعطف بهن قال الناظم اذا قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربته اخاه فحتى ابتدائية وهي شبيهة للعاطف لكونها فقدت وليها بعض ما قبلها فان قلت ضربتهم حتى زيدا ضربته فالاجود نصب زيد بالعطف وجعل ضربته تاكيدا فان قلت ضربت زيدا حتى عمرو ضربته تعين رفع عمرو لزوال شبهه حتى الابتدائية بالعاطفة قال ابن هشام بل يجوز الوجهان لانه اذا انتفى مرجح النصب لا يبطل بل يصير اما مرجوحا او مساويا ومدة المسابل كلها تدل على عدم اشتراط الرابط اذا رعيت الصغرى لان سراعانها ليست بالعطف واما من يعتقد التشاكل لا غير وقوله فلا فضل حقه ان يقول باذا او اما فهذا الطلاق في محل التفييد وذلك لان اذا توجب الابتدا واما تقطع عن الجملة السابقة فيترجح الرفع في قام زيد واما عمرو فاكرمته والنصب في واما زيدا فاكرمه والنحاة كلهم انما استثنوا هاتين واما نحو قام زيد وفي الدار وعندك عمرا رايته فالمسالة بحالها وان وجد فضل وقوله اولا المراد اولية النطق ليدخل نحو فريقا هدى وفريقا عليهم الضلالة ونحو قاما اخواك وزيدا ضربته

تنبيهان الاول قال ابن هشام قلت ينبغي ان يقال وكذا قبل عاطف جملة فعلية على جملة الاشتغال نحو زيد اكرمته وقام عمرو فاجيت بانه لما تكلم بالجملة الاولى التي فيها الاشتغال كان حكمها قبل ان تاتي الثانية ان تكون راجحة الرفع فجاذ لك ثم بعد هذا جا العطف بعد ما استقر الرفع راجحا فلم يعدل عن ذلك فقلت فاتي مراعاتهم ما يوول اليه الامر واستشهدهم بقوله

راي الامر يفضي الى اخره فصير اخره اولا

وانتباعهم في هذا بيتي متنبي والحمدسة الاول للثاني وقولهم بازيد ابن عمرو بالفتح فقيل نعم فقلت قد يقال في الفرق شان الحرفين المتجاورين اقرب من شان الجملتين المتجاورتين حتى ان ابا علي ترك حركة احد هما على الاخر وخرج على ذلك يوقنون ونحوه وقال في موضع اخر كنت اقول ينبغي ان يكون الحكم كذلك اذا عطفت الجملة الفعلية على جملة الاشتغال كزيد اضربه وقام ابوه ثم ظهر ان بينهما فرقا وهو ان النصب في هذه يضعف على صورة النصب الضعيف في زيد اضربه اذ لم يات بعده شيء ثم تاتي الفعلية بعد استقرار الضعف في الصورة ولا كذلك العكس لان تقدم الفعلية تقديم لما يهد عذر النصب ويشتد عيه وبهذا اجبت ابنا في علم البيان في قول الجرجاني ان تقدم الحال المفردة ثم مجي الحال الواقعة جملة بعدها يحسن عروها عن الواو كقوله

واتته بيقينك لنا سلاما برداك بتجبيل وتقطير

ولم يذكر ذلك في العكس نحو جازيد يده على راسه ضاحكا الثاني قال ابن هشام انما اختير النصب في هذه المسالة للتشاكل فان قلت يقابله ان فيه الحذف والاصل عدمه قلت الحذف في العربية كثير جدا وتخالف الجملتين المتعاطفتين قليل جدا الثالث لرجحان النصب في هذه المسالة قدرت الواو في قوله تعالى يعنيني طايفة منكم وطايفة قد اهمتهم انفسهم للحال لا للعطف ومن امثلتها قوله تعالى فكاين من قرية اهلكتها لان قبله

فاملیت

فاملیت للكافرين ثم اخذتهم فكيف كان نكير فكاي وعلى ذلك بنى الزمخشري فقال الجملة وهي ظالمة حال ومن قرية خاوية لا تعمل لها لانها عطف على املكتها ولا عمل له وغلط ابو حيان فقال موضع املكتها رفع خبرا لكاي فالمعطوفة عليها كذلك قال والما يجوز الاشتغال هنا على احد قولك زيد ضربته وذلك وجه قليل انتهى قال ابن هشام ولا ادري ما مانده العقلة وقد يكون توهم ان العطف شرطه الواو او ذهل عن العاطف هنا ما او ري من اين اتى الرابع قال ابن هشام وجدت في نسختة بعد قوله وبعد عاطف البيت

وانصب اذا ما حيف من ان يلتبس مغربا لوصف مختارا وقس

انتهى وهو اشارة الى مسالة يترجح فيها النصب وهي ان يتوهم في الرفع الصفة نحو قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر والكلام عليها مبسوط في التضريح وغيره وينبغي عليه مما يترجح فيه النصب ان يكون الاسم جوابا لاسم استفهام منصوب الخامس معمول فعل على حذف مضاف اي على جملة معمول فعل بقرينة ظهور ان الجملة لا تعطف على مفرد جامد واشار لذلك الشارح بقوله على جملة فعلية السادس والعمل الصالح يرفعه فلا يترجح النصب الجواب ان كان الفاعل ضمير العمل والمفعول ضمير المتكلم اي والعمل الصالح يرفع الكلم فلا وجه للنصب لان الفعل لم يعمل في ضمير الاسم السابق نصبا انما عمل فيه رفعا وهو الضمير المستتر وان كان الفاعل ضميره سبحانه والمفعول ضمير العمل فعلى هذا يصح الاشتغال وعلى هذا التقدير قرئ شاذا بالنصب وعلى التقدير الاول جات قراة السبعة السابع اذا عرفت ما تقدم لك ظهر لك قول ابن غازي لو اراد ان لا يجوز وان يستوفي الاسباب قال

وبعد عاطف وشبهه بلا فضل على جملة فعل اولا

كذا اذا النصب ينفي الالبسا ما اوطابق الجواب الاستفها

قوله وان تلا المعطوف الخ كان الاحسن وان تلا العاطف لامرين احدهما ان التالي للفعل حقيقة انما هو العاطف فاما المعطوف

فانه تال للعاطف التالي للفعل والثاني ان الاسم المشتغل عنه ليس معطوفا سواء وقعت امر ونصبت انما المعطوف الجملة كلها ثم الوصف كالفعل في نحو هذا ضارب عبد الله وعمرو وبكر سه وهذا يعلم من قوله في باب العطف واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل بخد سهلا **تنبيهان** الاول كان ينبغي ان يقول بلا فضل لكنه تركه اعتمادا على ما قبله وحكم شبه العاطف حكم العاطف قال ابن غازي فلو اراد اجراز ذلك قال

وان تلا العاطف وشبهه الخبر ... فعلا بلا فضل يزد النظر

الثاني قال ابن هشام حكى لي عن بعضهم في الجملة ذات الوجهين انه قال لما وجد المرجحات تكافأت تساقطا فصارا لامزية له لاعطف فليكن الرفع ارجح كما في قولك زيد امر بته فقلت زيد مر بته لامرجح فيه للنصب بوجه ومسالتنا فيها ما يرجح النصب وما يرجح الرفع وليست هذه مسالة تساقطا بل مسالة تكافأ ولم يتساقطا وذلك لان المرجح هنا انما معناه ان يجعل الشيء راجحا فكل من الامرين ارجح فكيف يصح دعوى التساقط **الثالث** قال ابو حيان لم يصرح سيبويه في هذه المسالة بانها على احد سواء والارجح ترجيح النصب لان الحمل على الصغرى اقرب وهم يراعون الجوار ما امكن قال في التصريح وعورض بان الرفع يرجح لعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا انتهى فتامله مع ما سلف عن ابن هشام **قوله** والرفع في غير الذي مر رجح اي في غير نوع الذي مر والمراد بنوعه ما يجب نصبه او يمتنع او يترجح كما اشار اليه الشارح بقوله يعني اذا خلا الاسم السابق من الموجب لنصبه الخ فلا يرد ان غير الذي مر يشمل ستة بل يختار فيها النصب وتقدم ما يفيد ذلك واقاد بقوله رجح جواز النصب وهو كذلك فالنصب عربي جيد ومنه قراءة بعضهم جنات عدن بدخولها بالنصب قال ابن هشام قال طالب تلك جنات مخفوض بدل من الدار قلت لا لانه لا يجوز عقبي جنات عدن انتهى وهو مبني على ان البدل لابد من ان يحل محل المبدل

منه ومن ذلك واما ثمود فهديناهم بالنصب وانا كل شيء خلقناه بقدر وسئل المازني لم قلت زيدا ضربته ولا يسعني فقال رميت عنده بالقدر والاعتزال فحبسته يوما وهو في مجلسه فقال ما تقول في قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فقلت سيري ان الرفع اولى لعدم ما يطلب الفعل ولكن ابت عامة القراء الا النصب وبه ناخذ لان القراءة سنة متبعة فقال فما الفرق بينهما فعلمت مراده وتعاميت عليه فقلت الرفع بالابتداء والنصب باضمار فعل **تنبيه** قال ابن هشام قال الزمخشري في قوله تعالى كما بدانا اول خلق نعيده اول خلق مفعول نعيد الذي يفسره نعيده والكاف مكفوفة بما والمعنى نعيد اول الخلق كما بدانا اياه تشبيها للاعادة بالابداء في تناول القدرة لهما على السواء انتهى ويرد عليه ان زيدا ضربته ضعيف والظاهر ان انتصاب اول ببدانا وان ما مصدرية ثم قال الزمخشري ان اول الخلق ايجاده عن العدم فكما اوجد عن عدم نعيد ثانيا عن عدم **قوله** فما ابيح افعل الخ قال الشاطبي ما حاصله انه لما كان يتوهم ان ما خالف المختار في الوجوه السابقة خلاف القياس مقصور على السماع رفع ذلك بقوله فما ابيح وبين انه مقيس لا يتوقف على السماع فليس مستندا كما لا يخفى فيه وقال ابن غازي لو قال بدله وليعط مرفوع كما فذا تتضح لو في بيان الاشتغال بالمرفوع وان الصور الخمسة تجرد فيها وقد بينها الموضح وقد عرفت ما في اطلاق الاشتغال على المرفوعات **قوله** وفضل مشغول اي من ضمير المشغول ولا يقال اي عن المشغول عنه **قوله** او باضافة شمل ان يكون المضاف اسما واحدا كما مثلنا او اكثر نحو زيدا ضربت غلام اخيه واضافة يحتمل انه بمعنى المضاف او على حذف مضاف اي بذي اضافة قال ابن هشام ويقفي عليه او بهما نحو زيد مررت باخيه انتهى وبقي ايضا مثل زيدا ضربت راغبا فيه وزيدا امررت براغب فيه وزيدا

الألوكة
www.alukah.net

اعطيت مناحكاية وجهه درهما وزيد اضربت معتمدا عليه وزيدا اكرمت من اكرمه وما اشبه ذلك ولا يتقيد الفضل باحدهما ولا بهما واجاب الشاطبي ان تلك المسايل قليلة الدور فلم يلتفت اليها وايضا هي في معنى ما ذكر فعلمها يحصل بالقياس عليه

قوله كوصل يجري اي في ثبوت الاحكام السابقة للاسم السابق منهما مشترك في هذا الثبوت لانه مسئله من كل وجه فلا اشكال في هذا التشبيه قال ابن هشام واعلم ان قوله كوصل يجري انما يريد به في جواز الاشتغال وانفتاح احوال المشتغل عنه لا الانفتاح المذكورة والا فهو مخالف لصور الوصل من وجهين الاول ان العامل المقدر في مسئلة الوصل لا يكون الا من لفظ المذكور ومن معناه والعامل الذي يقدر في هذه المسايل اما من معناه وذلك في مسئلة حرف الجر واما من لازم معناه وذلك في مسئلة الاسم المضاف الثاني ان النصب مع الانفصال احسن منه مع الاتصال قالوا وهو المتصل السببي احسن منه مع الضمير المجرور واحسن منه مع السببي المجرور هذا افتراق من وجهين كما ان ذاك اتصال من وجهين تنبيهات الاول قال ابن الحاج في نحو زيدا انعمت له يجب ان يقدر الفعل المحذوف من المعنى ليلا يجيء المضمر اقوى من المظهر الثاني قال ابن هشام الاحسن تقديم ما اخره وتاخير ما قدمه فان النصب في زيدا ضربت اخاه احسن منه في زيد امررت به كما انه في هذا احسن منه في زيد مررت باخيه كما علم مما اسلفناه الثالث قال ابن عصفور انما لم يجيزوا في زيدا امررت به الجر كما ان الضمير الراجع اليه مجرور كما رفعوه اذ كان مرفوعا نحو زيد قام ونصبوه اذ كان منصوبا نحو زيدا ضربته لانك ان لم تذكر الجار لزم اعمال اضعف العوامل محذوفا وان ذكرته كان بمنزلة حذف بعض الكلمة وابقاء البعض لان الجار حرف وجيء به لتعدية الفعل اشبه همزة النقل الرابع اختار الشاطبي ان المراد بقوله

جر فصل المشغول عنه الاسم السابق بالجار والمجرور نحو زيدا في الدار ضربته ومسئلة الفصل بالظرف لانهما اخوان نحو زيدا عندك انزلته وزيدا امامك اقعدته ووجه اغتفار الفصل بهما اتساع العرب فيهما ما لا يتسع في غيرهما فلو وقع الفصل بغيرهما لم ينتصب الاسم السابق نحو زيدا انت تضربه فلا يجوز النصب لان الفصل لا يصح ان يعمل في الاسم السابق فلا يفسر عاملا وانما جاز النصب في زيدا انت ضاربه ولم يوثر الفصل لان الصفات لابد لها من مبتدا تبنى عليه بخلاف الفعل واما حمله على ما ذكره الشلوبين ومن تبعه فيلزم عليه التكرار لتقدمه في قوله بنصب لفظه او المحل فان المراد بنصب المحل تعدي الفعل اليه بواسطة حرف الجر واجاب الشهاب بانه انما يلزم التكرار على احد احتمالين في قوله او المحل على ان ما هنا اعم لانه يشمل ما لو كان حرف الجر داخلا على الاسم السابق وهو ما تقدم وما لو كان داخلا على مضاف اليه ولو بواسطة ولا تكرار مع ذكر الاعم ولما اشكل على الشاطبي قوله او باضافة اذ لا يتاتى الفصل بذلك بين المشغول والاسم السابق حمله على ارادة الفصل بالمضاف بين المشغول وضمير الاسم السابق فلزم التوزيع في كلام الناظم الخامس ليس من هذا قوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم لان اللام في ذلك للتبيان سلمها في سقيا له ولك ويدل على ان اللام تتعلق في هذا النوع بمحذوف لا بفعل المصدر انهم لم يعملوا المصدر المتعدي في المجرور باللام فينصبوه به فيقولوا سقيا زيدا ولا رعيا عمرا فدل على انه ليس معمولا للمصدر قوله وسوى في ذا الباب وصفا الخ تتميم لقوله فعلا شغل واعلم بان ذكر الفعل للتنوير لا للاشتراط كما مر وانما فذمه لانه الاصل في العمل وانما يجوز ذلك في الوصف بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع فالمقتضي موكونه ذا عمل والمراد ان يكون بمعنى الحال والاستقبال والاخرج زيد انا ضاربه فانه ليس عاملا الان بناء على قول سيبويه انه في موضع خفض مع ان الاشتغال جايز هنا والمانع موكونه

لا يعمل فيما قبله اما لذاته او لما دخل عليه من الف ولام فسقط ايراد
ابي حيان الصفة المشبهة وعلم فصور قول الشارح ان لم يكن قبله ما
يمنعه من ان يفسر عاملا ولعله الذي اوقع ابا حيان في ايراد
ما ذكر على ان الصفة المشبهة خارجة بقوله ذا عمل لان المراد
ذا عمل فيما قبله او شامل للعمل فيما قبله بقرينة سياق الباب
وما يقرر فيه من اعتبار صحة عمل المشغول فيما قبله لا ذا عمل
على الاطلاق وفي الجملة والا لم يصح التقييد بقوله ان لم يمنع الخ الان
ما احترز عنه بذلك ذا عمل في الجملة فان ما وقع صلة لا يصح
عمله لكن لا يعمل فيما قبله وايضا لا يتاتى سبب اخراج الصفة المشبهة
بقوله ان لم يمنع الخ الان المتبادر منه طرو المنع لان معنى حصل
طرآله والمانع فيها ذاتي ولعل هذا حكمة اقتصار الشارح على ما
ذكر فتدبر وخرج بالوصف غيره قال ابن هشام في الحواشي
نص في التسهيل في اخر باب اعمال المصدر على امرين احدهما
ان يخوض بها زيدا العمل فيه للمصدر النائب لا للفعل المنوب
عنه وفاقا لسيبويه والاخفش وزاد في الشرح الخبر والثاني
ان الاصح ان هذا المصدر منحل للمصدر وان هذا المعمول يجوز
له ان يتقدم على عامله وهو المصدر فتقول زيدا ضربا وبتلخص
من مجموع هذا ان الاشتغال عنده جايز في نحو زيدا ضربا
اياه فلا وجه لتخصيص الحكم هنا بالوصف وكان حقه ان يقول
اسما ويقطع همزة الوصل كقوله ولا من تتيمم بل تزمر الا سما انتهى
ويجاب بان في مفهوم قوله وصفا تفصيلا لانه يخرج
الحرف نحو زيد انه فاضل ونحو اجماع ويخرج اسم الفعل ونحه
خلاف الكسائي قال الشهاب في حواشي الاشموني لكن ينبغي
جواز نصب زيدا في زيدا عليكه بعليك مقدرا يدل عليه
عليكه وان لم يكن عوضا منه في اللفظ كما صرح به المصنف في ايها
الماج دلوي دونكا وصرح الدماميني بانه يجيز عمل اسم الفعل
محذوفا وان خالفه غيره انتهى على ان الناظم يختار في هذا الكتاب

انه

انه لا يعمل المصدر حتى يحل محله فعل مع ان او ما وعلى هذا فالعمل
للفعل المحذوف لا للمصدر فان قلت فهل يجوز الاشتغال
باعتبار المحذوف قلت مقتضى كونه جعل عوضا ان لا يجوز
ليلا يلزم حذف العوض والمعوض عنه جميعا وهو الفساد
نظير اجتماع العوض والمعوض ومقتضى كون المصدر نايبا عنه
في اللفظ ان يجوز لانه لم يحذف البتة بغير شيء بل افتقر غيره مقامه
فكانه لم يحذف بقي ان ما لا يعمل فيما قبله من وصف او غيره فيعمل
في الظرف المتقدم عليه للتسامح فيه فان صح الاشتغال فيه
بالنسبة للظرف اشكل الاحتراز عنه الا ان يكون بالنظر للغالب
او يقال كلامه في الاشتغال على العموم او بالنظر لما المفعول به
الذي هو الاصل في هذا الباب تنبيهان الاول
المراد من قوله وسوا التسوية في الجملة احذر من قوله السابق
والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل لانه لا يتصور في الاسم
فكلامه مخصوص او مقيد بكلامه فلا اشكال عليه الثاني
الذي اقتضاه او خال الناظم قسم وجوب الرفع في اقسام الاشتغال
ان الشرطية عنده ان يكون العامل في ذاته قابلا للعمل فيما
قبله وان امتنع عمله فيه لعارض وح لا حاجة للتقييد بما بقوله
ان لم يمنع حصل لان الوصف العامل الواقع صلة لال مثلا
في ذاته يقبل العمل فيما قبله فان قيل هذا الشرط لبيان انه
انما يساوي الفعل في الرفع والنصب اذا لم يكن مانع لا لبيان
ان الاشتغال انما يكون حينيذ وح عليه ان الفعل انما ينصب ما
قبله اذا لم يكن مانع بخلاف ما اذا كان كالواقع بعد اذا الفجائية
فلا وجه لتخصيص هذا بهذا الشرط بل لا معنى حينيذ لقوله سوه
بالفعل وغاية ما يقال فيه على هذا الشرط المراد في الفعل
ايضا امتنانا بخلاف الاسم لانه اضعف من الفعل في العمل او يقال
لما احتاج الى تقييد الاسم بكونه ذا عمل لانه لا يعمل على الاطلاق
بخلاف الفعل احتاج اليه هذا ايضا لانه لو سكت عنه توهم توهما قويا

انه لايشترط فيه اذ لايحسن ذكر احد القيدين وترك الاخر
الثالث اذا قيل زيدا انت ضاربه ينبغي ان يكون خبر
المبتدا ضارب المحذوف الناصب لزيد لا المفسر له وحينئذ
فرفع ضاربه لانه مفسر لمرفوع وقايم مقامه في اللفظ وحينئذ
فتفسير المرفوع وقيامه مقامه يقتضي ان الاعراب باعرابه
واعتماد احد الامرين من المفسر والمفسر يغني عن الاخر
ثم ان كلامهم صريح في صحة عمل ضارب المذكور فيما قبله فهو
مع قولهم في نحو اراغب انت عن الذي لايصح خبرية راغب ليلا
يفصل من معموله باجنبي يقتضي ان الممنوع وقوع الاجنبي بعد
العامل مع تاخر المعمول لاوقوع الاجنبي قبل العامل وان تقدم
المعمول عليهما فليتامل قوله وعلقة حاصلة تتابع الخ يقتضي
ان الاشتغال يتوقف على حصول العلقة والارتباط بين العامل
والاسم السابق حتى يطلبه ويصير متوجها اليه في المعنى في الجملة
اذ لو لم يتوجه اليه اصلا فلا يتحقق اشتغال وان هذه العلقة
كما تحصل بتسبب نفس الشاغل لكونه ضميره او مضافا لضميره تحصل
بالتابع المذكور فالعلقة يجوز ان تفسر بالربط والتاني بتابع
وبالاسم للسببية لان كلا من التابع والاسم المذكور سبب
وواسطة باعتبار عمل العامل فيه او في متبوعه في حصول الربط
بين العامل والاسم السابق وقد يفسر بالضمير غالبا فالتاني فيما
ذكر للظرفية وقد يقع في بعض عبارتهم ما يقتضي تفسيرها بالعمل
ولعل المراد انه للعلقة تنبيه المراد بالتابع النعت
وعطف البيان والنسق بالواو خاصة ويشترط ان لايعاد معه
العامل كما قال في التسهيل نحو زيدا ضربت عمرا وضربت اخاه
قال الشاطبي وظاهر اطلاق الناظم ان البدل كذلك وقد
نقل ابن عصفور فيه قولين واما التوكيد فعدم دخوله في كلام
الناظم بين اذ العلقة لاتحصل به البتة لان الضمير المتعلق
به في المعنى عايد على الموكد ابدا واللفظ لاضمير يربطه بالموكد

نعدي

تعدي الفعل ولزومه

وفيه ذكر المفعول به وقول السيوطي انه مذكور في باب الفاعل
لايخلو عن نظر قوله علامة الفعل المتعدي ان تفعل الخ اي صحة
ان تفعل وعبارة الشاطبي غير المصدر فخرجت بها السكت
وبهذه العلامة عرض لازم فهي مطردة منعكسة قوله نحو عمل
قال ابن اللبان عمل يعمل عملا مستعمل في كل شيء انتهى فبهذه
عبارة تقتضي انه يستعمل قاصرا ومتعديا وبهذا لاحقا بصحته
من كلام العرب فالتمثيل به عند الايضاح غير مغرون بما يقتضي
تعديه ليس بجيد وكان الجيد ان يمثل بنحو البيت عملته قوله
فانصب به مفعوله لايخفى ان بهذا ان لم يتضمن معنى يوجب عدم ذلك
نحو لايسمعون الى الملا الاعلى ولاتقعد عيناك عنهم فكان حقه
ان يقول ان لم يناب عن فاعل نحو سمعت للكتب واما عدم نصب
مفعوله اذا ناب عن الفاعل فمعلوم مما مر في نايب الفاعل وعبارة التصريح
ثم الفعل ان بني للفاعل نصب المفعول كضربت زيدا والا لم ينصبه
وهي عبارة ردية لاقتضايها ان نحو عيط لاينصب المفعول
قوله ولازم غير المتعدي ظاهره انه لاواسطة بين المتعدي
واللازم وكلام التسهيل حاصله ثبوتها وهو ما يتعدى تارة
بنفسه وتارة بالحرف كشكرته وشكرت له وقال السعد الحق
انه متعد لان معناه مع اللام هو المعنى بيد وبها وهو ابتاع
الشكر على ما بعد الفاعل واذا اتحد المعنى وجب انه متعد قال
الناصر اللقاني لكن لقايل ان يقول اذا كان اتحاد المعنى مع تساوي
الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف من التعدي واللزوم فليس
كونه متعديا واللام زايدة باولى من كونه لازما واللام محذوفة
توسعا بل قد يترجح بهذا بان دعوى الحذف اولى من دعوى الزيادة
ونازعه الشهاب بما لايظهر عند التامل الصادق وفي الخصايص
الفتحية من الافعال ما جمع له التعدي واللزوم نحو غاض الماء وغضته

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

وجرت يده وخيرتها وعمر المنزل وعمرته وسارت الدابة وسرتها
ودان الرجل ودنته من الدين بمعنى ادنته وعليه جاءت يون في لغة
تميم وملك وسكنته قال العجاج وسهمه هالك من نقرجا وسبط
وهبطته انتهى وسيبويه وافق كلام التسهيل ومن هذه الافعال
جاوانى تقول جازيد وجئته واتى واتيته وليس بما مترادفان
بل جاء بمعنى الجواز والاجزاء والاتى في المعاني والاعيان ولهذا
فرق بينهما في قوله تعالى جيبناك بما كانوا فيه يمترون واتيناك
بالحق لان الاول العذاب وهو شاهد مرتاب بخلاف الحق وقال
الراغب الاتيان مجئ بسهولة فهو اخص من مطلق المجئ ومن استعمال
جاء متعديا في قوله تعالى وجاوا اباهم وقوله فقد جاوا ظلما
وزورا اكثر قال الكشاف في هذه الاية جاوا واتى يستعملان في
معنى فعل فيتعديان تعديته وقد يكون بمعنى ورد واظلا كما
تقول جبت المكان ويجوز ان يحذف الجار ويوصل الفعل قال
الطيبي قوله وقد يكون بمعنى ورد واى استعمل جاء بمعنى ورد
قليلا ومنه جيت المكان اي وردته واختير ذلك لبلاغته ووجازته
اذ لو قيل فقد ظلموا في ذلك وقالوا قولا زورا طال وفاتت
الاستعارة وقوله ويجوز ان يحذف الجار مشعر بان الوجه الاول
مبني على التضمين والثاني على المجاز انتهى ولا يخفى انه لا يظهر في اية
يوسف استعمال جاء بمعنى فعل ولا كونه بمعنى ورد وانما يظهر
حذف الجار والايصال ولعله لاطراده اعتبره وه في بضعته وسكرته
وخومته ولم يعتبروا فيها التضمين ولان المعنى مع الحرف وعدمه
سواء ولا يجادي التضمين كما لا يخفى قوله وختم لزوم افعال
السجايا جمع سجية وهو مما دل على معنى قايم بالفاعل لازم كنهم
وحسن ولعل المراد اللزوم غالبا او بشرط عدم المانع كالمرض
فلا يخفى ورد ان كثرة الاكل تزول عند المرض وكذا الحسن وعده
نهم من افعال السجايا يقتضي انه من الاوصاف اللازمة
وعده في التوضيح من العرض فاقتضى انه غير لازم وذكر الشارح التضمين

لكن

لكن فسر الاول بكثرة الاكل والثاني بالشبع وفي التفريع ان الذي
بالمعنى الثاني متعد وفيه ايضا نقلا عن شرح القصاري ان افعال
الطبايع بضم عينها وانت تعلم ان نهم بالمعنيين مكسور العين كما
يدل عليه كلامهم فليحرر وقال ابن هشام في حواشي ابن الناظم
عند قوله في تعدد افعال السجايا ونهم اذا كثر اكله لم يقيدوا نهم
بمعنى مناسب له اما اولا فلان اشتداد الاكل عرض لا سجية والصواب
تفسير الجوهري وابن سيده حيث قالا نهم اذا اشتدت شهوته
للاكل واما ثانيا فلان المعنى الذي ذكره اعني نهم اذا شبع لم ار له
في غير جهينة ولا يوجد الاستعمال وافقا انتهى فانظره مع موافقته
الشارح في تفسير نهم بشبع وجعله من امثلة العرض وانظر مثلا
ذكره في افعال السجايا بالمعنى الذي ذكره الجوهري وابن سيده
قوله والمعاني افتقسما بفهم من ذلك ان افتعس كذلك
لمضاهاته له قوله وما اقتضى اي دل قوله اوعرضا لا يبقى
هذا كون الفعل من حيث هو عرضا ايضا لان العرض هنا غير العرض
ثم والاقرب ادخال ما دل على نظافة او دنس في العرض
لان تعريف الشارح والموضح يصدق عليه لانهما اشترطا في العرض
ان لا يكون حركة جسم ونحو نظف ودنس من حركات الجسم كما لا يخفى
بقي ان الحفيد قال يدخل في هذه العلامة بمعنى العرض افعال متعدية
اتفاقا كنهم وعلم فانه يصدق على كل منهما علامة المتعدي بان
يقال المسئلة فهمتها فضل بما ما ضمير غير المصدر ويصدق عليه
علامة القاصر انتهى وقد يقال من شان العلم والفهم ان يكونا
ثابتين قوله وعد لازما بحرف جر يفهم منه ان المجرور هو
المفعول وانه الذي في محل نصب وهو ما قاله الرضي انه التحقيق
ثم التعدية بحرف الجر لا ينقيد بالملازم فان المتعدي بحرف الجر لما غيرها ينعدى اليه بنفسه وكلام المصنف بما ه
لان تعدية اللازم لا يناني في تعدية غيره على ان المتعدي بالنسبة
لما غيرها تعدى له بنفسه لازم واعلم ان الامور التي يتعدى

بهما اللازم قال في المغني سبعة واقتصر بعضهم على حرف الجر والهمزة والتضعيف قال الناصر اللقاني اقتصر ابن مالك في العينية على حرف الجر ومصنف هذا المختصر يعني بتضعيف العين عليها مطلقا وعلى الهمزة والتضعيف في الثلاثي المجرد وغيرهما زاد على ذلك نقلة إلى استفعل كاستظمت زيدا وفاعل نحو سايرته وفعل في الباب المغالبة فما وجه ذلك قلت اعتبر ابن مالك في تعدي اللازم بقاءه على صورته والا فهو فعل اخر والمعنى بقاء معناه مسندا إلى فاعله الاول الا ترى انك اذا قلت فرحته واجلسته كان معناه صيرته فاعل الفرح والجلوس الذي هو معنى فرح زيد وجلس زيد والا فهو فعل اخر بمعنى اخر والثالث اعتبر الموافقة له في اصل معناه وحروفه الاصول تنبيهات الاول مثل الزمخشري للتعدية بحرف الجر بقوله وغصبت عليه الضيعة فكتب عليه ابن معزوز ليست على من حروف النقل التي تجري مجرى الهمزة وتضعيف العين وانما ذاك اتباع في بعض المواضع نحو فرحته به انتهى وقال ابن الخباز حروف الجر كلها معدية ثم منها ما ليس له معنى غير ذلك ومنها ما له مع ذلك معنى اخر وعلى هذا يبقى كلام الزمخشري والناظم والقسم الاول هو حرف النقل وفيه افادة معنى التصيير الثاني قال الحفيد كون اللازم يتعدى بحرف الجر انما هو اذا كان اللازم مما يمكن ان يعدى بحرف الجر اما اذا كان لا يتعدى اصلا وراسا كحدث وعرض فانه لا يكون في حكمه ان يتعدى بالجار قال الشهاب ويمكن ان يقال كل من حدث وعرض يتعدى بان يقال حدث او عرض لي كذا ونحو ذلك والمراد بالتعدية ما يشمل ذلك انتهى وفي الحواشي لابن هشام قال ابو الحسن علي ابن علي بن حيارة في كتابه المسمى بالمقاصد السنية قوله الافعال كلها مستعدية تارة بحرف الجر وتارة بغير حرف جر متفقون ان افعال المطاوعة لا تتعدى بحال مثل كسرته فانكسر وانقتل وانجر لا يقال انك تقول انكسر بكذا كما مثل ابنه بنحو ذلك لانا نقول

ليس

ليس هذا مفعولا به انما هذا بيان لانه الفعل لا لمن وقع به الفعل فتنبهوا لهذا فانه من اغاليطه قوله فالنصب للمنجر لربيين ما الناصب وهو عند الكوفيين نفس اسقاط الجار وعند البصريين نفس الفعل وان المحل المقدر ظهر ومن قول الكوفيين ان نفس اسقاط الخافض ينتفي النصب قوله فيما زيد قايما انه انما نصب لان اصله ما زيد بقايم وان كان لا فعل هنا وافهم كلامه انه لا يخفض لا في الشعر نحو اشارت كليب بالاكف الاصابع ومن ثم كان خطا قول ابن البقاء في المسجد ان الاصل بقلقته بحذوف اي ويصدون عن المسجد وقيل عطف على الشهر قلت لم يسالوا في تعظيم المسجد الحرام فليس سوالهم عنه وقيل على سبيل رده ان فيه الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي قوله نقلا نحو اعجلتم امر ربكم ولكن لا تواعد ومن سرا لا تعدن لهم صراطك اي عن امره وعلى سر وعلى صراطك وقال الشاعر

البيت حبا العراق ولولا الاسا لفضائل • اي على حب ولنفي على قال ابن هشام في الحواشي وليس من شكرته ونصحته لانه قد ذكر استعمالا لكثرة شكرت له ونصحت بخلاف هذه المثل انتهى وسيأتي على ان نصح وشكر لهما حالتان كما مر وفي دعوى التساوي في الكثرة نظر لقول الجوهري انهما باللام افصح الدال على انهما مبدوء بهما ليسا كذلك وبجاب بانه ينتفي انهما يبدوء بهما ونصحان وذلك مستلزم لكثرة الاستعمال وان اختلفت الكثرة هذا وسيأتي في التوضيح على ان نصحته وشكرته من اللازم وحذف حرف الجر مما عالكنه جايز في الكلام وليس بمطرد كالحذف مع ان وان وكي فقال الحفيد ان اراد بكونه قياسا انه يجوز حذف حرف الجر معها اي في تركيب سمع شخصه او لم يسمع فنوبعينه في نصح وشكر وان اراد انه لا يجوز الحذف الا فيما سمع دون ما لم يسمع ولو موافقا للمسموع في المعنى حتى يمتنع الحذف مع ما ولو فهذا بعيد في نصح وشكر هذا وقد علم مما قررناه ان قوله

نقلا راجع للحذف فقط والتقدير وان حذف نقلا فالنصب للمجرور
فصح قوله وفي ان الخ فان قسم الحذف لقسمين سماعي في غير ان وان
فذكره اولا وبين ان حكم المجرور بعد الحذف النصب وقياسي وذلك
مع ان وان وسكت عن الحكم على موضعهما بالنصب للخلاف فيه
كما مر في ولبيت قوله نقلا قيد في قوله فالنصب لان المفهوم منه ان
المنقول هو نصب المجرور وفيه محذوران الاول انه يصير المعنى
ان النصب مع حذف الحرف نقلي فيقتضي ان بقاءه على الجر قياسي
الثاني انه لا يمكن ترتيب قوله وفي ان الخ عليه اذ يصير المعنى
ان النصب يطرد في ان وان وبقي الحذف غير محكوم عليه لا باطراد
ولا بغيره تدبر قوله وفي ان وان يطرد داخل تحت قوله فالنصب
للمجرور وهو قول الخليل والكسائي وخالفهما تلميذاهما سيبويه والفرا
هذا نقل الناظم وتحقيق المقام يطلب من المغني آخر الباب الرابع
لكن لا بأس بالتعرض هنا لشيء وهو انه استدل لمدعى الجر بقوله
وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الى ولا دين بها انا طالب
واجيب باحتمال ان يكون عطفا على توهم دخول اللام واعترض
بان الحمل على العطف على المحل اظهر واجيب بان القواعد
لا تثبت بالمحتملات قاله في المغني وفيه انه لا يلتفت للاحتمال
الغير الظاهر وقال ابن هشام في الحواشي لا يصح كونه عطفا على
الموضع لعدم وجود المحرز قلت بلى هذا عند القائل به
لفظ لا موضع وانما منع من ظهوره البناء وتظهيره ان يقال لا يعطف
على هو لا في نحو ان هو لا انوك لان الطالب للموضع مفقود ولا يخفى
سقوط هذا ان تذكر اذ قلنا الموضع نصب لا يجوز الجر عطفا
على الموضع لان الطالب مفقود والجر بحق الموضع لا يستحق للفظ
لو كانت الكلمة معربة هذا او لا ينحصر الحذف المطرد فيما ذكر قال
في التسهيل فان ورد وكثر قيل وقيس عليه وان لم يكثر قيل ولم
يقس عليه فمن الذي كثر قولهم دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك
فيقاس عليه دخلت البلد والبيت ومن المقتصر فيه على السماع

نوجه

نوجه مكة وذهب الشام ومطرنا السهل والجبل وضرب فلان
الظهر والبطن فلا يقاس على هذه الاشياء وما اشبهها عند ما
انتهى وقال ابن هشام في الحواشي وكذا يطرد في سوا منع
اخراج احد مما الظرف نحو اعتكفت في يوم الجمعة الثاني المفعول
له نحو جيئتك لاكرامي لك والثالث كي المصدرية نحو جيئتك لكي
تكرمني والرابع العامل المعلق عن الجملة نحو فلينظر ايها ازكى
طعاما يسألوك اياك بوم الدين ليت شعري متى قام زيد
والحذف في هذه واجب تنبيه ذكر في التسهيل في افعل
به في التعجب انه قد يحذف الباء سمع ان كان المجرور ان وصلتها
وانشد في الشرح وقال

بني المسلمين نقدموا واجب البنا ان يكون المقدما

وظاهر ان ذلك لا يجوز في ان ولا نزد على كلامه هنا حيث سوى بين
بين ان وان مطلقا لان كلامه في حروف الجر المعدية والباء هنا
زايدة لا معدية قوله مع امن لبس قد قدمنا في باب الفاعل
ان الناظم لا يفرق بين اللبس والاجمال وان كلامه هنا شاهد على
ذلك لدعوى لانه احترز بقوله مع امن لبس عن نحو رغبت ان
تفعل فلا بد فيه من التصريح بالحرف وان يقال عن ان تفعل او في ان
تفعل فجعل ذلك لبس مع انه لا يتبادر منه شيء ولا يشكل عليه
الحذف في قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن لان ذلك مما امن فيه
اللبس لوجود القرينة وانما اختلف العلماء في المقدر للاختلاف
في سبب النزول فالخلاف في الحقيقة في القرينة قاله في المغني
في شروط الحذف من الباب الخامس قوله والاصل سبق الخ ولذا
جاز اعطيت درهما زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم قاله
الناظم في شرح التسهيل وقال ايضا والاصل ايضا في ترتيب
مفعولي احدهما يجر نقديم ما لا يجر على ما يجوز نحو اخترت زيدا
الرجال فالاصل تقديم زيد ولذا يقال اخترت فوقه عمرا ولا
يقال اخترت احدهم القوم قوله ويلزم الاصل الوجب عمرو

اى وجد كخوف اللبس نحو اعطيت زيدا عمرا ومثل يجوز تقديم
الثانى على الفعل او تقديمهما عليه او كون الثانى محصورا فيه فانه
ان قدم الاول خوف اللبس فان مراعاة الحصر وان عكس لمراعاة
الحصر حصل اللبس الا ان يقال لا يدمع مراعات الحصر من القرينة
الرافعة للبس **قوله** وترك ذلك الاصل حتما قد يجري منه
كون الثانى ضميرا منفصلا والاول ظاهر نحو الدرهم اعطيته زيدا
كذا قالوا قال الخضيري ليس بلازم بل يجب انفصال الاول لانه امكن
فلا يعدل عنه الى الانفصال واما الثانى فانت بالخيار ان شئت
قدمته على الفعل وان شئت اخرته عن الاول ومنه ما احد
الناويلان الذى اعطى كل شئ خلقه قال الزمخشري خلقه اول
مفعولى اعطى خليقته كل شئ يحتاجون اليه ويرتفقون به او ثانيهما
على معنى اعطى كل شئ صورته وشكله الذى يطابق المنفعة
المنوطة به او على معنى اعطى كل حيوان نظيره فى الخلق والصورة
حيث جعل الحمام والحمرة زوجين والجمل والناقة والرجل
والمراة فلم يزاوج بين الشئ ومالا يماثله كله **تنبيه**
الاحكام المذكورة فى الترتيب بين مفعولى اعطى جارية بين مفعولى
ظن وامر واختار وذكر الشاطبى ان عذره فى عدم التعرض
لمفعولى ظن ان اصلهما المبتدا والخبر وقد ذكر احكام ترتيبهما فى
بابهما فاعادته تكرار وفى عدم التعرض لمفعولى امر لان الفعل
فى حكم المتعدى لواحد لان الاصل الثانى المجرور فكان غيره
داخلا فى ترتيب المفعولين **قوله** وحذف فضلة اجز المراد بالجواز
عدم الامتناع فشمل الوجوب نحو ضربت ومن يبنى زيدا ولا فرق فى
الفضلة بين ان تكون واحدة او اكثر وعبر بذلك لان المفعول
ليلا يفتقر انه يحذف مطلقا بل بشرط ان لا يقام مقام الفاعل
لانه حينئذ عمدة قاله الشاطبى وقد يقال القايم مقام الفاعل
يخرج بقوله ان لم يجر والاقرب انه عبر بذلك ليكون حكما عاما فى جميع
الفضلات فمن حذفها وهى مفعول فيه قوله عليه الصلاة والسلام

ومن الاخرون السابقون كذا وقع فى نسخ البخاري وفتجا السابقون يومئذ
الفنيهة ومن حذف الحال قوله عليه الصلاة والسلام من كذب على فليتبوا
مقعده من النار وفى بعضها متعمدا **تنبيه** قال الشاطبى
ظاهر قوله وحذف فضلة ان عدم ذكرها يسمى حذفا اصطلاحا سوا انبئ
بها ثم حذفها كضمير الربط او لم تات بها اصلا فلا يضر كون المفعول لم
يقصد ذكره ولا ترك ذكره او قصد ترك ذكره او قصد ذكره فمنع منه عارض
كل هذا طار على اصل الوضع الذى تطرقه النحوي فاما البيانى فينظر
فى مقاصد الحذف بعد تسليم نظر النحوى اذ لا تنافى بينهما ولذا جمع
فى التسهيل بين النظرين فقال وما حذف من مفعول به ننوى لدليل
او غير ننوى وذلك اما لتنزيل الفعل منزلة ما لا يتعدى لقصد المبالغة
بترك التعبير واما لبعض اسباب النيابة عن الفاعل فتامل كيف جمع
بين اعتقاد حذف المفعول واعتقاد التنزيل لمعنى الفعل اللازم
او ما فى معناه ذلك وفى علم اصول العربية شفا العليل فى امثال هذه
المسايل وكثيرا ما يخفى هذا الاصل على الشاذين فى علم العربية
بل على من يدعى فيها التحقيق فلقد وقع فى كتاب مغنى اللبيب لابن
هشام هذا المشرقى المتاخر خلاف ما تقدم قال قد يظن ان السمى
من باب الحذف وليس منه كقولهم حذف المفعول اقتصارا وتمثيلهم
بنحو كلوا واشربوا ومن يسمع يخل والتحقيق انه تارة ينزل الافعال
بمجرد وقوع الفعل فلا يذكر المفعول ولا ينوي اذ المنوى كالثابت ولا
يسمى محذوفا لان الفعل بهذا القصد كغير المتعدى وتارة يقصد
مع الفعل من اوقع به فيذكران فاذا اريد ذكر المفعول قيل محذوف نحو
ما ودعك ربك وما قلى وقد يكون فى اللفظ ما يطلبه نحو وكلا وعد
الله الحسنى قال ابن غازي اما قوله لا ينوي اذ المنوي كالثابت
فوفاق لقوله فى التسهيل او غير منوى والبه ترجع الاشارة من قوله
وذلك لتضمن الحالة والمنوى معناها لا النزاع فى تسميته محذوفا
فالنحاة يطلقون عليه اسم المحذوف ومن ثم جعله فى التسهيل مورد
التقسيم وصاحب المغنى ياتى ذلك اقول قال ابن هشام فى الحواشى

مكتبة الألوكة www.alukah.net

لا يعد من الحذف ما صار مهجورا لفظا وغيره موجود تقديرا نحو فاذا
افتتنتم من عرفات قال الزمخشري دفعتم بكثرة ومنه افاضة
الماء ومنه مبكرة واصله افضتم انفسكم فترك ذكر المفعول كما ترك
في دفعوا من موضع كذا ومسوا وبقاك افاضوا في الحديث ومضوا فيه
قوله ان لم يضر قال ابن هشام يجوز بضم الكسر من قولهم
ضاره يضيره ومنه قالوا لا ضير ويجوز ضم الضاد على ان الفعل
اجوف واوي وعلى انه مضعف ووقف عليه في القافية بالتخفيف مثل
قوله لا بد عي القوم اني افروا لاوي انسب وفهم من اقتصاره على
اشتراط عدم الضرر انه لا يشترط الدليل وهو العلم بالمحذوف كما لا
بعد وبذلك صرح الاشموني حيث قال او اقتصارا والفرق بين
هذا وما بعد ان الناصب عمده قال الشاطبي بعد ان ذكر نحو
ذلك وقد يشترط العلم في غير العمدة كما اشترطه في اشياء ذكرها قبل
هذا وبعد هذا وفي غير ذلك بل القاعدة انه الجائي عند الناظم
والاغلب الجمهور جواز حذف المفعولين في باب ظن لغير دليل

التنازع في العمل

ويسمى ايضا باب الاعمال قوله ان عاملان الخ قال ابن هشام
فيه زيادة وحقه من فعل وشبهه فلا تتنازع في حرفين فان قلت
فما تصنع بمثل فان لم تفعلوا قلت عامل الفعل لم لان
لامور احدها ان اعمال يقتضي اعمال لم ولم يثبت الا في شاذة ولا
عكس لان لم والفعل يكون في محل جزم بان الثاني لم لا تقتضي ان يقع
نفي له اطلب بخلاف ان نحو ان ما تقم ان لا تقم الثالث ان لم
لا تدخل الا على الفعل نفي به اخص وان تدخل في اللفظ على الاسم
نحو وان احد الرابع ان لم لا تدخل الا على المضارع وان تدخل
على الماضي والمضارع ولم يفعل في تاويل الماضي فاذا جعلنا العمل للم
فقد اعطينا كلا ما سوله ولم يفوت احد هما شيئا سوله ولا بين جامدين
وجوز الناظم التنازع في ما احسن واجمل زيدا يجاب ان يعمل الثاني ونقص

وحقه

وحقه اوثلاثة ولا يقال فضاعد اكما قال هو وابن عصفور فانه
لم يسمع في اكثر من الثلاثة ولذا قال الجزولي في الاعمال ان يتقدم
عاملان او ثلاثة انتهى وسبقه الى ذلك ابو حيان وفيه نظر
فقد سمع في اكثر من ثلاثة كقوله

طلبت فلم ادرك بوجهي وليتني ٭ فقدت ولم ابع الندا عند سابيب

قوله افتتنيا في اسم عمل اي افتتني كل منهما عملا فيه وسلطه
وخلنا على الاسمين فكسانا حلة اي دخل كل منا عليه فكساه حلة وهذا
معلوم مما ثبت من قواعدهم انه لا يتوارد عاملان على معمول واحد
وهذا اعم من ان يكون العمل الذي افتتناه كل منهما موافقا للعمل
الذي افتتناه الاخر او مخالفا له ثم شرط هذا الافتتنا امور
احدها الطلب المعنوي فخرج نحو كفاني ولم اطلب قليل من
المال الثاني صحة التوجه في الصناعة فخرج نحو ما احسن واجمل
زيدا الثالث ان يكون الثاني حي به لذاته لا للتقوية
غيره فخرج نحو اتاك اتاك اللاحقون الرابع اشتراك العاملين
بوجه ما اما بعاطف او عمل او لمعمولية ثانيهما نحو وانه كان يقول
سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا
او كون ثانيهما جوابا للاول اهاجوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر
لكم رسول الله ونحو انوني افرغ عليه قطرا او جوابية السوال
نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة او نحو ذلك وليتظر في نحو
ما وما فتر واكتابيه فقد يقال ان الثاني مستغنى عن الاول
ولا يتقيد بكون الثاني معطوفا على الاول او معمولا له خلافا لابن
عصفور نحو جاوز مذهب زيد وعجبني يضحك زيد لانهم جعلوا منه
بعكاظ يغشى الناظرين اذا نهم لمحوا شعاعه وقوله ولم امدح لارضيه
بشعري ليبيما ومن ثم امتنع ان يكون قليل من المال متنازع فيه
على ان يجعل لم اطلب عطفا على قلوان وكذلك لا تقول جا اكرمته
زيد وفي المغني بحث الاشياء التي تحتاج الى رابط من الباب الرابع
في الكلام على هذا البيت ما ينبغي مراجعته هذا وقال الدبيوري

في ثمار الصناعة قوله ولم اطلب معناه ولم اسمع وهو غير مستعد فلذلك لم يحفل به ولم يعمل الا الاول ولا ادري كيف خفي على الافاضل من اصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت شاهدا لجواز اعمال الاول قوله في اسم لافرق فيه بين ان يكون الاسم ظاهرا او مضمرا خلافا لابن الحاجب وفي عليه غير سببي مرفوع فقد ذكر الناظم ان الاسم اذا كان سببيا مرفوعا امتنع التنازع وان كان سببيا منصوبا جاز فالاول نحو زيد قام وقعد اخوه واما اخوه مبتدأ ان لامتنازع فيه والثاني نحو زيد ضرب واكرم اخاه قال ابن هشام واقول يجوز في السببي المرفوع نحو زيد قام عنده وقعد لاجله اخوه ويمتنع السببي المنصوب نحو زيد ضربت واكرمت اخاه وزيد ضرب عمرو واكرم بكرا اخاه وبه يعلم ان ما قاله في التوضيح تبع فيه الناظم وحاصل ما اشار اليه ان المدار على الرابط بالمبتدأ لا الفرق بين السببي المرفوع والمنصوب بقي ان الدماميني اعترض على الناظم في قوله في نحو زيد قام وقعد اخوه ليس من التنازع لانه يلزم عند ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ بان الربط حاصل بالضمير لعوده على الاخ المضاف لياء ضمير زيد وقد اكتفى بمثله في والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا بعض اي ازواجهم ومثله يقال في المنصوب في مثال ابن هشام ومن زيد ضربت واكرمت اخاه وغير مفرع له العامل كقوله

ما جادلنا ولا احدى محاولة ... الا لم يضع بينا ولا دنيا

وقوله

ما صاب قلبي واصطاده ... الا كواعب من ذهل بن شيبانا

وهما محمولان على الحذف فقد نص الناظم على ان نحو ما قام وقعد الا زيد من باب حذف المنفي العامل لدلالة القرينين اللفظية تاويله ما قام احد ولا قعد الا زيد لحذف احد لفظا واكتفى بقصده ودلالة النفي والاستثناء عليه وذلك لا يبقى ولا يجمع ولا يونث وان كان الذي بعد الا كذلك ولو كان من التنازع لزمت مطابقة الضمير ولزم اعادة

ضمير

ضمير غيبة على حاضر في ما قام وقعد الا انا واخلا الفعل المنفي من الايجاب لان الفعل المنفي انما يصير موجبا بمقارنة الالمعمول لفظا او معنى وعلى تقدير التنازع لم يقارن الا معمول المنفي لا لفظا ولا معنى فيلزم ما قاده على المنفي تنبيهان الاول قال ابن هشام ليس من التنازع

ولو ان صدقت لمثن وصادق ... عليها بما كانت اليها ازلت

خلافا للناظم استند له في شرح التسهيل على تنازع الاسمين واعمال الاول والذي غلطه قوله عليها فظن ان هذا اضمار في الثاني واقول ليس هذا ضمير المتنازع فيه على تقدير ان يكون مثن وصادق تنازعا كانت وليس كذلك انما هو معمول للاول لا غير والتجاة اسند لوابه على جواز الفصل بمعمول بجواز اعمال الاول لان البيت من ابيات الاعمال البتة الثاني في النهاية لابن الحباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تحوفت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني وسرت واياه وزيدا ان اعملت الاول قوله فللواحد منهما العمل ويلزم على كل منهما مخالفة القياس اما على اعمال الاول فلفصل بجملة اجنبية قال احمد بن الحباز في شرح الجزولية لا يفصل العامل من معموله باجنبي تقول مررت بزيد وقد قام في الدار اليك فان علقت في مررت لم يجز لفصلك بين المعمول وبين عامله بالاجنبي ثم قال وقد نبذت العرب هذا الحكم وراطرحها في هذا الباب كقولك ضربني وضربته زيد المنتي واما على اعمال الثاني فلا يكون ح مضمرا في الاول قبل مجيء المفسر الا ان هذا يختلف في بعض المسايل وله نظاير اذا اتفق وذلك لا انفكاك منه ولا نظير له وانما جاز لانه لما كان كل من الاسمين يتعلق به صاحبه وكان فعله مع فعله صارت الجملتان كالجملة الواحدة فحسن الفصل لذلك قوله والثاني او ايا الخ اي واعمال الثاني وايا الاول ولو لا هذا التقدير لم يصح قوله عكسا فانه انما يكون بين شيئين وعلم منه انهم اتفقوا

على جواز الوجهين بالاتفاق ودليل على بطلان قول عيسى فيما حكي عنه
ابن سلام في طبقات الشعراء انه كان يلحن النابغة في قوله في
اثنيا بها السمع بافع ويقول لا يجوز الغاء الظرف متقدما لان الاهتمام
به ينافض تقديمه مليغ ومن ذا مع ان التنازع يكون في اكثر الامور
بين القبلين وهو اقوى العوامل واما الظرف فعامل ضعيف ورد
عليه بقوله وعندي البر مكنون وقول الله تعالى ولم يكن له كفوا
احد فالغي له مع تقدمه يختار اعمال الثاني ولو كان اضعف في العمل
بدليل استناد لا له الغاربي على اعمال المصدر المحلي بال بقوله
لحفت فلما انكل عن الضرب مسمعا وقوله الفتح في فاراد ت
تجاربهم ايا فذا مه انه اعمل المصدر المجموع ولم يجعل ذلك على ان
العامل انما هو لحفت وزادت قال ابن هشام خطر ببالي وقت انه
يترجح اعمال الاول في نحو كان قائما زيد لانه فعل فهو احق بالاعمال
وقوي ذلك عندي قول الزمخشري في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض
اذا انتم تخرجون ولما وقفت على قوله خراش الهذلي يا ايها نفقو
الكلوم وانما يوكل بالادبي وان جل ما يمضي رجعت عن ذلك فانظر
منذا الماخذ ما الطفه ومنذا البيت ما احسن طلاقة لهشتا لتنا
انتهى قوله والنزمها النزما قال الشهاب اي ما التزمه
العرب او النحاة من احكام الضمير وقد يقال لا حاجة اليه مع قوله
في ضمير ما تنازعاه انتهى وقال ابن هشام قوله والنزم ما
النزما اي من المطابقة فان قلت فقد اجاز سر ضربني وضربت
قومك فقد اما على الحذف وهو لا يرى به كما يراه الكسائي وانما
على اضمار غير المطابق وهو مخالف لما قال الناظم هنا قلت
هو على الثاني وس قد اعترف بان ذلك قبيح فقال وهو قبيح ان يجعل
اللفظ على الواحد كما يقال هو احسن الفتيان واجمله وكرم بني ابيه
وامثله وكانك قلت ضربني من ثم وضربك قومك قال ولا بد
من هذا لانه لا يخلو الفعل من مرفوع وترك ذلك اجود واحسن
للبيان الذي يجيء به فاضمر بن وهو ردي في القياس يدخل فيه

تنبيه

ان

ان تقول صمت واعتكفت يوم الخميس وفي نفسك واطرقت اجلالا لك
اذا اعملت الاول ايضا لك واطرقت له اجلالا لك فتذكر حرف
الجر مع الضمير وانك تقول ضربت واكرمت زيدا ولا يجوز ضربت
اياه بالفضل ومما يدخل بخته انك تقول شتان وسرعان زيدا
والزيدان او الزيدون على اكلا من الاعمالين لان اسما الافعال لا
يتصل بها الضمائر كما يتصل بالافعال قوله ولا يجيء مع اول
الخ انهم انه يجامعه بضمير الرفع وهو كذلك عند البصريين
والكوفيون يمنعون الاضمار قبل الذكر مطلقا فلا يجيزون ضربوني
وضربت قومك ولا يأتي هذا ما تقدم من ان الفريقين متفقان
على جواز اعمال الاول والثاني وانما اختلفوا في الترجيح وادا منع
الكوفيون اعمال الثاني اذا طلب الاول مرفوعا لا يكون الاختلاف
في الترجيح الا مع طلب الاول منصوبا لانهم انما منعوه اذا اضمر
المرفوع في الاول واجاز الكسائي اعمال الثاني بشرط حذف الاول
واجاز الفراء اعماله بشرط تاخر الاول وانه يجامع الثاني بالضمير
مطلقا لان المنصوب وان كان فضلة الا انه يجيء حذفه تنبيه العامل
للعمل والقطع عنه وقوله بعكاظ يغشى الناظرين اذا نهم لمحواشعاع
ضرورة فان قيل يلزم على اعمال الثاني وحذف معمول
الاول التنبيه والقطع فهلا فرواما منه اجيب بان ذلك
عارضه لزوم الاضمار قبل الذكر او يقال اعمال العامل الاخر في
المذكور رافع للتنبيه هذا قائله قوله بل حذفه الزم ان يكن
غير خبر يوهم ان ضمير المتنازع فيه اذا كان مفعولا اولا في باب
ظن يجب حذفه وليس كذلك بل لا فرق بين المفعولين في امتناع
الحذف ولزوم التاخير ولا فرق في الخبر بين كونه خبر الحسب
او كان لان خبر كان لا يحذف ايضا ثم محل حذف غير الحذف ما لم
يوقع في لبس والا امتنع الحذف ووجب اضمار المعمول موخرا نحو
استغنت واستغنان على زيد به وبهذا يعلم ان المعلوقال
واحذفه لان خيف لبس او يرى كعلمت في به موخرا

لو في المقام حقه قال ابن هشام ومفهوم اخر البيت انه لا يحذف في نحو احسن واجمل بزيد وليس كذلك بل متى جوزنا الاعمال فالقياس ان يجوز حذف متعلق الاول وان كان عمدة وبهذا امر الاول جوز قوم اظهار الضمير الفضلة اختيارا وعليه ابن مالك كما في الفا الثاني ودفع بالفرق بين الاضمار قبل الذكر وبعده والاخلاف في جوازه ضرورة كقوله اذا كنت ترضيه وبرضيك صاحب وفضيلة تجويز اضماره مقدما تجويزا اضماره موخرا بالاولى وقد يقال قياس جواز الاظهار في باب ظن جواز الاظهار في غيره ايضا فليتامل الثاني كلام التسهيل يفيد جواز اضماره مقدما اذا كان خبرا لانه جوز الاضمار مقدما في غير باب ظن ويلزم منه جوازه في باب ظن بالاولى وفي التوضيح وغيره اختيار جواز حذفه لانه حذف لدليل وهو جايز في الخبر ٥ الثالث قال في التصريح شرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمت وعلمني الزيدين قايمين فلابد ان تقول اياه منفردا او متاخرا ولا يجوز حذفه قاله ابو حيان في النكت الحسان انتهى قال الشهاب قوله فلابد ان تقول الخ يخالفه ما سياتي من انه اذا كان الضمير لغيرهما يطابق المفسر يجب الاظهار وانظر على ما صححه في التوضيح مثل يشكل بان فيه التثنية والقطع بالنسبة لاحد المعمولين او يقال لا اثر لذلك انتهى واقول الظاهر انه لا اشكال لان معنى التثنية والقطع كما يتبادر من كلامهم ان يتنازع فعلان قاصر ومتعد ويذكر القاصر لكم المتعدي ولا يشعل المتعدي بالعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه ثم يذكر ذلك الاسم تعدي المتعدي مرفوعا وظاهر ان ذلك لا يجيء هنا الرابع قال الشهاب الذي تحرر من كلام المعم انه يوجب الاحتراز عن اللبس وهو ان يتبادر خلاف المراد دون الاجمال وهو ان لا يتبادر المراد والا خلافه حينيذ فوجه اللبس في نحو استغنت واستغنان عما زيد به ان المتبادر من استغنت استغنت عما زيد بقرينة معمول الفعل الثاني مع ان المراد استغنت

بزيد

بزيد اما لو اريد استغنت عما زيد فينبغي جواز الحذف اذ لا لبس اذ الذي يتبادر حينيذ هو المراد فقول الاشموني تغليلا للبس في المثال المذكور لانه مع الحذف لا يعلم مثل المحذوف مستغنان به او عليه فيه نظر اذ هذا انما يناسب الاجمال والمصنف لا يجوز عنه انتهى واقول قد اسلفنا ان المعم لا يفرق بينهما فكلام الاشموني موافق له فتذكر الخامس قال الشاطبي جاء بالمضارع وهو يكون في الموضعين بعد ان مع حذف جوابها وهو ضرورة السادس قال ابن هشام قيل ان قوله بل استغنى راك بالنسبة الى قوله حذفه البيت لا بالنسبة الى قوله واخرنه قلت بل بالنسبة اليهما لانك في مسالة التاخير لم تات به معه بل بعد وبعد العامل الثاني ومعموله وهو لم يقل لا يجيء اولا او لا يجيء لاول فقد املا يجيء معه السابع اقتضى كلامه انه اذا اعمل الثاني يضمر المفعول الاول للاول موخرا اذا كان خبرا نحو ظننت منطلقه وظننتني منطلقا هند اياها وقد يقال كيف يجوز هذا في المفعول الاول وهو مودي الفضل مع التمكن من الوصل ويجاب بمنع التمكن المذكور لحصول الفصل لان الغرض ان التاخير هنا عن الثاني واجب فهو نظير ما ضرب زيدا الا انا او انما ضرب زيدا انا او انا قام انا او ما قام الا انا وبه يجاب عن القراءة بجوزه ضربني وضربت زيدا هو فقد يعترض بانه لو صح لصح ضربه زيدا انا لانك اذا فصلت بينهما استحال الوصل ويجاب بان هذا فصل جايز لغير غرض وما ذكرناه فصل واجب لغرض الثامن قال ابن هشام سال بعض اصحابنا في النار ٤ في ظننت زيدا وظنني قايما لان قايما اما فيه ضمير الاول او الثاني ويحال كل منهما فالذي ليس فيه ضمير لا يطلبه فقلت الطلب انما هو قبل الاضمار في قايم وهو اذ ذاك صالح لكل منهما وبعد ان يعطى لاحدهما فانه يتحمل ضميره فقال فانك تجوز ان يكون من التنازع ضرب زيد واعطى عمرا وعلامه فقلت هذا لا يلزم لان المعمول منفصل بضمير ملفوظ به غايد ولا محالة يحال احدهما ومع ذلك فيستحيل

طلب الاخر له وقد يقال بالجواز قبل ان يجيء في مرجع الضمير ويكون صلاحيته لكل منهما سببية لذلك ثم بعد الاعمال يعين الضمير لاحدهما وح يجيء التنازع في قايم بعد الاضمار فتامله قوله واظهر ان يكن الخ قال ابن هشام وكذا ان استتر كون المعمول ضمير الحال قال ابن معط في شرح الجزولية وتقول ان تزرني الفلك راكبا فانا علة الاول قلت ان تزرني الفلك في هذه الحالة راكبا اي ان تزرني راكبا الفلك راكبا ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمر والاجود اعادة لفظ الحال كالاول انتهى وبه اسبني على وقوع التنازع في الحال ومر عن النهاية ما يخالفه قوله نحو اظن ويظنان اخا الخ قال الشهاب مد ايها اعمال الاول ولو اعمل الثاني لقيل اظن ويظنني زيد وعمرو اخا ايهما اخوين انتهى اقول لما ذكر ابن غازي ما في نسخ المرادي من المخالفة لانه جعل المثال لاعمال الثاني كما هو مختار الناظم لكنه نزره على ما يقتضي اعمال الاول حيث قال فلو اضمر فان جعل مطابقا للمفسر مثنى فقيل ايهما فيلزم الاخبار بمثنى عن مفرد وان جعل مطابقا لصاحبه فقيل اياه فيلزم عود ضمير مفرد على مثنى وكلاهما غير جايز بين فتعين الاظهار وانه اصلح في بعض النسخ هكذا فان اضمر فاما ان تجعل مطابقا للمفسر وهو ثاني مفعولي يظنان اول صاحبه وهو اول مفعولي اظن فان جعل مطابقا للمفسر وهو ثاني مفعولي يظنان اول صاحبه وهو اول مفعولي اظن فافرد فقيل اياه فيلزم الاخبار بمفرد عن مثنى وان جعل مطابقا لصاحبه قيل ايهما فيلزم عود الضمير المثنى على مفرد قال وعلمت ان المسالة لما اخرجها الاظهار من التنازع صارت قابلة للامرين واما ما استدل به شيخ شيوخنا ابو زيد المكودي من ان اعمال يظنان في الضمير المثنى يتعين انه هو المهمل فهو مبني على ان العاملين اذا توجها الى اسمين فتنازعا في كل واحد منهما لم يجز تحاقهما اما لا واعمالا ان سلم ذلك فتردد ليله والا فلا هذا وقال في التوضيح والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الاخوين لان يظنني لا يطلبه

لكونه

لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد انتهى واجيب بان المتنازع فيه مطلق الاخوة من غير نظر لما كونه مفردا او مثنى قال في التفريج وفيه نظر لان التنازع لا يكون في مبهم انتهى ويجاب بمنع انه لزم ان التنازع في مبهم لان مطلق الاخوة الصادق بالمفرد والمثنى لا ابهام فيه بل هو امر معلوم وابضاحه ان المتكلم لما قصد ان يبني مفعول ثان من مادة الاخوة تنازع فيه الفعلان وطلب كل منهما ان يعطاه مكيفا بالصفة المناسبة له

المفعول المطلق

اختلف في وجه تسميته كذلك فقيل لانه يطلق عليه لفظ مفعول ولا يقيد بحرف جر بخلاف غيره فانه لا بد من تقييده بالجار كقولك به وله وفيه ومعه وقيل بل لكونه يصل العامل اليه لا بحرف جر لا لفظا ولا تقديرا فان قيل المفعول به كذلك قلنا قد يقيد بالحرف كمررت به وليس كالمصدر الذي يصل اليه بنفسه ابدا وكلا القولين حسن فان قيل فلاي شيء قيل للمصدر مفعول ولم يقيد بشيء فالجواب لانه الشيء الذي فعل حقيقة بخلاف غيره فانه ليس مفعولا لفاعل وفيه نظر في المفعول لاجله في نحو قمت اجلالا واكراما لك والمفعول به في نحو بغضت قيامي قوله المصدر اسم ما سوى الزمان الخ يعني ان المصدر اسم دال على الحدث اي المعنى القايم بالغير لان مدلولي الفعل الحدث والزمان والمراد بمدلولان المتضمنان وفي مدلول ثالث وهو النسبة وعلى الجميع يدل الفعل مطابقة وفي كلام الناظم تطويل لضرورة الوزن ونظيره بيت الكتاب اما الرحيل فدون بعد غد واصله اما الرحيل فغدو فقيد الدلالة في التسهيل بكونها اصلية لاخراج اسم المصدر والمايخة كون دلالته بغيرا لاصالة اذا قيل انها حصلت بواسطة دلالته على المصدر الدال على الحدث وقد صرح بذلك ابن يعيش وغيره لكن قال الشيخ في باب اعمال المصدر ما نصه اعلم ان اسم

المعنى الصادر عن الفاعل كالضرب او القيام بذاته كالعلم ينقسم
الى مصدر واسم مصدر الخ وهو صريح في ان اسم المصدر اسم للمعنى
لا للفظ المصدر وهو مقتضى زيادة التوضيح في تعريف المصدر
لاخراجه الجاري على الفعل المشعر به حوله في قوله اولا اسم الحدث
فان قلت ـــ مثل ذكر الناظم ما يطابق الترجمة ومن اين يستفاد
من كلامه ان المفعول المطلق اي في قلت ـــ من قوله المصدر
الخ بمعونة السياق لان هذا القول بعد الترجمة مشعر بان المفعول
المطلق هو المصدر المنصوب بمثله الخ فان قلت ـــ التشابك
لا يدل على اعتبار النصب فيه بل على الاعم قلت ـــ النصب
مفهوم من ذكر المفعول لظهور ان حكمه النصب فان قلت ـــ
قد يكون مرفوعا اذا ناب عن الفاعل قلت ـــ قد علم من
باب نائب الفاعل ان المفعولية المقتضية للنصب لا تنافي الرفع
بالنيابة عن الفاعل تنبيهان ـــ الاول قال الشاطبي
دلالة الفعل على المعنى الواقع من الفاعل او القايم به وهو المصدر
بحروفه ودلالته على الزمان بصيغته ويرد عليه ان الفعل
لا يدل عليهما بالمطابقة ولا التضمن ولا التزام فان قام موضوع له
للقيام الواقع في الزمان الماضي وعلى مجموع ذلك دل بالمطابقة
ولم يدل لفظ بالمطابقة على الزمان وحده ولا على معنى القيام وحده
اذ لم يوضع مجموع الحروف والصيغة معا لواحد من المعنيين بخصوصه
وايضا فليس الفعل يدل على احد المعنيين بالتضمن لان دلالة
اللفظ على جزء مسماه مشروطة بان يكون نسبة ذلك السط الى جميع
اجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة مع كل واحدة من الخمسة
فان نسبتها الى كل واحدة منهما على حد واحد لا تختلف بحسب الوضع
وليس كذلك قام فان دلالته على الزمان بالصيغة ودلالته على
القيام بالحروف وقد تباينت جهتا الدلالة ولذلك قال شيخنا
الامام ابو عبد الله الشريف ان دلالة الفعل من جهة هيئته على
الزمان مطابقة وعلى المعنى الواقع من الفاعل التزام ودلالته

من

من جهة حروفه على عكس الفعلية فان دلالة التضمن منتفية
هنا لم يدل به الفعل على المصدر ولا على الزمان وايضا فليس
الفعل يدل على احد المعنيين بالالتزام لان دلالة الالتزام هي
دلالة اللفظ على ما خرج عنه الزمان والمصدر لم يخرج عنه واذا لم
يدل على واحد منهما بواحدة من الدلالات الثلاث لم يصح كلام الناظم
وانما الذي يصح في دلالة الفعل انه يدل على معنى مقترن بزمان
معين لان الفعل مجموع الحروف والصيغة والمجموع دل على المجموع
واذا اخذ واحد من الامرين لم يتحقق ان الفعل دال عليه بخصوصه
فثبت ان هذا التعريف غير محرر وجواب ـــ بانه اراد
ما تقرر من ان الفعل في اصل وضعه دال على معنى مقترن بزمان
محصل ولا يلزمه ان ينتازل لهذا التفصيل المقرر وانما قال
اسم كذا ولم يقل المصدر ما سوى الزمان من كذا لان لفظ المصدر
انما يطلق على اسم المعنى الواقع من الفاعل او القايم به لا على نفس
ذلك المعنى ولذا قالوا س واما الفعل فامثلته اخذت من لفظ
احداث الاسماء ولم يقل اخذت من احداث الاسماء فلو اسقط اسم
لكان فذ عرف بالمعنى فيكون نفس المعنى هو المصدر وذلك في الاصطلا ح
غير صحيح وهذا التعريف رسي على عادة النحويين في اعتمادهم على
ذلك بناء على ان الحد الحقيقي في الامور الوضعية كالمتعذر انتهى ونقله
بناء على ان الحد الحقيقي المحصل نظر فان المقرر في المنطق ان تعريف
الحقايق الوضعية بالحد متعذر لسهولة تمييز ذاتها تهانا من عرض ذاتيها
وانما يعسر ذلك التمييز في الماهيات الحقيقية ثم ان الحد كما
دلالة الفعل على الزمان ومثله الحدث ذكره الشهاب القرافي في كتابه
المسمى بالخصايص وهو كتاب نفيس اودعه على صغر حجمه تحقيقات
كثيرة واشكالات نحوية كثيرة وقرره بنحو ما ذكر الشاطبي
وزاد ان الصيغة التي هي كيفية الحروف مثلا هي لفظ اولا وامكن
ان يقال كيفية اللفظ ليست بلفظ لان الشيء لا يكون كيفية لنفسه
فلا تكون هذه الدلالة مطابقة ولا تضمنا ولا التزاما لان هذه

الألوكة
www.alukah.net

الثلاثة من خصائص الالفاظ وامكن ان يقال الحق التفصيل بين
ان تكون الصيغة حركات مخصوصة فتكون لفظا لانها مسموعة
فان الفرق بين صيغة المصدر الذي هو الضرب وصيغة الماضي
التي هي ضرب انما هو حركة الراء فتكون لفظا لانها مسموعة او يكون
الصيغة انما خالفت اخرى بتقديم او تاخير او حذف كقام وقيام
فان الالف الساكنة تقدمت عند القاف وسقطت الياء والتقدير
والتاخير والحذف اضافات غير مسموعة فلا تكون دلالتها من
دلالات الالفاظ الثاني قال ابن هشام كون الفعل يدل على
الزمان قول الجمهور ونازع في ذلك ابن الطراوة والمبرد فيما نقل
عن مذهبه وهو عندي صحيح وبيانه ان الفعل انما وضع لافادة
الحدث كما ان المصدر كذلك الا ان بين الحدثين فرقا بينا امتاز كل
من النوعين عن الاخر فحدث المصدر مطلق وحدث الفعل يقيد فيقع
قام زيد اوجد زيد فيها ما سابقا على زمن الاخبار واخبر من هذا
اي لزم ان يكون ذلك القيام في الزمن الماضي لان افعال هذا
الفاعل المعين لا يقع الا في زمان ومعنى قام اوجد فيها ما موصوفا
بالتاخر عن زمن التكلم واخبر من هذا ان يكون ايقاعه في زمن
والذي يدل على صحة هذا قولهم خلق الله الزمان فمعناه اوجد
الله خلق الزمان ايجادا سابقا على زمن هذا الاخبار ولا يلزم من
هذا ان يكون الايجاد في زمان لان افعاله سبحانه لا تتوقف على
زمان كما ان ذاته المقدسة كذلك واما على قول الجماعة فيشكل
لان المعنى عندهم اوجد الله خلق الزمان في زمن ماض وهذا
ظاهر الاستحالة لاداءه لما كون الشيء ظرفا لنفسه الثالث
اورد ابو حيان ان من المصادر ما لا فعل له وبالعكس ويجاب
بان ما لم يوضع يقدر فقوله نحو سئلة اي نحو مسئلة في اللفظ
والمعنى بحذف الموصوف او المراد بمثله في المصدرية مع اتحاد
اللفظ والمعنى بدليل او فعلا او وصف واما اعجبني اليماك فتقديرا
فن باب النيابة وسياتي وقوله او فعلا اي مثله وقعدت

جلوسا

جلوسا وفرحت جذلا من النيابة وقوله او وصف كذلك ولكل من
العوامل الثلاثة شرط فشرط المصدر ارادة الحدوث ولهذا قدر
الناصب في قاله مثوبة صوت حمار فلا منافاة بين قوله لمثله
وما ياتي وشرط الفعل ان لا يكون جامدا خلافا للسيرافي ولا تعجبيا
ولا اسلبيا عن العمل وشرط الوصف ان لا يكون للتفضيل قال ابن
هشام مثل بذلك لدخول الصفة المشبهة في الوصف ظاهر اللفظ وهو لها
وقال في موضع اخر او صفة مشبهة كقوله

وارانح طربا في اثر ذي طرب الواله او كالمختبل

وهو للنابغة الجعدي انتهى لكن اورد الشاطبي افعل التفضيل والصفة
المشبهة على الناظم وذكر انه لا يجد جوابا عن ورودها ثم قال
الا ان يقال الا انه قد تبين في ابواب الصفة المشبهة وافعل
التفضيل قصور عملها عن عمل الافعال وان عمل الصفة المشبهة
مقصور على السببي وان افعل التفضيل انما يعمل في الضمير المرفوع
وفي الظاهر في موضع واحد انتهى وافهم كلام الناظم انه لا ينتصب
بغير ذلك وقال بعضهم انت الرجل علما ان علما مفعول مطلق
عامله الخبر وليس بشيء وذكر الناظم انه قد ينصب بحرف النداء
لنيابته عن الفعل كقوله

يا سيدا دعوة صب هيم دنف وقول المحزون

فارض قلبي جهدا وطلابها فيا آل ليلى دعوة كيا سمع

قال ابن هشام والذي عندي ان ذلك مصدر مؤكد لنفسه
قوله وكونه اصلا لهذين انتخب هذه المسالة كزيد فيها النزاع بين
اهل المصرين والاحتجاج بما لا يفيد التطويل به الا ان هذا شيء
لا باس بالتعرض له وهو ان ابن الانباري ذكر في كتاب جدل
الاعراب ان الاعتراض على المتن من اوجه احدها ان يشاركه
في الدليل مثل ان يقول البصري الدليل على ان المصدر اصل
للفعل انه سمي مصدرا والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه
الابل فلو لم يصدر عنه الفعل لما سمي مصدرا فيقول له الكوفي هذا

حجة لنا في ان الفعل امثل للمصدر فانه انما سمي مصدرا لانه يصدر
عن الفعل كما يقال مركب فاره ومشرب عذب اي مركوب فاره ومشروب
عذب انتهى وايضاحه ان المصدر سمي مصدرا لان الفعل يصدر
عنه بالاشتقاق فهو اسم مكان كقوله

واحرى اصادي النفس عنها وانما ... لوردحزمان نفلت ومصدر

اي مدفع وسمي مصدرا لان الامور تقدر عنده
وقالوا مبدا يعرفه الصادر والوارد ومن غلطهم غالط او سمي مصدرا
لانه صادر لفظا عن الفعل فهو مصدر بمعنى اسم المفعول والاصح
الوجهان لان الفعل الثلاثي اذا كان مضارعه على يفعل كيذهل
او يفعل كيذهب استوى فيه مصدره وزمانه ومكانه مفعل
بالفتح وكذا ما اعتلت لامه واما المكسور العين الصحيح اللام
فمصدره مفتوحة عينه واسما زمانه ومكانه مكسورة عينهما

قوله توكيدا اي مجرد توكيد والا فالنوعي والعددي يفيد
ان التوكيد ابضا وانما اقتصر بينهما على غير التوكيد لان الغالب
عند افادة النوع او العدد كون المقصود مجرد بيانهما بهذا
وقال الدماميني وكثيرا ما يقولون اي في الموكد انه لتاكيد
الفعل وهو في الحقيقة لتاكيد مصدر ذلك الفعل لكنهم سموه تاكيدا
للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا ضربا وظهر انه
تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للحدث والزمان اللذين تضمنهما
الفعل وقال بعد ذلك تذبان انه من قبيل التاكيد اللفظي
وبه صرح ابن جني وقال الابدي ليس من اللفظ بل مما يرجع به
البيان لانه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة انتهى وفي الحواشي
لابن هشام معنى التاكيد تقوية العامل وظاهر كلامه ان نحو
ضربت ضربا لا يفيد الا التاكيد قال النبيلي وقال قوم ان
هذا الذي يذكر موكدا يذكر للفرق بين الحقيقة والمجاز فانك
تقول ضرب الامير اللص اذا امر بضربه ولم يباشره فاذا
قلت ضرب ضربا علم انه باشر ضربه بنفسه واقول

انما

انما يفهم ذلك من قولك نفسه وانما يفيد هذا المصدر ان المراد
بالضرب حقيقته لا الاهانة ونحوها وقد تلخص ان فيه اقوالا
لمجرد التاكيد لتاكيد الحدث ورفع المجاز عنه لتاكيد النسبة الى
الفاعل ورفع المجاز عنه وبهذه المقالة قال جماعة في وكلم الله
موسى تكليما منهم ابن عصفور في شرحه الصغير واعلم ان من قال
انه التاكيد ولم يزد على ذلك كالمصنف قد يقول برفع المجاز كما
يقولون في جاز زيد نفسه انه تاكيد وهو لرفع المجاز وقد لا يقول
به بل يريد انه لمجرد التقوية كما تقول قوم ولكن قد صرح المصنف
بان التوكيد للتقوية وتقرير المعنى فوجب ان يكون معنى قوله
توكيدا انه يكون مقويا ومقررا لمعنى عامله كما صرح به فان قلت
ظاهر كلامه الحصر في الانواع الثلاثة وهو منتقض بنحو مررت
زيد افانا لا نجد فرقا بينه وبين امررت زيدا وذاك لا تاكيد
فيه قلت المقدر في الاصل موكد فانه مجامع لعامله
في الاصل وبهذا بان اسم الفاعل وانما عرض له التجرد عن ذلك
بعد وضعه موضع الفعل فافهم وانما يفسر هنا معناه من حيث
هو مفعول مطلق لا من حيث ما يعرض له من النيابة عن الفعل
لخروج ذلك عن حقيقته قوله اونوعا وهو ثلاثة انواع ان
الموصوف والمضاف وذو ال الجنسية قوله يبين اي المفعول
المطلق بخلاف الضمير في قوله يمثله فانه للمصدر قوله اوعدد
وهو ثلاثة اشيا الموضوع للوحدة فعلة كان كضربه او غيرها
كانملاقه وتثنيتهما وجمعهما فان قلت يفهم الاول نحو سار
الحوزلي وقعد القرفصا ومن الثاني نحو ضربته سوطا قلت
كلاهما من باب النايب عن المصدر وكلامنا الان في الاصل وقال
ابن هشام في الحواشي المختص نقيض المبهم ويعبر عنه ايضا بالموقت
وهو نوعان عددي ونوعي قال ابن معط والنوعي اما نكرة
موصوفة او معرف باللام او ورد عليه فقيل او مضاف نحو ضربة

ضرب زيد واجيب بانه من باب ضربته سوطا اذ يبعد تمثيل
ان يضرب الانسان ضرب غيره فالاصل ضربا مثل ضرب زيد ثم
حذف الموصوف ثم المضاف واجيب بان مدا موجود
في ضربته الضرب المعهود اذ يبعد تمثيل ايقاع الضرب المعهود وانما
يوقع مثاله واجاب الجويني بان ذلك يوجب اشتراط
كونه موصوفا لان ذا اللام الجنسية لا ينتصب على المصدر الا
اذا وصف لفظا نحو ضربته الشديد او تقديرا كضربت
الضرب اي الكامل المستحق ان يسمى ضربا باحد قولهم زيد هو
الرجل اي الكامل في الرجولية قوله وقد ينوب عنه ما علمته
دل لك الخ حاصل ما ذكر الشمني عشرة اقسام للنيابة قال ابن
هشام اثنان نائبان عن المؤكد وهما الضمير والاشارة واثنان
نائبان عن العددي لفظ العدد واسما الالات والثاني عن النوعي
قال فان قلت كيف كان اسم الالة نائبا عن العدد
قلت لان اصله ضربته ضربة بسوط فحذف ضربة واقيم
بسوط مقامه ثم اعطي اعرابه وافراده وتثنيته وجمعه
فتقول سوطين واسواطا مع انك لو صرحت بالمصدر لم يكن اسم
الالة الا واحدا فثبت انه انما ناب عن العددي وخرج عن العشرة
امور الاول ان والفعل في قول الاخفش والزمخشري
الثاني اسم الزمان مثل ليلة ارمدا الثالث لفظة
شيء نحو ولا تقولن لشيء انى مراد ان يقول كل وقولنا بعض
اللفظتان بخصوصيهما الرابع ما الاستفهامية كقوله
ماذا يعين ابتي ربيع عويلهما لا يرقدان وابوسا لمن رقدا
الخامس ما الشرطية كقول جرير
نعب الغراب فقلت بين عاجل ما شئت اذ طعنوا البين فانعب
السادس المضاف اليه كقوله حتى اذا اصطفوا لنا جدارا
اي اصطفاف جدار تنبيهان الاول قال ابن هشام

بحثت

بحثت معه شخصا في قوله ولا يتطق الفحشا من كان منهم فقلت
الفحشا على اسقاط الخافض اي بالفحشا فقال لا انما ينصب على
المصدر النوعي مثل رجع القهقرى وهذا فاسد لان الفحشاء
اعم من التطق والنوع لا يكون اعم من الجنس وامتحان ذلك انك
لو قلت كل فحشاء رجوع كما تقول كل انسان حيوان لم يصح وبهذا
رد على من قال في قمت اجلالا لك اي اجلالا لا مصدر نوعي فانه لا يصح
كل اجلال قيام الثاني من جملة ما دل الضمير ومنه المثال المشهور
المعلم والمعلمة زيد عمرا خير الناس اياه انا فالمعلم مبتدأ والمعلمة
عطف والهاء مفعوله الاول وزيد فاعل وعمرا وخير الناس مفعولان
ثان وثالث واياه ضمير المصدر وانا خبر المبتدأ كما تقول القايم
والواضع يده على راسه انا وهذا من تنازع الفعلين واعمال
الثاني والاصل اعلمت واعلمني زيد عمرا خير الناس فحذف المفاعيل
الثلاث من الاول استغنى عنها ثم اخبر عن ضمير المتكلم الذي
هو فاعل ومفعول بالالف واللام فصار مكذا قاله الاسفرايني
قال ابن هشام والمعلمة لا اخبار فيه ولكنه اخبر عن ضمير
الفاعل الذي بالفعل الثاني على انسقه فصاغه وصفا وجعل موصوله
ال وقلب الضمير الحاضر غايبا ليعود على الموصول وزيد فاعل به
كما كان وانما اخبر عن المتغاطفين معا لانهما الذات واحدة وانما
المتعددة في الحقيقة الصلة لا الموصول فكانه قيل الذي اعلم
واعلمه واعلمه زيدا انا وانما امتنع نحو زيد وعمرو منطلق لانهما
لذاتين مختلفين الثالث من نيابة ضمير المصدر قوله
صلى الله عليه وسلم اللهم متعنا باسماعنا وابصارنا وقوتنا ما
احييتنا واجعله الوارث منا فان الاتيان بالضمير في واجعله ان
يكون ضمير المصدر فهو منصوب على المفعولية المطلقة اي اجعل
الوارث من عشيرتنا وسلمنا لا اخرجا عنا جعلا فالوارث بمعنى الباقي
هو المفعول الاول ومنا هو الثاني والمعنى مقتبس من قوله
تعالى واجعل لنا من لدنك وليا يرثني وقيل الضمير للابصار واعترض

الألوكة
www.alukah.net

بعدم المطابقة بينه وبين المرجوع اليه لانه واحد مذكر والمرجوع
اليه جمع واجيب بجواز ذلك عند امن اللبس كقوله
تعالى فان كانت واحدة مع تقدم ذكر فان تكن نساء وبان لفظ افعال
يشابه المفرد ولذا وصف المفرد به كقولهم برقة اعشار وثوب
اسمال وظفه اسماج وقيل التكسير كتاء غير في انعام والتغيير
كانعام وعاد الضمير المفرد اليه في قوله تعالى وان لكم في الانعام
لعبرة نسقيكم مما في بطونه واعترض ايضا بانه اذا جعل
الضمير للابصار يكون الوارث مفعولا ثانيا ويلزم ان تكون الابصار
وارثة ولا يستقيم بناء في الظاهر فلابد من تاويل الوراثة
بالملازمة وفيه ما ياتي من استفادة الملازمة من سنفنا وبانه
لاوجه لتخصيص الابصار بارجاع الضمير اليها مع ذكر الاسماع والقوة
وقيل الضمير يعود لما ذكر من الاعضاء والمراد بالوراثة الملازمة
اي اجعلها لازمة عند الموت لزوم الوارث واعترض بان الملازمة
مستفادة من قوله صلى الله عليه وسلم سنفنا والحمل على التكرير
مع ظهور معنى لا تكرير فيه وبوجعل الضمير للمصدر ضعيف والى هذا
اشار في لب اللباب بقوله في باب المفعول المطلق وقد يضمر نحو واجعله
الوارث منا ولا يجوز جعل الضمير للابصار لعدم المطابقة وبعد
الوراثة فيهما والقول بعوده لما المذكور على ان المراد به الملازمة
ضعيف لحصوله من سنفنا انتهى وكانه سكت عن تاويل الوراثة
بالملازمة على القول الثاني وعن رد ذلك التاويل اكتفاء بما اشار
اليه في القول الثالث وقال ابن فلاح في المعنى يحتمل عود الضمير
ثلاثة اوجه احدها العود الى مصدر سنفنا اي واجعل التمتع
بهذه الاعضاء باستعمالها في طاعتك الوارث منا اي الموروث
منا اي يفتدي بنا من يستعملها في طاعتك والثاني يعود الى
الاسماع والابصار ووحد الضمير باعتبار المذكور بدليل رواية
واجعل ذلك الوارث منا والمعنى على هذا سنفنا بهملية حيا نتا
واجعل ثوابها الوارث اي الباقي لنا بعد الموت كحق الوارث والثالث

انه

انه يعود الى مصدر الجعل ومنا المفعول الثاني والمعنى اجعل الوارث
منا الذي يقتدي بنا في استعمال هذه الجوارح في طاعتك من نشئنا
وفيه اشارة الى طلب الذرية الصالحة وهذا اقوى من الوجه الثاني
لانه فيه مجازين عود الضمير الواحد الى الجمع والثاني جعلها وارثة
بالتاويل انتهى وفيه امور الاول ان الوجه الاول الذي زاده على
اللب لا ينبغي ان ينظر اليه فضلا عن ان يقال فيه نظر لانه مع جعله
الوارث بمعنى الموروث بعيد عن المراد بدعوة نسيد البشر عليه
افضل الصلاة والسلام الثاني ان الوجه الثاني في كلامه قريب
من الوجه الثاني في كلام اللب غاية الامر انه لم يخصص الابصار بعود
الضمير اليها بل اضاف لها الاسماع ويرد عليه ما اشرنا اليه سابقا
من انه لا وجه للتخصيص ببعض المذكور لذكر القوة اولا والمذكور
عليه عدم المطابقة بين الضمير ومرجعه لان الضمير مفرد والمرجع
شتى اشار الى جوابه بان افراده باعتبار المذكور وهذا زايد
على اللب واما ما اعترض به اللب وهذا القول من بعد الوراثة
فقد ذكره صاحب المعتمد في ترجيح الوجه الثالث فتدبر الثالث
قوله لان فيه مجازين الخ اراد المجاز الاصولي لا البياني وهو الكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة كما لا يخفى على العارف
فتقطن قوله وما للتوكيد فوحدا بدا لانه جنس والجنس يصدق
على القليل والكثير فلم يحتج الى تثنيته وجمعه والجنس لا يتناهى
والتثنية والجمع زيادة على الاصل والزيادة على ما لا يتناهى
محال واما اخواه فقابلان للزيادة لعمة وجود نوعين وانواع
في جنس واحد ولانه ما من عدد يفرض الا والزيادة عليه ممكنة
تقول في النوعي جلست الجلوسين اللذين نعرفهما وجلست جلستي
بكسر الجيم وفي العددي جلست جلستين بفتح الجيم وعلل الشرعدم
تثنية المولد وجمعه بانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا
يجمع قال بعضهم لان الفعل لم يتضمن الا الماهية من حيث هي هي
مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع

النظر الى اكثر نهما فيهتنا فيان ولقايل ان يقول ان اريد انه اعتبر في
الفعل قطع النظر المذكور فهو ممنوع او انه لم يعتبر فيه النظر المذكور
فعدم اعتباره فيه لا يمنع صحة ارادته فليتامل بقي انه تقدم ان
التحقيق ان الموكد موكد لمصدر الفعل فهو بمنزلة تكرير المصدر لا الفعل
والمصدر يثني ويجمع قوله غيره اما النوعي فالمراد به كل نوعي
كجلست الجلوسين اللذين نقرف وضربت الاضراب التي نقرف واما
العددي فالمراد به شيآن فعله ونحوها مما وضع للمرة واسم الالة
كصوت واما انهما العدد نحو ثلاث ضربات وعشر ضربات فلا يثني
منها ولا يجمع الا المائة والالف كما في غير هذا الباب قوله وافردا
دفع به ما يتوهم من ظاهر الامر من قوله وشئ الخ ولا يغني عنه مفهوم
فوحد ابدا الصدقة بكون السبب كلها اي لا توحد غيره دائما ويويد
هذا الاحتمال ظاهر الامر المذكور قوله وحذف عامل الموكد
امتنع هذه المسالة مما وقع فيها النزاع بين الناظم وولده وانتصر
ابن عقيل للناظم وكتب بعض الشيوخ بطرة شرح ابن الناظم
وابن اللبون اذا ما لزمه قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس
وابن هشام في النوضيح وافق ابن الناظم وقال في المغني في الكلام
على شروط الحذف من الباب الخامس ولبدر الدين بن مالك مع والده
في المسالة بحث اجاد فيه وقال الشهاب في حواشي ابن الناظم
انه اشار في المغني الى رد كلام ابن الناظم بان الناظم اراد بمنع
حذفه في غيرها استثنى مما ناب الفعل نحو انني سيرا الليلة
وسوسهو وانما ذكر ذلك في الحواشي لانه المغني وقد اسلفنا في بحث
الموصول الكلام على كون التاكيد مغنيا في الحذف او لا بها فيه
وحاصل ما اجيب به عن الناظم يرجع لامرين الاول ان الاية
ذكر اللفظ بها الفعل ليس من قبيل المصدر الموكد بل قسم برأسه فانقسام
المصدر اربعة واما انه يستثنى من امتناع الحذف في المصدر
الموكد وستعرف ان هذا لا يكفي في الجواب عن الناظم لان الاعتراض
عليه في موضعين في قوله وحذف عامل الموكد امتنع وقوله

وفي

وفي سواه لان الحذف في سواه قد يكثر الا ان ولد لم يبن ارعه في هذا
قوله وفي سواه لدليل الخ والحذف في سواه الخ او بعني اتساع مبتدا
خبره في سواه على حذف مضاف اي في حذف سواه قوله والحذف
حتم مع ان بدلا الخ قال ابن هشام في الحواشي الحكم صحيح والمثل
فاسد لانه لا يمتنع اندلا ندلا واما يجب الحذف في مواضع احدها
ما العامل فعله نحو ويحه وويله وبله زيدا وويد عمرو وسبحان
الله الثاني ما كان للطلب وتكرر كقوله فصبرا في مجال الموت صبرا فما الفر
ضربا زيدا نصر عليه ابن عصفور الثالث كما اضيف للمفعول
الفعل فاعلا نحو صنع الله او مفعولا نحو فضرب الرقاب الرابع
ما كثر استعمالا مرادفا وباب هذا السماع نحو سقيا ورعيا الخامس
ما اقترن بحرف التوبيخ نحو اللوما واغترابا والمصدر فيهن موكد في الاصل
واما الان فانه صار بمنزلة الفعل الذي سد مسده وذلك لا يكون
موكدا لانه مبينا لنوع واعدد في النظم خمس مسايل فتلك عشرة
كاملة وذلك لانه احد قوله مكرر ود وحضر واحد او انما اختلف الشرط
واحد كلا من الموكد نفسه والموكد غيره واحد او الخمسة الباقية
المصدر فيهن في الاصل موكدا لا لاخيرة فبين للنوع والعشرة
مستثناة من قوله وحذف عامل الموكد امتنع ومن مفهوم قوله
وفي سواه لدليل منتفع فان معناه يجوز لك الاتساع فان شيت لم
تحذف هذا الذي يفهم منه وارتفع التناقض والحمد لله واما الاعتراض
بالتمثيل وهو لازم للمعترض لانه موافق عليه واعلم انه
لا يرد على قول الناظم مع ات بدلا من فعله ما اهمل فعله كما اورده
ابو حيان لان المراد ما شمل المقدر الوضع قوله وما للتفصيل قال
ابن هشام ظاهر كلامه يوهم ان هذا تقسيم قوله بدلا من فعله وانما
هو تقسيم منه فان الواقع بدلا من اللفظ بفعله اما واقع في الطلب
كندلا يحفى اندلا واما واقع في الخبر وهذا الثاني اما مسموع فلم
يتعرض له واما مقيس وهو الواقع تفصيلا لعاقبة جملة تقدمت
او مكررا وكذا وكذا الخ وقد يقال ان قوله وما للتفصيل عطف

على ند لا اى كند لا وكالذي للتفصيل ويجعل قوله عامله يحذف
تكرير للتاكيد وفيه بعد لكن يستقيم عليه الكلام والذي للتفصيل
اما مفصل بجملة طلبية نحو فاما ساستا بعد واما فدا او خبرية كقوله

• وقد كذبتك نفسك فاكذبنها • فان جزعا وان اجمالا صبر •

وقوله

• المر تعلم سرحي القوافي • فلا عيا بهن ولا اجتلابا •

قال في الارتشاف ويجوز الرفع في هذه ونص سر عليه لانه اجاز
الرفع فان جزعا على امري جزع انتهى وهو مخالف لما قاله من ان هذه
المسايل من الموكد فتدبر **تنبيه** جعل بعد للتفصيل باعتبار
وقوعه في مقام التفصيل وان لم يكن هو نفسه دالا عليه **قوله**
كذا مكررة ومن ثم اوجبوا حذف العامل في لبيك وسعديك وكذلك
لانهم لما ثنوه كانوا كانهم ذكروه مرتين فاستغنوا بذكر احدهما
مفيدا عن الفعل كانهم اذا قالوا الطريق الطريق استغنوا بالتكرار
عن الفعل واذا قالوا الطريق لم يستغنوا **قوله** لاسم معين
استند قال في شرح الكافية واشترط كونه بعد اسم عين لانه لو كان
بعد اسم معنى لم يجز الا اضمار فعل يلي بتعين الرفع بمقتضى الخبرية
نحو انما سيرك سير البريد بخلاف كونه بعد اسم عين فان ذلك
يومن معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن العين الا مجازا
كقوله فانما هي اقبال وادبار انتهى وفيه ان لا يتقيد الحكم
باسم العين بل باسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه حقيقة كما
عبر به ابن الحاجب فشمل اسم المعنى الذي لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه حقيقة نحو املك نقصا نقصا وح في مفهوم قوله لاسم
عين تفصيل وقد جوز الشاطبي في قوله لاسم عين الحاء تالين
ان يكون متعلقا بكل من المكرر ودي الحصر والثاني ان يكون خاصا
بالثاني واورد على الاول امرين احدهما انه كان حقه ان يقول
ما هي فعل الخ واجاب بانه اعتبر جنس المصدر ولم يعتبر
نوعيه او لاحظ ان المعنى ما ذكر والثاني ان عامل المكرر اذا كان

خبرا

خبرا عن اسم معنى فلا يقع المصدر نايبا عنه اولا او لا يلزم حذفه
وبهذا على فرض جريان القياس في هذا الباب مشكل فانه يقتضي
منع قولك املك نقصا نقصا بمعنى انه في حال نقص منفصل وحرصك
ذهابا ذهابا وشغلك زيادة زيادة وما اشبه ذلك وهو غير
ممتنع لانه موازن لقولك ومعنى الجميع اتصال العمل وكثرته
في الحال فلا يستقيم مع القول بالقياس منع مثل هذا والجواب
ان الناظم اقتصر على القياس في محل السماع ولم يات هذا النوع
الا في الاخبار عن العين **تنبيهات** الاول انهم كلام الناظم
انه اذا لم يتكرر ولم يخصص لم يلزم اضمار عامله بل يكون جايز
الاضمار والاظهار وقد نص على ذلك في شرح التسهيل قال
الشاطبي وبهذا قد يسلم من المصدر المبين واما مع الموكد فقد قال
وحذف عامل الموكد ممتنع واذا قلت انت سيرا واجزت اظهار الفعل
وعدم اظهاره فنحو افرارجوا ازحذف عامل الموكد وكان كلامه
متناقضا والجواب انه لا تناقض بل ان ثبت اشتراط
التكرار فعدمه يجوز لاظهار العامل لكن في المصدر المبين واما
الموكد فلا يدخل هنا لانه يستثنى بنفسه قيل الثاني جعل الم
ما جا مفصلا لعاقبة ما تقدمه او نايبا عن خبر اسم عين مكررا
او محصورا من الاخبار بد لان اللفظ يفعله فهل اعتبار البدلية واجب
فيها وهل يتوقف عليه وجوب حذف العامل فيه نظر ولم يصرح
ابن الحاجب وشراح كافيته باعتبار البدلية فيها ووجهوا وجوب
حذف العامل فيها مما يقتضي عدم توقف وجوب الحذف على اعتبار
البدلية **قوله** ومنه ما يدعونه موكدا الخ قلت
هذا يشكل على قول الناظم وحذف عامل الموكد ممتنع لان هذا
موكد وجب حذف عامله فضلا عن جوازه قلت
لا اشكال لان الامتناع عنده في غير موكد الجملة وسره ان الجملة
هنا قايمة مقام العامل ودالة عليه حتى جوز الرضي ان تكون هي
العامل فالعامل في حكم المذكور بذكر ما تضمنته وقام مقامه

قوله لنفسه اى نفس المفعول المطلق لانه انما يوكد نفسه وذاته لا امر يغايره ولو بالاعتبار ثم الموكد لنفسه قالوا هو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه فان اريد لا يحتمل غير معناه مجازا فهو ممنوع او حقيقة فالموكد لغيره كذلك اذ احتمال نحو انت ابنى لغير معناه احتمال بعيد لولا اللفظ ولذا ذكر الرضى انه موكد لنفسه قوله او غيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يوكد نفسه من حيث هو يحتمل الجملة فالموكد اشبه مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه بغاير الموكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان المراد انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل قوله قال فى التسهيل والاصح صنع تقديمها اى الموكد لنفسه والموكد لغيره عن عاملهما ولا يتقدمان على الجملة ولا يتوسطانها قال فى شرحه لان مضمون الجملة تدل على العامل فيها ولا يتالى هذا الا بعد تمام الجملة انتهى وقال الرضى وانا لا ارى باسا بارتكاب كون الجملتين عاملتين فى المصدرين لافادتهما معنى الفعل ولا يتقدم المصدر ان عليهما لضعف العامل فلا يكونان اوتن من هذا الباب قوله كما بكا بكاء ذات عضلة يجيء ان يجعل صفة لقوله جملة اى بعد جملة كالجملة فهم هذا الكلام ليكون اشارة الى الشروط فان قلت من جملة الشروط ان تكون مشتملة على اسم بمعناه وعلى صاحبه اى المصدر ولم يشمل مثال المتن ونحوه على صاحب المصدر لان بكاء ذات عضلة ليس صاحبه يا المتكلم فى بل صاحبه ذات عضلة قلت معنى بكاء ذات عضلة بكا مماثلا لبكاء ذات عضلة فالمعنى المقصود بقوله بكاء ذات عضلة صاحبه يا المتكلم المذكور فان قلت البكاء بمد وبقصر فاذا مددت اردت الصوت الذى يكون مع البكاء واذا قصرت اردت الدموع وخروجها قاله الجوهرى وحينئذ فمثال المتن مستشكل لان الجملة لم تشتمل على اسم بمعناه قلت مائية الجملة ممدود ايضا لكن قصره للضرورة او لعله وجد نقلا عن اهل اللغة انهما بمعنى قاله الشاطبى تنبيه يجوز فى هذا

النوع ان يكون الفعل المقدر من غير لفظ الصوت فينتصب الصوت على الحال ولا يكون ذلك الا اذا كان نكرة فيكون التقدير يخرجه صوت حمار اى مثل صوت الحمار او يبديه صوت حمار ويجوز ان يكون من لفظه فان كان معرفة فهو مصدر لا غير وان كان نكرة جاز ان يكون مصدرا او حالا فالمصدر تقدير يصوت صوتا مثل صوت حمار والحال تقديره يصوت مثل صوت حمار هذا تلخيص مذهب س فيما قال الشلوبين فى حواشى المفصل قال واجاز س رفع صوت على الصفة كانه قال مثل صوت حمار بتدا ان كان نكرة فان كان معرفة كقولك صوت الحمار جاز الرفع عند الخليل ولم يجزه س

المفعول له

اما ذكرنا جانب المفعول المطلق لتناخيهما فى اشتراط المصدرية حتى قال الزجاج انه مفعول مطلق وان انتصابه انتصاب المصدر النوعى كذا نقل الناظم وقال النيلى انه عنده مصدر تاكيدى والتقدير برضربته فادبنه تاديبا او ضرب تاديب ولم يجد الناظم المفعول له اتكالا على ما فهم من كلامه مما يوجد له ولم يلتزم التعريج بالتحديد بل تارة يبنى عليه وتارة يكتفى بالاشارة اليه قوله ينصب مفعولا له المصدر الخ قال ابو حيان ذكر ان المفعول له يكون منصوبا ولم يبين فى هذا البيت ما ينصبه وفيه خلاف ذهب س وجمهور البصريين الى انه الفعل على تقدير لام العلة وذهب الزجاج الى انه فعل مضمر من لفظه تقديره فعلت اجلا لانك فعلت اجلك اجلا لا وحذف الفعل وعوض منه المصدر قال الراعى يفهم ما ينصبه بتقدير فعله لابد منها اى ان ابان تعليلا لما نصبه اى ان كان علة للعامل فيه كما يقوله بعد اذ لا يعقل منصوب بلا ناصب ولا علة بلا معلول ولا يلزمه نقل الخلاف وقال ابن الخباز المفعول له علة ايجاد الفعل لان فاعل الفعل يمكن الوجود فلابد له من مرجح احد طرفيه

جامعة الملك سعود
وحدة شئون المكتبات
الألوكة
www.alukah.net

وجوده وعدمه وله شروط احدها المصدرية لانه غرض
وعلة والعين لايكون كذلك الثاني ان يكون من افعال القلوب
كالطمع والخوف لان الجوارح تابعة لها الثالث ان يقارن
فعل الفاعل لانه علة فلا يتاخر معلولها الرابع ان يكون اعم
من الفعل ومعنى ذلك ان الطمع في نحو زرتك طمعا في احسانك تعلل
به الزيادة وغيرها الخامس ان يكون من فعل فاعله لان فعل الشيء
لايوجب فعل غيره في الحقيقة الاترى انه لايلزم من طمعك زيارة
زيد السادس ان يكون من غير لفظ الفعل ذكره ابن جني في الصواب
ان يكون من غير معنى الفعل لانه لايلزم من المخالفة في اللفظ المخالفة
في المعنى كقولنا قعدت جلوسا السابع ان يصح جواب لم قال ابن
هشام في الحواشي قول الناظم ان ابان تعليلا يغني عن الرابع وعن
السادس والسابع وذلك لان العلة ابدا لاتكون الا اعم ولا يكون
من معنى المعلل ولا تكون الا صالحة لجواب من سال بلم وبقية الشروط
ذكرها الناظم ولم يبق منها لم يذكره الا الثاني ويحتاج اي تامل ليعلم هل
هو مشترط ام لا انتهى قلت سيجيء في التوضيح ما يشهد لاشتراطه
ونقله الشاطبي عن السلوبين وقال ان الناظم استغنى عنه بشرط
اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لاتجتمع بالزمان مع الفعل المعلل كما انه
لم يشترط ان لايكون من لفظ الفعل لان المصدر لايكون علة لفعله
قال الشهاب وهو ممنوع بل قد يجتمع معه نحو شمرت ثيابي لمجيء
الدار وسترت بدني لدفع الحر عنه ووقفت بين يدي زيد لغرض
وبقي منه ما عدا ذلك مما لايجمعي فان اريد بالاجتماع انطباق اول
احدهما واخره على اول الاخر واخره فقد مع ظهور منعه ينتقض
بالاتفاق على جواز ضربته تاديبا ثم رايت الرضي بسط رد هذا
الشرط فان قلت سيرد المنع المذكور ويوجد الممنوع مما
صرحوا به في وقد نضنئة لنوم ثيابها من انه وجب جره لاختلاف
زمن النوم وزمن نضو الثياب اي نزعها مع انفصال النوم بنزع
الثياب قلت لايرده ولانسلم الانفصال المذكور بل

النوم

النوم ينفصل قطعا عن نزع الثياب كما هو معلوم بخلاف ما ذكرنا
من الامثلة فان اخر زمن الفعل فيها اول زمن المصدر فهو كقولك
جيئك اصلا حالك فان قلت لانسلم ان اخر زمن الفعل
في تلك الامثلة هو اول زمن المصدر بل هو اول زمن المصدر
بعقب اخر زمن الفعل قلت يكفي ذلك والظاهر انه المراد
مما ذكر كما يدل عليه ما ياتي عن الرضي تنبيهان الاول
شرط في شرح التسهيل ان يكون مصدرا وان اوان ظاهرة فان
لم تكن ظاهرة وجبت اللام نحو وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس قال
ابن هشام وعليه اعتراضان احدهما ان ذلك وارد على عموم
قوله وفي ان وان يطرد مع امن لبس فانه لم يقيده بكون ان ظاهرة
الثاني ان ظهور اللام في الاية انما كان لاجل اختلاف الفاعل
لما ذكرا انتهى وفيه تصريح باشتراط اتحاد الفاعل في هذه المسالة
لكنه قال في موضع اخر استثنى الناظم من ما فقد فيه شرط بالحرف
ان وان ثم مثل على عقب ذلك لما جر بالحرف لعدم استكمال الشروط
بقوله تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس وفيه نظر لان الذي
نتخيله في ذلك اختلاف الفاعل ومتى ان وصلتها وانما ندا على قوله
من باب حر المستوفي للشروط ولو قيل ان تبين لصح انتهى وفيه
دلالة على عدم اشتراط اتحاد الفاعل كغيره من الشروط مع ان وان
وهو ما نقله السيوطي الثاني قال السيوطي لايجوز تعدد المفعول
له سواء كان او مجرورا ومن ثم منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن
ضرارا تعتدوا ان تعتد وابتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا له
وانما يتعلق به على جعل ضرارا حالا انتهى وفي الارتشاف ولا يجوز ان
يكون للعامل منه اثنان الا على جهة البدل او العطف سواء جرا
بحرف السبب او احدهما او نصبا فاما قوله تعالى الا تذكرة لمن
يخشى فتنصوب بفعل مضمر قاله الفارسي انتهى وفي الباب الخامس
من مغني اللبيب في الكلام على قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم
من الصواعق حذر الموت ما يقتضي جواز التعدد مطلقا لان الاول

تعليل للفعل المطلق والثاني تعليل له مقيدا بالاول فاختلفا
الثالث قال ابو حيان قوله ينصب مفعولا له لكنه مفهوم
لقب ولا حجة فيه عند اكثر العلما انتهى ونوزع بان مفهوم اللقب
معتبر في المصنفات الرابع قال الرابع المصدر نائب فاعل
ينصب ومفعولا حال من المصدر اي ينصب المصدر في حال كونه
مفعولا لاجله الفعل وله اما نائب لاسم المفعول او متعلق به والمستتر
في مفعولا كالتي جئته يعود على ما لا يصح في المكان غيره وهو الفعل العامل
فيه فالحال دائن سببية وتي جارية في اللفظ على غير من هي له في المعنى
فكان حقها ان يبرز الضمير المرفوع بها لكنه استتر لامن اللبس على مذهب
الكوفيين وعلى مذهب البصريين يكون له نائب اسم المفعول فالتقدير
ينصب المصدر في حال كون المصدر فعل الفعل من اجله او بسببه
فالحال سببية ولا يلتفت لما نقل عن الاصفهندي في هداية
السالك انه قال وفي كلامه الضمير لابد ان يرجع الى المصدر فيفسد
المعنى اذ يصير معنى كلامه ينصب المصدر حال كونه مفعولا للمصدر
وهو باطل واجاب عنه في هداية السالك بكلام طويل
وكل منهما يسمع جحجحة بلا طحن لان الاصفهندي لم يعلم ان الحال
سببية واوقع الاسم الظاهر موقع المضمر فوقع في سنع من لا ينظر
الى المعنى ولا يفكر في تقتيح الالفاظ ولو قدره مثل ما قدرناه لم
يوقع نفسه في ذلك اي ينصب المصدر في حال كونه مفعولا له اي في حال
كون المصدر فعل هو اي الفعل من اجله او بسببه اي من اجل
المصدر او بسببه وهذا لا مطعن فيه ولا حاجة ايضا لتقدير
ال لانه يلتفت فيه حذف الموصول وابقا صلته ويلتفت فيه كون الحال
معرفة ال قوله تعليلا اوهما من قول بعضهم ان ذا على غرض
لان الغرض اخص من العلة فانه عبارة عن العلة المطلوبة
الحصول فيخرج عنه فعلت عن الحرب جبنا فان قلت
اذا قيل ضربته تاديبا فالضرب هو العلة المقتضية لحصول
التاديب فكيف يقال ان التاديب علة للضرب قلت

معنى التاديب اراد ته فهو من باب اذا قتموا الى الصلاة وقد يقول
على حذف المضاف ولا شك ان ارادة حصول التاديب هو العلة الباعثة
على الضرب انتهى وبهذا يعلم ان صاحب التقريح حرف كلام التوضيح
وان الحق ما قيل من ان غرضه في كلامه بالعين المهملة هو الموافق
للغرض وان دعواه سقوطه لا تقبل لما صححها من الامثال الذي
لا يتميز به الجوهر من العرض قوله ودون يجوز ان يكون عطفا
على جد وشكرا علة لهما او غير عطف لكن حذف علته اي شكر قاله
الشهاب في حواشي الاشموني وهو مناسب لكون المحذوف سببا
المذكور فالحذف لقرينة لكن الاشموني قال ودون طاعة فاقتضى
ان المحذوف غير المذكور ولم ينبه الشهاب على ذلك واقتضى كلامهما
ان المفعول له يجذف ولم يذكر ذلك في المغني في بحث الحذف
قوله وهو بما يعمل فيه متحد وقتا قال الرضي وتشاركهما في
الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر نحو جيئتك طمعا وقعدت
عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جيئتك
خوفا من فرارك او بالعكس نحو جيئتك اصلاحا لحالك وشهدت
الحرب ابقاها للفتنة بين الفريقين انتهى ولا يبعد اخذا من نظائر
الاكتفاء في كون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر او بالعكس
بالتنزيل مبالغة فليتامل قوله وفاعلا هذا الشرط فيه
خلاف قال ابو حيان الجمهور على اشتراطه وذهب بعضهم الى ان
ذلك ليس بشرط وهو ظاهر كلام سيبويه ومنه قول امرئ القيس

اري ام عمرو دمعها قد تحدرا ... بكا على عمرو وما كان اصبرا

وقول النابغة

وحلت بيوتي في بقاع بمسبع ... تحال به راعي الحمولة طائرا
حذار على ان لا ينال مقارني ... ولا نسوتي حتى يمتن حرائرا

فقد اختلف فاعل التحذر والبكا لان التحذر صادر من الدمع والبكا
صادر من امرئ عمرو وكذا الحلول منسوب الى البيوت والحذار واقع

الألوكة
www.alukah.net

من النابغة ومن اشترط اتحاد الفاعل تاول هذا الثاني وتاويله
اما على الحال واما على تقدير حدرت دمعها واحللت بيوتي قال
ابن هشام ينبغي ان يتشدد تحال مسببا للمفعول لسكون راي واقام
المسبب مقام السبب والاصل واحللت بيوتي فحلت فاستغني بالمطاوع
عن المطاوع عكس ان شئت اهلكته قوله كلزهد ذا قنع قال
ابو حيان افاد بهذا التمثيل مسالتين احداهما انه يجوز جره
باللام وان لم يكن مختصا بالالف واللام ولا بالاضافة وقد وقع ك
للجزولي وممن منع جره باللام اذا لم يكن مختصا ولم يكل بذلك
احد والثانية جواز تقديمه على العامل فيه الا تراه تقدمه
على قنع ولا يخفى انهما مبنيا جواز تقديم معمول
الخبر الفعلي لان الدليل منع من الاخذ بهذا دون ذاك فيعمل
به وسواكان مجرورا امر منصوبا فانه يجوز تقديمه نحو قول
الكميت طربت وما شوقا الى البيض اطرب فشوقا مفعول له وقد
تقدم على عامله على عامله وهو اطرب اقول كلامه دل
وكلام ابن هشام في المعنى السابق في مسالة التقدم على ان المجرور
بالحرف يسمى مفعولا له وسياتي في المفعول فيه اذا جر بالحرف
خلاف ولا يبعد تسميته هنا وان الحق ان المجرور بالحرف مطلقا مفعول
به بواسطة الحرف كما دل عليه قول الناظم وعد لازما يحرف جر
والتقدير وعدهما انما نعتبر بالنسبة للمفعول به فليتامل المقام

المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

قوله الظرف وقت اومكان اي اسم وقت او اسم مكان اي لفظ
يدل على احدهما ولو بالتاويل فيدخل ما عرضت دلالته على احدهما
اوجري مجراه واما مجرد تقديرا سم او مضمر فلا يدخل ذلك وانما
هو لاجل ان المفعول فيه انما يستفاد به الالفاظ ففي الكلام مجاز
الحذف او الدالية والمدلولية قال الشاطبي ومراده اسم وقت

او

اومكان لا معناهما وانتصابه لصناعة الالفاظ وعلى النحو يجوز ذلك
فسقط ما في حواشي ابن الناظم للشهاب وقد صرح ابن هشام برجوع
بعض ما اورد على التقييد بالوقت والمكان بالتاويل اليهما وبه يندفع
قوله في محل اخر قد يورد على احده نحو مكر الليل والنهار وباسارق
الليلة وياصاحبي السجن وعالم المدينة وقال في بعض الحواشي
يفي عليه ما ينوب عنهما وهو المصدر بالنسبة للظرفين واسم العين
بالنسبة لظرف الزمان فان قلت سيذكر ذلك في اخر
الباب قلت صحيح انه لم يعمله ولكنه تركه من الحد اقول
جرى هنا على وفق ما تقدم في المفعول المطلق من عدم ادخال النائب
في حده وقد تبعه ابن هشام في التوضيح هناك وقال في بعض
الحواشي عند قول الناظم وقت اي اسم وقت سواكان موضوعا له
كما مثل او وضع لاعم منه فاستعمل له وهو اسم الاشارة الموصوف
به نحو سرت هذا اليوم وقعدت هذا المقعد والمبهم المفسر به
نحو كم يوما سرت وكم ميلا قطعت وعدده نحو عشرين يوما وثلاثة
فراسخ والمضاف اليه اذا كان بعضا مما يضاف اليه نحو كل اليوم
وبعض اليوم وشرط الاسم الظهور فالضمير يحتاج للواسطة فاما
قوله ويوما شهدناه فعلى التوسع فان قلت هل تنافي
عبارته ان يكون بعض الاسماء تارة مكانا وتارة زمانا لانه قال
وقت اومكان ولم يقل او كلاهما قلت لان معناه
ان الظرف لا يخرج عنهما لان الكلمة المستعملة ظرفا اما ان يكون دائما
من احدهما او دائما للمكان فعلى هذا يدخل اي وكل بحسب ما تضاف
اليه ويدخل حيث عند الاخفش واذا عند من قال ان الفجائية ظرف
مكان وخرج بقوله وقت اومكان هاء من في باطراد وليس واحدا
منهما نحو وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر في قال الشهاب في حواشي
الاشموني وقد يقال ان ضمن هذا معنى في ينبغي ان يجعل ظرفا لانه مكان
اعتباري او لفظ في فيخرج بضمنا معنى في قوله ضمنا الالف
اما استماع او ضمير وقد يرجح الاول لان اولاحد الشيئين لا لهما

الألوكة
www.alukah.net

فانما يعود الضمير باعتبارها وذلك الاحد قال الله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امراة وله اخ او اخت فافرد الضمير من وله فاما تذكيره وقد تقدم مذكر ومونث فاما لان المذكر مقدم فجعلت الكناية له او المعنى ولاحدهما او للميت او الموروث قاله ابن هشام وفيه نظر من وجهين الاول ان او هنا للتنويع وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الاندي قال في بحث الجملة المعترضة من المعنى وهو الحق والثاني قوله الضمير بعدها التي لاحد الشيئين او الاشياء ويعبر عنها بانها التي للابهام الثاني انه عند اجتماع المذكر والمونث يغلب المذكر تقدم او تاخر وقال ايضا قال الزمخشري في وما كان لمومن ولا مومنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان تكون لهم الخيرة من امرهم ان قلت كان حق الضمير ان يوحد كما تقول ما جاني من رجل ولا امراة الا كان من شانه كذا وكذا قلت نعم ولكنهما وقعا تحت النفي فعما الموحد ومومنة فرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ انتهى واستشكل المثال والسوال من حيث ان الضمير بعد الواو يجي على حسب المتعاطفين فمثلا كان سواله عن الحكمة في جمعه وكونه لم يفرد والجواب انك اذا قلت ما جاني زيد ولا عمرو الا قال خيرا لم يستحق الا الافراد لانه لا نسبة في قوة كلامين اذا لمعنى ما جاني زيد الا قال خيرا ولا جاني عمرو الا قال خيرا وافاد ذلك اعادة لا حيث لم تدخله تحت النفي واستانفت له النفي صار كانه جملة ثانية وكانك لم تقصد الى التشريك وكلام النحاة ينحصص بهذا انتهى وكان غرضه من ذكر ذلك هنا كون الضمير يرجع الى المعنى فهذا وجه مناسبة ذكره في المقام والا فالعطف في الاية بالواو وقوله ضمنا في قال ابو حيان اي جعلت في ضمن ذلك الوقت او المكان فهما يدلان على الزمان والمكان بالوضع ويدلان على معنى في بالتضمن وذلك نظير اسما الاستفهام الا انه يلزم الناظم ان يكون الظرف مبنيا لانه تضمن معنى الحرف والمانع من قول النحويين ان الظرف على تقدير في

لانه

لانه وجد بعض الظروف لا يتقدر عنده بفي في نحو عندك فوقع في التضمين الذي يلزم منه بنا الظرف ولا يلزم من قول النحاة ان الظرف يقدر بفي انه يجوز دخول في عليه وانه يتلفظ به وكون مقدر لا يتلفظ به كالضمير المستتر في اضرب والفعل الناصب للمنادى وقد ذكر الناظم في مكان اخر ان المفعول فيه ما نصب من اسم زمان او مكان مقارنا معينا في دون لفظها وزعم ان ذكر المقارنة اعم من ذكر تقدير في لان من الظروف ما لا يدخل عليه في كعند ومع وبما مقارنان لمعنا ما دام ظرفين ومبذ اكله بنا منه على انه يلزم من تقدير في ان تدخل عليه وقد بينا ان ذلك لا يلزم وقوله دون لفظها زيادة لا يحتاج اليها لانه قد بين ان المفعول فيه هو ما نصب فاذا كان منصوبا فكيف يذكر فيه ان في لا تدخل على لفظه وهل يمكن ان يكون منصوبا وتدخل عليه في فيبقى منصوبا هذا ما لا يتخيله احد انتهى واجاب بعضهم بما حاصله ان التضمين المقتضي للبنا ما كان في اصل الوضع لا ما هو طارئ على الاسم بعد وصفه كما هنا ويشكل عليه لا رجل اذا قيل بني الاسم لتضمن معنى من الان يقال ما كان في اصل الوضع موجب وما كان عارضا مجوز واسم لا حاء احد الجائزين والظرف على غيره ويحتاج لبيان سر ذلك واجاب الاشموني بما حاصله رجوع التضمين المذكور لكونه بمعنى التقدير فتفوت النكتة التي عدل الناظم عن التقدير لاجلها وتحرير المقام بيناه في غير هذا الموضع فلا نطيل به وخرج بقوله ضمنا في نحو اناخاف من ربنا يوما ونحو ووعدناكم جانب الطور الايمن ولان جانب غير مبهم وسيأتي ان الابهام شرط اسم المكان فانما جانب مفعول به بتنزيله منزلة مغانم في وعدكم الله مغانم قال الشاطبي ونحو اعجبني يوم الجمعة ومكان زيد وكل ظرف استعمل استعمال الاسما من الرفع والنصب والجر على غير معنى في فليس بظرف اذ لم يتضمن معنى في قال الشهاب فعلم ان شرط ما يبنى ظرفا اصطلاحا تضمنه وهو لازم لتضمن معنى في فلذا استغنى المصنف عن التخريج

بالنصب على انه يمكن جعل قوله فانصبه الخ من جملة التقريب اقول
كون النصب شرط ما يسمى ظرفا اصطلاحا فيه خلاف فذهب ابن الحاجب
الى انه يسمى ظرفا والجمهور الى خلافه فانظر شروح الكافية وفي ابن
عقيل ما يتعلق بذلك ودعوى الاحتياج الى النصب في التقريب محل
نظر اذا خذه في التقريب سوى الدور كما ياتي في باب الحال قال
ابن هشام لا اعرف خلافا في ان الظرف على تقدير في او على تضمينها
لا على تقدير او تضمين غيرها الاقول يونس في وجه انه ظرف
وانه بتقدير على وان التقدير حالا على وجه اي على انفراده ورد وه
بانه لا زمان ولا مكان وقال في موضع اخر في كتاب الجمل المسمى
بفهرست الاعراب المنسوب للخليل بن احمد ما مثاله وقال اخر

صددت الكاس عنا ام عمرو وكان الكاس مجراها اليمينا

فنصب اليمينا على الظرفية كانه قال مجراها على اليمين قوله باطراد
بان تتعدى اليه سائر الافعال فتخرج نحو البيت والدار فقوله
دخلت البيت وسكنت الدار مما انتصب بالواقع فيه وهو اسم
مكان مختص فانه منتصب نصب المفعول به على السعة في الكلام
لا نصب الظرف كما قاله السيرافي لان الظرف غير المشتق من اسم
الحدث يتعدى اليه كل فعل والبيت والدار لا يتعدى اليهما كل فعل
فلا يقال نمت البيت ولا قرات الدار كما يقال نمت امامك وقرات
عند زيد فعلم ان النصب في دخلت الدار والبيت وسكنت
الدار على التوسع واجرا الفعل اللازم مجرى المتعدي واذا كان
كذلك فلا حاجة الى الاحتراز عنه بقيد الاطراد لانه يخرج بقولنا
ممن معنى في لان المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل
عليه لا بوقوعه فيه فلا يشترط تضمنا معنى في فيحتاج الى اخراجه من حد
الظرف بقيد الاطراد انتهى وقوله لان الظرف غير المشتق من اسم
الحدث يتعدى عليه وغير الدال على مسافة معينة كالميل والبريد
فثبت ان قيد الاطراد لا يحتاج اليه لانه يخرج لما اريد هو وهو
نوعان من ثلاثة انواع قال ابن هشام يخرج عن قوله باطراد

بالنسبة

بالنسبة الى المكان اسما المقادير كالفرسخ والميل والبريد فانهما
انما ينصبهما افعال السير وبالنسبة الى الزمان ثلاثة امور ما يقع
جوابا لكم خاصة وهو العددي المنكر غير الموصوف وما يقع جوابا
لمتى اذا كان اسم شهر مجردا من لفظ الشهر والثالث الابد
والدهر والليل والنهار اذا كن بال فانهن لا يعملن فيهن الا ما يتطاول
لان العمل واقع فيهن جميعهن اما تضمنا كصمت يومين او تضمينا
كاذنت يومين فان لم يكن مما يتطاول لم يكن استمراره في جميع
الظرف لا يقال ملكت زيدا ثلاثة ايام انتهى واقتفر الشاطبي على
الاعتراض بان قيد الاطراد يخرج ما سيق من الفعل لانه اقتصر
على امثلته وقال لانه لا يقال فقد زيد مزجر الكلب واجاب
الشهاب بان هذا استثنى من اعتبار الاطراد بدليل قوله
الاتي وشرط كون ذا مفيدا الخ وانت علمت قصور ذلك قال
ابن هشام اعلم ان اسما الامكنة التي تنتصب على تقدير في قسمان
ما استعمال كذلك خاص بالشعر وما هو غير مختص به فالاول
كقوله كما عسل الطريق الثعلب والثاني انواع ما يطرد عوامله
وتظايره وهو الغالب في ظرف المكان كالامام والخلف والثاني
ما هو وعامله عبر مطردي النظاير نحو ذهبت الشام فانه لا يقال
سمنيت الشام ولا ذهبت مصر وكذلك مطرنا السهل والجبل
فانه لا يقال مطرنا النخول ولا اخصبنا السهل والجبل والثالث
ما يطرد فظايره دون نظاير عامله وذلك نوعان احدهما
ما عامله شخص والثاني ما عامله نوع فالاول نحو دخلت
الدار والثاني نحو اسما المقادير وما سيق من الفعل فانهما لا ينصبان
الا بافعال السير وبالموافق في المادة فهذا القسم من النوع
الثالث وجميع انواع الاول مما جميع ظروف المكان فان اراد
اطراد ما دخل ما انتصب بعد دخل وان اراد اطراد معينا
وهو القسم الاول خرج احد نوعي القسم الثالث
او معهما غير ذلك فما هو انتهى وقد تبع ابن الناظم في التوضيح

فجعل نحو دخلت الدار منصوبا على التوسع ووضحه في بعض الحواشي بان الناظم لم يذكره في الكافية بل قال

مكان او وقتا حوى معنى في ظرف كرح غدا مع الاشراف

لكنه قال في الحواشي قد نبا زع ابن الناظم في قوله ان المتسع فيه ليس على معنى في لانا نقول انما سموه متسعا فيه باعتبار التوسع اللفظي وهو ايصال العامل اليه بنفسه لا باعتبار المعنى وهو ان الفعل واقعا عليه مجازا الا ترى انا اذا قلنا عجبت مما زان قام زيد ثم اسقطنا من كان المعنى على تقديرها مع الحذف ولهذا اختلفوا في وتر غبون ان تنكحوهن مثل المعنى في ان تنكحوهن او عن ان تنكحوهن وقال في موضع اخر قال بعض الاصحاب لما حذفت في ونعدى الفعل الى المكان المختص فانما يعدى اليه على معنى الحرف المحذوف فلم تقل بانه قدر واقعا على المكان مع ان مدة البيت من ضرورة اسقاط الجار والتوسع قلت هذا اولا مذهب المبرد فانه قال في شرح الكافية ليس انتصاب ما بعد دخل على انه ظرف بل على انه مفعول به تعدي الفعل اليه بحرف الجر ثم حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال فوقع الفعل عليه ونصبه كما يتفق عليه والحجة من قوله على انه مفعول به لا في قوله فوقع الفعل عليه ونصبه كما يتفق لغيره والحجة من قوله على انه مفعول به لا في قوله فوقع الفعل عليه لان مراده بذلك ان الفعل تعدى اليه وهذا لا نزاع فيه لا انه قدر ان معناه واقع عليه كما يقع على المفعول به وثانيا فانا نقول انما يحسن ان يقال انهم توسعوا في اللفظ دون المعنى في مثل قوله تمرون الديار وذلك حيث لا يكون الحذف مطردا فانه لا يحسن ان يقع النظر عن ذلك الحرف اما اذا كان الحذف مطردا فان ذلك سوغ بانهم تركوه راسا ومما يدل على هذا تعديه الى ضميره نحو فادخلوها خالدين ومن دخله كان امنا ما كان لهم ان يدخلوها الا خائفين انتهى وزيد بعضهم كون

ما بعد

ما بعد دخل منصوبا على المفعول به بحي المصدر على فعول ولانه نقيض خرج ويرد الاول وفتناك فتونا وجحد جحودا وابى بعضهم كونه مفعولا به بان الاستقراء شهد بان كل شيء وقع ظرفا لفعل فلا يدان يصح وقوعه خبر المبتدا ولا يجوز بالاجماع زيد الدار كما يجوز زيد عندك هذان وجهان ووجه ثالث وهو ان الضمير الراجع الى الظرف يتعدى اليه الفعل بواسطة في وما بعد دخل يتعدى اليه بدونها كما مر عن ابن هشام قوله هنا امكث ازمانا لف ونشر على غير الترتيب وجاز تعدد الظرف مع اتحاد العامل وعدم الايدال لاختلاف جنسي الظرفين قال ابن هشام في شرح بانت سعاد انما يجوز تعدد الظرف اذا كان من نوعين فاما اذا كان الظرفان من نوع واحد فلا يعمل فيهما عامل الا ان يكون الثاني تابعا للاول او يكون العامل اسم تفضيل لانه في قوة عاملين نحو زيد يوم الجمعة خير منه يوم الخميس وذكر ابن عصفور انه يجوز التعدد مع الاتفاق اذا كان الزمان الاول اعم من الثاني نحو لقيته يوم الجمعة غدوة وانه يجوز نصب الظرفين بلفيت لا على ان الثاني بدل بعض من كل لانه اجاز سير عليه يوم الجمعة غدوة برفع اليوم ونصب غدوة ولو كان بدل بعض لتبعه في اعرابه انتهى ملخصا ونحوه في المغني قوله فاسبة بالواقع فيه اي اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه من فعل او اسم فيه رائحة الفعل نحو انا غانمون عند الازمات وعنترة عند الغارات واستشكل ابن جني بتذا الحكم بقولهم اعطيتك اذ سالتني وزدتك اذ شكرتني فان المسالة والشكر مقتضيان من حيث هما علة وسبب واجابه بانه لما كانت العطية والزيارة واقعتين على اثر السوال والشكر وتقاربوا وقتاهما صار لذلك كانهما في وقت واحد ومنه ولن ينفعكم اليوم الاية قال وباحثت ابا علي كثيرا فقال لما كانت الاخرة تلي الدنيا لا فاصل بينهما اما هذه فلما صار ما يقع في الاخرة كانه واقع في الدنيا فلذلك اجرى اليوم وهو الاخرة مجرى وقت الظلم وهو في الدنيا فتوبة بدل منه او نكر بدله ولا يكون

الألوكة
www.alukah.net

بتقدير اذكر اذ ظلمتم لان فيه فضلا بالاجنبي وهو اذ ظلمتم بين العقل والفاعل ولان ذلك يخرج من الجملة اذ ظلمتم وبعد اينتفعكم معناها لانها معقودة على دخول اذ فيها لان عدم انتفاعهم لبشاركة امثالهم في العذاب المناسبة وعلة ظلمهم قوله معذرا الخ مؤكدة قوله وكل وقت قابل ذاك اي اسم وقت والمراد اسم ظاهر لما عرف مما مر قوله وما يقابله المكان الا بهما قال ابن الحاجب للائة امور احدها ليلا يلتبس بالمفعول كبيرا لانك لو قلت بعت الدار واشتريتها التبس به بخلاف بعت يوم الجمعة واشتريت يوم الخميس الثاني ان ظرف الزمان اكثر فيه المبهم والمختص فحسن فيه الحذف للكثرة وظرف المكان اما كثر استعماله في المبهم فحققوا معه ويبقى المختص على اصله الثالث ان المختص لما دخل في مسماه ما اختص به اشبه ما ليس بظرف كالثوب وشبهه فاجري مجراه بخلاف غيره فانه لم يختص بامر دخل في مسماه فبقي على ظرفيته انتهى وخرج بالمبهم المختص ومعنى اهبطوا مصرا مفعول به لا مفعول فيه لانه ليس هبوطا من علو الى اسفل بل المراد اقصدوا او انوا يقال هبطت من البادية اي جيت وانيت بخلاف قوله تخالف فلا والله تهبط تلعة فانه ظرف واما صرفه مع ان فيه شبهين فلانه ان كان اسما للبلدة فهو كمرف سمي او للبلد او اريد به مصر فانه مؤكر بدا ورحل ويوسف الاول انه في معجمة عجمة الا مصرف لا ينصب المختص على الظرفية بل يصل الفعل اليه بواسطة الحرف نحو فسيحوا في الارض والفرق بين هذا وبين اوطؤوه ارضا ان المراد هنا ارض العرب التي هي مقرهم ومسكنهم وهناك ارض ما وشد نحو

لما دعى الدعوة الاولى فاسمعني ... اخذت بردي واستررت ادراجي

وقوله

انصب للمنية تقتربهم ... رحالي وهم صرح السبول

وقوله

قلن عسفان ثم رحن سراعا ... ينطلعن من ثنيات الغور

قال ابن هشام واورد ابو حيان على هذا الحمر وحلت فانها تتعدى لكل مكان مختص فتنصبه على الظرفية وذهبت فانها تتعدى لما الشام واعتذر له بانه انما يضبط المقيس وهذا ليس بشيء لان كل هذا خارج من قوله باطراد وقال في موضع اخر وقاس بعضهم على ذهبت الشام ذهبت اليمن لانه سبح بذلك لانه بينه فكانك قلت ذهبت بينه كما ان ذهب الشام في معنى ذهبت شامة فزعم ان ذهبت الشام جار على القياس وقاس عليه ذهبت اليمن وزعم انه لا يجوز ذهبت مكة لعدم تاتي المعنى واستدل بعضهم لهذا المذهب بقوله

فتنتا بفيئتا ساقط الطل والندى ... من الليل برد يمنة عطران

اي برد ان من اليمن فسماه يمنة قسمها حتى الاول فتتسع في المختص نحو لا تفعد لهم صراطك ومرمايتعلق بذلك الثاني قال ابن باشاذ مما اجري من المختص مجرى المبهم حدود المختص من نحو شرقي الدار وقبليها وجربها لان النسب ادخله في حيز العموم تقول جلست في الدار وانت عربيها فاما داخل الدار وخارجها فلا يتعدى الفعل اليه الا بحرف جر تقول هو في داخل الدار وقفت في داخلها وقعدت في خارجها وكذلك الناحية والركن وجميع المختص انتهى وفي صحيح البخاري في حديث بناية عليه الصلاة والسلام بزينب بنت جحش حتى اذا وضع يده في استكفة الباب داخله واخرى خارجه ارخى الستر بيني وبينه الثالث السبب في جواز تعدي الفعل الى جميع ظروف الزمان قوة دلالته عليها كما ان السبب في تعديه الى جميع ضروب المصادر قوة الدلالة عليها لانه يدل على كل منهما بالتضمن على ما عرفته واما دلالته على المكان فما التزام ولهذا انما يتعدى العامل الى المبهم منه فقط لقوة دلالته عليه ومن ثم اشترط في المصوغ من الفعل ان يكون من لفظ عامله ليكون ان فاته دلالة العامل عليه خصوصية بالالتزام لا قوة دلالة عليه بالتضمن فهو اقوى ولشبهه به في الصورة المفعول المطلق فيسهل نصبه كما شرطوا في

المفعول له اذا كان مجرورا فيه بحذف العامل ان يتحد بعامله وقتا
وفاعلا ليشبه المصدر النوعي او المعنوي كقعدت جلوسا الرابع
حذف اداة الشرط دون فعلها في قوله كان وعكسه في قوله وان لا فانوه
والثاني مقيس والاول ضرورة قوله نحو الجهات تشبيل للمبهم وقد
عرفوه بانه ما افتقر لما غيره في بيان صورة مسماه قال الشهاب
لا يخفى ان الجهات ليست محدودة وتختلف بالاعتبار فالمكان الواحد
قد يكون خلفا وقد يكون امامًا وقد يكون يمينا وقد يكون شمالا وقد
يكون فوقا وقد يكون تحتا ولا تختلف الحال في ذلك باضافة الجهة
لما الغير غاية الامر انه يحصل له نوع تمييز بتقييده بذلك الغير
فلعل ذلك النوع المتميز هو المراد بالبيان في قوله في بيان صورة
مسماه هذا وكالجهات شبهها في الشياع كجانب وناحية صرح
به الشلوبين وصرح الرضي بخلافه فقال ويستثنى من المبهم جانب
وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد
جانب عمرو وكنفه بل في جانبه اولي جانبه وكذا خارج الدار وحوف
الكعبة وذكر الحفيد الفاظا صرح بانه لا يجوز نصب شيء منها على
الظرفية منها ظاهر وباطن ثم قال ولذلك يلحن من يقول
ظاهر باب الفرح قوله والمقادير صريح في انها من المبهم والحق
بينها مبسوط في الشروح والتحقيق ان فيها جهة اختصاص من حيث
انها اسم لمقدار مضبوط وجهة ابهام من جهة اختلاف ذلك
المقدار بالاعتبار اذ ليس شيء معينا في الواقع بل المثل مثلا يختلف
ابتداوه وانتهاوه وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكما والناظم
اراد بالمبهم ما يكون مبهما ولو حكما قوله وما صيغ من الفعل صريح
كلام الشارح من المختصر لانه جعله مقابل المبهم وظاهر النظم
انه من المبهم لانه ظاهر في عطفه على امثلته وعطفه على قوله
الا مبهما لا يكاد يظهر كما لا يخفى على المتامل ووجه كلامه انه اذا
المبهم ولو حكما لان مجلس زيد وان تقيد باضافته اليه لكنه
مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار ونقاوته كبرا وصغرا وعدم

كونه

كونه امر امحدودا هذا وفي قوله صيغ من الفعل مسامحة
لا يقال المراد بالفعل المصدر بدليل ما ذكر في باب المفعول
المطلق لان قوله من ربي ينافي ذلك ولان الذي ذكره في المفعول
المطلق اصالة المصدر للفعل والوصف لا سيما الزمان والمكان
بل الرافع للاشكال قوله لما في اصله معه اجتمع وقد استقر
ان الفعل اصل العوامل وان اصله المصدر قوله وشرط
كون ذا مقيسا الخ قال الشاطبي فيه اشارة الى انه قد
ياتي مثل اعتكافك معتقد زيد سماعا كقوله وشرط كون ذا
مقيسا ولم يقل وشرط وجود ذا قد له على انه قد يجيء ويكون غير
مقيس قوله لما في اصله معه اجتمع فسر الشاطبي الاصل
بالحروف الاولى التي بني منها فلا يرد انه قد يقع ظرفا لنفس
مصدره نحو قعودي معتقد زيد وهو خارج من كلامه وقال
المرادي هذا وان لم يشمله عبارته فقد تقرر ان المصدر يعمل
عمل فعله فرع اذا قلت هو مني مقعد القابلة من المراة
الحامل او مناط الثريا من الدبران او مزجر الكلب من الزاجر
فمن الاولى متعلقة بنفس اسم المكان لما فيه من الدلالة على
الفعل الذي اشتق منه وجاز ذلك لان المجرور يعمل فيه اللفظ بما
يتحمله من معنى الفعل قال كما قالوا وعليك امر يد اذا نصب ش
لانه جعل مغارا بن همام على حذ منعما اسم
زمان مع كونه عاملا في عجا ولا فرق بين اسم الزمان واسم
المكان ولا يعملان في المفعول الصريح ولهذا جعل العامل فيه مجرا
في قوله كان مجر الرامسات البيت على حذف مضاف اي كان
موضع مجر وقولهم مناط الثريا تقديره من يد المتناول او من
يد الدبران لانه وقع في اشعارهم مستعملا بالوجهين تشبيه
هو مني مناط الثريا الاصل كان مثل مناط الثريا ثم حذف
الظرف المبهم واقيمت صفته مقامه ثم المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه وهذا موضع الشذوذ لان حذف المضاف

شبكة الألوكة
www.alukah.net

واقامة المضاف اليه مشروطة بصلاحيته بذلك الاعراب
ولاشك ان مثلا نكرة مبهمة فجاز لها ان تنوب عن الظرف المبهم
واما مناط الثريا فمعرفة مختصة فلم يجز فيه ان ينوب عن
الظرف المبهم وكان ينبغي ان لايجوز هذا ولكنه جاز على خلاف
القياس نوجب فتوله والوقوف عنده قال

وان بني حرب كما قد علمتم • مناط الثريا قد نقلت بخوبها

ومنهم من قاس ذلك في كل ما دل على قرب او بعد على التقدير
الذي ذكرناه وقاسه على ضربته ضرب الامير اللص ورده
الناظم لقلة النظائر فلا يصح القياس قال ابن هشام
وهذا يقتضي انه سلم له صحة الدليل وهو فاسد بما قدمنا
بخلاف ضرب الامير واحترز بهذا القابل من نحو هو مني مرمى
وسمعا فانه لابراد به تشبيه قرب وبعد فهو شاذ قوله
وغير ظرف يجتبى مما لايشبه الظرفية والا فاقضه وغير ذي
التصرف البيت وفي التسهيل فان جاز ان يجر عنه او يجر
بغير من فمتصرف قال ابن هشام وتخصيصه بالاخبار عنه يدل
على ان الاخبار به ليس كذلك نقول قد ورد سير فهو باق على
ظرفيته والعامل فيه محذوف قوله فذاك ذو تصرف
بوصف بالظرف وعدمه في عرفهم ثلاثة الفعل والوصف
والظرف فتصرف الفعل معناه تغير صيغته لتعيين زمانه
وهو المذكور في قوله ولم يكن تصريفه ممتنعا وقوله فعلان غير
متصرفين وتصرف الوصف بان يقبل التثنية والجمع وما
اليه بقوله او صفة اشبهت المصرفا اي اشبهت الفعل
المتصرف في انها لاتلزم صيغة واحدة وتصرف الظرف
بان لايلزم الظرفية والمصدر بان لايلزم المصدرية كسبحان
ومعاذ تنبيه قوله ذو تصرف اي ظرف ذو تصرف لان
المقصود تفسير الظرف المتصرف والمراد انه يسمى بذلك
حين يكون ظرفا بان ينصب على تضمين معنى في لا مطلقا بدليل

بالتصرف

التعريف

التعريف السابق وكذا يقال في قوله وغير ذي التصرف واما
قول الشاطبي فليس غير في كلامه واقعا على الظرف بخصوصه
بل عليه وعلى غيره بدليل قوله او شبهها من الكلم فكانه يقول
غير المتصرف من الكلم العربية ما لزم حالة واحدة وطريقة
واحدة من ظرفية او شبهها ويكون قوله من الكلم راجعا الى
غير ذي التصرف حالا منه ففيه نظر ظاهر فليتامل قوله
او شبهها قال ابن هشام او ظرفية او شبهها فحذف
المعطوف والعاطف ودل على ذلك انه قد علم ان الكلام في الظرف
فلو لزم غير الظرفية كيف يقال انه ظرف لايتصرف ولا غير
متصرف وفي حذف المعطوف والعاطف نظر انتهى والمقصود ان
قوله او شبهها ليس معطوفا على ظرفية مقدرة وصرح به المكودي
هذا وشبه الظرفية هو الجر من كما اطبقوا عليه لكن قالوا لو رضى
قد يجر مذ بالي وحتى وابن بالي مع عدم نصرفهما ونص س
في اوايل كتابه على ان سوا اخرجت عن الظرفية واستعملت اسما
في قوله اذا جلسوا منا وسوا ولامن سوانا مع ان الداخل عليها من
فائدة اعلم ان ظرف الزمان اما متصرف او عكسه
او متصرف لامتصرف او عكسه فالاول ما صح الاخبار عنه وجر
بغير من كيوم ووقت وحين ولايخرج اليوم عن ذلك اضافته لاذ
وكذا الحين حكى س سير عليه يوميذ وحينيذ ويكون الجر من
دليل التصرف اجاز س في بيت سير عليه ان يقال في الجواب يوم
لذا بالرفع وذلك لان بيت يجوز ادخال الي عليها فاجاز ان يكون
مبتدا قال الناظم ويلزمه مثله في اين ولعل س انما اجاز
ذلك بناء على ان الجملة الفعلية يجوز ان يكون جوابها جملة
اسمية والثاني مثل له الناظم بمثال واحد وهو سحر وله اربع
شروط ان يكون ظرفا مجردا من ال والاضافة مكبرا مرادا به معين
لان الاولين لايوصفان بصرف ولا غيره والمصغر عدوه من
المتصرف غير المتصرف والثالث متصرف متصرف والحاصل

ان سحر يوجد فيه ثلاثة اقسام قال ابن هشام وسئل سحر في ذلك عشية في لغة بعض العرب ذكر الناظم ذلك بعد اعني من كتاب التسهيل والشرح والثالث ثلاثة انواع ما لا شرط له بتعيين ولا غيره ولا تظير له بل هو الباب كله وهو بعيدات بين وبعيدات جمع بعيدة وبعيدة بتغيير بعد اذ الظروف كلها مؤنثة والبين الفراق فاذا قلت لقيته بعيدات بين فمعناه في اوقات متعددة يخلف بينها افتراق في زمن يسير لان تغيير الزمان بتقريب بعضه من بعض وما شرط التعيين وهو اما نقل وهو ليل او فعل وهو بكر او فعله وهو عتمة او قعيلة وهو عشية او فعال وهو مساء وصباح ونهار او فعال وهو عشا او فعل وهو ضحى او فعيل وهو سحير وما هو مركب نحو

ان الرزق يوم مر يوم فاجمل ... طلبا وابغ للعفيفة زادا

وقوله

ومن لا يصرف الواشين عنه صباح مساء يبعوه حبالا

وشرط الناظم ان هذا لا يضاف قال ابن هشام وليس بشيء لانه حينئذ غير مركب فالصواب ان يقال والظرف المجامع لمثله لفظا ان لم يضف وذلك كقوله

ما بال جهدك بعد الحلم والدين ... وقد علاك مشيب حين لا حين

قال سرا ذا وحين حين ولا تنزلهما اذا كانتا لغوا انتهى كلام سر وقال

ولو لا يوم يوم ما اردنا ... جزاك والفقر وضرا جزاء

وما حذف موصوفه وفي المسألة تفصيل وذلك انه ان كان من الصفات التي كثر فيها مقام الاسم صح تخوسير عليه قريب والا فان وصف صح لتنزيلها منزلة الجامد بوصفها تخوسير عليه طويل من الدهر والا فيتجه عليه تخوسير عليه طويلا وذا وذات معانيين للزمان في غير لغة خثعم تخو لقيته ذات مرة وذات ليلة وذات يوم وذا صباح وخثعم تضرفه قال شاعرهم

عزمت

عزمت على اقامة ذي صباح ... والرابع غدوة وبكرة علمين

واعلم ان علميتها جنسية كاسامة فيردان للحقيقة وللشخص المعين فالاول كقولك غدوة وبكرة خير من عشية والثاني كقولك جيتك يوم الجمعة غدوة او بكرة بخلاف التعيين في نحو سحير وابكر فانه شخصي لا غير وينبغي ان ينظر في هذا الموضع فان علمية الجنس لا يصح معها ان يراد شخص واحد غير حاضر لا يقال ما فعل اسامة ومنا قالوا العلمية جنسية ويصح ذلك

قوله عن مكان وذلك قليل ولا يكون الا على حذف مضاف وهو الغالب قوله وذاك في ظرف الزمان يكثر له صورتان احديهما ان يكون على حذف مضاف وهو الغالب وشرطه تعيين وقت او مقدار والثاني ان يجيء بنفسه مصدرا نحو زيد هينك وقد ينوب عن الزمان اسم عين اضيف اليه مصدر وبهذا يتبين ان التوسع في الزمان اكثر منه في المكان من جهات احديها انه ينصب مبهما كان او مختصا الثاني ان نيابة المصدر عنه اكثر من نيابته عن المكان الثالث انه ينوب عنه المصدر واسم العين ولا ينوب عن اسم المكان الا المصدر الرابع ان المصدر الغالب عنه يكون على حذف مضاف وعلى غيره ولا يكون نيابة المصدر عن المكان الا على حذف مضاف

تنبيه انهم قوله وذاك في ظرف الزمان يكثر قلنه في المكان وبه صرح التوضيح ولم يزد عليه وفي الاشموني وغيره ولا انقاس على ذلك ولك ان تقول هذا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والمضاف اليه لا يستقل بنسبة هذا الحكم اليه اذ لا يتصور كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدري وحذف المضاف واقامة المضاف اليه فيما كان كذلك مقيس عند الناظم فلم كان هنا غير مقيس

المفعول معه

قوله بنصب تالي الواو اي المذكور كما هو ظاهر العبارة وفي
المغني في الجملة الثالثة من الباب الخامس الثالث قول بعضهم في
وما لنا ان لا نقاتل ان الاصل وما لنا وان لا نقاتل اي وما لنا وترك
القتال كما نقول ما لك وزيدا ولم يثبت في العربية حذف واو
المفعول معه انتهى ونقل في الحواشي ان بعضهم اجاز حذفها
مستندا لا بالقياس لان اصلها واو العطف وهي تحذف ورد
بانه لا يلزم من التوسع في الاصل التوسع في الفرع ثم ان كلام
البعض المذكور في المغني مبني على ان الموصول من ان والفعل يسمى
مفعولا معه وهو ما قاله الخضيدا انه الحق لكن في التوضيح خلافه
تنبيه قد يشعر قوله تالي الواو بانه لا يجوز الفصل
بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره وهو كذلك فلا يقال
قام زيد واليوم عمرا وان جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة
ومعطوفها لكن الواو وهنا نزلت منزلة الجار مع المجرور فمنعوا
الفصل بينهما قوله في نحو سيري يقتضي القياس لان
معنى قوله في نحو في مثل هذا وفي المسألة خلاف قوله بما
من الفعل وشبهه سبق مثل الفعل اللازم والمتعدي وهو
الصحيح خلافا لمن شرط اللزوم ليلا يشتبه بالمفعول به فلا
يقال ضربتك وزيدا على انه مفعول معه والناقص كان وهو
الصحيح لان الصحيح انها مشتقة وانها تدل على معنى سوى الزمان
وعليه قوله

فاليت لا انفك اخذ قصيدة ... تكون واياها سلاما بعدكم

وفيل كان تامة وسلاما منصوب على الحال وكذلك الظرف وقيل
ناقصة وسلاما خبرها وهو الاظهر لافتقار الكلام اليه والعقاد
به والمراد بشبهه ما فيه معناه وحروفه وهو من جنس ما
ينصب المفعول به فهذه ثلاثة امور لا بد منها فلهذا وجب
الرفع في انت ورايك وكل رجل وضيعته والرجال واعتقادها
والنشا واعجازها لانتفا الاول ويلزم من انتفائه انتفا البواقي

وفي

وفي نحو هذا لزيد وعمرو وزيد في الدار وعمرو لانتفاء
الثاني قال س واما هذا لك واباك فقبيح ولو جاز عنده
عمل اسم الاشارة او ما في الظرف من معنى الاستقرار لم يكن فيهما
بل كان يجوز عنده فيه الوجهان ويجوز على قول الفارسي في هذا
رداي مطويا وسريالا اذ زعم ان سربالا معمول لهذا او
لمطويا ان يجوز هنا اعمال اسم الاشارة ويجوز بعضهم اعمال
الظرف في المفعول معه فعلى هذا يجوز ان يكون العامل هنا
لزيد اولك او نحو ذلك وفي انت واعلم ورايك لانتفا الثالث
ومثل انت اعلم ورايك حسبك وزيدا درهم فزيدا مفعول
لحسبك مقدرا اي وحسبك زيدا درهم قال س قال
ابن هشام انما لم يقولوا في حسبك انه ينصب المفعول معه
خلافا للزمخشري لانه اما مصدر فصدر احسب انما هو الاحساب
ولان المصدر انما يدل على الحدث مجردا وهذا يدل على ذات
ومعنى قام بها وهو الكفاية وبهذا الجواب الثاني يندفع ان يقال
انه مصدر بحذف الزوائد واما اسم فاعل فهذا معرب
واسم الفعل مبني ومضاف واسم الفعل مبني ومضاف
واسم الفعل كالفعل لا يضاف يدل على الاضافة انه روي
فحسبك والضحاك بالجر اما على العطف عند من يقول به او
على تقدير مضاف فينبغي ان يكون صفة مشبهة وهي لا تنصب
المفعول به فلا تنصب المفعول معه كما في اسم التفضيل سواء
وسئل انت اعلم ورايك ويله وزيدا فزيدا معطوف على
معمول العامل المقدر الناصب للمصدر اي الزمه الله ويله
والزم زيدا فان رفعت الويل فقلت ويله وزيد اقام
لنصب بالزم مقدرا بعد الجملة اي والزم الويل اياه قاله
الناظم مستندا الكلام س قال ابن هشام واقول في مسئلة
ويله اشكال من وجهين احدهما انهم يقولون ان ويلا
ينصب على المفعول المطلق وحين قدروا عامله قدروه بفعل

المفعول به والثاني انهم بلا فذ روا اياه مفعولا معه عامله
ذلك الفعل المقدر ولم يقدروه معطوفا على المفعول به او
بلا اجازوا الوجهين كما اجاز وبما في نحو استوى والخايط وبي
نحو شاتك والجح وبي نحو استوى ونفسه على ان الحق عندي في هذه
الامثلة ان الذي بعد الواو مفعول معه لا معطوف لان
المراد معية المعية قطعا وقوله سبق فيه اشارة قبلا امتناع
تقدير المفعول فيه معه ولا خلاف فيه قال الرضي هذا
بنا على اصلهم واما لا ادري ممتنعا من تقدير المفعول معه
على عامله اذا تاخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي
هو الاصل جايز نحو زيدا وعمرا لقيت انتهى قال الشهاب
ويمكن حمل كلامهم على غير هذه الصورة انتهى ولا يخفى ما فيه
من البعد قوله وبعد ما استفهاما الخ هذه المسالة تزاد
اعتراضا على قولنا لابد من تقدير فعل ومعناه والجواب
اولا لانسلم انه مفعول معه بل مفعول به بتقدير مالك وملابسك
زيدا او وملابس زيدا قدر بما شئت سلمنا انه مفعول
معه لكن هذا شاذ ولغة الجمهور العطف سلمنا انه غير شاذ
لكن العامل مقدر كما يقدر عوامل الفاعيل غير هذا
قوله نصب اي المفعول معه كما يقول والنصب مختار
لدى ضعف التشريك والنصب ان لم يجز العطف وجب اذا تقرر
هذا ورد عليه ان المفعول معه غير لازم بدليل ما قدمنا
عن سر قوله بفعل مبني على ان مبنى قوله نصب انه نصب
على المفعول معه والا فالمقدر لا يجب ان يكون فعلا لما قدمنا
قوله كون لا يجب ذلك وقد قدر الشارح ما يلابس قال
ابن هشام وقد يقال المراد بالكون الحدث اي فعل حدث
اي حدث كان فان رد بان كل الافعال افعال حدث اجيب
بانه احتراز عن الفعل الناقص فانه لا حدث له انتهى ن
وفيه ان الاصح ان للناقص حدثا كما مر فان قلت

لم

لم اكتفى بتقدير الفعل في ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا
ولم يكتف به في هذا لك وابالك مع ان الفعل مقدر قلت
لان الفعل المقدر وهو اشير المفهوم من اسم الاشارة واستقر
المتعلق به لكثرة يمتنع ذكره بخلاف الفعل في المثالين المذكورين
فانه محذوف جوازا لا وجوبا فكانه مذكور فتنزل منزلة تقدمه
على الواو وذكر الجار النصب لوجود شرطه فان قلت
لم جاز مالك وزيدا مع ان الفعل محذوف وجوبا قلت
قال الرضي لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعد ما
الجار فتظافرا على الدلالة على الفعل تنبيه قال ابن
هشام اذا قلت ما انت وزيدا بالنصب فانت فاعل يكون فان
قدرت ناقصة فاخبرها او تامة فما مفعول مطلق وان قدرت
ما يلابس فما مفعول به فما محتملة في المثال للثلاثة اوجه
واذا قلت كيف انت وزيدا بالنصب فانت فاعل بكان التامة
او الناقصة وكيف خبر على الناقصة وحال على التامة او فاعل
بفعل محذوف فتكيف حال ايضا قوله والعطف ان لم يكن بلا
ضعف لا في الصناعة كما في قمت وزيدا ولا في المعنى كما في لو تركت
الناقة وفصيلها لرضعها ومثال ذلك كنت انا وزيد كالاخوين
والحاصل ان اقتضاء العطف للاثة على ممكن وممكن
بضعف وممكن بقوة واعلم انه يقوى رجحان الرفع فيما
اذا اريد مطلق النسبة اعم من النسبة اليهما وقصدا او ايا
احدهما بمصاحبة الاخر ولا شك ان هذا المطلق لم يوجد ان
يتحقق في كل منهما فاندفع ما قيل كيف يحكم برجحان العطف
مع اختلاف المعنى لان المنكر ان وقصد المعية نصا نصب لا غير
وان لم يقصدها نصا نصب لا غير ويجب عليه ان يقول بعد
بلا ضعف ولا مانع من المفعولية والمانع اما كونه غير فضلة واما
كونه غير مصاحب ومثاله اختصم زيد وعمرو وجاز زيد وعمرو
قبله او بعده وبجاب عن هذا بانه قد استقر ان

رفع

الفاعل وفضلات وان المفعول معه يصاحب لما قبله فانما
الكلام فيما اجتمع فيه امران قوله لانه احق لانه الاصل
ولا معارض له ولان فيه تناسبا بين الاسمين وهو اولى من
تنافرهما ثم الاحق بعضه احق من بعض فالعطف في مال زيد
وعمرو وماشيات زيد وعمرو احق منه في جاء زيد وعمرو وذلك
لان في النصب امرين الخروج عن اصل الواو ومن العطف مع انه
لا مانع ولا ضعف ومع ضعف الطالب للنصب لعدم التصريح
به ومن ثم اوجب ابن الحاجب العطف قوله والنصب مختارا
لدى ضعف النسق يشمل الصورتين السابقتين قوله
والنصب ان لم يجز العطف يجب منع الجواز اما للصناعة نحو
مالك وزيدا او للمعنى نحو جلس زيد والسارية والمراد النصب
على المفعول معه ولهذا امع قوله او اعتقد فانا اذا اعتقدنا
اضمار عامل فالنصب موجود ايضا فكيف يكون المراد مطلق النصب
والشيء لا يكون قسيما لنفسه ومحل الوجوب ان كانت المعية
موجودة مقصودة نحو خرج بالاول علقتها تبنا وماء باردا وبالثاني
نحو قوله وزججنا الحواجب والعيونا تنبيه علل
علقتها تبنا وماء باردا اختار الناظم فيه الاضمار وهو قول
جماعة وزعم قوم ان الصواب كونه على التضمين لانه اسهل
من الحذف ورد بانه لا يجوز علقتها ماء ونبنا ولو كان على
التضمين لجاز واجيب بانه يجوز بدليل قول الحطيئة

سقوا جارك العيمان لما جفونة ... وتحصر عن برد الشباب شاذره

سقاما ومحقا انبت اللحم فاكتست ... عظام امرء ما كاد يشبع طايره

الرواية المشهورة قزوا جارك وعلى تقدير صحة رواية
سقوا فلا حجة فيه لانهم كانوا يديرون السنام في المحاضر ويشربونه
فان قيل قال عنترة ويمنعهم ان يأكلن سنه حياته
يد ورجل يركضان اجيب بانه يجوز كون تركضان
صفة لرجل على احد قوليه به العينان تنبل والدليل الجديد في قوله

اعمر بن سعد ما ترى راي صرمة ... لما سيب ترعى به الماء والشجر

واذا عطفوا ما لا يدخل في العامل لا بتضمين ولا غيره فلان يعطفوا
ما يدخل بتضمين او باحرى فاك

وستتبع بعد الله ودعوته ... وقد حان من ساري النشاط روق

يكاد عريبا من الليل باردا ... تكف رياح تؤبه وبروق

فالرياح تكف الثوب لا البروق لكن عطفها على الرياح لاتباسها
ومما يضعف مذهب الاضمار قوله شراب البان وتمرا فاقط
لانهم اذا اضمروا الكل يتركان فتحذف المضاف ولم يقم الثاني
مقامه مع انه لم يتقدم له ذكر في اللفظ وهو غير سايغ وايضا
فقد جاء ما هو مخفوض بحرف جر كقوله

فلما دعت شيبا بجنب عنيزة ... سناء لها في ماء نزر وباقل

فشيب في الماء لا في النبت فان اضمرت ورعت في باقل كان من
قبيل خير عافاك الله وهو في غاية الشذوذ

الاستثناء

قوله ما استثنيت الاسم تام اي وايجاب بدليل وبعد يجيء
وحينيذ فما في حيز الاستثناء لحكم اخر ويجوز ان يعم هنا ويقال
ما استثنيت الاسم تام ينتصب موجبا كان او غير موجب وعليه
فقوله وبعد يجيء الخ تفصيل لما اجمل هنا وقدم الناظم هذا
القسم لانه اشبه بالباب المعقود للمنصوب لان الكلام في المنصوبات
وايضا ناخير التفريع لمناسبة لمشابهة الفاء الامع التكرير كما
ستعرفه وقدم الموضح المفرغ لقلة الكلام عليه ولان الاغير
عاملة فيه اتفاقا والاصل عدم عملها قوله ينتصب
اي وجوبا كما صرح به غير واحد والمراد وجوب النصب في لغة
الاكثر فلا ينافي انه يجوز الاتباع في لغة حكاها ابو حيان وخرج
عليها فشربوا منه الا قليل وفيه انه لا ضرورة لذلك لانه
مرجع الوجوب بحسب المعنى اي لم يكونوا مني ومن العجب

قول الفراء وان اقره ابن الناظم ان الاستثناء منقطع وان جملة
اذ كيف يتصور ذلك والتقليل بعض الجماعة السابق ذكر
ضميرهم والحكم المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم
وهذا شان المتصل والكلام فيما اذا كانت الا للاستثناء كما
هو موضوع المسئلة فلا يرد ان غير المنصب جايز في نحو قام
القوم الا زيدا اذا جرت الاصفة على الاول قوله وبعد
نفي اي ولو معنى دون لفظ ايضا ومنه حديث الجمعة من كان
يومن بالله واليوم الاخر فعليه الجمعة الا عبد الى اخره
برفع عبد وما عطف عليه والتقدير فلا يترك الجمعة الا عبد
تنبيه قال ابن هشام في الحواشي لا تتوهمن ان
لو بمنزلة النفي لدلالتها على الامتناع فان النفي فيها ضمني لا مقصود
كما ان التخصيص يستلزم عدم التلبس بما حصر عليه ومع
هذا فهو ايجاب واما الاستفهام فاريد به النفي لاطلب الفهم
وجاء النفي صريحا فافترقا واما وضع لو للتعليق في الماضي ولزم
من ذلك انتفاء شرطها اذ لو ثبت ثبت الجواب ولم يكن تعليق
ولهذا لا يقال لو جاني من رجل فاذا قلت لو جاني اخوتك
الا زيدا اكرمتهم تعلق النصب واما لو كان فيهما الهة الا الله
لفسدتا فالا يبقى غير وكذا لو كان معنا الا زيد لغلبنا او لهلكنا
ولو فرض ذلك استثناء كان محالا لان البدل ثابت له الحكم
الاخر ترى انك لو قلت ما جاءني من احد الا زيد لم يصح ان يقع
في مكانه ما جاءني الا زيد ويختل المعنى ولو قيل هنا لو كان
معنا زيد لغلبنا ولو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فسد
المعنى كذا قالوا وانما التعليل بما يدات به ونورته مسالة
التخصيص واما لو كان فيهما الله فانما حصل منه الفساد من
جهة استطاعة السمع وجود لو التي ادعى الخصم انها بمنزلة
حرف النفي فهو مسلم ان يقال لا يجوز البدل في نحو ما جاءني احد
الا زيد لانه لو قلت ما جاءني زيد لتغير المعنى قوله او كنفي

هو النهي ولو معنى نحو ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا
الادبار والاستفهام الانكاري كذا افاده الشارح ولم يقيده
بكلمة بعينها وقيده بعضهم بهل ومن واي قليلا نحو هل
جزاء الاحسان الا الاحسان ومن يغفر الذنوب الا الله وقول
الشاعر

فاذهب فاي فتى في الناس احرزه ... من حتفه ظلم دهج وحاحيل

فعلى هذا يصح ان يقال اي رجل زكى الا الصالحون واقل وقل ارادا
بهما النفي لا التقليل قوله انتخب اتباع ما انتفعل اي وتاخر
بدليل وغير نصب سابق البيت ولم يتراخ والاختيار النصب
وعبارة التسهيل اختير فيه متراخيا النصب وغير متراخ الاتباع
قال الرضي اذ كونه مختار النصب للتناقض بينه وبين
المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك وافاد قوله
انتخب اتباع ان النصب ح ليس منتخبا بل مرجوحا ولذا جعل
الزمخشري الاستثناء في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا
امراتك في قراءة النصب من جملة قاسر بالملك لامن ولا يلتفت
لان النصب قراءة الاكثر ولا ينبغي جعله مرجوحا وعلى قراءة
الرفع الاستثناء من ولا يلتفت فالزمه بعضهم بالتناقض للزوم
ان تكون المراة ممن امر لوط عليه السلام بالاسراء بها وفسر
التناقض في المعنى واجاب بعضهم عنه بان اللازم على
الرفع انما هو كونها معهم مسببة تقول ما فيهم احد انحدرت
عنده بدا الا زيد تنصب استثناء وترفع بدلا من احد وتخفض
بدلا من الهاء في عنده كما تقول ما جلست عند احد الا زيد لان
هذا في قوة ما انحدرت عند احد بدا الا زيد امسئلة ما
رايت احدا يقول ذلك الا عبد الله تنصب عبد الله على الاستثناء
وعلى الابدال من احد او ترفع على الابدال من الضمير والابدال
من الظاهر ارجح لانه الظاهر ولانه المعتمد بالذكر ولان ذلك حمل
على اللفظ والمعنى واما الابدال من الضمير فحمل على المعنى لا غير

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

وتظرش الابدال من الضمير بقولهم عرفت زيدا ابومن هو اذا
رفعت زيدا وقال
في ليلة الاثري بها احدا ٭ يحكي علينا الاكوا كبها
وتقول ما مر بنا احد يقول ذلك الا زيد بالبدل من الظاهر دون
الضمير لان المرور هو المبني لفظا ومعنى وتقول ما رايت رجلا
يقول ذلك الا زيدا بالنصب على الاستثناء او على البدل من رجلا
ان جعلت الرؤية قلبية جازا لامران وان يكون بدلا من الضمير
والاوجب الابدال من الظاهر بخلاف القلبية فان التي بعدها
مبتدا وخبر فهو معتمد الحديث واستدل سر بما لك تقول ظننته
ورايته زيد السمان ثم تذكر الجملة بعد ذلك واما قل رجلا
قد لكلام سر على انه اذا قصد المبني فالجملة خبر وان قصد
قلت اقل من في الجملة صفة لان من لا تختص باضافة افاد ذكره
عكس هذه المسايل ان احدا لا يقول ذلك وان المبني سري من
الضمير للظاهر وان الابدالين جايزان وقال وهو يعني هذا
التركيب قبيح خبيث تنبيه ان قيل كان الصواب ان يقول
ابدال لان تقدير لا صفة جايز وهو ضعيف مع انه يصدق
عليه انه اتباع وايضا فحقه ان يستثنى من مسالة المبني بلا التبرية
فان النصب على الاستثناء والابدال فيه راجحان قويان على
السواء وانما المرجوح التبع على اللفظ او على الموضع نص عليه
ابن عصفور قلت اما الاول فلكلامه في المستثنى
بها لا الموصوف بها وقال الشاطبي المراد الاتباع على البدل
بقرينة قوله ابدال وقع واما الثاني فالحكم فيها ممنوع قال
ابن هشام ولا اعرفه لغير ابن عصفور ولا يجد احدا يقول لا اله
الا الله غير الرفع ولو كان النصب مساويا له لم يكن كذا ولا
يظهر للتساوي علة انتهى لكن قال ابوحيان ما معناه ان
قول الناظم انتخب ليس على اطلاقه بل قد يكون الاتباع راجحا
كما ذكر وقد يكون مرجوحا وقد يكون مساويا فالاول نحو ما فعلوه

الا

الاقليل منهم والثاني اذا كان المستثنى منه اسم لا نحو لا احد
فيها الا زيد ولا اله الا الله لان التشاكل انما هو حاصل اذا نصبت
على الاستثناء وهو تشاكل باعتبار الصورة فان هذه الحركة
السماعية تنزل في اللفظ منزلة الحركة الاعرابية فالمقتضي لرجحان
البدل في ما تقدم الاقليل مقتضى لرجحان النصب على الاستثناء
والثالث نحو ما اعطيت احدا شيا الا زيدا دينارا وان النصب على
الاستثناء ممتنع لان الحروف الموصلة للعوامل كواو مع وحروف
الجر لا توصل شيبين واذا امتنع النصب على الاستثناء تعين الاتباع
وقال الزجاج هو ضعيف اعني الاتباع لانه لا يجوز في غير باب
الاستثناء ان يبدل شيان من شيبين لو قلت ضرب الرجل المراة
اخول هند لم يجز وانما جاز في هذا الباب لشبهه الايجاب العطف
فجاز كما يجوز ان زيدا منطلق وعمرا ذاهب وانما ضعف لانه
شبيه بالممتنع ورده قوله لا يبدل شيان من شيبين في غير
الاستثناء قوله
فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه ٭ ببعض اثبت عيدانه ان تكسرا
والرابع نحو ما رايت احدا الا زيدا لا يجوز في زيد غير النصب وكونه
على الاستثناء والاتباع سواء لان ترجيح الاتباع انما هو للتشاكل
وهو حاصل في الوجهين فالوجهان راجحان قوله وانصب ما انقطع
الى اخره لانه انما يبدل القليل من الكثير اذا كان بعضه وهو المسمى
بدل البعض من الكل ووجهت التسمية بوجوه فقيل انه اذا قيل
ما فيها احد الا زيد فالتقدير ما فيها احد ولا ما يشبهه وردبان
هذا خالفة لصورة المسالة لانه حينيذ يكون متصلا وعندي
ان هذا مردود لانه منقطع باعتبار اللفظ وان كان متصلا باعتبار
التقدير الا ترى ان الفراء قال من المنقطع له على الف الا الفين
لما كان الاقتضاء على الالف ينفي غيرها ظاهرا حتى كانه قيل له على
الف لا غيرها فقيل بعد ذلك الا الفين والتوفيق بين قوله ان الاستثنا
احراج وبين قوله هنا ان المستثنى منه المذكور لم يتناوله يقتضي

الجمع بهذا الوجه وقيل ان الاصل ما فيها الاحمار على في الناس ت
وغيرهم منها ثم ذكروا الاخذ توكيدا ليعلم انه ليس بها ادمي
وعلى هذا فاصله استثنا مفرغ من شيء مقدر اي ما فيها شيء الا
حمار وقيل انهم جعلوا المستثنى من جنس ما قبله على المجاز كان الحمار
من احدى ذلك الموضع وعقلابه لقوله انيسك اصداء القبور وقوله
عتاك السيف وعمر ابن هشام في بعض الحواشي بقوله وقيل
الطلق الاحد على الحمار لقيامه مقامه اذ الدار انما وضعت للادمي
ومثله بخيبة بينهم ضرب وجيع وقوله وعن تميم فيه ابدال الوقع
بالتنكير اعني بتنكير ابد الحسن اراد به التنبيه على ان الابدال
في هذه الصورة قليل او اراد به النوعية كما قال الشاعر في قوله
وصلا ولا يرد ان الابدال لم يقع لتميم في كل منقطع بل اذا صح
الاستغنا بالمستثنى عن المستثنى منه وقال المارني لما
اجتمع العاقل وغيره عبر عن الجميع بعبارة العاقل على التغليب
كما عبر عن النوعين في اية الدوابن ومنهم للاختلاط ايضا ٥
وادرج تحت المايشي الحية والسمكة مع انهما لا يمشيان وعلى هذا
فيكون ايضا بدل بعض باعتبار التحقيق وغلط باعتبار اللفظ
ورد بانه لا يختص باحد وشبهه بدليل غير طعن الحلي وضرب
الرقاب تنبيه قدر البصريون الا في المنقطع بلكن وقدرها
غير البصريين سوى ويرجح الاول امور احدها انه تاويل
حرف بحرف فهو اولى من تاويل حرف باسم الثاني انه تقدير بما لا موضع
له وهذا لازم على الاول الثالث انه تقدير ناصب بناصب
فهو اولى من تقدير ناصب بما فعل الرابع ان فيه بيانا للمعنى
وان المستثنى المنقطع بمنزلة الاستدراك فيه انه تعقيب
الكلام برفع ما يتوهم بكونه او تنبيه وليس باخراج حقيقة وهذا
لا يعطيه التقدير بسوى الخامس ان سوى في الاستثنا محمولة
على الاستثنا بتقدير الاصل بالفرع وتشبيهه به وفي كلام ابن
الصايغ ما معناه ان تقدير الا بلكن تقدير معنى لان لكن ليست

باخراج

باخراج كما ان ما بعد لكن ليس بمخرج ووجه الشبه ان ما بعد لكن
لا بد ان يكون مخالفا لما قبلها وما بعد الا كذلك ولكنه يكون
مخرجا فشبهوا الا بلكن في مطلق المخالفة دون الاخراج فهذا بالحقيقة
استدراك ولكنه لما كان بلفظ الاستثنا سموه استثنا
والدليل على انه ليس استثنا انك لا تقول استثنيت الحمار
من الغنم انتهى وزعم ابن يسعون ان الاسم اشم لا الا
والخبر محذوف كما قال ولكن زعيما عظيم المشافر وبه قال غيره
ايضا ورده الفارسي في بغداديا ته بانه يلزم بتقدير الخبر في قوله
عشية ما لي حيلة غير انني بعد الحصاد الخط في الارض مولع
وذلك باطل لانه ليس له ما يرفعه قوله فذ ما بقي مثاله ما جاءني
الا زيد احد قالوا وتخريجه على انه كما سبق الامر في البدل والمبدل
منه فتصير المبدل لمبدله والعكس وفي هذا اشكالان احدهما
ان فيه ابدال العام من الخاص والثاني ان الاستثنا حينيذ
من غير مذكور ولا مقدر اذ لا مذكور هناك وتقدير احد ممتنع
لوجوده والجواب عن الاول ان يراد بالعام الخاص وهو
نفس المستثنى فهو بدل كل من كل وعن الثاني انا نقدر له احدا
ولا يلزم التكرار لان احد المقدر عام ليصح الاخراج منه واحد
المذكور خاص فلا تكرار قوله ان ورد قال الشهاب
لا ينبغي ان يكون المراد ورد عن العرب سواء جعل فاعل ورد ضمير
النصب او ضمير الاسم السابق لان اختيار النصب لا يتقيد بورود
ذلك بل الذي ينبغي ان يكون المراد ورد منك اي صدر وفاعل
ورد ضمير السابق يعني حيث اتيت بالمستثنى سابقا فاخترت
نصبه لانه الفصيح انتهى وبه يندفع ان عبارة الناظم غير
محررة لان الكلام مفروض على ان التقدير فيما سمع لا على انه سمع
كما توهمه العبارة وان قوله نصبه اخترت مع قوله ان ورد ٥
كالمتناقضين فانه اذا توقف الحكم باختيار النصب على ورود ٥
فورود ٥ لا بد ان يكون منصوبا او مرفوعا وعلى كلا التقديرين

الألوكة
www.alukah.net

لا اختيار فيه اذ لا يقال الا كما سمع فلو قاله ولكن نصبه قد اعتمد
كان اولى اورد هما الشاطبي وقال انه لا جواب عنهما ولو قرئ
قوله ان ورد بفتح الهمزة على ارادة التعليل اى لان ورد استقام
المعنى من حيث الدراية لكنه يتوقف على صحة الرواية **تنبيهان**
الاول اورد الشاطبي ان اطلاق السبق في كلام الناظم يقتضي انه
يجوز نحو الا زيدا لم يقم القوم وهو يختص بالضرورة عند الجمهور
كقوله

• خلا الله لا ارجو سواك وانما • اعد عيالي شعبة من عيالكا

قال والجواب ان اجازته البدل تعين ان التقدير لا يكون الا على
المستثنى منه خاصة لانك اذا قلت الا زيدا لم يقم القوم امتنع
البدل فلا بد من محل يتصور فيه البدل وذلك لا يكون الا عند
توسط المستثنى الثاني فقوله سابق صفة لمحذوف اى مستثنى
سابق والضمير من نصبه يعود عليه ففيه عود الضمير على المضاف
اليه على حد كمثل الحمار يحمل اسفارا والضمير في ورد يعود عليه
ايضا لا على غير كما قال ابو حيان وادعى انه في العبارة تشتيت
الضمائر اذ لا يصح ان يقال اختر نصب ما ورد غير منصوب قاله
الدماميني واطال في الرد على ابي حيان ولم يفهم ان مراده ان تشتيت
الضمائر غير مألوف فاطال بما لا طايل تحته وقوله اذ لا يصح ان يقال
ممنوع بل هو صحيح وبه يندفع ما اورده الشاطبي لان المعنى
اختر نصب الاسم السابق لانه قياسه والرفع سماعي مقصور على
الوارد فقوله ان ورد لدفع توهم قياسيته وان كان قليلا اذ قوة
قوله فذا تاتي انما يدل على قلته وان ادعى الشاطبي ان القلة المستفادة
من قد في كلام الناظم يدل على عدم القياس باستقراء خلاف
صريح لقط القلة كما شرفانه في حيز المنع **قوله** وان يفرغ الخ
فاعراب ما بعد الا في نحو ولا تقولوا على الله الا الحق مفعول به
وفي نحو الا متخرفا حال وفي نحو ما ضربوه لك الا جد لا مفعول
لاجله اى الا لاجل الجد لك والقلنبة لا للتمييز بين الحق والباطل

وفي

وفي ان لبثتم الا يوما مفعول فيه ولا يجوز في المفعول المطلق المبهم
ونحو ان نظن الا ظنا مبين بتقدير الصفة ولا في المفعول معه
لا يقال ما سرت الا والنيل قال ابن هشام هذا مراده احد
وما محمد الا رسول خبر ولا تنكم الا بغتة مفعول مطلق مبين
او حال او مفعول مطلق مؤكد حذف هو وعامله اى الا تبغتكم
بغتة فالمستثنى المجموع وهو جملة حالية فيكون من التقريغ
للحال ومن مثل ابن الحناز في النهاية ما علمت انه ما الا زيدا
ركب انصب بان لانك لو اسقطت الا كان كذلك فان اسقطت
ان فانتصاب زيدا بعلمت قال ابن هشام هذا لم التقريغ
بعد ان عذبت والذي يسوغه ما سوغ قولك ما علمت ان احدا
يقول كذا وما علمت ان فيها دينارا واما نحو فان لم تجدوا فيها
احدا فلن ادخلها بشي لانه وجد فعل فالبتة قد انتصب عليه
تنبيهات الاول استجاد بعضهم قول الناظم هنا وان
يفرغ سابق على قوله في التسهيل وفرغ العامل لان المفرغ
قد لا يكون عاملا نحو ما في الدار الا زيد ونظر الدماميني في ذلك
وقال لا فرق بين التعبيرين والمفرغ في المثال هو الابتداء لان
ذكر الخبر اولا اقتضى ان الابتداء الطالب للمبتدا والعامل فيه فلما لم
يذكر المبتدا الذي هو بالحقيقة المستثنى منه المحذوف فقد
يفرغ الابتداء لما بعد الا وهو زيد في المثال لا يقال الابتداء
ليس سابقا بما بعد الا بل متاخر عنها لانا نقول سبق ممنوع
بل هو سابق عليه لان سبق الخبر اقتضاه وهو طالب للمبتدا
بالحقيقة الذي هو المحذوف المقدر قبل الا فهو سابق على الا لانه
قد لوحظ عليه ما قبلها متحققا عنده الثاني دل كلام التسهيل
على ان المفرغ لا يقع في موجب فلا يقال قام الا زيد لانه كذب
كذا قيل وفيه نظر لجواز ان يحمل على المبالغة او يجعل الحصر امتنانيا
او يخصص المحذوف بحيث يصدق الكلام على ان الكذب لا اثر
له عند النحوي لانه يبحث عن احكام الالفاظ صادقة او كاذبة

www.alukah.net

وجوّز ابن الحاجب التفريغ في الايجاب حيث استقام المعنى نحو قرأت الا يوم كذا وكان المصنف خالفه طرد اللباب كما اتفقا على جوازه في النفي وان لم يستقم معنى نحو ما مات الا زيد لذلك المالك قد يترك عامل المستثنى ايضا كقوله

• اجارتنا ما ليل ذي البث راقد • ام النوم الا تاركا ما اراود •

قالوا ان المعنى ام النوم لا يجيبني الا تاركا لما الطلب ومعنى هل ليلي ليل ذي البث راقد ارقد في ليلي ام لا ارقد فالنوم محذوف الخبر ودل عليه مثل ارقد لان المعنى مثل ارقد ام لا • ومعنى مثل ارقد ام لا النوم لا يجيبني واحد ولا تكون ام الا منقطعة لانها بعد هل وقد عادل بالابتدا والخبر الجملة الفعلية ومسئله ادعوتموهم ام انتم صامتون كذا في الايضاح الشعري لابي علي وقوله وقد عادل الى آخره يقتضي ان النوم فاعل بفعل محذوف وهو خلاف قوله او لا الرابع اصلا الا ان تدخل على الاسم وتليها التفريغ جملة اصلها فعل مضارع لانها سلبت عن العمل على قول وعن التوصل بها الى العمل على قول آخر ولان المضارع شبيه بالاسم نحو ما كان زيدا لا يفعل وما ضارعه مقرون بقد لانها تقربه من الحال فيكون شبيها بالمضارع نحو • ما المجد الا قد تبين انه • بيدي وحكم لا يزال نزيلا •

او مسبوق بفعل نحو ما اتاهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن لجعل الكلام بمعنى كلما كان كذا فكان فيه فعلين كما كان مع كلما فلو قلت ما زيدا الا قام لم يجز لانه ليس فيه ما ذكر وذلك لان المستثنى لا يكون الا اسما واما قولهم انشدك الله الا فعلت ففي معنى النفي اي ما اسالك الا فعل كذا وعلة المطول اخراب الفضل جواز المسبوق بفعل بانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعدا لا لما قبلها فاشبه الشرط والجزا ولم يصرح باشتراط تقدم الفعل وكانه لانه لازم وعبارته واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثنا المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة

نحو

نحو ما جاني من رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاني زيد الا يضحك وكثير ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا من قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النسا وذلك لانه قصد الى اثر قال ومن الحال ما لا يقارن معمونه مضمون عامله الا على تاويل العزم والتقدير ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير النسا الا عازما على انيانهم من قبلهن كقولك خرج الامير معه صقر صايدا به غدا جعل المعزوم عليه المجزوم كالواقع الحاصل انتهى وهو ماخوذ من كلام الرضي وتجويزه كون الجملة صفة سببي عاما وقوع التفريغ في الصفات وقد نص ابو علي وغيره على عدم جوازه ذكره في المغني في بحث الواو آخر الباب الثاني ولما جوز ابو البقا في الاكانوا به يستهزؤن الوصفية لرسول على اللفظ او الموضع وان يكون حالا مقدرة من ضمير المفعول في بانتهم تعقبه بعض المحققين فقال والحالية ارجح لامرين احدهما ان وقوع ما بعد الا وصفا لما قبلها ضعيف في العربية قال ابن مالك انه لا يعرف لبصري ولا كوفي وان الزمخشري تفرد به وما اوهم بوقوعه على الحال وكان انما التقا تبع الزمخشري والثاني ان الحالية تطرد في جميع الامثلة بخلاف الوصفية تختص بما اذا كان الاسم نكرة ولا يمكن في نحو ما جاني زيد الا اكرمته واورد على كلام المطول انه قد يمنع توقف المقارنة مطلقا على التاويل المذكور بل هي حاصلة بدونه في الحديث المذكور لان الياس من غير جهة النسا مستمر لهم زمان اتيانهم من جهة النسا لما بعده وان فيه تدافعا لان قوله والتقدير الجر يدل على ان الحال معين العزم المقدم لا تقس الاتيان وقوله جعل المعزوم عليه الخ يدل على ان الحال الاتيان بواسطة العزم عليه والجزم به الا ان يريد بقوله جعل المعزوم عليه الخ توجيه وقوع الاتيان حالا بحسب الظاهر وان لم يكن هو الحال في الحقيقة ودل كلام

www.alukah.net

المطول على ان تقدير معنى العزم صحيح للحالية وانه لا ينافي قوله ان
المقصود من التركيب لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها
واندفع ما زعم بعضهم من المنافاة وان الحالية لا تظهر في الحديث
ونحوه ونحو ما جاء زيد الا اكرمته اما المحققة فظاهرة واما المقدرة
فلانه اذا كان المعنى بيدا وعازما لا يلزم وقوع ما بعد الا لجواز
تخلف مستقبل لارادة الحادثة عنها لان هذا مما لا التفات اليه
والا لم يصح حال مقدرة في موضع من المواضع لانه يكفي لصحة
المقارنة صحة وجود المتعلق ومن العجايب قول السيوطي في
الفتاوي رد ايجاد ذلك التقدير المتقول يخالف المعقول فان ذلك
امر غير معقول نعم يجوز مخالفة المعنى للاعراب فتجويز الحالية
لا يخرج عن ستة الصواب بقي منها شيء وهو ان الذي يقدر الحال
صاحبها فتجويز الحالية في الامثلة بيستهزون من ضمير
المفعول في مالتهم لا يخلو عن شيء لانهم لا يستهزون من الاستهزاء وقت
المجيء بل يقع منهم بالفعل قوله والبقي الا الى اخره ان الاتلخيص في
التفريع اتبع ذلك مسئلة اخرى تلخ بينها وذلك بينما اذا تكررت
للتاكيد واشار بها ان الاغراض بان الغاية الحكم دون المعنى وهي
الاية التفريع والغاية الحكم والمعنى وهي ما اذا كان ما بعدها معطوفا
على ما قبلها بالواو خاصة او سبد لا منه واقتران البدل بها لا كاقترانه
بالجار الداخل على المبدل منه واعلم ان الاتزاد كما تزاد
غيرها من الادوات وذلك كثير وقليل فالكثير اذا تقدمها عاطف او ابدل
ما بعدها مما قبلها والقليل نحو اري الدهر الا منجونا وهو قول
الاصمعي وابن جني والناظم واما زيادتها في التكرير في البيت المذكور
فجاز وفاق لانها حينيئذ موكدة لما قبلها متقدمة ولا فرق في مسئلة
البدل بين ان يكون مبدلا منه كل نحو ما جاني احد الا زيد الا اخوك
او بعض نحو ما اكلت الا الرغيف الا ثلثه او اشتمال نحو ما اعجبني الا
زيد الا علمه لان حقيقة اعجبني زيد اعجبني وصف زيد لان الذوات
لا يقع عليها الاعجاب وانما المعجب الصفات كذا في حواشي الالفية

لابن

لابن هشام وفي حواشيه لابن الناظم ما يقتضي الاختصاص بدل
الكل قال اذا قلت ما اكلت الا الرغيف الا ثلثه وما اعجبني الا زيد
الا علمه فهذان الكلامان يستعملان على معنيين احدهما ان
يستثني الثلث من الرغيف والعلم من زيد ولا تاكيد حينئذ بل هو
تاسيس ويكون قد اكل ثلثي الرغيف ولم يعجبه علم زيد ولا ابداله
والثاني ان تريد الابدال فيكون قد اكل الثلث الرغيف واعجبه
علم زيد فلا يصح دخول الا لانها انما تدخل للتاكيد وانما يفعل
التاكيد اذا كان الثاني عين الاول انتهى وفي النهاية ما اعجبني الا
قومك الا بعضهم الاحسن او جهمهم فبعضهم بدل بعض وحسن
بدل اشتمال فكانه قيل ما اعجبني الا احسن وجوه بعض قومك

تنبيهات الاول مسائل تكرير الا للتوكيد او غيره اجراها
الشاطبي في غير والظاهر عدم تصور ذلك في غير مما لكن حيث قلنا
فيما اذا تكررت الا انها ملغاة لا يظهر ان نقول به في غيرها نحو قام
القوم غير زيد وغير عمرو بل الوجه ان عمرا مجرور بغير لا بالعطف
الثاني ما قام احد الا زيد الا اخوك ان كان الاخ هو عين زيد فالا
موكدة وما بعدها بدل وان كان غيره وجب العطف وكانت ايضا
موكدة الا ان كانت غالطا او ردت الاضراب ومن هنا يجيء الاضراب
في ذلك قوله

اما قريش فلن يلقاهم ابدا ... الا وهم خير من يجفى وينتعل
الا وهم جبل الله الذي قصرت ... عنه الجبال فاساوا هم جبل

قال ابن عصفور فابدل الا الثانية مع ما بعدها من الجملة
من الاولى وما بعدها من الجملة وان لم يتجد معنى الجملتين على
معنى الاضراب ومراده اضراب الانتقال لا اضراب الابطال
قال الناظم بعد ان انشد مالك من شيخك البيت ومثله

ما بالمدينة دار غير واحدة ... دار الخليفة الا دار مروانا

قال ابو حيان وليس كذلك لان الا لم تتكرر فيه غير هنا يقع في
موضع الا فلذلك ذكره سر في باب تثنية المثنى قال سر جعلوا غير

شبكة الألوكة
www.alukah.net

صفة للدار بمنزله مثل ومن جعلها بمنزلة الاستثناء لم يكن له
بد من ان ينصب احدهما وكذا قال ابن هشام في قول حارثة
• باكعب صبرا فما كان من حدث • باكعب لم يبق منا غير اجلاد
• كراهل • الا بقيان القاس يحشر جهان • او باكر غاد
وفي قوله الغر زد ق ما بالمدينة البيت جعل غير صفة فيهما ذ
كمثل ثم ابدل من الاسم الا بقيان ومن الثانية الاداء سروانا
تنبيه قوله والغ الادليل على ان العمل لها في غير ذلك وهو
مذهب س والمبرد والجرجاني ومجتهم انه حرف اختص ولم يكن
كالجر فاستحق الاعمال ورد بوجهين احدهما نقض وهو انها
غير مختصة بدليل ما تانيثي الا قلت خيرا والثاني معارضة وهو
من وجهين الاول انها لو كانت عاملة لعملت الجر والثاني ان
الضمير لا ينفصل بها قلنا دخول الا على الفعل المولد بالاسم
لا يقدح في اختصاصها بالاسم ونظيره يوم قام زيد والتقدير
هنا الا قام يلا خيرا وعمل الجر انما هو للاداة الموصلة معاني
الافعال للاسماء لا السالبة معانيها عنها وان لم تتصل بها لانها
في التقريغ يجب عدم الاتصال لعدم الاعمال ثم التزم في الباب
طرده قان قلت لو كانت عاملة لم تهمل في مثل ما قام
الا زيد وما قام احد الا زيد قلنا لما توسطت بين العامل
والمعمول تحقيقا في الاول وتقديرا في الثاني من حيث ان الاول في
تقدير الاسقاط وصح انما لها كما صح الاعمال في زيد ظننت قائم
ووجب في انا اذا اكرمك وسبب الوجوب هنا ضعف هذا العامل
بعدم الاختصاص قوله وان تكرر للتوكيد عطف على محذوف
اي لتاسيس لا للتوكيد قوله مع تفريغ قال ابن هشام
اي مع وجود التفريغ دع التاثير بالعامل في واحد مما استثنى
بالا فمع متعلقة بدع كما تقول دع في هذا الموضع والتاثير مفعول
دع و دع بمعنى اترك له لذلك لا بمعنى اطرحه ولو ابدل بالدال
ضادا فقال ضع لكان اوجه والعامل متعلق بالتاثير وفي واحد

متعلق

متعلق به واعمال المعتذر المفزون بالبناء المفعول الصريح واقع
على المذهب الصحيح فاظنك بالجار والمجرور ومما صفة لواحد وبالا
متعلق باستثنى وعن متعلق بمعتن والخبر محذوف كقوله بيبغي
جوارك حين ليس مجير الى ليس مجير معتن عن نصب سواه موجودا
والحاصل انه تقدم الظرف والمجرور والمفعول على عاملهن
تقدم المجرور على ما استثنى ثم فعل مثل ذلك في معتن عن نصب
سواه انتهى وظاهره ان المراد بالعامل ما قبل الا ومثله لابن عقيل
لكن جعل دع بمعنى اجعل وقال المرادي والشاطبي المراد
بالعامل الا ولا خلاف في المعنى لكن رجح كون العامل الا بما فيه
من التنبيه على ان الاسم العامل في غير التفريغ وما قبل
الا في التفريغ قد يكون غير عامل نحو ما في الدار الا زيد وهذا
قد علمت ما فيه من بحث الدماميني ولانه على الثاني يكون ساكتا
عن الواحد المتولى التاثير الا فيه فلم يعلم حكمه واعرابه ولانه
كان القياس عليه ان يقال مما به استثنى اي مما يدل ذلك العامل
وهو الا ولا نكتة لوضع الظاهر موضع المضمر فان جعلت الايضاح
عورض بان التغيير اولا بالعامل ثم ثانيا بالانتباد من
المغايرة ولان دع بمعنى اجعل غير موجود في اللغة قوله
فيد الشارح هذه المسالة بكون المستثنى بالا مباينا للمستثنى
الاول قال ابن هشام ولا حاجة اليه لان الحكم الذي ذكر المعم
ثابت سواء تباينت المستثنيات او لم تتباين وانما يحتاج الى
هذا القيد عند قوله وحكمها في القصد حكم الاول يدل على
هذا انك تقول ما جاني الا عشرة الا اربعة الا ثلاثة
ترفع واحدا وتنصب عشرة وتقول ما جاني الا عشرة الا اربعة
احد فتنصب الجميع وما جاني الا عشرة الا اربعة تنصب واحدا
لا غير وتقطع واحدا مما يستحقه لو انفرد قوله ودون تقريغ
الى آخره قيل اكد وجوب النصب من ثلاث جهات احدها تقديمه
على العامل او قال نصب الجميع بعينه حضر نصب الجميع بهذه الصورة

والثاني قوله احكم به والثالث قوله التزم قال ابن هشام
لا تاكيد في الاول ولا تقديم بل هذا معمول لفعل محذوف على
شريطة التفسير ثم لو كان فيه تقديم فقال اوجب نصب الجميع
لكان الاختصاص غير مراد لانك تقول قام القوم الا زيدا الا
عمرا الا بكرا فيجب النصب ثم ولو سلم فاي تاكيد في ذلك انما
هذا حصر لا تاكيد واما الثاني فهو نفس حكم المسالة فلا يصح دعوى
التاكيد فيه لان الحكم لم يثبت قبله فيكون هو قد جا للتاكيد
واما ثبت الحكم به واما الثالث فلا دليل فيه على التاكيد لان قوله
احكم به لا يقتضي الايجاب فما قوله والتزم موسسا لا موكدا
وانما اشار به الى انه لا يابى هنا لغة من قال ما لي الا ابوك ناصر
لانا اذا قلنا ما جاني الا زيدا لا عمرا الا بكرا احد برفع زيد
على التفريغ ورفع احد على الابدال ونصب الثاني والثالث على
الاستثنا لزم امران احدهما الفصل بين التابع والمتبوع
والثاني استعمال اللغة الضعيفة في غير المحل الذي ثبتت فيه
ولو لا ذلك ان الامران لم تكن ممتنعة في القياس الا ترى انك
تقول في مسالة التفريغ في النكرات السابق ذكرها ما جاني الا زيد
الا عمرا الا بكرا الا خالدا فترفع الاول على تفريغ العامل له وتنصب
ما عداه فكذا كان ينبغي ان يجوز مثل ذلك في مسالتنا اذا قدمت
انتهى وبه يعلم ما في قول الشهاب ان قوله نصب الجميع ينبغي
ان يكون باعتبار الاغلب الاشهر والا فينبغي ان يجوز غير النصب
على اللغة القليلة المذكورة في قوله السابق وغير نصب الخ وقوله
نصب الجميع بتقدير اوجد نصب الجميع اذ لا يصح تقدير مثل
الفعل المشتغل لانه انما وصل بالواسطة ولم يعمل بنفسه وقال
ابن هشام بيزاي ان نصبه باضمار الزم والتزم اويا من رفعه
ولكن الظاهر عندي ان رفعه واجب لانه قال والتزم ولا يعطف
مثل المحذوف على المحذوف في باب الاشتغال وانما مفسرة لانقول
زيدا اضرب اخاه وامنه انتهى وقال الشهاب ينبغي ان يكون

منصوبا

منصوبا بفعل يفسره احكم به اي امض مثلا لان الحكم يدل على
الامضا ولما كان الحكم والامضا لا يستلزمان الوجوب قال والتزم
قوله وجي بواحد الخ يعني ان كان الكلام نفيا او شبهه لانه
اذا لم يكن كذلك كان النصب لا غير فكان الوجه ان يقول وان
تاخرت فان كان الكلام ايجابا وجب نصب الجميع كما يجب نصب الواحد
لو انفرد وان كان غير ايجاب اعطي واحد منهما ما يعطاه لو انفرد
ووجب نصب ما عداه ولكن الناظم اختصر ثقة بما فهم مما تقدم
انه ليس بعد الايجاب الا النصب فلا يذهب الوهم من قوله
وجي بواحد البيت الا الى غير الايجاب وقال الشهاب قوله
وانصب لتاخر الاطلاق ليشمل الايجاب والنفي واما قوله وجي
بواحد فيفهم اختصاصه بالنفي من قرينة ما تقدم ان غير
النصب لا يكون الا مع النفي وقال ومفهوم قوله وجي بواحد الخ
انه لا يجوز اتباع الجميع وهو مشكل وما المانع منه ثم رايت
عن الاندي انه اجاز اتباع الجميع وجاب بان التابع
الواحد كالبدل لا يتعدد بدون عطف وقال الدماميني
بنصب البواقي بعد الابدال وجوبا لان المبدل منه مرة لا يبدل
منه اخرى اذ صار بالابدال منها ولا كما لساقط واما قولك اعجبني
زيد اخوك حماره فالبدل الثاني من البدل الاول انتهى قال
الشهاب ويستفاد منه انه لا يجوز تعدد البدل من مبدل منه
واحد وانه يجوز البدل من البدل قوله قد تقدم الكلام على
هذه المسالة مبسوطا في الديباجة قوله كلم يفوا الا مردد
الاعلى قال ابن هشام في تسهيله نظر من وجهين احدهما انه
يجوز ان يكون على بدل الاسترداد فتكون الا الثانية موكدة للاولى
والثاني انه كان واجبا ان يضبطهما او ينصب احدهما ويرفع الاخر
انتهى ودعوى انه نصب عليا ووقف على لغة ربيعة مما لا
ينبغي الاعتذار به اذ لا وجه لاختياره نصب الثاني مع ايهام
عدم النصب لامكان نصب الاول مع عدم الايهام ومن الاعجاب

قول الشاطبي هذا المثال ليس من هذا القسم بل من قسم المفرغ
وقد وهم ابن غازي في ذلك قال لان الواو في يفعلوا واو ضمير
الفاعلين وانما كان يكون مفرغا لو قال كلفهم يفعلوا غير مسند
الى شيء قبل الا قوله وحكمها في الفقد حكم الاول اي حكم
ما عدا المستثنى الاول من المستثنيات المتكررة حكم الاول
في الدخول والخروج وبهذا قد يقال انه حلو الة على مجهول فانه
لم يبين حكم المستثنى الاول في الدخول والخروج لا يقال
تركه للعلم بمكانه وانه ليس مما يخفى لانا نقول لو كان بهذه
المثابة لم يقع الخلاف فيه فقال قوم المستثنى مسكوت عنه
بمعنى انه مستثنى من الحكم فيدخل في نقيضه وهو عدم
الحكم وقال قوم انه يخرج من المحكوم به فيثبت له نقيضه
وهو عدم ذلك المحكوم به والحاصل انه في البيت ثلاثة
امور احدها عود الضمير على غير مذكور والثاني الحوالة على
مجهول والثالث الاطلاق في موضع التقييد اذ لا يكون حكمها حكم
الاول الا اذا لم يكن استثنا بعضها من بعض والا فكل منهما انه
مستثنى من الذي قبله لانه اقرب فالحمل عليه اولى كما يعود
الضمير لاقرب مذكور وهذا له صورتان احداهما ان لا تكون
المستثنيات من باب الاعداد الثاني ان تكون ولا يمكن استثنا
الكثرة الثاني وهذه المثلوا مثل له عندي عشرة الا ثلاثة
الا اربعة فان اكثر النحويين يستثنيهما من الاصل فيوجب
عليه ثلاثة والعرا يجريهما على القاعدة وذلك لا يمكن على
الانفصال فخرجه على الانفصال اي الا اربعة اخرى له عندي
والناظم وافقه قلنا الاصل الاتصال قال والاصل
انه لو اراد استثناءهما معا لقال الا سبعة ولم يحتج الى ان
يستثني شيئين متزوجين تنبيه سكت الناظم
رحمه الله عن حكم الاستثنا الوارد بعد حمل وذلك كالعكس
لمسالة تكرار الا وهي مسالة قال من ذكرها من النحاة وقد

تقرر

تقرر لنا في التمثيل وحاصلها انه اذا ذكر عقب معمولات
كان العامل فيها واحدا نحو اهجر بني فلان وبني فلان الا من صلح
او تكرر العامل بتوكيد نحو اهجر بني فلان واهجر بني فلان الا
من كان صالحا رجع للجميع وكذا اذا اختلف العامل وكان المعمول
واحدا كقوله تعالى الا الذين تابوا في اية قذف المحصنات
وقال المهايمي في شرح اللمع لا يكون الاستثنا في هذه
الامثلة الجملة التي تليه فقوله الا الذين تابوا مستثنى من
قوله واولئك هم الفاسقون لا غير وجملة على انه مستثنى
من الجميع خطا لما يلزم من توارد عوامل على معمول واحد وبهذه
الشبهة كان الجلال القزويني يقول بها كما نقله الزركشي
في شرح جمع الجوامع حيث تعرض للمسالة بقوله والوارد
بعد جمل متعاطفة للكل وقيل ان سبق الكل لغرض وقيل
ان عطف بالواو وقال ابو حنيفة والامام للاخيرة وقيل
مشترك وقيل بالوقف وبني لا يلزم ابن مالك ومن وافقه
على القول بان العامل في المستثنى الا وانما يلزم من يقول العامل
ما قبل الا واستثنى بحذوفا وقوله ان يقول فتحذف من المتاخر
لدلالة المتقدم او ان التوارد المذكور جايز بدليل تجويزهم
في باب النعت الاتباع في مثل جاءني زيد واخي عمرو والعاقلان وعدم
ايجاب القطع واقتصر اليها السبكي في العروس في باب الفصل
والوصل على الجواب بان في الكلام حذفا وانه لا اشكال على
الشافعية في اعادتهم الاستثنا الى الجميع مع قولهم ان العامل
في المستثنى هو العامل في المستثنى منه قوله بغير معربا
بما المستثنى بالا نسبا بغير تنازعه الا سر واسم المفعول ومعربا
ان كسرت راه فما من العامل وان فتحت فمن المجرور وهو اولى
لان فيه نصا على المعرب وذكر على اللفظ والدال هو ومجرورها
معمول الصلة وفصل بينها وبين الموصول قال ابن هشام
فان قلت تقتضي غير والا في احكامها ان نحو

ماجاني احد غير زيد الارجح اذا اتبعت ان يكون على الوصف لا البدل
وفي الاية العكس والثاني ان نصب تالي الا بها لا بما قبلها ونصب
غير على العكس والثالث ان مستثنى غير يجوز في تابعه مراعاة اللفظ
والمعنى قلت الكلام في غير والا المستثنى بهما لا الموصوف
بهما وفي الاحكام اللفظية لا في التوجيه والتشوية بين مستثنى
الا وكلمة غير لا المستثنى بهما فضلا عن تابعه كيف وقد نص
على وجوب جر مستثنى غير وليس مستثنى لا كذلك ثم
التشوية في الذي تقدم ذكره ومعلوم بتقدم له ذكر تابع مستثنى
الا انتهى وبه يعلم ان غيرا والا يفة قان في اكثر من الخمسة
اوجه التي ذكرها في التقريح وانه يجاب عن بقيتها بقوله ابن
هشام والتشوية بين مستثنى الا وكلمة غير الخ وفي شرح ابن
الصايغ ويتلمح من قوله مجرورا ان المستثنى بغير لا يكون جملة
انتهى فتدبر تنبيهان الاول قال الشاطبي لما جعل
حكم غير حكم ما بعد الا كان ذلك ظاهرا في ان نصبها على
الاستثنا لا على الحال انتهى وقد قال المرادي فان قلت
ظاهر قوله معربا بالمستثنى بالا نصبها لاتحاد جهة النصب فيكون
خلاف ما ذكره في شرح التسهيل قلت المفهوم من عبارته
ان غيرا تعرب بالاعراب المنسوب للمستثنى بالا من نصب او غيره
كما سبق وليس في ذلك ما يدل على اتحاد جهة النصب الثاني
قال ابن الصايغ الاكثر على منع الحمل على المعنى في الا وقد اجازه بعضهم
كقوله

وما هاج هذا الشوق الا حمامة ... تغنت على خضر اسر قيودها

واوله الاكثر على الجواز او على انه صفة خضر وقياس قول شيخنا ان
يكون بتداء عطف توهم انتهى وانظر جعله من الجواز مع اختلاف
الحركة لان حركة خضر الفتحة وان كانت نايبة عن الكسرة فان
الظاهر ان ذلك لا يكفي وانه لا بد في الجواز من التشاكل اللفظي قال
في التسهيل وقد يفتح في الرفع والجر لاضافتها الى مبني كقوله

لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ... حمامة في غصون ذات اوقال

وفي شرح المغني المزج للدماميني وكان بعض الناس سال فقال
كيف يقال ان غيرا في البيت اضيفت لمبني مع ان هذا المضاف
اليه في تقدير معرب وهو النطق فلم تضف في الحقيقة الا لمعرب
فقلت المعرب انما هو للاسم الذي يوول به واما الحرف المصدري هو
وصلته فمبني الاتراهم يقولون المجموع في موضع كذا ومما يدل
على ذلك ان هذا المضاف اليه وهو مجموع ان نطقت حمامة اذا قيل
بانه معرب لم يخل ان يكون اعرابه لفظيا او تقديريا لا اعراب
انما يكون في اخر المعرب وسنا ليس كذلك فظهر انتهى اقول
هذا انما جاء من اعتقاد ان المضاف اليه الجملة وانها سببية وهو
ما ذكره السيد في حواشي المتوسط واقتضاه كلام المطول وفي
الرضي ان الاعراب والبنا من عوارض الكلمة لا توصف الجملة بهما
والذي دل عليه كلام الرضي ان المضاف اليه في البيت ان حيث
قال واما اذا اضيف لما ان فلا خلاف في جواز بنايه كقوله
وانشد البيت وكلام المغني في الامور التي يكتسبها الاسم
بالاضافة للحرف احيب بان ذلك على التوسع فانهم جعلوا
ما يلاقي المضاف من المضاف اليه كانه المضاف اليه ولهذا اجازوا
المضاف اليه في على حين عاتبت الفعل وجعل بعضهم الثاني
بوهم لانملك نفس بان لا حرف والحروف مبنية قوله ولسوى
اي لا بمعنى عدل كالتي في قوله تعالى عدلا كما سوى فان هذه
لا تقع استثنا ولا بمعنى قصد قال ابو عبيدة البكري وانشد
على ذلك اللغويون

فلا مرفق سوى حد بيفة مدحج ... لفتى العلى وفارس الاحزاب

قال ابو عبيدة وانا اشهد ان الشاعر انما قال فلا مرفق الى
حد بيفة مدحج وسوى موضوع قال ابن هشام من الشهادة
فيها نظر واذا الفراء وغيره انشدوا البيت سوى وانشد الفراء ايضا

لو نبت حبيبي ما عدتني ... او نبتي ما عدوت سواه

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

اي قصدها والا فسد المعنى قال في شرح التسهيل لرجل في عصرنا يعرف بالنحوي وباليمين لخصه من شرح لبا حيان ة المغني ان بعضهم ذكر من مجي فعل صفة مكانا سوى ودينا فيما ومارودي ومامري وقوم عدي ولحم زنم وانه اجيب عن بعض ذلك بانه مصدر وصف به كقوم رضي وعن سوى بانه ظرف وبهذا غلط فان سوى الذي هو ظرف لا يستعمل الا مضافا قوله سوا الامجي وسط كالتي في قوله فالفوه في سوا الجحيم ولا يعني تام كقولك هذا درهم سوا ولا يجي مستو كالتي في قوله تعالى فهم فيه سوا اي مستوون تقالوا الى كلمة سوا بيننا اي مستوية بيننا قوله على الاصح ما لغير جعلا ا من الاستثنا المتصل نحو

كل شي سوى الذي يورث الفوز فنقباه حسره وحشار

والمنقطع نحو لم الق في الدار ذا نطق سوى طلل

وبه وبقوله ليس بيني وبينها سوى ليلة سيره على بن زعمر ان مما خالفت فيه سوى غيرا نها لا تضاف الا الى معرفة والوصف بها نحو

اصابهم بلا كان ليس سوى ما قد اصاب بني النظير

قال ابن هشام وعندي ان البيت الاول على الصفة لا على الاستثنا وانه دليل لبس على ظرفية سوى والا لم تدخل الغا في الخبر بقياس تنبيهان الاول مقتضى كلامه ان الثلاثة يستثنى بها كثير وهو ظاهر كلام الاخفش وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور لم يشرب من الثلاثة بمعنى الاستثنا الا سوى المكسورة ولذا قال ابن هشام يجوز في قوله على الاصح ان يراد به مخالفة من زعم انه لا يجعل بها الا في الاستثنا الا سوى بالكسر والقصر فقط فيكون مستثنى بقوله على الاصح ما ذكره من اللغات وعدده فهذا يجوز واعلم انه لم يرد ه الثاني قال في النهاية الفرق بين غير وسوى

ان مررت برجل غيرك معناه برجل ليس ايا ك وبرجل سوا ك معناه برجل يقوم مقامك ويغني عنك الثالث لا يكون سوى عنده ظرفا بل هي اسم دائما ولم يتقدمه الى هذه المقالة سوى الزجاج ونقل ابن الضايع عن ابن عصفور ان الممدودة غير متمكنة والمقصورة متمكنة وانه رد على الفارسي في تشويته بينهما وقال عدم التمكن خلاف الاصل وشرط ذكر عليه في الممدودة فلا نقول به في المقصورة قال ابن الضايع ولست شعري ما الفرق بين ان يقيس على ان المقصورة كالممدودة ش او الفارسي فان قال ان س شافهه العرب قلنا هو والفارسي مستويان في النفي وانما محمله انه استقرا فلم يجد وكلام العرب مروي موجود فلا فرق بينهما ثم اللفظتان بمعنى فالقياس ان حكمهما واحد قال ابو حيان لا ادري من اين نقل هذا من كلام ابن عصفور والذي رايته في كلامه عدم التفريق بينهما قوله واستثنى ناصبا الخ قال الرضي ولم يستعمل هذا الا لفا فعال في الاستثنا المفرغ على انه قال الاخوص

فما نزل الصنع الذي قد تركته والا لقبطيني ليس جلدا ولا عظما

اي الا جلدا ولا عظما ولا تستعمل بهذه الكلمة الا في الاستثنا المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع انتهى وتقدم ان سوى تستعمل في المنقطع واعلم ان ليس ولا يكون بما الرافقتان الاسم الناصبتان الخبر وانما التزم النصب لان المستثنى بهما خبرهما واما اسمهما فمستتر لزوما لانه لو ظهر فضلهما من المستثنى وفائت الدلالة على قصد الاستثنا قال ابن الضايع ويجوز الناظم وابنه وصاحب البسيط في قولهم والتزم حذف مرفوع ليس هنا في التعبير عن الاضمار بالحذف وهو عائد على البعض المفهوم من المستثنى منه اي ليس سواي بعضهم زيد اوليس لفظة البعض مضافة لضمير المستثنى منه فيكون ذلك من باب

الحذف خلافا للناظم وابنه في ظاهر كلاميهما في عوده على البعض
بعد الاطلاق فتعين حينئذ البعض على الجميع الا واحدا وقيل عائد
على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق كما قاله ش ولا يعترض
بتقدم الاطراد لانه انما ذكر ذلك على جهة المثال تنبيها على
كيفية التخريج في غيره فحيث يفقد الفعل يستفيد من الكلام
ما يمكن عود الضمير عليه في نحو القوم اخوتك ليس زيد التقدير
ليس سواي المنتسب اليك بالاخوة وقيل عائد على المصدر
المدلول عليه بالفعل تقديما قاله الكوفيون ولا يعترض بعدم
الاطراد لانه يجاب بما تقدم والمعنى فيهما تقدم ليس هو
اي نسب الاخوة نعم لابد في جميع امثلته من حذف
المضاف في نحو قام القوم ليس زيد اي ليس القيام قيام
زيد وليس نسب الاخوة نسب زيد وان لا يكون تقدير
حينئذ جامدة بمنزلة ليس لتضمنها معنى الحرف ولهذا لا يستغل
يكون في الاستثناء مع غير لا ولا يستعمل غير يكون من كان
وليس متاكدة الجمود لانه ثابت لها قبل وعرض لها تضمن
الحرف ولا تكون حادثة الجمود وان خلا في الاصل لازم بتعد
يا المفعول بن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى
جاوز فيتعدى بنفسه نحو افعل ذا وخلاك ذم قال زكالك
صالح وخلاك ذم وصبحك الاباس والسعود والزمر ما
هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة
المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار
فاعله وفاعل عدا وفي مرجعهما الاقوال السابقة وما عليها
ولما لعل بينك هناك ان في عوده على البعض نظرا قال
الرضي لان المقصود في نحاني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا
لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم ايا ما كان
وخلوا بعضهم منه مجاوزة الكل وخلوانتهى ويجاب
بان المرجع البعض على سبيل العموم فالمعنى كل بعض منهم

وقيل

وقيل انه عائد على ما سوى المستثنى من المستثنى منه كما اختاره
الشارح واستجاده ابن هشام في حواشي المتن وقال في حواشي
الشارح لم يوجد حقيقة مرجع الضمير ولم يتقدم ذكر من
سواه ولا غيره ولو اتضح وجه ما قاله كان حسنا وخير من كل
قول في المسئلة واما عدي فتتعدى في غير الاستثنا ايضا
كثيرا نحو عداك فلان طوره ومنه عداني ان ازورك ان بهمي
عجبا بالكلها الا قليلا تنبيهان الاول جملة الاستثنا
من ليس ولا يكون في موضع نصب على الحال وجاز ذلك في ليس
مع ان الفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة
لان هذه الصورة مستثناة وقيل مستانفة بمعنى
عدم تعلقها بما قبلها في الاعراب وان تعلقت به في المعنى
ورجح هذا ابن عصفور لعدم الربط قال فان قيل
اذا عاد الضمير على البعض المضاف لضمير المستثنى منه حصل
الربط بالمجموع فالجواب ان ذلك غير متقاس والجملة
من خلا وعدا كذلك وقال الرضي ان قد لم تظهر معها للغرض
الذي التزم فيها اضمار الفاعل وفيها ان ظهور ما لا يتاتى في
المقصود من كون ما بعدها في صورة المستثنى بالا الا ان يقال
لظهور قد يصرف عن صورة الاستثنا صريحا الثاني
الباء في ليس متعلقة بمناصبا او باستثن واعاد الباء في بعدا
ليحصل تجنيس مع قوله بعد وفي بكون ليتبادر الذهن الى
ان قيد سبق لا ليكون قيدا ونبها لا تكون مزادة وان الاستثنا
قوله واجر ربما ينبغي بكون وما خلا وعدا على انهما حرفان
خاصان بالاسم وغير منزلين منه منزلة الجزء ومعناهما
حينئذ الاخراج الذي هو المعنى الموضوع له الا الا ان هذين
يجران وصح مع انهما لا يوصلان بغير الفعل للاسم لقصد الدلالة
على حرفيتهما بخلاف الا فان حرفيتها بينة بغير فلقوله
وبعد ما انصب لتغير الفعلية لكون ما مصدرية وهي

لاتوصل بالجار والمجرور اتفاقا بل بالفعلية نكرة والاسمية
نقلة على خلاف في ذلك لكن فيه وصل ما بالجامد وهي لاتوصل
به كما في التسهيل فاما ان يقال باستثنائها او ان ذاك في الجامد
اصالة وهذان مقرران في الاصل وموضع ما وما بعدها
نصب باتفاق اما على الحال على تاويل الموول لان المصدر يوول
باسم الفاعل واما على الظرف على حذف المضاف قال ابن هشام
وهو اولى لان نيابة المصدر عن ظرف الزمان شايعة متفق عليها
مقيسة بخلاف وقوع المصدر الموول حالا انتهى وظاهره ان
في وقوع المصدر الموول حالا خلافا واتفاقه مبني على وجوب كسر
ان الحالة محل الحال يفيد الاتفاق على منعه وبهذا اورد الشهاب
ذلك على ما هنا **قوله** ولا تنصب ما اي مصدرية او زايدة
لانها فعل جامد وما المصدرية لاتوصل بزايد وحملت
الزايدة عليها واما خلا وعدا فخرجا عن القياس فلا يقاس عليهما
او نظر لاصلهما كما مر **قوله** وقيل خاش قيل لم يسمع حاش
الا في حاشى التنزيهية لا في حاشى الاستثنائية واما حشى
فسمعت في الاستثنا قال الخبيشي رهط النبي فان منهم بحورا تكدر الدلا
تنبيهان الاول قال الدماميني حاشا المستعملة
في الاستثنا معناها تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر في
غيره او دينه فلا يستثنى بها الا في هذا المعنى ولذلك لا يقال
مات الناس حاشا زيدا لفوات معنى التنزيه نص عليه ابن الحاجب
وغيره الثاني نزد حاشا زيد الفوات بمعنى التنزيه فصار فعلا
مقررا فاستعد بها ومنه ما حاشى فاطمة ولا غيرها فانا فيه
والمعنى ما استثنى فاطمة ورمى الناظم وولده في ذلك
فظنا ان ما مصدرية وحاشا استثنائية ونزد اسما مرادفا
للبراءة نحو حاشا الله واشار اليها ابن غازي بقوله

من قبل لام الجر تنزيها وما هذي بفعل في الاصح بل بي

الحال

قوله

قوله وصف المراد به ما دل على معنى اللام التي غيره فتدخل
الجملة وشبهها او المراد صريحا او سوولا **قوله** فضلة المراد
بالفضلة ما ياتي بعد تمام الجملة لاما يستثنى الكلام عنه
قوله منتصب قد يجر بالباء الزايدة ولبن وعليه خرج
ابن جبي في المحتسب والناظر في شرح التسهيل فراة ما كان
ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء بالباء للمفعول فان من
زايدة في الحال على هذه القراة وفي المفعول على قراة الجماعة
ونقل في المغني في بحث من زيادتها في الحال عن الناظم فقط
وقال ويظهر بها فساده لانك اذا قلت ما كان لك ان تتخذ
زيدا في حال كونه خاذلا لك فانت منكر لحالة ناه عن
اتخاذه وعلى هذا فيلزم ان الملبكة اثبتوا لانفسهم الولاية
فالمراد اللفظ نصبا او محلا **تنبيه** اعترض ذكر النصب
في الحد لان المقصود من الحد تصور ماهية المحدود وهي لاتتصور
الا بجميع اجزاء الحد وقد جعل النصب جزا من الحد مع انه حكم
من احكام المحدود والحكم على الشي فرع عن تصوره والمتصور
موقوف على الحد واجزايه ومن جملتها النصب فلزم الدور
واجيب باجوبة احسنها انه يكفي في الحكم التصور
بوجه غير الحد ولهذا جعل التعريف اعم من الحد والرسم
فتنتظم التعريج في هذا الجواب لابلتفت اليه وقول الشهاب
النصب لا ينحصر في الحال فلا يتوقف فهمه على تصور الحال ليكون
موقوفا على الحد نعم نصب الحال يتوقف تصوره على تصور
الحال الا ان الماخوذ في التعريف ليس نصب الحال بل النصب
المطلق الذي فيه نظر ظاهر لان تصور نصب الحال موقوف
على تصور النصب المطلق **قوله** مفهما في حال قال ابن هشام
حال بغير تنوين على الحكاية وقال في موضع اخر حال غير منون
لانه قال اي في حال كذا وقوة هذا يعطي انه مضاف **قوله**
مستقا لا يغني عنه تمثيله السابق بفرد الا انه لا يفيد انه

مغلوب وان الاشتقاق غالب ولا يفيد الاشتقاق بكونه من المصدر كما في مستخرج من الحجر ومستنشر من النشر وذلك ان تجعل اشتقاق هذه من مصدر كالاستخبار والاستنشار ٠

قوله لكن ليس بمشتق قال الشهاب فايدته مع ما قبله دفع توهم ان يكون الغالب واجبا في الفصيح التي وفي حواشي ابن هشام فايدته التصريح بنفي ما يتوهم ثبوته والتعريض بفساد قول من قال بانه مشتق قوله وبكثرة الجمود الخ يفهم منه ان يجيء الحال جامدة على ثلاثة اقسام كثير موول بالمشتق وكثير غير موول به وقليل فالكثير الموول بالمشتق اذا دل على تشبيه او مفاعلة او ترتيب والكثير الغير الموول به الشعر ونحو هذا خاتمك حديدا ومذا حديد بديك خاتما ومذا مالك ذهبا واسجد لمن خلقت طينا وكذا فتمثل لنا بشرا اما مذا فلان الحال في الحقيقة الصفة ولان الصفة لا يتبين لها انها توصف فلا يوول الجامد بمشتق ولان تاويلها بالمشتق يغني عن ذكر ما بعدها واما ما قبله فلان نفس الحديد والخاتم والذهب والطين مقصود بخصوصيته فتقديره بمشتق لا يظهر ولا هو المقصود بخلاف كر زيد اسدا فان حقيقة الاسد غير مطلوبة هنا فوجب التاويل بقصد ان قلت كر زيد اسدا شدة او شجاعة فذا على معنى التشبيه لا تاويل اسد بشجاع والتقدير مشبه اسدا فهو على حذف مضاف وعلى هذا فقوله في قوله ٠

اني السلم اعمارا حفا وظلفة ٠ وفي الحرب امثال النسا العوارك

انه مخالف لقوله عد لي غير لانه يمكن فيه عد لي غير ارادة التشبيه ولا يمكن ذلك في البيت وما لا يوول بمشتق البتة مذ ابسرا طبيبا منه رطبا فمذ ايضا يصح ان تقول في تقديره معناه هذا في حال كونه بسرا طبيبا منه في حال كونه رطبا كما تقول في مذا خاتمك حديدا تقديره هذا خاتمك في حالة كونه حديدا على معنى اشارة اليه في هذه الحالة اما بعد مذ هكذا فلا يصح ○

تنبيه

تنبيه في كلام الشارح امران احدهما انه اقتضى كلامه ان الحال في جميع ما ورد جامدا موول بالمشتق وهذا لا يمشي له في شيء من المسايل الستة التي زادها على الثلاثة التي ذكرها الناظم الا مسالة الترتيب واما الباقي فيصح في بعضها التاويل بكلفة ولا يصح في بعض والثاني ان كلام الناظم يقتضي ان الدال على التقسيم لا تاويل فيه لانه جعله قسيما للموول وكلام الشارح يقتضي ان الدال على التقسيم مما يوول تاويلا بكلفة فيه وله ان يجيب عن هذا بانه انما اراد ذكر قاعدة عامة بعد خاص فكانه قال وكذلك كل ما يمكن فيه التاويل بلا كلفة وقد يجدش فيه بان مسالة التشعير ليست اظهر في قبولها للتاويل والخاص انما ينصرف عليه مع النص على العام لمزية اختص بها ولا مزية هنا

قوله بدا بيد قدره الشارح بقوله مساجرا وجعل منه كلمة فاه الى في وقال اي متشافها وجعل ضابطها ما دل على مفاعله ولو قدر حالا من الفاعل والمفعول لم يمتنع فيكون التقدير بعته متقابضين وكلمته متشافهين ولكنه لا يبقى في نحو بع البر بيدا بيد الا ما قال بخلاف بع زيدا بيد

لحن ابن سيدة المتنبي في قوله ٠

• فبلتها ودموعي مزج ادمعها • وقبلتني على خوف فما الغمر

قال فان تر لم يجك هذا الا مضافا اي ما بعده يعني فكان حقه ان يقول فاها الى في ومذا من الغريب فان الذي في بيت المتنبي افيس لكونه نكرة وموجب الحال ومع هذا انكر لمخالفة الاستعمال فيما حقه الاتباع لما ورد ثم اعلم ان الوقوف عند ما حكاه ش يستدعي اعتراضين اخر بين احدهما الجر بالى لا باللام الثاني ان هذا غير المحل المستعمل فيه هذا اللفظ فانه انما استعمل في معنى متشافهين وذلك انما يكون في الحديث لا في التقبيل لانه لا يكون بواسطة قوله والحال ان عرف الخ انما التزم تنكيره لبلا يوهم الصفة التابعة ان كان لمنصوب

كضربت اللص المكتوف او المقطوعة ان كان لمرفوع او مخفوض
كجاءني زيد الراكب ومررت بزيد الراكب واطلق بعضهم فوتهم كونه
نعتا وسدا مسراده او يقال قد يكون الاعراب خفيا فلا يمنع
الاختلاف في الحركة من التوهم او قد يغفل عن الحركة وبالجملة
لا حاجة لدعوى ان التوهم انما يكون عند الالتفاق في الحركة
وطرد الباب في غيره ولانها لازمة للفضيلة فاستحق لزوم
التخفيف بالتجرد مما يقتضي التغريف بخلاف المفعول ونحوه فاما
المفعول له ومعه فحملا على المفاعيل الثلاث لان المفعولية باب
واحد وقال الرضي النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث
ولا معنى للتغريف هناك فلو عرفت الحال وقع التغريف ضايعا
وقوله ان عرف الحال في كلام العرب فكلامه يشعر بان ما جاء
من الحال معرفا فانما هو سماع لانه اوله بنا وبله على التنكير
ولو كان قياسا لم يحتج الى ذلك بل كان يقول ان الحال يجوز الاتيان
به معرفة صحتا وبله بالنكرة اولم يصح فان قيل الامر
بالتاويل لا يدل على عدم القياس قد ليل قوله السابق وفي مبدء
تاول وهو مقيس اجيب بانه لم يقل هناك اول
الجامد بالمشتق اذا اتاك من كلامهم قوله ومصدرا منكرا
الخ الحال وصاحبها كالمبتدا والخبر فحق الحال ان تكون صادقة
على ما صدق عليه المبتدا ويلزم من ذلك ان لا تكون مصدرا
فلا تقول جاء زيد ضحكا لان الذات غير الحدث وقد جاء في من المصادر
منصوبا على الحال فوجب قبوله وان لا يقاس عليه نحو طلع زيد
بغتة واختلف في ذلك في موضعين احدهما مثل هو خال
عياتا وبله باسبي الفاعل والمفعول او مفعول مطلق على اضمار
الفعل الثاني قول الاخفش والمبرد ويرده ثلاثة امور احدها
ان حذف عامل المؤكد اما ممتنع او بعيد عن الجواز بعد اكثيرا
والثاني التزام تنكير ذلك والثالث انه لا دليل فان قالا العامل
السابق فالعام لا يدل على الخاص وان قالا المصدر فيلزمهما

افتباسه

افتباسه فان كل مصدر يدل على فعله فان قيل لا يرد هذا
على المبرد لانه يقيسه قلت انما يقيسه في نوع الفعل
قال في الكافية

وهو بنقل وابو العباس ٥ الحق نوع الفعل بالقياس

قال ابن هشام في الحواشي وعندي انه ينبغي ان يجوز ما ورد
من ذلك على المبالغة كما جاز في باب المبتدا زيد صوم على ذلك
وعلى حذف مضاف فجاز زيد ركضا في معنى ذا ركض وكان ينبغي
ان يأتي هنا الخلاف الذي مر في باب النعت فلا ادري ما الفرق
والباب ان سماع ويستثنى من قولنا لا يجوز في هذا الباب اتباع
ذلك ثلاث مسايل انث الرجل علما خلافا للعلائي فجعله
مفعولا مطلقا وزيد زهير شعرا والاصح ان مذا تمييز واما علما
فعالم وجوز الشارح كونها حالا مبينة وموكدة على تقدير
العامل فعل الشرط او ما بعد الفا واختار الناظم في غير هذا الكتاب
انه مفعول به ويوسد اما قريبا فانا افعلها واما العبيد
فذا عبيد وقال الاخفش مفعول مطلق لما بعد الفا وتس
المعرف مفعول له والمنكر حال والجازيون يوجبون نصب المنكر
والتميميون رفع المعرف وفي غير ذلك لكل وجهان قوله
ولم ينكر غالبا ذو الحال قال الرضي لانه اذا كان نكرة كان
ذكرها مميزها ويخصصها من بين امثالها اعني وصفها اولى
من ذكرها بتقييد الحدث المنسوب اليها لان الاصل ان يبين
الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث
انتهى وقضية ذلك ان لا ينكر العامل غالبا الا ان يفرق
بان العامل ابدا موخر عن عامله فهو في قوة الموصوف بصحة
الحكم عليه او بانه اذا ذكرها هو وصفه في المعنى فحقه ان لا يكون
الا نعتا بخلاف ما اذا انزل راسا لعدم وجوب ذكره واحترز
بقوله غالبا من قولهم به دا مخالطا وعليه مائة بيضا وقد يقال
المسوغ فيهما تقديم الخبر ومجاورة ما هو حال قياسا ومجيء ذي الراس

شبكة الألوكة www.alukah.net

سابقا والتخصيص بالحكم انما يكون اذا تقدم لزوما لتقدم الحكم
على الفاعل والحكم المنسوب الى صاحب الحال لا يلزم تقدمه لانه
قد يكون مفعولا او ظرفا والباب في غيره فلم يعتد به تخصصا واما
قول التخريج لا يقال التخصيص بالحكم كان لانا نقول
لو كان كذلك لما احتيج الى مسوغ اصلا انتهى غير محررا اما
السؤال فلما لا يخفى واما الجواب فلجواز ان يكون هذا المسوغ
ضعيفا لا يكتفى به الا عند الحاجة الى انه لا مانع من تعدد
المسوغ ومن غير العالم نقالوا الى كلمة سواء في قراءة الحسن
وعكس هذا الموضع في اى بعة ايا ما سواء فالنصب على الحال
قراءة العامة والجر قراءة شاذة والفرق ان صاحب الحال
هنا مختصر قال ابن هشام ولا يحسن عندى ان يقال ذو الحال
وان كانت ذو بمعنى صاحب لان لقب هذا النوع الذى قد وضع
له او غلب على صاحب الحال لا ذو الحال والالقاب الوضعية
والغالبة لا تغير بمرادفها اللغوى قوله ان لم يتاخر لعدم
توهم الصفة كما اخبر المخبر عنه في نحو في الدار رجل لذلك ولكما
جاز نحو هذا خاتم حديدا وكالذى مر في قرية وهى خاوية
على عروشها وقد يدخل بعضهم على تاتا الضمير في خطاب
الموتى الحافيقول انت فتلتنيه قال كثير

اقيلي فواد افتركتنيه هائما ... ولا تقتليه لا يجل لكم قتلي

وقال صلى الله عليه وسلم لبريرة لو راجعتيه في زوجها

تنبيه اقتضى تعليل جواز كون صاحب الحال نكرة اذا

تاخر

تاخر بما ذكر امتناع ما فيه لبس مع انهم مصرحون بجواز الحال
من النكرة المخصصة ومنها رايت غلام رجل قائما مع حصول
اللبس في ذلك لاحتمال الوصفية ويمكن ان يجاب بقلة اللبس
هنا لان النكرة لما تخصصت بالاضافة قرب انسياق الذهن
الى احتمال المنسوب الى الحال بخلاف ما اذا لم تتخصص لان بيانها
مقدم على تقييد المنسوب اليها وبهذا يجاب ايضا عما يقال
لا مانع من جواز الصفة بعد الصفة فاللبس حاصل مع وصف
النكرة فلا يكون تخصيصها بالوصف كما قيل في مجيء الحال منها
قوله او بين من بعد نفي او مضاهيه هو الاستفهام
ولا يشترط كونه في صدر الجملة كما في مثل حسن عيش باقيا بل يجوز
مثل جاك احد راكبا كما ان ذاك لا يشترط في باب الابتداء نحو مثل
قتي فيكم وارجل في الدار وبهذا يخلاف الاستفهام الذى يجعل
الكلام غير ايجاب في باب المستثنى فانه يشترط فيه ذلك ولا
يشترط كون الاستفهام بهل كما في البيت بل يجوز اجاك احد
راكبا كما ان ذلك لا يجوز في باب المبتدا نحو ارجل في الدار
وبهذا يخلاف الاستفهام الذى يجعل الكلام غير ايجاب حتى
يجوز زيادة من فانه يشترط فيه ذلك كما ذكره الناظم في شرح
الكافية والحاصل ان هذا الباب وباب المبتدا يحدسوا
قوله وسبق حال الى اخره الحال مع صاحبها كالخبر مع
المبتدا كما انقسم الخبر لما واجب التاخير وواجب التقديم
وجايز فيه الامران كذلك تنقسم الحال فاما جواز الامرين
فهو الغالب واما وجوب التقديم فنحو اذا كان الصاحب محصورا
فيه نحو ما جاء راكبا الا زيد وفيما اذا اضيف الصاحب الى ضمير
ما لابسها نحو جاز ابر سند اخوها واما تمثيل الشارح باطلق
منقاد العمرو وصاحبه ففيه انه لا مانع ان يقال انطلق لعمرو
صاحبه منقادا الا ان يقال الوجوب فيه اضافي بالنسبة
لامتناع انطلق صاحبه منقاد العمرو ولما نظائر في باب المبتدا

شبكة الألوكة www.alukah.net

فلذا لم يذكرها واما وجوب التاخير فيهما اذا كانت محصورا فيهما نحو وما ترسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين وهذه المسالة معلومة مما تقدم فلذا لم يذكرها وفيما اذا كان صاحبها مخفوضا بالحرف او بالاضافة وذكر المسالة الاولى مرجحا والثانية التزاما حيث ذكر ان الحال تاتي من المضاف اليه فيما ذكروه وقوله حال في موضع رفع وما مفعول فان ترك تنوين حال فاخفض بالاضافة وهذا اعم فايدته فانه يشمل التقدم على صاحب الحال وعلى عاملها جميعا واذا قرى بالتنوين لا يشمل الا التقدم على الصاحب قال ابن هشام ولا اذكر نقلا في خصوصية هذه المسالة بالنسبة الى العامل بل ظاهر بعض التعاليل الجواز وظاهر بعضها المنع **تنبيهان** الاول لابد من تقييد الحرف بكونه غير زايد اما الزايد فيجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقا وبه يعلم ما في قوله انه البقا في الكلام على قوله تعالى قل لست عليكم بوكيل على ما سيتعلقة بوكيل او حال منه على ما قول من اجاز تقديم الحال على حرف الجر انتهى لانه لا خلاف في الحرف الزايد كهذا الثاني في النهاية كفى بالله وكلنا من اجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف اجاز كفى وليا بالله ومن منع منع ومن اعرب منتبرا فلا يبعد ان يجيز ايضا انتهى والناظم مع جوازه اصل المسالة يمنع مع كفى ذكره في شرح العمدة **قوله** الا اذا اقتضى المضاف عمله الها من عمله عايدة على الحال وفد اضيف اليه العمل على معنى في نقد سر الا اذا اقتضى المضاف عملا في الحال **قوله** او كان جزء الخ اتفقوا على المسالة الاولى واكثرهم لا يجيز ما عداها وذلك بنا على قولهم ان العامل في الحال يجب ان يكون العامل في صاحبها لشبه الحال بالظرف كجلست عندك وبالصفة كماني رجل قايم قلنا وكذا يشبه التمييز والخبر والعامل فيهما وفي صاحبها مختلف نحو قبضت عشرين درهما ونحو زيد احوك عجاة اي س ثم قال

س في لمية موحشا طلل ان موحشا حال من الطلل وهو لا يجري فاعليته فيكون معمولا للظرف وقال في وان هذ امتكم امة واحدة ان امة حال وعاملها هذه وعامل صاحبها ان وقال هاهنا اذا مر بك النحو فامض له نظع وقد حقق ذلك في المغني في الباب السادس واعلم انهم مثلوا المسالة ما اذا كان المضاف جزا من المضاف اليه بقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا وقال ابن الحاجب اخوانا حال من الضمير في جنات ويضعفه الفصل بالجمل جملة القول وادخلوها ونزعنا وقيل من الضمير في امنين وهو اضعف لان امنين في سياق ادخلوها وادخلوها معمول للقول المقدر فيكون فصلا بين ما هو كالمفعول الواحد او المصدر بما لا يلزم فيه ما لزم على الاول نعم ان جعل ادخلوها هو معمول القول وامنين حال من ضمير جنات واخوانا حال من ضمير امنين اندفع الضعف الاول ولكن يخلفه مخالفة الظاهر اذ الظاهر ان امنين حال من ضمير ادخلوها ومن مقدرة حالا من الواو في ادخلوا فالخلاف فيها كالخلاف فيما تقدم سواء انتهى كلامه ملخصا **تنبيه** قال ابن هشام حكى ابن ابي الربيع انه اجاز الحال من المضاف اليه اذا كانت الحال جملة نحو جاني غلام هند وهي ضاحكة وانه جوز بذلك ولم يذكر فيه خلافا وعندي ان هذا التركيب ونحوه صحيح وان الحال من المضاف دون المضاف اليه وان الرابط الواو ولذا امتنع ذلك في الحال المفردة لانها حينيذ متعينة للمضاف اليه نحو جاني غلام هند ضاحكة **قوله** والحال ان ينصب بفعل صرفا للحال ينع عاملها ثلاث حالات احداها وهي الاصلية يجوز فيها ان تتاخر عنه وان تتقدم عليه وذلك اذا كان فعلا متصرفا لم يعرض له مانع ومن المانع ان يكون صلة لحرف مصدري نحو اعجبني ان ضربت زيدا مودبا وشمل هذا الفعل كان واخواتها المتصرفة وذلك فرع عن انها تعمل في الحال

قال الزمخشري في ان كانت لكم الدار الاخرة الاية خالصة حال من الدار وقال بعضهم الوجه انها حال من ضمير الخبر لان اسم كان لا يقع عنه الحال لان الافعال الناقصة لم يوضع بها لنسبة حدث يحقق لما فاعلها حتى تقتضي متعلقات معنى فكان زيد قائما لا يراد به ان زيدا ثبت له ان القيام المنسوب اليه ثبت لاخير ودلك حاصل لزيد وان لم تذكر كان ولذلك توسعوا كثيرا بها لا تدل على الحدث بل وضعها للدلالة على مجرد الزمان فلذا لم تعمل الا في الاسم والخبر وقال ابن الشجري من منع اعمال كان واخواتها في الحال فغير ما خود بقوله لانه فضلة فرابحة الفعل تعمل فيها لما الظن بفعل متصرف يرفع وينصب وليست اسوا حالا من حرف التنبيه واسم الاشارة او صفة تشبه الفعل المتصرف لم يعرض لها مانع لكونها صلة الى غير القاصد سائلا زايرا ومصدر مقدر بالفعل دون حرف مصدري نحو عرفت بامكثوفا اللص وهذه واردة على قصر التوضيح جواز الامرين على الاولين مع ان هذه تفهم من تقييد المصدر الذي لا يتقدم الحال عليه بالمقدر بالفعل وحرف مصدري والثانية ان تتقدم عليه وجوبا وذلك اذا كان لها المصدر نحو كيف جاء زيد وسكت عن هذه للعلم بها من نظيرها في باب المبتدا والخبر من ان ما له الصدر يجب تقديمه والثالثة ان تتقدم عليه وجوبا وذلك فيما ذكر بالمنطوق والمفهوم لان قوله بفعل صرفا الى اخره افهم ان الفعل الجامد والصفة التي تشبهه لا يتقدم الحال عليهما وقوله وعامل ضمن معنى الى اخره دل بمنطوقه على ما سيأتي لا يتقدم فيها الحال على عامله وسيأتي الكلام عليها قوله فجايز تقديمه ظاهره انه لا فرق بين الحال المفردة والجملة ولا فرق في الجملة بين ان تقترن بالواو اولا وهكذا نقل صاحب روض المشايل عن الجمهور ونقل المنع عن الفراء وفي كتب المغاربة المنع وان الذي اجاز تقديم المقترنة بالواو الكسائي والفراء وهشام قوله وعامل ضمن معنى الفعل

لا حروفه

لا حروفه وهو عشرة ثلاثة من باب ان ليت كان ولعل فهذه هذه الثلاثة تعمل في الحال دون الثلاثة الباقية وجوز مكي في اعرابه ان يكون يعلمون من لكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر حالا من الشياطين ورد عليه ابن ابي العافية بان العامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل في صاحب الحال لكن وهي لا تعمل في الحال عند الكوفيين والتنبيه والاشارة والظرف والمجرور واما نحو اما علما فعالم فلا استقبالها مراد به التعظيم نحو يا جارنا ما انت جارة اذا جعلناه حالا التبيز او النداء نحو يا بها الرجيع سمكيا بسامحة وهي في الحال من المنادى خلاف تشبهان الاولى ذكر ابن هشام في ناصب الحال في نحو هذا زيد قايما ثلاثة اوجه حرف التنبيه اسم الاشارة كلاهما لتنزيلهما منزلة كلمة واحدة فان كان العامل حرف التنبيه جاز ان تقول ها قايما ذا زيد ولا يجوز على الوجهين الاخرين الثاني قال الفارسي في الاقوال وفي البغداديات ما معناه انا منناع تقدير الحال من زيد في الدار جالسا عمرو عندك قايما دليل على انه لا اضمار في الكلام والا لجاز التقدم سواء كان المقدر وصفا او فعلا لان كلاهما يجوز تقدم الحال عليه فلما امتنع ذلك دل على ان ذلك هو الكلام وان المحذوف لا عبرة به ولا التفات اليه كما انا لا نقدر العامل في نحو ضربي زيد بل نجعل الكلام هو هذا الملفوظ مع القطع بحذف الفاعل قوله وتدر نحو سعيد الخ هذه المسالة تتعلق بما افهمه قوله وعامل ضمن معنى الفعل من عدم تقدم الحال على عاملها الطرفي والحاصل انها تقدمت عليه في مسالة على وجه الندور وضابطها ان يكون الظرف خبرا متاخرا عن المبتدا عنه وتتوسط الحال بينهما ويلزم حينيذ تقدمها على عاملها ٥ قوله ونحو زيد مقرد انفع من عمرو معانا مستجاز هذه المسالة مستثناة من مفهوم قوله او صفة اشبهت المصرفا فانه اخرج الصفة التي تشبه الجامد وهي اسم التفضيل لانه

مكتبة ابو غازي
محمد بن عبد الباري
1384
www.alukah.net

لانقبل علامة التثنية والجمع مطلقا وضابط هذه المسألة
ان يكون اسم التفضيل عاملا فيه حالين لاسببين متحدي المعنى
او مختلفتين واحدا منهما مفضلة على الاخرى فانه يجيء نقديم الحال
الفاضلة والكلام فيهما مبسوط في الشروح وقد افردت في رسايل
قوله والحال قد يجيء ذا تعدد اما جوازا او وجوبا قال
الرضي تكرير الحال بعدا تما واجب لوجوب تكرير اما نحو ضرب
زيدا اما قايما واما قاعدا وكذلك بعد لا نحو جاء زيد لا راكبا
ولا ماشيا ومسئله في التسهيل وقد يستباح افرادها في
الشعر كقوله

فترت العدا مستغيثا بعصبة ... وكن بانواع الخدايع والمكر

وقوله ذا تعدد حال يتوقف عليها معنى الكلام مثل اما
المبيت من يعيش كبيبا **تنبيه** اذا كانت الحال مفردة
وتعدد ما يصلح ان يكون له فجعلها للاقرب هو الوجه كلقيت
زيدا راكبا وجاء زيد وعمرو ضاحكا اشار لذلك في التسهيل
واجاز الزمخشري ان يكون حالا من كل منهما فان لم يصلح
الا احدهما كلقيت هندا راكبا او مركبة فالامر ظاهر
كذا في بعض الشروح ونقل قبل ذلك عن شرح الكافية
الكبير ان بعضهم منع هذه المسألة وفي المغني من الحال ما يحتمل كونه
من الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا انتهى وظاهره
استوا الاحتمالين وهو يخالف كلام التسهيل وما نقل عن
الزمخشري من اجازة ما ذكر ظاهر في لقيت زيدا راكبا
لانه اجازه كاقتة من قوله ادخلوا في السلم كافة ان يكون
حالا من الفاعل والمفعول لا في جاء زيد وعمرو راكبا لانه صرح
في الكلام عليها قوله تعالى قايما بالقسط بان مثل ذلك لا يجوز
للالباس وافرده انتباعه ورده ابو حيان وقال انه جايز
لان الحال قيد فيمن وقع منه او به الفعل او ما اشبه ذلك
واذا كان قيدا فانه يحمل على اقرب مذكور ويكون مركبا حالا

مما يليه ولا فرق بين الحال والصفة ولو قلت جاءني زيد وعمرو
الطويل كان الطويل صفة لعمرو ولا لبس فيه ولم يتقدمه ما
يتعارض كلا مسبه اذ لا فرق بين المثالين ودعوى اللبس في
احدهما دون الاخر لا دليل عليها **قوله** لمفرد قال ابن هشام
في الحواشي فتخرج من العاطف وبوافقه قوله في التوضيح
وليس منه ان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا
وحصورا انتهى لانه مع الاقتران بالعاطف يكون عطف نسق
لا حال اصناعة وهذا موافق لما اعترض به على الشارح في باب
الخبر واجابوا عنه بما لا ياتي نظيره هنا لكنه مخالف كما قال الجعفيد
لما سيقول بعد من ان الحال اذا تلت عاطفا امتنع ان يكون
الرابط الواو لان فيه الاعتراف بان الحال تتلو العاطف **قوله**
فاعلم جملة معترضة بين المتعاطفين اكد بها لما في المسألة
من خلاف ابن عصفور فانه منع جواز التعدد في هذا القسم
وجعلها متداخلة لا مترادفة ولا ينازع في جواز الثاني لان ذا
الحال متعدد فاشبه الخبر المتعدد لتعدد من هو له وقد صرح
بما ذكرنا فاوجب في نحو زيد مركبا هذا ضاحكا العطف وجوز
لقيته مصعدا منحدرا وقالا اتحد العامل وتعدد
الحال لتعدد صاحبها وكذا اجازه في افعل التفضيل فاشتة
ان يعمل في حالين لواحد **قوله** وغير معترد بان يتعدد
المتعدد بل ان اتحد لفظه ومعناه ثني او جمع على وجه الاولوية
فقد قال الرضي لا مانع من التفريق فتقول لقيته راكبا زيدا
مركبا ولقيته زيدا مركبا راكبا انتهى نعم هذا حيث لم
يتعدد العامل فان تعدد نحو هذا زيد وخرج عمرو ضاحكين
ففيه خلاف اجازه الجرمي مطلقا ومنعه ابن السراج مطلقا
واجازه س ان اتفق معنى العاملين نحو هذا شبه زيد وانطلق عمرو
مسرعين ومنع فيما اذا اختلف نحو قام زيد وضحك بكر
متخاصمين اشار اليه في هداية السالك وهو نظير ما سياتي

في النعت **تنبيهان** الاول اجاز هشام والكسائي ان يجيء الحال مشتقة من مضاف ومضاف اليه نحو لقيت صاحب الناقة والناقة طليحين لان الحال لا يأتي من المضاف اليه الثاني قال المحقق الظاهر انه اذا تعدد صاحب الحال مع تعدد ها لا تكون من تعدد الحال لان كل حال ترجع لما صاحبها ويشهد لهذا ما قاله ابن المصنف في باب المبتدا في قوله بداك يد الميت انه ليس من تعدد الخبر لان بداك في قوة مبتدا بن فحكم بتعدد التعدد لاجل ان كل خبر راجع لمبتدا انتهى وقال الدماميني في شرح التسهيل وهنا بحث وهو ان مسئلة الجمع اي وسئله التثنية لا يدخل تحت تعدد الحال اذ الحال ثم واحدة كالخبر في الزيدون قائمون اي والزيدان قائمان انتهى فظهر ان هذه المسئلة مسئلة من وجهين وان اختلف لفظه ومعنا فرق بغير عطف كما في التوضيح قال الدماميني ويظهر ان مقتضى القياس العطف كما في الاخبار انتهى ورايت بخط الموضح في الحواشي نقلا عن ابن البقا لقيته مصعدا منحدرا الجيد حذف الواو ولان احدهما حال الفاعل والاخر حال المفعول فاذا عطفت الواو تعين التوزيع عليهما والواو جايزة لانك لو ثنيت كقوله لقيته راكبين جاز والمشي يقدر بواو العطف ورايت بخطه ايضا قوله ذا تعدد لانه خبر في المعنى وهو يتعدد ومنها ايضا يتعدد لمفرد وغير مفرد فتقول جاني بنوك راكبا وماشيا ومحمولا وجازيد منا حكما مستبشرا هذا زمان يستبان حلوا حامضا ويجوز في الثاني العطف ويتعين في الاول ويمتنع في الثالث انتهى وهذا قياس ما سلف في باب المبتدا والخبر عند الشراح وهو مشكل على قوله هنا في الاوضح وليس منه ان الله الى اخره وقوله في الثاني فرق بغير عطف الخ والظاهر انه جعل بنوك راكبا الخ من التعدد لغير مفرد وفي جعله من ذلك ما في جعل الحال المجموعة والمشاة

من

من المفردة من بحث الدماميني السابق الا ان مذهب صاحب الحال وجعله من غير المفرد كجعل يداك في قوة مبتدا بن فكانه اراد بالتعدد ما يشمل التعدد معنى وفيه نظر مذكور في باب المبتدا والخبر **قوله** وعامل الحال بهما قد اكد في نحو الخ ذكر الشارح عدة امثلة وكتب ابن هشام رحمه الله يجوز ان تكون كلها مفعولات مطلقة على ان رسولا بمعنى الرسالة كقوله ولا ارسلنكم رسول ومسخرات بمعنى تسخيرات كقوله الم تعلم مسرحي القوافي وقايما بمعنى قياما كما قيل في عابدا بالله واما اضح مصيحا فاوضحهن وان احتمل ان مصيحا منادي منون للضرورة كقوله يا مطر الا انه بعيد لما فيه من ارتكاب ضرورتين التنوين وحذف حرف النداء من اسم الجنس **قوله** وان يؤكد جملة جعل في التسهيل التاكيد لخبر الجملة وهو اوضح وايضا قالوا التقدير في زيد اخوك عطوفا احقه ومقتضاه ان صاحب الحال المفعول المحذوف لما وجب كونها مؤكدة لمضمون الجملة قلت لان الابوة يلزمها العطف غالبا فكون الاب عطوفا مستفاد من الجملة **قوله** ولفظها يوخر قال الشاطبي فان قيل هذا الحكم الذي قرر من لزوم رتبة خبر الحال مثل هو مقتصر به على الحال المؤكد بها الجملة او هو شامل للحال المؤكدة كانت مؤكدة لعاملها او للجملة فالجواب ان الظاهر من كلامه الاقتصار على المؤكد بها الجملة وايضا فان العامل النايب عن غيره لا يقوى قوة العامل الظاهر بخلاف نحو لا تقعد في الارض مفسدا فان العامل لفظي وهو قوي كما في المصدر المؤكد فكما يجوز تقديم المصدر المؤكد على عامله كذلك يجوز هنا فاذا قوله ولفظها يوخر راجع الى الوجه الثاني وهو الحال المؤكدة للجملة **تنبيه** يحتمل التاكيد والتاسيس هما لك بحسب ما تقدره وقولهم اما علما فعالم لان العامل ان قدر هناك الخبر بها بعد الفاي فالمذكور عالم وذو الحال

شبكة الألوكة www.alukah.net

ضمير الخبر نفي موكدة وان قد ثبت لك الخبر ومهما يذكر انسان
في حال علم فني مبينة وبيقين بعد ابعد اما في نحو اما علما فانه عالم
او فلا علم له فظهر ان الحال اما مبينة فقط او موكدة فقط او
محتملة فاحفظه قوله وموضع الحال يجيء جملة خبرية ذات
رابط وقضيته بان غير مصدرة بدليل استقبال اذ لو صدرت
به لم تستقبلها بالنظر للعامل لتفوت المقارنة وانما وقعت
الشرطية حالا نحو كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث
لانسلاخ الشرط حينئذ عن اصله اذ المعنى على كل حال وبهذا صرح
بعض المحققين بان الشرط اذا وقع حالا لا يقدر له جزا تنبيهان
الاول قال ابن هشام لم يمتنع في الجملة الحالية ان تصدر
بدليل استقبال نحو جاز يد سيضحك ولم يمتنع ان تقترن بدليل استقبال
نحو جاء زيد الماضي مثل سقط النصيف ولم ترد اسقاطه ولم يمتنع
ان تجيء بدليل استقبال نحو رايت رجلا معه صقر صائدا به
غدا انتهى قال ابو حيان ينبغي ان يقال غير تعجيبية ونفيه ان
التعجيبية ان كانت غير خبرية لم يحتج لذلك وان كانت خبرية
فمعناها ثابت لا ستقبال فما معنى ذلك وقد علم مما تقدم اشتراط
الاستقبال فلم يحتج لاشتراط ان لا تكون تعجيبية وقد يقال الذي
مشى ان الاستقبال غالب لا لازم الثاني قال التاج السبكي في الاشباه
والنظائر وقد يتعين المعنى عند وضع الجملة موضع الحال الا ترى
ان من نذر ان يعتكف يوما صائما لزمه الجمع بين الصوم والاعتكاف
المنذورين على الصحيح ولا يغنيه الاعتكاف في نهار رمضان بخلاف
ما لو قال وانا صائم لانه يلزمه الصوم وانما ذكر الاعتكاف بصفة
فاذا وجدت صح ايقاع المنذور وهو الاعتكاف بنهار قوله وذات
بدء بضارع الخ شروع في بيان ان الجملة الحالية لا بد لها من رابط
واعلم ان الاشيا التي تحتاج لها رابط احد عشر كما في المغني وحالها
مختلف لان الربط تارة بالضمير وحده وتارة مع غيره والغير اما
الواو فقط او مع غيرها ولعل المرجع السماع واختص الربط بالواو

بهذا

بهذا الباب كما اختص الربط بالعموم والاشارة بباب المبتدا والضمير
يربط في جميع الابواب لانه اقعد في الربط ومقتضى هذا انه اقوى
في هذا الباب من الواو ويدل عليه كلام التسهيل وقيل الواو اوكد
ولذلك يستغنى بها مع الجملة الاسمية بكثرة ولا يستغنى معها
بالضمير الا مع قلة على راي ومع ضعف على راي ولذا حظا ابن هشام ان
الزمخشري في عد وله عنها الضمير في نحن له مسلمون فقال ونحن
له مسلمون حال من مفعول نعبد لرجوع الها الضمير له ومن العجب
انه جعل الربط بالضمير في كلمته فوه لما في شذا والحق انه عند
اجتماعهما بهما او بينفي اعتبار الواو وان الرابط بالضمير وحده لاشذوذ
فيه وقد رجع الزمخشري لما ذكر في قوله تعالى والله يحكم
لا معقب لحكمه بذلك قال ابن حيي لا بد من الضمير وانه اذا قيل جاز يد
والشمس طالعة فلا بد ان يقدر طالعة وقت مجيبه لكن ذلك كلام
المطول على ان مذهب الشيخ عبد القاهر ان الجملة الاسمية لا يجوز
تجردها عن الواو والا بضرب من التاويل ونوع من التشبيه والتاويل
ارادة الواو كقوله نصف النهار الماء غامره اي والماء غامره
او كراهة اجتماع حرفي عطف والتشبيه تشبيه الجملة بالمفرد
لان بعضها في مسائلها وامثلوا بعضكم لبعض عدو اي متعادين
وبخو ذلك مما ليس المبتدا فيه من الجملة الاسمية عبارة عزذي
الحال بخلاف نحو جاني زيد هو فارس فلا يجيء فيه التشبيه بالمفرد
وصاحب الكشاف تابع لعبد القاهر فلا اعتراض عليه وقد حققنا
المقام في حواشي المختصر وانتم افتقروا هنا على ان الرابط الواو والضمير
او بما ولم يذكروا في الكلام على رابط الجملة الحالية غيرها فيما رايت
وفي الجملة السابقة ما له محل من معنى المفرد ما يقتضي ان الربط
في باب الحال يكون باعادة صاحب الحال بمعناه فانه لما تكلم
على قوله

ذكرتك والخطي يخطر بيننا وقد نهلت منا المثقفة السمر

وجعل جملة وقد نهلت بدلا اشتمالا من قوله الخطي يخطر بيننا

نقلا له عن غيره قال ولبس بمتعين لجواز ان يكون من باب التنازع على ان تقدر الواو للعطف ويجوز ان تقدر واو الحال والرابط على هذا الواو واعادة صاحب الحال بمعناه انتهى وان الواو تحتية في صورتين لم يذكرهما المصنف فكان ينبغي ان يقول بعد قوله وموضع الحال يجيء جملة البيت

وواجب الواو اذا ما تقدما ضمير ربط للذي تقدما

وهكذا المضارع المصدر بلفظ قد مقرر حاله مقرر

واشرت بقولي وحاله مقرر الى مسألة الصورة الثانية من النزاع لان السعد يقدر لها مبتدأ ويجعلها اسمية فقال التقدير وقد تعلمون اني رسول الله وانتم تعلمون وتمتنع في سبع صور اقتصر المصنف على واحدة وهي المشار اليها بقوله وذات بدء بمضارع الى اخره وكان ينبغي ان يقول بعد

ومثل هذا ان عذا منفيا اما بلا او ما فكن رضيا

او كان ماضيا لا قد تلا او كان متلوا باو حرف العلا

وامنع من الواو كذا ان اكدت وهكذا ان بعد عاطف اتت

والامثلة في التوضيح فلا تطيل بالتوضيح وذكر السعد في قوله تعالى قل ان تبدوا ما في انفسكم صدورهم او تخفوه انا لم نجد في الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية التي عاملها معنى الفعل وقولي ان اكدت اي مضمون الجملة كما قيد بذلك في التوضيح وان اطلق الشارح لتخرج الموكدة للعامل نحو ثم تولوا وانتم معرضون لكن قال ابن هشام في الحواشي وقد يقال المعنى وانتم قوم شانكم الاعراض فلا تكون الجملة حالية قوله وذات واو بعدها انو مبتدأ جواب عما يرد على ما قرره في البيت قبله من ان الجملة الفعلية المضارعية غير المنفية لا تقترن بالواو ومن نحو قوله بجوت وارهنهم مالكا وحاصل الجواب ان مثل تلك الجملة اسمية مبتدأ وهاهنا محذوف

تنبيهات

الاول اضمار المبتدأ انما ذكر ليس متفقا عليه فقد اعرب الزمخشري

ويكفرون

ويكفرون من قوله تعالى ويكفرون بما وراءه حالا وهو مضارع مثبت قال اي قالوا ذلك والحال انهم يكفرون بما وراء التوراة وهو الحق مصدقا لما معهم منها غير مخالف له وفيهم رد لمقالتهم لانهم اذا كفروا بما يوافق التوراة فقد كفروا بها ولم يبن لتقدير المبتدأ نعم ابو البقاء قال اي وهم يكفرون والجملة حال وجوز ابو جعفر النحاس ويجيدون من الذين كفروا يصدون ان يكون حالا ولم يذكر اضمار مبتدأ وقد صرح بذكر الخلاف في شرح التسهيل في باب تعدي الفعل ولزومه فقال ان تكلم على قول الشاعر

لئن تزايلنا لوتا ملت الا ولها في مفارق الراس طيبا

ينبغي ان يكون راي المضمرة علمية يضمر قبلها مبتدأ اي الا وانت ترى لان الواو والحال ولا تدخل على المضارع عند الاكثرين انتهى وانما جعل راي المضمرة علمية لا بصرية ليلا يلزم كون الموصوفة مكشوفة الراس ثم ان ظهر ان في هذا البيت عند الاكثرين حذف المضارع مع المبتدأ الثاني قال الميداني في دون ذاك وينفق الحمار الواو للحال فانسد اللفظ والمعنى وحقيقة المثل على ما ذكر هو وغيره ان انسانا اراد بيع حمار فوطا شخصا اخر على ان يشكره في سوق الدواب ليرغب فيه فقال له ذلك الرجل وقد راه في السوق انما هذا حمارك الذي كنت تقصد عليه الوحش فقال الرجل ذلك فارسلها مثلا اي قل دون ذاك فان الحمار ينفق به فعلى قوله يكون الرابط الواو ولا ضمير مع امتناع الواو وهنا وانما الواو للاستيناف ويدل عليه انه روي باسقاطها ومعناه انه قد راته قيل له لم امرتني بذلك فقال ينفق الحمار بذلك وقيل للعطف ورد بعطف الخبر على الطلب اجيب بانه يقدر ينفق دعا كما في يرحمك الله اي لينفق او يقدر اريد ليجيدون ذلك التنفق الثالث لا يصح في قوله وذات الهضب على الاشتغال وان لم يشترط فيه اتحاد جهة الهضب وجوز نا زيدا جلست عنده لان الها

من قوله بعدها عايد لها الواو لا لها ذات واو وهو نظير غلام بعد ضربتها
وهو لا يجيز نصبه على الاشتغال احد نعم ان قدر مضاف في الكلام
والاصل بعد واوها صح الاشتغال **قوله** وجملة الحال سوى ما
قدما بواو الخ في اطلاقه نظر قد عرفته ولو ذكر صورتي وجوب الواو
وصور امتناعها ثم ذكر هذا الحكم لكان ظاهرا وعلم من كلامه
ان الجملة الحالية لا تخلو عما ذكر ومراده اما لفظا او تقديرا
قال في المغني وقد تخلو منهما لفظا فيقدر الضمير نحو مررت
بالبر قفيز بدرهم او الواو كقوله يصف غايصا لطلب اللولو

ينضف الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري

انتهى وقال الدماميني الربط يحصل بالواو او بالضمير
فحيث لا واو ولا ضمير تقدر احدهما فلم تقدر الواو وهنا على الخصوص
مع انه يمكن تقدير الضمير كما مر الا لانه الاصل في الربط
فيقال الماء غامره فيه انتهى وكون الضمير هو الاصل عرفت حاله
وعرفت ان عبد القاهر ومن تبعه يرى ان الاسمية لا تربط
الا بالواو الا اذا استثنى **قوله** والحال قد يحذف ما فيها
عمل قال الجلال السيوطي في شرح العينية يستثنى ما اذا كان
العامل ظرفا او مجرورا او اسم اشارة ونحو ذلك فلا يجوز حذفه
فهم امر لا ضعفه انتهى فلعامل الحال بالنسبة للحذف ثلاثة
احوال جواز الذكر والحذف ووجوب الذكر ووجوب الحذف **قوله**
وبعض ما يحذف الخ مما مثل به في التوضيح التمييز مرة وقيسا
اخرى وهو نص الزمخشري قال في الحواشي وفيه نظر لانه لم يرد
انه يتحول في حالة كونه تمييزا بل انه يتحول بعد التحول المخصوص
من التمييزية الى الفعلية فهو مصدر لا حال وهو مذهب س
تتمة لم يتعرض المص لحذف الحال ولا لحذف صاحبها
قال في التسهيل ويجوز حذف الحال اي ما لم تنب عن غيرها
كالسادة مسد الخبر او مسد اللفظ بالفعل نحو اقائما وقد قعد

الناس او يتوقف المراد على ذكرها اي كالمحصور فيها والموافقة
جوابا نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين وفي
المعنى اكثر مما يرد اذا كان قولا اعني عنه المقول نحو والملايكة
يدخلون عليهم من كل باب سلام اي قايلين ذلك وقال
الرضي واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي
ضربت مجردا زيدا اي مربوطة انتهى وتقدم في الحال الموكدة لمضمون
الجملة ما يقتضي ان صاحبها حذف وهو يا فتدبر

التمييز

قوله اسم بمعنى من مبين نكرة يفضل الخ قال الشهاب
فيها امور منها انه ان اريد بمبين من بيان الجنس لزم استدراك
قوله مبين او مطلق معناها دخل فيه معنى في لانها اعم من تكون
للظرفية فلا يصح اخراج الحال بقوله بمعنى من كما فعلوا ويمكن
ان يجاب باختيار الاول وفايدة قوله مبين الدلالة على ان المراد
بمعنى من بيان الجنس لاحتمال معناها الغير ذلك فلمتامل انتهى
وحاصله ان قوله مبين صفة كاشفة دافعة للوهم ارادة
خلاف المراد وقد يقال المراد معنى من المتبادر الغالب لشهرته
او لكونه المعنى الحقيقي وكون من بمعنى في ليس كذلك ولذا لم
يذكر في النظم وحينئذ فقوله مبين صفة مخصصة ويدل له
ان تمييز الجملة مبين وليس على معنى من كما ستعرفه ثم قال ومنها
ان اللايق جعل مبين صفة اسم لا صفة من لانه اريد بها لفظها
فهي في حكم المعرفة ولا بد لا من من لاقتضايه ان يراد بمبين
لفظه فلا يكون الا بدل غلط او اضراب وفي ذلك تكلف وخفاء
في المعنى كما يدرك بالتامل ومنها ان الشاطبي اعترضه بانه
لا يشمل تمييز النسبة ونحوه ويجاب بانه ليس المراد
بكونه مبينا من كونها مقدرة في الكلام ولا كون الكلام صالحا
لتقديرها بل المراد كون الاسم مبينا لجنس ما قبله ولو بالتاويل

وهذا متحقق فيما اورده فان قولك طاب زيد نفسا وول
يطاب شيء متعلق بزيد وهذا الشيء مبهم فسره قوله نفسا وقولك
حسن وجهاً فيه تاويل حسن شيء متعلق به وعلى هذا القياس انتهى
اقول هذا الجواب ماخوذ من كلام ابن هشام كما نقلناه في
التصريح ومقتضاه ان قوله مبين صفة كاشفة لانها مساوية
لقوله بمعنى من ح ثم هو في غاية الاشكال لاقتضائه بنا التمييز
لكون الاسم حينيذ متضمنا لمعنى الحرف كما يعلم مما تقرر في باب
المفعول فيه عند قول الناظم ضمنا في من فرقه بين التضمين الذي
يقتضي البنا والذي لا يقتضيه وقال ابن هانى لما كان اصل
التمييز المنتصب عن تمام الاسم اذ هو المبهم مجئ الاصل
والمنتصبة عن تمام الكلام عرض فيه الابهام للتجوز في الاسناد
وكان الاصل الحقيقة والمجاز ثانيا عنه وكان الاول بمعنى من
غلب حكم الاصل وقيل ان التمييز مطلقا بمعنى من مع انها سمعت
في افراد من الثاني كقولهم افديك من رجل ونعم المرء من رجل
تمامي ثم قال ومنها ان قوله بما قد فسره عام مخصوص
بما يفهم مما سبقه كقوله والفاعل المعنى انصب بافعلا وقوله
وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل الخ فان ذلك مرجح في ان تمييز
النسبة ناصبة المسند في الكلام من فعل او غيره فسقط دعوى
بطلان عموم ما هنا واجاب المرادي بما حاصله التزام
ان المميز في تمييز النسبة هو المسند من فعل او غيره لصحة وصفه
بالابهام من حيث نسبته لان النسبة متعلقة به فيصح وصفه
بوصفها وهو حسن وحينيذ فالكلام هنا على عمومه وهذا كله
بنا على ان المصنف اراد بتعريف التمييز ويجوز ان يريد بمجرد
الاخبار بان الاسم المذكور ينصب على التمييز وليس في عبارته
حصر ما ينصب على التمييز في ذلك وفي كلامه الآتي ما يفيد ان غيره
ينصب تمييزا ومنها ان هذا التعريف يتناول التمييز الموكد
لانه يبين من سبين على وجه التاكيد فان قلت فعلى هذا

يشمل

يشمل ايضا تاكيد التمييز اللفظي لانه كذلك مع انه لا يسمى في الاصطلاح
تمييزا وان كان له حكم التمييز قلت بعد التسليم
هنا قيد اخر محذوف وهو كون الاسم المذكور غير تابع بقرينة
افراد التوابع بابواب على ان هذا التعريف غير مذكور قصدا لانه
ذكر للاخبار عنه بقوله ينصب الحكم هو المتبادر ومثله يتسامح
فيه بترك بعض القيود للعلم بها كما نص عليه السعد اول في
البيان في تعريف الدلالة انتهى ملخصا وفي هذا الاخير نظر
لان كون الموكد مبينا ممنوع قال ابن هشام اقتضى قوله
مبين انه لا يكون موكدا وهو قول ابن السيرافي وجماعة
وخالفهم المبرد وابن السراج والمولف فاجازوا نعم الرجل
رجلا زيد واستدل الناظم بقوله عندي من الدراهم
عشرون درهما وواعدنا موسى ثلاثين ليلة الاية وقوله
• نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت • رد التمنية نطقا او بايماء •
فكلامه على رايه متناقض وتلخص ان قوله مبين يخرج الموكد انتهى
وقضية هذا ان الموكد لا يخرج بقوله بمعنى من وهو مبني على ان قوله
مبين ليس مساويا لقوله بمعنى من وقد عرفت ما في ذلك وبقي
امور الاول ان قوله مبين يخرج المبهم وحينئذ ثم سغوا
بيس غيرك ونعم مثلك لانهما لا يبينان النوع الذي تقصد
فيه المدح والذم بخلاف نعم وبيس نحو بيس للظالمين بدلا وكان
مردودا قول الفراء والفارسي في نحو ننعما هي وغسلته غسلا
نعما ان ما تمييز لانها اشد ابهاما من شيء فهي بحاجة الى ما
يفسرها فكيف تفسر غيرها وشيء لا يقع تمييزا ما اجاز الثاني
اجاز الكوفيون ان يكون التمييز معرفا بال او بالاضافة واحتجوا
على ذلك بشواهد اولها البصريون فمن ورود ما معرفا قوله
• على هم ملنيت الرعب والحرب لم تعد لطاها ولم تستغل البيض والسمر •
ومما ورد معرفا بالاضافة قول العرب سفه زيد نفسه ووجع
بطنه ونحو ذلك وتاويل الاول ان تحكم بزيادة ال والثاني

ان يقدر بتنكير المضاف وينوى بالاضافة الانفصال كما في كل
شاة وسلخها اي وسلخة لها فالمعنى سفه زيد نفسه ونحو
وجع بطنه وسكذا او يضمن ناصبه فعلا متعديا بنفسه
فيكون ما بعده مفعولا به فيؤول سفه بملك او ضيع
او اهتن او يكون على اسقاط حرف الجر والاصل سفه في نفسه
او يجعل النصب على التشبيه بالفعل المتعدي وقيل في قوله تعالى
بطرت معيشتها منصوب على التمييز على مذهب الكوفيين او ضمن
بطرت حنوت او على الظرف على تقدير ايام معيشتها وفي الصحاح
في مادة سفه قولهم سفه نفسه وبطر عيشه وافق
امره كان الاصل سفهت نفس زيد ورشد امره فلما حول
الفعل الى الرجل انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه لانه صار
في معنى سفه نفسه بالتشديد واختار هذا ابو حيان لان
التشبيه بالمفعول به مخصوص بالصفة ولا يجوز في الفعل
والتضمين واسقاط حرف الجر لا يقاس الثالث
التمييز من الفضلات لكن يجب ذكره في نحو ربه رجلا ونعم رجلا
زيد ليفسر المضمر الذي اضمر على شريطة التفسير وسد فهما
ونعمت قوله كشهر رضا الخ لم يمثل بالعدد مع قوله في
شرح الكافية انه اوفى بالتمييز من وجهين احدهما ان من مميز
العدد ما يجب انتصابه على التمييز كعشرين درهما وكذلك
مميز غيره فانه ينصب ويجر بالاضافة والثاني ان العدد قد
يميز بالكيل والوزن والمساحة نحو عشرين مدا وثلاثين رطلا
واربعون شبرا قوله وبعد دي اشارة الى ثلاثة وهي
الكيل والوزن والمساحة وشبهها هي اسما الاوعية نحو ارتوذ
خل ومني سمن وما كان اصلا للمميز نحو خاتم حديد وجبة
خز وباب ساج وبعده الخمسة كانها مجموع ما يحقق بالاضافة
وعلى هذا فاذا فسرت النحو بما ذكرنا لم يدخل فيه تمييز مثل ملء
ونحو ذلك فقوله والنصب بعد ما اضيف استيناف لنوع ثان

وكانه

وكانه قال تمييز المفرد ضربان واجب النصب وهو ما اضيف
مميزه وجايز فيه الامران وهو ما لم يضف مميزه واذا فسرت
النحو بتمييز المفرد فقوله والنصب بعد ما اضيف استثنا وقد
ترك استثنا تمييز العدد لان له بابا واما على الوجه الاول
فالامر سهل وينبغي اعتماده قوله اجره اي جوازا واذا
اردت بهذه ونحوها الالف لا ما يقدر بهما وجب الخفض
لعدم تقدير من وقد نص على هذا في الكافية اذ قال
وكالثلاثة اجعلن كل وعا مميزا بالجر والنصب معا
والنصب ان لم يبن مقدار منع كظرف سمن فيه ماله صنع
يعني كقولك عندي ظرف سمن فيه سمن قوله اذا اضفتها انما
قيد به لانه لو اطلق لتوهم بقاء تنوينها ونونها واجره بمن بقدرة
كما في تمييز كم اوظاهرة كما ياتي في قوله واجر بمن الخ فيفوت
المعنى الذي اراده قوله كمد حنطة غدا قال الشاطبي غدا
بدل او حال انتهى وقد وجد شرط الحال من المضاف اليه لان
المضاف كالجزء في صحة اسقاطه لان قولك مثلا عندي مد
حنطة غدا يقوم مقامه عندي مد غدا لكن يحتاج لها تقدير
في الكلام اي عندي مد كما عرفت او مد امد وقال المكودي
مد مبتدا وغدا الخبر قوله والنصب بعد ما اضيف وجبا
الوجوب بنا على اضافي فالمقصود في جواز جره بالاضافة فقط فلا
بيان في جواز جره بمن اخذا مما شيباني هذا وقال الشهاب
في حواشي الاشموني كان المعنى بعد ما له مضاف اليه غير المميز
والا فلو كان الغرض تحقق الاضافة له لم يمكن الا النصب
سواء كان مثل ملء الارض ذهبا او لا اذ بعد اضافته لغير
التمييز لا يمكن اضافته له فلا يصح التفصيل في وجود النصب
بين ان يكون مثل ملء الارض ذهبا او لا يكون فدخل في قوله
بعد ما اضيف بالمعنى المذكور نحو البيت ممتلي برا والكوز ممتلي
وملان سمنا وزيد سفيه شحما لان ذلك مقدر الاضافة الى غير

شبكة الألوكة
www.alukah.net

التمييز يجب نصب التمييز بمعنى ممتلئ وملآن الاقطار وستفي
الاقطار وقد بين ذلك وغيره في التسهيل وشرحه وضمار
حاصل الكلام ما له مضاف اليه غير التمييز يجب نصب التمييز
بعد ان لم يجز اعتبار المضاف عن المضاف اليه والا جاز جره ايضا
بعد حذف المضاف اليه وقولنا لان ذلك مغتفر الاضافة
الخ كان وجهه ان المقصود باضافة ممتلئ وملآن ونحو ذلك
بيان المالئ الذي هو المظروف لا المملوء الذي هو الظرف انتهى
وفي الحواشي لابن هشام قوله ما اضيف قلت فديما ينبغي
ان قوله بعد ما اضيف محمول على ما هو اعم من الاضافة في
اللفظ والتقدير ليدخل نحو ملآن ما ذكر رايت انه منتقض بمفهوم
الشرط في قوله ان كان قوله ان كان الخ اي ان كان ما اضيف
مثل مضاف ملء الارض ذهبا في انه اضيف الى ما لا يغني عنه
لو حذف وهو احترز به عن نحو زيد افضل الناس رجلا واقتضى كلامه
ان المميز المضاف على قسمين ما يجوز اضافته الى المميز بعد
حذف المضاف اليه وما لا يجوز وهو كذلك فان قلت
قرا الاعمش فلن يقبل من احدهم ملء الارض ذهب بالرفع قلت
قال الزمخشري رد ايجاب ملء كما يقال عندي عشرون نفسا رجلا
يعني بالرد البدل ويكون بدل نكرة من معرفة قال ابو حيان
ولذلك ضبط الحذاق قوله لله الحمد ملء السموات بالرفع
على انه نعت للحمد واستضعفوا نصبه على الحال لكونه معرفة
قال السمين ولا يتعين نصبه على الحال بل هو منصوب على الظرف
اي الحمد يقع ملء السموات والارض قوله والفاعل المعنى الخ
قال ابن هشام نحو زيد اكثر مالا بخلاف مال زيد اكثر مالا
فالخفض واجب كما ان النصب في المثال الاول واجب والفرق
ان اسم التفضيل انما يضاف لما هو بعضه وهو في الاول عبارة
عن الشخص المخاطب وهو لا يكون بعض المال قطعا فلما تعذرت
اضافته تعين نصبه لانه اسم جامد رافع للاسم الذاهر الذي وهو

في

في المثال الثاني عبارة عن مال خاص وهو مال زيد والمال الخاص
بعض جنس المال قطعا فيجب اضافته اليه لذلك ولم يجز نصبه
كما لم يجز في كل موضع يكون فيه افعل بعض ما يليه نحو زيد
افضل رجل كان اضافته هي الاصل فاذا قدروا عليها لم
يعدلوا عنها واما قول الامام الشاطبي واغنى عنا اب واكفى
كفاية والقران العظيم كاف لا كفاية فانه على حذف مضاف
اي واكفى ذوي كفاية وهو بعض ذوي الكفايات قطعا ولو
نصبه على التمييز لصح لانه فاعل في المعنى اذ يصح ان يقال القران
مكفيا كفايته وكان يستغني عن مجاز الحذف وكانه انما عدل
عن النصب ليناسب قوله اوثق شافع وقال ايضا يجوز زيد
احسن عبد بالخفض والنصب باعتبارين مختلفين اما زيد احسن
عبد بن او عبيد افلا يجوز فيه الا النصب لامتناع ان يكون الوا
اثنين او ثلاثة اوكثر ومال زيد اكثر مال وزيد اكثر ما لا يجب
خفض الاول لامتناع ان يكون المال مالكا للمال ونصب الثاني
لامتناع ان يكون زيد نفس المال وزيد اكثر ذكرا وذكر زيد اكثر
ذكر يجب نصب الاول لامتناع ان يكون الذات ذكرا وخفض الثاني
لامتناع ان يكون للذكر ذكر هذا ان سلكت طريق الحقيقة اما
ان عولت على المجاز والمبالغة فلا يمتنع النصب في ذكر زيد اكثر ذكر
والخفض في زيد اكثر ذكرا على حد زيد عدل وقد جعل من الاول
او اشد ذكوا قوله كانت اعلى منزلا قال ابو حيان كون ما مثل
به فاعلا في المعنى ليس بظاهر لانك اذا قلت زيد احسن وجها
فليس معناه زيد حسن وجهه لان افعل لا يتقدر بحسن لانه يدل
على مطلق الحسن واحسن يدل على حسن زايد على غيره ولم يثبتوا
من احسن فعلا يتضمن معناه فلا يمكن ان يكون منقولا من فاعل
ولذا قيل انه منقولا من مضاف لان اصل زيد احسن منه وجها
وجه زيد احسن من وجهه واجيب بان معنى انت
اعلى منزلا على منزلك علو ازايدا على منزل عمرو ولا يحتاج الى وجود

شبكة الألوكة www.alukah.net

فعل سما والمعنى افعل وكيف يكون بمعنى الفعل معنى الاسم
في موضع مع اختلاف الحقيقة قوله وبعد كما اقتضى تعجبا
مما يودي معنى التعجب منها به وبموما افعله وافعل به
وما جرى مجراهما وسماعي نحو سد فارسا مما لم يرد خلا ثمت
قانون قال الشاطبي اما اذا كان التعجب فهو ظاهر واما
غير التعجبية فمشكل لان الناظم جعل نصب المميز هنا قياسا بل
الظاهر ان التمييز معه سماعي ايضا واذ ذاك لا يصح قوله وبعد
كما اقتضى تعجبا فالجواب ان ذلك غير لازم بل قد
يصح ان يكون الكلام سماعا ويجري القياس في بعض احواله
ولذلك نظاير فذيبي منها بعض ويأتي منها اشياء تنبيه
قال ابن هشام انما قال كلله دره رجلا وحسبك
به فارسا وقوله • بالك بريقا من بيشة لم يبن • بدليل قوله
• فبالك من ليل كان نجومه • واللام فيهما للتعجب نحو بالماء
وبالعدو وابي انتهى وذكر الرضي انه ان كان الضمير مبهما لا يدرى
المقصود منه فالتمييز فيه عن المفرد نحو كان نجومه وان عرف
برجوعه الى سابق معين نحو جاني رجل فيا له رجلا وبالخطاب
نحو قلت لزيد يا لك رجلا فليس بمميز اعني المفرد لتقدم ابهامه
بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون اذا كان المضاف
اليه اسما ظاهرا نحو يا لله لزيد رجلا قوله واجرر بمن الى آخره
استدل في الارتشاف على جواز اتيانها بالعطف على موضعها نصبا
قال الخطيبية •
• طافت امامة بالركبان اوتة • يا حسنه من قوام ما ومنتقبا •
انتهى وفتشته انه على تقدير عدم الزيادة لا يكون موضعها
نصبا والابيات الاستدلال وحينئذ فلا تتعلق على ذلك
التقدير بشيء والا لكان المجرور معمولا لذلك الشيء فيصح العطف
على محله فليجرر قوله واجرر بمن ان شئت قال ابن هشام
من الجارة للتمييز لتستند الى تقدم جنس مبهم تكون هي ومجرورها
تفسيرا

تفسيرا له كقولك رطل من زيت الا ترى ان المعنى رطل من هذا
الجنس واذ من هنا للبيان الجنس كما انها في اسا ورمن ذنب كذلك
ومن ثم امتنع وقوعها في طاب زيد نفسا ونحوه لعدم تقدم
جنس مبهم وانما المبهم هنا النسبة وهي معنى لا لفظ وفي
عشرون درهما لان قولك من درهم لا يحسن ان يكون تفسيرا
للعشرين لافراد المجرور وجمع العشرين والمجرور بمن في هذا
النحو لا بد من موافقته للمفسر في افراد وغيره الا ترى انك
لو قلت عشرون من ماله رأيتهم صح ولكنه يخرج عن ان يكون تمييزا
انتهى وبه يعلم ان جعلها للتبعيض غير ظاهر وقيل انها زائدة
قوله والفاعل المعنى من هنا رد ابو حيان قول الزمخشري
في تفسير واعينهم تفيض من الدمع حزنا كقولك تفيض دمعا
وهو ابلغ من يفيض دمعها لان العين جعلت كلها دمع فايض
ومن للبيان كقولك افديك من رجل ومحل الجار والمجرور نصب
على التمييز فقال التمييز الذي اصله فاعل لا يجوز جره بمن والتمييز
لا يكون معرفة قوله وعامل التمييز قدم مطلقا قال
ابن هشام خيرين قول ابن معط •
• ولا تؤخر عامل ابن معط التمييز • وحكموا في الفعل بالتجويز •
لاطلاقة الفعل ولانهاسه ان الجميع اجازوا وقول القواس
ان الاصل وحكم بعضهم ثم حذف المضاف واناب عنه المضاف
اليه ممنوع بعدم الدليل على المحذوف انتهى واعلم ان هذه
المسألة احدى ما خالف فيه التمييز الحال وبقيته سوا ومنع المحاماة
يطلب من المغني وقد حررنا ذلك في حاشية العاكي فاغتنانا
ذلك عن الكلام عليها هنا وبالله التوفيق والهداية.

• حروف الجر •

سميت بذلك لانها تجر معنى الافعال لا الاسماء ولذا سميت حروف
الاضافة لاضافتها معنى الافعال للاسماء والاظهر انها سميت حروف

شبكة الألوكة www.alukah.net

الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم
وبعضها حروف النصب وبعضهم يسميها حروف الصفات لانها
غذت في الاسم صفة من تبعيض وظرفية وغيرهما قوله
لهاك حروف الجر قدم الكلام على الجر بالحرف على الكلام على الجر
بالاضافة لان الجر بالحرف هو الظاهر اذ عامله ظاهر ولان
الحرف يقدر به الاضافة لا العكس ودليل التقدير افهامهم اللام
ولان عمل الاسم دون عمل الحرف في القياس ولان المضاف
كثيرا ما يحمل في احكامه على الجار الا ترى ان ابا الفتح ذكر في باب
تغريب اللغة انه اذا جاز غلام من تضرب اضرب حملا على بل تر
امر رود ذلك لان الاصل ان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله
ولما كانوا لم يجدوا الحرف الجر سبيلا ان يعلقوه استجازوا فيه
ما رجوا منه الى ان اضافوا اليه الاسم قوله وهي من الخ
لابد ان يلاحظ في مثل هذا التركيب ان العطف سابق على
الاخبار قال في التوضيح وحروف الجر عشرون حرفا منها ثلاثة
عشر في باب الاستثناء وهي خلا وعدا وحاشا وثلاثة
الى اخر كلامه ويبقى عليه حروف ذكرها الشراح منها لولا اذا
دخلت على ضمير غير مرفوع عند بعض خلافا للاخفش قال في المغني
يضعف قول بعض امور احدها انه يلزمه عدم النظير لانه
ليس لنا حرف يجر الضمير دون الظاهر الثاني انه يلزمه الخروج
عما استقر للحروف الجارة غير الزائدة من التعلق بفعل او ما فيه
معناه الثالث انه يلزمه الخروج عما استقر للومن عدم
الاعمال الرابع ان حق الجار ان لا يكون في المعنى طالبا لجملة
بل لمفرد هو اسم الخامس ان لو مركبة من لو ولا وليس في حروف
الجر ما هو مركب السادس ليس لنا جار لا يجر الا في ضرورة
او ندور فاما لعل فلغة طيئ بعينها وقد يجاب
عن الاول بان الجار تظير المضاف وبعضه يختص بالضمير نحو
وحدك وعن الثاني بان نظيره لعل وكان التشبيه وعن الثالث

بانه

بانه مقابل بما يجر الا خفش من الخروج عما ثبت للياء والكاف
والهاء من كونها غير مرفوعة وعن الرابع والخامس بلعل وعن
السادس بكي وبلعل وبمتى قوله بالظاهر احترز بالاخره
مفهومه ان ما عدا هذه السبعة يجر الظاهر والمضمر فتقول
على هذا اذا قيل زيد قام القوم حاشاه او خلاه او عداه
احتمل المفعولية والجر وكذا انت قام القوم حاشاك وخلاك
وعداك اما في المتكلم فانك تقول قاموا عداني وخلاني
وحاشاني ان قدرته فعلا وبغير نون ان قدرت الحرفية
واذا قلت لعله يفعل او ليتني افعل او لعلك تفعل احتمل الوجهين
وان سمع ذلك من عقيل فهو على الجر والا فهو على النصب هذا ان
كان عقيل يوجبون الجر بها والا فهو على الاحتمال واذا قلت
زيدا حذف الثوب منه بمعنى منه جاز ايضا عند الهذلي وقد
يوجه الاختصاص في مذ ومنذ بانهما لما اختصتا بالوقت
لانه معناهما اذ كانا اسمين خصصا بجر الاوقات للمناسبة
بين معناهما اسمين وحرفين اختصاصا بالظاهر الاظهر في الدلالة
على الوقت ليظهر الاختصاص وبه حتى بانها لو دخلت على الضمير
لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها وفيه
نظر لما تقدم من جواز ذلك ووجهه ابن الحاجب بانها لو دخلت
على المضمر لم يخل اما ان يبقى الفها او تقلب با وكلاهما لا يستقيم
فتعذر دخولها على المضمر اما الاول فلان القاعدة في كل الف
لاصل لها وهي اما حرف او اسم ممتنع تقلب ياء اذا اتصل بها
مضمر نحو عليه واليه ولديه واما الثاني فلان المضمر لا يغير
الكلمة الا لحاجة ولا حاجة هنا فانهم استغنوا عن حتى بالى
وفي دعوى عدم الحاجة نظر لان التوسعة في طرق التعبير
المودية الى التسهيل ورفع المشقة حاجة عظيمة نظروا اليها
في المترادفات وغير ذلك وقال ابن هشام لانها لما بقيت
عن الياء بانها لا تجر الا اخرا وما اتصل بالاخر مضموما بالظاهر

الألوكة
www.alukah.net

وفي الكاف بان دخولها على الضمير يودي الى اجتماع الكافين في نحو
كك وطرد المنع وفي الواو يحط رتبتها عن رتبة اصلها وهو الباء
بتخصيصها باحد القسمين وخص بالظاهر لاصالته وفي رب
لاختصاصها بالنكر لانها على القلة او الكثرة والنكرة انما يحتاج
للعلامة في المحتمل القلة والكثرة حتى يصير بالعلامة نصا في احد
المحتملين والمعرف اما دال على القلة فقط كالمفرد او الكثرة
كالجموع وهو لا يكون الا ظاهرا وفي الباء يحط رتبتها عن رتبة
اصلها وهو الواو وبتخصيصها ببعض الظاهر وخص بسنة ما
هو اصل باب القسم وهو اسم الله والحق به بحورب قوله
واخصص بعد ومنذ وقتا يجيء ان يقبل فيقول حاضرا او ماضيا
لانهما لا يجران المستقبل ومعنى ابهم من قوله وان يجرا في بعض البيت
فان قلت سيبويه حمل دخولهما على الافعال فكيف يصح
دعوى الاختصاص بالوقت قلت الجواب من وجهين
احدهما انهما حينئذ لمساحرة في جر بالقاف والكلام فيما
اذا كانا جارين والثاني انهما حينئذ داخلان على زمان محذوف
ومعنى او في لانهما يختصان بالزمان اذا رفعا ولمساحرة في
حرفا لا ينبغي ان يحمل كلامه عليها مما تقدم به الفايدة لكن ينبغي
انه يريد انهما مع الفعلين مضافين للجملة فكيف يحمل كلامه عليه
واعلم انه يتلخص ان لمجرورهما اربعة شروط الوقت
وعدم استقبالية وكونه معدودا او معرفا والتصرف وكذا
مرفوعهما فلا يجوز منذ سحر يزيد به سحرا بعينه لانه لا يتصرف
فلا يجر ولا يرفع قال ابن عصفور ما يسأل به عن الوقت
كالوقت بشرط ان يكون مما يستعمل ظرفا يقال ما رايته منذ
ثلاثة ايام فتقول منذ كرويقال ما رايته منذ يوم الجمعة
فتقول منذ متى ومنذ اي وقت ولا يجوز منذ ما لان ما لا يكون
ظرفا واجاز بعضهم منذ ما لانها قد تشبه بالظرف الا ترانها
تكون مع الفعل بمنزلة المصدر وذلك المصدر يكون ظرفا نحو

سبحان

سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وشرط عاملها
ان يكون ماضيا لا يجوز اراه منذ كذا ومنذ كذا الا نعلم في ذلك
خلافا وان يكون اما منفيا نحو ما رايته منذ يوم الجمعة او فعلا
منفيا ولا تكون شرت منذ يوم الخميس ولا يجوز قتلته منذ يوم الخميس
قوله ورب منكرا قال في التسهيل ولا يلزم وصف مجرورها
خلافا للمبرد ومن وافقه ولا مضى ما يتعلق به انتهى اي بل تكون
حالا ومستقبلا ومن المستقبل

فان املك قرب فني تسبيكي على مهذب رخص البنان

ولا تكون عاملها الا موخرا لان لها الصدر تنبيه
عد في المغني مما لا يتعلق رب في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيته
لان مجرورها مفعول في الاول اي لا مبتدا او الجملة بعده خبره
والرابط محذوف اي لقيته لما فيه من التهيئة والقطع ومبتدا في
الثاني او مفعولا على احد زيدا مضمرته ويفسره الناصب بعد المجرور
لا قبل الجار لان رب لها الصدر انتهى واورد ان كون المجرور مفعولا
لا ينافي التعلق وان التعلق معناه ان المتعلق محمول قال الدماميني
واعلم ان حرف الجر لا بد له من متعلق لانه كما علمت موضوع لايصال
معنى الفعل لما الاسم فالذي اوصل هذا الحرف معناه هو الذي
يتعلق به الحرف الا ان يقول بان المراد انه مفعول لفعل يتعدى
بنفسه فلا حاجة لتعلق الحرف بمعنى تقديره للفعل قال في المغني
وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير او التقليل لا لتعديه عامل
هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معد
فان اراد وانها عدت المذكور فهو متعد بنفسه وايضا فقد استوفى
معموله في الثاني وان قالوا عدت محذوفا تقديره حصل ونحوه
ففيه تقدير ما الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت انتهى
قال الشهاب ويمكن ان يختار الشق الاول ويجاب بان
تعدي الفعل بنفسه لا يمنع تعديه بالحرف اذا افضى بمعنى لا يحصل
بدون تعديه بذلك الحرف فانه لو تعدى هنا بنفسه فات معنى

مكتبة الألوكة www.alukah.net

التقليل او التكثير ونظمه صحة قولك اخذت من الدراهم نقديت
النقل بين لافادة معنى التبعيض وان كان مستفادا بنفسه واخذ
مفعوله به الثاني لايمنع جعله مفعولا لمسئلة كما في زيدا ضربته
قال شيخنا العلامة الفنيمي لعل ابن هشام لم يفهم من كلام
الجمهور التقدية بالمعنى العام لسائر الحروف الجارة وانما فهم انهم
اراد والتقدية بالمعنى الخاص كتقدية الباء ومدة التقدية
لايصحها معنى اخر انتهى اقول كيف يفهم هذا والتقدية بالمعنى
الخاص من خواص الباء في نحو ذهبت بزيد اى صيرته ذاهبا
فتامل واما رد الدماميني كونها متعدية بالعطف على محل المجرور
رفعا ونصبا ولو كانت متعدية لم يعطف عليه كذلك في الفصيح لا
لايقال مررت بزيد واخاه مررت لمذ فوع بانه انما جاز ذلك في ذلك لانها
تشبه الزايد فتدبر قوله والثالثة يجب ان يقول مضافا الى الكعبة قوله بعض
الحرا بتدا بدل من حين شرع في تفصيل القول في معانيها لانه
ابتدا بها حين عدها ولانها تجر حيث لا يجر سواها فلها فضل
تمكن الا ترى انها انفردت بجر ظروف لا تتصرف كقبل وبعد
ولدن وعن وفي ومعهن زايدة لان المعنى شونها وسقوطها
واحد ولدي وعند ومع وفي معهن لابتدا الغاية وسياتي في كلا
انها تدخل على عن وعلى اذا كانا اسمين ومجيئها للتبعيض قول
الجمهور وزعم المبرد وابن السراج والسهيلي ان معنى الابتداء
لا يفارقها وان سائر المعاني راجعة اليه وعلامة التبعيض صحة
حلول بعض محلها ومن ثم رد الناظم قول من ان من بعد افعل
التفضيل يفيد التبعيض قال لان بعضا لا يحل محلها ولانه يصح
في مجرورها ان يكون عاما كقولك الله اعظم كل شيء وقال
الطيبي ان من التبعيضية اسم بمنزلة عن في قوله من عن يميني
مرة فامامي وقد ذكرنا في حاشية الفاكهي في هذا المقام ما ينبغي
مراجعته قوله وبين قاله المعربون وجماعة من المفسرين

والمتاخرين

والمتاخرين وانكره اكثر المغاربة ومن زعم انها ملازمة لمعنى الابتدا
وقالوا هي في من الاوثان لابتدا الغاية وانتهايها كما في اخذته
من التابوت الا ترى ان اجتناب عبادة الوثن ابتداوه وانتهاؤ
في الوثن واما من سندس في موضع الصفة فهي للتبعيض قوله
وابتدى علامتها ان يصح ان يقع بعدها الى نحو من المسجد الحرام الى
المسجد الاقصى وبذلك رد الناظم على ابن هشام قوله ان من بعد
افعل التفضيل لابتدا الغاية ولا يخلو من معنى التبعيض ورد بانه
ابين ولا دليل المبرد في قوله ان من بعده لمجرد ابتدا الغاية قال
الناظم واذا بطل هذان المعنيان تعين كونها للمجاوزة فان المعنى
جاوز زيد عمرا في الفضل قوله في الامكنة يجوز ان يريد بها
ما عدا الازمنة فيشمل ما ليس مكانا ولا زمانا نحو من فلان الى
فلان فانها هنا للابتدا مع ان فلانا ليس زمانا ولا مكانا قال
الشاطبي يمكن ان يكون جعل ابتدا الغاية للمكان هو الاصل وما
سواه راجع اليه بالمجاز فكانه جعل الاشخاص اماكن بالتاويل
الملازمة الاماكن لها اذ لا يفارق من فلان الى فلان الا ولهما مكانان
بينهما مسافة ويصل الكتاب من احد المكانين الى الاخر قوله
وقد ياتي لبدء الازمنة اشار بها قلته قال الشرمذمي البصريين
ان من حقيقة في المكان واذا استعملت في ابتدا الغاية في الزمان
فمجاز ولذلك تشعر بمقولون في المسجد اسس على التقوى من
اول يوم من تاسيس اول يوم انتهى وفيه نظر لان التاسيس
ليس زمانا فتقديره لابتدا المراد بعد او قوله يا تي يجوز
بالتاء من فوق على تانيث الحرف وبالياء من تحت على تذكيره وقد
روي بالوجهين وبه التقليل والمستعمل في اكثر كلامه التذكير
ومنه قوله على عقب هذا البيت وزيد ولم يقل وزيدت تنبه
قوله وزيد في نحو ما زيد في محمول فعل بنسبته للمحمولة
على الايجاب في اللفظ اذا كان المعنى على ان النسبة على سبيل النفي
نحو ما يود الذين كفروا الاية لان المعنى بشهادة التامل

بيودون ان لايترك عليكم من خيرفان العرب قد تدخل النفي على ما يراد
نفي غيره اذا صح استلزامه له بوجه ومن هذا ما علمت احدا يقول
ذلك الا زيد الا ان معناه ما يقول ذلك احد غير علي ولهذا تاولوا
وما اخال لدينا منك تنويل على معنى اخال ان لا تنويلنا وقد اشار
الى هذا ثعلب في امالية قوله وشبهه هو النهي والاستفهام
ولم يحفظ الاصمعي بل وهو الاستفهام لا يجوز كيف تقرب من رجل
وابن تضرب من رجل ومتى يقوم من رجل لكن الشرط الاستفهام
واعلم ان معنى كونه زايد اكونه يدخل في موضع يطلبه العامل
بدون ذلك الحرف فمتى زايد الانه مفهم بين طالب ومطلوب
فلا يناط في الزيادة الدلالة على الكثرة والعموم فلا يرد اعتراض
المبرد على جعل من زايدة بانها كيف تكون من زايدة مع حدوث
معنى الكثرة بحدوثها لانك اذا قلت ما جاني رجل احتمل ان تريد
ما جاني رجل واحد بل اثنان او ثلاثة او ما جاني رجل بل امراة فاذا قلت
ما جاني من رجل عم جميع ذلك هذا وقال الشاطبي قوله
وزيد يوهم ان هذه الزيادة شاع لانه اخبر عن امر حاضر مفروغ
منه وذلك انما يصدق على العرب وانهم الذين زادوا والا ان يريد
ان اهل القياس من النحاة المتقدمين زادوه انتهى وفيه ان زيادة
العرب تتصدق بالقياس وذكر ايضا ما حاصله انه لم يجر رسم وضع
الزيادة فانه تمتنع الزيادة في الخبر نحو ما زيد من قايم مع وجود
ما ذكره من شرط الزيادة فيه واجاب بانه لابد من شرط
ثالث اعطاه تمثيله وصرح به ابن عبد الربيع وهو ان يراد
بالنكرة العموم فيكون الحرف داخلا لافادة تقصية العموم او
تاكيده وح يخرج ما زيد قايم اذ لا يراد العموم بما تحمل فيه

تنبيه الاولى زاد من في تمثيلكم الخبرية اذ افضل
بينه وبين كم بفعل متعد نحو كم تركوا من جنات نقله السعد
في شرحي التلخيص عن القوم وهذا وارد على اشتراطهم هنا تقدم

النفي

النفي وشبهه الثاني هو وضع الزيادة اما الفاعل او المفعول ولو
مطلقا لانها النقاقا في وما بضر وتلك من في من زايدة وسمي
بعضهم ضرر فتقييد التصريح باطلاق التوضيح محل نظر الثالث
احرف الجر لا يخلو بعضها عن بعض بقياس وما اوهم ذلك ماولي
اما ما استعارة كما في ولا صلبنكم او بتضمين كما في شربن بها البحر
اي مرتوين بها البحر على ما هو المختار في التضمين لكن هذا انما يظهر
على كون التضمين قياسيا والا فلا سرية له على اثنية حرف عن حرف
وقد حققنا ذلك في رسالة التضمين وحاشية الفاكهي او يحمل
على شذوذ اثنية كلمة عن كلمة وبعضهم لا يجعله شاذا ولهم في
التعبير عنه طريقان اما ان يقولوا انها مثلا بمعنى من وفي بمعنى على
واما ان يجعلوا المعنى المشتهر به احد الحرفين معنى الاخر فيقولوا
معنى الباء الابتداء وفي الاستعلاء وهكذا واعلم انه يظهر
انتماء هذا على ان الحرف اذا ورد لمعان هل هو مشترك بينها او وضع
للقدر المشترك او حقيقة في واحد مجاز في غيره فان قلنا مشترك
استنبع اقامة حرف مقام اخر لانه اثبات حقيقة انبني على مسالة
اجرى وهي ان النقل في نوع المجاز شرط او الشرط وجود العلاقة
قوله للانتهاء حتى ولام والى الماضي من معاني من شتى يذكر الى
لانه شتى بها في اول الباب ولما كان معناها يشركها فيه غيرها
جعل المرجع المعنى فاخبر ان الانتهاء له ثلاثة احرف وافتضى ظاهره
ان من ليست منها وهو خلاف قول الكوفيين وتاول المغاربة
ما استدلوا به وذكر في التسهيل ان من تاتي للانتهاء قال وقد
اشار سيبويه الى ذلك انتهى وانما قال كس وتقول رايته من ذلك الموضع
فجعله غاية رويتك كما جعلته غاية حين اردت الابتداء وقال
ابن السراج اذا قلت رايت الهلال من دار زيد من خلل السحاب
فمن للهلال والهلال غاية لرويتك فلذلك جعلت من غاية به
رايته من ذلك الموضع انتهى فانما يريد ان انه محل لابتداء الفعل
وانتهايه معا وبهذا تكون من في غالب احوالها لابتداء الغاية

وفي بعضها لابتدا الغاية وانتهائها معا واعلم انه لا يجيز مجئ
الا اخرا ومتصل باخر نحو حتى مطلع الفجر قال ابن هشام مما يسال
عنه حتى في هذه الاية بم تتعلق وقد جوز فيها اوجه احدها
بتنزل ولا يمنا لاة بالفاصل لانه مسدد الثاني بمحال محذوفة
اي مسلمة حتى الثالث بمقدر دل عليه سلام اي يسلم فيها حتى
مطلع الفجر ولا تتعلق بسلام للفصل بالمبتدا ولا تكون هي رفقا
بسلام مع تعلق حتى به لبقا الكلام محتاجا لجزاخر الرابع انها
خبر لسلام فتتعلق لما يتعلق به اخبار المبتدا فسلام مبتدا وهي
مرتفع به وداخل في صلته وحتى الخبر ومثال مجي اللام للانتهاء
يجري لاجل مسمى ورايت بخط ابن هشام ما نصه قال الله تعالى
في سورة فاطر وسخر الشمس والقمر كل يجري لاجل مسمى اي الى
اجل وقال في سورة لقمان كل يجري لميقات اجل الى في السورة
المتقدمة لانها اولى بالحقيقة واللام في المتاخرة لانها اولى
بالمجاز انتهى فتامله فلم يظهر كون الثانية اولى بالمجاز والاصل
الحقيقة وايضا فقد قال المجاز ابلغ فالاولى اولى به مع انه
يرد انه وقع في الوعد التعبير باللام مع انها الاولى حقيقة
وفي كشف المعاني عن متشابه المثاني للعز ابن جماعة في سورة
لقمان بعد ان اورد السوال ما نصه جوابه انه لما تقدم هنا
ذكر البعث والنشور بقوله تعالى ما خلقكم ولا بعثكم الا كنفس
وبعدها واخشوا يوما ناسب مجي الى الدلالة على انتهاء الغاية
لان القيمة غاية جريان ذلك وفاطر والزمر تقدمهما ذكر نعم
الله تعالى لما خلق لمصالح الخلق فناسب مجي اللام بمعنى لاجل
انتهى واخذه شيخ الاسلام زكريا في فتح الرحمن وبسطه ورايت
بخطه ما يسال عنه في باب لما قوله وانت التي حببت سعبا الى
بدا لي واوطاني بلادا سواهما فيقال كيف تخلفت الي بالعقل
مرتين وما وجه الانتهاء في لما الاولى ويظهر لي ان التقدير مضافا
لما بعد الفي معلقة بمحال محذوفة دل عليها ما في الكلام او الاصل من

شعب

شعب فغضب حين اسقط الخافض قوله ومن وبا يفهمان بد لا
بحوا رضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة وقول الحماسي قليت لي بهم
قوما قوله واللام للملك وشبهه في النهاية اللام للاختصاص
والملك اخص في الاختصاص قوله وفي نقدية فان قلت
اليست اللام للتقدية في بقية المواضع قلت بلى
ولكنها تخصصت هنا للتقدية ولم تقد غيرها بخلاف بقية المواضع
فانها افادتها مع شيء اخر فلذلك افرد معنى التقدية وجعل قسما
بحاله فاندفع قول الشاطبي التقدية ليست من المعاني التي وضعت
الحروف لها وانما ذلك امر لفظ مقصوده ايصال العقل الذي لا
يستقل بالوصول بنفسه لما الاسم لتقدي اليه بواسطته
وعند القصد يشترك فيه جميع الحروف انتهى بما انه يمكن دعوى
المسامحة في عد هذا المعنى من معاني اللام والمراد انه يحصل
بها الا انه مدلولها لكن يرد انه كان يلزم عد التقدية العامة
من معاني كل حرف حيث لا يظهر غيرها والا فما وجه خصوصية اللام
قوله والظرفية استبن بها اي اطلب بيانها والدلالة
عليها وفسره الشاطبي بالعرف وفي بمعنى الاستقرار في الظرفية والظرفية
اما حقيقية حيث كان للظرف احتوا والمظروف تميز نحو الدراهم
في الكيس ومجازية اذا فقد الاحتوا نحو زيد في البرية او التحيز
نحو في صدر فلان علم او فقد امعا نحو في نفسه علم وتكون الظرفية
مكانية وزمانية ومقتضى ما تقدم ان الزمانية لا تكون حقيقية
فليتامل وقد اجتمعت المكانية والزمانية بمعنى في قوله تعالى
الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون
في بضع سنين ومثال مجي الباء للظرفية مع المكان ولقد نصركم الله ببدر
وهو كثير ومثال مجيئها للظرفية مع اسم الزمان بجيئهم بسحر
وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل فاسر بعبادك بقطع من الليل
لما علم ذلك فلا وجه لقول بعضهم لم ار من مثل لذلك ومثاله
ما في صحيح مسلم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهاجرة

لى البطحا وفى بعض شروح التلخيص ما نصه ومثل تكون الباء للظرفية
المجازية قال العزيزى فى قوله تعالى فتمار وا بالنذر اى
شكوا فى الانذار قال ابن هشام لا اعرف مجئ الباء للظرفية المجازية
فى غيره قال الدماصينى وفى حديث المقرئ نفسه بالزنا ابك
جنون والظاهر انها للظرفية المجازية وقد اجيز فى قوله تعالى
بالليل المفتوح على راى الاخفش ان الباء فى ذلك للظرفية مع انها مجازية
اى فى اى طايفة منكم وفى شرح جمع الجوامع للزركشى عند عد
الظرفية من معانى الباء وينبغى ان يقيد هذا بالظرفية الحقيقية
والا يدخل مجاز ان فى الكلام ومتى كونها للظرفية والتوسع فى
الظرفية انتهى وبهذا سيتبين على امور الاول ان الظرفية فى الزمان
تكون حقيقية ابدا لا مجازية والا لم يتبادر ذلك الثانى ان هذه
الحروف المستعملة فى معان متعددة حقيقة فى واحد منها مجازى
فى غيره وليست مشتركة بينها ولا وضعت للقدر المشترك
وقد مر ما فيه الثالث انه لا يجتمع فى الكلمة مجازان ومن
مسئلة نفيسة افردناها برسالة سميناها ان الاجتماع لا صور
وان السعداء عمى فى التلويح ان اجتماع مجازين فى كلمة ليس احدهما
مرتبا على الاخر باطل بالاتفاق وصاحب جمع الجوامع صحح الجواز وسئل
بقولك والله لا اشترى وتريد الشراء بالوكيل والسوم واما المجاز
فى المرتبتين فكثير وقد ذكره فى الاساس فى مواضع وعبر عنه بقوله
ومن مجاز المجاز وذكره العز فى مجاز القران والسيوطى فى الاتقان
فلا حاجة للاطالة بامثلته ومنها ما مسنا وكذا انعقد جهة المجاز
كما فى قوله تعالى بيدك الخير فانى كم تغليب العاقل على غيره
والمذكر على المونث **تنبيه** لكون الباء للظرفية يجوز
زيد بعض يد اردفلان ويمتنع العكس وذلك لان الباء بمعنى فى ولا
يعمل عامل واحد فى ظرفى مكان لاجهة البدل ولا يبدل
العام من الخاص بخلاف العكس الا ان يجعل بعض حال من الدار
كما قالوا فى قوله لبس مذلة هزبر عند خيسته بالرفع عند

ظرف

ظرف لمذلة او نعت له متعلق بمحذوف وفى ضمير وبالرفع
ظرف على الثانى حال على الاول من الباء خيسته اى كابنا بالرفع
قوله وقد بينا ان السببية قد للتحقيق لا للتقليل فلا يقتضى
كلامه ان السببية فى الباء اقل من الظرفية وهو ممنوع ولا يأتى
التحقيق فى جمع قلة السببية فيها كما قال الشاطبى فليتامل
قوله بالباء استغنى ذكرها اربعة معان بالاضافة وثلاثة
بالتبعية ودل عليها بقوله ومثل كذا وتقدم انها تكون للظرفية
والسببية فهذه تسعة معان وتقدم فى فصل ما ان الاخبار
ترادف فيها الباء فى مواضع فتكون للتاكيد فتلك عشرة كاملة ولم
يذكر الناظم فى التسهيل بالاستعانة بل ادرجها فى السببية
واعترضه ابو حيان بان اصحابنا فرقوا بينهما بان باء
السببية هى التى تدخل على سبب الفعل نحو مات بالجوع وباء الاستعانة
هى التى تدخل على الاسير المتوسط بين الفعل ومفعوله الذى هو
آلة نحو كتبت بالقلم **قوله** وعد قال الناظم فى شرح التسهيل
هى القايمة مقام همزة النقل فى ايصال معنى الفعل اللازم الى المفعول
به نحو ذهب الله بنورهم واذهب سمعهم وتسمى باء النقل
واعترضه ابو حيان بانها وردت مع المتعدى نحو مسكت الحجر
بالحجر ووفقت بعض الناس بينهما فقال فى الداخلة
على الفاعل فتصيره مفعولا ليشمل المتعدى واللازم وغلط فى المثالين
لان الباء دخلت فيهما على ما كان مفعولا والمغلط غالط بل الباء دخلت
على ما كان فاعلا والاصل دفع بعض الناس بعض وصك الحجر
الحجر بتقدير المفعول لان المعنى ان المتكلم صير البعض الذى دخلت
عليه الباء دافعا للبعض المجرد عنها لكن قول ابى حيان الاصل
دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر ليس بجيد لانه تقدم
الفاعل فاقتضى كون الباء دخلت على ما كان مفعولا ومذهب الجمهور
ان باء التعدية لا تقتضى مصاحبة المفعول فى الفعل خلافا للمبرد
والسهيلى والزمخشرى ورد عليهم بقوله تعالى ذهب الله بنورهم

والله سبحانه لا يوصف بالذهاب مع النور واجيب بانه
يجوز على معنى يليق به كما وصف نفسه بالمجيء في جاريك اوان كلامهم
محمول على ما لا مانع فيه هذا والنقدية المذكورة من خواص
الباء كما صرح به الرضي وغيره بخلاف النقدية بمعنى ايصال معنى
الفعل الى الاسم فشتركة بين حروف الجر التي ليست بزايدة ولا في حكمها
فلا حاجة لقول الحفيد فان قلت البست الباء للنقدية
بمعنية المواضع قلت بلى ولكنها تحصنت في هذا الموضع
للنقدية ولم تقدر غيره بخلاف بقية المواضع فانها افادتها مع
شيء اخر فلذلك افرد معنى النقدية وجعل قسما على حدة انتهى وكانه
لم يفرق بين النقدية الخاصة والعامة لان ما ذكره يقتضي ان المراد
من قولهم من معاني الباء النقدية النقدية العامة والا لم يتجه
ما ذكره وانما يحتاج لهذا السوال والجواب في عد النقدية من معاني
الام كما اسلفناه اذ لم يثبتوا لها النقدية الخاصة مع ان فيه
ما علمت فتدبر قوله عوض لم يشرحه الشارح البتة ولا
ذكره من معاني الباء وكانه ميل لها انه تكرار مع البدل وبذلك
اعترض ابو حيان الناظم وجرى عليه الهوارك وفرق الشهاب
بينهما بان المراد بالباء التعويض ما دفع فيه مقابلة شيء بشيء بان يدفع
شيء من احد الجانبين ويدفع من الجانب الاخر شيء في مقابلته والمراد
بالبدل ان يختار احد الشيئين على الاخر بحيث لا يبذل الاخر
عنده مسد الاول ولا يكون هناك دفع ومقابلة من الجانبين . ن
قوله ومثل مع قال الشهاب لا يخفى انه لا يمكن مرادفة الحرف
للاسم لتباين معناهما فلا يمكن مرادفة الجامع في العبارة مسامحة
والمراد المماثلة في الجملة وان معنى الباء المصاحبة الحرفية من حيث
انها حالة لغيرها وحالة لتعرف حال الغير ومعنى مع المصاحبة
الكلية الملاحظة فقيدا وبالذات على ما قاس ما قالوه في الابتداء اذا
كان معنى لفظ الابتداء واذا كان معنى لمن وكذا يقال في قوله
الى فقد يجيء اي عن موضع بعد انتهى وقوله على قياس ما قالوه

في الابتداء الخ لا يخلو عن نظر لانه بهذا تخصيص القول بالابتداء
وما قالوه عام في جميع معاني الحروف ولا مزية للابتداء على المعاني
وغيرها وقد يقال ذلك بطريق الامثلة انما هو السيد السند في حواشيه
المطول والقطب وحاصل ما حققه ان معاني الحروف جزئية
غير ملحوظة بطريق القصد ولذا كانت الالفاظ الدالة عليها حروفا
ومعاني الاسماء كلفظ الابتداء والتبعيض كلية ملحوظة قصدا
ولذا كانت اسماء وكان ينبغي للشهاب ان يقول بدل قوله على قياس
الخ كما حققته السيد من معاني الحروف وبه فارقت الاسماء هذا
وقال الشاطبي ان ظاهر قوله ومثل مع ومن وعن بها انطق يقتضي
انه قياس مع انك لا تقول جعلت بزيد رفيقا بمعنى معه ولا وضعت
درهمي بالدراهم بمعنى معها ولا امرضت بفلان بمعنى عنه ولا ن
انفقت بالدراهم بمعنى معها تزيد منها واجاب بما ملخصه
انه يمكن انه قصد القياس بالنسبة للمواضع التي يقطلح فيها هن
الاحرف لانها فروع عما هي بمعناه فانخطت عنه تنبيه
اذا استفهمت الباء بمن عن فهل تختص بالسوال قيل تختص به وقيل
لا تختص به لقيل بينهم بزورهم بين ايديهم وبالهاء هو بو مر
تشتق السماء بالغمام فانظر المعين قوله على للاستعلاء اي لبيان
ان شيأ تفوق واستعلى على ما بعد على نحو زيد على السطح او دكا
ومجازا نحو عليه دين فالدين للزومه وتحمله كانه ركب عليه
او حمل على ظهره فكانه فوقه قوله بعن نحو ارغبي من قد قطن
اي لمجاوزة شيء وبعده عما ذكر بعد عن بسبب ما ينطلق مو
به نحو رميت السهم عن القوس يعني ان السهم جاوز القوس
بسبب الرمي واخذت العلم عنه اي العلم تجاوز المعلم بسبب
الاخذ وعلى طريق ذلك يقال في رضي الله عنك معناه ان المواخذة
بعدت عن المجرور بسبب الرضى ويمكن ان يقال في فاسيل به خبيرا
ان المسول عنه كانه تجاوز المسول بسبب السوال قوله
ومنها التعليل قد يعني صرح في شرح الكافية بان دلالتها على التعليل

كثيرة وقد يقال انه مخالف لقوله فذ يعني الا ان يقال قد للتحقيق
ومن العجب ان هذا البيت برمته في متن الكافية **قوله**
وزايد اعبارة التشهيل وقد تزاد ان من اليس ومثله
شراحه بقولهم نقايا ليس كمثله شيء وقيل الزايد مثل وقيل
مثل بعيني الصفة فلا تزاد وانظر هل يشكل اشتراط امن اليس
بالتمثيل بالكاية مع هذه الاحتمالات فيها الا ان يقال ما لا احتمالا
واحد ويقال او اصح ارادة كل لعدم الاحتمال **تنبيهان**
الاول من زيادتها كما قال الاخفش او كالذي مر وجعل الذي
عطفا على الذي خاج او كالذي مر فلا حاجة لزيادة الثاني
اكثر ما تزاد قبل مثل او امثال نحو ليس كمثله شيء وحور عين
كامثال وقد تزاد بعد مثل نحو فصبر وامثل كعصف ماكول
وقد بين في المغني كونها الزايدة لا مثلا وبدونها نحو فيها
كالمفتول الثالث جعل ابن عصفور في باب الضرايز من
شرح الجمل زيادة الكاف من جملة الضرايز مع تمثيله له هناك
بقوله نقايا ليس كمثله شيء ومع تفسيره الضرورة بالبيت للشاعر
عنه مندوحة وهذا غفلة كبيرة **قوله** واستعمل اسما فاعلا
نحو وثامنهم كالبازل الارض كعالمها وقوله لن يبني ذوي شطط
كالطعن قال ابن هشام لا يقال التقدير شيء كالطعن كما قيل
في وداثية ان التقدير رحمة داثية لان حذف الموصوف واقامة
الصفة عنه قبيح والوجه في داثية عطفه على متكيين انتهى وفيه
نظر فقد صرح في بحث الحذف من المغني بان الموصوف يحذف وذكر
في الباب السادس ان التحقيق ان حذفه انما يتوقف على وجدان
الدليل لا على اختصاص الصفة بجنسه كما يقول المعربون فيجوز
عندهم رايت كاتبا وممتنع رايت طويلا لان الكتابة خاصة بجنس
الانسان واسما لكان نحو

لو كان في قلبي كقدر قلامة ... فضلا لغيرك ما اتتك رسايلي

ومجرورة كقوله يضحكن عن كالبرد قال الشهاب يحتمل ان مجرور

عن

عن محذوف موصوف بكالبرد اي ثغر كالبرد فلا يستشهد به
وقول مثل ذلك محتمل في قوله كعالمها اي احد كعالمها وفي قوله
كقدر قلامة اي شيء كقدر قلامة والجواب عن ذلك ما في
الجميع ان الاصل عدم الحذف والاحتمال البعيد لا ينافي الدليل
المفضود به الظن ومد احسن من جواب ابن هشام السابق لما
عرفت هذا ولما فيه اسمية عن وعلى بوجود من على ان اسمية الكاف
لا تتقيد بذلك **فرع** ما زيد كعمرو ولا شبيهها به ان نصبت
شبيهها فاما عطف على الكاف على انها اسم او على محل الجار والمجرور
ان جعلتها حرفا فان خفض المعطوف فقد نفي ان يكون كشبيه
عمرو فاثبت له شبيهها وان زيدا لا يشبهه ولا يشبه من يشبهه
كذا قاله ابن هشام والاخفش واجاز الفارسي ان لا يكون اثبت له شبيهها
وذلك على زيادة الكاف وقال الاخفش اذا نصبت لم تثبت له
شبيهها وهذا الذي قاله نفرس قال ابن هشام وليتظر في غاية
النصب فان قولك ما زيد كعمرو ينفي المشابهة فكيف جاز ولا شبيهها
وهو بتقدير ولا هو شبيهها **قوله** وعلى بابه ان يكون من اسميتها
ما اذا قيل اللهم حوالينا لا علينا ليعطف ظرف على ظرف واما في الحديث
فانه بالواو وعلى معنى ولا تنزيلها عليها فيكون العاطف الواو والعطف
جملة **قوله** من اجل دخولها عليها من خلاف ظاهره ان اسميتهما لا تتقيد
بحالة دخول من عليهما ولا انهما لا يجران بغيرها لانه جعل ذلك شاهدا
على الاسمية لا مثبطا لها قال ابن هشام وموكد ذلك فاذا قلت
زيد على السطح وسرت عن البلد احتمل الاسمية والحرفية واذا دخلت
تعينت الاسمية وسمع جر عن بعلي في قوله علي عن بيسي مرت الطير
سبحا وظاهر عبارة ابن الحاجب انهما لا يستعملان اسمين الا مع الجر
بها فلا يقعان مضافين ولا مسندين وهو مقتضى كلام التوضيح واعلم
ان عن اذا استعمل اسما لزم الاضافة بخلاف على فانه يجوز قطعها
عن الاضافة كقوله

بانت تنوش الحوض نوشا من علا ... نوشا به تقطع اجواز الفلا

المكتبة الألوكة www.alukah.net

وان من الداخلة عليهما زايدة وقيل لابتداء الغاية قوله ومذ
ومنذ اسمان حيث رفعا وهما مبتدان وساغ الابتداء بهما لانهما
معرفتان بمعنى الامد او المدة وقيل خبران ومعناهما بيني وبين
مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقايه يومان وقيل
هما ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف اي مذ كان او منذ مضى
يومان واختاره الناظم وعليه يكون الكلام كلاما واحدا استمالا
على جملتين وهما القولين قبله يكون كلامين ويكون جملة لا محل
لها لانها جواب سؤال مقدر تقديره على الاول ما امد ذلك
وعلى الثاني ما بينك وبين لقايك وقال السيرافي هي في موضع نصب
على الحال قال ابن هشام وليس بشئ لعدم الربط قال الدماميني
بل هو شئ لان المعنى عند بعضهم بيني وبين لقايه يومان فالرابط
موجود بحسب المعنى وان لم يكن موجود اللفظ وقد يستشكل الاول يستشكل
فيقال ما الموجب لتقدم المبتدا او ملا قيل يومان امد ذلك
فيقال يومان امد ذلك واجيب بانهم اجروا مذ ومنذ رافعة
مجراهما خافضة بجامع انها لا تدخل الا على الزمان والثاني بان بين
زمانية فكيف يكون اسم ظرف لنفسه والجواب ان هذا
يرد على قولنا بيني وبين لقايه يومان فاكان جوابا عن ذلك فهو
جواب هنا قوله او وليا الفعل قال ابن هشام لا يكون الفعل
الا ماضيا لا يجوز مذ يقوم لان عاملهما لا يكون الا ماضيا فلا
يجتمع الماضي والمستقبل فان قلت جوزه على معنى حكاية
الحال قلت سغوا ذلك ليلا يجتمع مجازان مذ او تقدير
الزمان فان المعنى مذ زمن يقوم وان كانوا اذا صرحوا بالزمان
اجازوا المضارع على حكاية الحال هذا كلام ابن هشام صغوره وكابية
وفي ياسين قال انها مضافة للجملة وانه لا زمان مقدر ان يجيز
ذلك بكذا ظهر لي ولا اعلم فيه نصا وقد يقال ان لها معنا اخر
وهو انه حينئذ بتاويل المصدر وتاويل الماضي اقوى وقد عرفت
ما في دعوى عدم جمعهم بين مجازين قوله وان بحرائي مضى فكمن

فيه

اشكال لان الزمان ان كان حالا جراه دايما والجواب
ان ذلك لمقتضى المجرور لا للشك ولا للتقسيم في الحال وشرط
الماضي ان لا يعطف عليه ماض لا تقول مذ يوم الجمعة ويوم
الخميس ولا العكس لانها في الماضي لابتداء الغاية كما ذكره الناظم
وعلى كلامه انتفى فساد هذا الفرع لان مذ يوم الخميس يقتضي
انك لم تره يوم الجمعة ويوم الجمعة اذا ذكر اقتضى انك رايته
في اوله فتناقضا وفي الاخر ايضا تناقض واصل هذا ان ما جعل
سببا فان الرويه دخلت في اوله ثم استمر النفي واذا انصبت
الثاني بتقدير ما رايت فان كنت قد بدات بالماضي جاز لانك
اخبرت بانقطاع الرويه من يوم الخميس ثم قلت ويوم الاربعا
اي وما رايته ايضا يوم الاربعا وان عكست لم يجز لانه عمي
واما الحال فيتناقضان نحو مذ يومنا وليلتنا وعامنا وشهرنا
او بالعكس ويكون من ذكر خاص بعد عام او عكسه ولا يعطف
ماض على حال وعكسه لاختلاف معنى مذ ومنذ بالنسبة اليهما
فان جعلت الثاني منصوبا بفعل يرفعل جاز فان كان المتقدم
حالا لم يمنع عطف العام على الخاص او العكس فالعكس واما منع
ابن عصفور عطف الحال على الماضي لانه عنى بمفرد وهذا والمراد
من التي لابتداء الغاية وقال ابن عصفور انها للغاية كما في اخذته
من التابوت الا ترى ان ابتداء الاخذ وانتهاءه التابوت
قال وكذا في المعدود نحو مذ ثلاثة ايام هي ايضا للغاية وتلخص
ان الزمان بعدهما ثلاثة ماض كيوم الجمعة وحاضر ومعدود
واذا وقع بعدهما عدد قليل لا يعتد الا بالكامل فلا بد ان
يكون جميع الثلاثة لم تره فيها وقيل يعتد بالناقص الاول
فاذا رايته ظهر الجمعة ثم لم تره الى ظهر الاثنين قلت مذ
ثلاثة ايام وقيل بعكس فالمثال واحد وقيل يعتد بالناقصين
فتقول مذ اربعة ايام والاقيس الاول لان تسمية الناقص
يوما مجاز ولا يعتد بناقص لاسيما بيوم كامل فلا يجوز ان رايته

ظهر يوم الجمعة ثم لم ينزه الى ظهر السبت ان تقول مذ يومين
لان الكلام كله مجاز فلم تختلط الحقيقة بالمجاز تنبيهان
الاول ذكر في التوضيح انهما يكونان بمعنى من ولهما اذا كان
الزمان معدودا منكرة نحو ما رايته مذا ومذ يومين اي من
ابتداء امد هذه المدة الى انتهائها الثاني اذا وقع بعدهما ان وصلتها
نحو ما رايته مذ ان الله خلقني احتملا الاسمية والحرفية فكل
من اسميتهما وحرفيتهما اما نصبه او مثله الثالث قال ابن
هشام لينظر في اعراب قول الحريري • لكنه يدلم ازال ممزاطعم انتشر
فان ممن خبر عن لكن ومذ لم ازل في نية التاخير ومعناه مذ
نشاتي او مذ وجدت على سبيل المبالغة كقوله •

وخلفت يوم خلفت جلدا • ويبقى النظير بعد ازل فتقال ابن
خيرها وكيف نقدره ولا يمكن ادعاء كونها تامة لان تمامها
لا يجوز ويقال ايضا ابن العامل في مذ اذ لا يعمل فيه انتشر
لان ما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله وكذا صلة الموصول
لا يتقدم معمولها عليه قوله وبعد من وعن وبازيد ما
اعلم ان ما ترد على خمسة وعشرين نوعا منها ان تكون سلطة
وهي التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل وهي الداخلة على
حيث واذ فانه لا شرط فيهما فيدخلون ما يصيران شرطين ومنها
ان تكون كافة وهي التي تدخل على العامل فتبطل عمله ثم انها
اما كافة للعمل الرفع وهي المسهلة بقل وكثر وطال وعمل النصب
وهي المسهلة بان واخواتها او العمل الجر كما هنا ومنها ان تكون
زايدة غير كافة كما هنا ايضا فقد ذكر الناظم هنا قسمين واشار
الى الزايدة بقوله وبعد من الخ مثال من قوله تعالى مما خطاياهم
اغرقوا قال السهاب ويدل على عدم العوق عن العمل وانها
ليست بكافة عدم وقوع الجملة بعدها انتهى وفيه ان وقوع
الجملة حينيذ ليس بلازم بدليل كما تنسوا والرجل الحميد
وذكر في المغني نقلا عن ابن الشجري انها تكف من كقوله وانا لما نفر

الكبش

الكبش ضربنه قال والظاهر ان ما مصدرية وان المعنى سئله في خلق
الانسان من عجل وفي سبكه المتطاول وتقترن ما برب والكاف ومن
فتكفهن ومثال عن عما قليل ليصبحن نادمين كما مثل به الشارح
وغيره وفي البسيط للواحدي في تفسير قوله تعالى فامتعه
قليلا ان قوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين معناه ليصبحن
نادمين بعد زمن قليل ومذا التفسير يقتضي ظاهره امرين
احدهما ان ما غير زايدة بل نكرة موصوفة والثاني ان عن
بمعنى بعد وجعل من ذلك اطعمه من جوع وكساه من عري ومثال
الباقي قوله تعالى فبما رحمة قال السهاب ولا يضر احتمال ما
الاسمية بمعنى شيء وبدل رحمة وسويد بمثلنا السابق معه
فتدبر والاحتمال المذكور يجري في عما قليل ومما خطاياهم
وفي التسهيل ان الباء قد تكف بما وتحدث فيها معنى التقليل
ومثله شراحه بقوله •

فلئن صرت لا تحير جوابا • لبما قد ترى وانت لبيب •

وقال ابو حيان ما مصدرية والباء للسببية المجازية
والمعنى على التكثير والفعل الذي تتعلق به الباء يقدر قبلها
واشار الى الكافة بقوله وزيد بعد رب الخ قال السهاب وقد
يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلها بان اختصاصها
بالاسما اقوى بدليل جرها كل اسم بخلاف رب والكاف فانهما
انما يجران بعض الاسما كما تقدم فلما انحطت مرتبتهما عنها ضعفا
فجازكفهما بخلافها فليتامل وانت قد علمت ان عدم الكف في الثلاثة
السابقة ليس بحتم وما به الا في عن واما من والباء فقيل بانهما
يكفان قليلا فتجاذلك فالمايطلب الفرق بين ثلثة الكف وكثرة
تامل تنبيه جا الكف المذكور مع كما قال •

اذا انت لم تنفع فضرا فانما • يراد الفتى كيما يضر وينفع

قال ابن الدهان فكفت كما كفت رب بها وقد ان كما
عاملة الجر وان ما مصدرية وانشد الكوفي -

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

من طالبين لبعد الناشرة كيما يحسان من بعرانا خبرا

وقالوا اصله كيف تحذف القاف وقال البصري هذا لا يجوز لانها على ثلاثة احرف اوسطها ساكن وليست مناداة ولا معرفة وهذا يمنع الترخيم والمانعي يكفها عن العمل كما كفت رب وكاف التشبيه قال سألت الخليل عن قولهم انتظرني كما انيك قال جعلت الكاف وما شيأ واحدا وادخلا على الفعل كما فعل بربما وانشد • لا تشتم الناس كما لا تشتم

وانشد ايضا

• قلت لشيبان ادن من لقائه • كما تغدي القوم من شوائه •

وهذا الفعل يحتمل وجها احدها ما ذكره والثاني ما مصدرية كاذورك كما تزورنا اي زيارتك لنا والثالث ان تكون ما وقتا تقول ادخل كما يسلم الامام اي ادخل في ذلك الوقت الرابع ان يفيد التشبيه مجردا مجموعهما فتقول انا نحبك كما انت محبي وعليه كما تهمر اله

الاضافة

هي لغة بمعنى الاسناد ولذلك لزم ان يكون عينها يا لانها مشتقة من الضيف لان الضيف مستند لما ينزل عليه ونحو ورنها في الاصل اضيا قاعل المعدى بالعلاج فعله فنقلوا حركة الياء الساكن قبلها فانقلبت الفا فاجتمع الفان حذفت احداهما وعوضت منها التاء تقول نونا الخ يحذف للاضافة اربعة امور اثنان بلزوم وتقييد الاول الذي يشرط كون الاضافة محضة او غير محضة والاول غير مستغني ولا جمع على حده والثاني مجرد من ال الثاني المنون ان وليت الاعراب وقوله لا يزال ون منادين القياب وقوله ولم يرتفق والناس محتضرونه مولد واحد بلزوم واطلاق نحو التنوين نحو علامك وس البصرة وعرفات مكة وجوار لك واحد بجواز وتقييد نحو

تا التانيث ان لم يقع لبس بحذفها نحو عدة عليهم واقام الصلاة ولا يجوز في نحو شجرة زيد وثمرة عمرو للالتباس كما لا يجوز في الشجر ان يوتث اذا صغر ليلا يلتبس ولا في خمس ان يونث فعلم ان تقديم مفعول احذف ليس للاختصاص وقول الشهاب انه للاختصاص بنا على ان المراد لزوم الحذف انما يفيد في ايراد حذف التا الذي اقتضر عليه الاشموني واعلم ان ما اشرنا اليه في اسئلة التنوين المحذوف من شموله لتنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض صرح به ابن هشام في الحواشي وهو الموافق لما تقرر عندهم من ان كل تنوين يحذف للاضافة ولا يختص بالتمكين كما يوهمه كلام الشيخ خالد في شرح الازهرية حيث علل كون تنوين كل وبعض تنوين تمكين لا عوض بانه يزول عند الاضافة ويوجد عند عدمها ووقع مثله في كلام الشاطبي مما يخالف ما اشرنا اليه لانه بعد ان قال ان كلام الناظم شامل للتنوين الظاهر والمقدر كتنوين ما لا ينصرف اورد ان ما لا ينصرف لم يدخل في كلامه لانه قال احذف والحذف حكم لفظي لا تقديري وما لا ينصرف ليس فيه تنوين ظاهر فالمضاف قابل لوقوع المضاف اليه بعده ولا يحتاج لها امرزايد وهو حذف شيء مقدر ويقويه التقييد بالتمثيل بطوق الذي تنوينه ظاهر فالمضاف قابل لوقوع المضاف اليه بعده ولا يحتاج لها امرزايد والا فكيف يصنع بما لا تنوين فيه ولا نون لا ظاهر ولا مقدر نحو كوكب درأيهم اعطيت ومن لدن حكيم من المبنيات لان التنوين لا يتبع الا حركة الاعراب وكذا ما حذفت نونه من الجمع لطول الصلة نحو الغارحوا باب الامير المبهم سئل اجاب بان الحذف يتسلط على المقدر اذا قام الدليل عليه والضرورة بينت ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا وما كوكب درهم والغارحوا باب الامير فقليل لا يعتبر به في هذه الكلية وانما تحذف النون لتقصير الصلة معتنى عن حذفها للاضافة انتهى وهذا

يدل على انه فرض الكلام في تنوين التمكين خاصة وقوله لان ن
التنوين لا ينتهي الى آخره صريح فيه والا فما لا ينصرف قد يكون
فيه تنوين ظاهر للمقابلة وكذا المبنيات لكنه فرض الامثلة
فيما لا يدخله غير التمكين ايضا فتحصل من كلامه ان ما لا يدخله
تنوين امثلا مثل يقدر فيه تنوين وانه حذف او لا وشيخ
الاسلام ذكر ما قال بامكان تقدير التنوين في ذلك وان سئل
الحسن الوجه يقدر فيه الاضافة فتراد خوله الى وهذا لم
يذكره الشاطبي وعلى قياس كلامه لا يحتاج فيه لذلك وقال
الراعي الظاهر ان اطلاق الحذف هنا مسامحة اذ الاسم الذي
نطق فيه بالتنوين او النون غير الاسم الذي يقصد اضافته
والحذف غير ممكن بعد النطق وانه لما ثبت من حذف النون
التي تلي الاعراب للاضافة قيل في ذلك ان الكاف حرف خطاب
بدليل قوله مررت بك فلو كانت مضافا اليه لحذفت النون فان
قلت فما تقول في ملازم الاضافة قلت
حذف منه نون وتنوين قارنا وضعه قبل الاضافة ومن ثم
قال س وسألته عن رجل سمي باولي وذوي فقال اقول
هذا ذوون واولون لان النون انما سقطت في اولي وذوي
للاضافة فاذا افردتهما عادت النون وهي بمنزلة رجل
سمي مناريوا من صاريوا زيد قال الكميت

فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به الذوبا

وانه كما حذفت هذه النون للاضافة تحذف مما يعمل المصدر
ان كان المعمول مضمرا متصلا نحو مناربك والعناربك وانا قوله
هم الامرون الخير والفاعلونه فضرورة ولا يجوز ذلك في الضرورة
في التنوين لضعفه لنقص الصلة وفي غير ذلك قليلا وهو اما
قبل لام ساكنة او دونها وهو قليل فالثاني كما في قراءة الاعمش
وما هم بضاري به والاول كقول الشاعر

يقولون اردد قتل قربى وهم شفوا النبيت الحرامنا

وقرا

وفسر ابو السماك انكم لذائقوا العذاب الاليم وقرى غير
معجزي الله انا مرسلوا الناقة وتقصير الموصول نحو
ان عيي اللذا قتلا الملوكا وشبه الاضافة نحو اثني عشر
والمعزورة نحو

هما خطتا اما اسار ومنة ولسنا اذا تالوا نقول سلما مدعي كم

وكما حذف التنوين للاضافة يحذف لال وللوقف ولمنع الصرف
ولكونه في علم موصوف بابن متصل به مضاف لما علم وللساكنين
نحو سابق والنهار احد الله وقال ولا ذاكر الله الا قليلا
والمعزورة كقوله

ما قتيلا بين اسيافكم سلت يد اوحيي من قاتل

فهذه سبعة في التنوين وتلك تملفيقة في النون قوله والثاني
اجر لفظا او تقديرا او محلا فالاول موثر في الثاني لفظا والثاني
موثر في الاول معنى فان قلت فما وجه قراءة فانهما
من تقوى القلوب قلت فاعل بالمصدر وهو التقوى
كما تقول عجبت من دعوى زيد اي من ان ادعى زيد لان في دعوى
تنوينا مقدرا ولم يبين ما الجار ولكنه يفهم من كلامه بعد
اذ يقول والزموا اضافة لدن فجر فعلم منه ان الجر بالمضاف
لنيابته عن الحروف وقيل بل عمل لاقتضا المضاف اليه كاقتضا
كل عامل معموله وعلما ان الجر بالمضاف جري مجرى فوهم مفهم
الحرجاني وهو قول س قال في باب الجر اعلم ان المضاف اليه
يجيء بثلاثة اشياء يجيء ليس باسم ولا ظرف ويجيء يكون ظرفا وباسم
لا يكون ظرفا وقيل بحرف مقدر لان اصل عمل الجر له ولانه
قد يظهر كقوله يا بوس للحرب فلو كان غير الحرف عاملا للزم ادعاملا
ورده ان الجار لا يحذف ويبقى عمله الا في ضرورة او نادر
كلام والام مفتحة بين المتضايفين كما قاله في المعنى في ضابط
اللام المفتحة وفتيحتها ان الجار ما بعدها بالمضاف لا بها لكنه
رجح بعد ذلك ان الجر بها قلت يجر روفي المفصل ان العامل معنى

حرف الجر وردّه ابن معزوز وقال لو كان حرف الجر مقدرا لم يحذف التنوين ولم يكن الاسم معرفة وقيل العامل الاضافة لان عمل الحرف ضعف وفاضعيف وعمل الاسم بعيد ولو تضمن معنى الاضافة بقي ورد بان الاضافة هي المعنى المقتضي والشيء لا يقوم بنفسه

قوله وانو من تختص بهذه الاضافة بجواز اتباع محفوضها للمضاف وبالنصب على الحال والتمييز والاتباع اقل الاوجه الاربعة لان التابع لا يكون في معنى المشتق الا قليلا والحال يكثر فيها ذلك **قوله** اذ لم يصلح الا ذاك فضمنه ان معنى في ما يكون فيما لا يصلح فيه معنى الظرفية كما ان ضمنه قوله واللام خذ الماسوي ذينك ان معنى اللام ما يكون فيما لا يصلح فيه معنى في ومن يصح ان يكون على معنى اللام الاختصاص لان كلا من الظرف والبعض يصح فيه معنى لام الاختصاص ويجاب بان المراد اذ لم يصلح الا ذاك بحسب القصد بان اريد بيان المعنى الظرفي وقوله لما سوى ذينك بان لم يرد بيان معنى الظرفية والجنسية وبه يعلم ان مثل حصير المسجد يجوز ان يكون بمعنى في ان اريد معنى الظرفية ولا نه لا حاجة لدعوى التوسع في جعل اضافة الظرف بمعنى اللام لان معنى اللام يشمل معنى الاختصاص وان جعل الاضافة ثلاثة اقسام سوا لظاهر لاختلاف القصد فتدبر المقام فانه من مزال الاقدام وتختص الاضافة التي بمعنى في بجواز انتصاب المضاف اليه على الظرفية وخالف الشارح هنا والده وارجع اليه بمعنى في لما التي بمعنى اللام وقد استوفينا الكلام على ذلك في حاشية الفاكهي

تنبيهات الاول قال الحفيد ليس المراد من قولنا الاضافة بمعنى اللام او بمعنى من ان اللام او من مقدرة وانما المراد من ذلك القصد الى ان المضاف انما عمل الجر لما فيه من معنى الحرف لان الاسما المحضة لاحظ لها في العمل انتهى وقال الجامي اخذ من الرضي لا يلزم مما هو بمعنى اللام ان يصح التفريغ

بها

بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فتقول ليوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيها الى التكليفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد انتهى وفي كلامه كالحفيد اشكال لانتفاء ما قرراه لزوم بنا المضاف لتضمنه معنى الحرف نظير ما مر في التمييز كما لا يخفى على من له تمييز الثاني اخرجماعة من النحويين الكلام على بيان الحرف الذي يفيده الاضافة عن الكلام على احكامها وهو اولى لان الاهم يستحق التقديم ولا شك ان معرفة كون الاضافة محضة او غير محضة وكون المضاف يقترن بال او لا وكونه يكتسب من المضاف اليه التذكير والتانيث وكونه لا يكون مساويا للمضاف معنى امم الثالث زاد الكوفيون الاضافة بمعنى عند نحو شاة رقود الحلب قلنا يمكن جعل رقود صفة مشبهة كحسن الوجه ووصف الحلب بانه رقود لما كان الرقاد عنده بجعل رقود مبالغة مثل سكر الليل والنهار حيث جعل الليل والنهار ساكرين لكثرة وقوع السكر فيهما الرابع قد يوخذ من قول الناظم واللام خذ الماسوي ذينك ان الاضافة اللفظية على معنى اللام وبذلك صرح ابن جني والسلوبين واستدل الشاطبي عليه بظهور اللام في قولهم تعالى يا معشر فعال لما يريد ولبيانه بحث ذكرناه في حواشي الفاكهي **قوله** واحصص اولا الخ ومن ثم قال عبد القادر في واحد امه وعبد بطنه لا يجوز عود الضمير على واحد وعبد لانهما يتعرفان باضافتهما الى الام والبطن فلو تعرف الام والبطن بالاضافة لما ضمير بهما كان التماس تعريفهما بالام والبطن محالا ومثاله ان تستمنح انسانا فتقول اعط شيا ثم اطلبه لاعطيكه وانما الضمير عايد على شيا فتبلهما كقولك زيد واحد امه وعبد بطنه افاد افادت حالي واحد امه وعبد بطنه جاز ان يكون واحد وعبد معرفتين

لتقدم الذكر فكانه لما قلت واحد امه قلت جاني الكامل البيتية
الذي عرفت وان يكونا نكرتين على انهما صفة لنكرة محذوفة
كقوله اما وي اي رب واحد امه اي رب انسان مدن صفته
قال ابن هشام على وجه التنكير لا يمتنع عود الضمير عليها واحد
وعبد لانتفاء المعارض وهذا الذي قاله يرد على اطلاقه المنع
وعلى قول الفتح في هذا جر منذ حرب واما مررت بضارب
غلامه فليست الاضافة للتعريف ثم ولو سلم على تقدير
الزمن الماضي فالموصوف محذوف قطعا قوله واعطه
التعريف يتجه ان المراد نوعا من انواعه المقررة في لام التعريف
بتعريف المضاف يفتسم انقسام تعريف اللام كما صرح به
السيد تنبيهات الاول ربما فهم من قوله احضر
ومن ذكره التعريف ان مراده في القسم الاول ان كان المضاف
اليه نكرة واو في قوله او اعطه للتقسيم والتفصيل لا للتخيير
واطلق المصدر وهو التعريف واراد الحاصل به وهو المعرف
فاندفع قول الحياني في الكلام ايهام واجمال لانه يعلم
ان التعريف والتخصيص على سبيل الاختيار وليس كذلك
بل ذاك بالنظر لما كان المضاف اليه من تعريف وتنكير
والتعريف وصف الفاعل وانما يعلم المضاف التعرف وقال
الراعي يمكن ان يقال ان المضاف يعلم معنى التعريف في مسماه
لا في نفسه وانما يتمشى الاعتراض على ان يكون الاتم نفس المسمى
وقد مر تلمسان احمد بن عبد الرحمن البناوي البجائي تاجرا
فجلس في حلقة احد بني الامام فوجده يقرر قول ابن الحاجب
العلم صفة توجب تمييز لا يحتمل النقيض فاورد انه ينتقض
بالفضل والخاصة فانهما يوجبان تمييزا لا يحتمل النقيض فقال
له الشيخ عرفنا من انت فقال له تحكم فلان فقال تشتغل
الان بالضيافة ويقع الجواب بعد ثم اجابه ابو موسى بن
الامام بان ابن الحاجب انما قال تمييزا ولم يقل تمييزا والفصل

والخاصة

والخاصة انما يوجبان تمييزا وعرف بحاله سلطان تلمسان فلم يأخذ
منه مكس متجره وجميع كلفه واعطاه مائتي دينار قال ابن
الصايغ واذا كانت الاضافة هي المعطية لذلك فهي الة قالها في الذي
تلا الة فليس هذا من المجاز البعيد وليس هذا من جعل الشيء
الشيء نفسه حتى تتقدم التخطئة للنحويين فانه لا يطلقون
التخصيص على التعريف وان كان فيه تخصيص بمعنى الاتيان
بقولوت في باب النعت هو لتخصيص نكرة او ازالة اشتراك
عارض في معرفة الثاني مثل تقييد اضافة الجمل التخصيص لانها
نكرات او التعريف لانها في تاويل المصدر المضاف في التقدير
لما فاعله استظهر المرادي الثاني قال بعضهم ولا ينافي ذلك
وقوع الجملة صفة للنكرة لان ذلك باعتبار ظاهرها دون
تاويلها وقال في الجمع وفي التعليل نظر لان تقدير المصدر
تقدير بمعنى كما في همزة الاستفهام فلا يتغير لها الاضافة
فيه كما لا يتغير قولك غلام رجل وانت تريد واحدا بعينه
فانها فلا يلزم في المصدر ان يقدر مضافا بل يقدر منونا كما
قال الشهاب وقد يدفع بما احتج به ان مختاره ان المضاف
اليه لا يكون الا اسما فلا بد من تاويل الجملة بالمصدر ومقتضى
ربط الحدث بفاعله تقدير المصدر مضافا اليه فالمضاف
اليه هو مضمون الجملة الذي هو المصدر مضافا لفاعله ويؤخذ
مما تقدم في توجيه الاحتمالين ان الجمل مع قطع النظر عن التاو يل
نكرات وبالنظر لمضمونها من المصدر معارف ومن ذلك يظهر
الفرق بين تعريف المضاف اليها ووقوعها صفة للنكرات
لان وقوعها صفات لا يتوقف على التاويل وضح الوصف بها
نظر الظاهرها بخلاف وقوعها مضافا اليها لانه لا يكون الا
اسما فاحتيج لتقديرها بالمصدر وهو معرفة فتعرف المضاف
باضافته اليه بقي ان هذا اذا كان الفاعل معرفة فان كان
نكرة فهل الامر كذلك ولا يلزم من كونه نكرة في الجملة ان يكون

يل

نكرة عند تقدير المصدر والافتقير نظر قوله وان يشابه
المضاف بفعل وصفا الشرط اسران كون المضاف صفة والمضاف
اليه معمولا لتلك الصفة فان وجد اقتضى غير محضة وان فقدا
فمحضة خلافا للفارسي فجوزا الاخرة وبنى اضافة الموصوف الى
الصفة وكذا ان فقد احد مما نحو مضارع مصر وقاتل يوم الدين
مما اضيف الوصف فيه لغير معموله خلافا لابن الطراوة وابن برهان
في ضرب زيد وللجرمي والمازني والمبرد نحو واغفر عورة الكريم
ادخاره وللفارسي والكوفيين في افضل القوم قال ابن
عصفور استدلوا على ان اضافة افعل غير محضة بقولهم مررت
برجل افضل القوم واجيب بان افضل بدل ورد
بان البدل في المشتق ضعيف قليل لانه في نية استئناف
عامل فهو في التقدير نائل لذلك العامل والصفة لا تلي
العوامل الا بشروط وليس بهذا ما فيه تلك الشروط وكون
العرب تقول مررت برجل افضل القوم كثيرا دليل على انه
نعت وليس ببدل اذ لو كان بدلا لما كان كثيرا فثبت ان اضافته
محضة وهو قول يونس قال ابو حيان وقوله ان يشابه
المضاف لا حاجة اليه بل هو مفسد لانه لا يدخل فيه الا
اسم الفاعل خاصة لانه الذي يشبه المضارع انتهى وفيه
نظر لانه ليس المراد الشبه في الموازنة بل في الدلالة
على الحال او الاستقبال كما اشار اليه بالامثلة وصرح به
في شرح الكافية تنبيه اذا اريد باسم الفاعل الزمن
المستمر فباعتبار المضي اضافته محضة ويقع صفة للمعرفة
وباعتبار الحال والاستقبال لفظية ويعمل فيما اضيف اليه ويعطف
على محله بالنصب لكن يرد انهم اطلقوا ان اضافة الصفة المشبهة
لفظية مع دلالتها على الاستمرار وصرحوا بان اسم الفاعل
اذا اريد به الثبوت صفة مشبهة ولا يخفى اشكال الفرق بينهما
بل كون اضافة اسم الفاعل المذكور لفظية مطلقا اولى لانه اقرب

لما مشابهة الفعل التي هي سبب كون الاضافة لفظية ودلالته
على الاستمرار ارطارية بخلاف الصفة المشبهة قوله فعن تنكيره
لا يعزل قال ابن هشام هذا كقول ابن معط

وعم بمحضة سوى قدرا ٠ فلم تعرفه كما لو اظهرا ٠

واراد بالنون ما يشمل التنوين واحترز عليه الفواسد لم يقل
انها لا تفيد التخصيص وهو كان يشمل التعريف وغيره بخلاف ما
ذكره وقال الشهاب اشار باضافة التنكير لضميره الى التنكير
الذي كان قبل الاضافة اي لها المرتبة التي كانت حينئذ ففي كلامه
افادة ان اضافته لا تفيده التخصيص كما لا تفيده التعريف
فاعرفه انتهى وقال ابن الصايغ في شرحه فان قلت
هذا في قوة ان الثاني لا يفيد شيا والاول باق على تنكيره لا يخرج
عنه لما تخصيص بزيد به على تنكيره ولا الى التعريف قوله
قليل الحيل اشعار بانه انما اعتنى بذكر ما هو كثير خاصة
والا فكان يمكنه ان يمثل برابع يدل به على ما لم يذكر من غير
تكرير مع عظيم الامل لان ما لم يذكره اما اضافة معنوية عند
كالمصدر وافعل التفضيل ولذا اخرج الاول بوصف والثاني
بشابه يفعل واما مسموع نحو مثلك وشبهك من الاسما المتوغلة
في الابهام وصاحبها كل ما ليس بمشتق واجرى مجراه والمضاف
لما ضمير نكرة اذا عطف عليها في المواضع المختصة بالنكرة نحو كم
رجل واخيه وكل شاة وسخلتها واما امثلة المبالغة في اسم
الفاعل كما ياتي في بابه وبه يعلم ان قول بعضهم كان ينبغي للناظم
ان يقول بدل قليل الحيل بذي العمل مما لا يلتفت اليه لانه تكرير
مع اسم الفاعل وهو لانه نوع اخر غير مستنكر فتفوت النكتة
المذكورة فتدبر قوله وذي الاضافة الخ ذي مبتدا والاضافة
صفة عند الجمهور وعطف البيان عند ابن جني وابن السيد والناظم
واسمها لفظية جملة مخبر بها وسميت لفظية لانها تفيد اما
التخفيف بحذف التنوين او النون واما ذهاب قبح الرفع والنصب

والامران مرجعهما الى اللفظ دون المعنى فنسبت اليه بيان الاول في قولك هو حسن وجه وهما حسنا وجه وهم حسنو وجه وكذا في ضارب زيد وضاربا زيد وضاربو زيد وبيان الثاني في قولك حسن الوجه فان قلت فلم زعموا ان نحو الضارب الرجل بمنزلة ما ذكرت من امثلة الاضافة اللفظية مع ان اضافته لم تفد تخفيفا ولا تخصيصا لان النصب حسن بل احسن عند قوم قلت زعموا ان العرب زعموا ان الضارب الرجل بالحسن الوجه في تجويز الجر كما عكسوا في النصب فكما ان النصب ثم على التشبيه بما فيه العلة المقتضية لتصحيحه كذلك الجر هنا على التشبيه بما فيه العلة المقتضية لتصحيحه فان قلت الاضافة التي يسمونها معنوية تفيد التخفيف بحذف التنوين او النون الا ترى ان غلام زيد وغلامًا عمرو قد حذف منهما مثل ذلك فلم لا يسمونها لفظية قلت انما كان الغرض من هذه الاضافة ان يتعرف المضاف او يختص بالمضاف اليه ولكنهم حذفوا التنوين والنون مبالغة في اتصال الاول بالثاني قاله ابن معزوز قوله وتلك محضة ومعنوية يحتمل ان يكون محضة خبرا عن تلك وهو المتبادر وان يكون خبر مبتدا محذوف اي اسمها محضة ومعنوية بدليل ما تقدم في نظيرها والجملة خبر وهو احسن لتكميل التقابل ولانه ليس المراد الاخبار عنها بانها محضة وذات معنى بل ان ذلك اسمها في الاصطلاح هذا وانما سميت معنوية لانها تفيد اما التعريف او التخصيص والامران مرجعهما الى المعنى دون اللفظ فنسبت اليه واذ قد استقر ان الاضافة معنوية كانت او لفظية تفيد معنى لا يخرج عن هذه الامور الاربعة علم انه لا يجوز ان يقال الحسن وجه ولا الحسن وجاب ولا الحسن وجه ولا الحسن وجه ابيه لانها في الاولين لا تفرق لحصول تعريف المضاف به وحده ولان المضاف اليه نكرة ولا تخصيص لان معناها ما هو

اعظم من التخصيص ولا تخفف لانتفاء النون والتنوين ولا تزيل قبحا لان النصب لا قبح فيه لان المنصوب حينئذ تمييز وهو الاخير كذلك ولكن القبح يندفع بالرفع لانها للنصب لوجود الرابط وستدريك هذه المسائل في باب الصفة المشبهة قوله وفضل الحكاك بحسن ان يوطئ لهذا بان الحذف من المضاف في غير هذه الامور الصور كما تعرض لحذف النون والتنوين ولكن لزم ذلك من كلامه هذا لانه لما ذكر انه لا يفتقر وصل المضاف الا في هذه الصور علم انه لا يجوز وصله بها في غيرها فان قلت فكيف قالوا اللذائة الاثواب وقالوا لا افتوان من الرشاش المستق قلت الذ زايدة فيهما وراى الناظم ان التقدير كالافتوان المستق من الرشاش المستق مثل وكانوا فيه من الزاهدين وما راه ابو علي اولى لانه يلزم الناظم حذف الموصول وصلته وبقاء معمول الصلة ولا يلزم مثل ذلك في الاية لان المقدر وكانوا زاهدين فيه قوله ان وصلت بالثان قال الشهاب وجهه انها اذا لم توصل به لم يحصل حينئذ تخفيف بحذف تنوين او نون ولا رفع قبح تخفيفا ولا تشبيها سواء كان معرفة او نكرة والاضافة اللفظية انما جازت للتخفيف او الرفع المذكورين ويزيد ما اذا كان نكرة نحو الحسن وجه والضارب رجل بان الاضافة اللفظية كالمعنوية في امتناع كون المضاف معرفة والمضاف اليه نكرة انتهى وفيه نظر لان التخفيف بحذف التنوين والنون من المضاف الذي يحصل له ذلك في الاضافة اللفظية يحصل وان لم توجد الا في المضاف اليه وانما الذي يتوقف على وجود الا في المضاف اليه رفع القبح كما يعلم مما قرره في التوضيح وغيره في فايدة الاضافة اللفظية وكلامه لا يخفى على من عرف مسايل الصفة المشبهة واحوالها هذا وفي قوله او نون نظر لان حذف النون انما هو في مسالة الوصف المثنى او المجموع ولا يشترط كون الا في المضاف اليه الثاني قوله او بالذي له اصيف الثان لانها اذا كانت في المضاف اليه

اعظم

الثاني كانت قريبة من كونها في المضاف لان المضاف والمضاف اليه
كشيء واحد ولذلك يمتنع اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد كما في
التصريح فلا وجه لتردد الشهاب فيه في حواشي الاشموني وبقي
مسئالة ثالثة وهي ان يكون مضافا لياء المتكلم ما فيه النحو الوداني
المستحقة صفوه فانها جايزة خلافا للمبرد وعلى جواز ها ينبغي
ان يجوز الفاضل نعم غلامه وقد استدل بعضهم لجوازه بقوله
فنعم اخو الهيجا ونعم سنامها وفي الحواشي لابن هشام في اكتساب
ما نصه ومن قال هذا الضارب الرجل لم يقل عجيبة من الضرب
الرجل ان يقول الضارب اخي الرجل كما يقول الحسن الاخ والحسن
وجه الاخ وكان الخليل يراه وفيه فايدتان احدهما لاي شيء
لم يجتمع ال والاضافة في مسئالة المصدر الثانية لم يظفر بمثل
الضارب اخي الرجل مسموعا انتهى وفي الاخيرة نظر لانه استشهد
في التوضيح بقوله لعذ ظفر الزوار فقنية العدي قوله وكونها
في الوصف كاف الخ لكونها مبتدا وفي الوصف متعلق به وان بالكسر
شرط حذف جوابه لدلالة الجملة السابقة مثل انت ظالم ان
فعلت ولا يكون ان بالفتح مبتدا وكاف خبر والجملة خبر كونها كما
قال الشارح لعدم الرابط بين الجملة والمخبر عنه الا ان يقال ان
وقع مستتر له لان الضمير فيه راجع للوصف الموصوف بكونها فيه
فكانه قيل وقوع الصفة الذي كونها فيه مثنى او جمعا كاف فليتامل
ولا يجوز ان يكون فاعلا بكاف لان الضمير في وقع انما يعود على
الوصف لانه هو الذي يكون مثنى وجمعا فليس الخبر المشتق محتملا
هو ولا مرفوعه لضمير راجع الى المبتدا هذا وقال الشهاب
انما اغتفر وصل ال بالمضاف في الاضافة اللفظية لانها انما امتنع
في غيرها لافادة التعريف او التخصيص للمضاف وكلاهما غير محتاج
اليه مع دخول ال وانما خص الاغتفار بهذه المسايل لان المقصود
من الاضافة اللفظية التخفيف ورفع القبح كما تقدم وذلك لا يحصل
مع دخول ال على المضاف لخلو هذه المسايل كما يعرف بالتامل فيها

وفيما

وفيما خرج عنها وتقدم ان نحو الضارب الرجل ملحق بنحو الحسن
الوجه ولا يخفى ان في الاضافة في نحو الضارب او الضارب بوزيد
تخفيفا بحذف النون جواز حذفها مع الاضافة ايضا لان اصل
الاضافة في حذفها فيجوز ان يقصد بها وان لم يوقف عليها
انتهى ويحتاج لمزيد تامل يعرفه الذكي مما اسلفناه وتحرير المقام
ان اشتراط الدال في المضاف اليه في مسئالة الصفة التي هي اصل
المسئالة لان رفع القبح لا يحصل الا حينيذ وصل اسم الفاعل عليها
ووجودها في الذي اضيف اليه الثاني كوجودها في الاول وضمير
ما فيه الى بمنزلته واما مسئالة الوصف فلا يتوقف التخفيف فيها على
مسئالة الوصف عليها فلم تشترط فتدبر واما قول التصريح نقلا
عن الشاطبي ان المسئالة الاولى حصل فيها تخفيف بحذف الضمير
او الجار والمجرور وان المضاف اليه قرن بال عوضا عما فاته من الضمير
او التنوين فلا حاجة اليه للاستغناء عنه بما قرره في التوضيح ان
رفع القبح لا يكون الا حينيذ وقوله في تعليل حذف النون في
المثنى والجمع ان النون لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت
من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظوا عورة العشيرة في رواية
النصب فكلام ظاهر الاختلال اذ لا يصح لتعليل جواز الجمع بين ال
والاضافة في هاتين المسئالتين بما ذكر وايضا حذفها من الصلة
لغير اضافة لا يقتضي ان الحذف للطول وانما لانه اذا لم توجد
الاضافة احتيج لدعوى الحذف للطول ومع وجود الاضافة فالاصل
ان الحذف لاجلها الا ان الطول سابق ويوضح ما مر عن الشاطبي
فتذكر قوله وربما اكتسب ثانيا اولا الخ قال السيد الاشارة بهذا
البين الى انه اذا كان المضاف صالحا للحذف والاستغناء بالمضاف
اليه جاز ان يعطى المضاف ما للمضاف اليه من تانيث او تذكير فمن
الاول تشعشعت اعاليها مر الرياح ومن الثاني روية الفكر ما يحول
له الامر معين على اجتناب النوائي قال ابن هشام مسئالة
التاخير لا توخذ من لفظه كما قد يوهمه فلا هو ابنه بعضه فقد يوخذ

بالقياس وقد يشكل ما زعمه في رؤية الفكر لانها متى سقطت لم يجد المعمول عاملا وعند اقد يفكر عليه اي الناظم في بحثه في لا ينفع نفسا شيئا ايمانها انتهى وايضاحه ان الفراء شرط ان لا يكون المضاف اليه ضميرا وخالفه ابن جني وجعل من ذلك لا ينفع نفسا ايمانها في قراءة ابي العالية بتأنيث الفعل ورده الناظم في التوضيح لان المضاف لو سقط هنا لذكر الفعل فقال نفسا لا تنفع بتذكير المفعول ليرجع الهاء الضمير المرفوع المستتر الذي ناب عن الايمان في العاملية ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل لما ظاهره نحو قولك زيد اظلم تريد ظلم نفسه وذلك لا يجوز وقوله سوهلا اسم مفعول من اهلته فكذا اذا جعلته اهلا له وانما الشرط ان يكون اهلا لذلك لا ان يكون قد جعل اهلا له فان كون الشيء اهلا للحذف ليس بجعل جاعل وقد عرفت مثال ما كان اهلا للحذف وخرج ما ليس كذلك فلا يكتسب الثاني الاول ما ذكر ولا بد ان يكون ايضا بعضا او كبعض فلا يقال اعجبني يوم عمرو به وهذا اولى من التمثيل بيوم الجمعة لان الجمعة كما يطلق على اليوم يطلق على الاسبوع فلو حذف اليوم ورفع اللبس بقي انه هل يجوز التذكير في نحو قامت امة زيد وان كان الاول غير صالح للحذف لما مر في باب الفاعل من قوله والحذف قد يأتي بلا فضل الوجه انه ان كان ذلك سماعيا توقف جواز هذا على السماع او لغة فلا شك في جريانها هنا ولا مدخل للاضافة في الجواز وعدمه تنبيهان الاول ما قدمناه عن الشارح وابن هشام في مسألة التذكير يقتضي استواءها مع مسألة التأنيث لانهما اتفقا على انهما مسألتان وانما اختلفا في انها هل تؤخذ من لفظ الناظم او لا وقال الشاطبي بعد ان اورد انه لم يذكر مذكر المضاف اذا كان مؤنث التذكير المضاف اليه مع مجيئه نظما ونثرا والجواب انا نقول لم يعتبر هذا النوع لندرته بالنسبة لما الاول

او

او لعدم مئونته لاحتمال التأويل في تلك الامثلة واما انه نبه باحد النوعين على الاخر وارادان يذكرهما معا فكتفى باحدهما لانهما بمعنى واحد في القياس انتهى وعبارة التسهيل ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف اليه ان صح الاستغناء به وكان المضاف بعضه او كبعضه وقد يجري مثل ذلك في التذكير قال الدماميني وادخال قد على الفعل يفيد ان هذا القسم قليل بالنسبة الى المنتقد مرويه صحيح انتهى وظاهر عبارة التوضيح التسوية بينهما في القلة لانه عبر بقد فيهما المشعرة بذلك كربما في كلام الناظم ولا تنافي لان قلتهما بالنسبة الى القاعدة المكتسب الذي هو الاصل لا تنافي كثرتهما في نفسهما ولا تنافي ان احدهما اقل من الاخر وما ذكرناه من انه لا بد ان يكون بعضا او كبعض هو ما في التسهيل وقال الشاطبي بعد ان اورد انه اهمل التقرض له هنا وفي اذ كافية قيد دخل عليه يوم الجمعة فان حذف الاول سائغ ولا يكتسب التأنيث الجواب انا اذا قلنا بالقياس في مثل هذا فقابل ان يلتزم مقتضى ذلك فيجيز ان تقول اعجبني يوم الجمعة واما ان لم نقل به وهو يظهر من قوله وربما لان مقتضى رب التقليل فلا اعتراض ايضا فان كلامه مشعر بجري حكاية السماع انتهى اقول صرح الدماميني في شرح المغني بانه قياسي وهو مقتضى النظم لانه جعل له قاعدة حيث قال ان كان لحذف ولم يعلقه بالفاظ مخصوصة وجاز ان تكون القاعدة مقيدة بقيد اخر تركه هنا اعتمادا على ذكره في التسهيل الثاني قال ابو حيان اتى باللغة القليلة النادرة وهو اكسب وانما الفصيح الكثير كسب يعني الثلاثي ورد بان صاحب المحكم والقاموس نقلا الرباعي ولم يبينا على قلته واستشهد ابن الاعرابي فاكسبني مالا واكتسبته حمدا وقولهم اكسبته الورق البيض انا

ومن العجب نقل بعضهم هذا ثم قوله ان الناظم ارتكبه فرارا من الخيل فانه من قبايح الشعر وهو عبارة عن اجتماع الخبن والطي اعني حذف السين والفا من مستفعلن في الرجز والوتد المفروق الثالث قال ابن هشام قال بعض اصحابنا خرجت على ذلك ان السيوف غدوها ورواحها تركت فجعلت الضمير في تركت للغدو والرواح على انهما فاكتسبا التانيث قال والغدو والرواح كالشيء الواحد ثم اذا اسقطت المضاف صار ان السيوف اياها فانا اعرابه قال بدل قلت لا يبدل مضمر من ظاهر على الصحيح فقال انما مراد النحويين امكان اراده معنى المضاف اذا ذكر المضاف اليه مفتقرا عليه قلت هذا ياباه قوله ان كان لحذف هو هلا الرابع مما يشترى فيه التانيث الى المذكر ان يكون المونث خاصا والمذكر عاما في باب لغم نحو يغمت جزا المنفقين الجنة وان يكون خبرا ومخبرا عنه نحو وقد خاب من كانت سريرته الغدر ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا الخامس سمع تانيث المذكر بدون ما تقدم نحو قال قال التاويل بالمونث كقوله

الم تجزيبنا بالجواز تلفقت به الخوف والاعدام من كل جانب

فقال تلفقت لتاويل الخوف بالمخافة وقال ما هذه الصوت لتاويل الصوت بالاستغاثة ولا يختص ذلك بالضرورة لانه سمع جانة كتابي فاحتقرها لتاويل الكتاب بالصحيفة السادس الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة قال في المغني عشر وبقي عليه الاعراب نحو هذه خمسة عشرك والجمع نحو فاحبا لديار شغفن قلبي والتعظيم نحو اسري بعبده وعكسه نحو بيت العنكبوت والعقل نحو فظلت اعناقهم لها خاضعين في قول والتكبير به نحو زيد رجل قال ابن ابا زيد بعد ان عد ذلك وفيه نظر لان الاضافة بعد تقدير التنكير فاثرت التخصيص قال ابن الصايغ ولا يمتنع ان يفيد امرين متباينين ولكن يبقى

النظر

النظر في ان التنكير لم يحصل له من المضاف اليه بل من نفس الاضافة وهذا ياتي في علا زيد نا والعموم نحو غلام كل رجل ياتيني قلت وزعم وعد ابن الصايغ الاستغراق نحو علمت ابو من زيد والجزا نحو غلام من ياتني اكرمه وهما راجعان لقول المعنى وجوب التقدير وعد بعضهم التثنية ونوزع فيه فانظر حاشية الفاكهي قوله ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى اي بحسب المراد فلا يرد ابن الابن وابو الاب فانه صحيح ويندرج فيما اتحد معنى ما اتحد لفظا ومعنى فلا يقال جاز زيد زيد بل سهيل هذا الاتباع على التاكيد وجوز فيه الفارسي الاضافة تذكر ان قولهم لفيته يوم يوم ريوم اضيف فيه الشيء الى مثله لفظا ومعنى وان مثله

ولو لا يوم يوم ما اردنا جزاك والغزو فضل له جزا

قال الشهاب اراد باتحاد معنى ما يشمل التزادف كما في الليث والاسد وفي الحبس والمنع ويشمل التساوي كالانسان والناطق وسواء كان التساوي بحسب الوضع كما في المثال او بحسب المراد كما في الموصوف والصفة انتهى وظاهره ان عبارة الناظم ليست ظاهرة في الاقتصار على التزادف وقال ابن هشام لا يريد بذلك ما هو الظاهر منه وهو التزادف وانما يريد ان يقتصا ويقصد فاعلى الذات الواحدة فمن ثم لا تضاف صفة لموصوفها ولا موصوف لصفته وان لم يترادفا ونظيره قولهم في الخبر المفرد انه لابد ان يكون بمعنى المبتدا او منزلا منزلته نحو زيد اخوك وازواجه انها تتزوج بقوله معنى ما لا يريد معنى واتحد لفظا فيجوز فيه الاضافة كالمشترك نحو عين العين بقي اين يتنزل على امتناع الاضافة فيما ذكر بان المضاف يتخصص او يتعرف بالمضاف اليه والشيء لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه وفيه بحث لان الموصوف يتخصص بصفته فهلا جاز تخصيص المضاف بالمضاف اليه

يتبع

اذا لم يكن غير ألفا جاز تخصيص الموصوف بالصفة وليست
غير في المعنى وايضا فلا كفت المغايرة بحسب المفهوم
وعلل بعضهم منع اضافة الموصوف الى صفته بان الصفة
تابعة للموصوف في الاعراب فلو وقعت مضافا اليه كانت
مجرورة دائما ولم يتصور متابعة الموصوف في الاعراب
ومنع اضافة الصفة الى الموصوف بان الصفة يجب ان تكون
تابعة للموصوف في الاعراب وموخرة عنه فلا يمكن ان تضاف
اليه والا كانت متقدمة عليه ولم تتصور المتابعة ايضا
ومنع اضافة احد المترادفين او المتساويين الى الاخر
لعدم الفايدة اذ المقصود يعلم من لفظ المضاف مع قطع
النظر عن الاضافة فتكون الاضافة لغوا انتهى لا يقال
هذه الاضافة تقبل حذف التنوين المفيد للتخفيف فلم تكن
لغوا لانا نقول في نزك الاضافة نزك كلمة كاملة وهو
احف من حذف التنوين وفيه نظر لانه قد يتبع فيجمع
بين الكلمتين مع التنوين تنبيهان الاول
اولوا اضافة الموصوف الى الصفة في نحو مسجد الجامع بان
المعنى الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما
ان يكون الوقت مقدرا في الكلام ويكون المسجد
مضافا اليه والجامع صفة للوقت وثانيهما ان يكون
الوقت محذوفا والجامع قايم مقامه منطويا عليه فيكون
بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد بنيته الثاني
قال ابن الحاجب ان قيل لم اضيف سعيد بما كرز ولم يعتقد
اسد ليا سبع الجواب ان الاعلام كثرت فجاز فيها
من التخفيف ما لم يجز في غيرها ولانا فد نابالاضافة معنى
مقصودا باعتبار تقدير العلم له ولغيره كما في قولنا زيد كم
ولان الثاني اعرف واشهر فكان في نسبته فايدة ليس فيما ان
اعترض به قوله وبعض الاسما يضاف ابدا اي وبعضها

لاضافة

لاضافة ابدا وتحت هذا المفهوم قسمان ما لا يضاف اصلا
وما يضاف وقتا دون وقت والقسمان موجودان فالاقسام
ثلاثة ثم قسم الذي يضاف ابدا الى قسمين ما قد يقطع في
اللفظ كل وبعض وما والحالة هذه عند الجمهور معرفتان
بنية الاضافة لكن من الواضح ان التعريف انما هو اذا كان
المضاف اليه معرفة فقسم هل يجوز تعريفهما بالمعرفة
او لا نظر للصورة فانها صورة النكرة فيه نظر وانما لم
بين هذا القسم عند نية معنى المضاف اليه لما سياتي
في الكلام على غير وقبل وبعد وما لا يقطع وهو الغالب والاحسن
في قوله لفظا انه تمييز محول عن الفاعل اي قد ثبت لفظه
مفردا اي لفظه لا معناه فلا اشكال في تنكيره وقال
الشاطبي لفظا حال ومفردا صفته او لفظا حال تقدمت
على صاحبها وهو الضمير في مفردا اي مفرد اللفظ لا معنى ومفردا
حال من ضمير يأتي واعلم ان هذا الباب شبيه بالباب
الذي قبله من حيث انه جار ومجرور وركنا ان ذاك كذلك وانما
يفترقان من جهة ان الجار هنا اسم وهو هناك حرف وكما
انقسم عامل الجر منه لما ما لا يجر الا الظاهر كحتى وما لا يجر
الا بعض الظاهر وهو مذ ومنذ وما يجر مطلقا وهو الغالب
كذلك هذا الباب تنبيه قال ابو حيان ابدا
ظرف للاستقبال ان عني به مدلوله في اللغة فيصير المعنى
وبعض الاسما يضاف في الزمان المستقبل وهذا ليس بشي
لانه لا فايدة في تخصيص اضافتها بالزمان المستقبل وان
عني به ان بعض الاسما يضاف دايما فاطلق ابدا واراد دايما
وهو ظاهر مراده فقد ناقض بهذه الدبومة بقوله وبعض
ذا يعني بعض ما يضاف دايما قد ينفك عن الاضافة فقد
صار ما يضاف دايما منفكا عن الاضافة هذا خلف انتهى وقد
يجاب بان الاشارة في قوله وبعض ذا عايدة

جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
www.alukah.net

لما يضاف لا مفيد فوله ابدا قوله كواحد الخمسة باربعة
الفاظ مفرد وقدمه لانه الاصل وهو وحد ومختلف في افراده
وهو لبيك ومتفق على تثنيته وهو البابة وختمهما لانهما اولى
بالتاخير قال ابن هشام وبقي عليه من الاسماء المثناة هذا
ذيك اي اسراعا اليك بعد اسراع وحنانيك معنى تحننا بعد
تحنن فالجميع ستة الفاظ انتهى وفيه اشعار قالوا احذاريك
وهو بفتح الخا قال س ليلزمك حذر بعد حذر اي احذر
ابدا وفي النهاية انه لا مفرد له وانه يضاف للفاعل قال
والحذار والحذر والحذر مصادر حذر ومحاريك اي تحرز كما ان
حذاريك بمعنى تحذر ولو اتفق له ذكر سعديك لي جانب لبيك
كان حسنا فان سعديك انما يستعمل تابعا للبيك ويجوز استعماله
لبيك وحده فلسان حال سعديك ينشد

• ان يقتبا عني المستوطنان عدن • فانني لست بوما عنهما يغني •

وعوام مصر يقولون سعديك بدون لبيك قوله والزموا
اضافة لما الجمل حيث واذ اشتركا من ثلاث جهات الظرفية
والاضافة لما الجمل ولزومها وافترقا من ثلاث جهات
مكانية حيث وزمانية اذ واضافة حيث فادر الى المفرد
وجواز حذف ما اضيفت اليه اذ وتقويض التنوين عنه
تنبيهات الاول اعترض الشاطبي اطلاقه في حيث
بانه تقتضي اضافتها لجملة اسمية خبرها فعل ماض او مضارع
نصر عليه س ثم اجاب بانه بين في الاشتغال ان حيثما
لا يليها اسم بعده فعل الا على الاضمار وحيث يجزم بحرفها في هذا
الحكم ويدخلها معنى الجزا وان لم يجزم فيفهم تقييد ما هنا
مما هنالك انتهى وفيه ان تلك لا تليها الاسمية الا نادرا
واعترض ايضا اطلاقه في اذ مع استقباح اضافتها لجملة
اسمية خبرها ماض وقال انه لا يجد عنه جوابا وانما قيد
بالماضي لانه المناسب لاذ التي للماضي والا فالمضارع كذلك ويكون

بمعنى

بمعنى الماضي ويمكن ان يجاب بان كلام الناظم فيما
يضاف اليه اذ سواء كانت الاضافة حسنة ام لا ومثل ذلك
يجاب عن الاطلاق في حيث وهو احسن مما اجاب به عن الاطلاق
فيهما ومثل ذلك اعتذر الدماميني والشمني عن اطلاق اضافة
اذ للجملة الاسمية فان غاية ما ادعى الشاطبي ان الاضافة
للاسمية التي خبرها فعل لانه حيث وجد الفعل بعدهما فحقه
ان يليهما لانهما بشبهان اذا وان الجزائية جعل الجملة التي تليها
مفتقرة اليهما لكن هذا يقتضي قبح اضافة اذ الى جملة اسمية
خبرها فعل عند القايل بجواز اضافتها للاسمية وفيه نظر
لوقوعه في التنزيل نحو اذا السما انشقت الثاني قال ابن هشام
واذ للماضي واستشكل واذ لم يعتد وابه فسيقولون
اذ محصوله يقولون في المستقبل في زمان قد مضى وجوابه
اما ان يقدر عامل اي مجد وانهم استوفى ما يوقعونه
في المستقبل وجي بالفا اذا بانه مسبب عما قدر متعلقا
لاذا وان اذ وان كانت لما مضى فما بعدها مستمر فيها ما يقتضي
المضي لوقوع ذلك وما يقتضي الاستقبال لاستمراره فعبر
باذ باعتبار الماضي وعلق بسيقولون لاستمراره والمستمر
مستقبل او ضمن اذ معنى الشرط بدليل دخول الفا وكونها
في معنى اذا وانما عبر باذ لدلالتها على تحقيق ذلك لانها في اصل
وضعها لتحقق التي لكونها للمضي وكذا قد لم تقعلوا وتاب الله عليكم
فانبنوا فيه الوجوه كلها قاله ابن الحاجب وفي استعمال اذ للجزا
نظر وقد يقال هو كالجزا في حيث زيد تلقاه فاكرمه
وقال ايضا وزمانها يعني اذ الماضي ولهذا استقبح اذ زيد
قام مع انها تضاف لما كلتا الجملتين واما قوله تعالى ولن
ينفعكم اليوم اذ ظلمتم فالظاهر فيه ان اذ بدل من اليوم
المعمول لينفع المنصوب بان المخلصة للاستقبال والبدل
من المستقبل مستقبل فيه اجوبة ارجحها انه للتعليل

الألوكة
www.alukah.net

لاطراف الثالث قوله

لم تزجحن الليل قد مضين لنا ... والعيش منقلب اذ ذاك افتانا

وقولهم من حيث الجملة فالاضافة لما جملة حذف احد جزيها اي اذ ذاك كذلك ومن حيث الجملة كذلك وحذف الخبر في ذلك لحذفه في قوله

اما ترجمل خليلا لو يخاف لنا ... بحر الخوليط منه العقل والجسد

اي جمل اكرم بها خليلا ومن ذلك في اذ قول الاخطل

كانت منازل الاف عهدتهم ... اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا

خبر نحن وذاك محذوف والمعنى عهدتهم اخوانا اذ نحن متالفون او متاخرون والدليل على الاول ذكر الالاف وعلى الثاني ذكر الاخوان واراد اذ ذاك كاين وليست اذ خبرا عن نحن لانه حينئذ بل اذ الاولى ظرف لعهدتهم واما الثانية فعاملها الخبر المقدر بمتالفون او بمتاخرون اما عهدتهم فهو والخبر المحذوف او المحذوف على انه في الاصل صفة لاخوانا ثم صار حالا لان المكان يكون خبرا وحالا للاعيان فان قيل لما لم توجهت الاشارة بذاك فالجواب الى المحاورة الذي دل عليه ذكر منازل الربع قال في التسهيل في باب المفعول فيه وشاذ التصرف كحيث قال الدماميني فالغالب عليها عدم التصرف وقد تتصرف عليها نادرا كقوله لما حيث القت رحلها ام قشعم وقال في التسهيل وندرت اضافتها الى المفرد قال الدماميني ومن اضاف حيث لما مفرد اعربها التميمي وقال ابن مشاشر في الحواشي بعد ان ذكر ان في قوله حيث سهيل الرفع والجر بي معربة على رواية الجر لزوال الافتقار لما جملة عند من علل بالافتقار لما الجملة واظهار الاضافة عند من قال الاضافة لما الجملة كلا اضافة وقال بعضهم كل بي مبنية وان اضيفت لمفرد لعروض ذلك وروي البيت بالضم وبالفتح وحيث هي البيت مفعول

لاطراف

لاطراف لفساد المعنى انتهى الخامس اختلف في علة بنا حيث على قولين احدهما انها بنيت لافتقارها لما الجملة فاشبهت الحرف الموصلة كما وان المصدريتين فان قيل فهلا شبهت بالاسما الموصلة كما قيل ان باب حزام مشبه بنزال قلت جعل بنا الاسم لمشابهة الحرف اولى من بنائه بالحروف الموصلة اشبه لانها لا تحتاج لما عايد فان قيل هلا جعل شبهها بالحرف من حيث هو لانها لا تستعمل الا مع الجملة قلنا ذاك احتياج تركيبي وهذا احتياج افرادي والثاني انها مضافة لما الجملة والاضافة لما الجمل كلا اضافة فكانها ظرف قطع عن الاضافة فبنيت كما بنيت قبل وبعد وكان بناؤها على حركة لان لها اصلا في التمكن وعلى الفتح كاين والكسر كحيث وعلى الضم كقبل وبعد ولتكمل لها الحركات الثلاث ولانها حركة لا توهم اعرابا وبنيت اذ للافتقار لما الجملة ولان وضعها على حرفين ومن ذكر الثاني النبلي قوله وان يفوت اي وان يعوض التنوين عن الاضافة وجب قطعها عنها لفظا او وان يرد التنوين صح قطعها عنها لفظا قوله يحتمل افراد اذا ورد عليه الشاطبي انه بني افرادها عن الاضافة على تنوينها على احد بنا المسبب على السبب اي ان تنوين سماع افرادها عن الاضافة وهذا عكس ما عليه الحكم اذ الاضافة لم تسقط بسبب التنوين بل الاضافة هي الساقطة او لانه لما بالتنوين عوضا عما سقط واجاب بانه انما بني احتمال الافراد على التنوين واحتمال الافراد عن الافراد وكانه عبارة عن استعمالها مفردة ولا شك ان استعمالها مفردة لا يكون الا بعد التنوين والتنوين لا يصح الا بعد اسقاطها لمضاف اليه وهي معنى الافراد فالافراد سابق في القياس والتقدير على التنوين والتنوين على استعمالها مفردة وهذا صحيح فلا اشكال قال الشهاب

ولا حاجة اليه بل المعنى وان يعوض التنوين بجمع الافراد ومجمعة
الافراد منسبة عن التعويض فلا اشكال **تنبيه**
وجد بخط صاحب القاموس ما نصه لا يضاف لما اذ من الظروف
في كلام العرب غير سبعة الغاظ وهي يومئذ وحينئذ
وساعتئذ وليلتئذ وعذانئذ وعشتئذ وعاقبتئذ انتهى
ومقتضاه انه لا يقال شهريذ ولا وقتئذ ولا سنتئذ فليحرر
قوله وما كاف معنى اي في كونه اسم زمان مبهم عنى
محمود ومراد به المضي وذلك نحو يوم وايام كما مثلوا به
والمراد باليوم مطلق الوقت لانه يطلق على اربعة معان
كما في شرح ثابت سعاد فاندفع ان يوما محمود ودلالته على
مقدار مخصوص وهو مقابل الليلة **قوله** اصف بين به
وجه الشبه المراد من قوله كاف والمفهوم من اطلاق الاضافة
اي الاضافة في اللفظ فيكون وجه الشبه الاضافة الى الجملة
اللفظ فلا يثبت لما كاف جواز الافراد والتعويض بالتنوين
لانه انما يثبت له ما وقع الشبه فيه وقوله جوازا اي في
حال كونك ذا جوازا ومجيزا بين به ان وجه الشبه مطلق
الاضافة لفظا وان اختلفت بلزومها في اذ وجوازها
فيما كاف فاندفع ما يقال قوله كاف يدل على ثبوت الاضافة
ولزومها وجوازا الافراد والتنوين وليس كذلك والبيت
الذي بعد تفصيل للتشبيه واذا عرفت ذلك عرفت
سقوط ما طال به ابو حيان حيث قال ما مبتدأ موصول
صلته كاف ومعنى منصوب تمييزا عن حرف التشبيه كما
ينتصب عن مثل وكاف خبر عن ما فاخبر عن الذي هو شبيه
باذ في المعنى بكونه شبيها له اما بكونه ظرفا او بكونه للمضي
او بكونه مبنيا وكلها تشبيهات لا تصح اما الاول والثاني فلان
الخبر يفهم معناه من المبتدأ واما الثالث فلان بناه ليس مثل
بنايه اذ مثل اذ واجب ثم انه كرر هذا الحكم على هذا التقرير

في

في البيت الذي يجي بعد فان اعربت ما كاف مفعولا ما مضاف وهو
الظاهر فيبقى قوله كاف الثانية لا معنى له لان الكلام يتم بدونه
ولا يصح ان يكون على حذف مضاف والمعنى اصف جواز الظرف
الذي كاف في المعنى كاضافة اذ لان اضافة اذ واجبة وذلك
الظرف جايزة **قوله** واين او اعرب ما كاف فذا جريا الذي
كاف فذ لا يفيد جواز بنايه بجريانه كاف في اضافته الى الجملة
بل يجوز بناوه اذا اضيف الى مبني مفرد ومثله كل اسم ناقص
الدلالة كغير ومثل وذهب الناظم الى انه لا يبنى مضاف الى
مبني بسبب اضافته اليه اصلا لا الظرف ولا غيره لان الاضافة
من خصايص الاسما التي تكف سبب البنا وتلغيه فكيف تكون
داعية اليه والفتحات فيما استشهد به حركات اعراب
قيل قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون حال من ضمير
لحق وبين ودون في لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك
منصوبات على الظرفية وقد يشكل على التقليل بنا يوم
في يومئذ الا ان يوجه بنايه بالحمل على شبهه وبما ذهذا
ولم يبين على هو بيني وقال الشارح بني مفردا ومثنى على
الالف والناظم قيده في الكافية بما اذا اعربن فقال

وما باذ الحق شرطي فليغن عن اعرابه تستغني

وجزم بان البنا على الفتح ثم قال فاذا ثنى المضاف لما جلة
اعرب قال ابن كيسان من قال اعجبني يوم زرتني قال في
التثنية يومان زرتني اثنتي وقال في شرح التسهيل اسما
الزمان اشتهر ما لا يختص بوجه ما كجيد ومدة ووقت
وزمان وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومسا
وغداة وعشية وما يدل على عدد دلالة صريحة كيومين
واسبوع وشهر وما يدل على عدد دلالة صريحة كنهار فانه
دال على اثنى عشرة ساعة دلالة لا تستحضر بذكره كما تستحضر
عدد ايام الاسبوع بذكر الاسبوع وكما تستحضر ايام الشهر

الألوكة
www.alukah.net

يذكر الشهر ولا يضاف من اسما الزمان الا الجمل الاما عرى من الاضافة صريحة على عدد النهى وتلخص ان المنقى لاضافة للزمان وان كلام الكتب الثلاثة متخالف مضطرب وقال بعد ذلك واجاز ابن كيسان اضافة يومين الى الجملة والصحيح منع ذلك لعدم السماع ولمخالفة اذ واذا يا لدلالة لها العدد صريحا قوله واخترنا مثلو فعل جنبا اعم من ان يكون بنا اصليا كالماضي في قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا ومنه ما زالت اكلة خيبر تعادلي فهذا اوان قطعت ابهري قطعه بالضم بمعنى اللقمة تعادني تراجعني اوعارضا كالمضارع المتصل به نون النسوة كقوله على حين يستصبين كل حليم قوله وقبل فعل معرب او مبتدا اعرب من شواهد الفعل المعرب

اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني ... نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر

والاسمية

الم تعلمي يا عمرك الله انني ... كريم على حين الكرام قليل

ولكثرة الاستشهاد بهذين البيتين على ما ذكر صح ليعضهم ان يجيب بانشاد الثاني وقد سئل عن اي مكان تنتب منه الصبا مع انه لا تعرض فيه لذلك لكن في الاول المناسب له فيما استشهد به عليه التعرض له فتدبر تنبيه انما تكلم الناظم على الظرف الذي بمعنى اذ وهي مختصة بالزمن الماضي واذا وقع بعد الظرف فعل يعرب وهو المضارع فانما يكون بمعنى الحال والاستقبال فاذا لا يصح هنا ذكر المضارع اذ لا يقع بعد الظرف المراد به الماضي هذا ما عد اذ لانك تقول قام زيد اذ يقوم عمرو وفي التنزيل واذ تقول للذي انعم الله عليه واما ان يقال قام زيد يوم يقوم عمرو وانت تريد يوم قام عمرو وهذا ممنوع وكلام الناظم يقتضي جوازه وقد يقال الناظم اراد ذكر ما هو بمعنى اذ وما هو بمعنى اذا وهو محل التفصيل في قوله واخترنا الخ وسياتي مما يناسب هذا ان شاء الله التوضيح وسياتي عن الحواشي ما يخالفه

قال

قال الشهاب ما المانع من ان الظرف الملحق باذ يقع بعده المضارع بمعنى الماضي ولو حكما لتحقق وقوعه والجواب يكفيه الاحتمال قوله ومن بنى فلن يفتدا اميل منه الى مذهب الكوفيين لان سبب المناسبة الظرف بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة اليها والى غيره واوجب البصريون الاعراب لان سبب البناء عندهم فيما اذا اشبه الجملة التي فعلها مبني المشاكلة واورد بان المشاكلة تطلب بين المضاف والمضاف اليه والمضاف اليه ليس هو الفعل بل الجملة ولو نقلوا الكلام الى الجملة وادعوا بناءها فتحصل المشاكلة معها لزمهم البناء الاسمية والمضارعية اللهم الا ان يقال ان الفعل هو المقصود بالذات من الجملة بحسب المعنى فاعتبرت مشاكلته وان كانت الاضافة الى مجموع الجملة فليتامل ومر في باب الاستثناء في بحث غير ما له تعلق بذلك فراجعه قوله والزموا اذا اضافة الى الجمل الافعال الكلام في اذ في مواضع احدها انها اسم وقد ذكروا لذلك ادلة دخول الجار عليها في نحو حتى اذا وابدالها من الاسم في قوله بالهف نفسي من غداة اذ راح اصحابي والاخبار بها مع مباشرة الفعل نحو خرجت اذ اخرجت والاخبار بها وعنها كما قال الاخفش اذ يقوم زيد اذ يقوم عمرو وهذا شان الاسم وهذان الوجهان قويان والاول ضعيفان واما كان الوجه الاول ضعيفا لان الحق ان حتى حرف ابتدا لا حرف جر واما البيت فلامكان كونها شرطا حذف جوابه مدلولا عليه باللهف الثاني انها ظرف لا تتصرف وقبل انها قد تتصرف بالرفع على الابتدا والخبر كمثال الاخفش السابق وقراءة بعض السلف اذا وقعت الواقعة الاية فيمن نصب خافضة رافعة قال ابو الفتح اذا الاولى مبتدا والثانية خبر والمضوبان حالان وكذا جملة ليس ومعمولاها

والمعنى وقوع الموافقة خاصة لقوم دافعة لاخرين ووقت
ريح الارض وبالنصب على المفعولية كحديث عائشة الى لاعلم
اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبي وبالجر كالموافقة
بعد حتى وبعد عدية البيت ولك ان تقدرها ظرفا للهدف
الثالث انها للمستقبل فتدل وقد تجيء للماضي نحو واذا رأوا
تجارة اذا ما اتوك لنحملهم الرابع ان فيها معنى
الشرط فتجزم وقد تخلو منه نحو والليل اذا يغشى لانها اذا اقترنت
شرطية وكان فيها حذف جوابها مدلولا عليه بالقسم التي
هي مقترنة كالمنطوق بها لزم تعليق القسم على شرط واذا
امتنع ذلك تعين انها ظرف محض متعلق بمحذوف لانه حال
والتقدير اقسم بالليل حاصلا وقت غشاه فان قيل
فالحال مفيدة للفعل كتقييد الشرط قلت حال مقدرة
اي مقدرا غشاه الخامس انها مبنية اما لافتقارها
الى الجملة او لتضمنها معنى الشرط السادس انها لا تجزم
لمخالفتها الشروط بتحقق وقوع تاليها يقال انتك اذا طلعت
الشمس لان طلوعها كائن لا محالة ولا يقال اذا جاز يد الا ان تنزل
منزلة ما هو قطعي الحصول السابع انها لما فيها من معنى
الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية كما في اخواتها اذ وحيث بل على
فعليه صرح بفعلها نحو اذا السماء انشقت او مخالفة في الهما للفاعل والمفعول
نحو اذا ابن لي موسى بلا بلغنه فهذا بمنزلة ان تبد واما تخفي
انفسكم او تخفوه وان احد من المشركين استجارك لا تجزمي
ان منفس امكنته الثامن وهو من مشكل المسائل ان عاملها
عند الاكثرين جوابها وانما لزم تقديمها لمعنى الشرط واما امتنع عليهم
ان يعملوا فيها تاليها لانهم قد رووا كاذ وحيث مضافة الى
الجملة التالية لها وزعم بعضهم ان العامل تاليها لا جوابها لمجيئه
مقرونا بالفاء في نحو فسبح وباذا الفجائية نحو اذا انتم تخرجون وكقولك

اذا

اذا اجبتني البوم اكرمتك غدا والفعل الواحد كالجسم الواحد لا يحمل في
الان الواحد في زمانين ومكانين ولزم حصولا ان يدعوا ان لا
اضافة وان يفرقوا بان اذا اشترط بكونها شرطا كما في ابن وافي
واما اذ وحيث فلولا الاضافة ما حصل ارتباط واجاب
الاولون بان الظرف الجايز التاخير يتسع فيه بالتقديم حيث لا
يتقدم عليه فاظنك بالممتنع التاخير وبان الجواب في المثال
محذوف والمعنى نويت اكرامك غدا قاله الزيلعي وقال فاكرمك
عامل في غد ونويت عامل في اذا التاسع انها لا تجزم لما
بينا من مخالفتها للشرط بالتحقق قال واذا تكون كزمانة ادعى لها
وقد تجزم في الشعر وينبغي القطع حينئذ بانها غير مضافة لكن حكى
ابن الحاجب الخلاف في متى واذا في اضافتهما مع ان متى جازمة
وظاهره ان المخالف فيهما واحد وبالجملة لم يحتج الناظم
الى ان يقيد اضافتها بكونها غير جازمة وظاهره ان المخالف
فيهما واحد وبالجملة لم يحتج الناظم الى ان يقيد اضافتها بكونها
غير جازمة لانه انما يتعرض للمطرد والعاشر من مسايل اذا انها قد
تاتي للمفاجاة فتكون ظرف مكان لتضمنه معنى المفاجاة او معنى فاء
التعقيب ولهذا يربط بها الجواب كما يربط بالفاء وعلى هذا تكون
خبرا في نحو خرجت فاذا الاسد وليست مضافة للجملة لان ذلك
شان ظروف الزمان ومن قال ان الفجائية زمان فلا بد من اضافتها
لما بعدها فيمتنع كونها خبرا من وجهين بل يكون الخبر مذكورا او
محذوفا فتقديره فاذا الاسد مفاجي محذوف لدلالة المعنى عليه ومن
قال انها حرف فلا خبر ولا اضافة ولم يقيد الناظم لزوم اضافة
اذا بكونها زمانية لان اذا الفجائية عنده حرف الحادي
عشر قال في النهاية قال الصيمري اذا اقترنت ما باذا افقدتها
عن الاضافة فتجزم قال الفرزدق

فقام ابو ليلى اليها ابن ظالم ... وكان اذا ما يسلل السيف يضرب

وقد جا بعدها ما ولم تجزم كقوله واذا ما يشا يبعث منها الوجوه

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والكلام عليها اذا مبسوط في المغني ولهذا لم نطل الكلام وانما اردنا ذكر هذه الوجوه على هذا الاسلوب اذ لا يخفى حسنه

تنبيه قال ابن هشام رحمه الله قلت [illegible] محتمل وجهين احدهما ان يكون اراد ذلك وترك ذكره اكتفاء بما نبه عليه فيما كان يعني اذ وهذا الذي راه ابنه والثاني ان يكون الحكم عنده ثابتا في موافق اذ دون سواه فاذا وهو الظاهر فانه رد على س بقوله تعالى يومهم بارزون وقول الصحابي يوم لاذ وشفاعة المغني والدليلان ليكن مما نازعته فيهما لكن الذي يظهر لي ان غير اذا لا يلحق بها لانها لم تختص بالجمل الفعلية الا لما فيها من معنى الشرط لانها اخر حرفا وبها نائبة عنها من الظروف المستقبلة المبهمة **قوله** كمن اذا اعتلا ما خوذ من المثل الذي قاله ثعلب اذا اعزاخوك فهن ورد عليه الزجاج وقال الصواب هن بكسر النون هان يمين لامن الهوان ورد احمد بن فارس على ابراهيم الزجاج فقال المثل مشهور بالضم وهو من الهون لامن الهوان كما تقول من الفتول قل ومعناه كن ذا اناة ورفق قال تعالى يمشون على الارض هونا ومعنى عز اشتد من العزاز وهي الارض الصلبة او من العز وهو السيل الجاف وقول المرار اذا عز اخاك ان تهونا **قوله** لمفهم اثنين اي لمفهم شيئين ولو لا هذه الارادة للزمه ان يقول او اثنتين وقال ابن هشام اي للفظ مفهم اثنين ومعرف صفة ثانية للفظ المحذوف او التقدير لاسم مفهم اثنين والاول احسن ليتاتى قوله بلا تفرق هذا وقال الشاطبي الذي يدل على اثنين اربعة اشياء احدها المثنى وما جرى مجراه نحو كلا هذين وكلتا هاتين وكلا اللذين قاما اكرمته وكلتا اللتين قامتا اكرمتهما الثاني الضمير الموضوع للمثنى شاركه غيره فيه او لا سواء كان لمتكلم نحو كلانا عتمن عن اخيه حيانه او لمخاطب نحو كلاكما او لغايب نحو كلاهما الثالث اسم الاشارة

الموضوع

الموضوع للمفرد البعيد فان القرب استغنت فيه فاوقعته على الاثنين كالضمير نحو قوله تعالى عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر فيجوز على هذا ان تقول جاني زيد وعمرو وكلا ذلك فاضل وسنه وكلا ذلك وجه وقبل والرابع الجمع الذي يراد به المثنى نحو قطعت رؤس الكبشين فتقول على هذا وكلا انفيهما راني وكلا انوفهما راب وقطعت كلا رؤس الكبشين فان قلت هذا ابدع من العقود واين السماع في هذا قلت الجواب ان السماع ان لم يات فالقياس قابل ونقل عن الفارسي ما يوافق ما قاله واطال فيه **قوله** معرف قال الكوفيون او نكرة محدودة بنا على جواز توكيدها نحو كلا رجلين محسنان عندك وعمرو في المغني بالمختصة لان رجلين في المثال تختص بوصفها بالظرف وحينئذ يشكل تقييد الناظم بالتعريف لانه ماش في التوكيد على مذهب الكوفيين الا ان يكون هذا التقييد على غير مختاره **قوله** بلا تفرق قال ابن الحاجب في شرح المفصل لانه موضوع لتاكيد المثنى فنفس المثنى في المضاف اليه مقصود وفارق ذلك قولهم استوى الماء والخشبة وتضارب زيد وعمرو لانه ليس الغرض ههنا الان بنسبة الى متعدد فلا فرق بين ان يكون معطوفا احدهما على الاخر وبين كونه مذكورا بلفظ واحد بخلاف كلا لان المثنى فيها مقصود **قوله** والتقف لمفرد معرف اياما ان كررتهما فاصف او نتوا لاجزائهما مور الاول كلامه هنا اي مطلقا وحاصل كلامه ان اياما من حيث هي تضاف للنكرة مطلقا وللمعرفة بشرطها ولا يلزم من ذلك ان كل نوع منها يضاف للنكرة والمعرفة بل ان ما اضيف لنكرة فبلا شرط او للمعرفة فبشرطها ولذا قال الشراي اسم عام لجميع الاوصاف من ضارب وعالم وطويل ولافتقاف الالي اسم ما ضي له لما اخر كلامه قال الشهاب وفضيلة اعتبار ذلك في جميع انتشاراي لانه بصدد شرح كلام الناظم هنا وهو لم يقيدها بقشم وانما نوعها بعد

مكتبة الألوكة www.alukah.net

ذلك لكنه في التسهيل حضر ذلك بالوصفية والحالية فقال وتقع
اي شرطية واستفهامية وصفة لنكرة مذكورة غالبا وحالا لمعرفة
ويلزمها في هذين الوجهين الاضافة لفظا ومعنى وقد
صرح بذلك فقال وقد يستغنى في الشرط والاستفهام بمعنى
الاضافة اذا علم المضاف اليه انتهى نحو ايا ما تدعوا وقوله
في الحديث ثم اي قال بر الوالدين وما انتقضاه الطلاقه انها مع
النكرة بمنزلة كل ومع المعرف بمنزلة بعض من جريان ذلك في جميع
اقسامها يوافقه قول السيوطي ويلزم الاضافة معنى اي ت
بانتسابها وهي مع النكرة كل فيكون نفس ما تضاف اليه ومع
المعرفة كبعض انتهى لكنه في التسهيل حضر ذلك بالشرطية
والاستفهامية واما قول الغاري اذا قلت برجل اي رجل فرجل
الاول غير الثاني لان الاول واحد والثاني جنس لان ايا بعض
ما تضاف اليه فلا يستلزم انها بمنزلة بعض وكلام التصريح
يوهم اختصاص ذلك بالاستفهامية لانه قيدها فقال
والسر في ذلك ان ايا الاستفهامية اسم عام الخ فتدبر
وما ذكره من عدم ترد لالة المعرف على العموم فيه نظر في المعرف
بال الا ان يريد المعرف بغير ال وكذا بال اذا كانت للعهد الذهني
قوله فاضف فاصل بين التابع الذي هو نعت وبين المتبوع الذي
هو كررتها ولعله استجازه لكون الفاصل جوابا للمتبوع فهو
غير اجنبي الثالث عطف المضارع وهو نعت على الماضي
وهو كررت لانه في معنى المضارع لانه شرط والشرط مستقبل
الرابع نعت معطوف على الشرط فله حكمه فيلزم من تقدير
قوله فاضف عليه تقدير الجواب على الشرط وجوابه انه جاءني
التنزيل ولو لا كلمة سبقت من ربك لكان لزاما واجل مسمى فاجل
عطف على كلمة وكلمة من جملة الشرط فاذا جاز للمفرد ان يعطف
على المفرد بعد مجيء الجواب فان يجوز ذلك في الجملة احق واولى
لان سببها هنا على الاستقبال فان قلت فكيف هذا مع

قولهم

قولهم لا يتقدم الجواب عن المجاب قلت يغتفر في
الثواني ما لا يغتفر في الاوايل ولا يلزم من امتناع ان فاكرمه
جاك زيد امتناع هذا ولك ان تقول الاصل او تنوا لا جزا فاضف
والواو عطفت شرطا وجوابا على شرط وجواب وحذف جواب
الثاني لدلالة الاول وحذف جواب الشرط اذا لم يكن ماضيا
ولا مجزوما بلم جايز في الشعر نحو

ان يستغيثوا بنا ان يبذلوا نجد او ساعة قل جزعا انا كرام

الخامس قال السيوطي محل جواز التكرير حيث كان المجرور
باي او لا ضمير المتكلم فلا يقال ايك واي زيد افضل ولا اي زيد
واي عمرو افضل وعبارة التسهيل تقتضي العموم انتهى ورايت
بخط ابن هشام ما نصه يظهر انه لا اشكال في جواز اي زيد
وعمرو لانها مضافة لمتعدد وانما امتنع ذلك في كلا لما ذكره
ابن الحاجب في شرح المفصل ورايت بخطه ايضا ما هذا
يوهم جواز هذا التركيب مطلقا وانما يجوز في الشعر نص
عليه ابنه وموحق وفي شرح المفصل لابن الحاجب نظر الزمخشري
اي وايك يقولهم اخزى الله الكاذب مني ومنك وبعد افراق
بيني وبينك وانما كررت اي ليمكن العطف على الضمير
المخفوض فعلى هذا يجوز اي زيد واي عمرو ولا يجوز ايي
وايك ضرورة قوله واحد صدر بالمعرفة يمكن ان يوجه
بان في اي ايهاما من جهة الجنس ومن جهة العين فاشترط
تعريف المضاف اليه ليتعين الجنس واما تعين الصلة ويمكن
ان يدفع بهذا اما اورد انه يلزم في اضافة اي الموصولة
اجتماع تعريفين بان يقال الاضافة عرفتها من حيث العين
فلم يجيء من جهة قوله موصولة ايا اما مفعول وبدل
او حال كان نعتا ومفعول قوله وبالعكس الصفة وانما لم
يوصف بها المعرفة لانها لو اضيفت الى معرفة كانت بعضا
مما تضاف اليه وذلك لا يتصور في الصفة ورايت بخط ابن هشام

العين

ما نصه لا أجد ما يمنع أن يقال مررت بالرجل أي الرجل وبالغلام أي الغلام كما جاز في نظيره الحمد لله شاة كل شاة وسم الغوم وكل القوم فأضيف أي المعرفة والى النكرة قوله نطلق أكمل بها الكلام فضمنيته في الشرطية جواز اضافتها الى مفرد معرف اذ انونيت لا جزاء ولا مانع من محسنة كقولك اي زيد اعجبك اعجبني اي اي اجزاء زيد واي ما اي اعجبك اعطيته لك اي اي اجزاء ما لي فما في ابن عقيل من منع ذلك ممنوع وقد صرح بما يخالفه الدماميني قال الشهاب بل صريح قول النظم اونوا لاجزاء الجوازية الشرطية والاستفهامية لان كلامه هناك في اي مطلقا تنبيهان الاول قال ابن هشام كان صوابه عنهما بما نسبت من الكلام يعني نكرة او معرفة فانقلبت عليه العبارة فقال تتم بهما الكلام وقد يجاب بان يدعي ان الضمير في بهما راجع الى الاضافة لا الى اي وذلك لان اياسكلمة بالفتح لا بالكسر وان الكلام اما مطلق على اي اي اطلاقا لغويا فان الكلمة تسمى كلاما في اللغة واما على الكلام التركيبي ووجه ان اي اذا كانت محتاجة للمضاف اليه كان تكميلها تكميلا للكلام التركيبي الثاني سكنة عن اي التي هي وصلة فعلم انها لا تدخل باب الاضافة بحال قوله والتزموا اضافة لدن فجر قال الرضي معناها اولغاية زمان او مكان وقلما تفارقها من فاذا اضيفت لما الجملة تحضت للزمان لان ظروف المكان لا تضاف للجملة منها الا حيث انتهى وبه يرد ما اقتضاه كلام بعضهم انها للمكان ايضا من تجييها للزمان فلم كان الصبر لدن الصدمة الاولى قال الدماميني فسمها هنا نفس الاول من الزمان والاول من المكان ومن ثم كانت اسما لا حرفا بخلاف من ومذ ومنذ فانهن لنفس الابتداء لا الاول الذي كذا قيل وفيه بحث انتهى ولا يخالف هذا قول الرضي في توجيه بنائها انما زادت على الظروف الغير المتصرفة

يلزمها

يلزمها معنى الابتداء فتوغلت في مشابهة الحرف ومنها انه لا يلزم من ملازمتها معنى الابتداء كون معناها بل يكفي في اللزوم انها حيث استعملت تحقق معها معنى الابتداء او اراد بقوله فجر الجر لفظا ان كان المضاف اليه مفردا او محلا ان كان جملة وقوله في التسهيل وتقديرا ان كان جملة غير واضح وفائدته ومن المعلوم ان الاضافة لا يكون معها الا الجر الاشارة الى ان عامل الجر هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف المقدر وهي فائدة حسنة لم نستفد من هذا الكتاب الا من هذا المحل وباب اعمال المصدر وهذا احسن من قول الشاطبي انما ذكر الجر لذكر مقابله وهو النصب تنبيه في لدن عشر لغات لدن ولدن ولدن ولدن ولدن ولدن ولد ولدن ولدن ولدن وفي بعض نسخ التسهيل ولت قوله ونصب عدوة به عند من ندر من شبهه بضارب زيدا قال مشبه بالمفعول به ومن شبهه بطل زيتا قال مشبه بالتمييز والشارح جزم بانه تمييز لا مشبه به قال الشاطبي فان قيل لم نسب العمل لما لدن وهي لم تعمل بالحقيقة فيقال بل هي العاملة لانها شبيهة بالعشرين والعشرون مشبه في عمله بالضاربين والضاربون هو العامل في بابه فكذلك ما تفرع عليه بالتشبيه فاذا سمعت النصب عن تمام الاسم فمعناه ان الاسم هو الناصب الا انه تمم بما بعده وانما تلك العبارة اشارة الى انه لولا التمام لانجر بالاضافة كما ان الضاربين زيدا لولا تمامه لجر زيدا بالاضافة وايضا فتشبيه به على ان نصب عدوة ليس بامر نقل كما كان مشولا في لدن مشولا كذلك وهو تنبيه حسن انتهى قال الشهاب يحتمل قوله ونصب عدوة بها النصب على التمييز والنصب على التشبيه بالمفعول به وان جعلنا الباء للمصاحبة او للسببية في الجملة شمل النصب بامر نقل ايضا تنبيه قال في الكافية

شبكة الألوكة www.alukah.net

وجوزا الاخفش جرما عطف من بعد نصب غدوة ولم يحف
والنصب ايضا قد راى سعيد فيه وعندى نصبه بعيد
واعربت قيس لدن فتعس اعرابه حيث عنهم مفتكس

قال في الشرح والنصب بعيد من القياس اى لانه لم يرد نصب غير غدوة بعدها وقال ابو حيان الذي اختاره انه لا يجوز في المعطوف الا النصب ولا يجوز الجر لان غدوة عند من نصبه ليس في محل جر لاسيما على مذهب من نصب بكان مضمرة ولا يلزم ان يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير عدوة وهو غير محفوظ فيها لانه يجوز في الواو ما لا يجوز في الاوايل وقال ابن هشام عندى انه لا يجوز الا النصب لانه لا طالب للمجرور ذلك لان لدن اذا نصبت قدر فيها تنوين واذا خفضت قدر زواله فكيف يجتمع الامران في لدن في وقت واحد وقوله كيف ينصب لدن غير غدوة جوابه ان يقال انما ينتفع نصبها غير غدوة بالمباشرة لا بالمتعبية والا فلو قيل لدن غدوة المباركة لم يكن له مانع قوله ومع فيها قليل قال ابن هشام في هذا الكلام نظر لان المحكوم عليه هو بفتح العين المفتوحة مع كونها مفتوحة ممتنع فمثل هذا لا يحسن استعماله وانما يحسن ان يكون مفهوم المحكوم عليه موجودا مع الحكم ومع عدمه كالمحكوم عليه بالاسم بانه يرفع وينصب ويجر فان مفهوم الاسم موجود مع الاعراب ومع عدمه انتهى وقال في موضع اخر في البيت ايجاز وامثله والزموا اضافة مع ومع فيها قليل والاقلا وحيه لذكر مع في هذا الباب انتهى اقول يمكن ان يقال ان قوله ومع معطوف على لدن وقوله مع فيها قليل جملة مستانفة فلا يجاز ثم اظهر انه بهذا ويدعوك الا يجاز يندفع الاعتراض السابق على انه مدفوع بما تقرر من انه يكفي في صحة الحمل صدق المحمول على الموضوع في الجملة ولذا صح كلا شيء مستنقط فتدبر بقي انه كيف يقال ان مع لازمة الاضافة مع قولهم تقرد ومل بي مرددة اللام اولا الا ان يقال محل اللزوم اذا كانت

ظرفا وما ذكر اذا لم تكن كذلك او يراد اللزوم غالبا هذا وقال الدماميني الصواب ان يقال مع لمكان الصحبة او لزمانها وقد تختلفهما وقد تاتي لزمان يقرب من اخر فالاول زيد مع عمرو ولدا وقعت خبرا عن الجثة والثاني نحو جيتك مع اذان العصر والثالث نحو جاء زيد مع عمرو والرابع نحو ان مع اليوم اخاه غدا قال الناظم وكان حقها البنا لشبهها بالحرف في الجمود المحض وهو لزوم وجه واحد في الاستعمال والوضع الناقص اذ هي عندي حرفين بلا ثالث محقق العود الا انها اعربت لمشابهتها عند في وقوعها خبرا وصفة وحالا وصلا لا يجاز حضور وعما قرب فالحضور كتجيني ومن معي والقرب نحو ان مع العشر يسرا وقد يوجه بشبهها بالحرف في الجمود عدم ورود اللام في الاضافة مع ردها في الافراد قال الرد نوع من التصرف الذي لا يناسبه الجمود لكن ردت في الافراد للتقوية لان الكلمة لا في الاضافة لتقوتها بالمضاف لان المضاف مع المضاف اليه كالشيء الواحد وهي حينئذ عكس واخ واما تجويد نقاقص فيهما وغيرهما الاسماء تاهر فيها فكملت العشرة العقلية في الاسماء تقصا وتماما وبهذا سبني على ما ذهب اليه يونس والاخفش وصححه ابن مالك ان الفتحة في نحو جاء الزيدان معا كفتحة فتى وانها حين افردت ردالها اللام المحذوف وهو لام الكلمة فصار مقصورا واويه ابن مالك بوقوعه كذلك حالة الرفع كالمقصور ورده ابو حيان بان شان الظرف غير المتصرف اذا اخبر ان يبقى على نصبه ولا يرفع تقول الزيدان عندك انتهى وعما قال ابن مالك قابل بانها اذا افردت خرجت عن الظرفية وصارت بمعنى جميعا وانتصبت على الحال وذهب الخليل وسيبويه ان فتحتها اعراب كما في حال الاضافة والكلمة ثنائية اللفظ حال الافراد وحال الاضافة وصححه ابو حيان واعلم ان الناظم قال انها اذا افردت كانت بمعنى جميعا وابطله ابو حيان بقول تغلب اذا قلت

جاآ جميعا احتمل ان فعلهما في وقت او وقتين واذا قلت جاآ معا فالوقت واحد انتهى وظاهر ان قول ثعلب لا يبطل قول الناظم اذ يلتزم تقليده قوله ونقل فتح الخ ليس في الكافية ولا في شرحها ومن ثم لم يشرحه الشارح فان قلت ليس في العربية ساكن صحيح يلتقيه ساكن من كلمة اخرى فيفتح لاجله الا الم الله ونحو من الناس فلم جاز بعد اذ قلت انما جاز رجوعا الى اللغة من يفتح عند الحاجة لها الحركة وكان الرجوع الى حركة ما الوقفة في الكلمة او هي من الاحتياجة الا ترى ان مذ الغور وعليه القتال افصح من الكسرة لك قوله واضمم بنا غير الخ لغير في البنا حالتان حالة تبنى فيها على الفتح وقد اعملها الناظم في هذا الكتاب ومرت في باب الاستثنا وحالة تبنى فيها على الضم والكلام الان فيها ثم ان الناظم شرع من هنا يتكلم في مسائل المجاز وبدا منها بحذف المضاف اليه وبنى بحذف المضاف وذلك بالفصل بينهما وكانه قال وبجوز حذف ما اضيف اليه غير وبنى غير حينيذ على الضم عند بنيته وكان الاولى واضمم بنا قبلا ان عدمت البيت ثم يقول كذا بعد غير حسب اول والمكان ذلك اولى لوجهين احدهما ان الحكم متفق عليه في قبل وبعد ويختلف فيه في غير والثاني ان الذي جوزه في غير انما جوزه بالحمل على قبل وبعد ونحوهما وجهان ثالث وانما جاز ذلك في حسب حملا للاعلى غير فلتذكر لي جانبها وبيان ذلك كله ان قبلا وبعدا وما اشبههما والظروف المبهمة اذا قطعت عن الاضافة ونوى معنى المضاف اليه اجتمع فيها اربعة امور واحد منها انها في الاصل مفتقرة لما يبين المعنى المقصود بها وذلك ملحق بها بمشابهة الحروف والثاني انها لا تتصرف في تثنية ولا جمع ولا نسب وذلك جمود يشبه جمود الحرف والثالث انها مخالفة للظاهر بتغريبها معنى ما هي مقطوعة عنه والرابع ان اكثر استعمالها في الظرفية والظرف متضمنة معنى الحرف الموضوع للظرفية ونحو وان كانت

تضمنا عارضا الا انه يصلح للترجيح فلما اجتمعت هذه الامور بنيت ولهذا الامر الاخير لم يكن كل وبعض واي اذا قطعن عن الاضافة كذلك وقال ابن ابي الربيع فان قلت فهلا اجريت كل وبعض مجرى هذه الالفاظ قلت الظروف اضعف من الاسما لانها لا تستعمل الا ظروفا فقد لزمت في اصلها طريقة واحدة فخرجت بذلك عن طريقة الاسما نحو وكلا وعدا الله الحسنى وقرى وكل وحكي مررت بكل قايما ،

تنبيه قال الشلوبين من الاسما ما يقطع من الاضافة لفظا وينوى معنى فتبنى على الضم وذلك غير وقبل وبعد قال ابن هشام قوله وينوى معنى صوابه وينوى ما اضيف اليه معنى وقوله وذلك غير وقبل وبعد قال ابو حيان الصواب ان غير ليست كقبل وبعد بل بينهن فرق فان ما تضاف اليه غير لا ينوى ثبوت لفظه فتعرف بل ينوى المعنى فقط فتبنى قلت قالوا قبضت عشرة ليس غير وغير وغير وغير فهذه الاوجه كلها مسموعة فتبطل الاعتراض فليس غير نظير ومن قبل نادي وكذا ليس غير في واي وليس غير وغير اسئل وكنت قبلا انما شربوا بعدا وقوله نقول عندك رجل لا غير فيه نظر وانما سمع حذف المضاف اليه بعد ليس استثنا وفي هذا الاخير نظر بل سمع بعد لا نحو فعن عمل اسلفت لا غير تسئال قوله قبل ذكر ابن ابا زيد نتيجة القواعد ان قبل وبعد يستعملان في الزمان والمكان وان شيخه نقل عن بعضهم ان الاولى بهما المكان لملائمة اوجه استعمالهم من اضافتهما الى الفعل نحو سابك نحو من قبل ان تاتينا ومن بعد ما جيئتنا والاخبار بهما عن الجثة نحو الجبل بعد الوادي والوادي قبل الجبل وانهما الاصل في الغايات وكلها ظرف مكان كفوق وتحت ودون واما ما انتهى والجواب عن الاول انهما ليسا اسمين

لشيء من اوقات الزمان كالليل والنهار والظهر والعصر وانما
استعملا للدلالة على التقديم والتاخير اي انك اذا قلت
جيت قبل زيد اردت تقدير زمان مجيبك على زمان مجيبه فاما
لم يكونا اصليي الوضع للزمان لم يتضمنا فيهما بالاضافة
الى الفعل ولذلك قال السيرافي لم يرتفعوهما وعن الثالث
انهم غلبوا عليهما حكم الصفات حتى تركت موصوفاتها
وبجرت وبهذا انحل جوابا عن الاول ايضا قوله اولا رايت
بخط ابن هشام ما نصه اول في العربية افعل مراد منها ان تكون
صفة كوابية عاما اول اي اول من عامنا فهو بمنزلة افضل
الثاني ان تكون ظرفا كرايت الهلال اول الناس اي قبلهم وهذا
هو الذي اذا قطع عن الاضافة بني على الضم الثالث
ان تكون اسما قديما تقول ما تركت له اولا ولا آخرا كما تقول
قديما ولا حديثا وينصرف ما لم يتسرب به من شرح ابن ابي الربيع
قوله والجهات قال في التوضيح كيمين وشمال ووراء وامام
وفوق وتحت وهي على التفصيل المذكور وفي قبل وبعد انتهى
ومن جملة التفصيل المذكور انه اذا حذف المضاف اليهما
فان نوى لفظه اعربت نصبا على الظرفية وجر ابن وان
نوى معناه بنيت على الضم وان لم يضف لا لفظا ولا تقديرا
اعربت الاعراب المذكور وتنون فقوله في حديث الشفاعة
انما كنت خليلا من وراء وراء اما بالضم على حذف المضاف ونية
معناه واما بالنصب على نية لفظه وقد قراه ابن وحية بخضرة
ابو اليمن الكندي بفتح الهمزتين فرده الكندي ومنف
ابن وحية كتابا باسماه الصارم المهندي في الرد على الكندي
وصنف الكندي ايضا كتابا باسماه نتف اللحية من ابن دحية
وذكر هذا الصفدي في تاريخه الكبير في ترجمة الكندي وقال
قال الشيخ شهاب الدين ابو شامة رايت في امالي احمد بن
يحيى ثعلب جواز الامرين انتهى قلت قال الاخفش

تقول

تقول لقيته من وراء فترفعه على الغاية اذا كان غير مضاف
تجعله اسما وهو غير متمكن كقولك من قبل ومن بعد وانشد

اذا انا لم ومن علبك ولم يكن لقاوك الا من وراء وراء

هكذا انشده بالرفع انتهى كلام الصفدي ولا حاجة لنقل
في شامة جواز الوجهين عن امالي ثعلب المشعر بعزة ذلك
ولا وجه للاقتصار على خصوص الامرين لان كلام النحاة في
جواز الاوجه الاربعة في اسما الجهات التي منها وراء اشهر
من الشمس واستدرك الصفدي عليه بكلام الاخفش الوسط
لتعين الضم المجيب وتغيير الاخفش بالرفع يجوز لان حركة وراء
في هذه الحالة بنا لا اعراب واعلم ان حديث الشفاعة
الوارد فيه هذا اللفظ رفع في مسلم والحاكم وقال الشيخ
النواوي رحمه الله ضبط بفتح الهمزة ومنها بالتنوين فيهما
بنا والفتح اشهر انتهى وفتحته ان الفتح بنا وكان وجهه
تركيب الظرفين مجموعين بين وفي التركيب نظر ويدل على عدم
فتحه رواية الضم والاقرب ان الفتح علامة النصب وان
الظرف حينئذ معرب لنية المضاف اليه ولذا لم يبنوا على ما
تقدم قوله وعلق بسط ابن هشام في حسب وعلل
في اوضحه الكلام ولها بغاية المرام فعليه رحمه الله السلام
على مدة الايام وفي دار السلام ورايت بخطه في الحواشي
ما نصه ومنها تنبيهات احدها ان بنا اول على حركة مبطل
لتقليل بنا قبل وبعد على الحركة بخمسة النقالة الساكنين على انه
باطل من وجه آخر وهو ان كل مبني امثله الاعراب فليس حقه
السكون بل الحركة الثاني ان بنا حسب على الضم وليل
على بطلان قول من علل بنا قبل وبعد على الحركة بانهم اراد وا تكثير
الحركات لهما لشوف الفتحة والكسرة لهما حالة الاعراب
او بانهم تخيروا الحركة لانهم اعربا لانهما حالة الاعراب
لا يكونان مضمومين وبيان الرد ان حسبا تكون مضمومة

في حالة الاعراب وانما الظاهر والله اعلم انهم اراد وا ان يخصوا
هذه الاسما ما نوى الحركات حين طرا النها عليها بعد ان لم
يكن ونظير ذلك اي الموصولة فانها حالة الاعراب ملازمة
للحركات الثلاث ومثل ذلك المنادى فان بناه عارض ايضا
واما خمسة عشر فراعوا فيه الخفة للطول واما الرجل
فلخمسة عشر ايضا قوله واعربوا نصبا ان قلت لانه
قد سمع في اعرابها غير النصب ايضا وهو قراءة بعض السلف
لة الامر من قتل ومن بعد بالخفض وقد توضع روي لما
شربوا بعد بالرفع قال الرضي ويجوز تنوين هذه الظروف
المضمونة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة فلو قال
واعربوا ايضا لكان اجود فالجواب بان الناظم
لم يرد بقوله واعربوا نصبا الاطلاق الاعراب لا النصب
المخصوص لانه ذكره في مقابلة البنا وقد اعتذر بمثل هذا
عن الجزولي وابن معط فانهما صرحا بوجوب نصب اسم لا
اذا كان مضافا او شبيها بالمضاف واعترض عليهما بانه
يجوز رفعه على اعمالها عمل ليس واجيب بان مرادهما
بقولهما وجب النصب اي وجب الاعراب لانه في مقابلة بنا
المفرد ولم يقل الناظم واعربوا ايضا لانه لم يتقدم له ذكر
اعراب وبهذا يندفع قول الشاطبي تقصير الناظم في هذه
الاشيا اذا قصد تنكيرها دون الجر والرفع ظاهر انتهى
قوله وما من بعده يخرج عنه غير فانها ذكرت قبل
قبل وبعد وقد حكوا فيها اعرابها بالنصب والجواب
ان المراد بالنصب النصب على الظرفية وذلك لا يتاتى فيها وذكر
ظاهر لكل من له تامل وكذا في مسالة حسب فلذا لم يستثنها
من قوله واعربوا نصبا لوضوح خروجها وقال ابن هشام
في الحواشي بعد ان ذكر ان حسب كلمة معناها كاف شم تارة
تكون محمولة في المعنى على غير وتارة لا تكون فان لم تكن فهي

مبتدا

سبتدا او خبرا او معمول ناسخ وان كانت محمولة على غيرها فان كان
ذلك الغير نكرة نهي صفة نحو مررت برجل حسبك من رجل
ولا تثنى ولا تجمع لانها مصدر في الاصل وان كانت معرفة
نهي حال نحو رايت زيدا حسب بالفتح فعلى هذا تقول مررت
بزيد حسبك اي كافيك ولا يتبع مررت بزيد حسبا اي كافيا
ويصح حينية قوله واعربوا نصبا البيت غير ان النصب هنا
ليس على الظرفية كما في قبل وبعد بل على الحالية ويبقى عليه اذا
صح هذا التاويل اعتراضان احدهما انه يوهم ظاهر كلامه ان
النصب فيهن على وجه واحد وانما هو مختلف كما بينا والثاني
ان النصب بعد المعرفة خاصة لا مطلقا لانه بعد النكرة لا يكون
حالا بل يغتفر فلا يستقيم نفيه مطلقا قوله وما بلى المضاف
الى آخره ينبغي ان يستثنى من ذلك ان لا يكون المكان مشروطا
فيه الافراد بحكم والاضافة بحكم ومن ثم قالوا بنا الخليفة
هيبة واصله باشبه الخليفة هيبة لان هذا الموضع انما
ينتصب به المضاف لا المفرد فلو اقمت الخليفة مقام الاول
ونصبته لم يصح لان الاول لو كان وحده كان معموما فكذلك
الثاني واشار ابن هشام في الحواشي لذلك فقال لنا مسالة
يحذف فيها المضاف ولا يقام المضاف اليه مقامه قال
ابن الحاجب في شرح المفصل في تقدير مثل قبل لا علامة في باب
لا اعلم ان كل موضع قدرت فيه مثل فلا يخلو الاسم الباقي من
ان يكون مضافا فلا اشكال انه معرب نحو ولا اما حسن لها او
مفردا فيكون مبنيا لان حكم المضاف بعد لا غير حكم المفرد في
اللفظ وعند حذف المضاف يرجع الما في مفردا فيجب اعطاوه
حكم المفرد وهو البنا ولذلك قالوا لا هينم اللملة للمطي ولم يقولوا
لا سيما وما لا بصرة فلا دليل فيه لانه يصح ان يقدر معربا
ومبنيا ولكن يجب الحكم عليه بالبنا لما مر ثم انه يخرج عنه
ما اذا حذف اسمان فان الثالث نابي عن الاول ويكون

ان يجد عما ان الاول حذف فخلفه الثاني ثم الثاني حذف وخلفه الثالث
لان الاصح ان الحذف تدريجي وقول الشارح بحذف الاول
والثاني فيه بجوز وقوله في الاعراب اي الاعراب الخاص الذي
كان له رفعا نحو وجاء ربك او نصبا نحو واسيل القرية ولم يبين
مبني يحذف وقال ابن هشام يحذف المضاف بقياس بثلاثة
شروط احدها ان يمتنع استبداد الكلام به فلا يجوز جاني
زيد تريد غلام زيد وسئل قوله فقضي نحبه في ملتبع القوم
هو بر اراد ابن هو بر وانما علم ذلك من خارج وقوله لا تلمني
عتيق حسبي الذي بي يريد لا تلمني ابن ابي عتيق والثاني
ان يتعين ذلك المقدر فلا يجوز جلست زيد انزيد جلوس زيد
خلافا لابي الفتح لانه لا يمتنع ان يكون التقدير الى زيد والثالث
ان يقام المضاف اليه مقامه في اعرابه وسئل قراءة بعضهم
والله يريد الاخرة بالخفض ويستثنى من هذا الشرط الاخير
قوله مسئالة ومعنى ان يتقدم ذكر ذلك المحذوف ثم اختلف
فقيل ويكون ذلك المحذوف معطوفا عليه وقيل لا يشترط
ويبنى على هذا الخلاف في قوله رحم الله اعظما هنوسا ذا
على الاول دون الثاني ولا خلاف في اقتباس قوله ونار توقد
في الليل نارا ولا عدم اقتباس والله يريد الاخرة فان
قد رعرض على سبيل المقابلة جاز الخلاف انتهى وقال
الشاطبي وقوله يأتي خلافا ظاهره ان القايم مقام المضاف
من شرطه ان يصلح لاعراب المضاف فيرفع وينصب ويجر
اذ ما لا يصلح لاعرابه كيف يكون خلفا عنه فيه فلو كان المضاف
الى جملة لم يجز حذف المضاف اذ الجملة لا تصلح للفاعلية
والمفعولية والاضافة وفي كلامه ما يقتضي ان مراد الاطراد
مجرد العلم بالمحذوف فانه اورد انه اطلق في الالفية مع انه
يفسر المحذوف وفي التسهيل بعد ان فرض الحذف مع العلم الى
قياسي وسماعي فقال فقياسا ان امتنع استبداده به ورد الاضافة

ثم اجاب بان كلا القسمين المذكورين في التسهيل
قسم واحد وشرط العلم فيهما الا فرق فاذا قلت ضربت زيدا
وانت تريد ضربت غلامه فان كان ثم ما يدل عليه فلا اشكال
في الجواز اذ الدليل يمنع كون الضرب واقعا بزيد فلم يستند
العامل اذن بالمضاف اليه الذي هو زيد ولا كان في الحذف
لبس والا لم يصح الحذف عند احد فصار هذا التقسيم لا حاصل
له وصح اطلاقه هنا انتهى واعلم ان الدماميني استشكل
قولهما لا يمتنع استبداد الكلام به على السماع فقال كيف يجتمع
هذا مع قولهم في التوكيد اذا قيل جاءني زيد احتمل ان تريد
غلام زيد او ابن زيد ونحو ذلك ويجاب كما قال الشهاب
بان تقدير هذا الاحتمال وان لم يجز ارتكابه قياسا للاحتياط
في رفعه لا يستلزم جواز ارتكابه بالفعل اقول وعلى ما حققه
الشاطبي لا اشكال وهو ظاهر صنيع الاوضح لانه لم يشترط
غير العلم تنبيه اذا حذف المضاف فتارة يكون
مطردا وهو الاكثر وتارة يكون ملتفتا اليه ويعرف ذلك
بعود الضمير عليه ونحوه وقد اجتمع الامران في قوله تعالى
وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قايلون
الاصل وكم من اهل قرية فحذف المضاف ولم يلتفت اليه اولا
كما اعاد الضمير على لفظ قرية فقال اهلكناها فجاءها ثم التفت
الى المحذوف وراعاه باعادة الضمير عليه فقال او هم قايلون
وبهذا يعلم ان المضاف اليه كما يقوم مقام المضاف في الاعراب
يقوم مقامه في غيره الا ان الناظم لم يتعرض لغير الاعراب
لانه مبني على مراعاة المحذوف وهو خلاف الاكثر وهذا اولى
من قول الشهاب وكان الناظم اهتم بالاعراب لانه المقصود
بالذات في هذا الفن فنص عليه بعينه ولو قال في الاحكام
كان اعم ولذا قال في الكافية بعد هذا البيت

وفي سوى الاعراب قد ينوب ما يليه كذا رمانا والى الحي

الألوكة
www.alukah.net

وذكر في الشرح التذكير كقوله

يسقون من ورد البريض عليهم ... بردي يصفق بالرحيق السلسل

فقال يصفق بالنيا لانصفق التا باعتبار الماء المقدر الثاني عكسه كقوله

مرت بنا في نسوة خولة ... والمسك من ارداتها نافحة

اراد رايحة المسك فقال نافحة التالث الافراد نحو ان هذين حراعجا ذكورا منى اراد استعماله هذين ويمكن ان يكون من هذا قول المحتاج الاذان والاقامة سنة اي فعلهما سنة الرابع العقل نحو وتلك القرى اهلكناهم الخامس التنكير نحو نفرقوا ايادي سبا فلا كسرى بعده اي مثل ايادي سبا فلا مثل كسرى قوله كما قد كان فعل قد حذف اي على الوجه الذي قد كان وهو كون الجر بالمضاف فان قلت اي حاجة الى ذلك قلت لدفع توهم ان هذا جر جديد بحار غير المضاف فان قلت التشبيه يفهم ان هذا الجر غيرها كان اذ لا يشبه الشيء بنفسه قلت نصح المغايرة بناء على ان العرض لا يبقى زمانين والجر عرض ووجه الشبه كونه بالمضاف ولا يخفى ما في ذلك وبهذا يظهر انه كان الاحسن ان يقول وربما يبقى الذي بقي كما قوله لكن بشرط ان يكون الخ شرط في التشبيه ان يكون العطف بلا فصل نحو ما مثل ابيك واخيك يقولان او مع الفصل بلا نحو ما كل سوداء تمره ولا بيضاء شحمة وجعل الشارح مما وجد فيه الشرط المذكور في النظم وانه يريد الاجزة وغلط في ذلك لانه ليس معطوفا والمضاف المحذوف مثل المذكور والحق انه شاذ كقوله طلحة الطلحات وفي التذكرة روى الكسائي فتنفض طلحة بتقدير اعظم طلحة لتقدم ذكرها وهو احسن من التعصب على البدل لانه اكثر منه لا وفقه ولا بعضه وانما لم طلحة اعظما لما احدثه فيه الموت من الهلال الان المعنى ليس على اختصاص الاعظم بالدعا وقال غيرابي على التعصب

ايضا

ايضا على حذف اعظم وانها تبدل وانه من باب واسيل الغريبة وانه يروي بالرفع بتقدير اي اعظم طلحة قوله كحاله اذا به يفضل اي على حاله او المعنى فيبقى مثل حاله الاول اي يصير حاله مثل حاله والمغايرة التي اقتضاها التشبيه بناء على ان العرض لا يبقى زمانين قوله اذا به يفضل اي بفضل الاول بالثاني او العكس قوله بشرط عطف اي عطفك على الاول وهو المضاف وشمل الطلاقه العطف بغير الواو وقوله واضافة اي لذلك المحذوف المعطوف ف
يا اسم مماثل للمحذوف الذي كنت قد اضفت الاول اليه ثم حذفته وهذا التوجيه صرح به في التسهيل ايضا وفيه ان الاستدلال على الاول بالثاني وهو خلاف راي س والشارح مثل لمسالة العطف بقوله الا علالا او بدا منه سابح هذا الجزارة ومقتضى هذا ان الحذف من الاول ومقتضى ومثل هذا قول المبرد والزمخشري واما س فانه قال ومما جا مفصولا بينه وبين المجرور قول الاعشى ولا تقاتل بالعصي ولا ترامي بالحجارة البيتين ثم قال قال الفرزدق

واس راي عارضا يسر به ... بين ذراعي وجبهة الاسد

فصرح بالفصل ومما اعترض به المبرد ان مذهب س اختيار اعمال الثاني والحذف من الاول وان المقتضا يفين لا يبيح ان ينفصلا وزعم ابن معزوزان س لم يرد ما فهمه عنه المبرد وانما اراد ان الاسمين اضيفا معا الى المذكور وجاز ذلك من حيث انهما يرجعان الى واحد وهو الاسد مسالة بين ذراعي وجبهة الاسد ولزم من ضرورة ذلك ان يفصل الاسم الاول بالاسم الثاني قال وكذا مذهبه في يا تيم تيم عدي وفي لا ابا لزيد ويا بوس للحرب ان المحاضين يقتضيان الاسم المذكور ولهذا قال وزعم الخليل في لا ابا لك ان النون انما ذهبت للاضافة ثم قال ولذلك لحقت الالف التي لا تكون الا في الاضافة وانما كان ذلك من قبل ان العرب قد تقول لا اباك في معنى لا ابا لك فعلموا انهم لو لم يجيبوا باللام لكان التنوين ساقطا فلما جاوا بها تركوه بحاله

قيل ان تجي اللام اذا كان المعنى واحدا وصارت اللام بمنزلة الاسم
الذي يبنى في النداء ولم يغير الاول عن حاله وذلك قولهم يا تيم
تيم عدي وقال ايضا في بعض ابواب النداء وقد استشد يا زيد
زيد اليعملات وذلك انهم علموا انهم لو لم يكرروا الاسم كان الاول
نصبا فلما كرروا الاول توكيدا تركوا الاول على الذي يكون
عليه لو لم يكرر قلت ابن معزوز ونظير ذلك تواردا الرافعين
على الاسم الواحد في نحو قولك زيد وعمرو قاما ان واما قول من
يقول لا يتوارد عاملان على معمول واحد فمذهبان وكلام الناظم
ليس نصا فيما شرح الشارح بل يحتمل ان يريد بشرط ان يعطف
هذا المضاف المنون بحاله لما مثل الذي اصفت اليه الاول
وهذا قولس او بشرط ان يعطف على هذا المضاف المنون
بحاله لما مثل الذي اصفت اليه الاول وهذا قولس او بشرط
ان يعطف على هذا اسما مضافا لما مثل المحذوف وهو قول
المبرد ومنشا هذين الوجهين انه لم يفيد العطف المعمول
وكذلك الاضافة فاحتمل كل منهما وجهين **تنبيه**
هذا الشرط انما هو في المقيس وقد سمع بدونه كقراءة ابن
محيصن فلا خوف عليهم وكقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة
وجعلني العزة الاصل ومن قبلي فحذفت التاء وبقيت
الكسرة كقوله شرقت دموع من فتى سجام فليس من هذا
في شيء قال السلم ولما حكاه الكسائي من قول بعضهم افوق ناقتي ام
اسفل بالنصب على تقدير افوق هذا ام اسفل منه قال
ابن هشام حكاية الكسائي من باب العطف قطعا فكيف يمثل
به لما لا عطف فيه نعم قد يقال ان فيه العطف ولكن ليس فيه
اضافة ليماثل المحذوف ويرد هذا بامرين احدهما
ان لنا ان نقدر ام اسفله لا اسفل منه الثاني ان الاضافة
ينبغي ان تحمل على اعم من اضافة الاسم واضافة العامل بحرف الجر
ليدخل فيه او قريبا من قتنة الدجال وقال ايضا يجوز ان يكون

هذا

هذا اللازد واج لان اسفل لا ينون ولا يكون قد قدر في نهو من باب ج
وكنت قبلا ولم ينون الثاني لانه لا ينصرف والاول لاجل الازدواج
ويكون في اتباع الاول للثاني نظير ما روي ات غير ما جورات
وقال ايضا اسفل لا ينصرف فلا يستحق تنوينا فكيف جعله
شاذا اجيب بان شذوذه بقاء النصب كما كان ولهذا
قال بالنصب وانما كان ينبغي له ان يبني على الضم وقوله فينبغي
الاول بحاله اعم من مسالتي النون والتنوين وغيرهما والصواب
ان موضع الاستشهاد فوق لا اسفل ولهذا قدره في شرح الكا فية
وفي بعض نسخ شرح الخلاصة اما اسفل منه فهذا لا اضافة
فيه البتة والحق ان قوله كحاله خاص بالتنوين والنون
فصل بمضاف اي من المضاف اليه ولابد من تقييده بان لا يكون
ضميرا وقوله شبه فعل يشمل المصدر نحو قتل اولادهم شركائهم
قال في شرح الكافية قراءة ابن عامر رضي الله عنه غير منافية
لقياس العربية على انها لو كانت منافية لوجب قبولها
لصحة نقلها كما قبلت اشياء تنافي القياس بالنقل وان لم تشاو
صحة القراءة المذكورة وامثالها كقولهم استحوذ وقياسه
استحاذ انتهى وفيه ان استحوذ ثابت باجماع السبعة فكيف
يقال فيه لم تشا وصحة صحة هذه القراءة ثم عرض الناظم
من هذا الذي قاله في شرح الكافية الرد على الزمخشري فانه
قال هذا الفصل لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان
سمجا مردودا كما سمج ورد زحاف الفلوص الى سزادة فكيف في المنثور
فكيف به في القرآن بحسن نظمه وجزالته قال ابو حيان
اعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة
موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت واعجب
لسوطن هذا الرجل بالقراء الائمة الذين يختبر بهم الامة
لنقل كتاب الله شرقا وغربا وقد اعتمد المسلمون على نقلهم
لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم وابن عامر اخذ عن سيدنا عثمان

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

رضي الله عنه ومن الفصل بين المصدر وما اضيف اليه قول
المنتبي

حملت اليه من نشابي خديعة سقاه الحيا سيفي الرياض السحائب

وفيه في التسهيل المضاف اليه فيما اذا كان المضاف مصدرا بان
يكون فاعلا ويرد عليه قول بعضهم ترك نفسك يوما وهواها
كذا في الحواشي لابن هشام وسمعت شيخي يقول ان الاصل ترك
نفسك وانه من اضافة المصدر الى المفعول بعد حذف الفاعل
والظاهر ان الاصل ترك نفسك شأنها يوما مع هواها
فهو من اضافة المصدر لفاعله فلا يرد على التسهيل وقد
تبع ابن هشام في التوضيح ما في التسهيل ثم رده قولها
مخافة يوما ان يسول مكاني لان الاصل مخافتي اساءة مكاني
ايالك قال الاصمعي رايت جارية جميلة محلاة باكية
على قبر فقلت اراك حزينة وليس عليك ذي الحزن فقالت

فان تسألاني كيف حزني فانني ... رهينة هذا القبر يا فتيان
والي لاستحيه والترب بيننا ... كما كنت استحييه وهو يراني
اليك اجلالا وان كنت في الثرى ... مخافة يوما ان يسول مكاني

ثم انشد

يا صاحب القبر يا من كان يؤنسني ... يا ليت كنت انا الباقي وانت انا
قد زرت قبرك في حلي وفي حلل ... كانني لست استاهل المصيبات
اردت انيك فيما كنت اعرفه ... ان قد تشربه من بعض هيباتي

والوصف نحو لا تحسبن الله مخلف وعده رسله وبينهما منفقان
في الجواز مختلفان في الحسن لانه في الثاني دونه في الاول
قال ابن هشام سئل رسله منصوب بما قلت مخلف
فقال لا بل بالوعد فقلت لا يمتنع ذلك ولكن يرد على الاول
القراءة الشاذة قتل اولادهم شركائهم فانه مخلف قد اضيف لرسله والوصف انما ينصب
لمعموله فاجبت بما لا ينبغي ذكره لفساده وقبل هذا القائل
فلم قلت ان ما ذكرنا خطا فقال لان اخلف انما يتعدى لواحد

فقيل

فقيل له فكيف تقتنع بقوله وانت الذي اخلفتني ما وعدتني
فسكت او تحمل فقلت قال الله تعالى وهو اصدق قيلا بما
اخلفوا الله ما وعدوه فقال شخص رواية اخرى وهي اخلفتم
موعدي فضحكنا منه اذ ليس لاخلفتم مفعول واحد والاول
محذوف اي اخلفتموني موعدي لكن الذي يعاند في صحة
الاستشهاد بالبيت كيف يستدل عليه بمثل هذا وانتقض
عليه ابن هشام على هذين وزاد الشاطبي اسم المفعول
فقال وذلك اي الاسم الذي يشبه الفعل المصدر المقدر
بان والفعل واسم الفاعل واسم المفعول لانها التي تعمل عمل الفعل
وتؤدي معناه على التمام وخرج بقوله شبه فعل كيف يوما
يهودي ومما اقوى في الحرب من الاخالة وان كانت في معنى ناصرا
او عاضدا فانه لا يصدق عليه شبه فعل بل في تاويل شبه
الفعل قوله ما نصب خرج ما رفع كقوله فان ذكاهما مطر وام
فتين فصب مطرا واما من رفعه فالفاصل المنصوب والفرق
ان الفاصل المرفوع لا يصح ان ينوي به التاخير لانه موضعه
فاستحكم الفصل به وتظيره ان الفاعل المحصور لا يجيز ابن
الانباري تقديمه وان اجاز تقديم المفعول المحصور وذلك
لانه لا ينوي به حينئذ التاخير وشمل قوله ما نصب المنصوب
لفظا والمنصوب محلا فدخل المفعول والظرف والجار والمجرور
وقد فصله بقوله مفعولا او ظرفا قال الشهاب هل يجوز الفصل
بمجموع هذه الامور التي تجوز الفصل بكل منها فيه نظر وقال
ظاهر كلامهم امتناع الفصل اختيارا في غير هذه المسايل
حتى بالتمييز من المضاف وان لم يكن اجنبيا منه فانه معموله
وان كان بعض تعاليل المسالة يناسبه اعتبارا لا يكون
اجنبيا فان الناظم ذكر تعاليل لاعتبار المفعول به منها كونه
غير اجنبي من المضاف بقي انه يشترط في الفاصل اذا كان مفعولا
ان لا يكون جملة لطوله فلا يجوز اعجبني قول عبد الله منطلق

زيد قوله باجنبي هو معمول غير المضاف فاعلا كان نحو
اعجب اياما والداه به اذ نجلاه او مفعولا نحو
ينبغي استتباعا ناند المسوال ربقتها لما تضمنا المزنة الوسف
او ظرفا نحو يكف يوما يهودي او مجرورا نحو بما انوا في الحرب
من لا خالة وبقي عليه الفضل بغير الاجنبي اذا كان فاعلا
فانه ايضا خاص بالشعر كقوله
ما ان عرفنا للنوى من طيب ولا جهلنا فهو وجد صب
وقوله باجنبي قال الشاطبي يجوز ان تتعلق بمحذوف
تقديره واضطرارا اوجد المضاف مفصولا باجنبي ويجوز
ان يتعلق بضمير وجد على انه للفضل كما اي من اجاز اعمال
ضمير المصدر وهو نوع غريب لان المصدر الذي اجيز
اعماله بارز او مد مستتر قوله او ببغت اعم من المؤد
ومن الجملة قوله او ندا انشد واعليه
كان برذون ابا عصام زيد حمارد في اللجام
ويحتمل ان يكون على لغة ان ابا ها وانشد وايضا
اذا ما ابا مقصر اتتك رابئها على ما شعرا الناس يعلو تقيدها
وانما يستقيم اذا ثبت ان اذا مضافة لشرطها وكثير منهم
يمنعه ثم حقه ان يقيده بالمحذوف منه حرف النداء انه
مكذا سمع تنبيه لا يحسن جعل الاخيرين تنبيها للاجنبي
لان المراد به معمول غير المضاف فيدخل فيه ما ذكر ولا يجوز
عطفهما عليه عطف الخاص على العام لامتناعه باو ويمكن
ان يقيد المعمول لما اشرنا اليه من قولنا فاعلا الى اخره
وكان الاحسن او الصواب باجنبي بغت او ندا او غير ذلك

المضاف الى ياء المتكلم

قوله اخرا ما اضيف للياء اكسر وقد تكسر ما في غير الاخير
ايضا وذلك في ابنم بكسر النون اتباعا كما يكسر لحرفة

الاعراب ونحو في لغة من اتبع فقال منذ انم وقاد بفتح
لان كثرة البنا نزلوها منزلة كثرة الاعراب فلهذا ظهرت
في الصحيح دون المعتل فانها تقدر فيه قال الناظم اجروا
كثرة المناسبة هنا مجرى كثرة الاعراب فاظهروها في نحو
غلابي وقدروها في نحو فتاي وابنوها ما قبلها في نحو ابني
ومن قال بفتى وكسرة الاخر للمناسبة لا للبنا خلافا لابي البقا
وابني الخباز والحشاب وعبد القاهر والمطرزي وظاهر كلام
الزمخشري يقتضيه لنا انه لا مقتضي له قال الاضافة لمبني
بدليل غير ان وقفت حين يأتي غيره قلنا شرطه تو غل
المضاف في الابهام والاورد غلامه وغلامك ولا قابل به
وظاهر كلامه ان الكسرة في الاحوال كلها واحدة وليس
مذهبه لانه يرى ان الكسرة في الجر هي كسرة الاعراب
وقال من قدر كسرة اخرى فقد ارتكب تكلفا لا دليل عليه
ولا حاجة اليه وتوزع بما هو مشهور قوله معتلا يجيء
على اصطلاح النحويين وهو ان يكون حرف العلة اخره وقبله حركة
من جنسه فخرج نحو غز وظبي وصبي وبني وعدو ونلو ولو
قال اذا لم يكن الاخر حرف علة شمل المسايل الاربع فلا حاجة
لقول الشهاب يمكن جعل قوله كرام وقد افيد الا لمحض التمثيل
ليفيد ان المراد المقصور والمنقوص لاطلاق المعتل الشامل
للمحذول وظبي قوله او يك ناقص في حيز النفي فالنفي لكل من
المذكورات اي اذا لم يك واحد من المذكورات قوله كابنين
اي مثني وما الحق به وقوله وزيدين اي جمع تصحيح وما
الحق به قوله فذي مبتدا اول وجميعها مبتدا ثان وقوله
الياء اي يا المتكلم مبتدا ثالث وفتحها مبتدا رابع وجملة
احتذي خبر الرابع والرابع وخبره خبر الثالث والرابط
الضمير في فتحها والثالث خبر الثاني والرابط الضمير المحذوف
المضاف اليه بعد والاصل بعدها والثاني خبره خبر الاول

شبكة الألوكة
www.alukah.net

والرابط الضمير في جميعها وعامل ما اشار اليه انه يجب كسر
اخر المضاف لياء المتكلم وهذا صرح به ويجوز فتح يا المتكلم
واسكانها وهذه لغة فوقية المعلوم مما تقرر ان ياء المتكلم ضمير
على حرف واحد فهي مبنية والاصل في كل مبني السكون فالاصل
فيها ذلك والحركة نظرا لخصوصها انما على حرف واحد والمناسب
الفتحة لخفتها ويستثنى من ذلك ما اذا كان المضاف
واحدا مما تقرر فلا يكسر اخر المضاف ولا يجوز في الياء
الامران بل يسكن اخر المضاف اما لانه الف ومتى لا تقبل الحركة
كالمقصور والمثنى رفعا او لانه حرف مد مدغم في ياء المتكلم
والمدغم لا يكون الا ساكنا كما ان المدغم فيه لا يكون الا متحركا
وذلك في المنقوص والمثنى نصبا وجرا والجمع مطلقا اما
نصبا وجرا فواضح واما رفعا فلان الواو تقلب ياء وينغمن
فتح ياء المتكلم لان سكونها يودي لالتقا الساكنين وكانت
الحركة فتحة لانها حركتها الجايزة في غير هذه الحالة او للخفة

تنبيه قال ابن الحاجب واجاز المبرد في واي بردا
اللام وادغامها في ياء المتكلم واختاره في التسهيل ثم قال ابن
الحاجب ويقال في في لاكرم وحينيذ فههنا امران الاول ان اخر
واي وفي على هذا مما يجب فيه فتح الياء وان يدغم فيها ما ولينه مع
خروجها عن الامور الاربعة التي ذكرها وهي المقصور والمنقوص
والمثنى والجمع على حده والثاني ان هذه الثلاثة اذا وقفت مرفوعة
قال الشهاب هل يكون رفعها واوا مقدرة لانقلاب واوها
ياء والياء لا تصلح للرفع كما قالوا في الجمع المذكر اذا اضيف للياء نحو
جاء مسيلمي فيه نظر ولا بعيد انه كذلك فليتامل فانه حقيق ان شاء الله
ولم ار من تعرض له ولا ينافيه قول المصنف في اول الكتاب وشرط
واو الاعراب ان يضعف لانها لانه مبني على ما عد مر رد هذا الاسماء
عند الاضافة للياء انتهى وهذا الذي لم يستبعده كلاهما
يصرح به كيف وقد جعل مذهب المبرد مقابلا للصحيح من الاعراب

بحركات

بحركات مقدرة لكن بقي ان الفم اذا اضيفت للياء دت لم الواو
وقلبت ياء عند الجمهور فقل يقال انه معرب بالحروف المقدرة
رفعا ونصبا للثقل والظاهرة جرا او مقدرة كما مر والظاهر
من اطلاقهم ان هذه الاسماء اذا اضيفت للياء اعربت بحركات مقدرة
قال العصام في شرح الكافية القول بان اعرابه بالحركة
المقدرة لا يظهر اذ الفرق بينه وبين مسلمي تحكم الا ان يقال
لو قيل في حال النصب فاي لوجب الحكم بان الياء في اعراب فلما
قيل في مطلقا علم ان الياء المدغمة في الاحوال الثلاثة على نحو
واحد وان اعرابه على ما كان عليه في حال افراده دون اضافته
انتهى وبما قررناه في كلام الشهاب من انه مفروض في كلام المبرد
يسقط ما كتبه بهامشه تلميذه استاذنا العلامة احمد العتيبي
ونصه في الاشباه والنظاير في باب الاضافة مسيلمة
اذا اضيف الفم للياء المتكلم رد المحذوف فيقال هذا فمي وفتحت
في ووضعت في فمي وذلك لانك تقول هذا فوك ورايت فاك
ونظرت في فيك فتكون الحركة تابعة لحركة ما يعدها من الحروف
فاذا جات الاضافة للزم ان تكسر الفا لتكون تابعة لها قال
ابن يعيش قال فان قيل لم قلبتم هنا ياء مع انها دالة على الاعراب
من قلب الف التثنية وما الفرق بينهما فالجواب
ان في الف التثنية وجد سبب واحد يقتضي قلبها ياء وعارضه
الاخلال بالاعراب وههنا وجد سببان لقلبها ياء وهو وقوعها
موقع مكسور وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث ان الالف
تكون تابعة لما بعدها فقوي سبب قلبه ولم يعتد بالعارض
انتهى وانظر هل يخلص منه الجواب عن النظار ولو قدر كان
خطر ذلك لهذا الصغير ابتدا واجاب عنه بانه
لما كان القياس في الاسماء الستة ان لا تعرب بتلك الحروف لكونها
من سنخ الكلمة فلما اضيفت الى ياء المتكلم رجعت الى الاصل من
الاعراب بالحركات وقدرنا الحركة ليجري الاعراب من المضاف الى ياء

المتكلم على سنن واحد فليتامل وانظر لم اقتصر شيخنا ابن قاسم
على تقدير الواو ومثلا ذكر الالف في حالة النصب مثل ذلك لاسر
اقتضاه الحال او لعلم حال الالف بطريق المقايسة على الواو انتهى
لا يخلي الانشباه معترض على كلام الجمهور لكن قد يقال ما الفرق
بين مذهب الجمهور في في ومذهبهم في الجمع وكلام العصام
يقتضي التسوية وقد يوخذ من كلام ابن يعيش المذكور في الانشباه
معارضة العصام بانه انما يتجه ما قاله لو لم يكن لقلب الالف
في حال النصب ما يعارض الاخلال بالاعراب وفي المقصور عن هذيل
انقلابها ياء حسن قال النحاس على لغة هذيل عند سيبويه والخليل ان
سبب ذلك الاضافة ان يكسر ما قبلها فلما لم يجز ان يجر الالف
ابدلت ياء وادغمت قال ابن هشام فهذا من نيابة الحرف
عن الحركة في غير ابواب الاعراب ومسئلة لارجلين ولا قاميين فاعلم
ذلك فانه مسئلة اوقريب منه وبين هذه اللغة ولغة لمتيم
وعكل في قرانهم ولا الضالين مناسبة وهي العدول عن الالف
الى حرف يحصل لهم الغرض الا ان عدولهم الى الحرف يقارب
الالف في مخرجها ليتمكنوا من كسرها ومد يلي عدلوا لياء الحرف
يشبهها في باب الاعراب ليكون نائبا عنها وخلفا منها وبين
الياء المبدلة عن الف المقصور وبون الوقاية مناسبة ما
وهي انما جات خلفا من غيرها ليقوم مما كان منغذرا في ذلك
الغير وكون ذلك الذي يقدر الكثرة

اعمال المصدر

يطلق المصدر تارة على اسم الحدث وهو الذي اشار اليه
في باب المفعول المطلق وتارة على معنى مقيدا بالجريان على
الفعل اعني استيفاء حروفه تحقيقا او تقديرا وهو المراد هنا
لانه سيذكر اسم المصدر ايضا قوله بفعله المصدر الحق
في العمل فاذا قلت اعجبني قيام زيد فزيد فاعل واذا قلت

زكام

زكام زيد فزيد نائب عن الفاعل لان فعله ذكر وتقول
ضرب زيد عمرا واعطاء زيد عمرا المال واعلام زيد بكرا
فاضلا ولا فرق بين كونه ماضيا او حالا او استقبالا ما وافق
من بعد ذي الغائبات فؤاده باسهم الحاظ يلام على الوجد
وقال
علمت بسطك بالمعروف فجر يد فلا ارى فيك الا باسطا املا
والثاني نحو تخافونهم كخيفتكم انفسكم وقوله
وددت على حب الحياة لو انها بزاد لنا في عمرها من حيا تيا
والثالث كقوله
فرم بيد يك من تستطيع نقلا حبا لامن نقامة راسيات
وقوله
لو علمنا اخلاقكم عدة السلم عدمتم على النجاة معينا
وخرج بالمصدر ضميره خلافا للكوفيين وقوله وما هو عنها بالحديث
المرجم ما وله واختلف ايضا في اعمال المجموع وفذ جا
وجربوه فما زالت تجاربهم الا قدامة الاحزم والقنعا
القنع الفعل الكثير والعطاء لا يعمل المحدود فاما قوله
تجلي بها الجلد الذي هو خازم بجربة كغير الملا فشر حازم
وقال كثير
واجمع مجرانا لاسمان دنت بها الدار لان زمدة في وصالها
فشاة ان وليت مثلها
فلولا رجا النصر منك ورهبة عقابك قد كانوا لنا كالموارد
قال الناظم ولا يعمل المنقوص قبل تمامه قال ابو حيان ٥:
وصوابه اعم من ان ينتبع بالنعت او غيره ولو اخر التابع صح قال
ان وجدي بك الشديد اراني عاذرا فيك من عهدت عذولا
وقوله بفعله المصدر الحق في العمل يوهم التساوي في
القوة او التقارب قوله صحا فا او مجردا او مع ال ليس بهذا
احترازا عن حالة رابعة له لا يعمل فيها وانما هي اعلام بانه يعمل

في سائر احواله وقيد بقوله انما احترازا من الضمير الراجع الى المصدر فانه على الصحيح لا يعمل وهو خارج بذكر هذه الاقسام لا يقال انه داخل بذكر المجرد لانا نقول انما يقال مجرد فيما شأنه ان يقترن بال او بالاضافة ومن اعمال المجرد بزينة الكواكبي في قراءة ابي بكر عن عاصم ومنه قول العرب عجبت من قراءة في الحمار الغفران اي من ان قرى ومنه اعرب اعني الرفع بالمصدر المنون والمستعمل كثيرا النصب به والقياس يقتضي ونوع الرفع وحده ٥ ومع النصب واذا اقترن على احدهما فالرفع احق والاكثر الواقع مما ذكرت قاله الناظم في شرح العمدة وقال ابن هشام اعمال المضاف في الفاعل ضعيف وكذلك اعمال المنون واما ذو الـ فاعماله ضعيف مطلقا في الفاعل والمفعول وسلطهر ان عمل المصدر في الفاعل ضعيف مطلقا قوله ان كان فعل يتأ او ما يحل محله قال الناظم في شرح الكافية ينبغي ان يعلم ان المصدر العامل على ضربين احدهما مقدر بالفعل وحرف مصدري والثاني مقدر بالفعل وحده فاذا اريد به الاول الحال قدر بما المصدرية والفعل واذا اريد به غير الحال جاز ان يقدر بان وبما انتهى وسيجيء ما في كلام الشارح وغيره مما يفهم ان الفعل ان كان ماضيا او مستقبلا لا يقدر بغيرهما وقال ابن هشام في المديع لا يحل المصدر الا مقدرا بان فلا يكون مرادا به الحال لان ان لا تدخل على فعل الحال فالمصدر عنده عكس الصفة المشبهة وكذا في العزة قال لم يحل المصدر مرادا به الحال لان ان لا تدخل على الحال ولهذا لا يحد فيه نصا ولو عمل لقدر بما والفعل وفي النهاية كان ابن فارفر فيق النظر وقال اذا اعملنا المصدر مرادا به الحال قدرناه بما والفعل لانها ليست للمستقبل وما قاله هذا الا وهو يعتقد ان ما يختص بالحال او لانه يعتقد انها لا تنافيه انتهى فظهر ان مسألة التقدير بما غير مشهورة واقتضى الرضى

على

على ان المصدر لا يوول الا بان لانها ام الحروف المصدرية وزاد في التسهيل مع سدين الحرفين ان المخففة نحو علمت ان ضربك زيدا قائم مخففة لانها وافقة بعد علم والموضع غير صالح للمصدرية واجاب الشاطبي عن عدم ذكر الغنية له بامرين احدهما ان تقدير المصدر بان هذه قليل لا يكثر كثرة ان وما والغالب ان يوتى بعدها فعال العلم بان المخففة والفعل او بان الداخلة على الجملة الابتدائية كقولهم علمت انك تقوم وعلمت ان سوف تقوم او لا تقوم وان تقوم اشهر في الاستعمال من قولهم علمت قيامك ونحوه واذا كان كذلك لم يهتم بالعامل اعتراض والثاني ان التقدير بما سايغ هناك فيقدر علمت ما قمت كما تقول علمت ما صنعت وعلمت صنعك فقد يمكن ان يكون استغنى عن تقدير المخففة بتقدير ما واذا صح التقدير بها كان ما عدا ٥ زيادة انتهى وعلى هذا الثاني اقتصر المرادي ونقله عنه ابن عازم وقال في بعض الحواشي لا يحتاج لهذا الجواب اذ قوله مع ان مطلق يشمل المصدرية والمخففة وما ادعاه في التسهيل لذكر المخففة لاجعله المصدرية قسيمة لها انتهى وكان الشهاب لم يقف عليه فقال وقد يجاب بان مراد المصريان ما يعم المخففة وقال ابن هشام قال في العمدة ما ملخصه ان المصدر اوما اختها وقال في الشرح في مثال الكاف فاذكروا الله كذكركم اباكم ومثال معناها فشاربون شرب الهيم قال ولا يغني ذكرها وان عن ذكر الاقتران بالكاف او معناها لان تقديران او هما في الموضع الذي يلفظ فيه بالكاف او ينوى فيه معناها لا يحسن قلت لم اقف على هذه العبارة ولا له في غير هذا الكتاب وليس ما ادعاه من انتفاء حسن تقدير ان او ما فيما ذكره صحيحا اما مع التصريح بالكاف فباطل قطعا الا ترى انه يصح ان يقدر كما تذكرون اباكم وامثلة في مثل شرب الهيم فيصح اذا صرت بالكاف فيقدر كما تشرب الهيم ولا شك ان الكاف مختصرة من مثل هذا التركيب

وان الاصل شربا كشرب الهيم ولخفاء صحة التقدير مع التشبيه
المقدر قال في الكافية
كذا اذا يسبق تشبيه نوى كاضرب به ضرب الحكم اللص القوى
فلم يذكر التشبيه الصريح انتهى وقول الناظم في شرح الكافية المصدر
العامل عاما مضمرين ثم قال الثاني مقدر بالفعل وحده مخالف
لقوله هنا ان كان فعل مع ان او ما وليس هذا بصحيح لان المصدر
الذي هو بدل من فعله يعمل عمله ولا يصح ان يجعل محله ذلك
والحالة هذه ثم ان بعضهم ما يصح ان يجعل محله فعل مع ما لا يصح ان
يعمل وهو المطلق ومنه قول عمر رضي الله عنه ما راجعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم في شيء ما راجعته في الكلالة وما اغلظ
في شيء ما اغلظ لي فيه فقوله ما راجعته وما اغلظ الثاني
في موضع نصب على المصدر ولا يصح ان يعمل عمل الفعل المصدر
الذي وقع ما والفعل وهو فقه لانه مطلق وهو لا يعمل عمل فعله
فيما يعرف من الاستعمال ومن كلام النحاة وقال ابن هشام
فهم من كلامه ان المصدر لا يعمل ان حل محل فعل فقط وهو قول
س وموافقه اكثر المتاخرين وقول الفراء ينقاس في الامر والاستفهام
فقط وقيل في الامر والدعاء والاستفهام والتوبيخ والخبر
المقصود به الانشاء والوعد وهو اختيار الناظم في غير هذا
الكتاب قال فقد لا يرتبق المال بذل الغالب انتهى واعلم
ان الناظم جعل قيد الشرط الذي دل كلامه هنا وفي الكافية
على انه لازم في التسهيل غالبا وقال في شرحه وليس تقديره
باحد الثلاثة شرطا في عمله ولكن الغالب ان يكون كذلك
ومن وقوعه غير مقدر باحدها قول العرب سمع اذني زيدا
يقول ذلك ونقل الشاطبي عنه انه قال واذا ثبت ان اعمال
المصدر غير مشروط بتقدير حرف مصدري امكن الاستغناء
عن اضمار في نحو قوله لبئس صوت حمار ذاك وما قاله ظاهر
وليس ما جاء كذلك بل هي ابواب مستقلة متعددة كلها لا يصح

فيها

فيها تقدير ان او ما مع الفعل في موضع المصدر احد ما باب
ضربي قاتلا فان ضربا عامل عمل فعله مطلقا مع انه لا يصح في
موضعه تقدير الحرف مع الفعل والثاني باب ان اذا دخلت
على المصدر العامل نحو ان اكرامك زيدا الحسن والثالث باب لا
اذا قلت لا اعراض عن احد عندي ومن ذلك ايضا باب كان
كقولك كان اكرامي زيدا حسنا الا ان قال فاذن اشترط
الناظم ذلك الشرط اخلال والجواب ان ما قاله الناظم
صحيح ولا يلزم ما اعترض به اما باب كان وان فتقدير ان والفعل
فيها سائغ في الاصل والدليل على ذلك انك اذا زلتها صح التقدير
لكن العرب التزمت ان لا تولي الحرف المصدري هذه العوامل
لما لا تولي بها ان الثقيلة ثم قال واما باب ضربي زيدا قائما
فالقول فيه على نحو ما تقدم وذلك ان العرب التزمت في هذا
النحو حذف ان والفعل فلا تتكلم بذلك مع التزام حذف
الخبر فلو اظهرت الخبر رجع لها اصله وجاز ان تقول ان ضربي
زيدا حسن واطال في هذا المقام بما يتعين الوقوف عليه
ولعل ما اجاب به لا يجري في قاله صوت حمار بل الظاهر
ان المعنى لا يناسبه ان والفعل اذ ليس معناه فاذا له ان
يصوت وانما المعنى فاذا له بتصويت اي هذا الفعل المذكور
بخلاف هذه المواضع فانه بحسب المعنى يصح ان والفعل
الا ان المانع التزام العرب **تنبيه** قال ابن هشام
قد يقال انما اشترط العمله في المفعول به اما العمله في
غيره كالمفعول المطلق فلا وقال في شرح بانت سعاد ان المصدر انما
يقدر بان او ما والفعل اذا كان فيه معنى الحدوث بخلاف نحو زيد
معرفة بالنحو قال ولا يقدح في ذلك عمله في الظرف وان قدح
في عمله في الفاعل والمفعول الصريح لان الظرف يكفيه رائحة
الفعل انتهى وبه يظهر انه حينئذ يجوز تقديم معموله عليه
نحو وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان ولا حاجة لقول الاشموني

ان اللام متعلقة بمحذوف قبلها نظير وكانوا فيه من الزاهدين
فاحفظه فانه عزيز ومن عقل عنه الدماميني كما بيناه في حواشي
الفاكهاني قوله ولاسم مصدر عمل هذا وان كان ظاهره
الاطلاق في عمل اسم المصدر وانه يعمل ولو كان علما لكن يجب
ان يقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح في موضعه الفعل
مع ان اوما اذ لا يصلح ان يعمل المصدر بشرط وهو الاصل ويعمل
اسم المصدر بغير شرط وهو الفرع لانه لم يعمل لاجل المصدر
فلا بد من تقييده كما قيد به المصدر واذ ذاك يخرج اسم
المصدر العلم اذ لا يصلح في موضعه ان والفعل ولما والفعل
فقد اغناه الشرط المتقدم عن اخراج العلم من اطلاقه هنا
فلا اشكال في كلامه انتهى لكن يشكل كما قال الشهاب على هذا
الجواب ان مصابكم في البيت الذي استشهد به وهو

• اظلوم ان مصابكم رجلا • اهدى السلام تحية ظلم •

لا يقدر بالفعل والحرف المصدري بناء على ما سبق ان ما بعد ان لا
يقدر بذلك بقي ان الشاطبي نزد في ان اسم المصدر يعمل
مضافا او مجردا او مع ال كالمصدر والظاهر كما قال الشهاب
انه كالمصدر قوله وبعد جره الذي اضيف له الخ صريح
في ان جر المضاف اليه بالمضاف لا بالاضافة ولا بالحرف المقدر
ففيه بيان لهذه المسألة وقد يشكل قوله الذي اضيف له
الظرف فانه قد يضاف له وقد ذكر الشاطبي ان المصدر اذا كان
مصدر فعل غير متعد جاز فيه وجهان اضافته الى فاعله واضافته
للظرف متسع فيه كاعجبني قيام زيد اليوم او قيام اليوم زيد
او منعدا لواحد جاز ثلاثة اوجه اضافته الى فاعله وللمفعول
وللظرف متسع فيه كاعجبني ضرب زيد عمرا اليوم او ضرب
عمرو زيدا اليوم او ضرب اليوم زيدا عمرا او منعدا لاثنين جاز
اربعة اوجه اضافته لفاعله وللمفعول الاول وللمفعول
الثاني وللظرف متسع فيه كاعجبني اعطاء زيد عمرا الدراهم اليوم

واعطا

واعطا اليوم زيد عمرا الدراهم او منعدا لثلاثة جاز فيه
خمسة اوجه وامثلتها بينة مما ذكر انتهى ومما بنا على استثنائها
المعمولات اما لو نظر الى الافتقار على بعضها زادت اقسام تلك
الانواع لانه اذا كان منعدا بالاثنين مثلا فقد يترك ذكر الاول
او الثاني وهكذا واذا علمت ذلك فاو في قوله كمل بنصب او برفع
عمله لمنع الخلو دون الجمع اذ قد يقع التكميل بالمرفوع والمنصوب
معا هذا وقال الشهاب فان قلت قوله كمل امر
فان اريد به الوجوب كما هو ظاهره ورد عليه ان ذلك لانه
يجوز اضافته لفاعله وحذف مفعوله وللمفعوله وحذف فاعله
مثلا وان اريد به الاباحة ورد عليه انه كذلك لا يصح ايضا لان
المعمول في باب ظن ونحوها يمتنع حذفه على تفصيل سبق في محله
قلت اراد به الوجوب والاباحة مغايرا على جواز
استعمال المشترك في معنييه او اللفظ في حقيقته ومجازه او
اراد به المعنى الاعم وهو مطلق الجواز بمعنى عدم الامتناع على
طريق عموم المجاز لكن يرد عليه ان كلا الوجهين يحتاج لقرينة
وذكر الشاطبي هنا ملخصه انه ان اخذ بظاهره من الوجوب لم
يصح لان حذف ما سوى المضاف الذي هو سايغ كان فاعلا او
مفعولا او غيرهما الا ما كان من باب ظن واعلم وكان فان الحذف
هناك غير سايغ نحو اعجبني ظنك عمرا قائما واعلامك زيدا
كبشك السمين وكون زيد قائما زيد ونحو ذلك مما هو خبر
ومخبر عنه في الاصل فلا يجوز الا فتقارفيه كما نقدم بيانه
واجاب بما حاصله انه لم يقصد وجوب الاتيان
بالمعمولات الباقية بل الاتيان بها على مقتضى احكامها في جواز الحذف
فيكون ذلك احالة منه على حكم العوامل ثم طلب المعمولات والعمل
لكن بعد الاتيان في الفاعل فانه جايز الحذف هنا ممتنع الحذف
مع سائر العوامل الطالبة له وبغير ذلك مما ينيغ تامله
تنبيه تكميل عمله بالمرفوع بعد اضافته الى المنصوب

الألوكة
www.alukah.net

قليل فكان ينبغي له ان ينبه على ذلك ولا يسوى بين هذا وبين
تكميل عمله بالنصب بعد اضافته الى المرفوع في الارسال هذا
وقد بدا بما هو القليل **قوله** وجريا بتبع ما جرى مراعاة للفظ
وهو الاحسن فاعلا كان المجرور او مفعولا **قوله** ومن راعى
في الاتباع المحل فحسن هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين
ومذهب س والجمهور منع الاتباع على المحل لان شرطه ان يكون
مجرره لا يتغير عند التصريح به وهنا لو صرح برفع الفاعل او نصب
المفعول لتغير العامل بزيادة التنوين وفي الباب الرابع من المغني
ما فيه شفاء العليل وبرد الغليل هذا وقال ابن هشام في
الحواشي مسألة مثل يعجبني اصطفاف زيد وعمرو هل يجوز في
المتبوع فيه ان يراعى محله فيرفع زيد فيه نظر وقال اجازا بن
عصفور الضارب زيد وعمرو وعمرا لان ضارب بغير تنوين لا
يعمل النصب وطعن بعض الاصحاب في الاول بانه نقسه نصر
في الضارب على انك ان قدرت حذف النون منه للاضافة
خففت او للتقصير ذهبت فهتا ان قدرت الحذف فيه للاضافة
بالنسبة الى الاول وللتقصير الصلة بالنسبة الى المعطوف
وذلك لا يكون لانه بالنسبة لما كونه محذوفا للتقصير الصلة
في تقدير الثبوت وبالنسبة لما كونه محذوفا للاضافة
ليس في تقدير الثبوت وقال يجوز زيد بك وزيد وينتفع
اما الاول ففي انه مصدر واما الثاني ففي انه اسم فعل
والكاف خطاب **تنبيه** قال السيوطي في الكت انما
يجوز الاتباع للمفعول على المحل عند الكوفيين بشرط ذكر الفاعل
ولا يجوز حذفه وبتقدير الاتباع على المحل بلا خلاف اذا كان المفعول
المضاف اليه ضميرا نحو يعجبني اكرامك زيد وعمرا ولا يجوز الاتباع
على اللفظ الا لضرورة ذكره في الارتشاف انتهى وما ذكره اولا
صريح كلام الناظم والشراح خلافه وقد حكاه هو في جمع الجوامع
قولا ضعيفا فقال وتابع المجرور بالمصدر يجري على اللفظ

وسبع س والمحققون المحل ويجوز في عطف وبدل وقيل
يشترط ذكر الفاعل وما ذكره ثانيا ماخوذ من التسهيل فانه
قال ويتبع مجروره لفظا ومحلا ما لم يمنع مانع انتهى وهو مبني على
امتناع العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار كما صرح بذلك
الدماميني

اعمال اسم الفاعل

قوله كفعله اسم فاعل في العمل الا ان اسم الفاعل يجوز
اضافته لمعموله ولا يجوز ذلك في الفعل فاعمال اسم الفاعل
جايز لا واجب وقد تحرر من هذا بقوله بعد وانصب البيت
وان الفعل لا يدخل اللام على معموله الموخر بخلاف هذا فيجوز دخولها
فيه نحو ومارب بظلام للعبيد ان ربك فعال لما يريد وان اسم
الفاعل اذا كان خبرا عن مثنى لا يعمل في مستقر تقول هذان ضارب
زيدا وتاركه ولا يجوز هذان زيدا ضارب وتاركه قال
ابو حيان كذا النصوص قالوا لان الفعل لا يصلح هنا قال وعلى
ما قالوا فيكون كذلك فولك مررت برجلين ضارب عمرا وتاركه
وجاني رجلان ضارب عمرا وتاركه **قوله** ان كان عن مضيه
بمعزل بان كان بمعنى الحال والاستقبال او للاستمرار في جميع
الازمنة كما يستفاد من كلام الزمخشري وصرح به الرضي
لشبهه حينيذ بالفعل الذي بمعناه وهو المضارع في لفظه اي
وزنه وفي معناه اي تقييد حدثه باحد الزمانين فان كان
بمعنى المضي لم يعمل لانه لم يشبه لفظه لفظ الفعل الذي بمعناه
وليس هذا الشرط لاعماله مطلقا بل لاعماله في المنصوب
خاصة قال الصفار واما المرفوع فطلبه له شديد فلم يتوقف
على شرط ولهذا اجمعنا على انه يعمل في المضمر وكل ما عمل في المضمر
عمل في المظهر لا يخرم هذا الا في لو لاي على مذهب س واما افعل
من فانه يرفع الظاهر في مسالة الكحل والا ما قررناه ومذهب صاحبنا
ابو الحسن ابن عصفور ورام الاستاذ ان يرد عليه بان س استشهد

على اعماله في الحال بقوله

مسايم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا بين غرابها

فرفع بناعب فقوله غرابها وله ان يجيب بانه انما انشد مثله في الحال مصلحين انتهى واختار ابن جني والاستاذ ابو علي وكثير من المغاربة انه شرط للعمل في الفاعل الظاهر ايضا وابا خروف وظاهر انه شرط للعمل في المضمر ايضا فنقل ابن عصفور الاجماع على ان الذي بمعنى الماضي يعمل في المضمر ممنوع بهذا وخالف الكسائي ومن تبعه في اشتراطه لعمل المنصوب ايضا واستدلوا ببا سط ذراعيه وقوله

وبجر كفلان الاينعم بالغ ديار العدو وذي زها واركان

وقوله

فريقان منهم جازع بطن نخلة واخرهم قاطع نخد كيكب

قتلة عينا من رأى من تفرق اشتت وانأى من فراق المحصب

لان الاية اخبار عن ماضي وواربك تخلص للمضي قلنا لما لم يجده يعمل وهو ماض الا في موضع يسوغ فيه وقوع المضارع نحو كان زيد ضاربا عمرا دل على قولنا قال ابن هشام رحمه الله ابن الناظم قوله ان كان عن مضيه بمعزل الا اذا كان الماضي صالحا لان يقع في موقعه المضارع نحو كان زيد ضاربا عمرا امس فانه يصح كان زيد يضرب عمرا بخلاف هذا ضارب زيد امس فانه لا يصح هذا يضرب زيدا امس وانما اراد واحكاية الحال وكذا جاز زيد واضعا يده على راسه اي يضرب ويضع ولذلك جاءا لا منصوبة وان كان ماضيا ولم يسمع نحو هذا ضارب عمرا امس وانه قال لمبلغك الوائي اعش واكذب فلولا ان اضافة افادته التعريف ما وصف بالمعرفة عورض بقوله

وبارب هاجي ستقر يبيته به ليكرم لما اموزته المكارم

فدخلت عليه رب ودليل مضيه لما وسع قابل بعد انقضاء مضان بقول يارب مسايم لن يعوسه قلنا يجوز تقديرا الاول على

الحال وان يقدر في الثاني يارب مقدر صومه مثل صايد ابه غدا ومما قوى ما يدل لهم قوله

اني بحبلك واصل حبلي وبريش نبلك رايش نبلي

ما لم اجدك على مدى اثر يقفوا نفصك قايف قيلي

قال الصفار اخراج هذا الشعر من يد الكسائي عسر لانه قد اعمل الوصف في ما المصدرية الموصولة بلم يفعل وهو للماضي وقال طالب ما في كون الوصف حالا بليغ لانه اراد ان يعلمها بما يكون منه فقد علمته فقلت معنى اخباره بما مضى ان احلافي على هذا الذي علمته فقال هذا المعنى دون ذاك قلت اقتضاه انهم لا يعلمون المستقبل في الماضي واما الجواب ان يقدر ما شرطية وما قبلها دليل الجواب قال ابن هشام اصل الاشكال فاسد لان ما المصدرية تطلب الماضي مستقبلا تقول اتيتك ما وسلمتني ومالم تتجرني واصحبك ما دام زيد صديقك وما لم يفارق العدل

تنبيه

الثاني قوله بمعزل ظرفية والمعزل مفعل من عزلته اذا نحاه وابعده ونظيره قوله تعالى ونادى نوح ابنه وكان في معزل اي في مكان عزل نفسه فيه عن ابيه وعن مركب المومنين وقيل في معزل عن دين ابيه وقوله عن مضيه لا يكون خبر انقضائه ولا متعلقا بمعزل لانه اسم مكان لا مصدر وانما المصدر معزل بفتح الزاي كالمضرب ولا معنى له هنا وانما هو حال وهو في الاصل صفة لمعزل وقوله في العمل يتعلق بما في قوله كفعله من معنى التشبيه

قوله

وواو استغنها ما الواو اما للعطف على كان او للحال بتقدير وقد وهي مثل الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا ولا حاجة لتقديرها قال ابن هشام في الحواشي لا يمثل بنحو اقاطن قوم سلمى ولا بنحو ما واف بعهده انما ولا بنحو فانه اثم قلبه ولا بنحو وسم يلعبون لاهية قلوبهم ولا بنحو خاشعا ابصارهم يخرجون لان العمل المراد في الباب العمل في المنصوب بل بمثل نحو

انا ورجالك قتل امرء ما ذاع الملان ذمة ناكث

ان الله بالغ امره

سما غسل عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله ما كان جالبا

انتهى وبوافقه انه قال في المغني ان شرط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا المطلق العمل واستدل على ذلك بصحة زيد قايم ابوه امس وانهم لم يشترطوا الصحة قايم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال والاستقبال انتهى فقوله في بعض الحواشي عند قول الناظم وهي استفهاما اي في الغالب بدليل ما قال في باب المبتدا انتهى غير ظاهر لانه مبني على ان الاعتماد شرط للعمل مطلقا وكلامه في الفطر يدل على ذلك كما بيناه في حواشي الفاكهي ويدل له ايضا انهم مثلوا لقوله وقد يكون نعت محذوف عرف بقوله تعالى مختلف الوانه وانما عمل الرفع فتقطن له وفي حواشي الاشموني للشهاب وقد ذكر ان قوما ذهبوا الى انه يرفع الظاهر مانعه لكن لا بد من الاعتماد على نفي ونحوه كما علم مما سيق في باب المبتدا او على هذا يحتمل انه يشترط في رفعه الظاهر الاعتماد دون الحال والاستقبال وقد سبق شكل الفرق انتهى وعلى كلام المغني لا اشكال قوله او حرف ندا قال الشهاب ليس فيه ادعاء ان النداء مسوغ بل انه اذا ولي حرف النداء عمل وذلك مناف بكون المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف فالناظم ذكر مظنة المسوغ لا نفسه فسقط الاعتراض عليه فان قلت فعلى هذا لا يكون كلامه مفيدا لان المسوغ الوقوع بعد الاستفهام او النفي مثلا قلت لا محذور في ذلك فان قلت اي فايدة حينيذ في هذا لانه قد ذكر الاعتماد على الموصوف في قوله او حاصفة قلت فيه فايدتان الاولى التنبيه على الاكتفاء بتقدير الموصوف دفعا لتوهم خلاف ذلك من قوله او حاصفة والثانية دفع توهم ان مجيبه صفة انما يعتبر في غير

النداء

النداء وان النداء مانع من اعتباره لان النداء اسعد من الفعل بكونه من خواص الاسم انتهى وفيما ذكره من الفايدة الاولى نظر لانه لا وجه لدفع التوهم قبل ذكر موضع التوهم ولان الناظم صرح بدفع ذلك في المحل المحتاج له بقوله وقد يكون الخ قوله او حاصفة قال ابن هشام اراد ما يعم النعت والحال كما قال في اي وبالعكس الصفة انتهى وعليه ينبغي ان يراد في قوله وقد يكون نعت المعنى اللغوي قوله عرف قال الشاطبي انما يحذف الموصوف اذا عرف والا فذكرت بقايم لا يجوز فلا بد ان يكون معروفا بان تكون الصفة مختصة كمررت بقايم فقل فكذلك هنا قال الشهاب وقوله بان تكون الصفة مختصة ينبغي او تدل القرينة على تعيين الموصوف اقول ما افتقر عليه الشاطبي كلام المعربين كما نقله عنهم في الباب السادس من المغني ثم قال والتحقيق ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص وانظر الفرق بين مررت بقايم حيث امتنع وباطلا عاجيلا حيث جاز الا ان يقال النداء ظاهر في العاقل تنبيه قال الشارحون يشترط في المعمول شرطان احدهما ان لعمل اسم الفاعل ان لا يصغر وان لا يوصف قال الشاطبي لو قال عوض هذا البيت

غير مصغر ولا قبل وصف كذا اذا ما نعت محذوف عرف

لاستوعب الشروط ولا يرد على الشرط الاول قولهم اظنني مرتحلا وسويبرا فرسخا لان الظرف يعمل فيه العامل القوي والضعيف وقول الشاطبي ولا قبل وصف يقتضي ان الوصف بعد العمل لا يضر وهو قياس ما مر في المصدر وفي الجهة السادسة من الباب الخامس من المعنى النوع العاشر تخصيصهم وصف بعض الاسماء بمكان دون اخر كالعامل من وصف ومصدر فانه لا يوصف قبل العمل ويوصف بعده ثم قال وقال ابو البقا ولا مين البيت الحرام بينعقون فصلا لا يكون بينعقون نعتا لامين لان اسم الفاعل اذا وصف لم يعمل في الاختيار ربل هو حال من امين ومنه

قول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل انتهى وفضية
كلامهم انه لا يشترط ان يكون ظاهرا بخلاف المصدر وانه
لا يشترط ما تقدم في المصدر مما يكن منا فليحرر الفرق
وسيأتي في الصفة المشبهة ان معموله يتقدم وانه يعمل محذوفا
فتدبر قوله في الماضي وغيره اعماله قد ارتضى لان الوصف
حينئذ حال فعمل الفعل بدليل التقريح بالفعل في نحو قوله ما انت
بالحكم الترضى حكومته قبل وعطف الفعل عليه في نحو والمغيرات
قدحا فاثرن ونبه ان الفعل يعطف عليه ولو لم يكن صلة لال
بدليل فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا كما يجيء في قوله واعطف
على اسم شبه فعل نعلا قال في التسهيل وليس نصب ما بعد المفرد
بل مخصوصا بالمضي خلافا للرماني ولا في التشبيه بالمفعول
به خلافا للاشمش ولا بفعل مضمر خلافا لقوم انتهى وبه يعرف
ما في قول الشارح واعمال اسم الفاعل مع الالف واللام ماضيا
كان او حاضرا او مستقبلا جايز مرضي عند جميع النحويين انتهى
واعلم انه كما لا يشترط في الوصف المذكور كونه بمعنى الحال
والاستقبال لا يشترط كونه معتمدا كما يفيده كلامهم وسيأتي
يشترط كونه غير مصغر ولا موصوف قوله فقال الى آخره
ومن ثم كان مرد وداقول قوم في علامة وسيأتي ان التا للمبالغة
لان المبالغة مستفادة من الوزن بل الصواب ان تكون لتاكيد
المبالغة قوله في كثرة فلا يقال زيد قتال بكرا ويقال قتال
الناس واما قوله

محلاة طوف لم يكن عن نتيجة ولا ضرب صواع بكفيه دربما

فذربما نكرة في سياق النفي فتعم والاقتضاء على بعده الخمسة
لانها المشهورة وبقي اوزان منها فعلان كرحمان والمراد انها
بدل عن فاعل في التضعيف على الكثرة واما فاعل فصالح للقليل
والكثير واما قول الحريري ان من الوهم قولهم لمن يكثر السوال
سايل وسايله وان الصواب سالا وسالة فرده ابن بري

فقال

فقال فعال خاص بالكثير وفاعل عام قاله ابن هشام وتقل
مسئلة الشهاب عن الشاطبي وقال يجوز ان يقال انها بدل من فاعل
في الجملة ثم ان كلام الشاطبي يفهم ان قول المصنف في كثرة
اي في الدلالة على الكثرة والمبالغة وهو خلاف ما يدل عليه
قوله وفي فعيل الخ وقال بعد ذلك قوله قلذا اي الابدال
للكثرة والمتبادر ان هذا مقابل قوله السابق في كثرة فيكون
المراد به كثرة البدلية في المصاحبة اي بدل عنه مع كثرة
اي كثير انتهى والذي شرح به المرادي ان المراد بقوله في كثرة
ان تلك المثل بعد ل عن فاعل انها للدلالة على الكثرة وان الاشارة
في قوله قلذا اي عمل فعيل وفعل وهذا هو المتبادر من النظم
لكن ينبغي ان يكون في كلامه ايجاز والاصل فعال ومفعال
او فعول او فعيل او فعل في كثرة الخ ليفيد انها كلها بدل عن فاعل
في الكثرة ثم فصل عملها بقوله فيستحق ما له الخ ولما قال وفي
فعيل قل علم ان ما عداه عمله كثير قوله عن فاعل بدل
ان قلت ما فايدة هذا قلت امور احد ها
التنبيه على سبب الاعمال والثاني الاعتذار عن اعمالها مع انها
غير جارية على الفعل والثالث الاعلام بانها انما تحول عن اسم
فاعل الثلاثي فان قلت هذا مفهوم بقوله فثانان
اما منهما فشبيهة هلا لاقولهم ساءر ودراك ومعطاء ومهداء
ومعوان وتدبر وقال امن ريحانة الداعي السميع قلنا شاذة
مسموعة والاول الظاهر انه على اسقاط الخافض اي بهلال لانك
تقول شبيه به قالوا ما زيد كعمرو ولا شبيه به والرابع الاعلام
بان كلامه ليس في نحو حبير وبصير بالنسبة الى فعيل ولا في فرح
واشر بالنسبة الى فعل ومثالهما ما وضع من اول الامر
على فعيل او فعل ولم يكن محولا عن شيء وانما هذا من باب الصفة
المشبهة قوله فيستحق ما له من عمل اي بشرط اعمال اسم
الفاعل كما يفهم من كلامه لانه جعل عملها ناشيا عن تحويلها

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

عن فاعل وقد علم ان فاعلا شرط اعماله ما تقدم وخالف في
هذا الكوفيون فقالوا لا تعمل لانها زادت على معاني افعالها
فاستحقت ان لا تعمل عليها ومنع المازني وجماعة اعمال فعيل
وفعل ومنع الجرمي اعمال فعيل دون فعل وتقدمه ابو عمرو
واختلفا في فعل فقال ابو عمرو اعمال فعل ضعيف وخالفه
الجرمي وزعم ابن خروف انها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة
من ال لقوتها بالمبالغة ولان السماع ورد بذلك قوله
فتستحق اي كلها خلافا لمن ذكرناه قوله ما له من عمل
اي بشروطه خلافا لمذهب الرجلين قوله وفي فعيل قل
ولذا اخره عما قبله قوله وما سوى المفرد اي من اسم
الفاعل سواء كان اتيا على صوغه الاصلي او محولا الى هذه
الصيغ الخمس وسوى المفرد التثنية وجمعي التصحيح وجمع
التكسير الا انه في التثنية وجمعي التصحيح افيس لسلامة نظم
الواحد فالمجاراة حاصلة بالفعل لا بالقوة وان كان العمل في
الجميع باعتبار الاصل والافكان ينبغي ان لا تعمل لان التثنية
والجمع من خصائص الاسماء وذلك يبعد من الفعل ويقرب من
الاسم وايضا ففي صيغها زيادة في الجملة على الصيغة الجارية
على الفعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف فزيادتهم
خلاف هذا الحكم ولذا نبه الناظم عليه قوله وانصب
بذي الاعمال الى آخره قال ابن هشام هذا يفهم منه انه لا
يضاف للفاعل وانه انما يضاف للمفعول او الخبر حكي انا كابن اخيك
وذلك لان ظاهره انه يضاف لما ينصبه لا لما يرفعه
والذي الكلام في نصبه اياه انما هو المفعول به وما اشبهه
هو الخبر اما الحال والتمييز ونحوها فلا ومن ههنا يرد تاويل
ابي حيان في الصاد قاموي انه محفوض بالاضافة وقد يقال
انها اضافة المظروف للظرف اعترض بانه انما يوقع في ظرف
الزمان رد بقوله تعالى يا صاحبي السجن نعم لها ان قيل

انما

انما عهد في الظرف الحقيقي والا فهذه الاية ترد التخصيص بالزمان
وكذا قولهم فرس ثبت العقد واعلم انه قد يعترض على الناظم
فيقال ان الوجهين اما يجوزان في الظاهر المتصل به ومع كون الوصف
ليس معربا بالحركات وسوبال والصاف البه مجردا منها فلا
بد من هذه القيود الثلاثة لجواز الخفض والا فان كان ضميرا
مستترا فالجر لا غير خلافا لهشام والاخفش في قولهما في مناديك
ان الموضع نصب لا غير وانفرد عنه هشام باجازة صاد بيتك
ومناديا بانك باثبات النون والتنوين وان كان ضميرا منفصلا
من العامل مثل انا اذى واتيكه الله او ظاهرا منفصلا مثل ان
جاعل في الارض خليفة او كان الوصف معربا بالحركات والصاف
البه مجردا من ال فلنبين لا النصب في المسايل الثلاثة وان كان
غير ذلك فالوجهان فتلخص انه تارة يجب الجر وتارة يجب
النصب وتارة يجوز الوجهان ومحل قوله انصب وانخفض انتهى
ويدخل في المفعول به اذا انصب نصب المفعول به اتساعا
ويجوز فيه ما جاز في المفعول به ومنه طباخ ساعات الكرى
زاد الكسل فانهم ينشدونه بنصب زاد وخفضه فالنصب
على ان طباخ مضاف الى الساعات فالكسرة فيها خفض والخفض
على الاضافة لطباخ والساعات منصوبة بالكسرة وخرج بقوله
تلوا ما تقدم مطلقا وما نا خر وانفصل عنه شيء وقوله ما سواه
يشملهما ويدخل فيه ما كان واحدا او اكثر فمثال الثنوي واحدا
هذا معطي زيد درهما وظان عمرو منطلقا ومثال كونه اكثر
هذا معلم العلاء زيدا رشيدا ومفهوم كلامه ان غير ذي
الاعمال ليس كذلك فاما كونه لا ينصب تلوا ويخفضه فسلم
لما علمت من ان الماضي لا يعمل وحينيذ فيتعين الجر واما كونه
لا ينصب ما سواه فهو المشهور وحملوا امره على تقدير فعل
ولكن خالف فيه السيرافي فزعم انه ينصبه قال الشلوبين
اكتسب بالاضافة شبها بالمحلى بال وبالمنون انتهى اما شبهه

الألوكة
www.alukah.net

بالمنون من حيث انه لايضاف واما شبهه بالمحلى بال من حيث
التعريف لان اضافته محضة قال وعندي ان الصحيح لنفسه
اياه انه مقتض له فلابد من عمله فيه كسائر المقتضيات
ولاجايز ان يعمل فيه الجر لان الاضافة الى الاول مانعة منه
فتعين النصب لمكان الضرورة انتهى وقال ابن هشام في الحواشي
قال السيرافي ومن تبعه يجوز ان ينصبه للشبه بالفعل
في طلب المعنوي وامتناع الاضافة وعندي ان هذا مستقذر
بقولك هذا ضارب اليوم زيد امس فانهم لايجيزونه
وقيل انه معمول لمحذوف وهذا غير باس في هذا ظان زيد
مطلقا لانا ان لم نقدر المفعول الاول فلا يجوز الحذف
اقتصارا وان قدرناه فناصبية واجيب باوجه
احدها انه انما يمتنع حذف الاقتصار اذا لم يكن المفعولان
مذكورين ويدل على ذلك ظننت ان زيدا قايم وقولك اقايم
الزيدان وزيد اظننته قايما فلا يقدر نايبا لظن المحذوفة
والثاني ان ظانا هذا من ظن به فلا يحتاج الى مفعولين واصله
ظان بزيد والثالث ان ظن ذات المبني لامفعول لها بل هي
كالفعل القاصر الرابع انا لمنع صوغ اسم الفاعل حينيذ لما فيه
من الحذف ورد بانه مخالف لما مهد في الصفات المشتقات
من المصادر انها لاتنقدر صوغها لمن قامت به بحال
والخامس انه يجب استعماله بال ليصح اعماله ويرده
عندي ان معنى المعرف غير معنى المنكر فلا يصح ان يقام احدهما
مقام الاخر اذا كان المقام يقتضي ذلك وقال في موضع اخر
اعتراض ابن حيي على الفارسي في هذا ظان زيد مطلقا ليس
بشيء لان الوصف الذي بمعنى المبني يتنزل منزلة اسما الاجناس
في انه لايدل على احداث ولا تعلق وانما اضيف لما زيد اضافة
الغلام اليه في قولك غلام زيد لا اضافة العامل الى المعمول
كما في قولك هذا ضارب زيد امس ومما يوضح لك ما ذكرت

انه

انه لا فاعل للذي بمعنى المبني لامفعول به ولا مقدر قوله
واجرر او انصب الجر بالاضافة ومحله في غير الضارب الرجل
وزيد لان زيدا لايصح اضافة الضارب اليه كما سبق في الاضافة
وهذا ما مشى عليه في التسهيل ومذهب س الجواز لانه
يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع كرب شاة وسخلتها
والنصب اما على مراعاة الموضع عند من لا يشترط في العطف
على الموضع وجود المحرز او باضمار اسم فاعل او باضمار فعل
ويتعين الاخيران كان الوصف غير صالح للعمل قوله تابع
الذي انخفض اعم من ان يكون الخافض صالحا للعمل اولا واطلقه
وقال في شرح الكافية انه يجوز النصب في المعطوف نحو هل
انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب ومخارق قال ولم
اجد له شاهدا ولكنه جايز بالقياس على جواز ذلك في تابع
معمول المصدر واقتضى كلامه انه لايجوز في بقية التوابع ه
هذا وقال الشهاب مثل يجوز جر بعض التوابع كالنعت ونصب
البعض كالعطف على المحل لابعد الجواز ومثل يشترط في
التابع كالعطف على المحل ان لايوصف قبله كما هو مقتضية اطلاق
الشروط فيما سبق اولا ويغتفر في التابع ما لا يغتفر
في المتبوع ودل قوله تابع على ان النصب على الموضع لابد تقدير
فعل او وصف والا لم يسم تابعا قوله الذي انخفض قال
ابن هشام اعم من ان يكون الخافض عاملا او غير عامل والذي
يدل على ارادته للتعميم انه لم يقيد ذلك كما قيد في قوله
وانصب بذي الاعمال البيت اما جواز الجر فيهما فلا خفاء فيه
واما النصب بعد العامل فعلى المحل باضمار فعل وبعد المهمل
على الثاني فقط مثل جاءني الليل سكنا والشمس قال الشلوبين لم
يرد بجاء حكاية الحال وقال في موضع اخر ان الذي يظهر من
كلام الشلوبين انه حمل الكلام على التعميم قال ولك ان تقول هذا
بعد قوله وانصب بذي الاعمال نكرا وانخفض بعيد والذي يظهر

انه مقيد بذي الاعمال انتهى وهذا عندي اظهر ويدل له
قول الناظم تابع المشعر بانه عطف على الموضع كما سر وهل
يجر وينصب تابع الذي انتصب ظاهر كلامه المنع لانه خص
ذلك بتابع الذي انخفض قال ابن هشام ويتبع عندي ان
تلزمه اجازته لانه اجاز كالنحويين كافة ماجاءني غير زيد
وعمرو بالرفع حملا على معنى الا زيد وليلهم لم يبق غير اسير
غير منقلت وموثق روى بخفض موثق ورفعه واجاز قوم
من النحاة منهم ابن خروف ماجاءني القوم الا زيدا وعمرو
حملا على معنى ماجاءني القوم غير زيد وان كانت غير انما هي فرع
على الا وليست اصلا في الاستثناء واستدل بعضهم بقوله

وما مناج هذا السوق الا حمامة ... تغنت بحا خضرا سمر فيوده

يروى برفع سمر وخفضه فالرفع على لفظ حمامة والجر على
موضعها لان المعنى غير حمامة وقولهم خفض على الجوار فاسد لان
خضرا مفتوح لفظا وقولهم صفة لخضرا وتيودها عروقها مرد ود
برواية الرفع فانها تقتضي ولا بد ان الموصوف الحمامة ونظير
البيت في هذا الباب

فظل طهاة اللحم ما بين منضج ... صفيف شواء او قدير معجل

واهل بغداد يقولون بالمسألة اي لانهم لا يشترطون في العطف
على الموضع ان يكون بحق الاصالة فانظر المغني في الباب الرابع في
اقسام العطف قوله وكلما قرر الى اخره قال ابن هشام اذا
رفعت كلا بالابتدا واسم المفعول بالفعل فهو من باب وكل وعد
الله الحسنى كله لما صنع وهو محل اتفاق عند الناظم وان رفعت
كلا ونصبت اسم مفعول فجايز ايضا لان يعطي مفعولين احدهما
مرفوع قايم مقام الفاعل والثاني منصوب فان اثبت الاول وهو
اسم مفعول فالمفعول الثاني محذوف والاصل يعطاه اسم
مفعول وان اثبت الثاني قدرته ضمير امر فوعا مستترا اي يعطي
عايد على كل اي والذي الذي تقرر في الباب السابق لاسم الفاعل

يعطي

يعطي ذلك الذي لاسم المفعول بلا فاصل بينهما وهذا الوجه
احسن لسلامته من الحذف والثاني احسن لاقامة المفعول
الاول دون الثاني وان نصبت كلا فهو المفعول الثاني واسم مفعول
واجب الرفع وهو المفعول الاول وقال ايضا ان نصبت كلا ورفعت
اسم مفعول فهو وجه الكلام لانك اقمت المفعول الاول مقام
الفاعل وتركت الثاني ونظيره درهما اعطي زيد ليس فيه غير تقديم
المفعول الثاني على عامله وهو كثير حسن وان عكست فرفعت
كلا ونصبت اسم مفعول فكل مبتدا والنايب عن فاعل اعطي ضمير
راجع اليها واسم مفعول ثان وفيه اقامة المفعول الثاني
وترك المفعول الاول ولكنه لا تقديم فيه ولا تاخير وبعضهم
يزعم انه لاهمال الثاني ويترك الاول حتى يقدر قلب المعنى
والحق انه لا يحتاج الى ذلك وان كلام سيبويه يدل انتهى وكان وجه
كون اسم مفعول المفعول الاول ان مفعول الاعطا الاول
هو الفاعل في المعنى وهو الاخذ والاخذ في المعنى للحكم المذكور
هو اسم المفعول ويمكن ان يجعل الحكم اخذا لاسم المفعول
لانه محله والحال يصح ان يتصف باخذ المحل قوله فهو كفعل
الى اخره بخالف اسم المفعول اسم الفاعل في امرين احدهما
انه يعطي حكم فعل المفعول لحكم فعل الفاعل وذاك بالعكس ويدل
هذا اشارة بهذا البيت والثاني انه يجوز اضافته لياما هو مرفوع
في المعنى بخلاف ذاك عما فيه مما تعرفه واليه اشار في البيت
بعده قوله وقد يضاف ذا الخ قال في التوضيح شرحا لهذا
الكلام ويفترق اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز اضافته
لياما هو مرفوع في المعنى وذلك بعد تحويل اسناده عنه الى ضمير
راجع للموصوف ونصب الاسم انتهى وهو صريح في ثبوت الانفراد
لاسم المفعول عن اسم وهو ظاهر ويبانه ان اسم الفاعل لا
يضاف لما هو مرفوعه البتة فلا تقول هذا ضارب ابيه زيد الا انه لاضافة
اليه الى نفسه اذ مدلول ضارب هو الاب وكان الاصل في اسم

المفعول ان يجري مجراه في ان لا يضاف الى مرفوعه لكن لما كان اسم
المفعول اذا تعدى الى واحد يكون سببيا فلا يظهر له عمل في شيء
الا في السببي اشبه الصفة المشبهة باسم الفاعل فجاز فيه
ما جاز فيها وكما ان الصفة عند الاضافة تتحمل ضميرا عائدا
على الموصوف ويخرج بذلك عن اضافة الشيء الى نفسه فكذلك اسم
المفعول بخلاف اسم الفاعل وسيأتي عن التسهيل ما يتعلق به
وينبغي ان يكون المراد ان اسم المفعول ينفرد باضافته الى مرفوعه
اضافة حسنة غير قبيحة والا فقد ذكروا اولا باب الصفة المشبهة
ان اسم الفاعل يضاف لمرفوعه مع القبح لكن شارحه اخرج
الكلام عن ظاهره وقال ينفرد اسم المفعول المتعدى الى واحد
اذا اريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث
كما ينفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد
به الحدوث انتهى فجعل الانفراد بين كل من نوعي اسم المفعول
والفاعل والمحوج له الى ذلك ما ذكره في اخر باب اعمال اسم
الفاعل من انه اذا قصد به الثبوت اضيف الى مرفوعه كما في
التسهيل وموسبني على انه حينئذ اسم فاعل والحق انه صار
صفة مشبهة وقد ذكر في التوضيح في باب ابنية اسما الفاعلين
والصفات المشبهة بها ان جميع تلك الصيغ صفات مشبهة
الا فاعلا فانه اسم فاعل الا اذا اريد به الثبوت واضيف الى
مرفوعه فصفة مشبهة الا فاعلا فانه اسم فاعل الا اذا اريد
به الثبوت واضيف الى مرفوعه فصفة مشبهة ايضا ويدل
لهم عرفوا اسم الفاعل بما دل على الحدوث وفاعله والحدوث
واخرجوا بقيد الحدوث الصفة المشبهة فدل على ان اسم الفاعل
لا يدل على الثبوت بصيغته ولا يشكل على جعله صفة
مشبهة انها لا تنبئ الا عن اللازم لان المراد اللزوم وضعا
او قصدا او اللزوم ولو بالتنزيل او التحويل فالحق بقاء المتن على
ظاهره بقي مذهب الزمخشري وابن الحاجب من ان الصفة

المشبهة

المشبهة لا تكون مجارية للفعل ويلزمهما ان صيغة فاعل لا يقصد
بها الثبوت اصلا فليتأمل فان قلت ما اوردته
في اسم الفاعل اذا قصد به الثبوت لا يرد في اسم المفعول فاذا
قصد به الثبوت يصير صفة مشبهة وبذلك يشعر كلام التسهيل
قاذن لا فرق قلت لم يذكروا صيغة مفعول في اوزان
الصفة المشبهة ولا يلزم من ارادة الثبوت منه ذلك لانهم
لم يتعرضوا في تعريفه لاعتبار دلالته على الحدوث لكن قال
الخضيد اسم المفعول وان دل على الحدوث لكن لا فايدة لذكره
في حده لانه ليس في المشتقات ما يدل على حدث ومفعوله حتى
يذكر لاجل الاحتراز به عن شيء انتهى ويرد عليه انه اذا قصد
به الثبوت يكون صفة مشبهة كما صرح به الشاطبي وغيره
وفي الارتشاف ما يقتضيه مشكل لانه لا معنى حينئذ لقولهم
ان اسم المفعول ينفرد بكذا فتدبر ولنا في هذه المسألة رسالة
نظمنا فيها فرايد الفوايد **تنبيهات** الاول قال
الشاطبي خرجنا لذكر الاضافة وحدها والجاري مجرى الصفة
المشبهة من اسم المفعول وغيره لا يختص بالاضافة للمرفوع
وحدها بل يجوز مع ذلك النصب على التشبيه او التمييز فتقول
هذا مضروب الاب اوابا وهذا مضروب الاب والجواب
لعلة عين ما يوجد في السماع اكثر من غيره فكان الاضافة والنصب
مسموعان قليلا الا ان النصب اقل والثاني ان يكون المنفي
بذكر احد هما عن الاخر اذا كانا معا في باب الصفة المشبهة كالمثال
فحينئذ يجوز احد هما ويجوز الاخر على الجملة الثاني قال الشاطبي
ايضا هذه الاضافة انما تجوز بشرطين احد هما المشار اليه
بالمثال وهو ان يكون اسم المفعول من متعد الى واحد فلا يجوز
ان يكون من غير متعد اذ لا تتصور الاضافة ولا من متعد الى
اثنين او ثلاثة فلا تقول هذا معطى الاب درهما ولا معلم الاخ
زيدا قايما والثاني ان يقصد بثبوت الوصف وبنائه فيه العلاج

اصل
والتعلق حرفا
ومفعوله فصلا
اختير عنه الثاني
بالتزام ان صيغة مفعول
لا يقصد بها ذلك
بدليل الخلو عن بعدها
في الصيغ وبالجملة
فالمقام مشكل
والذي في اسم مفعول
اذا اريد الثبوت
يكون صفة مشبهة
زين

وقال ابن هشام ايضا ظاهر قوله وقد يضاف يعطي انه قد يكون
ذلك سائغا فيه وهو عندي كذلك في نحو زيد مضروب
العبد وابعد منه عن الجواز زيد ماكول الخبز وقال ايضا
تشبيه بمحمود المقاصد الورع ظاهر ومثله ابنه بقوله زيد
مضروب عبده وفرره بان الاسناد حول عن العبد الى ضمير
الموصوف وعندي انه ينبغي التوقف في هذا فان ذلك يوول
لي الاخبار عن زيد بانه مضروب وذلك خلاف الواقع اما
من حمدت مقاصد فلا يمتنع ان يقال فيه محمود وكذا من حسن
وجهه لا يمتنع فيه ان يقال انه حسن الوجه رفع المقاصد
انه وجه الكلام وحقيقته ووجه نصبه قصد المبالغة
بتعميم المدح ووجه الخفض بعد ذلك تخفيف اللفظ والذي دل
على ان الاضافة فرع النصب لا فرع الرفع امران احدهما
انه لا يجوز اضافة شيء الى نفسه والثاني تذكير الوصف ولو
كان المقاصد في موضع رفع والوصف خاليا عن الضمير لبقي
الوصف على تانيثه الثالث اذا اجري اسم المفعول
مجرى الصفة المشبهة رفع السببي على ما يقتضيه حال الصفة
المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول
واجاب في التخريج بان حال اسم المفعول انما يراعى اذا
اريد به الحدوث دون ما اذا اريد به معنى الثبوت واقول
سوال ابن هشام عن سر عدم رعاية حال اسم المفعول في حال
اجرايه مجري الصفة المشبهة وهي حالة ارادة الثبوت منه
وهذا الجواب لا يصلح نكتة لذلك فتدبر الرابع قال في
التسهيل في ابواب الصفة المشبهة وان قصدت ثبوت معنى
اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة ولو كان مصوغا
من متعد وقوله عومل معاملة الصفة المشبهة قال
الدماميني في اضافته اليها مرفوعه في المعنى بعد تحويل الاسناد
وفي نصبه اياه على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة وعلي

التمييز ان كان نكرة وقوله من متعد قال الدماميني الى
واحد وهذا القيد لا يدمنه اذ لا يجوز ان يقال زيد معطى
الاب درهما ومعلم الاخ عمرا قاييا بلا خلاف ثم قال في المتعدي
لواحد والمصنف اختار الجواز ان امن اللبس كما اذا كنت في
مقام الثناء على ابناء زيد بالشفقة والرحمة وعبيده بالظلم
وقلت فيه زيد راحم الابناء وظالم العبيد اي ان له ابناء يرحمون
الناس وعبيدا يظلمون الخلق فهذا يجوز لامن اللبس ولو قلته
في مقام لا قرينة فيه امتنع اذ لا يعلم هل المراد ان لهم ابناء يرحمهم
وعبيدا يظلمهم او ان لهم ابناء راحمين وعبيدا ظالمين انتهى ولا
يخفى ان ما مر عن الشاطبي صريح في ان الناظم يجوز ذلك في اسم
المفعول المتعدي لما اكثر من واحد اذا حذف ما زاد على الواحد
من مفاعيله وقياسه ان يكون اسم الفاعل كذلك وحينئذ
فيمكن اجراء عبارة التسهيل على اطلاقها ولا يحتاج لتقييدها
بالواحد كما قاله الدماميني

تنبيه المصادر

هذا الباب والذي بعده اخرهما في الكافية فلا اواخر الكتاب
قوله فعل قياس مصدر المتعدي اعلم ان الفعل على اربعة
اقسام ثلاثي مجرد وثلاثي مزيد فيه ورباعي مجرد ورباعي
مزيد فيه والبداءة بالكلام على مصادر الثلاثي المجرد وهي
كثيرة منتشرة وانما ذكر منها في هذا المختصر الاهم وفي البداءة
بفعل منها مناسبتان احدهما انه قياس مصدر فعل
وفعل المتعديين وهذان الوزنان مقدمان في الذكر على غيرهما
من اوزان الافعال لمصدريهما كذلك ضرورة والثاني انه
اخف الاوزان وهم يبدؤون بالاخف فالاخف وفي التنبيه بفعل
مناسبتان احدهما تتميم القول على فعل والثاني انه يتلو افعلا
في الخفة فان قيل على الاول هلا اتى بتتميم القول على فعل

قلت لطوله فلو ذكر بعد العهد بتنبير مسألة فعل فعلا العكس واعلم ان الجمع بين قول الناظم فعل قياس مصدر المعدى من ذى ثلاثة وقوله وفعل اللازم مثل فعد اله فعول باطراد وبين ما حكى الثقات عن ابى زكريا يحيى بن زياد الفراء انه قال اذا جاك فعل مما لم يسمع مصدره فاجعله فعلا للحجاز وفعولا لنجد محتاج لنظم جيد وان قول الكسائى فى المعانى بعد ان حكى فى مصادر صد يصيد اعرض بتغيير الضم والكسر من قال صَدَدْتُه قال صدا ومن قال صددت عنه قال صدودا انتهى معترض لكلام الناظم هذا وقوله فعل اى بهذا الوزن وقوله المعدى اى الفعل المعدى وقوله من ذى ثلاثة اى من جنس ذى الثلاثة اى الذى هو من ذى الثلاثة فمن لبيان الجنس وفهم من قوله قياسا انه لا يجب ان يأتى على ذلك وخرج بقوله المعدى فعل بضم العين لانه لا يكون متعديا الا ان قلت او نضحت بحورحبتكم الطاعة وان يشرا فذ طلع اليمانى بشركم وسعتكم وبلغ وامثل الكلام مصدر ذى الثلاثة المعدى فقدم واخر وقيد بالتنشيل قياسية فعل فى فعل المكسور العين بان يضم عملا بالضم وقال ابن هشام فى الحواشى انما يكثر فعل فى فعل المتعدى اذا كان متضعفا كشمت او معتمها عملا اما باللسان كلحست الشئ وحمدت او بالفم كلقمت ولعت وقضمت وخضمت والخضم الاكل بجميع الفم والقضم الاكل باطراف اللسان قال الاصمعى قدم اعرابى على ابن عمر له بمكة فقال ان هذه بلاد مقضم ولبست بلاد مخضم وقد يجتمع كونه باللسان وكونه مضعفا كمصصت وعضضت وقد تختلف الامور الثلاثة وباقى كفهمت **تنبيه** ظاهر اطلاقه ان قياس مصدر فعل المتعدى فعل وان دل على حرفة او امتناع لانه لم يقيده بعدم الدلالة على ذلك مع ان قوله فى التنشيل وبغالة اى والغالب ان يعنى بغالة الحرف وشبهها وبغالة ما فيه تاب يقتضى

ان

ان تحمل ذلك ما لم يدل الا على ما ذكر وقد مثل شراحه للحرف بنحو النجارة والخياطة والحياكة ولا يخفى ان بحر الثياب وخاط الثوب وحاك البرد متعد بنفسه ومثل بعضهم لما دل على امتناع يابى ولا شك ان ابى الشئ بمعنى كرهه متعد واما ابى فلان بمعنى امتنع فلازم وهو الذى اراده الناظم فيما ياتى بقوله فاول لذى امتناع كابى فاندفع الاعتراض عليه بان ابى متعد وكلامه فى اللازم وسياتى ما يعرف به وجه اطلاق الناظم هنا **قوله** وفعل اللازم الخ بدا بفعل لطول الكلام على فعل اللازم وقوله يابه يدل على انه ياتى بخلاف ذلك فهو نظير قوله السابق قياس قال ابن هشام قال ابو العباس المبرد فى الدم انه فعل لانه فعله دمى العضو يدمى دما وخالفه س واصحابه كلهم فى قولهم انه فعل قال ابو بكر وليس قوله بشئ لان الدم جوهر والذى يراد به المصدر حدث فهذا غير ذاك فقولهم دماد مصدر اشتق من الدم كما اشتق مترب من التراب قال ابو الفتح فاما قوله بعظامر ودما فانه اوقع الحدث موقع الجوهر وتاويله عندى على تقدير ذى قال وكذا اقول فى نقط الدما قال ويحتمل ان يكون رد لام الجوهر وبقى العين محركة كما كانت قبل الرد كما قالوا يد ان بيضا وان قال وقيل لام الدم واو لانه قد قيل دموان واللام المحذوفة يغلب عليها الواو اى عكس المقلوبة فيقلب عليها الياء قال ابن عصفور ومثل يد يان بيضا وان فى ابقاء الحركة مع رد اللام قوله

وسائر سارا وما توسدا ... الا ذراع العبس او كفا ليدا

واما قوله

لا تقتلوها وادلوها دلوا ... ان مع اليوم اخاه غدوا

فانه نطق بالكلمة على اصلها ولم يقدر انه رد اللام بعد حذفها والا لبقى الحركة **تنبيهان** الاول قالوا اعلم يعلم علما لكونه متعديا وعلما لكونه قاصرا وذلك اذا اشتقت شقته

الألوكة
www.alukah.net

العلما وكالثاني فلح بفلح فلحا اذا انشقت السفة والوصف منهما
افعل ومن الاول فاعل ومما احسن قول الزمخشري
واخرني دهري وقدم معشرا ... لانهم لا يعلمون واعلم
لان افلح الجهال اعلم انني ... انا اليم والايام افلح اعلم
الثاني قيد في التوضيح بقوله فعل اللازم على فعل مما اذا اريد له
على حرفة او ولاية او لا فقياسه فعالة كولي عليهم ولاية
وشارحه بما اذا اريد له على لون او لا فقياسه فعلة كحمر وبيض
ان يقيد ايضا بما اذا اريد له على معنى ثابت او لا فقياسه
فعولة كالبيوسة قال في التسهيل وفعولة اي والغالب
ان يعني بفعولة المعاني الثابتة ومثاله بامثلة منها بيس
فان قيل كلام التسهيل على معاني المصادر مما يخالف كلامه
في قياسية مصادر الفعل المجرد لانه اطلق ان الغالب ان يجيء
بفعالة وفعولة المعاني الثابتة فشمل نحو برع براعة وبيس
بيوسة مع انه اطلق ان قياس فعل فعولة الا ما استثناه بقوله
ما لم يغلب فيه فعالة او فعال الخ ولم يقل او فعالة واطلق
ان قياس فعل اللازم فعل ولم يقل الا ان دل على ثاب ومكذا
اطلق ان الغالب ان يعني بفعالة الحرف وبالفعال ما فيه ثاب
واطلق ان قياس فعل اللازم فعل ولم يقل الا ان دل على ثاب
وهكذا اطلق ان الغالب ان يعني بفعالة الحرفي مصدر المعدي
فعل قلت فرق بين الغلبة والقياس وقد
صرحوا بان مصادر الثلاثي تنقسم الى غالب وقياس وشاذ
ويوخذ منه ان القياسي قد لا يكون غالبا فكلامه لم يتوارد
على محل واحد وبه يظهر وجه عدم تقييده هنا ان قياس فعل
المتعدي فعل واللازم فعل بما قيده شراحه به لان كلامه هنا
في المصادر القياسية لا الغالبة لكن هذا اطلق ان قياس
مصدر فعل اللازم فعول ولم يقيده بقوله هنا ما لم يكن الخ
وبقوله في التسهيل ما لم يغلب فيه فعالة الخ قوله وفعل

اللازم

اللازم مثل قعد له فعول باطراد خرج باللازم المتعدي فان له
فعلا كما تقدم وبهذا امن قال وقفت الدابة فانه يقول وقفا ومن قال
يقول وقفا ومن قال وقفت الدابة فانه يقول وقوفا ومن ثم
غلط من قال في قوله وقوفا بها صحبي علي مطيهم ان وقوفا مصدر
عامل في مطيهم وبهذا ايضا اخذ على ابي نواس في قوله
واذا نزعت عن الغواية فليكن ... لله ذاك النزع لا للناس
وانما هو نزع نزوعا فيما سواه وسماعا قال
او استطيع نزوعا عن محبتها ... او يصنع الوجد بي بعد الذي صنعا
ومراده بالاطراد هنا وفي كثير من باب التكسير كثرة النظائر
لان لنا ان نقوله وان لم يسمع وقوله باطراد نظير قوله اولا قياس
سيعرف قوله تاتي على غير ذلك وقد نقتفي حيث قال اولا قياس
وثانيا بابه وثالثا باطراد فتفطن لذلك ومن مجيء فعل على فعول
وجوت من عرض المتون من الغد والى الرواح فان قلت
انما المراد الزمان قلت هو مصدر ناب عن الزمان
كما نقول سرت من صلاة العصر الى صلاة المغرب ومثله عكسه
وهو بكر بكورا وفي الحديث اللهم بارك لامتي في بكورها اي وقت
بكورها تنبيه ادخل الشاطبي في قوله اللازم
معتل الفا واللام والصاعف كمر وراو وقال ان معتل العين
يفعل فيه الفعول لاجل الياء والواو قالوا غابت الشمس غيوبا
والكثير الفعالة والفعال نحو صام صياما وناح نياحة ولعله
نبه بالمثالين على النوعين اللذين يدخلهما القياس وهما الصحيح
والمعتل اللام فيخرج معتل العين واما الصاعف والمعتل الفا
فجاريان مجرى الصحيح في غالب احكام المصادر والصفات والجموع
ونحوها من احكام التصريف انتهى مختصرا ونقل ابن هشام
ان الناظم قيد اطراد فعول في فعل اللازم بصحة العين وقال
وكان ينبغي ان يقول او اللام ليخرج نحو غزا ودعا وسقا انتهى ويرد
على هذا انه في التوضيح جعل مات موتا بابه الفعل وعلى كلام العدة

يكون مقيسا فتدبر قوله كعدا قال ابن هشام الكاف اسم
وهي معطوفة على مثل بعاطف محذوف اي مثل قعد ومثل غدا
وقع بذلك انه لا يأتي في المعتل لثقله انتهى وكان وجه تقدير
العاطف انه لا وجه لتعدد المثال بغير عطف لكن يبقى انه ما وجه
اعادة الكاف والتنبيه على التسوية بين الصحيح والمعتل يحمل
بعطفه على مجرور رب مثل وما وجه جعل الكاف اسمية قوله مالم
يكن مستوجبا فعالا الى آخره قال الجلال السيوطي في البغية
هذه اربع صورا وخمسة استثنى ابن الحاجب صورتين وزاد
ثالثة وهي ما دل على حرفة او ولاية قلة فعالة بالكسر
وعبارته وفي الحرف ونحوها نحو كتب على كتابة انتهى وفيه نظر
لان كلام الناظم في فعل اللازم وكتب متعد وكلام ابن الحاجب
اعم لانه قال الغالب في فعل اللازم نحو ركع على ركوع وفي المتعدي
نحو ضرب على ضرب وفي الحرف الى آخره قوله فاول الذي استشاه
كابي قال الشارح فالاول لما دل على امتناع اوابا وهو مخالف
لكلام الناظم قال ابن هشام وظهر لي انه اراد ان ينظم
لكل مصدر من الاربعة معنيين فتأمله وهو حسن قوله
للذي اقتضى تقلبا ليس المراد به مطلق الحركة بل حركة
مخصوصة مشتملة على اضراب واهتزاز يدل لذلك عدم شموله
لضرب ومشى قوله للدا فعال اي لمصدر الفعل ذي الداء
اي الدال على الداء ومثلوا هنا لما دل على داء بزكم قال
الشهاب وفي التمثيل به اشكال من وجهين احدهما ان الكلام
في فعل المفتوح العين وهذا ليس مفتوح العين والثاني ان الكلام
في فعل اللازم وهذا متعد والا لم يصح بناؤه للمفعول اذ لا يبنى
الا من متعد واجيب عن الاول بان التمثيل
به بالنظر لما اصله المقدر ويمكن ان يجاب عن الثاني
بانه اشار بهذا المثال الى ان هذا الحكم اعم من هذا القسم
وان فعالا لما دل على داء لو متعديا وقد يدل على ذلك عبارة

التشهيل

التشهيل ونقل عبارة التشهيل ثم قال او يقال ان المبني
للمفعول قد يكون سماعا من لازم ويجعل منه نحو جن افول
وفي الجواب الاول نظر ويخالفه انهم استشكلوا فيما مر
التمثيل بباب لانه لازم ولو كان الحكم اعم مما اطبقوا على استشكاله
قوله او لصوت اي لفعل دال على صوت قال الشهاب
هذا مع قوله الآتي وشمل سيرا وصوتا قد يفيد ان كلا من الفعال
والفعيل مقيس في الصوت فاحترز بينهما في الصوت فتفيد
القياس والالزم السماع انتهى اقول يدل على عدم التخيير
قول ابن هشام فان قلت فاحكم الفعيل والفعال
في الاصوات قلت يجتمعان كالنغيب والنغاب
للغراب ويتفرد الفعال كالنباح للثعلب والفعيل كالصهيل
للفرس قوله وشمل سيرا وصوتا اي مصدر ذلك السير
والصوت قال ابن هشام والفتح في ميم شمل هنا افصح لمناسبة
صهيل ومثله ولا انقم ولو لد عني الا رقم ومثلها انه لمو
بيدي وبعيد واعلم ان فعيلا مستثنى من حيث المعنى
مع ما اقتضى فعالا او فعالا او فعلان وهو للسير والصوت
نحو ذمل ذميلا وجعل ابن الناظم منه رحل رحيلا ونحوه نفيق
مصدر نفق وازيز وصهيل وقد يكون الي مستثنى من حيث
المعنى وان لم تدخل عليه اداة الاستثنا ومن ذلك قوله تعالى
ومن الاعراب من يومن بالله واليوم الاخر بعد قوله الاعراب
اشد كفرا ونفاقا قوله فعوله فعاله الخ قال الشارح
في شرح لامية الافعال فعاله مقيس في مصدر فعل الذي الوصف
منه على فعيل نحو شجع شجاعة فهو شجيع وملح ملاحة فهو مليح
ونظف نظافة فهو نظيف وفعوله مقيس في مصدر فعل الذي
الوصف منه على فعيل نحو شجع شجاعة فهو شجيع وملح ملاحة
فهو مليح ونظف نظافة فهو نظيف وفعوله مقيس في مصدر
فعل الذي الوصف منه على فعل نحو سهل سهولة فهو سهل وصعب

www.alukah.net

صعوبة فهو صعب وحزن المكان حزونة فهو حزن انتهى وهذا التفصيل لا اسعار لنظم الالفية بشيء منه هذا وقال الشهاب ان كان مراد الناظم بقوله فعولة فعالة التخيير فبعيد والا لزم السماع قوله وما اتى مخالفا ما مضى فبابه النقل قال ابن هشام في الحواشي كمجيء مصدر فعل المتعدي كفعل القاصر وبالعكس فالاول نحو وقفتك فتوقفا ومجد مجودا وكفر النعمة كفورا وعزهم الشافعي عزورا وكل الامر اليه وكولا ومنه كتب الكتاب كتابة او اكتبه كتبا فهي القياس والثاني نحو مات موتا قال تولا سبح سبحا سجحا او كمجيء مصدر فعل المتعدي كمصدر فعل القاصر وبالعكس فالاول حذرت العدو احذره حذرا والثاني نحو سعدت سعدا وكمجيء فعل بالضم فعله نحو عظم عظمة وقال ايضا وما اتى مخالفا فركت المراة زوجها فركا والقياس فركا وفركته فروكا والقياس فركا قوله كسخط ورضا اشار بسخط ورضا الى ان الشاذ يجمع مع مجيء القياس كسخط وسخط ولهذا قدمه ويجيء بدونه كرضى واعلم ان نظائر سخط اكثر من نظائر رضي فالاول كالبخل والجبن والحب والبغض والكره والحزن والثاني كالشبع والقيء في قوله وبينا فيما قالوه في الحجة ينبغي ان يكون هذا مصدرا وصف به ولا وجه لان يكون جمع فيه ولا صفة لغلبة هذا الوزن في الصفات انما جاء منه قوم عدى ومكان سوي واما فعل في المصادر كالشبع والرضى وحروف اخر فاسع من الوصف فوجب الحمل على الاكثر وهو من قام الاشراي نبت ودام اي دايما لا ينسخه شيء بعده من الشرايع كما نسخت الشرايع كما نسخت الشرايع قبله قال ابن هشام الذي منع به كونه جمع فيعلة المعنى ويمنع الصفة ما ذكروا الاعلال واما اعلال المصدر فحمله على فعله اولا نه مقصود بين القيام اولانه بمعناه وقرى شاذا قوما على الاصل كالعوض قوله

وغير

وغير ذي ثلاثة مقيس اي لا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس وهذا بخلاف الثلاثي قوله كقدس التقديس قال الشاطبي اتبع الثلاثي بزيده وباني يزيد الرباعي ولم يصرح بحكم فعل المهموز اللام وهو وسط بين باني قدس ونحو فلسه المصدر ان نحو هنا تهنيا وتهنية انتهى هذا وقل له مصادر احدها التفعيل كالتكليم والتقليم والثاني التفعلة كالتبصرة والتكرمة والتجربة والثالث الفعال نحو كذبوا بايانتا كذابا والرابع الفعال نحو صدقته وكذبته والمرء بنفسه كذابه والخامس المفعل نحو مزقناهم كل ممزق قوله وركبه تركيبة هذا ما فرق فيه بين المعتل والصحيح كما في جمعي كائنة وقاض وكما في نابي سيد وميت ن قوله من تحمل تحمل هذا داخل تحت قوله وضم ما يربع في امثال قد تقدما فذكر هذا اقبله من ذكر الخاص قبل العام ن وفايدة هذا التوطية لقوله ثم اقوالا مة قال الشاطبي وتناول تحمل باب تحول وتبين وتروى وتكسر عين مصدر الاخير على القواعد التصريفية قوله واستفد استعاذة هذا داخل تحت قوله وما يلي الاخر مد وافتحا البيت لانه نوع منه وكان ينبغي ان يؤخر الكلام على مصدر استفعل معتل العين على الكلام على مصدر استفعل الصحيح العين لانه السابق ذهنا وصناعة ثم يصير الى نحو استعاذة ذهنا وصناعة وكذا فعل في التسهيل وكذلك فعل في مصدر افعل فقدم الكلام على الصحيح اللام ثم ثنى بالكلام على المعتلها وقال الشاطبي ذكر استفد مع نظيره اقم وان كان مما افتتح بهمز وصل

تنبيه اختلف مثل التامثل الماني في سفرخ او سلهاني مطليق وقد يحتج للاول بقولهم اراه اراقفا ن المحذوف العين قطعا وهو الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها وهو الراورج الناظم في شرح الكافية حذف التاء بزيادتها

وفرهما من الطرف وان الثقل انما حصل بهما وهي الاخير نظر لان
الحذف للساكنين لا للثقل قوله ثم افرد اقامة اشار
الى ان معتل العين قياسه الافعال ولكن تنقل حركة العين
الى الفا فتقلب العين الفا ثم تحذف الالف الثانية وقال
ابن هشام قال الطالب بملا قيل انهم لما نقلوا احد قوا لالتقا
الساكنين ولم يتكلفوا ان يقولوا تحركت الواو في الاصل
وانفتح ما قبلها الان فقلبت الفا فقلت بهذا الذي زعمته
تكلفا لا يدمنه في النقل ولا يمكنك ان تقول فيه الا هذا
وايضا فانهم انما نقلوا ليكون وسيلة الى القلب الفا ولا يجوز
ان يتخلف ذلك وايضا فان الحق ان المحذوف الزايد لكونه
زايدا و لقربه من الطرف وعلى قولك انما حذف الاصلي انتهى
وقد قال الشارح كما قال الطالب لكنه قال تحذف الالف
ولم ينقل و تقلب العين وكذا قال في نحو استقامة
فتامل و اورد على ما قدرناه اولا انتفا اللبس فيضيع المقتضي
لقلب العين الفا قبل حذف الالف انهم قالوا شرط قلبها
الفا ان لا يكون بعدها الف واجيب بان هذا
الشرط انما ذكروه في معتل اللام ليخرج نحو نمرا و رميا اذ
القلب فيه يستلزم الحذف فيلتبس بنحو عدا ورمي بخلافه
في معتل العين الذي الكلام فيه قوله وغالبا اذا التزم
قال الشهاب اورد عليه ان هذه العبارة في ظاهرها مستدركة
لان الغلبة تنتفي عدم اللزوم واللزوم بيا في الغلبة ويجاب
بان هذا بيان لما وقع من العرب وحاصله ان التام تنقل
عن هذه الصيغة في اكثر استعمالهم فاللزوم بمعنى عدم الانفكاك
في استعمالهم وهذا الابنا فيه التقييد بالغلبة قوله وما
يلي الاخر مدوا فتحا لم يكتف بقوله مد وان كانت الالف
اللاحقة قبل الاخر يلزم سعها فتح ما قبلها لان المد لا يعين الالف
اذ قد يكون واوا مضموما ما قبلها وياء مكسورا ما قبلها فلو قال

اجعل الفا قبل الاخر لم يحتج الى ذكر الفتح واما حين لم يذكر الا المجرد
المد فلا بد ان يذكر الفتح ليعين بذلك ان المدة هي الالف
وحدها لان الياء والواو لا يكونان مدة وقبلهما مفتوح اصلا
فصار ذكر الفتح معينا فان قيل ذكر الفتح لا يحتاج اليه
لان احالته على ما في الماضي يعين ان ما قبل الاخر مفتوح كافتعل
وانفعل واستفعل وافعوعل وغير ذلك واذا كان كذلك فالوجه
ان لو اكتفى بالمد لتعين الالف لذلك وحدها فالجواب
ان الفتح قبل الاخر لا يتعين من وجهين احدهما ان من هذه
الابنية ما يكون قبل اخره غير مفتوح كافعل وافعال وافعوعل
على رايه وايضا من الامثلة ما يعرض لما قبل اخره السكون اما
بادغام كاعند وارتد واما باعلال كانقاد واستزاد والناظم
انما اتى بمثال يشمل جميع الابنية وجميع الامثلة فلم يكن
بد من الزام الفتح فان كان موجودا في الفعل فذاك والا فقد
شرطه وكلامه صحيح والزامه الفتح ضروري قوله قد
تلمما لا بد بتفعلل كما قال الشارح بل لا فرق بين تفعلل
كتدحرج وتلمم او بفعل نحو تمسكن او بتفوعل كنحو مهدد
او تفيعل كتشيطن او تفاعل فالمجرد وما اوله زيادة وما
ثانيه زيادة احد حروف العلة الثلاثة وغير ذلك على سواء
فاما التوالي والتداني فغيرت فيه الحركة حشية على الحرف بل
على البنا ان يفسد قوله فعلالا وفعلله لفعللا ان قلت
ينبغي ان يكون مراده الوزن النحوي لا التصريفي ليدخل في ذلك
حوقل وبيطر وجهور ونحوهن فان فعلل مطردة بهن وفيعال
مسموع كقوله وبعض حيقال الرجال الموت فالجواب ان الشيخ
قال اذا كان الفعل على فعلل او الملحق به فاشار الى الجواب
يعني ان هذه الاوزان وان لم يشملها قوله فعلل الا انها ملحقة
به وقد استفدنا ان الملحق بالفعل يتبعه في مصدره فبهذا يسقط
الجواب لما ذكرت والاورد عليه قاتل ونحوه فانه داخل في فاعل

بالوجه الذي ذكرت ونحن انما قلنا في تكلم ما قلنا لكونه لم يذكر
وزنا واما ذكر موازنا والفرق واضح قوله واجعل
مقيسا ثنيا لا اولا ينبغي ان يفيد هذا ما كان غير مكرر نحو
تدحرج فانه لا ينقاس فيه فعلال واما المكرر فانه ينقاس
فيه فعلال نبه على ذلك في غير هذا الكتاب. قوله لفاعل الفعل
والمفاعلة قال الشاطبي وفي جعله البنائين قياسا مطردا
نظر فان القياس انما هو المفاعلة خاصة كما يوجد ذلك كلام
سر واما التفعال فلا وايضا فان سلمنا له القياس فذلك فيما
لم يقل فاوه باليا فان الفعال فيه نادر قالوا ياومنه مياومة
ويوميا فكان من حقه ان يستثنيه والجواب
عن الاول التزام انه قياسي وليس في كلامه ما يدفع ذلك وعن
الثاني ان ما فاوه يا قليل وما فاعل من فعله قليل في ذلك
القليل والفعال ليس بلازم في فاعل لاسيما وهو مولد لا كسر
الميما وتيامكسورة في اول الكلمة نادر فلهذا كله لم يستثنه
قوله وغير ما سمع عادله اي كان له عديلا في انه
لا يقدم عليه الا بثبت وذلك كيجيء فعل الصحيح على التفعلة كالتجربة
والفعال والفعال كالكذاب والكذاب وفعل المعتل على
التفعلة كالتزيه والمراد غير ما سمر للافعال السابقة من
المصادر المنغلقة بها فلا يرد انه يشمل مصادر قياسية
لافعال لم يذكرها فيما سمر قوله وفعله لمرة كجلسة اي
في الثلاثي بدليل في غير ذي الثلاث بالتا المرة قال الشرقاوي
كان المصدر على فعله كرحم رحمه ونعم نعمه دل على المصدر
منه بالوصف انتهى وقال ابن هشام يظهر لي ان نحو كدرة
فيها فيه نا وليس على فعله ولا فعله يجوز ان يرجع به لما فعله
او فعله للدلالة على المرة والهيئة ولا يحتاج لما الصفة اذ لا
باس انتهى وقياسه ان ما على فعلة بالفتح كرحمة يدل على
الهيئة بنائيه على فعلة بالكسر وما على فعلة بالكسر كنشدة

يدل

يدل على المرة بنائيه على فعله بالفتح وفي الجاربردي وان كان
في مصدر الثلاثي المجرد الدال المرة والنوع على مصدره المستفل
والفارق القرائن كنشدة واحدة ونشدة لطيفة انتهى وقياسه
ان نحو رحمة مما مصدره على فعله بفتح الفا لما والفارق القرائن
هذا وفي الصحاح النعمة بالفتح التنعيم يقال نعمه الله وناعمه
فتنعم لم يرد على ذلك فيما يتعلق بالنعمة فليس بمصدر ولا
الفعل ثلاثي وقد يقال ان نعم مطاوع نعمة لان فعل لما مطاوعا
نحو كلمته فتكلم فيما هذا لما يكون ضبط نعم في كلامه بالتخفيف
ليصح ايراده تنبيه في كتاب ليس لابن خالويه
المصدر للمرة الواحدة على فعلة بالفتح الا في كلمتين حجيت حجة
واحدة ورايت روية واحدة وقال ابن الاعرابي رايت راية
واحدة على القياس انتهى وفي كتاب الصحاح الحجة المرة الواحدة
ومن الشواذ لان القياس الفتح والحجة ايضا السنة والجمع
الحج انتهى قوله وفعلة لهيئة كجلسة ابن الحاجب يعبر عن
الهيئة بالنوع فليتنظر اي ذلك احسن وظاهر كلام الناظم انه
لا يدل مع الهيئة على المرة فيكون لمطلق الحدث ولعل المراد الهيئة
على الاجمال اذ لا يفهم خصوص هيئة ثم من المعلوم ان الهيئة
لازمة للحدث لمطلق الحدث يدل عليها التزاما لكن فرق بين
الدلالة مطابقة والتزاما هذا وقال الشارح يدل على الهيئة
بفعله كالجلسة والعمة والقتلة قال ابن هشام العمة
تمثيل خطا لان فعلها زايد على الثلاثي وفي نسخة النعمة بدلها
وهو خطا ايضا لانها موضوعة في الاصل على فعلة ولان فعلها
غير ثلاثي ثم انه سافها مثلا عند قوله وشد فيه هيئة كالحمرة
تنبيه في الحديث ازرة المومن لما انضاف سافيه
وفيه اذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة
ضبطهما النواوي في لغات الاربعين حديثا التي جمعها بالكسر
وضبطه الخطابي في اغلاط المحدثين بالفتح وقال الكسر غلط

وفي الحديث ايضا هو الطهور ماوه الحل ميتته قال الخطابي عوام الرواة يكسرون الميم وانما هي مفتوحة والمراد حيوان البحر اذا مات فيه وسمعت ابا عمر ويقول سمعت المبرد يقول الميتة الموت وذلك لا يقال فيه حلال ولا حرام وعليه الحديث من خرج عن الطاعة فمات ميتة جاهلية فهذا بالكسر يريد الحال التي مات عليها يقال مات ميتة حسنة ومات ميتة سيئة سيئة كما قالوا فلان حسن القعدة والجلسة والركبة والمشية والسيرة والنيحة يراد الحال والهيئة ومثله اذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة ان حيضتك ليست في يدك هو بكسر الحا على ارادة الاسم او الحال فاما الحيضة بالفتح فالمرة الواحدة **قوله** في غير ذي الثلاث الى اخره لان بناء الفعلة لاباني فيه اذ يلزم على ذلك هدم البنية بحذف ما قصد والاتيان فيها فكانهم استثنوا ذلك واستغنوا عنه بنفس المصدر الاصلي **قوله** بالتا المرة قال الشاطبي لم ينص على ما له مصدران فاكثر لا بهما تلحق التا لكن اطلق القول بجواز اللحاق فاقتضى ان ذلك في كل واحد منهما وليس كذلك بل نص س وغيره على ان التا تلحق من المصادر الاغلب في الاستعمال لا غير والذي على فاعل له الفعال والمفاعلة هذا الثاني هو المستعمل للمرة وان كانت فيه التا ولا يقال ضارب ضاربة واحدة وانما يقال ضارب مضاربة واحدة الا ان قال فالحاصل ان الفعل اذا كان له مصدران قياسيان فالاغلب هو المفعول للمرة او سماعيان فكذلك او قياسيا وسماعيا فالقياس فكان حق الناظم ان يبنيه على ذلك لكنه لم يفعل فبقي اطلاقه محتاجا الى تقييد **تنبيه**
قال الحاردي واما البواقي وهي الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد فان كان في مصدرها التا فالمرة والنوع على

مصدرها

مصدرها المستعمل والفارق القرائن ايضا نحو استقامة درجة واحدة او حسنة وان لم تكن فيه التا فالبنا آن على مصدره مزيدا فيه التا نحو انطلاقة وتدحرجة واحدة او حسنة انتهى فان قلت اي حاجة الى زيادة التا وملاكيفي الوصف بواحدة او حسنة قلت الحاجة خروج الصيغة عن المصدر العام واحتمال المرة والهيئة وتميز بالقرائن لان عادة العرب جرت باحتمال ما فيه التا لذلك **قوله** وشذ فيه هيئة اي بني في القياس مصدر الهيئة على فعله من غير الثلاثي لا يقال لا حاجة لبيان شذوذ ذلك للعلم به من خروجه من المصادر القياسية المبينة فيما سبق لانا نقول المصادر القياسية السابقة للمصدر والكلام هنا فيها للمرة او الهيئة ولو صح لزم شذوذ فعله وفعله للمرة والهيئة في الثلاثي لخروجهما عما سبق

ابنية اسما الفاعلين والصفات المشبهة بهما

قال شيخ الاسلام الانصاري الاوبا زيادة والمفعولين عقب الفاعلين كما في نسخة من المتن ثم حذف قوله والصفات المشبهة بهما من هنا لترجمته بهما بعد قال الشهاب في قوله ثم حذف الى اخره نظرا لترجمة هنا ابنيتهما وفيما بعد باعتبار عملها والمذكور هنا ليس الا الابنية وفيما بعد ليس الا العمل فكيف يغني احدهما عن الاخر فليتامل ومن هنا يمكن ان يقال ان المصنف بين في هذا الباب ابنية الصفة المشبهة في الجملة وان لم يبين ابنيتها من ابنية اسم الفاعل او يقال اتكل في التمييز على شهرة ان اسم الفاعل ما كان على فاعل والصفة المشبهة ما كان على غيره اي غالبا هذا وفي التعريج نقدم ان هذا الجمع غير سايغ قال

الشهاب ولم ادر في اي محل قدمه الا انه قال في قول التوضيح
هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة ماضه ولم يقل ثلاثة
مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة او
ضرورة قاله ابو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز
ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ
وهو غير عاقل قاله الموضح في الحواشي انتهى فلعله اراد بهذا
وحينئذ يرد ان مفعولا في مفاعيل ثلاثة اسم للفظ واما
فاعل في اسمي الفاعلين ومفعول في اسمي المفعولين فليس
اسما للفظ بل هو اسم للمعنى والذات الفاعلة او المفعولة وانما
الذي هو اسم للفظ لفظ اسم المضاف فليتامل فان قلت
الذات الفاعلة والذات المفعولة اعم من العاقلة قلت
يصح الجمع مع ذلك على التغليب **تنبيه** قال الشمني
المراد بالصفة ما دل على حدث وصاحبه فان كان له فعل
ولم يكن اسم فاعل ولا افعل تفضيل ولا اسم مفعول
فهو الصفة المشبهة قال ابن هشام قوله ان كان له
فعل يخرج نحو صحيح وجريح وسمرد ولهذا التفسير الذي
ذكره هنا الصفة المشبهة باصطلاح التصريفيين لا النحوي
وهو المراد هنا واما تفسيرها باصطلاح النحوي فسيأتي
في باب اعمال اسم انتهى وقال الشهاب يمكن ان يكون التقييد
بقوله ان كان له ليلاقي نحو المنسوب كقرشي فانه صفة
وليس باسم فاعل ولا افعل تفضيل ولا اسم مفعول مع انه
ليس صفة مشبهة كما يصرح به كلام التسهيل فلو لم يعتد بذلك
القيد دخل في التعريف نحو عمر ناذع الشاطبي في نفي
كونه صفة مشبهة حيث قال اولا بما ومن الصفة ان
المشبهة الصفات التي لا تجري على فعل كالمنسوب اذا قلت
قرشي الاب هاشمي الام عزناطي الدار مدني المذهب اشعري
العقيدة وقد تحرز في التسهيل من هذا القسم وضارب المشترك

وما

وما لا يلائمه فعلا عنده ليس من الصفة وليس كذلك فقد
عدها غيره من ذلك انتهى وقد يجمع بان ذلك ليس صفة
مشبهة حقيقة وان كان له حكما فليتامل **قوله** اذا
من ذي ثلاثة اي من مصدر ذي ثلاثة الخ وفيه تسامح
ان اريد ظاهره بناء على ان الصفات مشتقة من المصدر
بلا واسطة **قوله** كعذ بالمعجمتين وهو لازم نحو غذ لي
الماء اي سائل ومتعد نحو غذ الصبي باللبن اي ربه به وكلاهما
صحيح هنا ثم من المحتمل ان يكون تقييد الثلاثي بفعل المفتوح
العين معتلا كان او لازما اولا ولا يخفى ان الثلاثي المكسور
العين المتعدي موافق له في هذا الحكم وكلامه غير شامل
له على هذا لانه يفهم حكمه من قوله الاتي غير معدى ويحتمل
انه مثال فيكون الثلاثي شاملا لفعل المضموم العين والمكسور
العين فيكون قوله الاتي وهو قليل استثنا المضموم العين
والمكسورها فيكون قوله الاتي وهو قليل الى اخره استثنا
اللازم من الثلاثي هنا لان فاعل فيهما سماعي فلا يد خلان تحت
قوله كفاعل صغ الخ المقتضي لقياسيته وانه موكول الى التكلم
والثاني اولا لانه على الاول يكون المكسور العين المتعدي
مسكوتا عن حكمه في قوله من ذي ثلاثة وانما يفهم حكمه من
كلامه بعد ذلك خلافا لترجيح الشاطبي الاول **قوله** وهو
قليل في فعلت نحو حامض وفاره وفاضل وعاقر ولا ينبغي ان
يعد مته كامل لثبوت كمل بالفتح ولا حاشر لان ابن طريف حكى
في افعاله خمر مثلث الثا ففي هذا يكون حاشر مسموعا على حشر
بالفتح وسيأتي شيء يتعلق بذلك **قوله** بل قياسه فعل
قال ابن هشام الجوهري نجس الشيء بالكسر ينجس نجسا فهو
نجس ونجس ايضا وقال الله تعالى انما المشركون نجس قال
الفراء اذا قالوه مع الرجس اتبعوه اياه فقالوا رجس نجس
انتهى انما كتبت هذا لانه لم يذكر في التسهيل حين ذكر ما شذ

من الاوصاف من فعل فعلا واني اخشى ان يكون قولهم فهو نجس
من باب الوصف بالمصدر ويدل عليه الاخبار به عن الجمع
في قوله تعالى انما المشركون نجس ولما راي الجوهري ذلك
توهمه وصفا حقيقتها فعده فتسمحا للمصدر **قوله** ونحو
صدئ الى اخره تكرير نحو قبله اشارة الى ان هذه انواع
موزعة على فعل وما بعده فلا اعتراض **تنبيه**
قال الشاطبي وقد يحتمل معنى الفعل المعنيين معا فينبني له
المبنى ان كما يقال الصدي فهو صد وصديان واشر فهو اشر
واشران لمقاربة ما بينهما ومثل ذلك لا ينكر **قوله** وفعل
اولى وفعيل الى اخره قال الشاطبي انما لم يصرح بالقياس
لانه لم يطرد فيهما السماع عنده اطرادا يقطع بالقياس فيه وانما
جاء الكلام كثيرا خاصة والكثرة في الجملة في هذه المعاني
لا تقتضي القياس لاجتهاد المجتهد وبذلك قال في كناسه
التسهيل وكثر في اسم فاعله فعيل وفعيل وقال في الشرح
ومن استعمل القياس فيهما لعدم السماع فهو مصيب فلم
يلزم بمجرد القياس بهذا ما راي واما غيره فيري ان تفعيلا
في فعل قياس مطرد وعدم القياس في فعل هو الاظهر **قوله**
والفعل جعل قيد به احترازا من جميل اسم مفعول بمعنى مجعول
لانه يقال جمل فلان الشحم بالفتح اي اذابه وجمل هو اي اذيب
فهو مجمول وجميل كجريح وجريح **قوله** وافعل فيه قليل
وفعل قال الشارح وقد ياتي على غير ذلك نحو جبن فهو جبان
الى ان قال وغيره فهو فاره قال ابن هشام لا حاجة الى ذكر
هذا فانه قد تقدم من كلام الناظم وهو اولى بذكره
في الباب وهذا اولى مما تقدم له التمثيل به من حامض
وعافر قال ابن خالويه الحق انه لم يسمع الا فره فهو
واما الباقي فخافيه نعل وفعل فقاعل مبني على فعل وهو
من النادر قالوا اكمر وكمل وحمض وحمض **قوله** ويبوس

الفاعل قد يجيء فعل قال الشارح يعني انه قد يستغني في بنا
اسم الفاعل من فعل لمجيئه على غير فاعل وذلك قولهم
طاب يطيب فهو طيب وشاخ يشيخ فهو شيخ وشاب يشيب
فهو اشيب وعف يعف فهو عفيف انتهى قال ابن هشام
ولا يمثل بمات فهو ميت لانه قد قرئ انك ميت فلم يستغن
بسوي الفاعل وقال ايضا دل كلام الشارح على انه لا يقال
شايب كما في السنة الناس **قوله** ورنة المضارع اسم
فاعل الخ اسم مبتدا وزنة خبره على حذف مضاف ومن غير
صفة للمبتدا اي اسم فاعل من غير ذي الثلاث ووزنة ان
المضارع بحذف المضاف وقدم الخبر على المبتدا وصفته
وقد صرح بنظير هذا المضاف وحذف المضاف اليه الذي
هو نظير المذكور هنا في قوله وناب فعلا عنه ذو فعيل
اي وزنة فعيل وشذ بفع الغلام اذا شب فهو يافع
وورس الثبت والشجر اذا اصفر فهو وارس واقرب
القوم فهم قاربون اذا كانت ابلهم قوارب وذلك ان القوم
يسمعون الابل ومع ذلك يسمون نحو الماء اذا بقي بينهم
وبين الماء عشية عجلوا نحوه فتلك ليلة القرب وقالوا
اعفت الفرس فهو عفوق اذا حملت واحصرت الناقة
فهي حصور اذا ضاق مجرى لبنها وسمع بفع وورس فيكون
يافع ووارس مما استغنى فيه باسم فاعل الثلاثي عن اسم
فاعل غيره **قوله** من غير ذي الثلاث فاما من الثلاث
فلا وشذ حبه فهو محب ولم يقولوا فيه حاب **قوله** مع كسر
مثلوا الاخير فاما قولهم انت فهو منتن بضم التا وهو منخدر
من الجبل فاتباع للاول في المثال الاول وللاخير في الثاني
قوله مطلقا قال ابن هشام قال بعضهم كالفاكهي قوله
مطلقا وفائدته عندي تحتمل امرين احدهما ان يكون احترازا
من وهم من يتوهم ان نحو مستطيب ومستند ليس مكسورا

ما قبل اخره وانه خارج من هذه القاعدة فانى بعبارة الاطلاق
دفعا لهذا الوهم وذلك لان الكسرة فى الاول منقولة اليه
من الحرف المقابل وفى الثانى محذوفة لمصلحة الادغام والثانى
ان القاعدة ان ما قبل اخر المضارع اذا كان ماضيه غير ثلاثى مجرد
واجب الكسر كاكرم يكرم واتطلق يتطلق واستخرج يستخرج واحر
نحم يحر نحم الا اذا كان اول الماضى تاء زايدة نحو تدحرج وتضارب
فلا يغير فى المضارع فلما ذكر ان اسم الفاعل كالمضارع اقتضى ذلك
انه على هذا التفصيل فلما قال ان ما قبل اخره مكسور خشى ان
يتوهم متوهم ان هذا الكلام مذكور باعتبار الغالب وانه ترك
استثناء مسألة التاء صرح بالاطلاق حسما لتوهم التخصيص
قال وهذا الذى ذكرته قلته قبل الوقوف على كلام ابنه
ثم رايته فسره باحد التفسيرين اللذين ذكرتهما وذلك
انه قال مطلقا اى سواء كان فى المضارع مكسورا نحو اكرم يكرم
فهو مكرم وواصل يواصل فهو مواصل وانتظر ينتظر فهو
منتظر او مفتوحا وذلك فيما فيه تاء المطاوعة نحو تعلم يتعلم
فهو متعلم وتدحرج يتدحرج فهو متدحرج انتهى واحترازى بالتقييد
بالمطاوعة بدليل تكلم يتكلم فهو متكلم وانما هو مفيد بالزيادة
وقد احترز عما وقع لابيه فى باب النايب عن الفاعل ووقع له
هنا والحمد لله **تنبيه** يستثنى من هذا الحكم
وهو قوله مع كسر الى اخره سنة الفاظ قال ابن خالويه
فى كتاب ليس ليس فى كلامهم افعل فهو مفعل بالفتح الا ثلاثة احصن
والفج اى افتقر وافلس وفى الحديث ارحموا تعلفيكم واشهب
فى الكلام بالغ فى قول ابن دريد وقال ثعلب اسهب فهو مسهب
فى الكلام واسهب فهو مسهب اذا اعذر بيرا اذا بلغ الماء ووجدت
بعد سبعين سنة حرفا واحدا وهو اجاشت الابل سمنت فهى
مجاشة بفتح الميم قال ابو على البغدادى اسهب فهو مسهب
اذا اخرف وتكلم بما لا يعقل فاذا تكلم بمعقول من الصواب فاكثر فهو

بالكسر

بالكسر **قوله** ومن ميم فاما قوله سمنت بكسر الميم فاتباع
للعين **قوله** قد سبقا قال الشاطبى لم يبين كيفية سبق
هذه الميم مع حرف المضارعة او فى موضعه ثم اجاب
بان مسألته بين ان الميم عوض عن حرف المضارعة لا زايد عليه
وايضا لو بقى مع الميم لم تحصل الموازنة وقد قال وزنة المضارع
اسم فاعل **تنبيه** قال ابن هشام قوله وزنة
المضارع البيت اعلم ان الذى بدا به الناظم وهو قوله كفاعل
صيغ اسم فاعل والذى ختم به وهذا البيت كلاهما الوصف
فيه اسم فاعل وان ما بينهما من الاوزان السبعة صفات
مشبهة وبقى من اوزان الصفة المشبهة ثمانية لفعل فعل
خشن ويكمل حينيذ فعل كبطل وفعل كحسن وفعل وليس
لفعل كما سيأتى فى حذر والسبعة الباقية فعال كشجاع فعال
كجبان فعال وشاذ فعل عسر وفعل عفر فعل جنب فعول حصور ولفعل
فعل كيعط وحذر وله ايضا فعيل كريض وسليم وهذا قد تقدم
ولكن لفعل فهذه تسعة وتلك سبعة فالجميع ستة عشر
قوله وفى اسم مفعول الثلاثى الخ ومنه دعونه فهو مدعو
وغزوته فهو مغزو وبعته فهو مبيع وكلته فهو مكيل واصله
مبيوع ومكيول وفيه عمل يذكر ان شاء الله فى التعريف وشفاه
الله فهو شاف والعبد مشفى قال المحدث

فانت عندى وان امدد بنى سقما ... احب من غيرك الشافى من السقم

وقد اشخص بحضرة ابن العماد مكان الشافى المشفى فلم يتركه
بكمل البيت حتى انتقده والمسألة فى الفصيح ولا طراوة
مفعول فى الثلاثى كان لحنا ان يقال مغلوق ومطبوق ومقتوق
وملصوق وسطر ملحوق وفى ذلك يقول ابو الاسود فيما روى
ابن برى وغيره

ولا اقول لباب الدار مغلوق ... ولا اقول لحلى الحلى مطبوق
ولا اقول لوبر الحى معتوق ... ولا اقول لدق الباب ملصوق

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

ولا اقول لسطر ملحق ابدا بين السطور ولو عذبت ملحوق
وكان الذي وهم من قال مغلوق قولهم غلق الباب يقال امرته
بغلق الباب وانما هذا مصدر جار على غير قياس المصدر وانما
القياس اغلاق الباب قال الحريري وابدى التلاعة قبل اغلاقه
بابه فهذا هو الاصل قال ابن هشام ولحن بعضهم
قولهم المحسوسات وفي الكشاف وقرئ يحس من حسه
اذا شعر به ومنه الحواس والمحسوسات ورايت بخط رحمه
الله سئل بعضهم عن قوله تعالى يريدون ان يخرجوا من
النار وما هم بخارجين منها لم جاء اسم الفاعل هنا وفي اخبار
اهل الجنة وما هم منها بمخرجين فاجبت بان ساكن الجنة
لا يتخيل فيها ان يخرج بنفسه لطيب مقامها وعظم نعيمها
وانما يكون الخروج منها بالاخراج لو قدر ان ساكنها يكون له
خروج منها واما النار اعاذنا الله منها فان ساكنها كما قال
الله تعالى يريدون ان يخرجوا منها بانفسهم فنفع عنهم
حصول ما يريدون **تنبيه** قال ابن سيدة يقال
اعله الله ورجل عليل واستعمل ابو اسحق المعلول في كتابه
في العروض وارى ذلك على طرح الزايد كانه جاء على عل وان لم
يلفظ به والا فلا وجه له والمتكلمون والمحدثون يستعملون
المعلول كثيرا ونعيب بعضهم من ابن سيده في انكاره ذلك
في افعال ابن القوطية على الانسان علة مرض والتي اصابته
العلة وفي شرح بانت سعاد والصواب انه يجوز ان يقال
اعله الله فهو معلول من العلة الا انه قليل ومن نقل ذلك الجوهري
في صحاحه **قوله** وناب نقلا ذو فعيل قال ابن هشام قبل
ومنه رحم في قوله

فاما اذا عضت بك الحرب عضة فانك معطوف عليك رحيم

وعندي ان رحيما مرفوع بمعطوف وانه بمعنى راحم وكانه
لم يذكر نيابة نحو السبع والضرب ونحو الخبط والقنص ونحو

العرفة ونحو الخبر والسول لانها غير صفات والباب معقود للصفات
بخلاف فعيل فانه صفة وذكر في التسهيل انه ربما ناب عنه
فاعل وانشد عليه في شرحه

لقد عيل الايتام طعنة ناشره انا شر لا زالت يمينك ناشره

اي ما شورة اي مقطوعة بالمنشار قال وعكسه قط السعر
اذا غلا فهو مقطوط ولم يقولوا قاط ذكره ابن سيدة وهو
نادر وكاس بمعنى مكسور قال ابو حيان الصحيح انه اسم
فاعل من كيس قال وان تقرين من كيس الجواري **تنبيهان**
الاول غيض فعيل كما في الروض للسهيلي مما يوثر فيه
الفعل كجريح وطحين وذبيح قال ولا يقال من السكر سكير ولا ذكره
فهو ذكير ولا في لطم لطيم الا ان تغير منه اللطمة كما قالوا
لطيم الشيطان واما قالوا من الحمد حميد وفي الجبي ري وان
كان الحمد لا يوثر في المحمود والروية لا توثر في المري لانهم
ذهبوا به مذهب الكريم والغزير والبخ انتهى وفي كتاب
الفد شبههم السعف جريدا على تصور ما يقول انتهى وفي الصحاح
انه لا يسمى جريدا حتى يجرد من الخوص والا فهو سعف الثاني
قال في التسهيل ان فعيلا كثير ومع كثرته لا ينقاس قال
ابن هشام فسئلت عن هذا فاجبت بان القياس يستدعي
شيئين كثرة المقيس عليه وكونه جاريا على القياس وهنا
وجد الامر الاول دون الثاني فانه جاء في التذكير والتانيث
على لفظ واحد فلو جعل هذا النوع قياسا من حيث الصوغ
على فعيل لكان اما ان يونث على القياس فيخالف المقيس
عليه او لا يونث فيجعل بابا مطردا غير جار على القياس

الصفة المشبهة باسم الفاعل

وجه الشبه انها تفرد وتذكر وتانى على خلاف ذلك بخلاف
الجوامد واسم التفضيل ومن ثم لم يجز في مشبوغ ومعلوج

الألوكة
www.alukah.net

صفتين من الشيخ والعلج ان يعملا الرفع خلافا للفارسي لانهما لا
يفارقان التانيث وليسا جاريين واجاب الفارسي
عن الثاني بانهم يقولون اعور عينه فيرفعون به وان لم يكن
جاريا قلت هذا مشبه للمجاري لانه يبني ويجمع وله مونث
بخلاف ما ليس بجار ولا شبيه بجار قوله صفة استحسن
الخ قال ابن هشام اعلم ان مهمتهم من ضبط الصفة المشبهة
بانها الصفة الدالة على معنى ثابت مبهمة لوزن المضارع
ورد المولف الوصف الاول بانها تبقى من نحو عرض وطرا والثاني
بانهم يعدون منها نحو معتدل القامة ومنطلق اللسان ونحو
ذلك من اسما الفاعلين المودية من المعاني ما يودي به فعيل
وغيره مما لا يوازن المضارع وعدل لما ضبطها بانها الصفة
الصالحة للاضافة الى الفاعل في المعنى باستحسان قال
فخرج بذلك اسم الفاعل المتعدى مطلقا يعني فانه اما ان
يمتنع اضافته للفاعل كزيد ضارب ابوه او تكون غير مستحسنة
نحو زيد كاتب ابوه قال وخرج اسم الفاعل القاصر الذي ليس
فيه معنى فعيل وشبهه من ابنية الغرايز نحو ماش وجالس
ودخل شبان ما ليس باسم فاعل لكونه غير موازن للمضارع
نحو حسن وجميل وما هو اسم فاعل وفيه معنى فعيل وشبهه
فانه يصلح ايضا للاضافة للفاعل ويلتحق بالصفات المشبهة
كمنبسط الوجه ومنطلق اللسان فانهما بمعنى طليق وفصيح قال
وهذا ضابط جامع مانع قلت وقد اعترض من جهات
احدها انه غير صادق على بعض المحدود وذلك لان منه تهراق
الدما وعزبال الاباب ونحو ممهود المقاصد وليس في الاول
ولا الثاني وصف ولا في الثالث فاعل الثاني انه غير صادق
على شيء من المحدود لان الصحيح في نحو حسن الوجه انها اضافة
من نصب لا من رفع الثالث انه مودٍ الى الدور لان العلم
باستحسان الاضافة موقوف على العلم بانها صفة مشبهة

فاذا

فاذا وقف العلم بانها صفة مشبهة على العلم باستحسان
الاضافة جا الدور والجواب عن الاول ان التشبيه في
الفعل ممنوع وان الجامد سوول بالوصف فهو وصف بالقوة وان
المراد بالفاعل المرفوع باسناد الوصف اليه وربما سموا النايب
عن الفاعل فاعلا بالمجاز وهو مشهور في كلام الزمخشري والاندلسيين
وعن الثاني انه مندفع بقوله فاعل معنى ولو ان الاضافة
عنده من نصب لم يحتج الى ان يقول معنى فانه يكون مضافا
للفاعل لفظا ايضا وفي المسالة خلاف وقد ردّ كون الاضافة
من رفع بانه يلزم من ذلك اضافة الشيء الى نفسه واجاب
الزجاج بانه انما يلزم ذلك ان لو كان اللفظ حسن وجهه
من غير نقل الضمير اما بعد النقل فقد صار الحسن هو الضمير
او الوجه فتقضر الوجه بالاضافة على ما يجيء في الاسما من اضافة
بعضها الى بعض وردّ ابن عصفور ايضا بانه اذا ذهب بررت
بامراة حسنة وجهها وحسنة وجهها تانيث حسنة
على وجهي النصب والخفض ولو كانت عن رفع تعين التذكير ورد
هذا بان قبل ليس دخول التاء في الجر لحمله على النصب بل لاسناد
الوصف فلا مزية لاحد الامرين على الاخر وعن الثالث بمنع
توقف استحسان الاضافة على العلم بانها صفة مشبهة انتهى
والاعتراض الاول غير ظاهر لان تهراق فعل مضارع لا صفة
كما اعترف به في الجواب فليس من افراد المحدود وقال الشهاب
يرد على تعريف الناظم مسايل امتناع الجر بها المذكورة بقوله الا ان
ولا يجر بها الخ فانها في ذلك صفة مشبهة قطعا
ولم يستحسن الجر بها كيف وهو ممتنع راسا ومسايل الجر من مسايل
الضعف لانه جعلها هنيها مسايل الحسن فلا يكون الجر حسنا
ويجاب عنهما بان المراد استحسان الجر بنوع ما دونها
لا بها نفسها فقوله بها اي بنوعها وعن الثاني ايضا بان المراد
بالاستحسان خلاف الاستقباح والاستقباح في الضعف

وان قوبل بالحسن بناء على ان المراد بالحسن خلاف الضعيف
والقبيح واما قسم القبيح فلا جرم فيه ولو سلم فقد علم جوابه
وبهذا ايضا يحصل الجواب لما يرد على دخول اسم الفاعل المراد
به الثبوت في الصفة المشبهة كما هو الحق على ما اسلفه في التوضيح
في باب اضافة اسما الفاعلين وان نافسته هنا واخرج نحو كاتب الاب
من الصفة المشبهة ووجه الايراد ان الاضافة في كاتب الاب
قرينة فلا تدخل في قوله صفة استحسن الى اخره ووجه الجواب
ظاهر ونظر الشاطبي فيه بانه ترك شرط قصد الثبوت وهو
ضروري فانه الوصف اللازم لها الذي به تتميز من اسم الفاعل
اذ الصفة قد تكون من لازم الحاضر ولا تكون صفة مشبهة
تقول زيد حاسن الآن بمعنى انه في حال وجود الحسن ولا
تقول زيد حسن ثم اعتذر بان استحسان جر الفاعل معنى
يستلزم للثبوت بالشرطين وكانه اذا حصل الشرطان ظهر
قصد الثبوت لانه الغالب في الاستعمال فليتامل وقد
عرفها السلم بانها الصفة المصوغة لغير تفضيل من فعل لازم
لنسبة الحدث لما هو صوفها دون الحدوث قال ابن هشام
وفيه نظر لاقتضائه بان نحو زيد حسن صفة مشبهة والحياة
لا يسمونها مشبهة الا اذا خففت او نصبت قال وهذا وارد
على حد الناظم ايضا قوله وسوغها من لازم الى اخره شروع
في ذكر ما تختص به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل وهو امور
اقتصر الناظم على بعضها فمنها هذا وهو انها تصاغ من اللازم
واراد ما يشمل المتعدي الذي نزل منزلة اللازم او حول الى فعل
بالضم فلا يرد عليه ان الرحمن الرحيم صفتان مشبهتان
مع انهما من رحم وهو متعد وهو ان اسم الفاعل اذا قصد به
الثبوت واضيف الى مرفوعه صفة مشبهة على ما حققناه فيما
مر وقال في التسهيل انها تصاغ من المتعدي بشرط ان
يقصد به الثبوت قوله لحاضر هذا ايضا مما اختصت به الصفة

المشبهة

المشبهة وذلك لانها لا تكون الا للماضي المتصل بالزمن الحاضر
الدايم دون الماضي المنقطع والمستقبل واسم الفاعل يكون
لاحد الازمنة الثلاثة وهذا موافق لقول اهل المعاني ان الجملة
الاسمية للثبوت والدوام واستشكل بقول الشيخ عبد
القاهر ومن وافقه لا دلالة لقولنا زيد منطلق على الزمن ثبوت
الانطلاق لزيد وجمع بينهما بان الاسمية تدل دلالتين لفظية
على مجرد الثبوت على ما ذكره الشيخ وعقلية على الدوام كما ذكره الرضي
لان الصفة المشبهة لما لم تدل على التجدد ثبت الدوام
بمقتضى العقل اذ الاصل في كل ثابت دوامه والشيخ نفى الدلالة
اللفظية وفي الكافية الصفة المشبهة لما لم تدل على التجدد
مما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت وفسر
الرضي الثبوت بالاستمرار والدوام ثم اختار انها لم توضع
له بل للقدر المشترك اي الاتصاف بالمصدر سواء كان في جميع
الازمنة او بعضها لكن اذا اطلقت من غير قرينة تخصصها ببعضها
كان الظاهر الثبوت في جميع الازمنة قال الاستاد الصفوي
فالاستمرار عارضي وهذا هو الموافق لما صرحوا به في علم
المعاني قال ويحتمل ان يراد بالثبوت مجرد حصوله لمن قام به
من غير تعرض للحدث فلا اختلاف قوله كطاهر القلب الخ
هذا ايضا اشارة لامر اختصت به الصفة المشبهة عن اسم
الفاعل وذلك لانه لا يكون الا مجازيا للمضارع في حركاته
وسكناته وهي تكون مجازية كما في جميل الظاهر وذهب ابن
الحاجب تبعا للزمخشري الى انها لا تكون مجازية قال ابن هشام
فان قلت فاذا كان اعمال المجازية على الاصل قلت
انما يكون عمل الصفات بطريق الاصالة بمجموع امرين احدهما
المجازاة والثاني التقييد باحد الازمنة الثلاثة فجميل وحسن
ويقظان ونحوهن فانهما الامران وطاهر ونحوه فانه الثاني
انتهى وفيه انه لا حاجة لذلك لان عدم عملها القصور فعلها

مكتبة الألوكة www.alukah.net

والمجاراة لاتقتضي العمل المحتاج فيه الى المشابهة وهو النصب
على طريق المفعول به كما سيأتي عنه ثم قال فان قلت
ما ذكرته منتقض باسم المفعول الثلاثي فانه غير مجاز للمضارع
قلت اصل مضروب مضروب على وزن نضرب
اعني الوزن العروضي وهو المعتبر ثم اشبعوا فتولدت الواو
مثلها في لوهم عمرو وقبل ان يقولوا وقوله ادنو فانظر يدلك
على انه مجاز في الاصل انك تجده في باب اكرم يكرم وفعل
وافتعل وفاعل وتفاعل وتفعل مجازا له فعلم ان الاصل
المجازاة وان المدة زايدة قوله وعمل اسم فاعل المعدى
الى اخره قال ابن هشام المراد بالعمل عمل النصب على طريق
المفعول به واما عمل الرفع او عمل نصب اخر فلا يتوقف على ذلك
الحد كما ان اسم الفاعل يكذا قال في النهاية الصفة
المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثني والظرفين
والمفعول له والمفعول معه والمشبه بالمفعول به انتهى ولا
ادري لم قصر الشارح الاعتراض في قوله وسبق ما يعمل
البيت على الظرف والمجرور كانه سهى عن عملها في هذه الاشيا
انتهى وذكره في موضع اخر انها لاتعمل في المفعول المطلق وقوله
المعدى اي الفعل المعدي لواحد وقوله لها اي ثابت لها وقوله
على الحد الذي فحدها اي كائنا على ذلك الحد في انها ان كانت
بال عملت مطلقا ان كانت الا الداخلة عليها موصولة وعلى
الاصح انها حرف تعريف فلابد من الاعتماد والا فشرط الاعتماد
واما كونه بمعنى الحال فمن ضرورة وضعها للثبوت فلا يمكن
اشتراطه فيها واعلم انه كان ينبغي تقديم هذا البيت
على ما قبله او تاخيره عما بعده ليكون الكلام عما فارقت فيه
الصفة اسم الفاعل على الولا ويزيد التاخير حسنا انه يتصل
بقوله فارفع بها الى اخره وهو تفصيل للعمل قوله وسبق
ما تعمل فيه يجتنب هذا ايضا اشارة لامر اختصت به عن

اسم

اسم الفاعل قال الشهاب في حواشي ابن الناظم وامتناع
السبق ظاهر في المرفوع لانه فاعل والفاعل لايتقدم وفي
المجرور باضافة الصفة لان المضاف اليه لايتقدم وكذا في
المنصوب لانه فاعل من جهة المعنى وفارق زيدا في اعطيت
زيدا درهما بان زيدا اصالة الفاعلية بالنسبة لبنيته
اخرى وهي عطا يعطو الا ترى انه بنيته اعني اعطيت ولانه
اشبه شيء بالتمييز ولهذا اذا كان نكرة اعرب تمييزا والتمييز
لايتقدم على العامل الا قليلا وان عمل لهذه الصفة بمشابهة
اسم الفاعل فلا يقوى ان تلحق بالمشبه به انتهى والاظهر
ان يخص المعمول هنا بالمنصوب لانه الذي يفارق فيه الصفة اسم
الفاعل اما المرفوع والمجرور فلا يتقدم فيهما كما لايخفى : :
قوله وكونه ذا سببية وجب هذا ايضا اشارة لامر
اختصت به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل قال الرضي
وليس اطلاقهم هذا القول بوجه بل تعمل في غير السببي اذا
كان في معمول اخر لها ضمير صاحبها نحو رجل طيب في داره
نومك وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام نحو احسن
الزيدان وما قبيح الزيدون فانه لاصاحب لها ههنا
حتى تعمل في سببية انتهى واورد الشاطبي على الناظم انه ان
اراد انه لابد ان يكون سببيا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا
اقتضى ان لايجوز مررت برجل شريف زيد بتقديمه وذكر
امثلة اخر غير امثلة الرضي وان اراد غير المرفوع سهل
الخطب ويكون رايه راي ابن عصفور ثم رجح هذا بانه ظاهر
كلام سر وبينه اقول وقد يرد عليه انه يخالف ما
ذكروه في توجيه صور عمل الصفة وتقسيمها الما قبيح وضعيف
وحسن فانه يدل على اشتراط كون المعمول سببيا مطلقا للحسن
الا ان يقال ذلك مفروض في غير ما ذكره الرضي والشاطبي
تامل واورد عليه اذا كان المعمول ضميرا نحو بالرجل الحسن

الوجه الجميله فانه يجوز عند الناظم في هذا الضمير المنفصل
والجرو لم يجعله سببيا بل فسيرها له ثم اجاز بيان
مدلول الضمير سببي انتهى واعلم ان الناظم قيد في التسهيل
عملها في الضمير المنصوب بكونه منفصلا فاقتضى انها لا تعمل
في متصل نصبا لا تقول حسن اياه نفسي الوجه مثلا
اذا كان قد مضى ذكره واما عملها في المنفصل رفعا فقد جاء كقوله

• حسن الوجه طلقة انت في السلم وفي الحرب كالح مكفهر •

وقد ذكرنا في حاشية الفاكهي في هذه المسألة ما ينبغي
الوقوف عليه وبقي مما اختصت به الصفة المشبهة عن اسم
الفاعل امور اوصلها في المعنى الى احد عشر وزاد غيره على
ذلك فما اختصت به انها لا تفصل من معمولها فيمتنع عند
الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه رفعت او نصبت انتهى
وقال ابو حيان ذكر صاحب البسيط انه يجوز الفصل
بينها وبين معمولها مرفوعا ومنصوبا كقوله تعالى مفتحة
لهم الابواب انتهى وكانه جعل مفتحة صفة مشبهة
بناء على ان اسم المفعول اذا اريد به الثبوت منها ومنها ان
معمولها لا يتبع في الصفة فانه لا يسمع نحو الحسن الوجه الجميل
قاله الزجاج ومتاخرو المغاربة قال في المغني ويشكل عليهم
الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى انتهى وقد يقال
انه شاذ فلا يرد نقضا واما الجواب بان اليمنى خبر مبتدا
محذوف اي هي اليمنى والجملة مستانفة استئنافا بيانيا
او التقدير اعني اليمنى ففيه نظر لان النعت لا يقطع الا اذا
علم المنعوت بدونها ولم يكن مفتقرا اليه كما ياتي في النعت
هذا وعلل بعضهم المنع بان معمولها كالجزء اذ هي الاول
فاشبه الضمير لانه قد علم انك لا تقول من الوجه الا وجه
زيد في نحو مررت برجل حسن الوجه قاله عبد القاهر
تلميذ ابن برى وقال ابن الخباز لما كانت الصفة في الحقيقة

للوجه

للوجه وان اسندت لما هو كان الوجه منسوبا بها فلم يجز الى
تبيين فقال له ابو حيان قد تكون الصفة لغير تبيين فقال
اصل الصفة ان تاتي لذلك وقال بعضهم في علة ذلك انها
ضعيفة في العمل فلم تقو ان تعمل في الموصوف والصفة
جميعا ورد بانها تعمل في المؤكد والتاكيد واجيب
بالعرف بانهما شيء واحد في المعنى لان التاكيد لم يدل على معنى
زايد في المؤكد بخلاف الصفة قال ابن هشام ومنها
انه لا يجوز الحسنا وجها والحسنوا اوجها بحذف النون مع
النصب للتقصير وذلك فيما زعم بعض المغاربة وقال من اجاز
ذلك فهو مخطئ لانه لا سماع بذلك ولا قياس يقتضيه لان المسوغ
لذلك في اسم الفاعل انما هو الطول بالموصول والصلة
والها هنا ليست موصولة لان الموصول هنا لا يكون في تاويل
الفعل لان الفعل لا يشبه وظاهر كلام سر جواز ذلك قول
ولا يجتمعان معا الخ قال الشارح افهم ان الصفة المصاحبة
للالف واللام لا يجوز اضافتها الى السببي الخالي من التعريف
بالالف واللام ومن الاضافة الى المعرف بهما وادرج فيه اربع
صور ذكرها قال الشهاب محله في الصفة المفردة اذ المثناة
والمجموعة يجوز اضافتها الى ما ذكر لحصول الفايدة من التخفيف
بحذف النون انتهى وفي الرضي بعد ان وجه الامتناع
في الصور الاربع ما نصه واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا
وجهاهما والحسنوا وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فينبغي
عند س لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف انتهى
واعلم ان ابن الحاجب وشراحه اطلقوا امتناع الحسن وجهه
او وجه غلامه ولم ينظروا الى امكان ان الاصل بالرجل
الحسن وجهه او وجه غلامه فيكون المضاف فيهما مضافا
لضمير له او لمضاف لغيره اذ لا يتعين ان يكون الاصل بزيد
الحسن وجهه مثلا وقد نص في التسهيل على جواز مررت

بالرجل الحسن وجهه مثلا وقد نص في التسهيل لكن قال الدماميني
هذا التركيب انما يتوقف في صحته فان الذي منع من جواز
زيد الحسن وجهه ان الاضافة لا تتخلص من قبح يلزم لو لم تقف
وهذا المعنى موجود في قولك مررت بالرجل الحسن وجهه
اذ العود الى ما فيه الا يمنع من كون الضمير رابطا اذا رفعت
انتهى وسيجيء في التوضيح في اول باب الاضافة ما يأتي
التسهيل واستشهد بقوله الا دانت المستحقة منه سني
قوله وما لم يحتمل فهو ما الجواز وسماه وان وسمه بالجواز
حسنه قبيح ومنه ضعيف ومنه حسن وحسن ان يميز ذلك
وقد اهمله الناظم والمسايل الثلثة ضابطها ان ترفع
الصفة مطلقا النكرة وتحت هذا اربع صور حسن وجه وجه
الاب الحسن كذلك قال ابن هشام وفي ذلك عندي دليل
على بطلان قول البصريين ان الالف في الحسن الوجه ليست
عوضا عن الاضافة للضمير لانه لو كان مثل ما ذكرنا في تقدير
الضمير لساواه في القبح واللازم منتف انتهى وبه يعلم
صحة قول الشارح ان هذه الصور مع قبحها جايزة في
الاستعمال لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ
لان المراد في الحسن وجه الحسن وجه له انتهى وسقط قول
الشهاب يشكل عليه انه عد في امثلة الحسن الاتية نحو الحسن
الوجه مع انتفا السببية في اللفظ فيها الا ان يلاحظ
في وجه القبح مع انتفا السببية في اللفظ الاستثنا عن هذا
الوجه بوجه النصب لانه لا يجوز فيه فان قيل
يرد على ذلك ان الرفع في نحو الحسن الوجه يستغني عنه ايضا
بوجه الجر قلت فذ يجاب بانه مقرع عن النصب
الذي فيه التجوز فلم يستغن بوجه سالم من التكلف قليتامل
انتهى ووجه سقوطه ان في نحو الحسن الوجه سببية
في اللفظ وهو ال القايمة مقام الضمير انتهى لكن يرد ان الشر

والموضح صرحا في اول باب الاضافة بثبوت الفتح في الرفع
والنصب في الحسن وجه الا ان يريد ابدال الفتح غير ما هنا
والا فرد ان ذلك مبني على قول البصريين ان ال ليست
عوضا عن الاضافة لما الضمير وما هنا على خلافه فتدبر ودليل
حسن وجهه قوله بهمة سنيت شهم قلب وقوله
بثوب ودبا روشاة ودرهم فهذا انت مرفوع بما هنا راس
والبا في القياس والمسايل الثلثة ستة وضابطها ان تنتفي
الصفة المنكرة المعرفة مطلقا او تخفض صاحب الضمير
او صاحب صاحبه فالاولى نحو الحسن الوجه ودليلها اجب
الظهر والثانية حسن وجه الاب ودليلها القياس والثالثة
حسن وجهه ودليلها قوله
افقتها اني من غاتها كوم الذرى وادفة سراتها
والرابعة حسن وجه ابيه ودليلها القياس والخامسة
حسن وجهه ودليلها
امر مبتيء عرس الركب فيهما بجدل الرحايي قد عي طلالهما
اقامة عيار بعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي حوتنا مصطلامها
ولا يختص بالشعر خلافا لبيونس بدليل صفر وشاها وستن
اصابعه والسادسة حسن وجه ابيه ودليلها القياس
وقد كملت على الناظم هنا بيانات اشرت فيها الى هذه الصور
لا باس بذكرها وان لم تستحق ان تنظم في سلك الخلاصة وهي
ورفعها ولو با وما جرداه منها كذا الضمير فتجديدا
وسكد ارفع الذي اضيفا الى مجرد وع الضعيفا
ان جردت ونصبت معربا وما اضيف للذي تعرفا
او الذي الى ضميره تضف كذا اسماف لضمير الموصف
عد الجميع حسنة فذ علما وسكد اجر الاخيرين وما
ووجه الضعف ان في صور النصب اجرا وصف القاصر
مجرى وصف المتعدي واورد عليه ان هذا موجود فيما اذا كان

الصفة معرفة فلم خصوه بها اذا كانت نكرة وعدوا في قسم
الحسن نحو الحسن الوجه الان يقال انضم الى الاجزا المذكور
هنا قيل تنوين الصفة مع امكان دفعه بالاضافة او يفرق بان
في الصفة المعرفة اعتمادا على الدوان كانت معرفة لموصولة
لانه قيل بانها موصولة فروعي ذلك القول لكنه يبقى قول
المصنف في باب الاضافة ان في الحسن الوجه قبحا رفعت او نصبت
وان في الجر تخلصا عنهما لم لا يجيء ان كون ال موصولة لا دخل
له في عمل النصب مع قصور العامل وفي صورة الجر شبه
اضافة الشيء الى نفسه واورد عليه انه يشارك في ذلك ما
عدوه في امثلة الحسن من حسن الوجه وحسن وجه الاب
وحسن وجه في ان الاضافة في ذلك تشبه اضافة الشيء الى
نفسه فلم عدوا مدين من الضعيف وتلك من الحسن فان
فرق بان لوحظ في مدين امكان العدول الى الرفع الذي
لا يحد ورفيه لوجود الرابط في اللفظ بخلاف تلك فان الرفع
فيه الخلو من الربط ورد ان المثال الاخير منها يكون فيه العدول
الى النصب من غير محذور على ان الخلو من الرابط مبني على ان ال
ليست عوضا عن الاضافة للضمير قال الشاطبي وضابطها
كما قال الجزولي في كل مسئلة تكرر فيها الضمير او لم يذكر البتة
فهي قبيحة وما ذكر فيها الضمير ولم يتكرر فهي حسنة قال
وخالف المصنف الجمهور فذهب الى ان النصب في الحسن وجهه
وحسن وجهه لا يختص بالشعر وان ادى الى تكرار الضمير
لغزارة السلف فانه اثم قلبه بالنصب وقد قال لنا شيخنا
ابو القاسم الحسني ان من عادة ابن مالك التادب مع القرآن
فيقتبس ما جاء فيه وان لم يجزه غيره على الاطلاق **تنبيهان**
الاول قال ابن عازي في عمارة المصنف بعض تطويل فلو
قال بعد قوله مضافا او مجردا ولا يجر مع ال الا بشرط قد
خلا بنقل همزة القطع مع مشير القوله فيما تقدم ووصل

ال

الى بذا المضاف مفتقر الى آخره لاغنى نصا ومفهوما عما بعده
الثاني قال ابن هشام مسئلة قال صاحب الجمل الحادي
عشر مررت برجل حسن وجهه اجازه س وحده وخالفه
جميع الناس من البصريين والكوفيين لان فيه اضافة الشيء
الى نفسه والامر كما قالوا قال ابن السيد هذا كلام فاجمع
الكذب والخطا لان س لم يجز المسئلة بل قال ما نصه فاذا جا
في الشعر حسنة وجهها شبهوه بحسنة الوجه ومورد ي
وانشد للشماخ امن ذم تيق البينتين فذكر انه انما جا في الشعر
وانه رد فكيف يقال انه اجازه وقوله ان الجميع خالفوه
كذب ايضا بل اكثر اصحابه يوافقه وحكى الكوفيون مررت
برجل حسن وجهه وانشدوا وادفة سرانها واذا كان هذا
الوجه مستعملا لم يلزم من قولنا مررت برجل حسن وجهه
اضافة الشيء الى نفسه لان الوجه اذا جاز نصبه مع اضافته
الى ضمير الرجل صار بمنزلة مررت برجل ضارب غلامه
فيكون في حسن ضمير يرجع الى رجل كما في ضارب فيقال حينئذ
مررت برجل ضارب غلامه ويكون من ضارب ضمير في حال
الخفض كما كان في حال النصب على قياس ضارب غلامه وضارب
غلامه فلا تفتح المسئلة على هذا التاويل من اضافة الشيء الى نفسه
وانما تفتح وتستحيل من جهة اجتماع الشيء ونقيضه لان اضافة
الوجه الى ضمير الرجل يوجب ان يكون الحسن الوجه غير منقول
عنه الى الرجل بمعنى حتى لا يلزم اضافة الشيء الى نفسه والاضمار
في حسن يوجب ان يكون منقولا الى الرجل فيصير الحسن
منقولا غير منقول في حالة واحدة وكذلك الضمير المثنى في
حسنا يوجب ان يكون الجونة غير منقولة وهذا تناقض ولهذا
قال س انه ردي ولم يستحل عنده من جهة اضافة الشيء الى
نفسه كما استحال عند غيره ولهذه مسئلة بحسنة وجهها لا يحسن
وجهه ليتبين بتانيث الصفة ان فيها ضميرا يرجع الى الموصوف

واما الذين زعموا ان فيهما من تلك الجهة فانهم اعتقدوا ان
الوجه لا يضيف اذا كان مضافا الى ضمير الموصوف بل يرفع
فالحسن على هذا الوجه فاذا اضيف الوصف الى ضمر نوعه
لزم ذلك قطعا والذى رفع هذا الاشكال رواية الكوفيين
المتقدم وكان المبرد ومن وافقه يقولون فى شعر الشماخ
ان الضمير المثنى للاعالى لا للجارتين لان الاعالى اما جمع انشاعا
واما هو فى الحقيقة الاعليان لان الجوشنين لا يكون لهما
اعالى واما هو بمنزلة عظيم المناكب قال ابن درستويه
وهذا التخريج اولى من الوجه الذى انكره عباس لانه جعل
ضميرا ثنتين عائدا على جماعة ولانه اضاف الجوشنين الى المضاف
الى ضمير الجارتين واما الجوشنان صفة للجارتين فكان يجب
ان يرجع الضمير للجارتين فلا بد من ان يزعم انه حمله على المعنى
لان الاعالى فى المعنى من سبب الجارتين اذا كانت فيهما عوضا
عن ضمنى الجارتين

التعجب

قد يكون لذكر هذا الباب الى جانب الصفة المشبهة وجه
وهو انه اختلف فى منصوب التعجب فقيل منصوب على التشبيه
بالمفعول به وافعل صفة مشبهة وقيل منصوب على المفعولية
وافعل فعل قوله بافعل انطق الى آخره اورد الشاطبى
عليه امرين احدهما انه حصر صيغ التعجب فى صيغتين اذ قدر
المجرور فى قوله بافعل انطق والتقدير فى مثل هذا اسمر
بالحصر والحصر باطل فان فى كلام العرب صيغا كثيرة للتعجب
وسائقها منها فتفوا الرجل والثانى ان هذا التعريف الذى اتى
به بيانا لكيفية معنى التعجب وقع فيه الابهام من جهات
منها انه لم يبين ان ما استفهم او غيره حرف او اسم ولا ان
الفعل اسم او فعل ولا ان الواقع بعد افعل وافعل هو المتعجب

منه

سنه او غيره ثم اجاب عن الاول بما حاصله ان الصيغ
المذكورة غير قياسية بالنسبة للتعجب والتعجب فى اكثرها
ليس بالصيغة والبنية والوضع الاصلى وانما هو فى الاكثر
مفهوم من محتوى الكلام وبساط التخاطب فلم يعتبر الافعل
كفتوفانه اطرد وذكره الناظم بعد فلم يهمله اقول
لكنه لم يذكره الا لاعتبار انشاء المدح او الذم دون التعجب
قاله ابن عادى وعن الثانى بما حاصله ان فى كلامه اشارة
الى امكان ما يضطر اليه وما لا يضطر اليه لا حاجة لبيانه
وبسط ذلك وبين ان فعلية الفعلين مستفادة من قوله
وفى كلا الفعلين قال الشهاب والحصر الذى ادعاه ممنوع لان
النقديم للاهتمام ولو سلم فانما يشعر بحصر ما يتعلق به
بعد ما فى افعل وهذا صحيح وما ذكره المصنف ليس بتعريف
ولو سلم فالابهام فى الجهات التى ذكرها لا يقدح فى المقصود
من معرفة الصيغة التى تحتمل التعجب على ان اعتراضه الاول
يرده من اصله قول الرضى فعل التعجب فى اصطلاح النحاة
هو ما يكون على صيغة افعل وافعل به دالا على المذكور وليس
كل فعل افاد هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب انتهى
اقول عموم كلام الرضى مشكل بالنسبة لفعل كفتو
فتامل واعلم ان ما فى ما احسن زيدا اسمر بدليل
عود الضمير من احسن عليها وان احسن فعل ماض فتحته
فتحة بناء وقيل اسم ففتحته اعراب كما فى التوضيح وفى الرضى
انه قال واعتذر والفتح آخره بكونه منضمنا لمعنى
التعجب الذى كان حقيقيا بان يوضع له حرف كما سمر فى ما اسم
الاشارة فبنى لتضمنه معنى الحرف وبنى على الفتح لكونه اخف
وهمزة افعل للتعدية ما كان لازما بالاصالة كاحسن او بالنقل
الى فعل كاضرب على ما ذهب اليه البصريون وذهب الكوفيون
الى ان الفعل فى نحو اضرب باق على تعديته لم ينقل واللام فى قولنا

شبكة الألوكة
www.alukah.net

ما اضرب زيد لعمرو للتقوية لضعف العامل في استعماله
في التعجب واستدل بعضهم على انها ليست للتعدية بجعلها
ليا التعدية في اكرم به ممنوع لان الباء زيدت في الفاعل
لامعدية والمعنى شيء عظيم احسن زيدا اي جعله حسنا قال
ابن الحاجب وهذه التقديرات كلها باعتبار الاصل قبل نقلها
الى التعجب لاعلى انها الان بهذا المعنى وانما معناها الان
الانشاء كما نقول في بعت فعل ماض وفاعل يعني في الاصل
وان كنت مريدا به معنى الانشاء فكذلك هنا وقال الرضي
وقد ذكران ما نكرة غير موصوفة بالجملة بعدها بل تامة
وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتكبير
بما سببه معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا شيء من الاشياء
لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانسلخ عنه
معنى الجعل فصار استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه بجعل
جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتضى من اللفظ على
نكرته وهي التعجب من اي شيء سواكان مجعولا وله سبب اولا انتهى
وذكر ابن الانباري في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف مسألة
وذهب الكوفيون الى ان الفعل في التعجب نحو ما احسن زيدا
اسم والبصريون الى انه فعل واليه ذهب الكسائي اما الكوفيون
فاحتجوا وذكروا انهم قالوا ومنهم من قال الذي يدل على انه
ليس بفعل قولهم ما اعظم الله ولو كان التقدير فيه ما زعموا
لوجب ان يكون التقدير شيء اعظم الله والله تعالى عظيم لا يجعل
جاعل وقال الشاعر

ما اقدر الله ان يدني على شحط من داره الحزن ممن داره الصول

ولو كان الامر كما زعموا لوجب ان يكون التقدير فيه شيء اقدر الله
والله تعالى قادر لا يجعل جاعل واما البصريون فاحتجوا ثم
قال واما الجواب عن كلمات الكوفيين فقولهم فيما اعظم الله
قلنا معناه شيء اعظم الله اي وصفه بالعظمة كما تقول

عظمت

عظمت عظيما ولذلك التي ثلاثة معان احدها ان تعني
ما لشيء من بعظمه من عباده والثاني ان تعني بالشيء ما يدل على
عظمة الله وقدرته من مصنوعاته والثالث ان تعني
به نفسه وانه اعظم لنفسه لا لشيء جعله عظيما فرق ما بينه
وبين غيره وقيل يحتمل ان يكون قولنا شيء اعظم الله بمنزلة
الاخبار انه عظيم لا شيء جعله عظيما لاستحالته واما قول الشاعر
ما اقدر الله فانه وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد به المبالغة
في وصف الله تعالى بالقدرة كقوله تعالى فليمدد له الرحمن
مدا جاء بصيغة الامر وان لم يكن في الحقيقة امرا وان شيت
قدرته تقدير ما اعظم الله على ما بينا انتهى وفيه
تصريح بصحة التعجب من صفات الله تعالى ولكنه يدل بيقي
اللفظ على حقيقته ويحمل على الاوجه الثلاثة التي ذكرها
او يجعل مجازا عن الاخبار قال الامام السبكي والاصح انه
باق على معناه واستدل للتعجب من صفات الله تعالى ولكنه
يدل بيقي اللفظ على حقيقته ويحمل على الاوجه الثلاثة التي
ذكرها او يجعل مجازا عن الاخبار قال الامام السبكي
والاصح انه باق على معناه واستدل له بقوله ابصر به واسمع
اي ما ابصره وما اسمعه والضمير يعود على الله وبما ورد ما
احلمك عمن عصاك واقربك ممن دعاك واعطفك على من سالك

تنبيه قال ابن هشام من النهاية للضمير في احسن
احكام منها انه لا يجوز اتباعه ولا تثنيته ولا جمعه قلت
ولا حمله على معنى ما هو عائد عليه وللمغول احكام مخالفة
لها لاصل المفاعيل منها انه لا يحذف الا لدليل وانه لا يتقدم
على عامله ولا يحال بينهما فيصل حتى ولا بالظرف وانه لا يكون الا
معرفة او نكرة مختصة بخلاف غيره يقال ضربت رجلا ولا يجوز
ما احسن رجلا وفي النهاية اجاز ابن السراج ما احسن زيدا
ورجلا معه لانه قد تخصص بالصفة ويجيء على هذا ان يجوز

ما احسن رجلا مع زيد لانه ليس كل احد يعرف بهذا ولا
ما احسن زيدا ورجلا ولا ما احسن رجلا وزيدا لانك قد
جمعت بين ما يتعجب منه وما لا يتعجب منه انتهى وسيأتي
الكلام على الفصل قوله اوجيء بافعل قبل مجرور ربما قال
في التوضيح واجمعوا على فعلية افعل ثم قال البصريون لفظه
الامر ومعناه الخبر وهو في الاصل فعل ماض على صيغة
افعل بمعنى صار وكذا ثم غيرت الصيغة الى الامر فتجيء استاد
صيغة الامر الى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل
ليصير على صيغة المفعول انتهى المقصود منه وقوله لفظه
الامر قال شيخنا العلامة احمد الفقيه رحمه الله فيما
كتبه على شرح التوضيح وحينئذ فينبغي ان يكون مبنيا
على السكون ان كان صحيح الاخر وعلى حذف الاخر ان كان معتله
فليحرر مما كتبناه عن المشايخ في غير هذا المحل واما كونه
مبنيا على فتحة مقدرة نظرا الى الاصل من كونه ماضيا
فالظاهر الان لا فليحرر وكتب على شرح القطر للفاكهي هو
فعل ماض جيء به على صورة الامر وعليه فالظاهر انه
مبني على فتحة مقدرة على اخره منع من ظهورها بجبيه
على صورة الامر وقوله ومعناه الخبر قال شيخنا الدنوشري
فيه نظر فان معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب والتعجب
من قبيل الانشاء فكيف يحكم على ذلك بانه خبر انتهى وقد
يقال اراد بالخبر ما قابل الطلب لا حقيقته قوله استيج
اشعار بان المتعجب منه لم يكن حقه ان يحذف وذلك لان جملة
التعجب من اجله سيقت كالاسم الواقع بعد الا في فقد
الحصر قوله ان كان عند الحذف معناه يصح يقال وضح الامر
بالصاد المعجمة ثم بالحاء المهملة وضوحا واوضح ثلاثيا ورباعيا
ظهر والوجه حسن قال الشهاب قد يقتضي انه لا يكفي
مطلق فهمه بل لابد من الوضوح وهو قدر زايد على مطلق

الفهم

الفهم وهذا ظاهر كلام ابن المصنف وهو مناسب لمعنى التعجب
لكن فقتية تغيير عبره لتغيير التوضيح بقوله ان دل دليل
خلافه انتهى واعلم انه انتفى كلامهم انه لا فرق في منع
الحذف بين ان يفيد الكلام بغيره مما تحصل معه الفايدة من
ظرف او غيره او لا ومقتضى تعليل الشارح بالعراء عن الفايدة
لو قلت ما احسنه خلافه تنبيه في الايضاح الشرح
وقد اورد قول الله عز وجل اسمع بهم وابصر واشد قول اوس

نردد فيها متونها وشعاعها فاحسن وازين لامران يسيرلا

لا يجوز في احسن بزيد حذف الجار والمجرور من حيث لم يجز
حذف الفاعل فاما الجواب عن الاية والبيت فان ناسا من
اهل النظر اجازوا حذف الفاعل وذهب ابو الحسن الى
ذلك في بعض الاشياء ومن لم يجز حذف الفاعل وهو قول س
جعل في ابصر ضمير المكان في قول اوس وانما لم يجمع كما تقول
القوم كفوا اذا لم يلحق الجار فتقول القوم كفي بهم لانه يقال
يجوز ان يكون اضمر على لفظ المفرد في الجميع لان هذا الفعل
بمنزلة نعم وبيس فكما لم يلحقوا علامة الجمع هذين الفعلين
كذلك لم يلحقوا هذا وجعل الفاعل على لفظ المفرد في الجميع كان
هذا وان كان في المعنى جمعا وايضا فانه يجوز ان يكون اجرى
مجرى افعل في قولهم ما احسن زيدا فكما لم يجمع الضمير في احسن
كذلك لم يجمع في احسن واسمع من حيث انتفقا في المعنى
وايضا فان هذا الفعل قد جرى مجرى الامثال فصحيحهم له
الالتزام قالوا قوله به واطيب براح الشام صرفا فكما لم يظهروا
علامة الفاعل في اسم الفاعل كذلك لم يظهروا في هذا الفعل
وان شئت قلت ان هذا المحذوف في حكم الثابت لتقدم ما
يدل عليه كما قال وتارتو قد بالليل نارا ولم يكن هذا في الحكم
عطفا على عاملين لما ثبت من التقدير قال ابن هشام تلخص
من كلامه انه قال ذلك قضاء ولم يوجد منه بالقياس على

ما استقر من قاعدته وافتضى كلامه الجواب عما يورد من ثلاثة
اوجه قوله وفي كلا الفعلين متعلق بلزم وكذا قدما لانه
نصب على الظرفية وبحكم والحكم هو تضمنهما معنى التعجب قال
الشاطبي فالحكم بعدم التصرف مسبب عن حكم اخر وهو اجراؤهم
اى العرب له مجرى الامثال فان قلت هلا نص على انهم
التزموا في افعل التوحيد كما قالوا في باب المدح حين ذكر حبذا
لا تقل بذا قلت لانه نص على ان المجرور فاعل فعلم
ان الفعل خالٍ من الضمير قوله وصوغهما من ثلاث صرفا اي من
فعل ذي ثلاث فلا يصاغان الا من الفعل الثلاثي لا من الاسم ولا
من الفعل الغير الثلاثي واجاز سيبويه من افعل قال ابن
هشام مما يدل على ان بين افعل وبين الثلاثي تاخيا قولهم دراك
وسارد وسميع والبصر ومهوان ومعوان فجاوا بهن من افعل
واما الباب ان يجي امثلة المبالغة من الثلاثي قوله
ايضا ومي اسهلا في كونه افعل فعلا قال ابن هشام هذه
العبارة اخصر واسهل من قولهم افعال الالوان والعيوب
واسلم عن الاعتراض لان تلك لابد ان تقيد العيوب فيها بالظاهرة
والادخل نحو جهل وحرق ونهم واسهل لانه يدخل فيها ميف وسيأتي
علة هذا الشرط عند قوله واشدد الى اخره تنبيه
قال الحربي قال شيخنا ابو القاسم الفضباني اذا قلت ما
اسود زيدا وما اسمر عمرا وما اسفر هذا الطير وما ابيض
هذه الحمامة وما احمر هذه الفرس فشددت ان اردت
اللون وصحت ان اردت السود والسمر وهو الحديث قليلا
والصفير ونتزنية الفرس وبياض الحمامة قوله وغير
سالك سبيل فعلا قال ابن هشام ينبغي ان يفهم من قوله
سالك سبيل فعل وكونه لازما وغير فعل المفعول انه ان كان
ملازما للبنا للمفعول يتعجب منه نحو وقص وسقط في يده
وزهي زيد وعنى بحاجتك لان السالك طريق فعل على معنى

سالك

السالك جادة فعل وجادة فعل انه لا يكون لازما بل جايزا وذلك
انه اذا جا الفاعل رجع البنا له اعني انك متمكن من الرجوع بصيغة
لي صيغة الفاعل وفايدة اخرى في قوله سالك البيت وكونه
لم يقل وفعل لان ذلك يقتضي قصر المنع على هذه الصيغة فيخرج
عنه نحو قتل وبيع باعتبار ظاهر امرهما ويخرج عنه ايضا نحو استخرج
المال فان قيل فان هذا لا يحتاج لاخراجه هنا لانه قد
علم انه لا يتعجب منه من حيث هو غير ثلاثي قلت
قد يتوهم ان صيغة فعل المفعول انما يقتضي المنع من الثلاثي فبين
انها مانعة من الثلاثي وفي غيره حتى لو فرض ان غير الثلاثي يجوز
التعجب منه لم يجز التعجب منه اذا بني للمفعول وبيستفاد حينيذ
انه في نحو استخرج ما يتعجب لاما نعا واحدا ويعلم حينيذ ان من
قال في افعل بانه يجوز التعجب منه لكونه على صيغة فعل
التعجب انه لا يتعجب منه اذا كان مبنيا للمفعول وقال ايضا
الصيمري في التصرف ولا ينقل فعل التعجب الا من فعل الفاعل
فاما قولهم ما ابغضه لي وما امقته عندك وانت تريد انه
مغيت وانه مبغض فانه ما خوذ من بغض ومقت وهما
فعل فاعل انتهى وفي المغني في بحث اللام التي للتبيين مي
اقتضام احدهما ما يبين المفعول من الفاعل ومنه تتعلق
بمذكور وضابطها ان تقع بعد فعل التعجب او اسم التفضيل
مفهمتي حبا او بغضا تقول ما احبني وما ابغضني فان قلت
لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الى
فلان فالامر بالعكس هذا شرح ما قاله ابن مالك ويلزمه
ان يذكر هذا المعنى في مغاني الي ايضا لما بينا وقد مضى في موضعه
انتهى وفي الهدي النبوي لابن القيم وهنا مسالة مشهورة
ذكرها ابن سيدا انك تقول ما ابغضني له وما احبني له وما
امقتني له اذا كنت انت المبغض والكاره والمحب والماقت
فتكون متعجبا من فعل الفاعل وتقول ما ابغضني اليه وما امقتني

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

له اذا كنت انت المبغض والكاره والمحب والمائت فتكون منعجبا
من فعل الفاعل وتقول ما ابغضني اليه وما امقتني اليه وما
احبني اليه اذا كنت انت البغيض والممقوت والمحبوب فيكون
منعجبا من الفعل الواقع على المفعول لما كان باللازم فهو للفاعل
وما كان بالى فهو للمفعول واكثر النحاة لا يفصلون هذا والذى
يقال في علته والله اعلم ان اللام تكون للفاعل في المعنى نحو
قولك لمن هذا فيقال لزيد فتاتي باللام واما الى فتكون للمفعول
في المعنى نحو قولك لمن تقول لهذا من يصل بعد الكتاب فيقول
لعبد الله وسر ذلك ان اللام في الاصل للملك او الاختصاص
والاستحقاق فما يكون للفاعل الذى يملك ويستحق والى الانتهاء
الغاية والغاية منتهى ما يقتضيه الفعل فهى بالمفعول اليق
لانها تمام مقتضى الفعل قوله واشد او اشد الى آخره
ذكر في التسهيل انه اذا اجتمع في الفعل اربعة شروط ان
يكون متصرفا مثبتا مصوغا للفاعل اسم مصدر مشهور وقد
شرط من شروط خمسة وهى التمام والاثباتية والتجرد
من الزيادة وقبول الكثرة والتغيير عن فاعله بافعل فعلا فان
التعجب منه بالجيء بمصدره منصوبا او مجرورا بعد ما افعل
وافعل فان فقد الصوغ للفاعل جيء بما والفعل ويقع عليه صورتان
احداهما ان يفقد المصدر المشهور فانه ايضا يجاء بما والفعل
نقول ما اكثر ما يبدع زيد الشر وما اكثر ما يبدع الخير والثانية
ان يفقد الاثبات فيؤتى بان لا تقول ما اكثر ان لا يفعل
زيد الخير واما غير المتصرف فلا سبيل اليه بوجه قال
ابن هشام وهو منازع في الاول في غير قابل الكثرة فانه
سئل له بما افتضع موت زيد وقد بينت في غير هذا الموضع
انه غلط من وجهين الاول ان الكلام فيما يوتى منه
او اشد وذلك منتف هنا والثاني ان التعجب من افتضع وهو
قابل للتفاوت وقال في حواشي الشارح وقد ذكرانك تقول

في التعجب من محومات زيد ما اجمع موته والجمع بموته هذا الكلام
مردود ولان امتناع التعجب من محومات وفني لامرين من جهة
اللفظ فيكون تغييره الى لفظ اخر محصلا للجواز والما هو من جهة
المعنى ومن هنا قال ابن الحاجب يرد عليها بطلان قولهم لا يتعجب
من الالوان والعيوب لانها خلق ثابتة فهى كالاجسام انتهى يقال
ما اشد سواده واكثر حمرته فان قيل اما تعجبنا من اشد
قلنا القصد في التعجب ليس الا للسواد وتعليلك الما كان من
جهة المعنى لا من جهة اللفظ ونحن قاطعون بان ما اشد حمرته
وما احمره لو جاز على احد سوا كما ان ما اكثر فضله وما افضله
بمعنى واحد وانما العلة انهم بنوا منهما افعل لغير تفضيل
فقصدوا الفرق كما فرقوا في التصحيح والتكسير فكسروا اعيى
واعرج ولم يصححوهما وقال ايضا سال الزمخشري في قوله تعالى
او اشد قسوة لم لا قيل او اقسى مع ان فعل القسوة صالح لان
يبنى منه افعل التفضيل وفعل التعجب واجاب
بجوابين احدهما انه ابين واولى لما فرط القسوة والثاني انه
لا يكون المقصود معه الا اثبت بل وصف القسوة بالشدة كانه
قيل اشتدت قسوة الحجارة وقلوبهم اشد قساوة انتهى ومعنى
الاول ان اشد قسوة اصرح في زيادة القسوة لانه في نفس القسوة
وفرق بين قولنا هذا اقسى وبين اكثر قسوة وانجه لبعضهم
هنا سوال وهو انه اذا قيل زيد اشد استخراجا او ما اشد
استخراجه كيف يصح ان يقال انه نائب عن افعل من استخرج في البابين
مع انه ابلغ منه وقد يجاب بانه انما يتحقق قصد
المعنى الذى اشار اليه الزمخشري حيث يعدل عن القابل لبناء
افعل منه كما في الاية الكريمة فحينئذ يعلم ان العدول لذلك
المعنى اما اذا كان البناء من الفعل من ذلك الشيء ممتنعا فانما يراد
مجرد التفضيل كما يراد من الذى تعذر البناء منه انتهى وبهذا
يتضح قول ابن الحاجب ان ما احمره وما اشد حمرته على حد

مكتبة الألوكة
www.alukah.net

سوا بقي انه دل على انه يجوز الاتيان باشد واشد وان استوفى
الفعل الشروط هنا وفي التفضيل وصرح بذلك في التسهيل
وحينئذ فقد يتوقف في قولهم لم يف من الشروط الا يستغنى بالصوغ
من غيره نحو ما اكثر ما قاتلته لان ذلك لا يدل على انه لا يقال
ما اقتله حتى ما او الصوغ من المستوفي للشروط فتأمله قوله
وبالندور احكم لغير ما ذكر كنابه من الجامد في قولهم ما اعساه
واعس به بمعنى ما احقه على قولهم قال ابن هشام وانا ارى
بطلان ذلك لان عيي الجامدة الناقصة ليست بمعنى حرى
وكنايه للمفعول في قولهم ما امقته كذا قيل ورد الناظم
بانه قد سمع مقت مقانه اي صار مقيتا فينبغي ان يجعل البناء
منه دفعا للشذوذ قوله ولا تقتش في الذي منه اشر
قال ابن هشام التحرز غير متعين لانه معلوم من الصدر والجيد
عجز بيت الكافية وهو كصوغ ما اخصره من اختصر انتهى
وقال الشاطبي اورد انه ما فايدة قوله وبالندور
الى اخره مع ما تقدم ومافايدة شطره التالي على تقدير
فايدة الاول واجيب عن الاول بانه لدفع التوهم
لان ما خرج بالشروط السابقة منه ما قيل انه قياسي فقد
يتوهم ان ذكر الشروط السابقة لانها محل الوفاق مع الموافقة
على قياسية بعض ما خرج عنها وعن الثاني انه لدفع التوهم
لان الناظم قد يعبر بالندور عما جاء في الكلام وهو يحتمل
القياس عليه تنبيه المتبادر ان اشد وما جرى
مجراه فعال بنيت منها فعلا التعجب وفيه نظر من وجهين الاول
ان الكلام فيما يحصل بالبناء منه الخلاص من التباس فاقد
الشروط واشد ونحوه من جملة فاقد الشروط اذ ليس ثلاثيا
اللهم الا ان يقول يجوز البناء من افعل والثاني ان ذلك
يتوقف على ورود اشد ونحوه فعلا وهو غير معلوم الا ما قال
في الصحاح والقاموس اشد الرجل اذا كانت معه دابة

شديدة

شديدة والبناء في بعد انما في نحو اشد استخراجا بعيد فدبر قوله
وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل يقتضي انه لا يختص بالشعر بل
ورد في النثر لانه اطلق وكذا الواقع بذليل قول عمرو بن معدي كرب
ما احسن في البيداء لقاها * واكرم في النازلات عطاوها *
ويشترط ان يكونا معمولين لفعل التعجب نفسه لا لمحوله فلو
قيل ما احسن بمعروف امرا او عند الكعبة جالسا لم يجز بالاتفاق
ورما توهم غالط من كلام عمرو بن معدي كرب صحة التعلق بالمحول
وذلك لصحته في المعنى وهو باطل لان كلامهم قد استقر
على خلاف ذلك واما بقية الشواهد فذلك فيه ممتنع اما معنى
او صناعة او كليهما فلا اشكال فيه واما الحال فقال احمد
لو نصبت الحال على المتعجب منه فقلت ما احسن زيدا ضاحكا
جاز ايقاع الحال بينه وبين الفعل ثم ناقض هذا فقال الاجود
ان لا يفصل بين الفعل وبين المتعجب منه بالظرف والمجرور لان
التعجب كالمثل وفعله جامد وفي الفصل تغيير وتحريف وقضية
هذا القول ان لا يجوز الفصل بالحال وقيل يجوز وحجته مع
ضعفه قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وافتح به ان يكذب
واري انه لا حجة فيه لان في الفعل ضمير الرجل والفصل يجري
مجرى الضرورة لا مجرى الاختيار واما المنادى فاجاز بعضهم
الفصل به وشهد له اعز علي ابا السفطان ان اراك صريعا
مجندلا وفيه الفصل ايضا بالجار والمجرور واذا اغتفر الجمع
هنا اغتفر في نظايره كالفصل بين اذن وسنصوبها والمضاف
والمضاف اليه والشهاب مردد فيهما ومال الى المنع فاحفظه
قال الشارح ومما يجوز في نقل التعجب الفصل بينه وبين ما
يكان قال ابن هشام كانه ذكره تاسيا لهذا الحكم اي كما جاز
ان يفصل بين فعل التعجب ومعموله بفاصل ما وهو الظرف والمجرور

نعم وبئس وما جرى مجراهما

شبكة الألوكة www.alukah.net

قوله فعلان عنهم منقرضتين خلافا للفراء وأكثر الكوفيين
دليلهم دخول أل وعلى والنداء والاضافة فيهما ولا يكون ذلك
الا للاسم نحو ما مر بنعم الولد على بيس العبد ونعم المولى
وبئس النصير بنعم طير ولنا ايضا انصالها التاء الساكنة
بهما في جميع اللغات وضمير الرفع البارز في لغة حكاها
الكسائي على احد ما تقدم بالافعال وبها على الفتح فاما بنعم
الولد على بيس العبد فصفة لمحذوف مثل بئام صاحبه
فان قلت لا رابط ولا الجملة خبرية بخلاف نام
قلنا التحقيق انها معمول للصفة اي مقول فيه ذلك
مثل مثل رأيت الذي قط واما بنعم طير فقال بعضهم
مشكل لانها فيه اسم بدليلي الجار واضافتها وثالث وهو
عدم الفاعل ولا يمكن دعوى الصفة فيها واجيب
بانه على الحكاية ونقل الكلمة عن الفعلية الى جعلها اسما
للفظ مثل وانها كم عن قيل وقال اي بكلمة نعم منسوبة
الى الطير الميمون قلت لا تقييد في المثال بالميمون وفيه
طير الجمع لاطير وفي شرح الكافية لا حجة في هذا الان نعم
فيه محكية ولهذا فتحت مع دخول الجار عليها تنبيهان
الاول قال في البسيط من قال باسميتها فما بعدها ما هو
عنده فاعل ينبغي ان يكون تابعا اما بدلا او عطف بيان
والمعنى الممدوح الرجل زيد انتهى ولا مانع من البدلية
في بنعم طير لا يجوز ابدال النكرة من المعرفة ويبقى الكلام
في نحو نعم رجلا زيد فيحتمل ان رجلا تمييز عن النسبة التي
تضمنتها نعم بعني الممدوح اي الممدوح من جهة الرجولية
زيد ويحتمل انه حال ثم قياس ما ذكروا في نعم الرجل
جر الولد في ما بئس ما بنعم الولد فلعلهم يرونه بالجر
او هو مقطوع وكذا بيس العبد قاله الشهاب وافول
في مختصر التنبيهين في الخلاف بين البصريين والكوفيين للبيعا

ان الاسم بعد نعم مرفوع بها كما ير تفع باسم الفاعل
الثاني هما اثنان الكلمتان خالفتا الاصل من جهات احداها
جهة اللفظ لانهما وضعا على فعل فاتبعت فا وبعينها ثم
اسكنا وفي هذا لغة صوربة وبئس ظاهرة وقياسية
وبئس بقاء التابع مع زوال المتبوع والثانية جهة المعنى
وذلك ان معناهما في الاصل اصاب نعمة واصاب بوسا فصارا
للمدح والذم والثالث ان زمانهما كان ماضيا فصارا حاضرا
والرابع انهما كانا اخبارا فصارا انشاء وعن هذا نشأ الوجه
الثالث والخامس ان فاعلهما يشترط فيه ان يكون فاعلا
مخصوصا والسادس انهما اذا تحملا الضمير لم يكن عائدا
الا على ما بعده السابع انه يكون مستثنى على كل حال
قوله مقارنة أل يعني الجنسية بدليل قوله في باب
الفاعل لان قصد الجنس فيه بين وقوله فيما ياتي ويذكر
المخصوص بعد التخصيص اما يكون بعد التعميم وقيل
انها عهدية حجة الاولين لزوم الالف في فاعلهما او فيما اضيف
اليه فلو لا الجنسية كان فاعلهما كل اسم وقولهم نعم
المراة هند كما تقول قام النسوة قال تعالى وقال نسوة
قيل فاجيز وفي نعم الرجل ان يقال نعمت الرجل كما يقال
قامت الرجال ونعمت الرجال قلنا مقتضى القياس ان لا
يجوز نعم المراة رعيا لجانب اللفظ ولكنهم راعوا جانب المعنى
المعتضد بالاصالة وهي التذكير واما هند فتخالف لذلك لانه
لم يعتضد بالاصل اعني في نعمت الرجل بل هو خلاف اللفظ
والاصل جميعا وحجة الاخرين انه يثنى ويجمع فلو كانت
للجنس استغرق جميع افراده ولو كانت للعهد الذهني كانت
لمعقول الماهية وذلك شيء مفرد لا يقبل تثنية ولا جمعا ورد
بعدم صحة الملازمة بدليل فان النار بالعود بين تذكى
فتى العود ولا عهد فيه وعلى الجنسية فهل هي للجنس

حقيقة او مجازا وعلى العهد ذكر المعهود ذهنى او شخصى خلاف

قوله وبرفعان مضمرا يجب ان يقول مستترا ليلا يتوهم انه بيرز كسائر الضمائر وليس كذلك الا شذوذا وقد يقع علما نحو وبيست صفورا ومضافا للعلم لنعم عبد الله خالد ابن الوليد وبيس عبد الله انا ان كان كذا او نكرة نحو نعم خليل زيدا ومضافا للنكرة نحو نعم صاحب قوم لا سلاح له او ضميرا بارزا مرفوعا نحو نعما رجلين ونعموا رجالا او ضميرا مجرورا بالباء نحو نعم بهم قوما فهذه ستة شاذة وذكر الناظم ثلاثة قياسية وبقى عليه رابعة وهو ان يكون مضافا الى ما فيه ال وليس دخولها فى كلامه بان يراد بالمضافين ما يشمل المضافين بالواسطة فتلك عشرة كاملة واختلف فى اربع مسائل غيرها وهى الذى الجنسية فاجازها الفارسى والمبرد نحو نعم الذى بعث بالرسالة محمد صلى الله عليه وسلم ومن وما الموصولتان مرادا بهما الجنس نحو نعم من كان صاحبك مذاهبه وما فى مثل فنعما هى وسيأتى الكلام على ذلك وفى مفتاح الاعراب للامين المحلى يكون فاعل نعم وبيس مضافا الى ضمير المعرف بال معطوفا كقولك نعم غلام الرجل وخادمه بشرا انتهى واجاز بعضهم الرجل نعم غلامه والفاضل نعم كلامه وقد جاء فى ذلك قوله فنعم اخوا الهيجاء ونعم شهابها قال ابن هشام وينبغى ان يلتزم ذلك من اجاز مررت بالرجل الضارب غلامه قوله بفسره مميز هذا قول البصريين وقال الكسائى والفراء الفاعل فى نعم رجلا زيد زيد ورجلا حال عند الكسائى ومميز عند الفراء الناقلهم نعم رجلا انت وبيس رجلا هو فلو كانا فاعلين لانفصلا وقولهم اخوك نعم رجلا او الفاعل لا يتقدم ونعم رجلا كان زيد والفاعل لا يعمل فيه النواسخ وقال ابن الطراوة الفاعل

محذوف

محذوف لا مضمر يدل عليه مرموزه وسوغ الحذف انه موضع ابهام كما قالوا فسوف تقاد فتأتى بما حذف لابهام المحل وصار التفسير بدلا من اللفظ به ثم بدئ الضمير عائد على ما بعده وهو احد المواضع التى عاد فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال ابن هشام فى الحواشى من احكام هذا الضمير انه ملازم للافراد وانه عائد على ما بعده وانه لا يتبع تابع لان لفظه ومعناه المابينضم كل منهما بنى منتظر بعده فاشبه الحروف ولاكذلك الضمائر التى تعود على ما قبلها ومثله فى ذلك ضمير الشان وقال ايضا شرط هذا التمييز التاخير عن الفعل فيقال لان العامل الجامد لا يتقدم تمييزه قلت المانع عامله الضمير فهو من باب رطل زيتا الثانى ان يتقدم على المخصوص ومن ثم حكم فى التسهيل بشذوذ نعم زيد رجلا فهذان شرطان باعتبار محله الثالث ان يكون مطابقا للمخصوص الرابع ان يكون قابلا للالف واللام ومن ثم خالف الناظم من قال فنعما هى ان ما تمييز وقال ابو على فى من فى قوله ونعم من هو فى سروا علان انها نكرة تامة مميزة لفاعل مستتر فهذان شرطان باعتبار لفظه انتهى واما فاعلها اذا لم يكن ضميرا فيجوز اتباعه بدل وعطف بيان ونسق نحو نعم زيد وبيس لابصفة على الاصح واختار الناظم الجواز اذا تؤول بالكمل الخصال ولا تؤكيد معنوى وفى اللفظ فقولان ولا يفصل بين نعم وفاعلها وقيل يجوز بمعمول الفاعل نحو نعم فتى الراغب قوله وجمع تمييز عكس ترك التمييز مع كون الفاعل ضميرا نحو بئسما ونعمت اى فى السنة اخذ ونعمت سنة وقول الشارح ونعمت السنة ليس بجيد قوله فيه خلاف عنهم قد اشتهر ذهب س الى المنع اذ لا ابهام يرفعه التمييز ورده الناظم بان رفع الابهام غير لازم فى التمييز لمجيئه موكدا نحو قوله تعالى ان عدة الشهور

عند الله اثني عشر شهرا فيجوز ان يكون التمييز في باب نعم
من ذلك وقول التصريح ان هذا من التمييز الموكد وليس
الكلام فيه فقول س منقوض انتهى غير ظاهر كما لا يخفى ومما
استدل به الناظم ورود السماع في نحو فنعم الزاد زاد ابيك
زادا وخرجه بعضهم على انه مفعول به او هو مصدر بحذف
الزوايد وخرج غيره من نحو نعم الفتاة فتاة البيت على الحال
الموكدة ولما كان ذلك بعيدا الجمود الاسم في اكثر الامثلة
كهذا البيت قال ابو حيان الاقرب ان يدعي ان الفاعل
ضمير والمرفوع بعده بدل والمنصوب تمييز تاخر وفيه ان
هذا لا ينفع البصريين فقد نص المرادي في الكلام على البيت
السابق انه لا يجوز تاخير التمييز عند البصريين واما قولهم
نعم رجلا زيد فنادر فيؤدي الى القول بان هذه الشواهد
نادرة وحيث كان كذلك فالاولى ان يقال محل منع س في غير
الندور والنادر لا حكم له فتدبر والعجب من المرادي كيف اقتر
تخريج ابي حيان مع ما اسلفه قوله وما تميز فيه ثلاثة
اقوال لان المخصوص محذوف وما اما نكرة ناقصة والفعل
صفتها او تامة ونيه قولان لان المخصوص المحذوف اما
ان يقدر نكرة والفعل صفتها او تقدر ما اخرى موصولة
والفعل صلتها وعلى كل الفاعل مستتر والتغيير في هذه الاوجه
بالنقص والتمام هو الموافق لما يأتي والمدار عليه فالتغيير
به اولى من تغيير المرادي وغيره بنكرة تامة ونكرة موصوفة
قوله وقيل فاعل وفيه خمسة اقوال الاول انها اسم
معرفة تامة والفعل صفة لمخصوص محذوف الثاني انها
موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف الثالث
كذلك الا انه اكتفى بها وبصلتها عن المخصوص الرابع انها
مصدرية والتقدير بيس صنعك وان كان لا يحسن التلفظ
بذلك بل يقال بيس الصنع صنعك كما تقول اظن ان تقوم

ولا

ولا تقول اظن قيامك والفرق بين المصدر الصريح والمؤول
موجود في مواضع وقول التصريح الرابع انها مصدرية
سادة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند اليه مسد
الفاعل والاسم المخصوص جميعا مسايد لموضوع المسالة
انها فاعل الا ان يقال لما سدت مسد مسنده اطلق عليها
اسمه توسعا الخامس انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها
والمخصوص محذوف واعلم ان قول الناظم وقيل دون ان
يقول واما نص في اعتماد القول الاول على الاجمال اذ لا اشعا
له بواحد مما طبق عليه من الاقوال وقول المرادي ظاهر
عبارته يشير الى ترجيح القول الذي بدا به والظاهر انه
اراد القول الاول من الاقوال الثلاثة على انها تمييز والاول
من الخمسة على انها فاعل لاقتضاره في شرح الكافية عليهما
لا يخلو عن نظر لا يخفى لان عبارة الناظم نص في ترجيح الاول
على العموم ولا يلزم من اقتضاره في شرح الكافية عليهما
ان يتبادر من لفظه العام هنا فتامل بهذا ونزل الناظم
قولين آخرين احدهما انها المخصوص قال المرادي واما
القائل بانها المخصوص فالتقدير عنده نعم شيا الذي
صنعته قال ابن عازي قال شيخنا الاستاد ابو عبد الله
الصغير هذا خلاف ما نقل بعد ان التمييز لا يكون بالاسما
الموغلة في الابهام كيف قلت انما يمكن هذا الا براد في كلمة
ما المحذوفة المجعولة تمييزا اذ لا دخل في البنا والابهام منها
كما قال بعد واما لفظ ما فانما هو تفسير معنى والثاني انها
كافة قال في التصريح واذا دخلت ما على نعم وبيس بطل عملهما
وجاز ان يليهما ما لم يكن يليهما قبل دخول ما تقول نعما انت
وبيسما صنعت قال الله تعالى بيسما يامركم به ايمانكم
ولم يجز قبل ان تدخل ما ان تقول نعم انت ولا بيس صنعت
يعني ان هذا كله اذا وليهما فعل فان وليهما اسم نحو فنعما

فقيها ثلاثة اقوال الاول انها نكرة تامة تمييز والفاعل
مستتر الثاني انها معرفة تامة بمعنى الفاعل والمرفوع
عليهما هو المخصوص الثالث انها ركبت مع نعم فلا موضع
لها والمرفوع هو الفاعل وسكتوا عن المخصوص فيحتمل انه محذوف
او اغنى الفاعل عنه على قياس ما سلف وهذا القسم يندرج
في كلامه لان القول بان ما تمييزا وفاعل يجري فيه ولا يختص
بالمتلوة بجملة فعلية وان اوهمه كلام التصريح وكانه قصر
الكلام عليه وقوفا مع ظاهر المثال وهو نعم ما يقول
الفاضل ويمكن ان يقال مراده بنحوه ما وقعت فيه ما متلوة
بشيء غير مفردة نحو فقنته وقائما وفيها حينئذ قولان
نكرة تامة فاعل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر وعليهما
المخصوص محذوف واختار الناظم في شرح التسهيل القول
الاول لامور منها انه كثر الاقتصار عليها والنكرة التامة
لا يقتصر عليها الا نادرا بل قد يدعى دخول هذه في كلامه
لجريان القولين فيها ومراده بنحو نعم ما يقول الفاضل من
كل تركيب اتصلت فيه ما بنعم **تنبيه** علم مما
تقرر ان ما الموصولة قيل بانها تكون فاعلا لنعم وبيس
وقد اختلف فيها وفي من الموصولة اذا اريد بهما الجنس
فقيل يجوز كونهما فاعلين لنعم وبيس واختاره الناظم
قال صاحب البسيط ويشهد له القياس على الذي والتي
اذا اريد بهما الجنس فان ذلك جايز فيهما اجماعا وهذا وهم
منه بل المنع قول الكوفيين وجماعة من البصريين وذلك
غير مسموع البتة قال واما السماع فكقوله سبحانه وتعالى
فنعما هي وكقوله ونعم مزكا من صافقت مذاهبه ونعم ما هو
في سر واعلان قال فظاهر من انها موصولة وقد وقعت
فاعلا لنعم ووقع مزكا وهو مضاف لمن وهي موصولة فاعلا
لنعم والصحيح المنع والحجة في البيت لاحتمال كون من الاولى

موصولة

موصوفة متلهفا في رهب من انفجت عنطا فلبه فتكون بمنزلة
نعم صاحب سفر زيد حكاه الاخفش وغيره لغة واما من
الثانية فقال الفارسي تمييز ورد عليه الناظم بان التمييز
لا يقع بالاستقرا الا نكرة صالحة لال ولان من لم تقع في
العربية نكرة تامة والحكم عليها بالتمييز عند القايل
به مرتب على ذلك وهو منتف باجماع في غير محل النزاع فلا
يصار اليه بغير دليل عليه انتهى قال ابو حيان ولا يمتنع
ان يقول من هنا نكرة غير موصوفة وليست الجملة التي
بعدها وهي في سر واعلان في موضع الصفة بل من تمييز
وهو المخصوص بالمدح وعوده على بشر بن مروان قال
ابن هشام هذا الكلام ظريف جدا لانه يقرر للمولف رده على
الفارسي ظانا انه يجيب عنه فان دعوى المولف ان من نكرة
غير موصوفة باتفاق فالذي ينفع انما على ان يجعلها هنا موصولة
بالجملة لان ينتفي عنها كونها موصوفة ثم مثل الذي يتخيل
في هو في سر واعلان انه جملة ومثل يقال زيد في السر
والعلانية فيكون كلاما وانما في سر ظرف للحالة التي هو محمود و ح
فيها كما يقال نعم زيد في الحرب **قوله** ويذكر المخصوص
بعد اي بعد ما تقدم ذكره من فاعل وتمييز فيما تقدم
وسمي مخصوصا لانه ذكر جنسه ثم خصر شخصه **قوله** مبتدا
والجملة قبله خبرا وخبره محذوف اي الممدوح او المذموم
في كلام الناظم يحتمل القولين وقول المرادي لو اراد الاخير
ليبين ان الخبر محذوف فيه انه لو فعل ذلك صارت عبارته
نصا في الاخير والمقصود عبارة تشمل القولين **قوله** او خبر
اسم قال الناظم يلزم على هذا مخالفة اصل فانه يلزم منه
ان ينتصب لدخول كان عليه بمعنى انه لو كان خبر الجاز نصبه
بعد كان ولم تنصبه العرب بعدها واجاب ابو حيان
بان العرب حين ادخلت الناسخ لم تراع هذا الجايز اعني ان يكون

شبكة الألوكة
www.alukah.net

خبرا بل رجحت الجائز الاخر وهو ان يكون مبتدا وانما يظهر
هذا لو كان القائل بانه خبر يجوز كونه مبتدا والظاهر
خلافه ثم انظر هلا قال ان ادخال كان يبطل هذا القول
لانها لا تدخل على مبتدا لازم الحذف ومثل يعارض كلامه
بانه لو كان مبتدا لزم ان ينصب اذا دخلت عليه ان واخواتها
تنبيهان الاول ذهب ابن كيسان الى ان المخصوص
بدل من الفاعل ورد بانه لازم والبدل ليس بلازم ولانه
لا يصلح لمباشرة نعم وقد يقال لا مانع من كون البدل
لازما لكونه المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يقدح في اللزوم
وقد يلزم بعض التوابع كتابع مجرور رب واما قوله وبانه
لا يصلح الى اخره ففيه انه قد يعتفر في التابع ما لا يغتفر
في المتبوع الا ان يقال هذا في غير البدل لانه على نية تكرار
العامل ثم رايت في الارتشاف وذهب ابو سعيد
المستوفي الى انه بدل من الرجل قال ولا يلزم ان يقال
نعم زيد لانه قد يجوز في الاسم اذا وقع بدلا ما لا يجوز فيه
اذا وقع العامل فانهم حملوا انك انت قائم على البدل
وان كان لا يجوز ان انت الثاني قال في التسهيل ومن حقه
اي المخصوص ان يختص ويصلح للاخبار به عن الفاعل موسوفا
بالممدوح بعد نعم وبالمذموم بعد بيس فان باينه اول
وقوله ان يختص اي بان يكون معرفة او مقاربا بالتخصيص
نحو نعم الفتى رجل من بني فلان قال ابو حيان ويرد عليه
نعم البعير جمل ونعم الانسان رجل ونعم المال الف
واجاب الدماميني بوجود المسوغ فيما ذكره ومر
تقدم الخبر وبان ما ذكر قليل والمصنف قال ومن حقه ومو
مشعر بانه قد يجيء على خلاف ذلك وفي الاول نظر اذ يلزم
ان لا يحتاج للتخصيص حيث تاخر المخصوص فلا حاجة لما ذكره
المصنف ورايت بخط ابن هشام ما نصه قوله المخصوص

يفهم

يفهم منه شرطان احدهما ان لا يكون اعم من الفاعل
فلا يجوز نعم الصيام جنة ولا نعم الانسان حيوان ولا نعم
الرجل انسان والثاني ان لا يكون مساويا فلا يجوز نعم
البعير الجمال عند من قال ان البعير خاص بالجمل ولا نعم البعير
الحمائر ولا نعم الدسر المسامير واما من قال البعير يطلق
على الجمل والناقة فذلك جايز وقوله يصلح الى اخره اي كما يقال
في نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفي الرجل عمرو والرجل
المذموم عمرو ومفسر الفاعل كالفاعل فيتناول ما ذكر من
الضابط نعم رجلا زيد وبيس رجلا عمرو وقوله فان باينه
اول اي كما في بيس مثلا زيد اذ لا يصح ان يقال المثل المذموم
زيد فيتول على حذف المضاف الى المخصوص اي مثل زيد الثالث
قال في التسهيل وان كان المخصوص مونثا جاز ان يقول
نعمت وبيست مع تذكير الفاعل انتهى واذا فسر فاعلهما
بمونث لحقت التا فتقول نعمت امراة هند وقال ابن ابي
الربيع لا تلحق والما يقال نعم امراة هند استغنانا بتانيث
المفسر قال المرادي وبوجود الاول فيهما ونعمت انتهى
وتظر فيه ابو عبد الله الصغير لان التمييز غير مذكور
قوله كالعلم نعم المفتتي قال المرادي الظاهر ان هذا
المثال مما تقدم فيه المخصوص لا مما حذف لدلالة ما قبله
عليه ومثله في التوضيح لابن هشام قال في التصريح هذا اذا
رفعنا العلم على الابتدا اما اذا جعلناه خبر المبتدا محذوف
تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لا من التقديم
كما ذكر الناظم انتهى وقال الشاطبي حكى شيخنا ابو عبد الله
الفخار الاتفاق على ذلك يعني تقدم المخصوص في هذا التركيب
ولا يصح ان يريد بقوله كفى انه المخصوص اذ يلزم عليه محذور ان
جريان الوجهين في اعرابه مقدما ولا قايل به وخروج انا
وجدناه صابرا نعم العبد من كلامه قال ابن عازي مع

ان قوله وان يقدم مشعر به باياه اذ المشعر بالشيء خلافه
فلو عوضه بان يقول مثلا

وقبل سيد اوماجد لكفى لجدية العلم فنعم المقتفى

لوفي بالاحوال الثلاثة ولم يخرج عن هذا الاتفاق وقيل
معطوف على بعد انتهى واراد بالاحوال الثلاثة تقدم
المخصوص وتاخره وتقدم المشعر به وبها فسره من قوله
مع ان قوله الى اخره يعلم مما في كلام التصريح قوله واجعل
كبيس سما قال ابن هشام في المعنى والجمود والفاعل
والمخصوص واعني بالمعنى الذم المطلق وفي شرح العمدة
وقد اجتمعا في قوله تعالى بيس الشراب وساءت مرتفقا
انتهى والظاهر ان ساءها ليست من هذا بدليل ان المرتفق
مذكر والمونث وانما الضمير عائد على النار المذكورة فيما
تقدم وفي الكلام حذف اي ساءت نار مرتفق لانه يجب ان
يكون المخصوص من جنس التمييز فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه واعترض ابوحيان بانه لاحاجة
لافرادها لانها من افراد فعل واجيب بان نكتة
افرادها الاتفاق عليها والاختلاف في فعل فنبه بافرادها
على ذلك وفضيته كلام التوضيح وصرح به الاشموني ان
نكتة افرادها خفاء التحويل فيها ونقل التوجيه بذلك
الدماميني عن ابن عقيل ثم قال وموسى لا يعبا به فانه
ينتقض بما تحول لصيغة ولا يظهر التحويل فيه كقال وباع
ونحوهما مما لا يحصر وقال قيل ذلك انه انما افردها لانها
للذم العام فهي بيس اشبه بخلاف قولك جمل وحسن
ولوم فانها ذم خاص ولكثرة استعمالها بخلاف غيرها من افراد
فعل قبلها مزية تقتضي حسن افرادها بالذكر انتهى قال
الشهاب وقوله كقال وباع يقتضي صحة التعجب منهما فيقال قال
الرجل زيدا وقال زجلا زيد لانشا مدحه بالقول اي بجودته

سلا

سئلا وقال الدماميني ايضا بعد ان شرح قول التسهيل
وبكثرة اجرار فاعله اي فعل بالباء والظاهر ان ساء ملازمة
لاحكام بيس لانتفاء فيها مجال فان تحقق هذا الذي ذكرناه
كان وجها اخر للحكمة في افرادها قوله واجعل فعلا الخ
قال ابن هشام العبارة ظاهرة في فعل وفعل المنزلين
منزلة فعل في الوزن لا في فعل لان ذلك فعل الثلاثي
لانه فعل من الثلاثي لان ظاهر من كذا التحول عن شيء وينبغي
ان يستثنى من هذا ما عينه او لامه ياء وهذا ان كان
فذ حكي فيه خلاف لا ينبغي ان يرتكب تخويجه لعدم الاعتداد
بما جا من فعل بضم العين مما عينه ياء نحو هيوا وكذلك
ينبغي ان يستثنى من ذلك المضاعف اعني ما عينه ولامه
من واد واحد لقلة ما جا من ذلك نحو لبب والحق ان فعل
المذكور لد لالة على الزيادة في مصدر الفعل نفي في نحو
علم مدح وفي نحو جهل ذم وفي نحو عسر لا يقتضي ذما ولا مدحا
ثم اذا اقتضت ذلك كان خاصا لا عاما بخلاف نعم
وبيس وساء مثل بيس لانكونها فعل بل لما ذكرتها وكذلك
هب بالنسبة لي نعم انتهى وتمثيله بعلم وجهل بناء على ما
في شرح الكافية والتسهيل وذكر ابن عصفور ان العرب
لم تحول علم وجهل وسمع قال الشاطبي وعلى الناظم سوال
من ثلاثة اوجه احدها انه نص على ان فعل يصير في الحكم
مثل نعم مطلقا من غير تقييد فهو مثله في احكامه اللفظية
والمعنوية اما اللفظية فكما قال واما المعنوية فقالوا
فعل هذا يعطي معنى التعجب فحسن الرجل زيدا في معنى ما
احسنه وفقوا الرجل زيدا في معنى ما افقاه ومعنى التعجب
خلاف معنى انشا المدح والجواب ان فعل لانشا
المدح والذم ومعنى التعجب داخل على ذلك المعنى اذ لا تنافر
بينهما انتهى وقال ابن هشام فعل المذكور يوافق نعم

وبيس في استعمالهما ويخالفهما في ستة امور احدها ان راجعان
الى معناه احدهما انه مشرب معنى التعجب الثاني
انه للمدح والذم الخاصين ونعم وبيس للمدح والذم العامين
والثاني في فاعله الظاهر وبما اجراه بالباكيها انحو حب
بالزور وبجرده من ال كثيرا نحو وحسن اولئك رفيقا
والثالث في فاعله المضمر وبما جواز عوده على ما قبله وجواز
مطابقته لمن قصد به وذلك عند اعادته على ما قبله فاذا
قيل زيد نعم رجلا احتمل ان يكون في نعم ضمير زيد واحتمل
ان يكون الضمير لرجل وحينئذ فيكون الرابط فيما اري اعادة
المبتدا بمعناه لان الرجل هو نفس زيد وقال الزمخشري
في كبرت كلمة ان ضمير كبرت عائد على قولهم اتخذ الله ولدا وقال
ابن برهان انه عائد على كلمة وتقول الزيدون كرموا رجلا
على الاول وكرم رجالا على الثاني وقال ابن الناظم التقدير
والله اعلم بيس كلمة تخرج من افواههم قولهم اتخذ
الله ولدا انتهى وفي تفسير كبر ببيس نظر لانه تفسير
للخاص بالعام انتهى وحينئذ ففي قول الشاطبي اما اللفظية
فكما قال نظر وافتقاره في المخالفة المعنوية على افادة
فعل التعجب فتصور ثم قال الشاطبي السوال الثاني ان
ظاهر كلامه ان البنا من فعل انما يكون على معنى نعم لا على
معنى بيس واما معنى بيس فتختص بها المنقدمة وهذا
غير صحيح بل يجري فعل مجرى بيس ايضا تقول خبث الرجل
زيد بمعنى بيس الخبث خبث زيدا وبيس الرجل زيد زيد
لخبثه والجواب ان قوله كنعم لا يعني به عين المثال
بل باب نعم اجمع فكانه حذف المضاف واقام ضمائر ولا سيما
لكثرة استعمالها في لفظها نفسها بمعنى بيس انتهى واشار
بعضهم في الجواب عن هذا السوال بانه في كلام الناظم
اكتفا والتقدير واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم وبيس

والسوال

والسوال الثالث ان صيغة فعل انما تبني مما يبني منه فعلا
التعجب والناظم لم يذكر من الشروط الا البنا من الفعل
الثلاثي انتهى واشار الى هذا في التوضيح بقوله وكل فعل
ثلاثي صالح للتعجب منه تنبيهان الاول قال الشمني
يدخل في قوله واجعل فعلا حب مع غير الاشارة فيفيد انه
يبنيت له جميع ما ذكر لفعلا ما بنيت لنعم وغيره ومنه الجمع
بين الظاهر والتمييز والاسناد الى الضمير وغيره كالنكرة
انتهى وفيه نظر سيعرفه الثاني يجوز في فعل سكون
العين وفعل بضم الفا وسكون العين قال

انوار اسرع ما ذا يا فروق ، وحبل الوصل منتكث حريق ،

قال يعقوب رحمه الله نارت المراة نوارا ونورا فهو
نوار ونسوة نوار اذا نفرت من الريبة وغيرها مما يكره
اي انفارا يا فروق سرع ما ذا والعنة والكسرة يخففان
ويقال ايضا عظم البطن بطنك الا ان النقل يختص بالمدح
والذم نحو حسن الوجه وجهك وحسن وحشن فان قلت
حسن وجهك جاز ذلك وجاز حسن ولم يجز حشن لانه
ليس كنعم وبيس وقال

لم يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما اراد واحسن ذا اديا ،

فنقل لان بعد ما مذهب التعجب قوله ومثل نعم حبذا
فيه اكتفا والاصل ومثل نعم وبيس بدليل قوله وان تزد ذما
فقل لا حبذا واعلم ان حبذا تنفرد عن نعم وبيس بامور
الاول عدم تطابق الفاعل والمخصوص كما يفهم من قوله
لا تقدر بذا الثاني عدم جواز تقديم المخصوص كما يفهم من
قوله واولذا المخصوص الثالث عدم جواز دخول النواسخ
الرابع جواز دخول يا من غير شذوذ بخلاف يا نعم وان كان
لا بد من التاويل في المحلين الخامس جواز دخول لا السادس
كثرة وقوع تمييزا وحالا قبل المخصوص وبعده فالتمييز كقوله

الاحبذا قوما بسليم فانهم ... وفوا اذ نوا صوابا بالاعانة والصبر

وقوله

حبذا الصبر شيمة لامرء ... رام مسارا ة مولع بالمعالي

والحال كقوله

يا حبذا مرجوا البر السيخ ... من يرجه فعيشه العيش الرخي

وقوله

يا حبذا المال مبذولا بلا سرف ... في واجب البر اسرارا واعلانا

قال ابن عصفور المنصوب بعد حبذا تمييز جامدا كان او مشتقا لصحة دخول من قال ابن الحاج والصواب انه اذا لم تدخل من يحتمل الحال والتمييز فيهما معنيان مقصودان وقد يحذف المخصوص ان علم وزفه مع بقا التمييز اجودفالاول كقوله

اجبت عصاما اذ دعاني قايلا ... الا حبذا مستنصرا وبغيرا

والثاني كقوله

قلت اذا دنت سعاد بوصل ... حبذا يا سعاد لو تقتدينا

فتقدير الاول حبذا انت وانا وتقدير الثاني حبذا يا سعاد ايذانك بالوصل **تنبيه** لاخلاف ان حبذا مركب وفي ان اصله قبل التركيب فعل اصله حبب لقولهم في الوصف حبيب ومومن فعل كشريف من شرف واختلف بعد التركيب فقيل فعل تقلبيا لانها اقوى فحبذا مبتدا وزيد خبرا وبالعكس وقيل ذات على حالة لحب فعل مقصود به المحبة والمدح وجعل فاعله ذا ليدل على الحضور القلبي ولم يغير الجر بانهما بمجرى المثل وبرد كونهما اسما انهما لم يتغيرا بعد التركيب معنى ولا لفظا فبقيا على ما كانا عليه كما بقيت حرفية لا واسمية اسمها في نحو لا رجل ونوزع في هذا بان اصل حب عند بعض فعل ركب اكتسى معنى المدح كنعم ولان المبتدا تدخله النواسخ ولانه كان يلزم تكرار لا نحو لا حبذا زيد ولا عمرو وقوله فهو بهما اي المثلا لانه اشارة الى

مقدر

مصدر محذوف خلافا لابن كيسان ونظيره في النصر على العلة لاجل الخلاف فيها لان قصد الجنس فيه بين واعلم ان كلامه زعما اوهم ان المخصوص لابد من ذكره كما يوهم انه لا يتقدم من قوله واول ويوكد الوهم قوله ثم وان يقدم مستعربه كيف وسكوته عن ذلك هنا وقوله انه كلام بقيا على المثل قوله وما سوى ذا ارفع بحب الى اخره تستعمل حب مع غير ذا فيتجدد لها امور وجواز جر فاعلها بالبا وقلة الاستغنا عن تمييز لاسيما عند جر الفاعل ولزومها لا كتفا بالفاعل عن المخصوص وجواز ضمر فيها قال الشاطبي فان فتمثل بهذا الموضع معترض على الناظم فانه لم يقيد هنا فاعل حب اذا لم يكن ذا بقيد ولابد من التقييد له لان فاعل حب مع غير ذا انما يكون اسم جنس او ضميرا مفسرا بتمييز او ما او من كفاعل نعم وبيس من كل وجه لان حب جار مجراه فلا يجوز ان يقال حب زيد ولا حب اخوك فالجواب انه لم يغفل عن هذا التقييد البتة لانه لما ذكر احكام نعم وبيس الحق بهما حبذا في قوله ومثل نعم حبذا فاقتضى ان حب بغير ذا مثل نعم في جميع الاحكام الا ما خص بهما دون نعم وهذا صحيح فانها مثلها فيما سوى ما ذكر فلم يحتج لما ذكر فتيد رجوعها لما حكم الباب انتهى وما ذكره من ان فاعل حبذا اذا لم يكن ذا حكمه حكم فاعل نعم فيما يشترط يخالف ما اقتضاه صنيع الموضح من انها من افراد فعل المضموم العين الجاري مجرى نعم وبيس وتنصيصه على ان فاعل فعل المذكور يأتي اسما ظاهرا مجردا من ال ولا مثله الشارح هنا فان منها حب زيد رجلا وحب به رجلا لكنه لما مثل الشارح بحب بزيد وحب زيد قال ابن هشام ينبغي ان يمثل ذلك بهما فيه ال لكونه الغالب في فاعل فعل قوله او مجرد قال الشاطبي في ادخال العاطف على العاطف من قوله او مجرد

اشكال قوله انتظام الخاتم وكذا كل فعل على فعل اذا ضمن معنى التعجب يجوز فيه هذا النقل كما قدمناه

أفعل التفضيل

هو الوصف المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في اصل الفعل وقولهم المبني على افعل مخرج لما عدا بعض صيغ الفاعل ولما عدا صيغ بعض التعجب وقولهم لزيادة على غيره مخرج لذلك كاشيب واحسن وقد يقال صيغ التعجب خارجة بقولهم وهو الوصف لان احسن في التعجب فعل لا وصف بذا واعترض بهذا التعبير بانه لا يشمل الا ما فيه مدح اذ المفهوم من التفضيل بيان المزية في الصفات الحسنة فلا يشمل محمود بيد اجهل من عمرو فكان الاولى التعبير بافعل الزيادة والجواب ان هذه العبارة صارت في الاصطلاح اسما للدال على الزيادة مطلقا

قوله صيغ من مصوغ منه للتعجب الخ تقدم انه انما يصاغ من ذي ثلاث ومن نحو لحن ابن سيدة في كتاب الاعراب ابا الطيب في قوله

فروس الرماح اذهب للغيظ ... واشفى لغل صدر الحقود

قال والما الصواب اشد اذهابا وكان ليكنه ان يقول اذهب بالحقد ويأخذه من ذهب به ومذا كل احد يجيزه بخلاف اذهب للحقد فانه من اذهبه والاكثر لا يجيزونه انتهى وفيه نظر لان المتنبي لا يبيت مع قول بعض الائمة بذلك خصوصا والامام سر اجاز بنا فعل التعجب واسم التفضيل من فعل وقال الحريري ويقولون فلان انتف من فلان فيبنونه من انتف وانما يبنى من النلائي قال ابن بري قالوا ما ابيسره وانه واعدم وافلس واضيع واسرف وافرط وانتف ولما سمع الصحابة قول

حسان رضي الله عنه فنشركما لخير كما العداء فقالوا ما هذا انتصف بينه فالة العرب وقال الشاعر

وانتف الناس في كل المواطن من ... سيفي المعادين بالكاس الذي بريا

وتقدم ايضا انه لا يصاغ من فعل اسم فاعله على افعل ومن ثم لحن ابن سيده في كتاب الاعراب عن مراتب قراءة الاداب ابا الطيب في قوله

ابعد بعدت بياضا لا بياض له ... لانت اسود في عيني من الظلم

لان الالوان كالملوق كما لا يقال ما ابياه ولا ما ارجله كذلك هذا ولان افعال الالوان والعيوب في الاصل على افعل وافعال وما تجاوز الثلاثة لا يتعجب منه قالك فاما استشهاد بعضهم بقوله

جارية في درعها الفضفاض ... ابيض من اخت بني اباض

فمقبل مجهول غير موسوم ... ولا معلوم واما قول طرفة

اذا الرجال شتوا واستد اكلهم ... فانت ابيضهم سربال طباخ

فانه لا يعني بابيض هنا صيغة المفاضلة وانما عنى به الابيض فكانه قال فانت واضحهم او نقيهم سربال طباخ ثم قال وقد يتوول قول المتنبي على ان من للتبعيض اي لانت اسود في عيني ولانت ظلمة من الظلم فيكون كبيت طرفة انتهى فجعل من الظلم خبرا ثانيا وفي الجملة الثانية من الباب الخامس من المغني الصحيح ان من الظلم صفة لاسود اي اسود كائن من جملة الظلم انتهى وحاصله ما اشار له الحريري في الدرة حيث قال ان بعضهم تاوله فجعل اسود هنا من قبيل الوصف المحض الذي للتفضيل والترجيح بين الاشياء ويكون على هذا التاويل قد تم الكلام وكملت الحجة في قوله لانت اسود في عيني ويكون من التي في قوله من الظلم لتبيين جنس السواد لانها صلة اسود انتهى وقال ابن هشام في الحواشي اما قوله عليه الصلاة واللام

الألوكة
www.alukah.net

من ذلك باب ورنتل انت فيه بين ضرورتين احداهما ان تدعي كونها
اصلية في ذوات الاربعة غير مكررة والواو لا توجد اصلية في ذوات
الاربعة على وجه من الوجوه وهو التضعيف فاما ان تزاد او لا فان هذا
امر لا يوجد عليه كما قال انتهى وقال ابن مالك الا شبه اصالتها وتقدير
اللام فانها قد تزاد اخر اكفهمل فلم يزيادتها اخرا نظير انتهى قال ابن هشام
وهذا احسن جدا وفيه اعمال القاعدتين اذ لم يجعل الواو زايدة مع
تقدمها ولا اصلية في بنات الاربعة من غير تضعيف وانما هو اصل
في بنات الثلاثة فقط **تنبيه** قوله ان لم يرتفعا خصوص
داخل تحت عموم قوله واحكم بتا صيل حروف سمسم ونحوه **قوله**
وكذا الهمز وميم سبقا الخ قال الشاطبي معنى سبقا تقدما لا
تقدما على ثلاثة مطلقا فلا يرد نحو شمردل ولما غلب على الظن همزة
افكل مثلا زايدة قطعنا بالحكم بزيادتها فالحكم بهو المقطوع به وساط
الحكم مظنون فلا يلزم من القطع بالحكم بالزيادة القطع بالزيادة كما تقول
الفقه هو العلم بالاحكام الشرعية مع انه مظنون لا معلوم لكن العلم
راجع لنفس الحكم والظن الاستنباط انتهى واعلم ان مراد الناظم
بقوله سبقا ثلاثة اخراج ما سبق اربعة كاصطبل ومرزجوش اما
بناء على القول باعتبار مفهوم العدد واما لان النص على الفتيد في مقام
البيان يقضي بما عداه لان الاشتقاق لم يبدل على الزيادة في ذلك
لانه فعل او ما حمل عليه كاسم الفاعل فان الهمزة تقع في اول الفعل
زايدة وان كان بعدها اكثر من ثلاثة اصول والميم في اول اسم
الفاعل والمفعول والزمان والمكان زايدة وان كان بعدها اكثر
من ثلاثة اصول كما قال وضم ميم زايد قد سبقا وانه لم يستثن
هنا نحو مرمر اكتفاء بقوله واحكم بتا صيل الخ وانما احتاج الى قوله
ان لم يقعا كما مثل به لوجود وقوعها ليلا يتوهم تخصيص قوله واحكم
الخ لو اطلق هنا وحيث علم عدم تخصيصه لم يحتج لما الاستثنائية بعد
ذلك وان محل الحكم بالزيادة فيما تقدم على ثلاثة اصول ما لم يقض
الاشتقاق بالاصالة فانه القاضي العدل الذي لا يدفع حكمه نحو

مرعز

مرعز فان ميمه اصلية لقولهم كسا مرعزدون مرعز **تنبيه**
ذهب ابو عثمان الى ان الميم في دلامص واخواته اصل فهي عنده من باب
سبط وسبطر لكما ان سبطر ليس مشتقا من سبط فكذلك دلامص
ليس مشتقا من دلمص حتى تكون الميم زايدة قال ابو حيان وهذا
ليس ببعيد لان الذي فاد نا الى باب سبط وسبطر كون الرا ليست من
حروف الزيادة بخلاف الميم **قوله** همز اخر قال الشاطبي ضبط بالاصالة
وبالتبعية **قوله** اكثر من حرفين اي اصليين قياسا على ما تقدم
ولو قال اكثر من اصلين لكان اجود لما قاله المرادي ولما بأتي عن ابن هشام
قوله والنون به الاخر كالهمز فيقضي بزيادتها بالشرطين المذكورين
في الهمزة ولا بد ايضا ان يكون زيادة ما قبل الالف على حرفين ليست
بتضعيف اصل فالنون في حيجان اصل وهذا يستفاد من قوله واحكم
بتا صيل حروف سمسم على ما مر وتقدم ان الاشتقاق هو القاضي
فلا يرد ان الناظم تقصر من مواطن زيادتها اول المضارع والمطاوع
نحو انكسر واحرنجم بقصر قال ابن هشام فقد يورد مهوان قال الفه
اكثر من حرفين لفظها ردف ومع هذا هي غير زايدة اعني النون وذلك
لزيادة الميم لانه من الهوان قلت قال ولا اكثر من اصلين لفظها ردف
لخرج هذا مع انه متمرن واوضح **تنبيه** النون هنا اخر
تشارك الهمزة في علم التصريف فيما ذكر وهي تخالف المذكر والمونث
اعني انهما لا تخلفهما التاء وفي ابدال النون من الهمزة في النسب كصنعاني
وبهراني وفي غيره انشد الفرا

فلئن بكيت على زمان فائتي ... والناس في ازمان ذي ازمان
فلقد اروح بلمة فيانة ... سود الهم تخضب من الجمان

يريد الجماء وفي علم النحو هو في صنع الصرف **قوله** وفي نحو عصنفر قال
الشاطبي احترازا عن نون عضنفر المتضمن سنة فيجوز ان تكون ساكنة
لانفرنيق مفكوكة لا يجهم غير مضاعفة مع العين لا كفرندن في كلمة
خماسية لا كعندليب متوسطة لا كعندليب ايضا فقد تقدم شرطها
مخافة لا مطهرة كرفتنع وهو بنا مثل محنفل من رفع مثل هذا البنا

الوردي لاظهارها لا يجوز حكى ابن جني عن الخليل بن اسد قال قرات
على الاصمعي ارجوزة العجاج السينية فلما بلغت قوله تقاعس العرينا
فاقعنسسا قال لي الاصمعي قال الخليل من احمد انشدنا رجل
ترافع العرينا فارفعنعا فقلت له لا يكون اي في كلام العرب قال
ابن جني ولا اعلم احدا اشترطه الا ما تشعر به هذه الحكاية . ن
تنبيه قال ابن هشام فلم حكم بزيادة نون نرجس
وعرند وكنهبل وليست اخرا ولا متوسطة على الحد المشروح قلت
ليلا يلزم عدم النظير فيهن فان قلت فلم حكم بزيادة نون
رعشن وبلغن قلت لسقوطها في الرعشة والبلوغ وقد
تقدم قوله والذي لا يلزم الزايد قوله في التنبيه قال
ابن هشام مسلمة في سر الصناعة مسلمة وقاشت وعندي ان تاء
قاشت ونحوها لا تعد في هذا الباب لانها كلمة مستقلة قايمة
بنفسها بخلاف تا مسلمة فانها جزء كلمة ولهذا يجلها الاعراب قال
والتانيث اعم من ان يكون في مفرد او جمع كمسلمات ويدخل
في ذلك ايضا التا في ربت وثمت ولات انتهى ويويده ان الناظم
لم يذكر التنوين ونون التثنية والجمع ونون الوقاية ونون التوكيد
لانها زيادة متميزة ومقصود الباب تميز الزيادة المحتاجة الى
تميز لاختلاطها في اصول الكلمة حتى صارت جزءا منها ويحمل قوله
والتانيث على نحو مسلمة لانها تاتي في الاصل لا قاشت يندفع اعتراض
الشهاب على الاستدراك الاشموني عن عدم ذكر الناظم التنوين وما تقدم
بان مقصود الباب ما قررناه بان قول الناظم والتا في التانيث يشكل
عليه وقال ايضا فان قلت فلم حكم على تنضب وتنقد وتنفل
وندرا وتخيب وعروبت بزيادة التا قلت ليلا يلزم عدم
عدم النظير فان قلت فلم حكموا على تنفل بالزيادة مع
وجود فعلل كيرنن قلت توقفنا بين الادلة قلنا ما
فعلوه اولى ليلا يلزم ثبوت وزن اصلي غير ما لوف فان قلت
فلم حكموا كنهبل بالزيادة مع انتفا فعلل وفنعل قلنا

لما انتفيا كان الحمل على الزيادة اولى لانه اوسع البابين قوله والصناعة
قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة في الزيادة الا التا ولا
فرق بينها وبين غيرها قوله ونحو الاستفعال ادخل بنحو
التفعيل والتفاعل والافتعال والتفعل وما اشتق منها فهو كقوله
وبفعالل وشبهه انطقا فاندفع قول ابن هشام انها بقيت عليه
بقي قوله التنبيه على زيادة السين في الاستفعال ولهذا قال ابن
هشام وبهذه الخلاصة محتاجة لما بين من درة ابن معط وبقوله
والسين في استفعل كاستطاعا وزيد للتعويض في اسطاعا . . .
تنبيه قال ابن هشام فقد يقال انما بينت لنا الوزن
في الاستفعال بعد ثبوت الزيادة لان قولنا استفعال فرع عن ثبت
الزيادة حتى يقابل الزايد بلفظه فهذا دور وقد يجاب
بان مراده ما كان على هذه الصورة مما هو مصدر وفيه سين وتا
قوله كلمة ولم يره اعترضه في التوضيح بان ها السكت كلمة برأسها
فليست جزءا من غيرها وقال في الحواشي واما نحو طلحة ومسلمة فقد
تقرر في باب الوقف ان التا فيه اصل وانها مستقلة بالها فبعد
فيما زيدت فيه التا لا الها قوله واللام في الاشارة المشهورة
اعترضه في التوضيح بان لام البعد كلمة برأسها وليست جزءا من غيرها
وقال في الحواشي عندي ان اللام مبتدا والمشهورة صفة لمبتدا محذوف
اي زيادتها المشهورة وفي الاشارة خبر والجملة خبر اللام وفيه
اشارة الى ان زيادتها في غير ذلك ثابتة ولكنها غير مشتهرة وذلك
نحو عفرطل لانتفا فعلل فان قلت فلم حكموا بزيادة اللام
في فحمل ومسهل قلت لسقوطها في الفحج والهدم وقال ايضا حكى
الخضراوي عن بعضهم ان كان يسقط اللام من حروف الزيادة وهو
عندي على الصواب انتهى ووجه ذلك ما عرفت ان اللام في ذلك ن
واخواتها من حروف المعاني قال الشهاب ولك ان تقول تدعد وا
حروف المضارعة من الزوايد مع انها لمعان وكذا الف فاعل مع انه
لمعنى الا ان يقال حروف المضارعة لا تدل وحدها بخلاف نحو التكلم

الألوكة
www.alukah.net

والخطاب بل بمجموع الفعل معنى دال على مجموع المعنى وكذا مخالف فاعل
وعلى هذا فطلب الوجه الواضح لعدم استقلال حروف المضارعة
ونحوها بالدلالة بخلاف نحو اللام في الاشارة انتهى واقول الوجه
الواضح ان ما كان من حروف المعاني لا يعد زايد الا اذا نزل منزلة
الجزء بان جعله الاعراب كالتاء مسلمة او نحطاه العامل كاحرف المضارعة
قوله وامتنع زيادة بلا فقد بنيت الخ قال ابن هشام القصد
الاشارة الى ما ذكره في حروف سالمتونيها والى ما افهمه قوله واحكم
بناصيل حروف مسمى من وجوب دعوى الزيادة والحكم بها في غير
ذلك من ذي التكرار الا في باب سد ومد لما افهمه قوله وليس زاد يء
من ثلاثي بري قابل بتعريف ان الاسم والفعل لا ينقصان عن الثلاثة
فلا يكون احد المضعفين زايدا في سد ومد ورب وبر ومد والحجة
في قوله ان لم تبن حجة منحصرة في امور احدها سقوط الحرف
كسقوط النون من حنظل في قولهم خذ طب الابل الثاني لزوم عدم
النظير بتقدير الاصالة كزحبس وتنقل والثالث ثبوت الزيادة
في الكلمة على احدى كتنيها كتنقل

فصل في زيادة همزة الوصل

قوله لا يثبت الا اذا ابتدي به فاما قوله

الا اري اثنين احسن شيمة على حدثان الدهر مني ومن جمل

فضرورة وابدل الهمزة في قوله ابتدي يا فتيا سيتا كما في ما يه اذا قيل
سبه ثم سكن الفعل تخفيفا للحركة البنائية كقراءة من قرا ما بقي من
الربا قوله وهو لفعل ماض فاما قوله

لاسب اليوم ولا احلة اشتع الخرق على الراقع

فضرورة حسنة لكونها في ابتدا النصف ذكانها في ابتدا النطق قوله
وكذا امر الثلاثي اى الذي سيكن ثاني مضارعه لفظا كما يستفاد من
قوله كاخش الخ انما جعله قيدا لاحض تمثيل ويستثنى خذ وكل
ومر فان تحرك ثاني مضارعه لم يجئ الا همزة الوصل ولو سكن تقديرا

كتم

كقم من يقوم فان القياس ان يكون الامر منهما اوخذ واوكل واومر كاوعد
من ياعد لكنهم استغنوا للامر حذفوا الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال
ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتدا بالساكن وهو
حذف غير قياسي وهو واجب في خذ وكل بخلاف مر فانه اكثر استعمالا لا
قاله السعد فان قلت لم فصلت في امر الثلاثي واطلقت في امر
ما زاد على اربعة كما تقدم قلت لعله لان استغنوا لا يكون تاء
المضارع منحركا في كل موابتدا ساكن فاحتيج الى همزة الوصل دايما
واعلم ان همزة الوصل في الامر مكسورة ان كانت عين مضارعه
مكسورة كاضرب او مفتوحة كاعلم ومضمومة ان كانت عين مضارعه
مضمومة كانصر ولا تكون مفتوحة ابدا واما اكرم فليس من الثلاثي
بل من الرباعي وفد جاء على الاصل المرفوض فان اصل يكرم يا كرم قال
فانه امثل لان يا كرما قوله قال الرضي في شرح الشافية
واما جاز تسكين اوايل الافعال لما ذكرنا من قوة نظرفانها تجوز وا تضريفها
على الوجه الابعد ايضا اعني سكون الاوايل وخصوا ذلك بما فيه
على اربعة او اكثر دون الثلاثي لان الخفة بالتقيل اولى واما في الامر
من الثلاثي فلكونه ماخوذا من المضارع الواجب تسكين فايه لئلا يجتمع
اربع متحركات في كلمة واما لم تكن عينه لانها لمعرفة الاوزان واما اللام
فللاعراب ولم يسكن حرف المضارعة لانه زاد على الماضي فلو سكن لاحتجت
الى همزة الوصل فتزداد الثقل فلما حذف حرف المضارعة في امر المخاطب
للتخفيف لكونه اكثر استعمالا لامر امر الغايب احتيج في الابتدا اليها همزة الوصل
والحقوا بالافعال التي اوايلها همزة وصل مصادرها وان كانت المصادر
اصولا لافعال في الاشتقاق على الصحيح لانها في التصرف والاعتلال
فروع الافعال كما تبين في باب الاعلال واما اسما الفاعل والمفعول
فانها سقطت من اوايلها همزة الوصل وان كان من الاسما التابعة في
الاعلال للفعل لعدم استقرار حركة على الساكن لما سقطت في المضارع لتقدم
حرف المضارعة قوله وفي اسم قال ابن هشام امثله سمو وسموا
حال الفا في الحركة تلفوظهم سم وسمر واما السكون في العين فلانه الاصل

ولا مقتضى لغيره لا يقال دليله كما قلتم في ابن لانا نقول قد ثبت
ان فاه مضمومة او مكسورة وكل من فعل وفعل يجمع على افعال بخلاف
فعل واما ان اللام واو فلانه من سموت بدليل سمي واسما وسميت فحذفوا
واسكنوا وعوضوا انتهى وهذا مذهب البصريين فهو عندهم مشتق
من السمو وهو العلو وذهب الكوفيون الى ان اصله وسم بفتح الواو
فحذفت وعوض عنها همزة الوصل فهو عندهم مشتق من السمة
وهي العلامة والخلاف مشهور لا تظهر به لكن هنا فايدة لا بأس
بذكرها قال القرطبي من قال ان الاسم مشتق من العلو يقول لم يزل
الله موصوفا قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وعندنا هم لا تاثير
لهم في اسمائه وصفاته ومن قال اول السمة ومن قال مشتق
من السمة يقول كان الله تعالى في الازل بلا اسم ولا صفة فلما خلق
الخلق جعلوا له اسما وصفات فاذا افناهم بقي بلا اسم ولا صفات
قوله استة اصله ستة بدليل الاستاة حذفت اللام ومي
الهاء تشبيها بحروف العلة وسكن اوله وجيء بهمزة الوصل قوله
ابن اصله بنو يدل على فتح فايه بنون وعلى تحريك عينه انما وعلى انها
فتحة انها اخف وعلى ان لامه واو البنوة واعترض بان البنوة لا دليل
فيها لانهم قالوا الغنوة ولام الفتى ياء وعلل في التقريح بان جميع الاسما
المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لامها واو وفيه نظر لانه
صرح بان لام اثبتن يا ولام ابن بنون وذكرها صلة في بيان تلك الهمزة
فانظره وقيل انها يا وانه من بنا الباني على التشبيه فحذفت اللام
وسكنت الفا وجيء بالهمزة عوضا قوله ايم يعني ابن والميم زايدة
قوله واثنين اصله ثنيان بفتح الفا والعين لانه من ثنيت
واما قوله

اذا جاوز الاثنين سرحانه ... بيت وتكثير الوشاة قتم

فضرورة قوله وامرء قال في التقريح اسم تام لم يحذف منه شيء
الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع
الالف واللام نحو المراء علوه لذلك ولكثرة الاستعمال انتهى وبقي

قوله

قوله الا انة الخ كما قال بعض الافاضل ان لفظ المرء بالالف واللام يجوز
فيه نقل حركة همزته الى ما قبلها وسواء انتقال المرو والمراد المرئي
بابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها وسواء انتقال فحاز اعلال
لفظ امرء باسكان ميمه واجتلاب همزة الوصل توصلا الى النطق بالساكن
لان الاعلال يأنس بالاعلال والضمير المنصوب في اعلوه عائد على امرء
والاشارة في قوله لذلك الى تخفيف همزة المرء وقوله لكثرة الاستعمال
علة ثانية لاعلال لفظ امرء ويقبح ذلك انه لما كثر ورود ذلك على الالسن
كثرت صيغه فيجوز للمتكلم في فصيحة ان شاء نطق بالمرء وان شاء نطق بامرء
وان شاء نطق بمخففات المرء فلهذا مثل قوله وتانيث تبع اي تانيث ابن
واثنين وامرء تبع مذكرها في ان الهمزة فيه للوصل قال ابن هشام
وقد تثبت بالرفع ونبع خبره لا يجوز غير ذلك قوله وابن اي المخصوص
بالقسم وهو واشم معزه مشتق من اليمن وذهب الكوفيون الى انه
جمع يمين وهمزته همزة قطع قوله ويبدل همزة في الاستفهام
يوهم اختصاصه بهمزة ال مع ان همزة ابن كذلك قال ابن غازي
قلوقال وابن ال لكن بدون بيدل لحرروبيش في كلامه ما يفيد الاختصاص
بهمزة الاستفهام والحكم مختص بها قال الشاطبي فلوقال مثلا
ويبدل مع همزة الاستفهام ويسهل لاخرج نفيه الادوات كمل

الابدال

اراد به ما يشمل القلب اذ كل منهما تغيير في الموضع الا ان الابدال
ازالة والقلب احالة ومن ثم اختص بحروف العلة والهمزة لانها تقارب
حروف العلة بكثرة التغيير ويخالفها التعويض فان العوض يكون
في غير المعوض منه كما عدة وهمزة ابن وبا سقيرح ويكون عن حرف
وعن حركة كسين استطاع فانها بدل من حركة عين اطاع عند س
وبعضهم وفيه خلاف وذكر الناظم ايضا في هذا الباب النقل والحذف
قوله احرف الابدال هدات موطيا اي الاحرف التي تتبدل
من غيرها ابدا الا سماعا لغيرا وعامر الا التي غيرها يبدل منها ولذا لم

يذكرهنا النون وذكرقبلها سيبانية قوله وقبل يا اقلب سينها النون
ولا التي تبدل من غيرها شذوذا كابدال اللام من الميم في قولهم
اصيلال اوقليلا كابدال الجيم من اللام المشددة في لغة قضاعة
ونحو ذلك ولا التي تبدل للادغام لان جميع الحروف تبدل للادغام
الا الالف وذكر الناظم هنا الهاء استطرادا للاستهلال والمالم يتكلم
عليها هنا لان ابدالها من التا مما يطرد في الوقف فيما يحور حمة ونقمة
وذلك مذكور في باب الوقف واما ابدالها من غير التا فتبوع كقولهم
لهنك قوله فابدال الهمزة من واو ويا حرف العلة زيد تبدل
الهمزة من الواو والياء وجوبا في اربع مسايل الاولى هذه وهي اذا
تطرفت احداهما بعد الف زايدة نحو رداء وكساء قال ابن هشام ان
قلت كان القياس ان تسلم واو كساء وياء رداء لسكون ما قبلهما
وحرف العلة الساكن ما قبله يجري مجرى الصحيح فالجواب
ان لنا قاعدتين احداهما ان حروف العلة الزايدة تنزل منزلة
الحركات ولهذا جمع جواد على اجواد وبيتيم على ايتام كما جمع جمل على اجمال
وكتف على اكتاف والثانية ينزلون وجود الزايد كلا وجود احدهما
لان الغرض المد فمقوت بجلال نحو قاول وبايع لعدم التطرف ونحو
غزو ورمي لعدم الالف ونحو واو لعدم زيادة الالف فان الفه
منقلبة عن واو عن الاحفش وقيل عن ياء والاول اقرب لان الواو
اكثر من الياء تنبيهان الاول لهذا الابدال يستصحب
مع ها التانيث العارضة نحو بناوبناه وسقاية اسم فاعل من سقا
سقاوا اما قولهم في المثل اسق رقاش فانها سقاية من غير ابدال
بخلاف الاكثر ولما كان مثلا والامثال لا تغير اشبه ما سمي على التانيث
ومعنى المثل احسن لما رقاش انها محسنة ومثله وابدي الندى
في الصالحين فروض فان كانت غير عارضة امتنع الابدال نحو سقاية
اسم لمكان السقي لان الكلمة بنيت على التا لانها لم تبن على مذكر وشذ
في قولهم صلاة في صلاية ويمكن صدق عبارة الناظم على ذلك بان يراد
الاخر ولو تقديرا لان ها التانيث اذا لم تبن الكلمة عليها في تقدير

الانفصال ولا يرد عليه ياغا وياء في النسب اذا رخمته على لغة من لا ينوي
فانك تقول ياغا وبضم الواو من غير ابدال لان واو ياغا ولييت طرفا
بل حشو والحذف عارضة كما قاله المراد وفي شرح التسهيل وقال ابن
هشام في الحواشي لا فرق فيه وجوب التصحيح لعدم كون المعقل اخرا
بين كون حاجزه من طرف زايد كسقاوه وسقاية او اصلا كتعاون
وتباين ولا بين كونه لفظيا كما مثلنا او مقدرا كما في قولك في الترخيم
يا علاو ويا سقاو اذا انتظرت المحذوف واقول اما ان ينظر فيه لفظا
وتقديرا فيجب الاعلال ككساء ورداء او بينوسط لفظا وتقديرا فيجب
التصحيح نحو التعاون والتباين ومعواه ومدايه وسقاية الحاج
او ينظر فيه لفظا لا تقديرا نحو علاو ومرضاة من علاوة علما فكذلك
او ينظر فيه تقديرا لا لفظا نحو اسق رقاش فانها سقاية لانه مثل
والامثال لا تغير انتهى وفي قوله او ينظر فيه تقديرا لا لفظا الخ نظر يعلم
مما اسلفناه فتامل واعلم ان حكم زيادة التثنية حكم ها التانيث
في استصحاب الابدال في نحو كساءين ورداءين لاجل نحو عقلتة تثنين
ومما طرقا العقال لبنا الكلمة على التثنية الثاني تشارك الالف في نحو
حمرا الواو والياء لان اصلها حمرا كسكرى زيد فيها الف قبل الاخر
للمد وابدلت الفا فلو قال كما في الكافية مرخرفا منها خر بعد الفه زيد همزة
كان احسن قوله وفي فاعل ما اعل هذه المسالة الثانية
من المسايل الاربع المتقدمة ومعنى اتبع اتبع وذا اشارة الى ابدال
الواو والياء همزة وقوله فاعل ما اعلا ك فاعل فعل اعلا يجب ابدال
كل من الواو والياء همزة اذا وقعت عينا لاسم فاعل اعتلت عين فعله
نحو قايل وبايع حملا على الفعل في الاعلال بخلاف ما اذا لم تعتل عين الفعل
نحو عور فتوعار وعين فتوعاين قال ابن هشام ويعلم بالنظر
ان فاعله كذلك لان التانيث نظر الى صيغة المذكر انتهى واقول
يعلم منه ان حكمه كذلك اذا لحقته علامة تثنية او جمع لانها كالتا
وقال ايضا وكذا فاعل وفاعله اسمين لافعل لما ذكره في التسهيل
نحو ما بيزو حايزة وحايط وقال ايضا فان قلت قد يورد عليه مختار

وسماع فالجواب ان المراد بفاعل صيغة فاعل لا اسم فاعل
لا اسم فاعل ثم اضافه لاسمه لفظه بخصيصا اي وهي صيغة فاعل
الفعل الذي اعتل عينا انتهى وبهذا اندفع قول الكلام لفاعل انما ظاهر
ويكون التعليل بالحمل على الفعل في الاعلال الفلبي ويعلل ما كان
اسما بالمسابهة لفظا لاسم الفاعل **لطيفة** قال في الباب
السابع من المغني قلت يوما الفقها يلحنون في قولهم البايع بغير همزة
فقال قايل فقد قال الله فبايعني انتهى وهذا مما يضحك سامعه ان
بايع في الاية فعل امر لا اسم فاعل وهذا الاعلال انما هو في اسم
الفاعل او اسم اشبهه لانه فعل الامر **تنبيهان** الاول
لو صغر فاعل وجب فيه ايضا هذا الاعلال واستدل في التذكرة على ذلك
بما حكاه الاخفش من قولهم في ادور اديور وهذا مقلوب من اادور
واصله اادور ثم همزوا الواو ثم قدمها وتركها همزة فانقلبت الفا لسكونها
بعد فتحة فلما جرت في موضع الفاعل جرى همزة اادور كذلك تجري
في قويل مجرى تاير فالقلب ههنا قد استحكم فلذلك لم ترجع الواو التي
هي عين في ادير فلما لم ترجع الواو التي هي عين في اادور كذلك لم يرجع
في اديور فتوهم الثاني يجب نحو قايل وبايع بالهما على حكم التخفيف
لان قياس الهمزة في ذلك ان تسهل بين الهمزة والياء وابدالها ياء محضة
لحن اذ لو كان جايز الجاز تصحيح الواو في قايل ومن ثم امتنع فقط هذه
الياء وحكاية ابي علي مشهور لكن نقلها الحريري في الرسالة الرقطاء من مقاماته
قوله والمد زيد الخ هذه المسالة الثالثة من تلك المسايل
الاربع وهم للالف والواو وفيها الالف اي يجب ابدال الحرف المد الثالث
همزة اذا جمع على مفاعل الفا كان نحو قلادة وقلايد او با نحو صحيفة
وصحايف او واوا نحو عجوز وعجايز قال ابن هشام وانما اشترط المد
لان المحرك قوي بحركته والزيادة لان الاصليا وان سكن فاصله الحركة
فهمت ذلك من كلام عرس رحمه الله فخرج بالمد فسول وفيون وصيرف
وجدل وبالزيادة مقارة ومعيشة ومعونة وشد صبية فصالا
قال سر انه غلط منهم وذلك انهم توهموا ان صبية فعيلة وانما هي

مفعلة

مفعلة انتهى بنصه وخرج بقوله ثالثا نحو مفتاح وقنديل وعوسج
تنبيه قال الشاطبي الكاف في قوله مثل كالفلايد
زايدة تظم كعصف ماكول انتهى وهو احد ما قيل في الاية
كذلك ثاني لبيت الخ هذه المسالة الرابعة من تلك المسايل اي يجب
ابدال كل من الواو والياء همزة اذا وقع ثاني حرفين لبيين بينهما
من همزة ولا بد من التقييد بذلك كما في التسهيل ليلا يرد نحو دوابا
وزوايا بينهما الف مفاعل اذ موازن هذا اللفظ في مجرد عدد الحروف
والهيات فيمثل المفرد كما لو بنيت من القول مثل عوارض وقلت
قوايل بالهمز كما ذهب اليه سيبويه والجمهور وسيأتي عليه في التسهيل
وذهب الاخفش والزجاج الى منع الابدال في المفرد لخفته ولانه في
الجمع فوله كجمع شيئا لان المثال لا يخصص والمراد بقوله اكتنفا
مد مفاعل انما اكتنفاه لفظا وتقديرا ليخرج نحو قوله وكحل العينين
بالعواور ولا فرق في العينين كما اقتضاه اطلاقه بين ان يكونا
باينين كتبايف وفي الخصايص السيف من العدد فيعل من السوف وهو
الارتفاع فهو كصيب وميت ولو كسرة على مذهب سر لقلت سيايف
فاظهرت عينه انتهى وفيه نظر لان اظهار العين في مثل هذا عن الاخفش
كما يأتي اوواوين كاوايل جمع اول او مختلفين كسايد جمع سيد واصله
سيود هذا مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما وذهب الاخفش الى ان
الهمزة الواوين فقط ولا يهمز في الياءين ولا في الواو وقع الياء وبا قررناه
اندفع قول ابن هشام قوله مد يشمل الواوين والياءين وقوله
مفاعل يخرج المفرد والجمع بين مدي الامرين احداث لقول ثالث
لان الاخفش يرى اختصاص ذلك بالواوين والجمع وغيره يراه
في الجمع وغيره وفي الواوين وغيرهما وسيقا نصب على المفعول به
بالمصدر المنون وموجع واضافه في الكافية للفاعل فقال لجمع شجعر
بنفاكذ لما في الاسمونة قال الشهاب فيه تشريح بان لفظ جمع في
قوله كجمع ليس عبارة عن اللفظ الذي هو المجموع وحينيذ يشكل
التمثيل به لانه لا يصح التمثيل به لفاعل لانه لفظ فلا تمثيل له بالحدث

الألوكة
www.alukah.net

الابدال وليس كذلك لما مر من جوازه في الصور الاربع وليس صريحا
في وجوب الابدال فيما يجب فيه ويمكن ان يقال قوله وامر واهمل
فيه الوجوب ويفهم انه لايجب الابدال فيما خرج لانه لايجوز قوله
يقع مما تبدل همزة خمسة اشياء منها الواو المضمومة ضمة لازمة
غير مشددة ولا موصولة يوجب ابدال السابق كما في التسهيل قال
المرادي في شرحه قيل وتقصر الحكم شرطا في جواز ابدال هذه الواو همزة
وهو ان تكون مضمومة ولا يمكن تخفيفها بالاسكان ليجتز بذلك من نحو
نوار ونوار وسوار وسوار وزاد ابو الفتح شرطا اخر وهو ان لاتكون زائدة
فلا يجوز عنده في التزيوك مصدر تزيوك ابدال الواو همزة لان الزائدة
لو ابدلت لالتبست في بعض المواضع فلو زيد في ازيدت الهمزة ابتداء امر زيدت
الواو واو لالتبست بمزة قوله ومد ابدل الحكمان حقتان يلي قوله
وافتح ورد الهمز الخ لانه في ابدال الهمزة حرف علة فهو مثله فلا يقصد بينهما
بابدال الهمزة من حرف العلة فانه عكسهما وقد اشار الى ذلك في التوضيح
واعلم ان الناظم سكت عن حكم الهمز المفرد مع ذكر النحاة له لان ابداله
جايز فيقاوه على اصله لاحن فيه وبذا مراد الشاطبي بقوله لما كان تاركه
همزا بابي وقنت وشاح لابعد لاحنا لعدم وجوبه اضرب الناظم
عنه وان اجتماع الهمزتين في كلمة لاتخلو امن ستة عشر وجها لان الاولى
اما مفتوحة او مضمومة او مكسورة او ساكنة والثانية كذلك والحاصل
من ضرب اربعة في اربعة ستة عشر لكن سكونهما سمعا مقدر وهي
ترجع بالاختصار الى ثلاثة اقسام ان تسكن الاولى وتتحرك الثانية
وعكسه وان يتحركا واشار الناظم الى ما اذا تحركت اولاهما وسكنت ثانيتهما
ويدخل فيه ثلاثة اقسام باعتبار انواع حركة الاولى بقوله ومد ابدال
ابدال الخ فان قلت من اين يعلم من كلام الناظم ان الاولى
متحرك قلت من وضوح تقدير سكونهما سمعا وحاصله ان الساكنة
بعد فتحة تبدل الفا وبعد كسرة ياء وبعد ضمة واوا ومثل لابدالها
الفا بقوله اثر وهو فعل امر ولقلبها ياء بقوله ايتت وهو فعل امر كما ضبطه
ابن هشام في خطه بكسر الهمزة وفتح التاء وكسر اليم وهو المناسب لرسم

ايتمن

ايتمن بالياء في جميع النسخ وقول الشهاب انه فعل ماض مبني لما لم يسم
فاعله لايناسب ذلك وانما يناسب رسمها واوا لانها حينئذ تقلب واوا
ومن ابدالها الفا بعد فتحة قوله عايشة رضي الله عنها وكان كما سرني
ان اتئر وهو بهمزة فالف قال في الفتح وعوام المحدثين يحرفونه فيقرونه
بالف مهموزة وتا مشددة ولا وجه له اقول في البخاري من حديث جابر
في باب اذا كان الثوب ضيقا ما نصه وان كان ضيقا فاتئر قال الكرماني
قوله فاتئر به امر بادغام الهمزة المقلوبة تاء في التاء وقول المتعربين
اتئر خطا هو الخطا قال العيني قلت تحقيق هذه المادة ان اصل
الفعل ازر على ثلاثة احرف فلما نقل الى باب الافتعال صار اتزر على
وزن افتعل بهمزتين اولاهما مكسورة وهي همزة الافتعال والاخرى
ساكنة وهي همزة الفعل ثم يجوز فيه الوجهان احدهما ان تقلب
الهمزة باخر الحروف فيقال ايتزر والاخر ان تقلب تاء التاء ولفظ
الحديث على الوجه الاول انتهى وهو عجيب من هذين الامامين اما
الكرماني فكيف يخطئ المتعربين وقواعدهم مستنبطة من لسان
العربي لاسبيل للطعن لعاقل فيها ولم يستندا في ذلك لشيء فان كان
للحديث الشريف فان ثبت روايته كما قال فهو شاذ ولا ريب في وقوعه
في افصح الكلام وهو القران المجيد وفي كلام افصح من نطق بالضاد
وفي كلام العرب العربا باجماع العلما واما العيني فكيف جوز الوجهين
والقاعدة ان الهمزتين اذا التقتا وسكنت الثانية وجب قلبها من
جنس حركة ما قبلها تعمم جواز البغداديون قلب الهمزة الثانية
تاء واخفاءها في التاء الماضي نحو اتزر كما في التصريح قال واذا جاز في
الماضي جاز في المضارع وان سكنت اولاهما وتحركت ثانيتهما ولا يكونان
في موضع الفا للفعل الا بدا بالساكن بل في موضع العين والحكم حينئذ
وجوب ادغام الاولى في الثانية نحو سال ولم يذكر الناظم هذا
القسم لانه لا ابدال فيه اوفي موضع اللام والحكم فيه ابدال الثانية
ياء مطلقا وسواء كانت طرفا او غير طرف يدخل في قول الناظم وما لم يكن لفظا
انتهى فتقول في مثل مطمئن من قرقزي باء ابدال الثانية وهي طرف

الألوكة
www.alukah.net

وسأل ابو عثمان ابا الحسن بدلا اوعوضا في مثال قطرس من قرا كما ادغموا
في سآل فاجاب بان العينين لا يكونان الا من جنس واحد بخلاف
اللامين بدليل زهم وفرد وبان الحشو يجوز فيه ما لا يجوز في الطرف
بدليل هووى بوآوين وامتناع ذلك في جمع وافية وتقول في مثال
سوءجل فرارا بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة وعلى طرف قال
المرادي وانما ابدلت ياء لانها في موضع اللام واورد عليه ان هذا لا يصلح
علة لتخصيص الثانية بالابدال لان كلا من الثلاث في موضع اللام
فالوجه ان علة تخصيصها ان ابدال ما عدا اها يودي الى توالي همزتين
من غير ابدال وبما اما الاولى والثانية ان ابدلت الثالثة او الثانية
والثالثة ان ابدلت الاولى وان تحركتا معا فاما ان يكون ثانيتهما في
موضع اللام فحكمها ان الثانية تقلب ياء مطلقا ويدخل في قول الناظم
ما لم يكن لفظا اسم وان لم يكن في موضع اللام فله تسعة انواع باعتبار
اختلاف الحركة فتحا وضما وكسرا وقد اشار اليها الناظم بقوله ان يفتح
الخ قوله من كلمة قال الاشموني احترز من نحو ائمن زيد
امرا او انت فعلت والامر بكرام لانه لا يجب فيه الابدال بل يجوز
التحقيق كما رايته والابدال فتقول اوئمن زيد امرا او انت فعلت وايمر
بكرام لا قال الشهاب وفي قوله ايمن الخ توقف لان الهمزة الاولى
في قولنا ائمن ان كانت همزة الوصل فليس مما نحن فيه لانها حينئذ
من كلمة او همزة الاستفهام فالسابق الى الفهم ان همزة الاستفهام
لا تكون الا مفتوحة فاوجه قلب الثانية واوا مع انها انما تقلب
من جنس حركة الاولى وكذا قوله ايمر فليراجع قوله ان يفتح اثر
ضم او فتح قلب واوا الخ ان قلت لم دبرت المكسورة بحركتها فقلبت
ياء والمضمومة بحركتها فقلبت واوا ولم يقع ذلك في المفتوحة
قلت كانهم اراد وا قلب الحرف المحرك بحركة ما قبله والالف
لا تتحرك ولو حركت رجعت همزة وصار ولما ما فر منه ولانها
اذا انضم ما قبلها او انكسر استحال حملها الفا اذ الالف لا تثبت
بعد غير الفتحة ولانها لو قلبت في نحو اوادم الفا حذفت لالتقاء

الساكنين

الساكنين فوقعت الف مفاعل ثانية وصار على وزن فاعل فاوهم
المفرد قالوا وكان قلبها الى الواو اوسع ان اليها اقرب الى الالف حملا
للتكسير على التصغير وكان التصغير مستحقا للواو لميلا يلتبس ساكنان
ولمناسبة الضمة قبلها وقال المرادي فان قلت
ولم كانت الواو اولى بها من الياء قلت لمناسبتها في عدم
الخفة والخفا قال ابن غازي كذا هو الصواب وقد سقط لفظ عدم
من بعض النسخ وسهوها والمراد ان الخفة معدومة فيهما والخفا موجود
انتهى فقوله والخفا معطوف على لفظ عدم وانما قلبت المنطرفة الى الياء
مطلقا لان الواو لا تقع منطرفة فيما راد بها للالتة احرف وانما تبدل
ياء كما قال الشم ومو يقتضي ان الشرط التطرف كما يوهمه عبارة الناظم
وليس كذلك كما مر واعترف به الشم تنبيه مثل في التوضيح
للمفتوحة بعد مفتوحة باواو هرهج اوهرد وللمفتوحة بعد مضمومة
باوبدمر تصغير قال شارحه والتمثيل بذلك مبني على انه عربي
واضطرب فيه كلام الزمخشري فذهب في الكشاف الى انه اعجمي
على وزن فاعل كما ذكر وذهب في المفصل الى انه عربي على وزن افعل
انتهى ومراده بتصغير الترخيم ما يقتضي ان العجمي يصغر وفي المرادي
هناك بسط المسالة قوله ما لم يكن لفظا اسم قال ابن هشام
استثنينا من جميع ما ذكر والصواب في العبارة ما لم يكن لاما فان اللام
اذا كانت همزة متحركة ابدلت ياء مطلقا سواء انطرفت اولم تنطرف انتهى
وقد مر اشارة لذلك قوله فذا ياء مطلقا قال ابن هشام رحمه
الله سواء انضم ما قبلها او انفتح او انكسر وسواء كان من باب المحركين
او المسكن والمحرك وهذا الضم يحتمل سكون اولى وحركة الثانية
ويحتمل العكس فان قلت لا سبيل الى العكس لان موضع
اللام لا سبيل الى اسكانه لانه الاخر قلت اللام لا تلزم ان
تكون اخرا قوله وجهين في ثانية اومن ما الابدال والتحقيق
والمراد بالابدال ما علم مما سبق ان المفتوحة اثر فتح او ضم تقلب
واوا واثر كسرة تقلب ياء والمكسورة تقلب ياء مطلقا وهكذا وقد